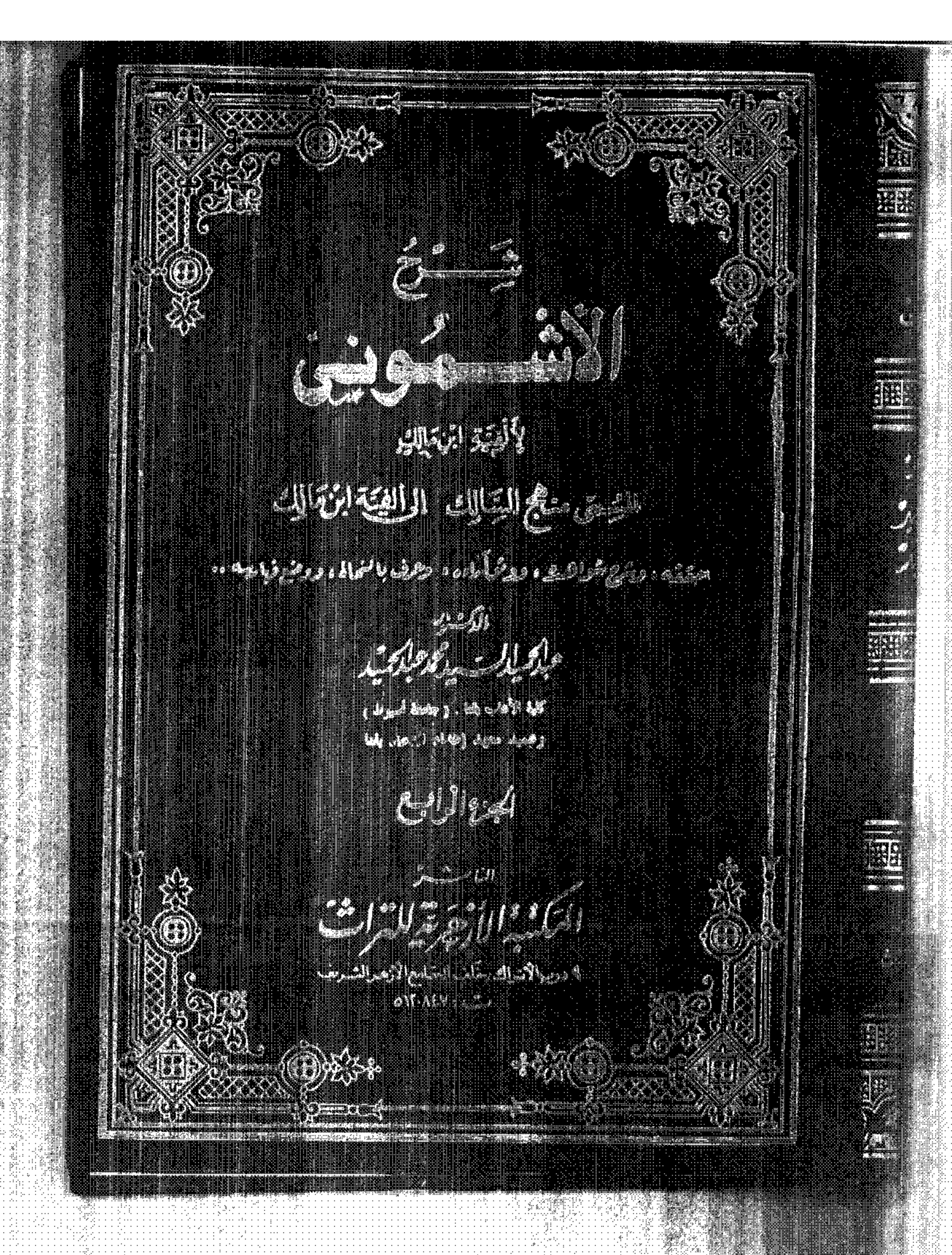

شرح
الأشموني
المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك
الدكتور
عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
الجزء الرابع
الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الرابع

تقـــديم

الحمد لله ، والصلاة ، والسلام على سيدنا ، ومولانا رسول الله .
(صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه ، ومن تمسك بسنته إلى يوم الدين)

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

(بِلَا ، وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا .. فِي الْفِعْلِ) :

« طالِبًا » حال من فاعل « ضَعْ » المستتر ، « جزمًا » مفعُول به ، أي : تجزم « لَا ، واللَّام » الطلبيتان الفعل المضارع .

أمَّا « لَا » فتكون للنهي ، نحو : « لَا تُشْرِكْ بِاللهِ »[1] وللدعاء ، نحو : « لَا تُؤَاخِذْنَا »[2] .

وأمَّا « اللَّامُ » فتكون للأمر ، نحو : « لِيُنْفِقْ »[3] ، وللدعاء ، نحو : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ »[4] .

وقد دخل تحت الطلب الأمر ، والنهي ، والدعاء .

والاحتراز به : عن غير الطلبيتين مثل « لَا » النافية ، والزائدة ، واللام التي ينتصب بعدها المضارع .

---

(١) من الآية ١٣ من سورة لقمان .
(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .
(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق .
(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فِعْلَى المتكلم ، وهو كذلك في « لَا » ، وندر قوله [1] :

١٠٦٦ — لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُورًا مَدَامِعُهَا
مُرْدَفَــاتٍ عَلَــى أَعْقَــابِ أَكْــوَارِ

وقوله [2] :

١٠٦٧ — إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ
لَهَــا أَبــدًا مَــا دَامَ فِيهَــا الجُــراضِمُ

١٠٦٦ — (١) **القائل** : النابغة الذبياني ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المغنى ٢٤٦ (٢١٣) والعيني ٤ / ٤٤١ ، والتصريح ٢ / ٢٤٥ ، ...

اللغة :

الربرب : القطيع من البقر ، حورًا : جمع حوراء ، والحور : شدة بياض العين مع شدة سوادها ... مردفات : بعضها وراء بعض ، أي : متتابعات ، أعقاب : جمع عقب ، وعقب كل شيء آخره ، أكوار : جمع كور : الرحل بأداته ...

والمعنى :

لا أعرفن قطيعا من بقر الوحش ، تتصف عيون أبقاره بالحور مثل هؤلاء النسوة ، مردفات على الرحال .

الإعراب :

« لا » الناهية « أعرفن » مضارع ، مبني على الفتح ، ونون توكيد ... وفاعله مستتر وجوبا « ربربا حورًا » مفعول به ، ونعت له « مدامعها » فاعل بحور ، ومضاف إلى الفاعل « مردفات » حال من ربرب « على أعقاب » جار ومجرور متعلق بقوله : « مردفات » أعقاب : مضاف ، « أكوار » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة ...

والشاهد فيه :

قوله : « لا أعرفن » فإن « لا » ناهية ، وهي نهي للمتكلم ، وهو قليل جدا .

١٠٦٧ — (٢) **القائل** : الوليد بن عقبة ، أو الفرزدق ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد =

نعم : إن كان للمفعول جاز بكثرة ، نحو : « لَا أُخرُج ، ولا تُخْرُج » لأن المنهي غير المتكلم[1] .

وأما « اللّام » فجزمها لفعلى المتكلم ، مبنيين للفاعل جائز في السعة ، لكنه قليل ، ومنه : « قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ » ، « ولْنَحمِلْ خطَايَاكُمْ »[2] .

وأقل منه : جزمها فعل الفاعل المخاطب ، كقراءة أبى ، وأنس « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحوا »[3]

= المغنى ٢٤٧ (٢١٦) والعينى ٤ / ٤٢٠ ، والتصريح ٢ / ٢٤٦ ، .....

اللغة :

الجراضم : الأكول ، الواسع البطن ، ويريد : معاوية (رضي الله عنه) .

والمعنى :

إذا خرجنا من دمشق فسوف لا نعود إليها ما دام معاوية بها .

الإعراب :

« إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « خرجنا » فعل ، وفاعل ... فعل الشرط ، والجملة : في محل جر بإضافة « إذا » إليها « من دمشق » جار ومجرور ، متعلق بخرج « فلا » الفاء : واقعة في جواب الشرط ، لا : ناهية أو الدعائية « نعد » مضارع مجزوم بلا الناهية ، ... وفاعله مستتر وجوبا « لها » متعلق بنعد « أبدا » ظرف زمان ، نصب بقوله : « نعد » وجملة : « لا نعد ... » جواب الشرط « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص « فيها » متعلق بخبر « دام » تقدم على الاسم « الجراضم » اسم دام تأخر عن الخبر ، وما : وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجـرور باسم زمان ينتصب بقوله : « نعد » ، والتقدير:فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها ....

والشاهد فيه :

قوله : « فلا نعد » فإن لا : ناهية ، وجزم بها « نعد » وهو قليل ...

(١) وهو الفاعل المحذوف ، النائب عنه ضمير المتكلم ، انظر ٤ / ٣ الصبان .

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس ، وانظر ٢ / ٣٥٣ الكشاف .

وقوله (عليه الصلاة والسلام) : « لتأْخُذُوا مَصَافكُمْ »[1] .

والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

تنبيهات :

الأول : زعم بعضهم : أن أصل « لَا » الطلبية : لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، وزعم بعضهم أنها « لَا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، وهما ضعيفان .

الثاني : لا يفصل بين « لَا » ومجزومها ، وأما قوله[2] :

١٠٦٨ ـ وَقَالوا أَخَانَا : لَا تخشَعُ لِظَالِمٍ
عَزِيزٍ ، وَلَا ذَا حَقٌّ قَوْمِكَ تظْلِمِ

فضرورة .

---

(١) وفي الكشاف ، « لتأخذوا مضاجعكم » ٢ / ٣٥٣ .

١٠٦٨ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد الهمع ٢ / ٥٦ ، والدرر ٢ / ٧١ « ...

اللغة :

أخانا : يريد : يا أخانا ، لا تخشع : يريد : لا تذل ، وتخضع ، وتتنازل ....

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« وقالوا » الواو : على حسب ما قبلها ، وفعل ، وفاعل « أخانا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أخانا ، ونا : مضاف إلى أخ ، « لا » ناهية « تخشع » مضارع مجزوم =

وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو : « لَا الْيَوم تَضْرِب . » .

الثالث : حركة اللام الطلبية الكسر ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد « الواوِ ، والْفَاءِ ، وثُمَّ » وتسكينها بعد الواو ، والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد « ثُمَّ » ، ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافا لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر ، ويبقى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب : كثير مطرد ، وهو حذفها بعد أمر بقول ، نحو : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ »[1] وقليل جائز في الاختيار .

وهو حذفها بعد قَوْلٍ ، غير أَمْر ، كقوله[2] :

١٠٦٩ — قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :
تِيـذن ، فَإِنِّـي حَمْؤهَـا ، وَجَارُهَـا

= بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله مستتر وجوبا « لظالم » متعلق بقوله : « تخشع » ، « عزيز » صفة لظالم « ولا » الواو : عاطفة ، ولا ناهية « ذا حق » هما مفعولان لقوله : « تظلم » وقد فصل الشاعر بين لا الناهية ،والمجزوم بها ، وهو قوله : « تظلم » ، و« تظلم »مجزوم بلا الناهية ، ... وفاعله مستتر وجوبا ... وإعراب « حق » على المفعول الثاني فيه خفاء كما يقول الصبان ، ويقول : ولعله منصوب بنزع الخافض ، أي : ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك ... انظر ٤ / ٤ الصبان .

والشاهد فيه :

قوله : «ولا ذا حق قومك.. » على فصل « لا » الناهية عن مجزومها بمعموله على الضرورة انظر ٢ / ٧١ همع الهوامع ....

(٢) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم .

١٠٦٩ — (١) **القائل** : منظور بن مرثد ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد المغنى ٢٢٥ (٢٠٥) والعيني ٤ / ٤٤٤ ، ... =

قال المصنف : وليس مضطرًا لتمكنه من أن يقول : « إِيذَنْ » قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارًا ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه ، مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول : « تئذن إني »[1] .

وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف ، دون تقدم قول بصيغة أمر ، ولا بخلافه ، كقوله[2] :

١٠٧٠ — مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

= **اللغة** :

تيذن : أصله : تأذن ، وما تقدم لغة ؛ حم : مَنْ كان مِنْ قبل الزوج .

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« قلت » فعل ، وفاعل « لبواب » متعلق بقلت : « لديه » في محل رفع خبر مقدم « دارها » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، والجملة : صفة لبواب « تيذن » مقول القول ، « فإني » فاء التعليل ، وإن ، واسمها « حموها » خبر إن ، ومضاف إليه « وجارها » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « تيذن » والأصل : لتيذن ، فحذف الراجز اللام ، وأبقى عملها ، وليس هذا بضرورة ، لتمكنه من أن يقول : ايذن ....

(١) هذا على مذهب ابن مالك ، الذي ضيق الضرورة ، وقد بسطنا القول في ذلك في مقدمة تحقيقنا لشرح ابن جابر الأندلسي لألفية ابن مالك — تحت الطبع — .

١٠٧٠ — (٢) **القائل** : الأعشى ، أو حسان ، أو أبو طالب ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، والشذور ٢١١ ، والعيني ٤ / ٤١٨ ، ....

وقوله [1] :

١٠٧١ — فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ، ومُدَّتِي
وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

= **اللغة :**

تفد : لتفد من الفداء ، تبالا : أصل فاء الكلمة : الواو : سوء العاقبة ، أو الهلاك ، أو الحقد ، والعداوة .

والمعنى :

يا محمد تفديك جميع النفوس إذا خفت أمرا ، أو وخامة عاقبة ، أو جقدا ، أو حسدا .

الإعراب :

« محمد » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا محمد، « تفد » مضارع : مجزوم بلا الدعائية المحذوفة ، وعلامة جزمه حذف الياء ... « نفسك » مفعول به ، ومضاف إليه « كل نفس » فاعل ، ومضاف إليه ، « إذا » ظرف ، ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « خفت » فعل وفاعل ، والجملة : في محل جر ، بإضافة « إذا » إليها « من أمر » متعلق بقوله : خاف « تبالا » مفعول به لخفاف ، وجواب « إذا » محذوف ، يدل عليه ما تقدم من الكلام .

والشاهد فيه :

قوله : « تفد » حيث حذف اللام ... وبقى عملها ...

١٠٧١ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٢٠ ، والمغنى ٢٢٤ (٢٠٣) ، ...

اللغة :

تستطل : تعدها طويلة ، بقائي : وجودي ...

والمعنى :

يقول الشاعر لابنه — وقد تمنى موته — : لا تستطل مدة بقائي ، وتترقب مماتي ، بل افعل الخير ، واحرص عليه . =

وَ(هَكَذَا ، بلَمْ ، وَلَمَّا) أي : « لَمْ ، ولَمَّا » يجزمان المضارع مثل « لَا » واللّام الطلبيتين ، نحو : « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ »[1] ونحو : « ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ »[2] ، « ولمَّا يأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ »[3] .

ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضى .

وتنفرد « **لَمْ** » بمصاحبة الشرط ، نحو : « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ »[4] وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال ، بخلاف « لمَّا » فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ،

الإعراب :

« فلا » الفاء : عاطفة ، ولا : ناهية « تستطل » مضارع مجزوم بلا الناهية ... ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « منى » متعلق بقوله : « تستطل » ، « بقائي » مفعول به ، ومضاف إليه « ومدتي » الواو : عاطفة ، ومعطوف على « بقائي » وياء المتكلم مضاف إليه ، وقيل : إن بقائي بيان لقوله : « منى » أو بدل منه « ولكن » الواو : للاستئناف ، ولكن : حرف استدراك « يكن » الأصل : ليكن : مضارع من كان الناقصة ... « للخير » متعلق بمحذوف خبر يكن ، تقدم على الاسم « نصيب » اسم يكن « منك » في موضع النصب على الحال ، **والتقدير** . ليكن نصيب كائن منك لأجل الخير .

والشاهد فيه :

قوله : « يكن » إذ الأصل : ليكن ، فحذفت لام الأمر للضرورة ، وبقي العمل ، وهو الجزم .

(١) من الآية ٣ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ١٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٦٧ من سورة المائدة .

كقوله[1] :

١٠٧٢ ــ فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِـــي ، وَلَمَّـــا أُمَـــزَّقِ

ومن ثم جاز : « لَمْ يَكُنْ ، ثمَّ كَانَ » وامتنع « لَمَّا يَكُنْ ، ثُمَّ كَانَ . » ، والفصل بينها ، وبين مجزومها اضطرارًا

١٠٧٢ ــ (١) **القائل** : الممزق العبدي ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد ابن الشجرى ١ / ١٣٥ ، والمغنى ٢٧٨ (٢٣٣) ، ...

اللغة :

أدركني : أغثني ، وأنقذني ، أمزق : من التمزيق ...

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« فإن » الفاء : على حسب ما قبلها ، وإن : شرطية « كنت » كان ، واسمها ، في محل جزم فعل الشرط « مأكولا » خبر كان « فكن » الفاء : واقعة في جواب الشرط . وكن ، أمر من كان الناقصة ، والاسم مستتر وجوبا ، « خير آكل » خبر كن ، ومضاف إليه « وإلا » ... إلا : إن الشرطية ، ولا النافية ، وفعل الشرط محذوف ... « فأدركني » الفاء : في جواب الشرط ، وأمر ، ونون وقاية ، ومفعول به ، والفاعل مستتر وجوبا « ولما » ... لما : حرف نفي ، وجزم ، وقلب « أمزق » مجزوم « بلمّا » ونائب الفاعل مستتر .. .

والشاهد فيه :

قوله : « ولما أمزق » حيث إن « لمّا » مستمر نفيها إلى الحال ... انظر ص ٢٧٨ مغنى اللبيب ... وانظر ٤ / ٥ الصبان ، وانظر ص ٢٣٣ شرح شواهد المغنى للسيوطي .

كقوله [1] :

١٠٧٣ ـــ فَذَاكَ ، وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا
تَكُـنْ فِـي النَّـاسِ يُـدْرِكُكَ الْمِـرَاءُ

وقوله [2] :

١٠٧٤ ـــ فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا
كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْـلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

وأنها قد تلغى ، فلا يجزم بها .

١٠٧٣ ـــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر ، ومن شواهد المغنى ٢٧٨ (٢٣٢) ، ....

اللغة :

امترينا ، تجادلنا ، المراء : الجدال .

والمعنى :

ظاهر ...

الإعراب :

« فذاك » ... اسم إشارة ، وحرف خطاب « ولم » ... لم : حرف نفي ، وجزم ، وقلب « إذا » ظرف زمان ... « نحن » ضمير فصل مبتدأ « امترينا » فعل ، وفاعل ، والجملة : خبر ، والجملة من المبتدأ ، والخبر في محل جر بإضافة إذا إليها « تكن » مضارع كان ... مجزوم بلم ، واسم تكن مستتر وجوبا « في الناس » متعلق بتكن « يدركك المراء » جملة في محل نصب خبر تكن . **والتقدير** : ولم تكن في الناس يدركك المراء ، إذا نحن امترينا . انظر ٤ / ٥ الصبان .

والشاهد فيه :

قوله : « ولم ... تكن » فقد فصل بين لم ، ومجزومها بالظرف ... اضطرارًا .

١٠٧٤ ـــ (٢) **القائل** : ذو الرمة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الخصائص ٢ / ٤١٠ ، والمغنى ٢٧٨ (٢٣٢) والعيني ٤ / ٤٤٥ ، ... =

قال في التسهيل : حملا على « لَا » ، وفي شرح الكافية : حملا على « مَا » وهو أحسن ؛ لأن « مَا » تنفي الماضي ، بخلاف « لَا »[1] .

وأنشد الأخفشُ على إهمالها قوله[2] :

١٠٧٥ ـــ لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ ، وَأُسْرَتِهِمْ
يَـوْمَ الصُّلَيْفَـاءِ لَـمْ يُوفُـونَ بِالْجَـارِ

وصرح : في أول شرح التسهيل : بأن الرفع لغة قوم .

= اللغة :

مغانيها : جمع مغنى : المنزل ، الذي غنى بأهله ... قفارًا : جمع قفر : الأرض الخالية تؤهل : تنزل ، وتسكن ...

والمعنى : ظاهر ...

الإعراب :

« فأضحت » الفاء : عاطفة ، وفعل ناقص ، وتاء تأنيث « مغانيها » اسم أضحى ، ومضاف إليه « قفارًا » خبر أضحى « رسومها » بدل من مغانيها ، ومضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة ، التي للتشبيه « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « سوى » ظرف . فصل بين لم ، ومجزومها « أهل » مضاف إلى سوى ، « من الوحش » جار ومجرور ... « تؤهل » مجزوم بلم ....

والتقدير : كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش .

والشاهد فيه :

قوله : « لم سوى .... تؤهل » حيث قد فصل بين لم ، ومجزومها بالظرف للضرورة .

(١) ٤ / ٢٣٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٠٧٥ ـــ (٢) البيت مجهول القائل ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٤٢ ، والعيني ٤ / ٤٤٦ ، والتصريح ٢ / ٢٤٧ ، ....

اللغة :

فوارس : جمع فارس : راكب الفرس ، على غير قياس ، ذهل : حي من بكر ، الصليفاء : اسم موضع .... =

وتنفردُ « لمَّا » بجواز حذف مجزومها ، والوقف عليها في الاختيار كقوله [1] :

١٠٧٦ — فَجئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا ، ولَمَّا
فَنَــادَيْتُ القُبُــور ، فَلَــمْ يُـجِبْنَـهْ

أي : ولما أكن بدءًا قبل ذلك ، أي : سيدًا .

= **والمعنى :**

ظاهر .

الإعراب :

« لولا » حرف امتناع لوجود « فوارس » مبتدأ ، محذوف الخبر « من ذهل » في محل رفع صفة لفوارس « وأسرتهم » عاطف ، ومعطوف على فوارس .... « يوم الصليفاء » ظرف ، ومضاف إليه « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب مهمل ، يوفون : مضارع من الأفعال الخمسة « بالجار » متعلق بيوفون ، والجملة جواب « لولا » .

والشاهد فيه :

قوله : « لم يوفون » حيث قد أهمل الشاعر « لم » فلم تجزم ، والفعل بعدها ثبتت فيه النون .

١٠٧٦ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر ، ومن شواهد المغنى ٢٨٠ (٢٣٣) والهمع ٢ / ٥٧ ، والدرر ٢ / ٥٢ ...

اللغة :

بدءا : يريد : سيدا ،يجبنه: يريد : عدم الرد عليه ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« فجئت » ... فعل ، وفاعل « قبورهم » مفعول به ، ومضاف إليه « بدءا » حال « ولما » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « فناديت » الفاء : عاطفة ، وفعل ، وفاعل ، « القبور » مفعول به « فلم » الفاء : عاطفة « يجبنه » فعل ، وفاعل ، وهاء السكت .

=

وتقول : « قارَبْتُ المدينة ، ولمَّا » أي : ولما أَدْخلهَا ، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ : ﴿ وإنَّ كُـلًّا لَمَّا ﴾[1] .

ولا يجوز ذلكَ في « لَمْ » ، وأَمَّا قوله[2] :

١٠٧٧ ــ احْفَظَ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا
يَوْمَ الْأَعَازِبِ ، إنْ وَصَلْتَ ، وَإنْ لَمِ

فضرورةٌ .

= **والشاهد فيه :**

حذف مجزوم « لما » وهو المنفى بها ، والتقدير . أي : ولما أكن بدءا قبل ذلك ، أي : سيدا ، وانظر المغنى ٢٨٠ ، والصبان ٤ / ٦ .

(١) من الآية ١١١ من سورة هود ، وانظر ٢ / ٤٣٢ الكشاف .

١٠٧٧ ــ (٢) **القائل** : إبراهيم بن هرمة ، وشهرته بالنسبة إلى جده : هرمة ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الخزانة ٣ / ٣٢٨ ، والمغنى ٢٨٠ (٢٣٣) والعيني ٤ / ٤٤٣ ، والتصريح ٢ / ٢٤٧ ، ....

اللغة :

يوم الأعازب : لعله من أيام العرب ....

والمعنى :

ظاهر واضح .

الإعراب :

« احفظ » فعل أمر ... وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : أنت « وديعتك » مفعول به ، ومضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة ... في محل نصب « استودعتها » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله تاء المخاطب ، وضمير الغائبة : المفعول الثاني ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، « يوم » ظرف زمان ، نصب بالفعل : استودع ، يوم : مضاف « الأعازب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين ... « وصلت » فعل ، وفاعل ...: =

ويكون منفيها يكون قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفى « لَمْ » .

تقول : « لم يكنْ زَيْدٌ في الْعَام الماضي مُقِيمًا » ولا يجوز : « لَمَّا يكُن » .

وقال المصنف : كون منفى « لمَّا » يكون قريبا من الحال غالب ، لا لازم .

ويكون منفيها يتوقع ثبوته ، بخلاف منفى « لَمْ » .

ألا ترى أن معنى : « بَلْ لَمَّا يذُوقُوا عَذَابِ[1] » ؟ : أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع .

قال الزمخشري في : « ولَمَّا يَدْخُلِ الإيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ »[2] : « « مَا » في « لمَّا » من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[3] . » انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل .

فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سِيَّان في التوقع ، وعدمه .

مثال التوقع : « مَالِي قمتُ ، وَلَمْ تَقُمْ ، أو ولمَّا تَقُمْ » ومثال عدم التوقع **أن تقول** ابتداء : « لَمْ يَقُمْ ، أو لمَّا يَقُمْ » .

= في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو : عاطفة ، « إن » حرف شرط جازم ... « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب ، والمجزوم بلم محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم « بلم » فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف — أيضا — يدل عليه سابق الكلام ، **والتقدير** : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك .

والشاهد فيه :

حذف المجزوم « بلم » للضرورة .

(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) ٤ / ٣٧٧ الكشاف ..

تنبيهات :

الأول : قال في التسهيل : « ومنها « لَمْ ، ولمَّا » أختها » يعني : من الجوازم ، **فقيد** « لمَّا » بقوله : « أختها » احترازًا من « لَمَّا » بمعنى « إلَّا » ومن « لمَّا » التي هي حرف وجود لوجود ، وكذلك فعل الشارح ، فقال : « احترزت بقولي : « أختها » من « لمَّا » الحينية ، ومن « لمَّا » بمعنى « إلَّا » »[1] — هذا كلامه — .

وإنما لم يقيدها — هنا — بذلك ، وكذا فعل في الكافية ؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التي بمعنى « إلَّا » لا تدخل إلا على جملة اسمية ، نحو : « إنْ كُلُّ نَفْسٍ لمَّا عَلَيْها حَافِظٌ »[2] — في قراءة من شدد الميم ، أو على الماضي لفظا ، لا معنى ، نحو : « أُنشدكَ الله لما فَعَلْت » أي : إلا فَعَلْتَ[3] ، **والمعنى** : ما أسألك إلَّا فعلك .

والتي هي حرف وجود لوجود ، لا يليها إلا ماض لفظا ، ومعنى ، نحو : ﴿ ولَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً ﴾[4] وأما قوله[5] :

أَقُــولُ لعَبْــدُ اللهِ: لَمَّــا سِقَاؤُنَــا
وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ ، وَهَـاشِمِ

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة .

وتسمية الشارح « لِمّا » هذه حينية هو مذهب ابن السراج ، وتبعه الفارسي ،

---

(١) انظر ص ٦٩٣ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم — بتحقيقنا —
(٢) من الآية ٤ من سورة الطارق .
(٣) انظر ٤ / ٢٣٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...
(٤) من الآية ٥٨ من سورة هود .
(٥) الشاهد رقم (٦٢٩) وقد تقدم الكلام عنه مستوفي ، وانظر ٤ / ٧ الصبان .

وتبعهما ابن جني ، وتبعهم جماعة ، أي : أنها حرف بمعنى « حين » .

وقال المصنف : بمعنى « إذْ » وهو أحسن ؛ لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى اللحياني[1] عن بعض العرب : أنه ينصب « بلَمْ » .

وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس : أن النصب « بلَمْ » لغة اغترارًا بقراءة بعض السلف « أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ »[2] ـ بفتح الحاء[3] وبقول الراجز[4] :

١٠٧٨ ـ فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِر ؟
أَيَوْمِ لَمْ يُقْدَرَ ، أَمْ يَوْمِ قُدِرْ

---

(١) **اللِّحيَاني** :
علي بن المبارك ... ، أبو الحسن اللحياني ، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة ... أخذ عن الكسائي ، وأبي زيد ، والشيباني ، والأصمعي ، وأخذ عنه القاسم بن سلام ، وله النوادر المشهورة (البغية ٢ / ١٨٥) .

(٢) الآية الأولى من سورة الشرح ، وانظر ٤ / ٧٧٠ الكشاف .

(٣) ٤ / ٢٣٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٠٧٨ ـ (٤) **القائل** : الحارث بن المنذر ، الجرمي ، أو علي بن أبي طالب ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد المحتسب ٢ /٣٩٩ ، والخصائص ٣ / ٩٤ ، والعيني ٤ / ٤٤٧ ، ....

اللغة :

أفر : من الفرار ، والفشل تجاه الأعداء ...

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« في أي » متعلق بأفر « يوميَّ » مضاف إلى أي « من الموت » متعلق بأفر ، « أيوم » همزة =

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ، ونويت [1] .

هذا كلامه .

وفيه شذوذان : توكيد المنفى « بلَمْ » وحذف النون لغير وقف ، ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن « لَمَّا » مركبة من « لَمْ ، وما » ، وقيل بسيطة .

الرابع تدخل همزة الاستفهام على « لَمْ ، ولمَّا » فيصيران : « أَلَمْ ، وأَلَمَّا » باقيتين **على** عملهما ، نحو : ﴿ أَلَمْ نَشرحَ ﴾ [2] ؟ ، ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ [3] ؟ ونحو قوله [4] :

... ...

وقلت : ألما أضح ، والشيب وازع ؟

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدًا انتقل إلى ما يجزم فعلين ، فقال :

(وَاجْزِمْ بإِنْ ومَنْ ومَا ، ومَهْمَا .·. أَيٍّ ، مَتَى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذْ مَا
وحَيْثُما أَنَّي) :

= استفهام ، وظرف زمان « لم يقدر » نصب المضارع بعد « لم » على لغة ، « قدر » ماض ، مبني للمجهول ، ونائب الفاعل مستتر فيه .

والشاهد فيه :

قوله : « لم يقدر » بنصب يقدر على لغة من بنصب « بلم » من العرب وانظر ٤ / ٨ الصبان ...

(١) ٤ / ٢٣٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) الآية الأولى من سورة الشرح .

(٣) من الآية ٦ من سورة الضحى .

(٤) الشاهد رقم (٦٢٣) وقد تقدم الكلام عنه مستوفي ....

فهذه إحدى عشرة أداة ، كلها تجزم فعلين ، نحو : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تخفوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ ﴾[1] ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾[2] ونحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[3] ، ونحو : « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ »[4] وقوله[5] :

١٠٧٩ — أَرَى العُمْرَ كَنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ
وَمَا تَنْقُصِ الأَيَّامُ ، والدَّهْرُ يَنْفَدِ

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

١٠٧٩ — (٥) **القائل** : طرفة بن العبد ، والبيت من الطويل ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٩ .

اللغة :

العمر : وفي موضعه العيش ، والمراد : الحياة ، ينفد : من النفاد : الفناء ...

والمعنى :

الحياة كنز ينقص كل ليلة ... وما ينقص سبيله الانتهاء لا محالة ...

الإعراب :

« أرى العمر كنزا » مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا . ومفعولاه « ناقصًا » نعت كقوله : « كنزا » « كل ليلة » حال ، ومضاف إليه « وما » ما : أداة شرط تجزم فعلين « تنقص الأيام » فعل الشرط وفاعله . « والدهر » عاطف ، ومعطوف على الأيام « ينفد » جواب الشرط ، وفاعله مستتر جوازًا .

والشاهد فيه :

قوله : « وما تنقص .... ينفد » حيث قد عملت « ما » في الشرط ، والجزاء .

ونحو : « وَقَالُوا مَهمَّا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بمؤْمِنِينَ »[1] .

وقوله[2] :

١٠٨٠ ـ وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِيءُ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خَالَها تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

= انظر شرح الزوزني في ص ٦٢ .

(١) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

١٠٨٠ ـ (٢) **القائل** : زهير بن أبي سلمى ، والبيت من شواهد المغنى ٣٢٣ ، ٣٣٠ (٢٥١ ، ٢٥٣) والهمع ٢ / ٣٥ ، والدرر ٢ / ٣٥ ، ...

اللغة :

خليقة : خصلة ، وسجية ، وطبيعة ، خالها : ظنها ، وحسبها ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« مهما » أداة جازمة تجزم فعلين « تكن » فعل الشرط ، مضارع من كان الناقصة ... « عند امرىء » متعلق بمحذوف خبر تكن ، ومضاف إلى عند « من » زائدة « خليقة » اسم تكن ... « إن » الواو : عاطفة على محذوف ، إن : جازمة ... خالها : فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، ومفعول به : فعل الشرط « تخفى » مضارع ، مرفوع ... وفاعله مستتر ، والجملة في محل نصب مفعول ثان لخال « على الناس » متعلق بتخفى ، وجواب « إن » محذوف يدل عليه جواب « مهما » ، « تعلم » جواب مهما ، ونائب فاعله مستتر ....

والشاهد فيه :

قوله : « مهما تكن ... تعلم » حيث أعمل زهير أداة الشرط ، وجزم بها الشرط ، والجزاء ...

ونحو : « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الحُسْنَى »[1] وقوله[2] :

١٠٨١ — ... ...

فِـي أَيِّ نَحْـوٍ يُمِيلُـوا دِينَـهُ يَمِـــلِ

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

١٠٨١ — (٢) **القائل** : عبد الله بن همام ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٤٢ ، ...

وصدر البيت :

لَمَّـا تمكَّـن دُنْياهـمْ أَطَاعَهُـمُ . ...

اللغة :

نحو : جهة ، ومذهب ....

والمعنى :

يصف رجلا : اتَّصل بالسلطان ، فضيع دينه في اتباع أمره ، ولزوم طاعته ....

الإعراب :

« في » حرف جر ... « أي » أداة جازمة ... أي : مضاف « نحو » مضاف إليه « يميلوا » فعل الشرط ، والواو فاعل ... « دينه » مفعول به ، ومضاف إليه « يمل » جواب الشرط ، وفاعله مستتر جوازًا ...

والشاهد فيه :

قوله : « في أي ... » حيث أدخل حرف الجر على « أي » التي يجازى بها ، فلم يتغير عملها في جزم الشرط ، والجزاء ؛ لأن حروف الجر وصلة للفعل بعدها ، والفعل في الحقيقة هو العامل ، وحرف الجر لا ينفصل عن المجرور ، فكان دخوله كخروجه .

انظر الكتاب ١ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، وانظر الأعلم ....

ونحو قولِهِ [1] :

١٠٨٢ — مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

وقوله [2] :

١٠٨٣ — مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ ، وَتُسْتَطَارَا

١٠٨٢ — (١) **القائل** : الحطيئة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٤٥ ، والشذور ٦٤ ، والعيني ٤ / ٤٣٩ ، ...

اللغة :

تعشو : أي : تجيئه على غير هداية ، خير موقد : يريد : الممدوح ، أو غلمانه ....

والمعنى :

متى تأت نار قرى الممدوح ، غير قاصد ... فإنك تجد نار الكرم عند خير كريم ...

الإعراب :

« متى » اسم شرط جازم ... « تأته » فعل الشرط ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « تعشو » مضارع مرفوع ... فاعله مستتر وجوبا ، والجملة في محل نصب حال ... « إلى ضوء » جار ومجرور ، متعلق بتعشو « ضوء » : مضاف « نار » مضاف إليه ، نار : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه « تجد » جواب الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا « خير » مفعول أول لتجد « نار » مضاف إلى خير « عندها » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومضاف إلى « عند » « خير موقد » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتجد .

والشاهد فيه :

قوله : « متى تأته .... تجد » حيث جزم « بمعنى » الشرط ، والجزاء ....

١٠٨٣ — (٢) **القائل** : عنترة ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد ابن يعيش ٢ / ٥٥ ، ٤ / ١١٦ ، ٦ / ٨٧ ، والعيني ٣ / ١٧٤ ، ....

=

ونحو قوله [1] :

١٠٨٤ ــ أَيَّانَ نُؤْمِنكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِك الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَـذِرَا

= اللغة :

ترجف : تزلزل ، وترتعش ، روانف : ما سال من الإلية على الفخذين ....

والمعنى :

متى تلقني وحيدين ينتابك الذعر ، والخوف ، وترتجف روانف إليتيك ، ويذهب لُبُّك .

الإعراب :

« متى » اسم شرط جازم « ما » زائدة « تلقني » فعل الشرط ، ونون وقاية ، ومفعول به والفاعل مستتر يعود على عمارة بن زياد « فردين » حال من الفاعل ، والمفعول معا « ترجف » جواب الشرط « روانف » مضاف « إليتيك » مضاف إليه ، إليتي : مضاف ، والكاف مضاف إليه « وتستطارا » يحتمل : الجزم بحذف النون ، والأصل : تستطاران ، ويحتمل غير ذلك ... انظر ٣ / ١٧٩ ، ١٨٠ العيني .

والشاهد فيه :

قوله : « متى ما تلقني ... ترجف » حيث جزم « بمتى » فعلى الشرط ، والجزاء .

١٠٨٤ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ومن شواهد الشذور ٣٣٦ ، والعيني ٤ / ٤٢٣ ، ...

اللغة :

نؤمنك : نعطك الأمان ، حذرًا : خائفا ، وجلا ...

والمعنى :

إن أعطيناك الأمان أمنت غيرنا ، واستراحت نفسك ، وإن لم تنل الأمن منا، فإنك تكون شديد الحذر خائفا ... =

وقوله [1] :

١٠٨٥ — ... ...
فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

= **الإعراب :**

« أيان » اسم شرط جازم ... « نؤمنك » فعل الشرط ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « تأمن » جواب الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا « غيرنا » مفعول به ، ومضاف إليه ، « وإذا » إذا : ظرف ضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « تدرك » مجزوم بلم ، وفاعله مستتر وجوبا « الأمن » مفعول به ... والجملة : في محل جر بإضافة « إذا » إليها « منا » متعلق بتدرك « لم » حرف نفي ، وجزم « وقلب » « تزل » فعل ناقص ، مجزوم بلم . واسم تزل مستتر وجوبا « حذرا » خبر تزل ، والجملة : جواب « إذا » .

والشاهد فيه :

قوله : « أيان نؤمنك تأمن ... » حيث جزم « بأيّان » فعلى الشرط ، والجزاء .

١٠٨٥ — (١) **القائل** : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد الهمع ٢ / ٦٣ ، والدرر ٢ / ٨٠ ، ...

وصدر البيت :

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة ... ...

اللغة :

« أيان » يريد الجهة التي تهب نحوها الريح ...

والمعنى :

ظاهر .

الإعراب :

« فأيان » أيان : اسم شرط جازم « ما » زائدة « تعدل » فعل الشرط « به » متعلق بتعدل « الريح » فاعل تعدل « تنزل » جواب الشرط ، .. ، وفاعله مستتر وجوبا ...

والشاهد فيه :

قوله : « فأيان ... تنزل » حيث جزم « بأيان » فعلى الشرط ، والجزاء ، وقد زيدت « ما » =

ونحو قوله [1] :

١٠٨٦ — أَيْنَ تَصْرِفْ بِنَا العُدَاةُ تَجِدْنَا
نَصْرِفِ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

ونحو قوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الموتُ » [2] : وقوله : [3]

١٠٨٧ — صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

= بعد « أيان » انظر ٢ / ٨٠ الدرر اللوامع ...

١٠٨٦ — (١) **القائل** : عبد الله بن همام ، والبيت من الخفيف ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٣٢ ، والمقتضب ٢ / ٤٨ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٥ ، ٧ / ٤٥ ، .....

اللغة :

تصرف بنا : أي : إلينا ، وفي كتاب سيبويه : أين تضرب بنا : أي : ترحم بنا ، العيس : جمع أعيس ، وعيساء : الإبل : البيض ، أو : البيض بشقرة ....

والمعنى :

واضح ....

الإعراب :

« أين » أداة شرط جازمة ... « تصرف » فعل الشرط « بنا » متعلق بتصرف « العداة » فاعل « تجدنا » فعل ، هو جواب الشرط ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « نصرف العيس » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر فيه ، ومفعول به « نحوها » . « للتلاقي » جار ومجرور ...

والشاهد فيه :

قوله : « أين تصرف ... تجدنا » حيث جازى بأين ، وجزم بها ما بعدها انظر الكتاب ، والأعلم ١ / ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء ...

١٠٨٧ — (٣) **القائل** : كعب بن جعيل ، أو حسام بن ضرار ، والبيت من الرمل ، ومن =

ونحو قوله [1] :

١٠٨٨ — وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ
بِـهِ تُلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَأْمُـرُ آتِيَـا

= شواهد الكتاب ١ / ٤٥٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٥ ، والعيني ٤ / ٤٣٤ ، .....

اللغة :

صعدة : القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تقويم ... حائر : المكان الذي يكون وسطه منخفضا ، مطمئنا ، وحروفه مرتفعة عالية ....

والمعنى :

شبه الشاعر امرأة ذكرت في بيت سابق بقناة مستوية لدنة ، قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب تميل مع الريح حيثما تفعل ....

الإعراب :

« صعدة » خبر لمحذوف ، أي : هي صعدة « نابتة » صفة « في حائر » متعلق بنابتة « أينما » أداة شرط ، وما زائدة « الريح » فاعل بمحذوف يفسره المذكور « تميلها » جملة تفسيرية « تمل » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله مستتر .

والشاهد فيه :

قوله : « أينما ... تميلها تمل » حيث جزم « بأينما » فعلين ....

١٠٨٨ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٢٥ ، ... .

اللغة :

تأت : تفعل ، تلف: تجد ... آتيا : فاعلا ....

والمعنى :

إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك أن يفعله ، وجدت من تأمره منفذا ، سميعا ، مطيعا ...

الإعراب :

« وإنك » إن ، واسمها « إذ ما » حرف شرط جازم ... « تأت » فعل الشرط ، وفاعله مستتر =

ونحو قوله [1] :

١٠٨٩ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ

اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

= فيه وجوبا « ما » اسم موصول ، مفعول به « أنت آمر » مبتدأ ، وخبر ، والجملة : لا محل لها صلة الموصول « تلف » جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « من » اسم موصول ، مفعول أول « إياه » مفعول به مقدم « تأمر » فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا ، والجملة : صلة « آتيا » مفعول ثان لتلف ....

والشاهد فيه :

قوله : « إذ ما تأت ... تلف » حيث جزم « بإذ ما » فعلىَ الشرط ، والجزاء ... .

١٠٨٩ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف ، ومن شواهد المغنى ١٣٣ (١٣٤) والشذور ٣٣٧ ، والعيني ٤ / ٤٢٦ ، ....

اللغة :

تستقم : تعتدل ... يقدر لك الله نجاحا : يهيىء لك ظفرا ، وفوزًا ، غابر : باقي ، وماضي ، فهو من الأضداد ، والمراد : باقي ...

والمعنى :

عند سلوكك الجادة المستقيمة ، والاعتدال في كل شيء يكتب الله لك فوزًا ، ونجاحا في باقي الأيام ....

الإعراب :

« حيثما » أداة شرط جازمة ... « تستقم » فعل الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا ، « يقدر » مضارع جواب الشرط ، متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر « نجاحا » مفعول به « في غابر » جار ومجرور ، متعلق بيقدر « غابر » غابر ، مضاف « الأزمان » مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « حيثما تستقم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلى الشرط والجزاء .

وقوله [1] :

١٠٩٠ — خَلِيلَيَّ : أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
أَخًا ، غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

(وَحَذْفُ إِذْ مَا) أي : « إِذْ مَا » حَرْفٌ (كَإِنْ) معنى ، وفاقا لسيبويه ، لا ظرف زمان ، زِيد عليها « مَا » كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه ، وابن السراج ، والفارسي (وبَاقِي الْأَدَوَاتِ أسما) أما « مَنْ ، وَمَا ، وَمَتَى ، وَأَيُّ ، وأَيَّانَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وحَيْثُمَا » فباتفاق ، وأما « مَهْمَا » فعلى الأصح .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف ، وغير ظرف :

فغير الظرف : « مَنْ ، ومَا ، ومَهْمَا » :

١٠٩٠ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد الشذور ٣٣٦ ، والعيني ٤ / ٤٢٦ ، ...

اللغة :

لا يحاول : من حاولت الشيء : أردته ، أي : لا يريد .

والمعنى :

يا خليلي إنكما إن تأتياني فإنكما تجدان أخا ، وصديقا ، لا يعمل ، ولا يريد إلا مرضاتكما ...

الإعراب :

« خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ... « أنى » اسم شرط جازم ... « تأتياني » فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « تأتيا » جواب الشرط ، وفاعله « أخا » مفعول به « غير » مفعول به مقدم « ما » اسم موصول ، مضاف إلى غير « يرضيكما » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « لا » نافية « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، والجملة : صفة ، لقوله : أخا .

والشاهد فيه :

قوله : « أني تأتياني تأتيا .... » حيث جزم « بأني » فعلى الشرط ، والجزاء .

« فَمَنْ » لتعميم أُولى العلم ، و« مَا » لتعميم ما تدل عليه ، وهي موصولة ، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط .

و« مَهْمَا » بمعنى « مَا » ولا تخرج عن الاسميَّة ، خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ، ولا عن الشرطية ، خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما ، ولا تجر بإضافة ، ولا بحرف جر ، بخلاف « مَنْ ، وَمَا » .

وذكر في الكافية ، و« التسهيل » : أن « مَا ، وَمَهْمَا » قد يردان ظرفى زمان .

وقال في شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون « مَا ، وَمَهْمَا » مثل « مَنْ » في لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب .

وأنشد أبياتا منها « مَا » في قول الفرزدق :

١٠٩١ — وَمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبْ ، وَإِنْ كنتُ جَارِمًا
وَلَوْ عدَّ أَعْدَائِي عَلَيَّ لَهُمْ دَخَلاَ

١٠٩١ — (١) **القائل** : الفرزدق ، والبيت من الطويل ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ١٢ .

اللغة :

أرهب : أخف ، جارما : مذنبا ، دخلا : غدرًا ، وخسيسة ،... .

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« وما » ما : أداة شرط جازمة ... تحي : فعل الشرط ، وفاعله مستتر ، لا : نافية « أرهب » جواب الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا « وإن كنت جارما » إن : أداة شرط جازمة ... « كنت جارما » كان ، واسمها ، وخبرها : فعل الشرط « ولو » لو : أداة شرط غير جازمة « عد أعدائي » =

وقول ابن الزبير [1] :

١٠٩٢ ــ فَمَا تَحْيَ لا تُسْأَمْ حَيَاةٌ ، وإنْ تَمُتْ
فَلَا خَيْرَ في الدُّنْيَا ، ولا العيش أجمعَا

فعل ، وفاعل ، ومضاف إليه « على » جار ومجرور ... « لهم » جار ومجرور « وخلا » مفعول به ...

والشاهد فيه :
قوله : « وما تحى ... » فقد استعمل الشاعر « ما » الشرطية ، غير مجردة عن الظرفية .

١٠٩٢ ــ (١) **القائل** : عبد الله بن الزبير ، والبيت من الطويل ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ١٢ .

اللغة :
تسأم : تمل ....

والمعنى :
واضح .

الإعراب :
« فما » ما : أداة شرط جازمة ... « تحى » فعل الشرط ، وفاعله مستتر « لا » نافية « تسأم حياة » جواب الشرط ، فعل ، ونائب فاعله « وإن تمت » إن أداة شرط جازمة ... « تمت » فعل الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا « فلا » الفاء : واقعة في جواب الشرط ، ولا : نافية للجنس « خير » اسم لا « في الدنيا » متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو : عاطفة ، ولا : نافية « العيش » عطف على الدنيا ، « أجمعا » توكيد ....

والشاهد فيه :
قوله : « فما تحى .... » فقد استعمل الشاعر « ما » الشرطية غير مجردة عن الظرفية ...

وفي « مَهْمَا » قول حاتم[1] :

١٠٩٣ ــ وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ
وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقول طفيل الغنوى[2] :

١٠٩٤ ــ نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شُتَيْمٍ يَدَّعِى
مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعِ

١٠٩٣ ــ (١) **القائل** : حاتم الطائي ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٣٣١ (٢٥٣) والهمع ٢ / ٥٧ ، والدرر ٢ / ٧٣ ، ....

اللغة :

بطنك : يريد شهوة البطن ...

والمعنى :

من يتبع النفس هواها ، ومن يحقق لبطنه ، وفرجه شهوتهما وصل إلى قمة الندم .

الإعراب :

« وإنك » إن ، واسمها « مهما » أداة شرط جازمة ... « تعط » فعل الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا « بطنك » مفعول به ، ومضاف إليه « سؤله » مفعول ثان لتعط ، ومضاف إليه « وفرجك » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « نالا » جواب الشرط ، وفاعل ، « منتهى الذم » مفعول به ، ومضاف إليه « أجمعا » توكيد ...

والشاهد فيه :

قوله : « مهما تعط ... » وروى « مهما » للظرفية ، والجزم بها ...

١٠٩٤ ــ (٢) **القائل** : طفيل الغنوى ، والبيت من الكامل ، وقد استشهد به الأشموني ٤ / ١٢ .

قال ابنه : ولا أرى في هذه الأبيات حجة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر [1] .

انتهى .

وأصل « مَهْمَا » « مَامَا » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما ، فأبدلت ألف الأولى هاء .

هذا مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين : أصلها « مَهْ » بمعنى : اكْفُفْ ، زيدت عليها « مَا » فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه ، وقيل : إنها بسيطة .

وأما « أي » فهي عامة في ذوى العلم ، وغيرهم ، وهي بحسب ما تضاف

= **اللغة** :

نبئت : خبرت ، يدعى : من الادعاء : يزعم ....

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« نبئت » فعل ماض ، مبني للمجهول ، ونائب فاعله ... « أن أبا شتيم » أن الناسخة ، واسمها ، ومضاف إليه ، وجملة « يدعى » من الفعل ، وفاعله خبر أن .. « مهما » أداة شرط جازمة ... « يعش » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه « يسمع » جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه « بما » جار ومجرور « لم يسمع » جازم ، ومجزوم ، والفاعل مستتر ... والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ...

والشاهد فيه :

قوله : « مهما يعش ... » ورود « مهما » للظرفية ، والجزم بها ....

(١) ٤ / ٢٤٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف .

وأما الظرف : فينقسم إلى زماني ، ومكاني :

فالزماني : « مَتَى ، وأَيَّان » وهما لتعميم الأزمنة ، وكسر همزة « أَيَّان » لغة سليم ، وقرىء بها شاذًا » .

والمكاني : « أَيْنَ ، وأَنَّى ، وحَيْثُما » وهي لتعميم الأمكنة[1] .

تنبيهات : هذه الأدوات في لحاق « مَا » **على ثلاثة أضرب** :

ضرب لا يجزم إلا مقرونا بها ، وهو : « حَيْثُ ، وإذْ » كما اقتضاه صنيعه .

وأجاز الفرَّاء : الجزم بهما بدون « ما » .

وضرب لا يلحقه « مَا » ، وهو : « مَنْ ، ومَا ، ومَهْمَا ، وأَنَّى » وأجازه الكوفيون في « مَنْ ، وأَنَّى » .

وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو « إنْ ، وأَيّ ، ومَتَى ، وأَيْنَ ، وأَيَّانَ » ومنع بعضهم في « أَيَّانَ » .

والصحيح الجواز .

الثاني : ذكر في الكافية ، والتسهيل : أنَّ « إنْ » قد تهمل حملا على « لَوْ » كقراءة طلحة « فإمَّا تَرَيْنَ »[2] ــ بياء ساكنة ، ونون مفتوحة ــ **وأن** « **مَتَى** » قد تهمل حملا على « إذَا » ومثل بالحديث : « إنَّ أَبَا بكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَأَنَّه مَتَى يَقُومُ مقامك لا يُسْمِعُ النَّاسَ »[3] .

---

(١) ٤ / ٢٤١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم ، وانظر ٣ / ١٤ الكشاف .

(٣) انظر ٤ / ٢٤٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وفي الارتشاف : ولا تهمل حملا على « إِذَا » خلافا لمن زعم ذلك . يعني « مَتَى » .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم « إِذَا ، وَكَيْفَ ، ولَوْ » **أمَّا** « **إِذَا** » فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر ، لا في قليل من الكلام ، ولا في الكلام ، إذا زيد بعدها « مَا » خلافا لزاعم ذلك [1] .

وقد صرح بذلك في الكافية ، **فقال** [2] :

وَشَاعَ جَـزْمٌ بِـإِذَا حَمْـلاً عَلَـى
مَتَى ، وَذَا فِي النَّثْرِ لَـمْ يُسْتَعْـمَلَا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم « بإِذَا » حملا على « مَتَى » فمن ذلك إنشاد سيبويه [3] :

١٠٩٥ — تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ ، وَاللهُ يَرْفَعُ لِي
نَـارًا ، إِذَا خَمَـدَتْ نِيرَانُهُـمْ تَقِـدُ

---

(١) انظر ٤ / ٢٤٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٨٩ الكافية الشافية ، وفيها لن يستعملا .

١٠٩٥ — (٣) نسب في الكتاب للفرزدق ، وهو من البسيط ، ومن شواهد سيبويه ١ / ٤٣٤ ، ....

اللغة :

خندف : لقب امرأة ، واسمها ليلى ، خمدت — بفتح الميم ، وكسرها — من الخمود .....

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ترفع » مضارع ، مرفوع « لي » متعلق بترفع « خندف » فاعل « والله يرفع لي » لفظ الجلالة =

وكإنشاد الفراء[1] :

١٠٩٦ ــ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ ، فَتَحمَّــــــــــلِ

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح

=مبتدأ ، خبره جملة « يرفع من الفعل ، والفاعل المستتر » « لي » متعلق بيرفع « نارا » مفعول به .... « إذا » الجازمة « خمدت » فعل الشرط ، وتاء التأنيث « نيرانهم » فاعل ، ومضاف إليه « تقد » جواب الشرط ، والفعل مستتر .

والشاهد فيه :

قوله : « إذا خمدت ... تَقِدُ » حيث جزم « بإذا » « تقد » على أنها عاملة ...

١٠٩٦ ــ (١) **القائل** : عبد قيس بن خفاف ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الخزانة ٢ / ١٧٦ عرضا ، والمغنى ٩٣ ، ٩٦ ، ٦٩٨ (٩٥) .....

اللغة :

خصاصة : فقر ، تحمل ، وفي مكانه تجمل : من التحمل ، والتجمل ....

والمعنى :

واضح ....

الإعراب :

« استغن » أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « ما أغناك » ما : مصدرية ، أغنى : فعل ماض ، والضمير مفعول به « ربك » فاعل ، ومضاف إليه « بالغنى » جار ومجرور متعلق بأغنى ، « وإذا » إذا : أداة جازمة « تصبك خصاصة » فعل الشرط مجزوم بإذا ، ومفعول به ، وفاعل « فتحمل » الفاء : واقعة في جواب الشرط ، وفعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ....

والشاهد فيه :

قوله : « وإذا تصبك ... فتحمل » حيث قد أعمل الشاعر « إذا » وجزم بها فعل الشرط ، ودخلت الفاء على الجواب .

به في التوضيح ، فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله (عليه الصلاة والسلام) لعلي ، وفاطمة : (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تكبِّرا أَرْبعًا ، وَثَلَاثِينَ » — الحديث — .

وأما « كَيْفَ » فيجازى بها معنى ، لا عملا ، خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ، ووافقهم قطرب .

وقيل : يجوز بشرط اقترانها « بمَا » .

وأما « لَوْ » فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يجزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح ، وردد ذلك في الكافية [1] فقال [2] :

وجـوَّز الجـزْمَ بهَـا فِـي الشِّعْـرِ
ذُو حجَّـةٍ ، ضَعَّفَهَـا مَـنْ يَـدْرِي

وتأوَّل في شرحها قوله [3] :

١٠٩٧ ـ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ
... ...

---

(١) انظر توضيح المقاصد ، والمسالك الجزء الرابع ......

(٢) ص ٩١ الكافية الشافية .

١٠٩٧ ــ (٣) **القائل** : علقمة الفحل ، أو حسام بن ضرار ، والبيت من الرمل ، ومن شواهد المغنى٢٧١ ، ٦٩٨ (٢٢٨) ، والهمع ٢ / ٦٤ ، والدرر ٢ / ٨١ ، ......

وعجز البيت :

... ... لاحقُ الآطال ، نهدٌ ، ذو خُصَلْ

اللغة :

ميعة : النشاط ، وأول جرى الفرس ....

وقوله [1] :

١٠٩٨ — تَامَتْ فُؤَادَكَ ، لَوْ يُحْزِنْكَ مَا صَنَعَتْ
إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

= والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« لو » أداة شرط جازمة « يشأ » فعل الشرط ، مجزوم ... وفاعله مستتر « طار » فعل ماض ، جواب الشرط ... « ذو ميعة » فاعل ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « لو يشأ طار ... » حيث أعمل الشاعر « لَوْ » وجزم « بلو » الشرط ، ومحل الجزاء ... وانظر ٤ / ١٤ الصبان

١٠٩٨ — (١) **القائل** : لقيط بن زرارة ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المغنى ٢٧١ (٢٢٨) ، ...

اللغة :

تامت فؤادك : تيمته ، وأذلته ، ....

والمعنى :

واضح ....

الإعراب :

« تامت فؤادك » فعل ماض ، وتاء تأنيث « فؤادك » مفعول به ، ومضاف إليه ، « لو » شرطية عاملة « يحزنك » فعل الشرط ، ومفعول به « ما » موصول فاعل ، « صنعت » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، وفاعل مستتر ، والجملة : لا محل لها صلة الموصول ، « إحدى نساء » فاعل ، ومضاف إليه ، للفعل تام « نساء » مضاف « بنى » مضاف إليه ، بنى : مضاف « ذهل » مضاف إليه « ابن » صفة ، ابن : مضاف ، « شيبانا » مضاف إليه . =

ووقع له في التسهيل كلامان : أحدهما يقتضي المنع مطلقا ، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري[1] .

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ) أي : تطلب هذه الأدوات فعلين (شرْطٌ قُدِّمَا .. يتْلُو الجزَاءُ) أي : يتبعه الجزاء (وَجَوابًا وَسِمَا) أي : علم ، يعني : يسمى الجزاء جوابا ــ أيضا ــ .

وإنما قال : « فِعْلَيْنِ » ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط ، والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء .

وأفهم قوله : « يتلُو الجزاءُ » أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إيَّاه .

هذا مذهب جمهور البصريين .

وذهب الكوفيون ، والمبرد ، وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه . والصحيح الأول .

وأفهم قوله : « يَقْتَضِينَ » أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط ، والجزاء معا ، لاقتضائها لهما :

أما الشرط : فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له .

وأما الجزاء : ففيه أقوال :

قيل : هي الجازمة له ــ أيضا ــ كما اقتضاه كلامه ، **قيل** : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه .

= **والشاهد فيه** :

قوله : « لو يحزنك ... » فقد جزم « بلو » ... وانظر ص٢٧١ مغنى اللبيب ...

(١) انظر ٤ / ٢٤٣ توضيح المقاصد ، والمسالك .

وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره في التسهيل .

وقيل: بالأداة ، والفعل معا ، ونسب إلى سيبويه ، والخليل .

وقيل: بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(ومَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ .. تُلْفِيهِمَا) أي : تجدهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنَ) هذا ماض ، وهذا مضارع :

فمثال كونهما مضارعين — وهو الأصل — نحو : « وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ [1] » .

وماضيين ، نحو : « وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا » [2] وماضيا ، **فمضارعا** ، نحو : « مَنْ كانَ يريدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » [3] وعكسه قليل [4] ، وخصه الجمهور بالضرورة .

ومذهب الفراء ، والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ، لما رواه البخاري من قوله (عليه الصلاة ، والسلام) : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَاناً ، وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ » [5] ومن قول عائشة (رضي الله عنها) : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ » **ومنه** : « إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً ، فَظَلَّتْ » [6] لأن تابع الجواب جواب [7] ،

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة الشورى .

(٤) انظر ٢ / ٢٤٩ التوضيح .

(٥) انظر ٤ / ٢٤٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٦) من الآية ٤ من سورة الشعراء .

(٧) انظر ٢ / ٢٤٩ التوضيح .

وقوله [1] :

١٠٩٩ ــ مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ
كالشَّجا بَيْــنَ حَلْقِــهِ ، وَالْوَرِيــدِ

١٠٩٩ ــ (١) **القائل** : أبو زيد الطائي ، والبيت من الخفيف ، ومن شواهد المقتضب ٢ / ٥٩ ، والخزانة ٣ / ٦٥٤ ، والعيني ٤ / ٤٢٧ ، ...

اللغة :

الشبى : ما ينشب في الحلق من عظم ، أو غيره ، الوريد : عرق تزعم العرب أنه من الوتين ، وهما وريدان مكتنفا صفحتي العنق ، مما يلي مقدمه غليظان ــ المختار ، مادة (ورد) .

والمعنى :

من يدبر لي سوءا ، أو يلحق بي ضررًا كنت منه مثل الشّجا الناشب في الحلق ، والوريد ، أي : إنك تدفع عني ، وتنتقم لي ....

الإعراب :

« من » اسم شرط جازم ... مبتدأ « يكدني » مضارع فعل الشرط ، ونون وقاية ، ومفعول به ، وفاعله مستتر « بسيىء » جار ومجرور ، متعلق بقوله : يكد « كنت » كان واسمها ، جواب الشرط ... « منه ، كالشّجا » جاران ، ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان « بين » متعلق بالخبر ، بين : مضاف « حلق » مضاف إليه ،حلق : مضاف ، والهاء : مضاف إليه « والوريد » عاطف ، ومعطوف على حلقه .

والشاهد فيه :

قوله : « من يكدني ... كنت منه » حيث جزم الشاعر « بمن » فعلين : أحدهما مضارع ، وثانيهما ماض ....

وقوله [1] :

١١٠٠ — إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وإنْ تَصِلُوا
مَلأْتُـمْ أَنْـفُسَ الأَعْـدَاءِ إرْهَابَـا

وقوله [2] :

١١٠١ — إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بهَا فَرَحًا
مِنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُـوا

١١٠٠ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٢٨ ، والهمع ٢ / ٥٩ ، والدرر ٢ / ٧٤ ، ....

اللغة :

تصرمونا : تقطعونا ، إرهابا : إخافة ...

والمعنى :

نحن لا نجازيكم بمثل عملكم معنا ، بل نتسامح معكم ، فإن قطعتمونا وصلناكم ، وإن وصلتمونا ملأتم أنفس أعدائنا خوفا ، ورهبة ...

الإعراب :

« إن » شرطية ... « تصرمونا » فعل الشرط ، فعل مضارع ، وفاعله ، ومفعوله « وصلناكم » فعل ماض : جواب الشرط : فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله « وإن » حرف عطف ، إن : شرطية ، تصلوا : فعل الشرط ، وفاعله « ملأتم » جواب الشرط ... « أنفس الأعداء » مفعول به ، ومضاف إليه « إرهابا » مفعول ثان ....

والشاهد فيه :

مجيء الشرط في الموضعين فعلا ماضيا ...

١١٠١ — (٢) **القائل** : قعنب ابن أم صاحب ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المحتسب ١ / ٢٠٦ ، والمغنى ٦٩٢ (٢٣٦) ، ....

=

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية[1] .

(وَبَعْدَ مَاضٍ رفعك الجزا حَسَنْ) كقوله[2] :

١١٠٢ — وإِنْ أتـاه خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ : لَا غَـائِبٌ مالِـي ، وَلَا حَـرِمُ

= اللغة :

سبة : ما يسب من العيوب ، ويذم ، دَفَنُوا : أخفوا ....

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« إن » شرطية « يسمعوا » فعل الشرط ، وفاعل « سبة » مفعول به « طاروا » جواب الشرط : فعل ، وفاعل « بها » متعلق بطاروا « فرحا » حال « منى » جار ومجرور ...

« وما سمعوا » حرف عطف ، ما : شرطية « سمعوا » فعل الشرط ، وفاعله « من صالح » متعلق بسمع « دفنوا » جواب الشرط ، وفاعله ...

والشاهد في البيت :

مجيء فعل الشرط مضارعا ، ومجيء الجواب ماضيا ، ويقول ابن هشام : « ولا يجوز ... — في الأصح — إلا في الشعر » ويسجل البيت ص ٦٩٢ .

(١) انظر ٤ / ٢٤٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٠٢ — (٢) **القائل** : زهير بن أبي سلمى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ ، والمحتسب ٢ / ٦٥ ، والشذور ٣٤٩ ، والعيني ٢ / ٤٢٩ ، ....

اللغة :

خليل : أراد : الفقير ذا الحاجة ، مسغبة : فقر ، وجوع ... حرم : ممنوع من العطاء .... =

وقوله [1] :

١١٠٣ ــ وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ
يَقُولُ ، وَيُخْفِي الصَّبْرَ : إِنِّي لَجَـازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا .

وذهب الكوفيون ، والمبرد : إلى أنه على تقدير الفاء .

وذهب قوم : إلى أنه ليس على التقديم ، والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط ، لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب .

= **والمعنى** :

إن أتى الممدوح في يوم فقر ، وشدة ، يمنحه ، ولا يعتل بغياب ماله ، أو بحرمان السائل من العطاء ...

الإعراب :

« إن » حرف شرط جازم « أتاه خليل » فعل هو فعل الشرط ، ومفعول به ، وفاعل « يوم مسغبة » ظرف ، ومضاف إليه « يقول » مضارع ، جواب الشرط مرفوع ، وفاعله مستتر ، « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالي » فاعل بغائب ، ومضاف إليه سد مسد الخبر ، ويجوز أن يكون : مالي مبتدأ مؤخر ، وغائب خبرا مقدما « ولا » الواو : عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ...

والشاهد فيه :

قوله : « يقول » حيث رفع جواب الشرط ، لكون فعل الشرط فعلا ماضيا ...

وقد أفضنا القول فيما يتعلق بالشاهد والاستشهاد في كتابنا جـ٤ / الكواكب الدرية تحت الطبع .

١١٠٣ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ومن شواهد الأشموني . =

تنبيهان :

الأول : مثل الماضي في ذلك المضارع ، المنفي « بِلَمْ » تقول : « إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومُ » وقد يشمله كلامه .

الثاني : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه ، كما أشعر به كلامه .

وقال في شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير . (وَرَفْعُهُ) أي : رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أي : ضعف .

من ذلك قوله[1] :

١١٠٤ ــ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ ، يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُــــوكَ تُصْرَعُ

= **اللغة :**

بان : انفصل ، وفارق ، لجازع : من الجزع : ضد الصبر ....

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ولا » الواو : على حسب ما قبلها ، ولا : نافية « إن » حرف شرط جازم « بان » فعل ماض ، فعل الشرط « عنه » متعلق ببان و« حبيبه » فاعل ، ومضاف إليه « يقول » مضارع ، جواب الشرط ، مرفوع ، وفاعله مستتر فيه « ويخفى » الواو عاطفة ، ومضارع معطوف على يقول . وفاعله مستتر فيه « الصبر » مفعول به « إني لجازع » إن ، واسمها ، واللام داخلة على خبر إن ، وخبر إن « جازع » .

والشاهد فيه :

قوله : « يقول » حيث رفع جواب الشرط ، لكون فعل الشرط فعلا ماضيا ....

١١٠٤ ــ (١) **القائل** : جرير بن عبد الله ، أو عمرو بن خثارم العجلي ، والبيت من الرجز ،

وقوله [1] :

١١٠٥ ــ فقلت : تحمَّل فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

=ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٣٦ ، والعيني ٤ / ٤٣٠ ، والتصريح ٢ / ٣٤٩ ، ....

اللغة :

أقرع : هو الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب في زمانه ، وقد تنافر الخصمان إليه ، وذلك بعد إسلام الأقرع ...

والمعنى :

ينادي الراجز الأقرع بن حابس ، ويذكره أن هزيمته في المنافرة هزيمة له .

الإعراب :

« يا » حرف نداء « أقرع » منادى ، مبني على الضم ... « ابن » نعت لأقرع بمراعاة محله ، « حابس » مضاف إلى أقرع « يا أقرع » توكيد للنداء الأول « إنك » إن ، واسمها ، « إن » شرطية « يصرع » فعل مضارع فعل الشرط ، مبني للمجهول « أخوك » نائب فاعل ، ومضاف إليه « تصرع » مضارع ، مبني للمجهول « أخوك » نائب فاعل ، ومضاف إليه « تصرع » مضارع ، مبني للمجهول ، جواب الشرط ، ونائب فاعله مستتر فيه .. والجملة : في محل رفع خبر إنَّ ، عند سيبويه ، والمبرد ، ومن تبعه يجعلون الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط ، والجواب خبر إنَّ .

والشاهد فيه :

قوله : « تصرع » الثاني ، حيث رفع ، وهو ساد مسد جواب الشرط ....

١١٠٥ ــ (١) **القائل** : أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٣٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٢ ، والعيني ٤ / ٤٣١ ، والتصريح ٢ / ٢٤٩ ، ....

اللغة :

تحمل : يخاطب البختي ، المذكور في أول القصيدة ، مطبعة : مملوءة بالطعام ، ويقصد القرية ، يضيرها : يضرها ...

وقراءة طلحة بن سليمان : « أَيْنَما تكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الموْتُ »[1] .

وقد أشعر كلامه : بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضي كلامه — أيضا — في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ التسهيل ، وصرح في بعضها : بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال : « وقد جاء في الشعْرِ » وقد عرفت أنَّ قوله : « بَعْد مُضَارِعٍ » ليس على إطلاقه ، بل محله غير المنفى « بلَمْ » — كما سبق ...

تنبيهات :

الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع :

فذهب المبرد : إلى أنه على حذف الفاء مطلقا .

وفصَّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه ، نحو « إِنَّكَ » في

= **والمعنى** :

تحمل فوق طاقتك ، فإن القرية مملوءة بالطعام ، من يأتها لا يؤثر عليها ....

الإعراب :

« فقلت » فعل ، وفاعل « تحمل » أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، والمخاطب جمل بختى سبق ذكره ، في أبياته « فوق » متعلق بتحمل ، فوق : مضاف ، « طوق » مضاف إليه ، طوق : مضاف ، والكاف : مضاف إليه « إنها » إن ، واسمها « ومطبعة » خبر إن « من » اسم شرط جازم ، مبتدأ « يأتها » فعل الشرط ، ومفعول به ، والفاعل مستتر « لا » نافية « يضيرها » مضارع جواب الشرط ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الشرط ، والجواب خبر المبتدأ ...

والشاهد فيه :

قوله : « لا يضيرها » حيث جاء مرفوعا ، وهو جواب الشرط ، والشرط غير ماض ... وذلك ضعيف تبعا لجمهور النحاة ....

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء ، وانظر ١ / ٥٣٧ الكشاف ...

البيت ، فالأولى : أن يكون على التقديم ، والتأخير ، وبين ألا يكون :

فالأولى : أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس .

وقيل : إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم ، والتأخير .

الثاني قال **ابن الأنباري** : يحسن الرفع هنا ، إذا تقدم ما يطلب الجزاء ، قبل « إنَّ » كقولهم : « طعَامكَ إنْ تَزُرْنَا نأْكُل » **تقديره** : طَعَامَكَ نأْكُلْ إنْ تَزُرْنَا .

الثالث : **ظاهر كلامه** موافقة المبرد ، لتسمية المرفوع جزاء .

ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل ، وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاء ، إذا رفع [1] .

(وَاقْرِنْ بفَا حَتْماً) أي : وُجُوبًا (جوابًا لَوْ جُعِلْ .. شَرْطاً لإنْ ، أَوْ غَيْرِهَا) مِن أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) **وذلك** : الجملة الاسمية ، نحو: ﴿ وإنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كلِّ شَيْءٍ قَدِير ﴾ [2] والطلبية ، نحو : ﴿ إنْ كُنْتُمْ تحبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ [3] ونحو : « وَمَنْ يَعْمَل مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظَلْمًا وَلَا هَضْمًا » [4] — في رواية ابن كثير .

وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَإنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنصركُمْ من بَعْدِهِ ﴾ [5] والتي فعلها جامد نحو : « إنْ تَرَنِ أنَا أَقَلَّ منْكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى

(١) انظر ٤ / ٢٤٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١١٢ من سورة طه .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران .

رَبِّي ﴾[1] أو مقرون « بِقَدْ » نحو : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾[2] أو تنفيس ، نحو : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ ﴾[3] أو « لن » نحو : « وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾[4] أو « ما » نحو : « فَإِنْ تَوَلَّيْتُم فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾[5] .

وقد تُحذف للضرورة بقوله[6] :

١١٠٦ ــ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ ، اللهُ يَشْكُرُهَا

... ...

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٢٨ من يوسف .

(٣) من الآية ١١٥ من سورة التوبة .

(٤) من الآية ٧٢ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ١٣ من سورة يونس .

١١٠٦ ــ (٦) **القائل** : عبد الرحمن بن حسان ، أو حسان نفسه ، أو كعب بن مالك ، والبيت من البسيط . ومن شواهد الكتاب ٣ / ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، والعينى ٤ / ٤٢٣ ، والتصريح ٢ / ٢٥٠ ، ....

اللغة :

يفعل : يعمل ــ الحسنات : جمع حسنة .. وعجز البيت : « والشر بالشر عند الله مثلان » .

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« من » اسم شرط جازم ... مبتدأ « يفعل » فعل الشرط ... « الحسنات » مفعول به ... « الله » لفظ الجلالة مبتدأ « يشكرها » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه ، ومفعول به ...

وقوله [1] :

١١٠٧ ــ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ ، والصِّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمَا

قال الشارح : أو ندور :

= والشاهد فيه :

قوله : « الله يشكرها » حيث حذف الفاء ضرورة ، وكان عليه أن يقول : فالله يشكرها ، والمبرد يمنع ذلك ، ويزعم أن الرواية : « فالرحمن يشكره ... » انظر ٤ / ٤٣٣ العيني .

١١٠٧ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٣٣ ، والتصريح ٢ / ٢٥٠ ، ...

اللغة :

الغي : الضلال ، الصبا : الميل إلى الجهل ، والفتوة ، سيلفى : سيوجد ... .

والمعنى :

من لم يقلع عن غيه ، ويعدل عن صبوته ، وهواه ، فسوف يندم ، وإن صاحبته السلامة طويلا ...

الإعراب :

« ومن » من اسم شرط جازم .. مبتدأ « لا » نافية « يزل » فعل الشرط ، مضارع ناقص واسمه مستتر فيه جوازًا « ينقاد » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر ، والجملة : خبر يزل « للغي » متعلق بينقاد « والصبا » عاطف ، ومعطوف على الغي « سيلقى » مضارع مرفوع ، مبني للمجهول ، ونائب فاعل مستتر «على طول» متعلق بـ «نادمًا»،طول مضاف « السلامة » مضاف إليه « نادما » مفعُول ثان لقوله: سيلفى، وجملة سيلفى... جواب الشرط . وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر « مَنْ » .

والشاهد فيه :

قوله : « سيلفى » حيث جاء جواب الشرط غير مقرون بالفاء ، مع أن المضارع اتصل به حرف التنفيس .

ومثل للندور بما أخرجه البخاريّ من قوله (صلّى الله عليه وسلم) لأُبى بن كَعْب : « فإنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وإلَّا استَمْتعْ بِهَا .. »[1]

وعن المبرد : إجازة حذفها في الاختيار[2] .

وقد جاء حذفها ، وحذف المبتدأ في قوله[3] :

١١٠٨ — ... ...

بَنِي ثُعَلٍ مَنْ ينْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ

---

(١) انظر ص٧٠٢ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا .

(٢) انظر ٤ / ٢٥٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٠٨ — (٣) **القائل** : فلان الأسدي ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٣٦ ، والحتسب ١ / ١٢٢ ، ... والعيني ٤ / ٤٤٨ ، ....

وصدر البيت :

بنى ثعل لا تنكعُوا العنز شربها ... ...

اللغة :

ثعل : قبيلة من طيىء « ينكع العنز » من نكعت الناقة : جهدتها حلبا ، العنز : الماعزة ، وهي الأنثى من المعز « شربها » بكسر الشين ، وهو : الحظُّ من الماء .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« بنى ثعل » منادى مضاف ، حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا بني ثعل « من » اسم شرط جازم ... ينكع » جملة من الفعل ، والفاعل ، وهو الضمير ، الذي يرجع إلى « من » « العنز » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظالم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ظالم .

=

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصح للارتباط مع الاتصال أحق بألا يصلح مع الانفصال ،

فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا ، كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، **وذلك** : إذا كان ماضيا ، متصرفا ، مجردا من « قَدْ » وغيرها ، أو مضارعا مجردا ، أو منفيا « بلَا » أو « لَمْ » .

قال الشارح « ويجوز اقترانه بها »[1] .

فإن كان مضارعا رفع ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[2] وقوله : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ ﴾[3] وقوله : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[4] هذا كلامه[5] .

وهو معترض من ثلاثة أوجه :

الأول : أن قوله : « ويجوز اقترانه بها » يقتضي ظاهره : أن الفعل هو الجواب ، مع اقترانه بالفاء .

والتحقيق — حينئذ — : أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية .

= **والشاهد فيه :**

قوله : « ظالم » حيث حذف منه المبتدأ ، مع الفاء التي هي جواب الشرط وانظر ٤ / ١٥٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ، والعيني ٤ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ ...

(١) ص ٧٠٠ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم — بتحقيقنا —

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٩٠ من سورة النمل .

(٤) من الآية ١٣ من سورة الجن .

(٥) ص ٧٠٠ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم — بتحقيقنا — .

قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم الفعل إن كان مضارعا ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، كما تدخل على مبتدأ ، مصرح به .

الثاني : ظاهر كلامه : جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى ، ولم يقصد به وعد ، أو وَعِيد ، نحو : « إن قَامَ زَيْد قامَ عَمْرو » وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو : مَا كَان ماضيا لفظا ، ومعنى ، نحو : « إِنْ كَانَ قميصُهُ قُدَّ منْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ »[1] و « قَدْ » معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى ، وقصد به وعد ، أو وعيد ، نحو : « وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ[2] » .

قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدًا ، أو وعيدًا حسن أن يقدّر ماضي المعنى ، فعومل معاملة **الماضي** حقيقة .

وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية .

الثالث : إن مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : « فَصَدَقَتْ » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب ـــ كما مر ـــ .

تنبيه :

هذه الفاء فاء السبب ، الكائنة في نحو : « يَقُوم زَيْد ، فَيقومُ عَمْرو » وتعينت هنا للربط ، لا للتشريك .

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة النمل .

وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ، فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد . (وتخلفُ الْفَاءَ إِذَا المفَاجَأَةْ) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية ، غير طلبية ، لم يدخل عليها أداة نفي ، ولم يدخل عليها « إنْ » (كإنْ تجدْ إِذَا لنَا مُكَافَأَةْ) . « وَإِنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ[1] » لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط .

فأما نحو : « إن عَصَى زيْد فَوَيْلٌ لَهُ » ونحو : « إنْ قَامَ زيدٌ ، فَمَا عمرٌو قَائمًا » ونحو : « إن قَامَ زيدٌ ، فإنَّ عمرًا قائمٌ » فيتعين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه : أن الربط « بإِذَا » نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

تنبيهان :

الأول :

أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطي اشتراطها ، فكان ينبغي أن يبينه .

الثاني : ظاهر كلامه أن « إِذَا » يربط بها بعد « إنْ » وغيرها من أدوات الشرط .

وفي بعض نسخ التسهيل[2] : « وقد تنوب بعد « إنْ » « إِذَا » المفاجأة عن الفاء ، فخصه « بإن » وهو ما يؤذن به تمثيله .

قال أبو حيان : ومورد السماع « إنْ » وقد جاءت بعد « إِذَا » الشرطية ،

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم .

(٢) انظر ص ٢٣٨ تسهيل الفوائد ...

نحو : « فإذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ »[1] .

(وَالْفِعْلُ منْ بعْدِ الْجزَا) وهو : أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إنْ يقترن .. بالفاء ، أو الواو بتَثْلِيثٍ قَمِنْ) أي : حقيق .

فالجزم : بالعطف ، **والرفع** : على الاستئناف ، **والنصب** : بأن مضمرة وجوبا ، وهو قليل .

قرأ عاصم ، وابن عامر « يُحَاسِبْكُمْ به اللهُ فَيَغْفِرُهُ »[2] — بالرفع — وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب[3] .

وقرىء بهن : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ ﴾[4] .

﴿ وإنّ تخفُوها وَتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ ﴾[5] .

وقد روى بهن « نأخذُ من قوله[6] :

١١٠٩ — فَإِنَّ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ
رَبِيعُ النَّاسِ ، والْبَلَدُ الحَرَامُ

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة الروم .
وانظر ٤ / ٢٥٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ، وانظر الكشاف ١ / ٣٣٠ .

(٣) انظر ص ٧٠٣ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم — بتحقيقنا — وانظر كتاب سيبويه ١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

(٤) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف ، وانظر ٢ / ١٨٢ الكشاف .

(٥) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة ، وانظر ١ / ٣١٦ الكشاف .

١١٠٩ — (٦) **القائل** : النابغة الذبياني ، والبَيان من الوافر . ومن شواهد ابن الشجري ١ / ١٣٥ ، واستشهد بالثاني الكتاب ١ / ١٠٠ ، والمقتضب ٢ / ١٧٩ ، والعيني ٤ / ٤٣٤ ، .... =

ونأْخُــذْ بَعْــدَه بِذِنَــابِ عَــيْشٍ
أَجبِّ الظَّهْــرِ ، لَيْسَ لَــهُ سَنَــامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام .

أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء « بثُمَّ » فإنه يمتنع النصب ، ويجوز الجزم ، والرفع ، **فإن توسط المضارع** المقرون بالفاء ، أو الواو بين جملة الشرط ،

= **اللغة :**

أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ، ربيع الناس : كنى به عن الخصب ، والنماء ، وسعة العيش ، البلد الحرام : كنى به عن أمن الناس ، وأمانهم . ذناب عيش : عقبة ، وآخره ، أجب الظهر : مقطوع السنام .....

والمعنى :

فإن يهلك النعمان يذهب رخاء الناس ، وأمانهم ، واطمئنانهم ، ونبقى بعده بعيش شاق ، متعب ، لا يطاق ، ولا يحتمل ....

الإعراب :

« فإن » إن : شرطية « يهلك » فعل الشرط . فعل مضارع « أبو قابوس » فاعل ، ومضاف إليه ، « يهلك » جواب الشرط « ربيع الناس » فاعل ، ومضاف إليه « والبلد الحرام » عاطف ، ومعطوف على ربيع ، ونعت لبلد « ونأخذ » عاطف ، ومعطوف على جواب الشرط — على الجزم — ومرفوع على الاستئناف ومنصوب بأن مضمرة « بعده » متعلق بنأخذ ، وها : مضاف إليه « بذناب عيش » جار ومجرور ، ومضاف إلى المجرور « أجب الظهر » صفة ، ومضاف إلى أجب « ليس له سنام » فعل ناقص ، ومتعلق بمحذوف خبره ، واسمه على التأخير ، والجملة صفة ثانية « لعيش » .

والشاهد فيهما :

قوله : «ونأخذ» حيث روى بالأوجه الثلاثة : الجزم على العطف على الجواب ، والواو عاطفة والرفع : على الاستئناف ، والواو للاستئناف ، والنصب بأن مضمرة، والواو واو المعية.

وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النَّصب ، وإلَى ذَلك أَشار بقوله :
(وَجَزْمٌ ، أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فا .·. أَوْ وَاوٍ أن بِالْجُمْلَتَيْن اكْتُنِفَا) .

فالجزم : نحو : ﴿ إِنَّه مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فإنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[1] وهو الأشهر .

ومن شواهد النصب قوله[2] :

١١١٠ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ منَّا ، وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ

... ...

ولا يجوز الرفع ؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء .

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف .

١١١٠ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٥٦٦ (٣٥١) ، والشذور ٣٥١ ، والعيني ٤ / ٣٣٤ ، والتصريح ٢٤ / ٢٥١ ، .....

وعجزه :

... ... ولا يخش ظلما ،ما أقام ،ولا هضما

اللغة :

يقترب ، يدنو ، ويقرب ، يخضع : يستكين ، ويذل ، نؤوه : ننزله عندنا .

والمعنى :

من يدن مـنا ، ويخضع ننزله منزلا حسنا .....

الإعراب :

« ومن » من : اسم شرط جازم ... مبتدأ « يقترب » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله مستتر وجوبا « منّا » متعلق بقوله : « يقترب » « ويخضع » الواو : واو المعية ،«ويخضع : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية « نؤوه» مضارع ، جواب الشرط ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، وجملة الشرط في محل رفع خبر المبتدأ ...

وألحق الكوفيون « ثُمَّ » بالفاء ، والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَه الموتَ ﴾[1] **وزاد بعضهم** « أو »[2] .

(والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابِ قَدْ عُلِمْ) أي : بقرينة ، نحو : « فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ[3] » الآية ، أي : فافعل .

وهذا كثير .

ويجب ذلك : إن كان الدَّال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ، نحو : « وَأَنْتُم الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »[4] أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه — كما سيأتي —

(وَانْعَكْسُ) وهو : أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِي) قليلا (إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ) أي : دل الدليل على المحذوف ، كقوله[5] .

١١١١ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ
وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي : وإلَّا تُطلقها يَعْلُ .

= **والشاهد فيه :**

قوله : « ويخضع » حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط ، قبل الجواب ....

(١) من الآية ١٠٠ من سورة النساء .

(٢) انظر ٤ / ٢٥٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

١١١١ — (٥) **القائل** : الأحوص ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد الكتاب ١ / ١٩٥ ، والشذور ٣٤٣ ، والعيني ٤ / ٤٣٥ ، والتصريح ٢ / ٢٥٢ ، ... =

وقوله [1] :

١١١٢ ــ مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عَامِرٍ
وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصِّفَادِ يَزِيدُ

أَرَادَ : متَى تُثْقَفُوا تُؤْخَذُوا .

= **اللغة** :

كفء : نظير ، ومكافيء ، مفرق : وسط الرأس ، الحسام : السيف ...

والمعنى :

يقول محمد بن عبد الله ، المعروف بالأحوص ، من أبيات قالها في مطر : زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأة كان يهواها ... : طلق يا مطر هذه الحسناء ، فلست لها نظيرًا ، وإن لم تفعل ضربت بالسيف على مفرق رأسك ...

الإعراب :

« طلقها » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، ومفعول به « فلست » الفاء . حرف دال على التعليل ، وفَعل ماض ناقص ، واسمه « لها » متعلق بقوله « كفء » « بكفء » : الباء حرف جر زائد ، وخبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، أي : لست كفئًا لها ... « وإلَّا » الواو : عاطفة ، وإلا : إن الشرطية ، ولا النافية ، وفعل الشرط محذوف ، والتقدير ، وإلا تطلقها « يعل » جواب الشرط ... « مفرقك » مفعول به ، ومضاف إليه ، « الحسام » فاعل يعل ...

والشاهد فيه :

قوله : « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ، ولم يذكر في الكــلام إلا الجواب ، **والتقدير** : وإلا تطلقها يعل .

١١١٢ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٣٦ ، والتصريح ٢ / ٢٥٢ ، .... =

تنبيهات :

الأول : **أشار « بَقَدْ »** إلى أنَّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوَّى في الكثرة بين حذف الجواب ، وحذف الشرط المنفى بلا تالية « إنَّ » كما في البيت الأول ، وهو واضح .

فليكن مراده هنا : أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : ويحذفان بعد « إنْ » في الضرورة ، **يعني** الشرط : والجزاء[1] .

= **اللغة** :

الظِّنة : التهمة ، الصفاد : ما يوثق به الأسير من قيد ، أو غل ، أو إسار ....

والمعنى :

متى تثقفوا تؤخذوا بتهمة عامر ، ولا ينج يزيد إلا وهو مأسور في الصفاد ....

الإعراب :

« متى » شرطية « تؤخذوا » جواب الشرط ، ونائب الفاعل الواو ، وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : متى تثقفوا تؤخذوا «قَسْرًا» نصب على التمييز« بظنة » متعلق بتؤخذوا ، ظنة : مضاف « عامر » مضاف إليه « ولا ينج » الواو : عاطفة لا : ناهية « ينج » جزم بلا الناهية والفاعل « يزيدُ » إلا : مفرغة « فى الصفاد » جار ومجرور ...

والشاهد فيه :

قوله : « متى تؤخذوا » حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ الأصل : ومتى تثقفوا تؤخذوا ...

انظر ٤ / ٤٣٦ العيني .

(١) انظر ٤ / ٢٥٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

كقوله [1] :

قالتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى ، وإنْ ∴ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ، قَالَتْ : وَإِنْ » .

التقدير : وَإِنْ كان فقيرًا معدمًا رضيتُه .

وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة .

وكذا كلام الشارح [2] .

ولا يجوز ذلك ، أعني : حذف الجزأين معا من غير « إنْ » .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذَا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير .

من **ذلك قوله تعالى** « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » [3] **تقديره** : إن افْتَخَرْتُمْ بقتْلِهم فَلَمْ تقتلوهم أنتم ، ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ » [4] .

تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق ، لا ولي سواه .

---

(١) الشاهد رقم (٨) وقد تقدم الكلام عنه مستوفي .

والشاهد هنا :

في قوله : « قالت .... وإن » .

حيث حذف فيه الشرط ، والجزاء جميعا ، والتقدير : وإن كان فقيرًا قبلته ....

والشاهد ضمن أبيات :

قالت سليمى ليت لي بعلا يمنّ ∴ بغسل جلدي ، وينسيني الحزن

وحاجة ما إن لها عندي ثمن ∴ ميسورة قضاؤها منه ، ومن

قالت بنات العم يا سلمى ، وإن ∴ كان فقيرا معدما ، قالت وإن

انظر ١ / ١٠٤ العيني .

(٢) انظر ص ٧٠٦ ، ٧٠٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ

(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٩ من سورة الشورى .

وقوله تعالى : « يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ، فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ »[1] أصله : فإن لم يتأتَّ أن تخلصوا العبادة لي في أرضٍ فإياي في غيرها فاعبدون »[2] .

وكذا إن حذف بعض الشرط ، نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ[3] » .

ونحو : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » .

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمْ .. جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ) .

أي : منهما استغناء بجوَاب المتقدم (فَهُوَ) أي : الحذف (مُلْتَزَمْ) :

فجواب القسم : يكون مؤكدا باللام ، أو إنْ ، أو منفيًّا .

وجواب الشرط مقرون بالفاء ، أو مجزوم :

فمثال تقدم الشرط : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ ، وَاللهِ أُكْرِمْهُ » و « إِنْ يَقُمْ وَاللهِ فَلَنْ أَقُومَ » .

ومثال تقدم القسم : « وَاللهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَقُومَنَّ » ، « واللهِ إِنَّ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إِنَّ عمرًا لَيَقُومُ ، أَوْ يَقُومُ واللهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يقُومُ عَمْرٌو » .

وأما الشرط الامتناعي : نحو : « لَوْ ، ولَوْلَا » فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم ، أو تأخر ،

---

(١) من الآية ٥٦ من سورة العنكبوت .

(٢) ص ٧٠٦ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

كقوله (١) :

١١١٣ — فَأُقْسِمُ لَوْ أُنْدَى النديُّ سَوَادَهُ
لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ الـمُسَالَاتِ عَامِـرُ

وكقوله (٢) :

١١١٤ — وَاللهِ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا
... ...

١١١٣ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٥٠ ، ...

اللغة :

أندى : أحضر ... وروى في موضعه أبدى ، من الإبداء « الندى » مجلس القوم ، ومتحدثهم ، سواده : يريد شخص الممدوح ، المسالات : جمع مسالة : جانب اللحية ، عامر : أراد : قبيلة عامر في قريش ، وانظر عامر في ٤ / ٤٥٠ العيني .

والمعنى :

يحلف الشاعر : على أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته ، وسطوته على الناس ، وانظر ١ / ٢٨ الصبان .

الإعراب :

« فأقسم » الفاء : عاطفة ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « لو » شرطية ، « أندى الندى » فعل ، وفاعل « سواده » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : فعل الشرط ، « لما مسحت » اللام : مؤكدة ، وما : نافية ، وفعل وتاء تأنيث « تلك المسالات » مفعول به ، وبدل .... « عامر » فاعل .

والشاهد فيه :

الاكتفاء بجواب واحد لقسم ، وشرط ...

١١١٤ — (٢) **القائل** : عامر بن الأكوع ، أو عبد الله بن رواحة ، أو كعب بن مالك ، ... والشاهد من الرجز ، ومن شواهد العيني ٤ / ٤٥١ ، والهمع ٢ / ٤٣ ، والدرر ٢ / ٤٩ ، .... =

نص على ذلك في الكافية ، والتسهيل ، وهو الصحيح .

وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ، ولزوم كونه ماضيا ؛ لأنه مغن عن جواب « لَوْ ، وَلَوْلَا » وجوابهما لا يكون إلا ماضيًا ، وقوله في بَاب القَسَم في التَّسْهِيل : وتصدر ، يعني : جملة الجواب في الشرط الامتناعي « بِلَوْ ، أَوْ لَوْلَا » يقتضي أن « لَوْ ، ولَوْلَا » وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب « عَوامِل الجزم » يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب « لَوْ ، ولَوْلَا » والعذر له في عدم التنبيه هنا على « لَوْ ، ولَوْلَا » أن الباب موضوع للشرط ، غير الامتناعي[1] .

= وبعد بيت الشاهد ، أو تكملته :

.... ∴ ولا تصدَّقنـا ، ولا صلَّيـنـا

وانظر الـ ٤ / ٤٥١ العيني .

اللغة :

اهتدينا : سلكنا طريق الهداية ، والاستقامة ....

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« والله » الواو : حرف قسم ، وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به ، ومجرور بالواو ، « لولا » حرف امتناع لوجود « الله » لفظ الجلالة : مبتدأ ، والخبر : محذوف ، والتقدير : لوالله هاد ، أو موجود ، أو موفق ، ... « ما اهتدينا » ما : نافية ، وفعل ماض ، وفاعله « نا » ... وجملة : ما اهتدينا : جواب القسم ....

والشاهد فيه :

الاكتفاء بجواب واحد لقسم ، وشرط ....

(١) ٤ / ٢٦٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والمغاربة : لا يسمون « لَوْلَا » شرطا ، ولا « لَوْ » إلا إذا كانت بمعنى « إنْ » وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي ، والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا ، وحذف جواب القسم : تقدم ، أو تأخر كما أشار إليه بقوله :

(وَإنْ تَوَالَيَا ، وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ .. فَالشَّرطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بلَا حَذَرْ) .

وذلك نحو : « زَيدٌ إنْ يَقُمْ وَاللهِ يُكرِمْكَ » و « زَيْدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ يكْرِمْكَ » و « إنَّ زيدًا إنْ يَقُمْ واللهِ يكرِمْكَ » و« إنَّ زَيْدًا واللهِ إنْ يَقُمْ يكْرِمْكَ » .

وإنما جعل الجواب للشرط ، مع تقدم ذي خبر ؛ لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم فإنه مَسُوقٌ لمجرد التوكيد .

والمراد بذي الخبر : ما يطلب خبرا من مبتدأ ، أو اسم كَانَ ، ونحوه .

وأفهم قوله : « رجِّحْ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ، فتقول : « زيدٌ واللهِ إنْ قَامَ ، أَوْ إنْ لَمْ يَقُمْ لأُكْرِمَنَّه » وهو ما ذكره ابن عصفور ، وغيره .

لكن نصَّ في الكافية ، والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم [1] .

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ .. شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ) .

كما ذهب إليه الفرَّاء ، تمسكاً بقوله [2] :

١١١٥ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ
لَا تُلْفِنَا عَـنْ دِمَـاءِ الْقَـوْمِ نَنْتَفِـلُ

---

(١) انظر ص ٢٩٣ تسهيل الفوائد ...

١١١٥ ـ (٢) **القائل** : الأعشى : ميمون ، وهو من البسيط ، ومن شواهد الخزانة ٤ / ٥٣٤ ، والعيني ٤ / ٤٣٧ ، ....

وقوله [1] :

١١١٦ ــ لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَومَ صَادِقًا
أَصُمْ في نَهَارِ الْقَيظْ لِلشَّمْسِ بَادِيـاً

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

= **اللغة :**

منيت : ابتليت ، غب : بعد ، وعقب ، تلفنا : تجدنا ، ننتفل : نتخلص ....

والمعنى :

واضح ، ظاهر .

الإعراب :

« لئن » اللام : موطئة للقسم ، وإن شرطية « منيت » فعل ، ونائب فاعله ، فعل الشرط « بنا » متعلق بقوله : « منيت » ، « عن غب » متعلق « بمنيت » أيضا ــ غب : مضاف ، و« معركة » مضاف إليه « لا » نافية » ، « تلفنا » فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعول به « عن دماء » متعلق بقوله : « ننتفل » ، « دماء » مضاف « القوم » مضاف إليه « ننتفل » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره نحن ، والجملة : في محل نصب ، مفعول ثان ، لتلفى ....

والشاهد فيه :

قوله : « لا تلفنا » حيث أوقعه جواب الشرط ، مع تقدم القسم عليه ، وحذف جواب القسم ، لدلالة جواب الشرط عليه ....

١١١٦ ــ (١) **القائلة** : امرأة من عقيل ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الخزانة ٤ / ٣٥٨ ، والمغنى ٢٣٦ (٢٠٨) والعيني ٤ / ٤٣٨ ، ....

وبعد البيت :

وأركب حمارًا بين سرج ، وفروة ∴ وأعر من الخاتم صغرى شماليا

اللغة :

القيظ : شدة الحر ، السرج : ما يوضع على الدابة ، فروة : الفروة : التي تلبس ، والجمع

تنبيهات : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ ، أو مضارعا مجزوما « بلَمْ » نحو : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله »[1] ونحو : « لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجمَنَّكَ »[2] .

ولا يجوز : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَل » ولَا « والله إِنْ تَقُمْ لَأَقُومَنَّ » .

وأما قوله[3] :

١١١٧ — ... ... ∴ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ

= الفراء ، مادة (ف ر و) مصباح ، الخاتام : لغة في الخاتم ...

والمعنى :

تتنصل الشاعرة مما نسب إليها ، وتعتذر عنه قائلة : لئن كان ما ينسب إلى — اليوم — صادقا ، لأعذبن نفسى بالصوم في أشد أوقاته ، وبالتعرض للفح الشمس ، وبتعذيب النفى ، بركوب حمار على سرج ، وفروة ، ولأنزعن زينة التختم ، وغير ذلك .

الإعراب :

« لئن » اللام : موطئة للقسم ، وإن : شرطية « كان » الناقصة : فعل الشرط « ما حدثته » ما : اسم موصول ، وجملة : « حدثته » لا محل لها صلة ، من الفعل ونائب فاعله ، ومفعول ثان ... « اليوم » ظرف زمان ... « صادقا » خبر كان « أصم » جواب الشرط ، مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « في نهار » جار ومجرور متعلق بأصم ، نهار : مضاف « القيظ » مضاف إليه « للشمس » متعلق بقوله : « باديا » « باديا » حال من الضمير في « أصم » .

والشاهد فيه :

قوله : « أصم » فإنه جواب الشرط ، وقد اكتفى به عن جواب القسم المقدر ...

(٢) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف .

(٢) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

١١١٧ — (٣) **القائل** : عبد الله بن عتمة ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الهمع ٢ / ٥٩ ، والدرر ٢ / ٧٤ ، والخزانة ٣ / ٦٤١ ، ... =

وقوله [1] :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِـى وَاسِعُ

فضرورة .

وأجاز ذلك الكوفيون ، إلا الفراء .

الثانى : إذا تأخر القسم ، وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية — حينئذ — هى الجواب .

وأجاز ابن السراج : أن تنوى الفاء ، فيعطى القسم المتأخر مع نِيتها ما أعطيه

= وصدر البيت :

يثنى علـيك ، وأنت أهـل ثنائـه ... ...

اللغة :

يستزدك : يطلب المزيد ، فإنك لا تسأم الجود ...

والمعنى :

يقول الشاعر فى رثاء أبيه ، مخاطبا له : إنك تفك الأسير ، وتنقذ العانى ، وإنه ليثنى عليك ، وأنت أهل للثناء ، ولديك المزيد من الفضل ، والجميل إن استزادك ...

الإعراب :

« لديك » ظرف ، ومضاف إليه ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « إن » شرطية « هو » فاعل لفعل الشرط المضمر ، المفسر بقوله : يستزدك ... « يستزدك » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة تفسيرية ... « مزيد » مبتدأ مؤخر ، وهو دليل الجواب .

والشاهد فيه :

على جواز تصدير الشرط بالفعل المضمر ، الذى فسره فعل بعد معموله ، وكونه مضارعا ، دون لم ضرورة ... انظر الخزانة ٣ / ٦٤١ ، ٦٤٢ ، والدرر اللوامع ٢ / ٧٤ ، ٧٥ .

(١) الشاهد رقم (٩٧٧) وقد مر الكلام عنه مستوفى .

مع اللفظ بها ، فأجاز « إِنْ تَقُمْ بِعِلْمِ اللهِ لَأَزُورَنَّكَ » **على تقدير** . وعلم الله ،
ولم يذكر شاهدًا .

وينبغي ألا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور
إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه — هنا — على اجتماع الشرطين ، **فنذكره مختصرا** : إذا
توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما ، والثانى مقيد للأول كتقييده بحال
واقعة موقعه ، كقوله [1] :

١١١٨ — إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا، إِنْ تُذْعَرُوا تجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ ، زَانَهَا كَرَمُ

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا .

١١١٨ — (١) البيت مجهول القائل ، ومن البسيط ، ومن شواهد المغنى ٦١٤ ، والعينى ٤ / ٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ ، ...

اللغة :

تستغيثوا : من الاستغاثة : طلب النجدة ، ... تذعروا : من الذعر : الفزع ، معاقل : جمع معقل : الملجأ ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« إن » شرطية « تستغيثوا » فعل الشرط ، والواو فاعل « بنا » متعلق بتستغيثوا ، « إن » شرطية « تذعروا » فعل الشرط ، ونائب فاعله الواو « تجدوا » فعل مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وهو جواب للشرطين « معاقل » مفعول به لتجدوا ، معاقل : مضاف ، « عِزٍّ » مضاف إليه « زانها كرم » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل ...

كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤْتكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ [1] ــ الآية ــ .

وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطف بالواو ، فالجواب لهما ، نحو : « إن تأتنى ، وإن تحسن إلَىَّ أُحْسِنْ إلَيْكَ » أو « بأو » فالجواب لأحدهما ، نحو : « إنْ جَاءَ زَيْد ، أَوْ إنْ جَاءَتْ هِنْد فأكرمْهُ ، أو فأَكْرِمْهَا » أو بالفاء ، فنصبوا على أن الجواب للثانى ، والثانى ، وجوابه جواب الأول .

وعلى هذا : فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

* * *

= **والشاهد فيه** :

قوله : « إن تستغيثوا » ، « إن تذعروا تجدوا » حيث اكتفى الشاعر بجواب واحد للشرطين .

(١) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

فَصْـلُ « لَـوْ »

اعلم أنَّ « لَوْ » تأتى **على خمسة أقسام** :

الأول : أن تكون **للعرض** ، نحو : « لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا ، فَتُصيبَ خَيْرًا » ذكره فى التسهيل [1] .

الثانى : أن تكون **للتعليل** ، نحو : « تَصَدَّقُوا ، وَلَوْ بِظِلْفٍ محرَّق » ذكره ابن هشام [2] اللخمى ، وغيره .

الثالث : **أن تكون للتمنى** ، نحو : « لَوْ تأْتِنَا ، فَتُحَدثَنَا » **قيل** : ومنه ﴿ لَوْ أَنَّ لنا كرةً ﴾ [3] ولهذا : نصب « فنكونَ » فى جوابها .

واختلف فى « لَوْ » هذه ، فقال ابن الصائغ [4] ، وابن هشام الخضراوى :

---

(١) انظر ص ٢٤٤ تسهيل الفوائد ...

(٢) **ابن هشام اللخمى** :
محمد بن أحمد بن إبراهيم ... اللخمى ، النحوى ، اللغوى ، السَّبْتِى ... أدب بالعربية ، وكان قائما عليها ، وعلى اللغات ، والآداب ، وله تآليف مفيدة ... منها كتاب الفصول ، والمجمل فى شرح أبيات الجمل ... وشرح الفصيح ، وشرح مقصورة ابن دريد ... كان حيا سنة ٥٥٧هـ (البغية ١ / ٤٨ ، ٤٩) .

(٣) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة .

(٤) **ابن الصائغ** :
محمد بن عبد الرحمن بن على ، الشيخ شمس الدين بن الصائغ ... اشتغل بالعلم ، وبرع =

هى قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب ، كجواب « لَيْتَ » .

وقال بعضهم : هى « لَوْ » الشرطية ، أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بالفاء ، وجواب باللام ، كقوله [1] :

١١١٩ ـ فلَوْ نُبِشَ المقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ .·. فيخبــرَ بالذَّنــائب أَيُّ زيــرِ
بيَـوْم الشَّعْثَمَيْــن لَقَــرَّ عَيْنــاً .·. وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبورِ ؟

= فى اللغة ، والنحو ، والفقه ، أخذ عن المرحل ، وأبى حيان ... ، وكان فاضلا ، بارعا ، دمث الأخلاق له تصانيف منها شرح ألفية ابن مالك فى غاية الحسن ... مات سنة ٧٧٦هـ (البغية ١ / ١٥٥ ، ١٥٦) .

١١١٩ ـ (١) **القائل** : مهلهل بن ربيعة ، والبيتان من الوافر ، ومن شواهد العينى ٤ / ٤٦٣ ، والمغنى ٢٦٧ (٢٤٤) ، ويس ٢ / ٢٥٩ ، ...

اللغة :

الذنائب: ثلاث هضبات بنجد ، فيها قبر كليب ، الزير : من يكثر زيارة النساء ، الشعثمين : أراد : شعثما ، وشعيبا ، ابنى معاوية بن عمرو ، وقال القالى : الشعثمان موضع معروف .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« فلو » الفاء : عاطفة ، لو : شرطية « نبش المقابر » فعل مبنى للمجهول ، ونائب فاعله « عن كليب » متعلق بنبش « فيخبر » بالنصب ، جواب لو ،بتقدير« أن » و«بالذنائب» جار ومجرور ، والباء بمعنى « فى » « أى زير » مبتدأ ، ومضاف إليه ، والخبر محذوف « بيوم الشعثمين » جار ومجرور ، ومضاف إليه ... « لقر » جواب « لو » بعد جواب آخر بالفاء ، وقر : فعل ماض ، وفاعله مستتر ، وعينا : تمييز « كيف » اسم استفهام للتعجب ، خبر مقدم ، « لقاء » مبتد مؤخر ، لقاء : مضاف « من » الموصولة مضاف إليه « تحت القبور » جملة : حذف صدرها ، **والتقدير** : =

وقال المصنف : هى « لَوْ » المصدرية ، أغنت عن فعل التمنى [1] وذلك أنه أورد قول الزمخشرى ، وقد تجىء « لَوْ » فى معنى التمنى ، نحو : « لَوْ تَأْتِنِى فَتُحدثنى » فقال : إن أراد أن الأصل : وددت لو تأتينى فتحدثنى : فحذف فعل التمنى ، لدلالة « لَوْ » عليه ، فأشبهت « لَيْتَ » فى الإشعار بمعنى التمنى ، فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى « كلَيْتَ » فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها ، وبين فعل التمنى ، كما لا يجمع بينه ، وبين « لَيْتَ » .

وقال فى التسهيل — بعد ذكره المصدرية — : « وتغنى عن التمنى ، فينصب بعدها الفعل ، مقرونا بالفاء » .

وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر [2] :

١١٢٠ — سَرَيْنَا إِلَيْهِم فِى جُمُوعٍ كأَنَّهَا
جِبَالُ شَرورَى ، لَوْ تُعَانُ فَتَنْهَدَا

قال : فلك فى « تَنْهَدَا » أن تقول : نُصب ؛ لأنه جواب تمنٍّ إنشائىّ ، كجواب « لَيْتَ » ؛ لأن الأصل : « وَدِدْنَا لَوْ تُعَانَ » : فحذف فعل التمنى ،

= من هو تحت القبور ، وتحت : متعلق بمحذوف خبر ... « القبور » مضاف إلى تحت ، والجملة صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيهما :

قوله : « لقر » حيث إن جواب « لو » قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء ...

(١) انظر ٤ / ٢٧٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٢٠ — (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٤١٣ ، ٤٦٥ ... =

لدلالة « لَوْ » عليه ، فأشبهت « لَيْتَ » فى الإشعار بمعنى التمنى ، دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب « لَيْتَ » .

وهذا عندى هو المختار .

ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف على المصدر ، لأن « لَوْ » والفعل فى تأويل مصدر .

هذا كلامه ؛ .

ونص على أن « لَوْ » فى قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [1] مصدرية ، واعتذر عن الجمع بينها ، وبين « أَنْ » المصدرية بوجهين :

= **اللغة :**

جموع: جمع جمع : الجماعة « شرورى » اسم جبل لبنى سليم « تعان » من العون ، تنهدا : من نهد إلى العدو ينهد : ومن ذلك : المناهدة فى الحرب : المناهضة ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« سرينا » فعل ، وفاعل « إليهم » جار ومجرور ... « فى جموع » فى : محل نصب على الحال ، « كأنها » كأن ، واسمها « جبال » خبر كأن ، جبال : مضاف « شرورى » مضاف إليه ، « لو تعان » لو : للتمنى ، وفعل مضارع ، ونائب فاعله مضمر ، « فتنهدا » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء ، وفاعله مستتر فيه ...

والشاهد فيه :

قوله : « لو تعان » فإن « لو » للتمنى ، ونصب الفعل بعدها بإضمار « أن » ...

والتقدير : فأن تنهدا .

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة .

أحدهما : أن التقدير : لَوْ ثبت أنَّ .

والآخَرَ : أن تكون من باب التوكيد [1] .

الرابع : أن تكون مصدرية بمنزلة « أَنْ » إلَّا أَنَّهَا لا تَنصِب .

وأكثر وقوع هذه بعد « وَدَّ ، أو يَوَدُّ » نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [2] ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّر ﴾ [3] **ومن وجودها** بدونها قول قتيلة [4] :

١١٢١ ــ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّما
مَنَّ الْفَتَى ، وَهْوَا لمَغيظُ ، المحْنَقُ

---

(١) ٤ / ٢٧٠ ، ٢٧١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

١١٢١ ــ (٤) **القائلة** : قتيلة بنت النضر ، تخاطب الرسول العظيم ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد المغنى ٢٦٥ (٢٢٢) ، والعينى ٤ / ٤٧١ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ ، ...

اللغة :

ضرك : عاد بالضرر ... ، مننت : أنعمت ، وتفضلت ... الفتى : الكريم ، المغيظ : من الغيظ : الحنق ، والغضب ، والغيظ : أشد من الحنق ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« ما » مبتدأ ، اسم استفهام « كان » زائدة « ضرك » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « لو » مصدرية « مننت » فعل ، وفاعل ، ولو ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بحرف جر محذوف ، والجار المجرور متعلق بضر « وربما » الواو : للحال « ربما » كافة =

وقول الأعشى [1] :

١١٢٢ — وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ
مِنَ التَّأَنِّى ، وَكَانَ الحزْمُ لَوْ عَجِلُــوا

وأكثرهم لم يثبت ورود « لَوْ » مصدرية ، وممن ذكرها الفراء ، وأبو على ،

= ومكفوفة « مَنَّ الفتى » فعل ، وفاعل « وهو المغيظ » « المحنق » مبتدأ ، وخبره ، ونعت للخبر ، أو خبر بعد خبر ...

والشاهد فيه :

قولها : « لو مننت » فإن « لو » مصدرية ، وهى ، وما بعدها فى تأويل مصدر ... وانظر ٤ / ٣٤ الصبان ...

١١٢٢ — (١) **القائل** : القطامى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المغنى ٢٦٥ (٢٢٣) ، وحواشى ديوان القطامى ٢ ، انظر ٢٢٣ السيوطى على المغنى ، وانظر ١ / ٢٩١ معجم الشواهد العربية ، ونسبة البيت إلى الأعشى غير سليمة ...

اللغة :

جل : معظم ، التأنى : البطء ، وعدم الحزم ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ربما » كافة ، ومكفوفة « فات قوما » فعل ماض ، ومفعول به « جل » فاعل ... جل : مضاف « أمر » مضاف إليه « أمر » مضاف « هم » مضاف إليه « من التأنى » جار ومجرور متعلق بفات « وكان الأمر » كان الناقصة ، واسمها « لو » مصدرية ... « عجلوا » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل نصب خبر كان ، والتقدير : وكان الحزم العجلة ...

والشاهد فيه :

قوله : « لو عجلوا » حيث قد استعمل الشاعر « لو » المصدرية ، ولم يسبق « بود ، أو يود » .

ومن المتأخرين التّبريزى[1] ، وأبو البَقَاء ، وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها « أنْ » .

ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ، فَيُدْهِنُوا ﴾[2] فعطف « يُدْهِنُوا » — بالنصب — على « تُدْهِن » لما كان معناه « أنْ تُدْهِنَ » .

ويشكل عليهم دخولها على « أنْ » فى نحو ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾[3] .

وجوابه : أن « لَوْ » إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها ، تقديره : تود لو ثبت أن بينها ، وبينه ، كما أجاب المصنف فى ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾[4] على رأيه — كما سبق — .

وأما جوابه الثانى : وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد ﴿ فِجاجًا سُبُلًا ﴾[5] ففيه نظر ؛ لأن توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ ، كقراءة زيد بن على ﴿ والَّذِينَ مَنْ قَبْلَهُم ﴾[6] — بفتح الميم — .

الخامس : أن تكون شرطية ، وهى المرادة بهذا الفصل ، وهى على قسمين :

---

(١) **التّبريزى** :
يحيى بن على ... الشيبانى ، أبو زكريا ، ابن الخطيب التبريزى ... أحد الأئمة فى النحو ، واللغة ، والأدب ، حجة ، صدوقا ، ثبتا ، أخذ عن المعرى ، والجرجانى ... وغيرهما ... صنف شرح القصائد العشر ،تفسير القرآن ... مات سنة ٥٠٢هـ (البغية ٢ / ٣٣٨) .

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم ، وانظر ٤ / ٥٨٦ الكشاف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الأنبياء .

(٦) من الآية ١١ من سورة آل عمران .

امتناعية ، وهى للتعليق فى الماضى ، وبمعنى « إنْ » وهى للتعليق فى المستقبل ، **فأشار** إلى القسم الأول بقوله : .

(لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِيٍّ) يعنى : أن « لَوْ » حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليق فى المضى ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها .

وأما جوابها : فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا .

وحاصله : أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [1] وكقولك : « لَوْ كَانَتِ الشمسُ طالعةً لكانَ النهارُ موْجُودًا » وإلاَّ لم يلزم نحو ، « لَوْ كانَت الشمَسُ طالعةً لكانَ الضوءُ موجُودًا » .

ومنه : « نِعمْ المرءُ صُهَيْب لَوْ لَم يخَفَ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » [2] .

فقد بان لك : أن قولهم : « لَوْ » حرف امتناع لامتناع فاسد ؛ لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع ، وليس كذلك [3] .

ولهذا قال فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى « لَوْ » أن يقال : حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام « زَيْدٌ » من قولك :

---

(١) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف .

(٢) من كلام أمير المؤمنين : عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فى صهيب الرومى ...

(٣) انظر ٤/ ٢٧٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« لو قامَ زيدٌ لقام عَـمْـرٌو » محكوم بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام « عَـمْـرو » وهل لِعَـمْـرٍو قـيامٌ آخر غير اللازم عَـنْ قـيَـامِ زَيْـد ، أو ليس له ؛ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول ، والثانى غير واقعين [1] . انتهى .

وعبارة سيبويه : حرف لما كان سَيَقع لوقوع غَيْرِه ، وهى : إنما تدل على الامتناع الناشىء عن فقد السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أى : أن جواب « لَوْ » ممتنعٌ لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره .

وأشار إلى القسم الثانى بقوله : (ويَقِلَ .: إيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنْ قُبِلْ) أى : يقل إيلاء « لَوْ » فعلا مستقبل المعنى .

وما كان من حقها أن يليها ، **لكن ورد السماع به** ، فوجب قبوله ، وهى — حينئذ — بمعنى « إنْ » — كما تقدم — إلا أنها لا تجزم .

من ذلك قوله [2] :

١١٢٣ — وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْداؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُون رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ
لظَلَّ صَدَى صَوْتِى، وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لصوت صَدَى لَيْلَى يَـهَشُّ ، ويَطْـرَبُ

---

(١) ٤ / ٢٧١ ، ٢٧٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٢٣ — (٢) **القائل** : المجنون ، والبيتان من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٢٦١ ، والتصريح ١ / ٢٥٥ ، والعينى ٤ / ٤٧٠ ، ...

وقوله [1] :

١١٢٤ ــ لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خُلُقَ الْكِرَامِ ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

= **اللغة :**

أصداؤنا : جمع صدى : ما يجيبك بمثل صوتك ... الرمس : تراب القبر ، سبسب : مفازة ، صدى صوتى : يريد : رجعه ... يهش : يرتاح ، ويطرب ، رمة : عظام بالية ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لو » شرطية ... « تلتقى أصداؤنا » فعل ، وفاعل ، ومضاف إليه « بعد موتنا » ظرف ، ومضاف إليه ، و « نا » مضاف إلى موت « ومن دون » الواو : واو الحال ، وجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، دون : مضاف « رمسينا » مضاف إليه ، و « نا » مضاف إلى « رمسى » « من الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبسب «سبسب» مبتدأ مؤخر، **والجملة :** فى محل نصب حال « لظل » اللام : مؤكدة ، واقعة فى جواب الشرط ، ظل : فعل ماض ناقص « صدى صوتى » اسم ظل ، ومضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إلى صوت « وإن كنت رمة » إن : شرطية ، وكان ، واسمها ، وخبر ، وجواب إن محذوف دل عليه جواب « لو » « بصوت » متعلق يهش « صدى » مضاف إليه « صدى » مضاف « ليلى » مضاف إليه ، وجملة « يهش » فى محل نصب خبر ظل ، و « يطرب » عاطف ، ومعطوف على « يهش » .

والشاهد فيهما :

ورود « لو » للتعليق فى المستقبل .

١١٢٤ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل ، ومن شواهد المغنى ٢٦١ (٢٢١) ، والعينى ٤ / ٤٦٩ ، والتصريح ٢ / ٢٥٦ ، ...

اللغة :

يلفك : يجدك ، الكرام : جمع كريم ... العديم : الذى لا يملك شيئا ... =

وإذا وليها — حينئذ — ماض أوّل بالمستقبل ، نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [1] — الآية — وقوله [2] :

١١٢٥ — وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ ، وَدُونِي جَنْدَلٌ ، وَصَفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال ، كما أنَّ « إنْ » الشرطية كذلك .

والمعنى :

لا يجدك السائلون ، إلا وأنت تظهر خلق الكرام ، ولو كنت لا تملك شيئا ...

الإعراب :

« لا » ناهية « يلفك الراجوك » فعل ، ومفعول به أول ، وفاعل ، ومضاف إليه « إلا » مفرغة ، « مظهرا » مفعول ثان ليلفى « خلق الكرام » مفعول به « لمظهر » مظهر : مضاف ، « الكرام » مضاف إليه « لو » شرطية « تكون عديما » تكون الناقصة ، واسمها مستتر ، وخبرها .

والشاهد فيه :

قوله : « لو تكون » حيث جاءت « لو » حرف شرط فى المستقبل ، ولم يجزم لأن « لو » بمعنى « إن » لا يجزم ، وإذا دخل على الماضى يصرفه للمستقبل ، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل فى المعنى .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

١١٢٥ — (٢) **القائل :** توبة بن الحمير ، الخفاجى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٢٦١ (٢٢٠) ، والعينى ٤ / ٤٥٣ ، ...

اللغة :

جندل : حجر ، صفائح : حجارة عراض ...

والمعنى :

واضح ...

وأنكر **ابن الحاج** [1] فى نقده على المقرب مجىء « لَوْ » للتعليق فى المستقبل ، وكذلك أنكر الشارح ، وتأول ما احتجوا به من نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [2] — الآية — وقوله [3] :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ∴ ... ...

وقال : لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضى [4] .

وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها .

فمما لا يمكن ذلك فيه ، وصرح كثير من النحويين بأن « لَوْ » فيه بمعنى « إنْ » قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ [5] ،

= **الإعراب :**

« لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ، ونصب « ليلى » اسم أن « الأخيلية » نعت لليلى « سلمت » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر ، والجملة : فى محل رفع خبر « أنّ » وأن ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، **والتقدير** : ولو ثبت تسليم ليلى ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى حاصل « على » متعلق بسلم « ودونى » واو الحال ، وظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والياء : مضاف إلى دون « جندل » مبتدأ مؤخر ، والجملة : فى محل نصب حال ...

والشاهد فيه :

وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد « لو » وهذا قليل .

(١) سبق التعريف به .

(٢) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٣) الشاهد رقم (١١٢٢) ، وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

(٤) ص ٧١٠ ، ٧١١ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

(٥) من الآية ١٧ من سورة يوسف .

﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المشركُونَ ﴾ [1] ، ﴿ قُل لَا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الخبيث ﴾ [2] ، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [3] ، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ [4] ، ونحو : « أَعطُوا السَّائِلَ ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ » وقوله [5] :

١١٢٦ — قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ [6]

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٥٢ من سورة الأحزاب .

١١٢٦ — (٥) **القائل** : الأخطل ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المغنى ٢٦٤ (٢٢١) ، يس ٢ / ٢٥٦ ، ...

اللغة :

المآزر : جمع مئزر : الإزار ، وكنى الشاعر بذلك عن التخلق بالجد ، وترك الجماع ، واللهو ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« قوم » خبر لمحذوف ، أى : هم قوم « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « حاربوا » فعل ، وفاعل ، وفعل الشرط « شدوا مآزرهم » جواب الشرط ، فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ومضاف إليه « دون النساء » ظرف ، ومضاف إليه « ولو » بمعنى « إنْ » « باتت » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، واسم بات مستتر « بأطهار » الباء : زائدة ، وخبر « بات » .

والشاهد فيه :

قوله : « ولو باتت » أى : ولو تبيت ، لأنه فى خبر إذا التى للاستقبال ، انظر ٤ / ٣٩ الصبان .

(٦) انظر ٢٦٤ مغنى اللبيب ...

(وَهِيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ) أى : « لَوْ » مثل « إِنْ » الشرطية ، فى أنها لا يليها إلا فعل ، أو معمول فعل مضمر ، يفسره فعل ظاهر ، بعد الاسم ، كقول عمر (رضى الله عنه) : « لَوْ غَيرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ » [1] .

وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا فى ضرورة ، كقوله [2] :

١١٢٧ ــ أَخِلَّاىَ: لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابكُمْ
عَتَبْتُ ، وَلكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْـتَبُ

---

(١) والمقولة : « أفرارًا من قدر الله تعالى » ؟ انظر ٤ / ٣٩ الصبان .

١١٢٧ ــ (٢) **القائل** : الغطمش الضبى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٤٦٥ ، والتصريح ٢ / ٢٥٨ ، ...

اللغة :

أخلاى : جمع خليل : الصديق ، الحمام : الموت ، عتبت : لمت ، وسخطت ، معتب : عتاب ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« أخلاى » حرف نداء ، ومنادى ، مضاف لياء المتكلم « لو » حرف شرط غير جازم « غير » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، **والتقدير** : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، غير : مضاف « الحمام » مضاف إليه ، وجملة « أصابكم » تفسيرية ، لا محل لها من الإعراب « عتبت » فعل ، وفاعل ، والجملة جواب « لو » « ولكن » الواو : حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « ما » نافية « على الموت » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « معتب » مبتدأ مؤخر .

والشاهد فيه :

قوله : « غير الحمام » حيث قد ولى « لو » الشرطية اسم مرفوع ، وهو فاعل بفعل محذوف ، كما ذكرنا فى الإعراب ، وذلك على رأى جمهرة النحاة ...

أو نادرَ كلام ، كقول حاتم : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى » [1] .

والظاهر : أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى ﴾ [2] : حذف الفعل ، فانفصل الضمير .

وأما قوله [3] :

١١٢٨ ــ لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ ∴ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِى

فقيل : على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذًا .

وقال ابن خروف : هو على إضمار « كَانَ » الشائية .

---

(١) **من أمثال العرب** : والمعنى ــ كما يقول الميدانى : « لو ظلمنى من كان كفؤًا لى لهان على ، ولكن ظلمنى من هو دونى » ... انظر ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ ، مجمع الأمثال للميدانى ...

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء .

١١٢٨ ــ (٣) **القائل** : عدى بن زيد التميمى ، والبيت من الرمل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٦٢ ، والمغنى ٢٦٨ (٢٢٥) والعينى ٤ / ٤٥٤ ، ...

اللغة :

شرق : من الشرق ، الغصان : الذى أصابته غصة ، اعتصارى : نجاتى ...

والمعنى :

لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى باء ، فإذا كانت غصتى بالماء ، فبم أسيغه ؟

الإعراب :

« لو » شرطية « بغير الماء » جار ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بشرق ، « حلقى » مبتدأ « شرق » خبر المبتدأ « كنت » كان الناقصة ، واسمها ، « كالغصان » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة « بالماء » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « اعتصارى » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه . =

وقال الفارسى : هو من الأول ، والأصْلُ: « لو شَرِق حَلْقِى هو شَرِق » فحذف الفعل أولا ، والمبتدأ آخرا .

ثم نبه على ما تفارق فيه « لَوْ » « إِنْ » الشرطية ، **فقال** : (لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بهَا قَدْ تَقْتَرِنْ) أى : تختص « لَوْ » بمباشرة « أَنَّ » نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا ﴾ [1] ، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [2] ، ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [3] ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ [4] .

وقوله [5] :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... ...

وهو كثير .

وموضعها عند الجميع رفع : فقال سيبويه ، وجمهور البصريين بالابتداء ،

= **والشاهد فيه :**

قوله : « لو بغير الماء » وذلك : لأن « لو » مختصة بالفعل ، ولم تدخل هنا على فعل ، وقد خرج النحاة البيت تخريجا ، ذكر الأشمونى منه وجوها ... وانظر بدر الدين ص ٧١٢ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٥) الشاهد رقم (٤٠٧) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى فى باب الاشتغال ،
والشاهد فيه هنا :
اختصاص « لو » بمباشرة « أن » ، وانظر ٤ / ٤٠ الصبان .

ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند ، والمسند إليه ، **وقيل** : الخبر محذوف ، **فقيل** : يقدر مقدما ، أى : ولو ثابت إيمانُهم على حد ﴿ وآيةٌ لَهُمَ أنَّا حَمَلْنَا ﴾ [1] .

وقال ابن عصفور : بل يقدر ــ هنا ــ مؤخرا .

ويشهد له : أنه يأتى مؤخرا بعد « أما » كقوله [2] :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ ، وَأما أَنَّنِى جَزِعٌ .·. يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

وذلك : لأن « لعل » لا تقع هنا ، فلا تشتبه « أَنَّ » المؤكدة إذا قدِّمَتْ بالتى بمعنى « لَعَلَّ » .

فالأولى : ــ حينئذ ــ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى : ولَوْ إيمَانِهُمْ ثَابِتٌ .

وقال الكوفيون ، والمبرد ، والزجاج ، والزمخشرى : فاعل « ثَبَتَ » مقدرا ، كما قال الجميع فى « مَا » وصلتها فى « لا أكلمه ما أنَّ فى السماء نجمًا » .

---

(١) من الآية ٤١ من سورة يس .

(٢) الشاهد رقم (١٥٧) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى فى باب الابتداء .

والشاهد هنا :

جاء على رأى ابن عصفور ، القائل : بأن الخبر هنا يأتى مؤخرا ...

وذلك : لأن « لعَلَّ » لا تقع هنا .

وبذلك : يزول الاشتباه ، وهو : اشتباه « أنَّ » المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى « لَعَلَّ » ، وانظر ٤ / ٤١ ، الصبّان .

ومن ثم قال الزمخشرى : يجب أن يكون خبر « أنَّ » فعلا ، ليكون عوضا عن الفعل المحذوف .

ورده ابن الحاجب ، وغيره بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ (1) **وقالوا** : إنما ذلك فى الخبر المشتق ، لا الجامد ، كالذى فى الآية ، وفى قوله (2) :

١١٢٩ — مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ! لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ
تَنْبُو الحوادِثُ عَنْهُ ، وَهُوَ مَلْمُومُ

---

(1) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

١١٢٩ — (2) **القائل** : تميم بن مقبل ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الخصائص ١ / ٣١٨ ، وابن يعيش ١ / ٨٧ ، والمغنى ٢٧٠ (٢٢٧) ، والعينى ٤ / ٤٥٨ عرضا ...

اللغة :

ما أطيب ... أسلوب تعجب من طيب العيش ، وهناءته ، تنبو : يريد : تبعد عنه مصائب الدهر ، ونواز له ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ما » تعجبية مبتدأ « أطيب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة خبر ما « العيش » مفعول به « لو » شرطية « أن الفتى حجر » أن : المؤكدة ، اسمها ، وخبرها « تنبو » فعل مضارع ... « الحوادث » فاعل ، والجملة صفة « عنه » متعلق بتنبو « وهو ملموم » الواو : واو الحال ، ومبتدأ ، وخبر ، والجملة فى محل نصب حال ...

والشاهد في البيت :

قوله : « لو أن الفتى حجر ... » على رأى ابن الحاجب القائل بأن الخبر يمكن أن يكون اسما جامدًا .

وقوله [1] :

١١٣٠ ــ وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا
مُسَوَّمَــةً ، تَدْعُــو عُبَيْــدًا ، وأَزْنَمَــا

ورد المصنف قول هؤلاء : بأنه قد جاء اسما مشتقا ، كقوله [2] :

١١٣١ ــ لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ .. أَدْرَكَــهُ مُلَاعِبُ الرِّمَــاحِ

١١٣٠ ــ (١) **القائل** : العوام بن شوذب ، أو جرير ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٢٧٠ (٢٢٧) والعينى ٤ / ٤٦٧ ، ...

اللغة :

لحسبتها : لظننتها ، مسومة : معلمة ، عبيدا : بطن من الأوس ، أزنما : بطن من بنى يربوع .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ولو » الواو : للعطف ، ولو : شرطية « أنها عصفورة » أن ، واسمها ، وخبرها « لحسبتها » اللام : للتوكيد ، وفعل ، وفاعل ، ومفعول أول « مسومة » مفعول ثان لحسب ، والجملة : جواب « لو » « تدعو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، والجملة : فى محل نصب حال « وعبيدا » مفعول به « وأزنما » عاطف ، ومعطوف على « عبيدًا » ...

والشاهد فيه :

قوله : « عصفورة » حيث وقعت الكلمة خبرا لأنَّ ، الواقعة بعد « لو » وهو اسم جامد .

١١٣١ ــ (٢) **القائل** : لبيد (رضى الله عنه) والبيت من الرجز ، ومن شواهد المغنى ٢٧٠ (٢٢٨) والعينى ٤ / ٤٦٦ ، ...

اللغة :

الفلاح : النجاة ، والفوز ، والظفر « ملاعب الرماح » أراد به أبا براء : عامر بن مالك : ملاعب الأسنة ... وقال لبيد : الرماح : للقافية ...

وقوله [1] :

١١٣٢ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ .·. بِعُودِ ثُمَامٍ ، مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

= **والمعنى :**

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« لو » للشرط « أن » حرف توكيد ، ونصب « حيا » اسم « أنَّ » « مدرك الفلاح » خبر « أن » ومضاف إليه « أدركه » فعل ماض ، ومفعول به ، « ملاعب الرماح » فاعل ، ومضاف إليه ... والجملة : جواب « لو » .

والشاهد في البيت :

قوله : « مدرك الفلاح » حيث قد وقع خبر « أن » الواقعة بعد « لو » اسما مشتقا ... وانظر ٤ / ٤٦٦ ، ٤٦٧ العينى .

١١٣٢ — (١) **القائل** : أبو العوام بن كعب بن زهير ، أو الحسين بن مطير ، أو كثير ، أو أعرابى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد القالى ١ / ٤٣ ، والعينى ٤ / ٤٥٧ ، ...

اللغة :

الثمام : نبت ضعيف ، له خوص ، ربما حشى به ، تأود : تعوج ، ومال .

والمعنى :

ما بقى من جسمى بسبب حبك لو علق على عود ثمام ما حصل له ميل ، أو اعوجاج ...

الإعراب :

« ولو » واو العطف ، ولو : شرطية « أن » حرف توكيد ، ونصب « ما » اسم أن وجملة « أبقيت » من الفعل ، والفاعل : صلة « منى » متعلق بأبقيت « معلق » خبر « ما » **والجملة** : فاعل ثبت « بعود » متعلق بقوله : معلق ، عود : مضاف « ثمام » مضاف إليه ، « ما » نافية « تأود عودها » فعل ، وفاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : جواب « لو » .

والشاهد فيه :

وقوع خبر « أن » بعد « لو » اسما ، وفى هذا رد على الزمخشرى ... انظر ص ٧١٢ شرح =

وقوله [1] :

١١٣٣ ــ وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِتُ الْمَوتِ فَاتَهُ
أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِّفَا ∴ إِلَى الْمُضِيِّ ، نَحْو : لَوْ يَفِي كَفَى) .

أَيْ : لَوْ وَفَى كَفَى .

= ألفية ابن مالك لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

١١٣٣ ــ (١) **القائل** : صخر بن عمرو السلمى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٤٥٩ ، ...

اللغة :

فائت الموت : يريد : فائته الموت ، أخو الحرب : صاحب الحرب ، أى : الملازم لها ، القارح : الفرس الذى عمره خمس سنين ، العدوان : الشديد الجرى ...

والمعنى :

لو أن شخصا فائته الموت لفات صاحب الحرب ، وفارس القارح ، الشديد العدو ، والجرى ...

الإعراب :

« ولو » واو العطف ، ولو الشرطية « أن حيا » أن ، واسمها « فائت الموت » خبر « أن » ومضاف إليه « فاته أخو الحرب » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : خبر « لو » ، « فوق القارح » ظرف ، ومضاف إليه ، متعلق بمحذوف حال ، والقارح : صفة لمحذوف ، أى : الفرس القارح « العدوان » صفة بعد صفة .

والشاهد فيه :

قوله : « فائت الموت » حيث وقع خبرا لأن بعد « لو » وهو اسم ، وفى ذلك : رد على من اشترط أن يكون خبر « أن » بعد « لو » فعلا ... انظر : ٤/ ٤٦٠ ، العينى .

ومنه قوله [1] :

١١٣٤ — لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا
خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا ، وَسُجُودَا

وهذا : فى الامتناعية .

وأما « التى » بمعنى « إنْ » فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى .

١١٣٤ — (١) **القائل** : كثير عزة ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الخصائص ١ / ٢٧ ، والعينى ٤ / ٤٦٠ ، ...

اللغة :

ركعا : جمع راكع ، سجودا : جمع ساجد ...

والمعنى :

لو سمع هؤلاء (ممن تقدم ذكرهم فى البيت السابق)ـ كما سمعت ـ كلام عزة خروا — لسحر منطقها — راكعين ، ساجدين ...

الإعراب :

« لو » حرف امتناع لامتناع « يسمعون » فعل ، وفاعل ، والجملة شرط لو « كما » الكاف : جارة ، وما : مصدرية « سمعت كلامها » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ومضاف إليه ، وما المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ... والتقدير : سماعا مثل سماعى كلامها ، وقد تنازع كلامها الفعلان : يسمعون ، سمعت « خروا » فعل ، وفاعل ، والجملة جواب « لو » « لعزة » جار ومجرور متعلق بخروا « ركعا » حال من الواو « وسجودا » عاطف ، ومعطوف على ركعا .

والشاهد فيه :

قوله : « لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضارع « يسمعون » بعد « لو » فصرفت معناه إلى الماضى أى : لو سمعوا ...

تنبيهان :

الأول : لغلبة دخول « لَوْ » على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى « إنْ » الشرطية .

وزعم بعضهم : أن الجزم بها مطرد على لغة .

وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى ، كقوله [1] :

وَلَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ .·. ... ...

وقوله [2] :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يُحْزِنْكَ مَا صَنَعَتْ .·. إِحْدَى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وخرج : على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا ، كقراءة أبى عمرو [3] : ﴿ يَنصُرْكم ﴾ [4] ، ﴿ ويُشْعِرْكُم ﴾ [5] ، ﴿ ويأمرْكُم ﴾ [6] .

والأول : على لغة من يقول : « شَايَشَا » ـــ بالألف ـــ ثم أبدلت همزة ساكنة ، كما قيل : « الْعَأْلَمْ ، والخأْتم » .

الثانى : جواب « لَوْ » إما ماض معنى ، نحو : « لَوْ لَمْ يخَف الله لَمْ يَعْصه » أو وضعا ، وهو إما مثبت : فاقترانه باللام ، نحو : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ

---

(١) الشاهد رقم (١٠٩٤) وقد مر الكلام عنه مستوفى ...

(٢) الشاهد رقم (١٠٩٥) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى ...

(٣) سبق التعريف به .

(٤) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، انظر الكشاف ٢ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٦) من الآية ٨٠ من سورة آل عمران .

حُطَامًا ﴾ [1] أكثر من تركها ، نحو : ﴿ وَلَوْ نَشَاءَ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [2] .

وإما منفى « بِمَا » فالأمر بالعكس ، نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [3] ونحو قوله [4] :

١١٣٥ ــ وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا
وَلَكِــنْ لَا خِيَــارَ مَــعَ اللَّيَالِــى

وأما قوله (عليه الصلاة ، والسلام) فيما أخرجه البخارى : « لَوْ كَانَ لى مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِى أَلاَّ يَمُرَّ عَلَىَّ ثَلَاثٌ ، وَعِنْدى مِنْهُ شَىْءٌ » فهو على حذف « كَانَ » أى : ما كان يَسُرُّنى .

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

١١٣٥ ــ (٤) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر ، ومن شواهد المغنى ٢٧١ (٢٢٨) والخزانة ٢ / ١٣٥ عرضا ، والتصريح ٢ / ٢٦٠ ، ...

اللغة :

الخيار : يريد نعطى ما نختار ، افترقنا : من الافتراق : البعد ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ولو » الواو : عاطفة ، ولو : شرطية « نعطى الخيار » مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر ، والمفعول الثانى للفعل « نعطى » وما بعد لو فعل الشرط « لما » اللام : فى جواب الأمر شذوذًا ، كما قال ابن هشام فى المغنى ٢٧١ ، ٢٧٢ « افترقنا » فعل ، وفاعل « ولكن » الواو : للاستئناف ، لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « خيار » اسمها ، وخبر لا محذوف ، تقديره : موجود ، « مع » ظرف « الليالى » مضاف إليه ...

قيل : وقد تجاب « لَوْ » بجملة اسمية ، نحو : ﴿ لَوْ أَنَّهُم آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِن عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ ﴾ [1] .

وقيل الجملة : مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر ، و « لَوْ » فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

* * *

= **والشاهد فيه** :

قوله : « لما افترقنا » حيث اقترن جواب الشرط باللام مع الفعل المنفى « بما » على الشذوذ .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

أمَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا

(أمَّا : كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَىْءِ) **أى** : **أمَّا** ــ بالفتح ، والتشديد ــ : حرف بسيط فيه معنى الشرط ، والتفصيل ، والتوكيد :

أما الشرط : فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّه الْحَقّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾ [1] ــ الآية ــ .

وإلى ذلك أشار بقوله (وَفَا .·. لِتِلْوِ تَلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا) : « فَاء » : مبتدأ ، خبره « أُلِف » و « لِتِلْو » متعلق « بألف » ، ومعنى « تِلْو » : تَالٍ ، و « وجوبًا » حال من الضمير فى « أُلِف » .

وأشار بقوله :

(وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ إذَا : لَمْ يَكُ قَوْلُ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا) .

أى : طرح : إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [2] ؟ أى : فيقال لهم : أكفرتم ؟ ولا تحذف في غير ذلك إلا فى **ضرورة** كقوله [3] :

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

(٣) الشاهد رقم (١٤١) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى ...

فأمَّا القتَالُ ، لَا قتَال لديكُم .·. ولكنَّ سَيْرًا فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو تدور ، نحو ما خرج البخارى من قوله ﷺ : « أَمَّا بعْدُ ، ما بالُ رِجالٍ » وقول عائشة : « أمَّا الذينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحجِّ ، والعُمْرَة طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا » .

وأما التفصيل : فهو غالب أحوالها ـــ كما تقدم ـــ فى آية البقرة .

ومنه : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةَ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِى الْبَحْرِ ﴾ [(1)] ، ﴿ وأَمَّا الغُلَامُ ﴾ [(2)] ، ﴿ وأَمَّا الجِدَارُ ﴾ [(3)] ـــ الآيات ـــ .

وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم .

فالأول : نحو : ﴿ يأَيُّها النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ منْ رَبِّكُمْ وأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مبينًا * فأما الذين آمنُوا بالله واعتصَمُوا به فسَيَدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ منْهُ وفَضْلٍ ﴾ [(4)] .

أى : وأَمَّا الذين كفَرُوا بِاللهِ فَلَهُم كَذَا ، وكَذَا .

والثانى : نحو : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ محكَمَاتٌ هُنَّ أُمّ الكتابِ وأُخَر مُتَشَابِهَاتٌ فأمَّا الذِينَ فى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَه مِنْهُ ابْتغَاءَ الْفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [(5)] أى : وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويكلون معناه إلى ربهم » .

ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ والرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمنَّا بِهِ كُلٌّ

---

(1) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

(2) من الآية ٨٠ من سورة الكهف .

(3) من الآية ٨٢ من سورة الكهف .

(4) الآيتان : ١٧٣ ، ١٧٤ من سورة النساء.

(5) من الآية ٧ من سورة آل عمران .

مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [1] أى : كل من المتشابه ، والمحكم من عند الله تعالى ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : ﴿ وأما الراسخون فى العلم ، فيقولون ﴾ .

وعلى هذا : فالوقف على « إِلَّا اللهُ » ، وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة ، فتأملها .

وقد تأتى لغير تفصيل ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمنْطَلِقٌ » .

وأما التوكيد : فقل من ذكره ، وقد أحكم الزمخشرى شرحه ، فإنه قال :

فائدة « أمَّا » فى الكلام : أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : « أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ » .

ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : « مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ » .

وهذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه توكيدًا ، وأنه فى معنى الشرط » [2] . انتهى .

تنبيهات :

الأول : ما ذكره من قوله : « أَمَا كَمَهْمَا يَكُ » لا يريد به : أَنَّ معنى « أَمَّا » كمعنى « مَهْمَا » ، وشرطها ؛ لأن « أَمَّا » حرف ، فكيف تكون بمعنى اسم ، وفعل ؟.

وإنما المراد : أن موضعها صالح لهما ، وهى قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط [3] .

---

(١) من الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢) انظر العبارة كاملة فى ٢ / ١١٧ الكشاف ... مع يسير اختلاف ...

(٣) انظر ٤ / ٢٨٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الثانى : يؤخذ من قوله : « لِتِلْو تِلْوَها » أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد .

فلو قلت : « أَمَّا زَيْدٌ طعَامَهُ فَلَا تأْكُلْ » لم يَجُزْ ، كما نص عليه غيره .

الثالث : لا يفصل بين « أمَّا » والفاء بجملة تامة ، إلَّا إن كان دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : « أمَّا الْيَوم ــ رحمَكَ اللهُ ــ فالأمْرُ كَذَا » .

الرابع : **يفصل بين « أمَّا » وبين الفاء** بواحد من **أمور ستة** :

أحدها : المبتدأ ، كالآيات السابقة ــ .

ثانيها : الخبر ، نحو : « أمَّا فِى الدَّارِ فَزَيْدٌ » .

ثالثها : جملة الشرط ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ المقرَّبينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ (1) ــ الآيات ــ .

رابعها : اسم منصوب لفظا ، أو محلا بالجواب ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (2) ــ الآيات ــ .

خامسها : اسم كذلك معمول لمحذوف ، يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أَمَّا زَيْدًا فاضْرِبْهُ » وقراءة بعضهم : ﴿ وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم ﴾ (3) ــ بالنَّصْبِ ــ .

ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن « أَمَّا » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلى الفعل .

---

(1) من الآية ٨٨ ، ومن الآية ٨٩ من سورة الواقعة .

(2) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(3) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

ويقول الزمخشرى : « وقرىء ثمود ــ بالرفع ، والنصب ــ منونا ، وغير منون ، والرفع أفصح ، لوقوعه بعد حرف الابتداء » ٤ / ١٩٤ الكشاف .

سادسها : ظرف معمول « لأمَّا » لما فيها من معنى الفعل ، الذى نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو : « أَمَّا الْيَوم فإِنِّى ذَاهِبٌ » و « أَمَّا فِى الدَارِ فإِن زَيْدًا جَالِسٌ » .

ولا يكون العامل ما بعد « إِنَّ » لأن خبر « إِنَّ » لا يتقدم عليها فكذلك معموله .

هذا قول سيبويه ، والمازنى ، والجمهور ، وخالفهم المبرد ، وابن درستويه ، والفرَّاء ، والمصنف .

الخامس : سمع : « أَمَّا العَبِيد فَذُو عَبِيدٍ » ، و « أَمَّا قُرَيْشًا فأَنَا أَفْضَلُهَا » .

وفيه دليل : على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير — هنا — : مهما ذكرت .

وعلى ذلك : فيخرج : « أما الْعِلْمَ فَعَالِمٌ » ، و « أَمَّا علمًا فَعَالِمْ » فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق ، معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله ، إن كان معرفا ، وحال إن كان منكرا .

وفيه دليل — أيضا — : على أنَّ « مَا » ليست العاملة ، إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به .

السادس : ليس من أقسام « أمَّا » التى فى قوله تعالى : ﴿ أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون ﴾ [1] ولا التى فى قول الشاعر [2] .

أَبَا خراشةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ∴ ... ...

---

(١) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

(٢) الشاهد رقم (٢٠٧) وقد مر الكلام عنه مستوفى ...

بل هى فيهما كلمتان والتى فى الآية « أَمْ » المنقطعة ، وما الاستفهامية ، أدغمت الميم فى الميم ، والتى فى البيت هى « أن » المصدرية ، وما المزيدة ، وقد سيق الكلام عليها فى باب « كَانَ » .

السابع : قد تبدل ميم « أمَّا » الأولى استثقالا للتضعيف ، كقوله [1] :

١١٣٦ — رَأَتْ رَجُلًا أَيْما إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وأَيْمَا بالعشىِّ ، فَيَخْصَرُ

(لَوْلَا ، وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا .·. إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا)

١١٣٦ — (١) القائل : عمر بن أبى ربيعة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٥٦ (٦٣) ، والهمع ٢ / ٦٧ ، والدرر ٢ / ٨٤ ، ...

اللغة :

عارضت : ارتفعت بحيث تقابل الرأس ، يضحى : يبرز للشمس ، يخصر : يؤلمه البرد فى أطرافه ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« رأت رجلا » فعل ، وفاعله مستتر ، وتاء تأنيث ، ومفعول به « أَيْمَا » هى « أما » أبدلت الميم ياء ، كراهة التضعيف .... « إذا الشمس » إذا : حرف ضمن معنى الشرط ، والشمس فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور : عارضت ، والتقدير : عارضت الشمس عارضت ، وجملة عارضت تفسيرية « فيضحى » حرف عطف ، وفعل مضارع « وأيما » مثل سابقتها « بالعشى » متعلق بيخصر « فيخصر » عاطف ، ومعطوف على ما سبق .

والشاهد فيه :

إبدال ميم « أما » فى الموضعين ياء استثقالا للتضعيف ... انظر المغنى ٥٥ ، ٥٦ والصبان ٤ / ٤٩ .

أحدهما : أن يدلا على امتناع شىء لوجود غيره .

وهذا ما أراده بقوله : « إِذَا امْتِنَاعًا بُوجُودٍ عَقَدا » .

أى : إذا ربطا امتناع شىء بوجود غيره ، ولازما بينهما ، ويقتضيان ــ حينئذ ــ مبتدأ ملتزما فيه حذف خبره غالبا .

وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدأ ، وجوابا كجواب « لَوْ » مصدَّرًا بماض ، أو مضارع ، مجزوم « بكمْ » : **فإن كان الماضى** مثبتا قرن باللام غالبا ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَنْتُم لكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [1] ، ونحو قوله [2] :

١١٣٧ ــ لَوْلَا الْإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِى
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فى الرِّضَاءِ رَجَاءُ

---

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

١١٣٧ ــ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل ، ومن شواهد التصريح ٢ / ٢٦٣ ، ...

اللغة :

الإصاخة : الاستماع ، الوشاة : جمع واش : النمام على طريق الإفساد ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« لولا » حرف امتناع لوجود « الإصاخة » مبتدأ ، والخبر محذوف ، **والتقدير** : لولا الإصاخة للوشاة موجودة « للوشاة » متعلق بالإصاخة « لكان لى » اللام : فى جواب « لولا » كان : الناقصة « لى » متعلق بمحذوف خبر ليس ، تقدم على الاسم « من بعد » متعلق بكان ، بعد : مضاف « سخط » مضاف إليه ، سخط : مضاف ، والكاف : مضاف إليه « فى الرخاء » متعلق بقوله : « رجاء » ، « رجاء » اسم كان تأخر عنها ، وعن خبرها . =

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا تجرد منها غالبا ، نحو : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ (١) ، وقوله (٢) :

وَاللهِ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا .*. ... ...

وقوله (٣) :

١١٣٨ ــ لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ .*. ... ...

= والشاهد فيه :

قوله : « ... لكان لى ... » حيث قد دخلت اللام على جواب « لولا » لأنه ماض ، مثبت ...

(١) من الآية ٢١ من سورة النور .

(٢) الشاهد رقم (١١١٢) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى ...

والشاهد ــ هنا ــ : تجرد جواب « لولا » من اللام ، وهو ماض منفى ...

١١٣٨ ــ (٣) نصف بيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، واستشهد به الأشمونى ٤ / ٥٠ .

اللغة :

نأى : بعد ، ضيم : من الضيم : الظلم ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لولا » حرف امتناع لوجود « ابن أوس » مبتدأ ، ومضاف إليه ، وخبره محذوف ، تقديره : موجود « نأى » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازًا ... « ما » نافية « ضيم صاحبه » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ، ومضاف إليه ، جواب « لَوْلَا » .

والشاهد فيه :

تجرد جواب « لولا » من اللام . وهو ماض منفى ...

وقد يقترن بها المنفى ، كقوله [1] :

١١٣٩ ـــ لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا
أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا ، وَلَا جَسَدَا

وقد يخلو منها المثبت ، كقوله [2] :

١١٤٠ ـــ لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتَ مُنْتَصِرًا .·. ... ...

١١٣٩ ـــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٥٠ .

اللغة :

الظاعنين : المرتحلين ، نواهم : فرقتهم ، وبعادهم ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لولا » حرف امتناع لوجود « رجاء » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : موجود ... رجاء : مضاف « لقاء » مضاف إليه ، لقاء : مضاف « الظاعنين » مضاف إليه « لما » اللام فى جواب « لولا » ما : نافية « أبقت نواهم » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، وفاعل ، ومضاف إليه « لنا » متعلق بأبقى « روحا » مفعول به ، « ولا جسدا » حرف نفى ، وعاطف ، ومعطوف على ما قبله ...

والشاهد فيه :

اقتران جواب « لولا » المنفى « بما » باللام ...

١١٤٠ ـــ (٢) نصف بيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٥٠ .

اللغة :

جفانى : من الجفاء : ضد البر ... =

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ، كَمَا هَوَى .·. بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه ، نحو : ﴿ ولَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ ، وَرَحْمَتُهُ ، وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [٢] .

والاستعمال الثانى : أن يدلا على التحضيض ، فيختصان بالجمل الفعلية ، **ويشاركهما** فى ذلك « هلَّا ، وألَّا » الموازنة ، وألا بالتخفيف .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وهَلَّا .·. أَلَّا أَلَا ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا)

أى : **المضارع** ، أَوْ مَا فى تأويله ، نحو : « لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ » [٣]

= **والمعنى** :

واضح ...

الإعراب :

« لولا » حرف امتناع لوجود « زهير » مبتدأ ، والخبر محذوف ... « لولا » حرف امتناع لوجود « زهير » مبتدأ ، والخبر محذوف ... « جفانى » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازًا ، يعود على زهير ، وياء المتكلم مفعول به فى محل نصب « كنت منتصرا » كان ، واسمها ، وخبرها ، والجملة : جواب « لولا » .

والشاهد فيه :

قوله : « كنت منتصرًا » حيث تجرد جواب « لولا » عن اللام ، مع أنه ماض ، مثبت ...

(١) الشاهد رقم (٥٢٥) وقد مر الكلام عنه مستوفى ...

والشاهد هنا : خلو جواب « لولا » من اللام ، مع أنه ماض ، مثبت ...

(٢) من الآية ١٠ من سورة النور .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة النمل .

ونحو : ﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ ﴾ [1] ، ونحو : ﴿ لَوْ مَا تأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ [2] ونحو قوله : « هَلَّا تُسَلِم ، أَوْ أَلَّا تُسْلم ، أَوْ أَلَّا تُسْلِم ، فَتَدْخُلَ الجنةَّ » ، ونحو : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [3] ، والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرض : طلب بلين ، ورفق ، والتحضيض : طلب بحثٌ .

(وَقَدْ يَلِيهَا) أى : يلى هذه الأدوات (اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ :: عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ) :

فالأَوَّل : نحو قولك : « هَلَا زَيْدًا تَضْرِبه » ، « فَزَيْدًا » علق بالفعل الظاهر ، الذى بعده ؛ لأنه مفرغ له .

تنبيهات :

الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ ، والتنديم ، فتختص بالماضى ، أو ما فى تأويله : ظاهرًا ، أو مضمرًا ، نحو : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء ﴾ [4] ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُم الَّذينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾ [5] ونحو قوله [6] :

١١٤١ — تَعدُّونَ عَقْرَا لنِّيبِ أَفْضَلَ مجدكُمُ
بَنِى ضَوْطَرَى ، لَوْلَا الكمىَّ المقنَّعَا

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ١٣ من سورة التوبة .

(٤) من الآية ١٣ من سورة النور .

(٥) من الآية ٢٨ من سورة الأحقاف .

١١٤١ — (٦) القائل : جرير ، أو الأشهب بن رميلة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المغنى ٢٧٤ (٢٢٩) والهمع ١ / ١٤٨ ، والدرر ١ / ١٣٠ ، ...
=

أى : لولا تعدون الكمى ، بمعنى : لولا عددتم ، لأن المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وإنما قال : « تعدُّون » على حكاية الحال .

ونحو قوله [1] :

١١٤٢ ــ أَتَيْتَ بعَبْدِ اللهِ فِى الْقِدِّ مُوثَقًا
فَـهَلَّا سَعِيــدًا ، ذَا الخِيَانَــةِ ، والْغَــدْرِ

أى : فهلا أسرت سعيدًا .

= اللغة :

عقر : مصدر : عقر الناقة : ضرب قوائمها بالسيف ، النِّيب : جمع ناب : الناقة المسنة ، مجدكم : عزكم ، وشرفكم ، ضوطرى : الرجل الضخم اللئيم ، الذى لا غناء عنده ، والمرأة الحمقاء ، الكمى : الشجاع ، المتكمى فى سلاحه ، المقنع : الذى يضع البيضة والمغفر على رأسه .

والمعنى :

إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة ، التى لا يرجى نفعها ، بالسيف أفضل عزكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ؟.

الإعراب :

« تعدون » مضارع ، والواو فاعل « عقر النيب » مفعول به ، ومضاف إليه « أفضل مجدكم » مفعول ثان ، ومضاف إليه ، والضمير مضاف إلى مجد « بنى ضوطري » منادى بحرف نداء محذوف ، منادى مضاف « لولا » حرف توبيخ « الكمى » مفعول به لفعل محذوف ، أى : عدوتم « المقنعا » صفة .

والشاهد فيه :

قوله : « لولا الكمى » حيث نصب « الكمى بفعل محذوف » تقديره عددتم ... وانظر المغنى ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

١١٤٢ ــ (١) القائل : مجهول ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٤٧٥ ، ...=

الثاني : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ ، وخبر ، فيقدر المضمر « كان » الثانية ، كقوله [1] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَـةٍ ∴ إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : « لَوْلَا ، وَلَوْمَا ، وهَلَّا ، وألَّا » بالتشديد .

ولهذا : لم يذكر فى التسهيل ، والكافية سواهنَّ .

وأما « أَلَا » — بالتخفيف — فهى حرف عرض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أنه يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل : أن يكون ذكرها

= **اللغة** :

القد : سير يقد من جلد غير مدبوغ ، موثقا : مشدودًا فى الوثاق ...

والمعنى :

جئت بعبد الله مشدود فى الوثاق ، فهلا أسرت سعيدًا ، صاحب الخيانة ، والغدر ...

الإعراب :

« أتيت » فعل وفاعل « بعبد الله » جار ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأتيت « فى القد » متعلق بقوله : « موثقا » ، « موثقا » حال من عبد الله ، « فهلاَّ » هلا : أداة تحضيض « سعيدًا » مفعول به لفعل محذوف تقديره : أسرت ... ونحوه « ذا الخيانة » صفة ، ذا : مضاف « الخيانة » مضاف إليه ، « والغدر » عاطف ، ومعطوف على الخيانة ...

والشاهد فيه :

قوله : « سعيدًا » حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير عامل ، مناسب ...

(1) الشاهد رقم (٦٢٨) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى ...

والشاهد هنا « فهلا نفس ليلى » فإن « نفس ليلى » مبتدأ ، خبرها « شفيعها » .

معهن ، لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل ، وقرب معناها من معناهن .

ويؤيده قوله فى شرح الكافية : « وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل » « ألا » المقصود بها العرض ، نحو : « أَلا تَزُورُنا » .

خاتمة :

أصل : « لَوْلَا ، وَلَوْ مَا »[1] : « لَوْ » ركبت مع « لَا ، ومَا » و « هَلَّا » مركبة من « هَلْ » و « لَا » .

و « **ألا** » يجوز أن تكون « هَلَّا » : فأبدل من الهاء همزة .

وقد يلى الفعل « لَوْلَا » غير مفهمةٍ تحضيضا ، كقوله[2] :

١١٤٣ ــ أَنْتَ الْمُبَارَكُ ، والْمَيْمُونُ سِيرَتُهُ
لَـوْلَا تُقَـوِّمُ دَرْءَ الْقَـوْمِ لَاخْتَلَفُـــوا

---

(١) انظر فى « لولا ، ولو ما » كتابنا « مفتاح الإعراب » ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وانظر ٤ / ٥٢ الصبان .

١١٤٣ ــ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٥ .

اللغة :

تقوم : تعدل ، درء القوم ، يريد : الميل ، وعدم الاعتدال ، إذ الدرء : الميل ، والعوج فى القناة ، ونحوها ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« أنت المبارك » مبتدأ ، وخبر « والميمون » الواو : حرف عطف « الميمون » عطف على المبارك « سيرته » نائب فاعل ، ومضاف إليه « لولا » الامتناعية « تقوم » فعل مضارع ، وفاعله =

فتؤول : « بِلَوْ لَمْ » أى : لَوْ لَمْ تقوِّم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة « لأَنْ » مقدرة ، على حد « تَسْمَع بالمعَيْدىِّ » [1] .

والله تعالى أعلم .

* * *

= مستتر وجوبا ، تقديره أنت « درء القوم » مفعول به ، ومضاف إليه « لاختلفوا » لا : المؤكدة ، وفعل ، وفاعله الواو ...

والشاهد فيه :

قوله : « لولا تقوم ... » فقد ولى « لَوْلَا » الفعل على التأويل الذى ذهب إليه الأشمونى ... وانظر ٤ / ٥٢ الصبان .

(١) تقدم المثل تامًّا مستوفي ...

الإخبارُ بِالَّذِى ، وَالْأَلِفِ ، وَاللَّامِ

الباء فى قوله : « بالَّذِى » للسببية ، لا للتعدية ؛ لدخولها على المخبر عنه ؛ لأن الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ـــ كما ستقف عليه ـــ .

فهو فى الحقيقة مخبر عنه .

فإذا قيل : أخبر عن « زَيْد » مِنْ « قَامَ زَيْدٌ » **فالمعنى :** أخبر عن مسمًّى « زَيْد » بواسطة تعبيرك عنه « الَّذِى » .

وهذا الباب : وضعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية .

وبعضهم يسمى هذا الباب باب **السَّبْك** .

قال الشارح : « وكثيرًا ما يصار إلى هذا الإخبار ؛ لقصد الاختصاص ، أو تقوى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن » [1] انتهى .

والكلام فى هذا الباب فى **أمرين :**

الأول : في حقيقة ما يخبر عنه .

والثانى : فى شروطه .

وقد أشار إلى الأول بقوله :

---

(١) ص ٧٢٠ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ .

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرْ ∴ عَنِ الَّذِى مُبْتَدأً قَبْل اسْتَقَرْ) .

« مَا » موصولةٍ : مبتدأ ، و « خبر » خبرها ، و « مُبْتَدأ » حال من « الَّذى » الثانى ، و « الَّذى » الأول ، والثانى فى البيت لا يحتاجان إلى صلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لا أنهما موصولان .

والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ ،أعنى « الَّذِى »: هو خبر عن لفظ « الَّذِى » حال كونه مبتدأ مستقرا أولا .

(وَمَا سِوَاهُمَا) أى : ما سوى « الَّذِى » وخبره (فَوَسِّطْهُ صِلَةْ ∴ عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِى التَكْمِلَهْ) وهو الخبر ، فيما كان له من فاعلية ، أو مفعولية ، أو غيرهما .

(نَحْوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَذَا ∴ ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَاذرِ الْمَأْخَذَا) .

أى : إذا قيل لك : أخبر عن « زَيْدٍ » من « ضَرَبْتُ زَيْدًا » **قلت** : « الَّذِى ضَرَبْتُه زَيْدٌ » : فتصدر الجملة « بالَّذِى » مبتدأ ، وتؤخر « زَيْدًا » وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن « الَّذى » وتجعل ما بينهما صلة « الَّذِى » وتجعل فى موضع « زَيْدٌ » الَّذِى أخرته ضميرًا ، عائدًا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت : « الَّذِى ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا » ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل ، لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل:أخبر عن « زَيْد » من قولك : « زَيْدُ أَبُوكَ » قلت : « الَّذِى هُوَ أَبُوك زَيْدٌ » أو عن:« أَبُوك » قلت : « الَّذِى هو زَيْد أَبُوكَ » .

(وَبِالَّذيْنِ ، والَّذِينَ ، والَّتِى ∴ أَخْبِرْ مُرَاعيًا وفَاقَ المثْبَتِ) .

وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع ، والتأنيث ، كما تراعى وفاقه فى الإفراد ، والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن « الزَّيْدَيْن » من نحو : « بلَّغَ الزَّيْدَان العمْرَيْن رِسَالةً » قلت : « اللَّذَانِ بلَّغا العَمْرَيْن رِسَالةً الزَّيْدَانِ » أو عن العمرين : قلت : اللَّذَيْن بلَّغَهُم الزَّيْدانِ رِسَالةً العمرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتى بلَّغها الزيْدَان العمْرَيْن رِسَالةً » فتقدم الضمير ، وتصله ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل .

وحينئذ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل ، منصوب بالفعل .

ثم **أشار إلى الثانى** ، وهو ما فى شروط المخبر عنه بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ ، وتَعْرِيفٍ لِمَا ∴ أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا) .

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بأَجْنَبِىٍّ اوْ ∴ بِمُضْمَرٍ شَرطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا .

اعلم أن الإخبار إن كان « بالَّذِى » أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه **تسعة أمور** :

الأول : قبوله التأخير ، فَلَا يخبر عن « أَيّهم » من قولك : « أَيّهم فى الدَّارِ » ؟ لأنك تقول — حينئذ — : « الَّذِى هُوَ فِى الدَّارِ أَيّهم » ؟ فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية ، وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام ، والشرط ، وكَمْ الخبرية ، ومَا : التعجبيّة [1]. وضمير الشأن [2] ، فلا يخبر عن شىء منها ، لما ذكرته .

وفى التسهيل : أن الشرط : أن يقبل الاسم ، أو خلفه التأخير [3] ، وذلك :

---

(١) انظر ٤ / ٥٥ الصبان .

(٢) انظر ٤ / ٥٥ الصبان .

(٣) انظر ص ٢٥١ تسهيل الفوائد ...

لأن الضمير المتصل يخبر عنه ، مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خلفه ، وهو الضمير المنفصل — كما مر — .

الثاني : قبوله التعريف ، فلا يخبر عن الحال ، والتمييز ؛ لأنهما ملازمان للتنكير ، فلا يصح جعل المضمر مكانهما ؛ لأنه ملازم للتعريف .

وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل .

الثالث : قبوله الاستغناء عنه بأجنبى ، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبىّ : ضميرًا كان ، أو ظاهرا :

فالضمير كالهاء من نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه » لأنه لا يستغنى عنها بأجنبى « كعَمرو ، وبَكْر » لو أخبرت عنها لقلت : « الَّذِى زَيْد ضَرَبْتُه هُوَ » .

فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير ، الذى كان متصلا ، ففصلته ، وأخرته .

ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ ، الذي هو « زَيْد » بقى الموصول بلا عائد ، وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائدًا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [1] وغيره مما حصل به الربط ، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال نحو : « الكِلَابِ » فى قولهم : « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَر » [2] فلا يجوز أن تقول : « الَّتى هِى عَلَى الْبَقَر الْكِلَاب » لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى ؛ لأن الأمثال لا تغير .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ، فلا يخبر عن الاسم المجرور « بحَتَّى ،

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٨٨ .

أو بمُذْ ، أو مُنْذُ » لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعى إقامة ضمير مقام المخبر عنه — كما تقدم — .

ففى نحو قولك : « سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ منْ عَمْرٍو الْكَرِيم » يجوز الإخبار عن « زَيْدٍ » ويمتنع عن الباقى ؛ لأن الضَّمير لا يخلفهن .

أما الأب : فلأنَّ الضمير لا يضاف ، وأما القُرب، فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره .

وأمَّا « عَمْرٌو » ، والكريم فلأن الضمير لا يوصف ، ولا يوصف به .

نعم : إن أخبرت عن المضاف ، والمضاف إليه معا ، أو عن العامل ، والمعمول معا ، أو عن الموصوف ، وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه .

فتقول فى الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الَّذِى سرَّه قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكريم أَبُو زَيْدٍ » .

وعن العامل مع المعمول : « الَّذى سَرَّ أَبَا زَيْد قُرْب مِنْ عَمْرٍو ، الْكَرِيم » وعن الموصوف مع صفته ، « الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم ».

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب [1] « كسُبْحَان ، وعِنْد » .

السادس : جواز وروده فى الإثبات ، فلا يخبر عن « أَحَد ، وديَّار ، وعَرِيب » لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى .

السابع : أن يكون فى جملة خبرية ، فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة ، والطلبية لا تكون صلة .

---

(١) انظر ٤ / ٢٩٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ... ، ٤ / ٥٦ الصبان .

- **الثامن** : ألا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو : « زَيْد » من قولك : « قَامَ زَيْدٌ ، وَقعدَ عَمْرٌو » وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة بغير الفاء .

فإن كانتا غير مستقلتين : بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة ، كجملتى الشرط ، والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء ، أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الإخبار ، لانتفاء المحذور المذكور .

ففى نحو : « إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو » **تقول** فى الإخبار عن « زَيْدٍ » : « الَّذى إنْ قامَ قامَ عَمرٌو زَيْد » ، وَعَنْ « عَمْرٍو » : « الَّذى إن قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو » **وفى نحو** : « قَامَ زَيْدٌ ، فَقَعَدَ عَمْرو » تقول فى الإخبار عن « زَيْدٍ » ، « الَّذِى قام فقعد عمرٌو زَيْدٌ » ، وعَنْ « عَمْرٍو » : « الَّذى قَامَ زَيْدٌ فَقَعَدَ عمرُو » ؛ **لأن ما فى الفاء** من معنى السببية نزَّل الجملتين منزلة الشرط ، والجزاء .

وفى نحو : « قَامَ زَيْدٌ ، وقَعَدَ عنْدَهُ عَمْرٌو » تقول فى الإخبار عن « زَيْدٌ » : « الذى قام ، وقَعَد عِنْدَهُ عَمْرٌو زَيْدٌ » وعن « عَمْرٍو » : « الَّذِى قَامَ زَيْدٌ ، وقَعَدَ عِنْدَهُ عَمْرٌو » وفى نحو : « ضَرَبنى ، وضربْتُ زَيْدًا » ونحو : « أكرمنى ، وأكرمته عَمْرو » وتقول فى الإخبار عن « زَيْد »: « الَّذِى ضَرَبَنِى ، وضَرَبْتُه زَيْدٌ » وعن « عَمْرو » : « الَّذِى أَكْرَمَنِى ، وأَكْرَمتُهُ عَمْرٌو » .

التاسع : إمكان الاستفادة ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى ، كثوانى ، الأعلام ، نحو : « بَكْر » من « أَبِى بَكْرٍ » إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شىء .

تنبيهات :

الأول : الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط الثانى ؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار .

وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان .

الثانى : « أَوْ » فى قوله : « أَوْ بمضمر » بمعنى « الواو » ، لما بان لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة ، وأن الثالث ، والرابع لا يغنى أحدهما عن الآخر .

وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط « بأَوْ » ، فقال [1] :

وَشَرْطُ الاسْمِ مُخْبَرًا عَنْهُ هُنَا .·. جَوَازُ تَأْخِيرٍ ، وَرَفعٍ ، وَغِنَى
عَنْهُ بأَجْنَبِىٍّ ، أَوْ بِمُضْمَرِ .·. أَوْ مثْبَت ، أَوْ عَادِمُ التنكرِ

مع عده كلا منها فى الشرح شرطا مستقلا .

الثالث : سكت فى الكافية — أيضا — عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها فى التسهيل [2] .

(وَأَخْبَرُوا هُنَا « بأَلْ ») أى : **الموصولة** (عَنْ بعْضِ مَا :: يَكُونُ فيه الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا) أى : يشترط لجواز الإخبار عن « أَل » **ثلاثة شروط** ، زيادة على ما سبق فى « الَّذِى » وفروعه .

الأول : أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهى الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله : « فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا » .

الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفا .

الثالث : أن يكون مثبتًا ، فلا يخبر عن « زَيْدٍ » من قولك : « زَيْدٌ أَخُوكَ » ولا من قولك : « عَسَى زَيْدٌ أن يَقُومَ » ولا من قولك : « مَا قَامَ زَيْدٌ » .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله :

---

(١) ص ١٠٤ الشافية الكافية .

(٢) ص ٢٥١ تسهيل الفوائد ...

(**إِنْ صحَّ صَوْغُ صِلَةٍ منْهُ لِأَلْ**) إذ لا يصح صوغ صلة « لِأَلْ » من الجامد ، ولا من المنفى .

ثم مثَّل لما يصح ذلك منه بقوله :

(**كَصَوْغ وَاقٍ مِنْ : وَقِى اللهُ الْبَطَلْ**) : **فإذا** أخبرت عن الفاعل ، قلت : « الْوَاقِى الْبَطَل اللهُ » أو عن المفعول قلت : « الْوَاقِيهِ اللهُ الْبَطَلُ » .

ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف ، واللام لا يحذف إلا فى الضرورة ، كقوله [1] :

مَا الْمُستفَزُّ الْهَوَى مَحْمود عَاقِبةٍ .·. ... ...

(**وَإِنْ يكُنْ مَا دَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ .·. ضَميرَ غَيْرِها**) أى : غير « أَلْ » (**أُبِينَ ، وانْفَصَلْ**) وإن رفعت ضمير « أَلْ » وجب استتاره .

ففى نحو قولك : « بَلَّغْتُ منْ أَخَويْكَ إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةً » : إن أخبرتَ عن التاء ، فقلت : « المبَلِّغُ منْ أَخَويْكَ إِلَى الزَيْدَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » كان فى المبلِّغ ضمير مستتر ؛ لأنه فى المعنى « لأَلْ » ؛ لأنه خلف من ضمير المتكلم ، و « أَلْ » للمتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ شَىْءٍ من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير ، وانفصاله ، لجريان رافعه على غير ما هو له .

تقول فى الإخبار عن الأخوين : « المبلِّغ أَنَا منهمَا إلى الزيدين رسَالةً أَخواك » .

---

(١) الشاهد رقم (١١٥) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى فى باب « الموصول » .
وذلك : لأن عائد الألف ، واللام لا يحذف إلا فى الضرورة .

وعن « الزَّيْدَين » : « المبلِّغ أنَا عن أُخَوَيْكَ إليهم رسالةَ الزيْدُونَ » وعن « الرِّسَالة » ، « المبلغها أنا من أخويك إلى الزَّيْدين رِسَالةً » .

فالمبلغ خال من الضمير فى هذه الأمثلة ؛ لأنه فعل المتكلم ، و « ألْ » فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذى أخرته ، « فَأَنَا » فاعل « المبلِّغ ، وضمير الغيبة هو العائد » .

وكذا **تفعل** مع ضمير الغيبة ، فتقول فى الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو : « زَيْد ضَرَبَ جَارِيته » : زيدٌ الضَّارِب جَارِيَتَه هُو » : ففى « الضَّارِبِ » ضمير « ألْ » مستتر ، لجريانه على ما هو له .

فإن أخبرت عن « الْجَارِية » قلت : « زَيْدٌ الضَّارِبُهَا هُو جَاريته » فلا ضمير فى « الضَّارِبِ » بل فاعله الضمير المنفصل ، لجريانه على غير ما هو له [1] .

---

(١) انظر — فيما تقدم — ص ٧٢٤ — ٧٢٥ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

خاتمة :

يجوز الإخبار عن اسم « كَانَ » « بأَلْ » وغيرها ، **فتقول** فى نحو : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » : **الكائن** ، أو الذى كان أَخَاكَ زَيْدٌ » .

وأما الخبر : ففيه خلاف ، والصحيح : الجواز : نحو : « الكائنةُ ، أَو الَّذِى كأنه زَيْدٌ أَخُوكَ » .

وإن شئْتَ جعلته منفصلا ،**فقلت** : « الْكَائِنْ ، أَوِ الَّذِى كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ » .

وعن الظرف المتصرف ، فيجاء مع الضمير ، الذى يخلفه « بِفِى » كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من « صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةَ » : الَّذِى صُمْتُ فِيهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ .

فإن توسعت فى الظرف ، وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردًا من « فِى » **فتقول** : « الَّذِى صمته يوم الْجُمُعَة » [1] .

واعلم أن باب الإخبار طويل الذَّيْل ، فَلْيُكْتَفَ بما تقدم .

والله أعلم .

* * *

(١) انظر ٤ / ٦٠ الصبان .

الْعَـدَد

(ثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ .:. فِى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ .:. فى الضِّدِّ) وهو ما آحاده مؤنثة ، ولو مجازًا (جَرِّدْ) من التاء ، نحو : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ [1] .

هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم يذكر فى اللفظ ، فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ، **فتقول** : « صُمْتُ خَمْسَةً » تريد : أيَّامًا ، و « سِرْتُ خَمْسًا » تريد : ليَالىَ .

ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر ، ومنه : « وأتبعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّال » .

أما إذا لم يقصد معدود ، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء ، نحو : « ثلاثة نصْف ستَّة » .

ولا تنصرف ، لأنها أعلام — خلافا لبعضهم — وأما إدخال « أَلْ » عليها فى قولهم : « الثَّلاثَة نِصْفُ السِّتَّة » فكدخولها على بعض الأعلام ، .

كقولهم : « إِلَّاهَـةَ » [2] وهو اسم من أسماء الشمس ، حين قالوا : « الإِلَهَةَ » وكذلك قولهم : « شَعُوب » والشَّعُوب : للمنية [3] .

---

(١) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٢) والمنع من الصرف للعلمية ، والتأنيث .

(٣) من أسماء الأضداد : للجمع ، والتفريق .

وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأوليين .

تنبيهات :

الأول : فهم من قوله : « مَا آحَادُه » : أن المعتبر تذكير الواحد ، وتأنيثه ، لا تذكير الجمع ، وتأنيثه .

فيقال : « ثَلاثَةُ حمَّامَات » خلافا للبغداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاثُ حمَّامَاتٍ » فيعتبرون لفظ الجمع .

وقال الكسائي : **تقول :** « مَرَرْتُ بثَلَاثِ حمَّامَاتٍ » و «رأيت ثَلَاثَ سِجِلَّات » — بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله .

ولم يقل به الفراء .

الثاني : اعتبار التأنيث في واحد المعدود ، إن كان اسما فبلفظه ، .

تقول : « ثَلَاثَة أَشخُص » قاصد نسوة ، و « ثَلَاث أَعْيُن » — قاصد رجال — ؛ لأن لفظ « شخص » مذكر ، ولفظ « عَيْن » مؤنث .

هذا : ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى .

فإن **اتصل** به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول : كقوله [1] :

١١٤٤ — ... ... ∴ ثَلَاثُ شُخُوصٍ : كَاعِبَانِ ، وَمُعْصِرُ

١١٤٤ — (١) القائل : عمر بن أبي ربيعة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ١٧٥ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والعيني ٤ / ٤٨٣ ، والتصريح ٢ / ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ...

والبيت بتمامه :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ∴ ثلاث شخوص : كاعبان ، ومعصر

وقوله [1] :

١١٤٥ ــ وَإِنَّ كِلَابًا هَذِه عَشْرُ أَبْطُنٍ .·. وَأَنْتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

اللغة :

شخوص : جمع شخص ، والأصل فيه : الشبح يرى مِن بعيد ، وأراد هنا : الإنسان : كاعبان : مثنى كاعب : الجارية حين يبدو ثديها ، معصر : الجارية فى عصر شبابها .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ثلاث شخوص » اسم كان ، تأخر عن خبرها ، ومضاف إلى الاسم « كاعبان » بدل من ثلاث « ومعصر » عاطف ، ومعطوف على « كاعبان ».

والشاهد فيه :

« ثلاث شخوص » مراعاة : معنى المفرد جوازًا ، ولم يقل : ثلاثة ...

١١٤٥ ــ (١) القائل : النواح الكلابى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ١٧٤ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والعينى ٤ / ٤٨٤ ، ...

اللغة :

البطن : دون القبيلة ، أو القبيلة ، برىء : بعيد ...

والمعنى :

إن كلابا عشر قبائل ، وأنت لست من قبيلة منها ...

الإعراب :

« وإن كلابا » الواو : عاطفة ، وإن ، واسمها « هذه » اسم إشارة ، إلى كلاب ... « عشر أبطن » خبر إن ، ومضاف إليه « وأنت برىء » مبتدأ ، وخبر « من قبائلها » جار ، ومجرور ، وها : مضاف إلى قبائل ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « برىء » ، « العشر » صفة لقبائل ...

والشاهد فيه :

قوله : « عشر أبطن » وكان القياس : عشرة أبطن ؛ لأن البطن مذكر ، وكنى بالأبطن عن =

وجعل منه فى شرح الكافية : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [1] .

قال : فبذكر « أُمَم » ترجح حكم التأنيث .

لكنه جعل « أَسْبَاطًا » فى شرح التسهيل بدلا من اثْنَتَى عَشرَة ، وهو الوجه — كما سيأتى — .

والثانى : كقوله [2] :

١١٤٦ — ثَلَاثَـــةُ أَنْـــفُسٍ ، وَثَلَاثُ ذَوْدٍ .·. ... ...

=القبائل بدليل قوله : « ... من قبائلها العشر » .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

١١٤٦ — (٢) القائل : الحطيئة ، والبيت من الوافر ، والبيت من الكتاب ٢ / ١٧٥ ، مجالس ثعلب ٣٠٤ ، والعينى ٤ / ٤٨٥ ، والتصريح ٢٧٠ ، ... وعجز البيت :

... ...·. لقــد جــار الزمــان علــى عيالــى

اللغة :

الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وأراد : ثلاث أنوق ، كان يتقوت ألبانها ، ويقوم بها على عياله ، فضَلَّت له ، فقال هذا .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ثلاثة أنفس » مبتدأ ، ومضاف إليه « وثلاث ذود » عاطف ، ومبتدأ ومضاف إليه ... والخبر محذوف ، يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس ، وثلاث ذود متساوون ...

والشاهد فيه :

« تذكير الثلاثة » وإن كانت النفس مؤنثة ؛ لأنه حملها على معنى الشخص ، وهو مذكر ، انظر الأعلم ٢ / ٧٥ ... بأسفل الكتاب .

فإنَّ « النَّفْسَ كَثر استعمالها مقصودًا بها إنسان » .

وإن كان « صفَةً » بموصوفها المنوى ، لا بها ، نحو : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [1] أى : عشر حسنات .

وتقول : « ثَلاثَة رَبَعَات » إذا قصدت رجالاً ، وكذا تقول : « ثَلاثَة دَوَابّ » — إذا قصدت ذكورًا — ؛ لأن « الدابة » صفة فى الأصل .

الثالث : إنما تكون العبرة فى التأنيث ، والتذكير بحال المفرد ، مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس ، والجمع فالعبرة بحالهما ، فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرها ، فتقول : « ثَلاثَة من الْقَوْم » و « أَرْبَعَة من الغَنَم » — بالتاء — لأنك تقول : « قَوْمٌ كَثِيرُون » و « غَنَم كثير » — بالتذكير — و « ثَلاث من الْبَطّ » — بترك التاء — ؛ لأنك تقول : « بطّ كثيرة » — بالتأنيث — و « ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » ؛ لأن فى البقر لغتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَر تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾ [2] وقرىء : « تَشَابَهَتْ » . .

هذا : ما لم يفصل بينه ، وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعى هو المعنى ، أو يكن نائبا عن جمع مذكر .

فالأوَّل : نحو : « ثَلاثُ إنَاث من الْغَنَمِ » و « ثَلاثَة ذكُورٍ منَ البَطّ » .

ولا أثر للوصف المتأخر ، كقولك : « ثَلاثَة منَ الْغَنَم إنَاث » و « ثَلاث منَ الْبَطّ ذُكُور » .

والثانى : نحو : « ثَلاثَة رَجلَة » فَرَجْلَة [3] : اسم جمع ، مؤنث ، إلا أنه جاء

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة البقرة — انظر ١ / ١٥١ الكشاف .

(٣) رَجْلَة : اسم جمع مؤنث ، والمراد : مشاة ، وفى المصباح : رجلة : وزان ثمرة ... انظر المصباح ، مادة (رجل ، والصبان ٤ / ٦٤) .

نائبا عن تكسير « رَاجِل » على « أَرْجَال » فذكر عدده ، كما كان يفعل بالمنوب عنه .

الرابع : لا يعتبر — أيضا — لفظ المفرد ، إذا كان علما ، فتقول : « ثَلَاثَةُ الطَّلَحَات » و « خَمْسُ الهِنْدَات » .

الخامس : إذا كان فى المعدود لغتان : التذكير ، والتأنيث كالحال جاز الحذف ، والإثبات .

تقول : « ثَلَاث أَحْوَال » و « ثَلَاثَةُ أَحْوَال » انتهى .

(وَالمُمَيز اجْرُرِ .·. جَمْعًا بلَفْظِ قِلَّةٍ فِى الْأَكْثَرِ) أى : **مميز الثلاثة** ، وأخواتها لا يكون إلا مجرورًا :

فإن كان اسم جنس ، أو اسم جمع جر « بمِنْ » ، نحو : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيرِ ﴾ [1] و « مررت بثلاثة من الرَّهطَ » .

وقد يجر بإضافة العدد ، نحو : ﴿ وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [2] وفى الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » وقوله [3] :

ثَلَاثَـةُ أَنْـفُسٍ ، وَثَلَاثُ ذَوْدٍ .·. ... ...

والصحيح قصره على السماع .

وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه .

---

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

(٣) الشاهد رقم (١١٤٣) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

والشاهد هنا : إضافة العدد « تسعة » إلى المميز « رهط » .

وحَقُّه ــ حينئذ ــ أن يكون جمعًا مكسرًا من أبنية القلة ، نحو : « ثَلاَثَةُ أَعْبُدٍ » و « ثَلاَثُ آمٍ » .

وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة ، فيضاف للمفرد ، وذلك : إنْ كَانَ « مِائَةً » نحو : « ثلثمائة ، وسَبْعَمَائة » .

وشذ في الضرورة قوله [1] :

١١٤٧ ــ ثَلاَثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ∴ ... ...

ويضاف لجمع التصحيح في **ثلاث مسائل** :

إحداها : أن يهمل تكسير الكلمة ، نحو : ﴿ سَبْع سَمَـوَاتٍ ﴾ [2] و « خَمْس صَلَوات » و ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ [3] .

١١٤٧ ــ (١) القائل : الفرزدق ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المقتضب ٢ / ١٧٠ ، والعيني ٤ / ٤٨٥ ، والتصريح ٢ / ٢٧٢ ... وعجز البيت :

... ... ∴ ردائي ، وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة :

مئين : أراد : الديات الثلاث ، ردائي : سيفي ، أو حقيقة الرداء ...

والمعنى :

أن رداءه وفى بديات الملوك ... وهي ثلثمائة بعير حينما رهنه ...

الإعراب :

« ثلاث مئين » مبتدأ ، ومضاف إليه « للملوك » متعلق بمحذوف ، صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بوفى « وفى بها ردائي » فعل ماض ، وجار ومجرور ، متعلق بوفى ، وفاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : خبر المبتدأ ...

والشاهد فيه :

قوله : « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، مع أنها تمييز « الثلاث » وهو شاذ .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الطلاق . (٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

والثانية : أن يُجَاور ما أهمل تكسيره ، نحو : « سُنْبُلَاتٍ » فإنه فى التنزيل مجاور لسَبْع بَقَرات .

والثالثة : أن يقل استعمال غيره ، نحو : « سَعَادَات » فيجوز لقلة « سَعَائد » ، **ويجوز** : « ثلاث سَعَائد » أيضا ، بل المختار فى هاتين الأخيرتين التصحيح ، ويتعين فى الأول ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ، ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلّا قليلًا ، نحو : « ثَلَاثَة أَحْمَدين » و « ثَلَاث زَيْنَبَات » .

والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة ، نحو : « ثَلَاثَةَ صَالِحِينَ » : فالأحسن الإتباع على النعت ، ثم النصب على الحال .

ويضاف **لبناء الكثرة فى مسألتين** :

إحداهما : أن يهمل بناء القلة ، نحو : « ثَلَاثُ جَوَارٍ » و « أَرْبَعَة رِجَالٍ » و « خَمْسَة دَرَاهِم » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شذ قياسًا ، أو سماعا ، فينزل لذلك منزلة المعدوم .

فالأول : نحو : ﴿ ثَلَاثَةُ قُرُوء ﴾ [1] فإن جمع « قَرْء » ــ بالفتح ــ على أقراء شاذ .

والثانى : نحو : « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن « أَشْسَاعًا » قليل الاستعمال .

(وَمِائَةً ، والألْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) نحو : « عِنْدِى مِائَةُ دِرْهَمٍ » و « مائَتَا ثَوْبٍ » و « ثَلثمائَةَ دينَار » و « أَلْف عَبْدٍ » و « أَلْفَا أَمَةٍ » و « ثَلَاثَة آلَاف فَرسٍ »

---

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(وَمائَةٌ بالجمْعِ نَزراً قَدْ رُدِفْ) فى قراءة حمزة ، والكسائى : ﴿ ثلثمائة سنِين ﴾ [1] .

تنبيه :

شذ تمييز « المائة » بمفرد ، منصوب ، كقوله [2] :

١١٤٨ ــ إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْن عَامًا .:. ... ...

فلا يقاس عليه .

وأجاز ابن كيسان : « الْمائَة دِرْهَمًا » و « الْأَلْفَ دينَارًا » [3] .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف ، وانظر ٢ / ٧١٦ الكشاف .

١١٤٨ ــ (٢) **القائل** : الربيع بن ضبع الفزارى ، أحد المعمرين ، أو يزيد بن ضبة ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد الكتاب ١ / ١٠٦ ، والمقتضب ٢ / ١٦٩ ، والعينى ٤ / ٤٨١ ... وعجز البيت :

... ...:. فقــد ذهب اللــذاذة ، والفتــاء

اللغة :

عاش : بقى ، وعمّر ، الفتى : من الفتوة : القوة ، والشباب ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « عاش الفتى » فعل ، وفاعل ، فعل الشرط « مائتين » مفعول به « عاما » تمييز ، وجملة عاش ... فى محل جر بإضافة إذا إليها ...

والشاهد فيه :

قوله : « مائتين عاما » والقياس فيه : إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ ، لا يقاس عليه ...

(٣) انظر ٤ / ٣١٠ ، ٣١١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(وَأَحَدَ اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ) مجردًا من التاء (مُرَكَّبًا) لَهُمَا (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) نحو : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [1] .

وهمزة « أَحَدَ » مبدلة من وَاوٍ ، وقد قيل : « وَحَد عَشَرَ » — على الأصل — وهو قليل .

وقد يقال : « وَاحِد عَشَرَ » — على أصل العدد .

(وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشَرَهْ) امرأة — بإثبات التاء .

وقد يقال : « وَاحِد عَشَرَة » (والشِّينُ فيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ) أى : مع المؤنث ، فيقولون : « إِحْدَى عَشِرَة ، واثْنَتَا عَشِرَة » — بكسر الشين — **وبعضهم** يفتحها ، وهو الأصل ، إلا أن الأفصح التسكين ، وهو لغة الحجاز .

وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين « عَشر » فيقال : « أَحَدَ عَشر » وكذلك أخواته ؛ لتوالى الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة : صاحب حفص : ﴿ اثْنَا عَشْرَ شَهْرًا ﴾ [2] وفيها جمع بين ساكنين ، .

(وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ ، وَإِحْدَى .·. مَا مَعهُمَا فَعَلْتَ) فى العشرة من التجريد من التاء ، مع المذكر ، وإثباتها مع المؤنث (فَافْعَلْ قَصْدَا) :

والحاصل : أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله ، فتحذف التاء فى التذكير ، وتثبت فى التأنيث .

(وَلِثَلاَثَةٍ ، وتِسْعَةٍ ، وَمَا .·. بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا) .

أى : فى الإفراد ، وهو ثبوت التاء مع المذكر ، حذفها مع المؤنث .

---

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

انظر ٤ / ٢٩٧١ الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ...

(وأوَّل عَشْرَة اثْنَتَى ، وعَشْرَا :. اثْنَىْ إذَا أُنْثَى تَشَا ، أَوْ ذَكَرَا) .

فتقول : « جَاءَتْنِي اثْنَتَا عشرة امْرأَةً » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » .

(وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ) وهو النصب ، والجر (وَارْفَعْ بالأَلِف) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقا .

(والْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا) أى : سوى « اثْنَتَى عَشرة ، واثْنَى عَشَر » (أُلِفْ) .

أمَّا الْعَجزُ : فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف ، **وأما الصَّدر** : فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح .

ولذلك أعرب صدر « اثْنَى عَشر » و « اثْنَتَى عَشرة » لوقوع العجز منهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب ، لا محل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا ، بخلاف غيرهما ، فيقال : « أَحَد عَشرِك » ولا يقال : « اثْنَا عَشرك » .

تنبيهات :

الأول : قد فهم من كلامه : أنه لا يجوز تركيب النَّيِّف مع الْعِشرين ، وبَابه ، بل يتعين العطف ، **فتقول** : « خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ » ولا يجوز : « خَمْسَة عِشْرِين » .

ولعله للإلباس فى نحو : « رَأَيت خَمْسَة عِشْرِينَ رَجُلًا » فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلًا .

وقيل : غير ذلك .

الثانى : **أجاز الكوفيون** إضافة صدر المركب إلى عجزه ، فيقولون : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشرَ » واستحسنوا ذلك ، إذَا أُضِيفَ نحو « خَمْسة عَشرِك » .

(ومَيِّز الْعِشْرِينَ) وبابه (للتِّسْعِينَا :. بوَاحِدٍ) منكر ، منصوب (كأَرْبَعِينَ حِينَا) وخَمْسِينَ شهرًا ، ويقدم النَّيف بحالتيه : أى : بثبوت التاء فى التذكير ، وسقوطها فى التأنيث ، ثم يذكر العقد معطوفا على النَّيِّف ، **فيقال فى** المذكر : « ثَلَاثَة وعِشْرُونَ

رَجُلًا ، وفى المؤنث : ﴿ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [1] .

(وَمَيِّزوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا :: مُيِّزَ عِشْرُونَ) وبابه ، أى : بمفرد منكر منصوب (فَسَوِّيَنْهُمَا) نحو : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [2] و ﴿ اثْنَتى عشرة عينًا ﴾ وأمَّا ﴿ وقطَّعْنَاهُم اثْنَتى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [3] فأَسْبَاطًا : بدل من اثنتى عشرة ، والتمييز محذوف ، أى : اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أَسْبَاطًا تمييزا لذكر العددان ، وأفرد التمييز ؛ لأن السبط مذكر [4] .

وزعم الناظم : أنه تمييز ، وأن ذِكْر « أُمَمًا » رجح حكم التأنيث .

تنبيهات :

الأول : يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ ، نحو : « عِنْدِى أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيًّا ، وعِشْرُون دينَارًا نَاصِرِيًّا » ومراعاة المعنى ، **فتقول** : « ظَاهِرِية ، ونَاصِرِيَّة » ، ومنه قوله [5] :

١١٤٩ — فِيهَا اثْنَتَانِ ، وأَرْبَعُونَ حَلُوبَـةً
سُودًا كخَافِيَـــةِ الْغُـــرَابِ الْأَسْحَـــمَ

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

(٤) انظر ٢ / ٢٧٦ التوضيح .

١١٤٩ — (٥) **القائل** : عنترة العبسى ، والبيت من المذهبة ، وهى من الكامل، ومن شواهد ابن يعيش ٣ / ٥٥ ، ٦ / ٢٤ ، والشذور ٢٤١ ، ...

اللغة :

حلوبة : محلوبة ، كخافية الغراب : للطائر أربع خواف ، وهن من ريش الجناح مما يلى

الثانى : قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود ، فيستغنى عن التمييز ، نحو : « هَذِهِ عِشرو زَيدٍ » ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة ، إلا اثنى عَشَر ، .

فيقال « أَحَد عشرك ، وثلاثة عشرك » ولا يقال : اثنى عشرك ؛ لأن « عشر » من اثنّى عشر بمنزلة نون الاثنين ــ كما مرَّ ــ فلا تمانع الإضافة .

ولا يقال : « اثْنَاكَ » لئلا يلتبس بإضافة « اثنين » بلا تركيب .

الثالث : **حكم العدد** المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقا ، إن وجد العقل ، نحو : « عِنْدِى خَمْسَةَ عَشَر عَبْدًا ، وجَارِيَّةً ، وخَمْسَةَ عَشَر جَارِيةً ، وعَبْدًا » .

وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال ، نحو : « عِنْدى خَمْسَةَ عَشَر جَمَلًا ، ونَاقَةً ، وخَمْسُ عَشرة ناقةً ، وَجَمَلًا » **وللمؤنث إن فصلا** ، نحو : « عِنْدِى سِتّ عَشْرة ما بين ناقَةٍ ، وجَمَلٍ » أو ما بين جَمَل ، ونَاقَةٍ ، وفى الإضافة لسابقهما

الظهر ، الأسحم : الأسود .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« فيها » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « اثنتان » مبتدأ مؤخر « وأربعون » عاطف ، ومعطوف على ما قبله « حلوبة » تمييز « سودًا » يحتمل أن يكون صفة لحلوبة ، حالا من العدد ، حالا من حلوبة « كخافية » متعلق بمحذوف ، صفة لسود « خافية » مضاف « الغراب » مضاف إليه « الأسحم » صفة للغراب .

والشاهد فى البيت :

قوله : « سُودًا » فإنه نعت « لحلوبة » وقد روعى اللفظ ، ويجوز فى هذا الباب رعاية اللفظ ؛ والمعنى ...

مطلقا ، نحو : « عِنْدِى ثمانية أَعْبُد ، وآمٍ » و « ثمان آمٍ ، وأَعْبُد » .

ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين : مذكر ، ومؤنث ، لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز ، وأما قوله [1] :

١١٥٠ — عَلَى أَنَّنِى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا

فضرورة .

(وإنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ
يَبْقَ الْبِنَا)

فى الجزأين على حاله ،

١١٥٠ — (١) القائل : العباس بن مرداس السلمى (رضى الله عنه) والبيت من المتقارب ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٢٩٢ ، والمقتضب ٣ / ٥٥ ، والمغنى ٥٧٢ (٣٠٧) والعينى ٤ / ٤٨٩ ، ... وبعد البيت :

يذكرنيك حنين العجول ∴ ونوح الحمامة تدعو عجولا

اللغة :

مضى : ولى ، وذهب ، وانقضى ، للهجر : الفراق ، كميلا : كاملا ، تاما ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« على » حرف جر « أننى » أن ، واسمها ، وأن ، وما دخلت عليه ... مجرور بعلى وخبر « أن » قوله : « يذكرنيك » ... « بعد » ظرف ، منصوب ، بعد : مضاف « ما » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « مضى » فعل ماض « ثلاثون » فاعل ، « للهجر » متعلق بقوله : مضى ، وهو معترض بين « ثلاثون » ومميزه ، « حولا » تمييز « كميلا » صفة ...

نحو : « أَحَدَ عَشْرك » مع « أَحَد عَشْر زَيْد » ــ بفتح الجزأين ــ .

هذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف ، واللام ــ بالإجماع ــ فكذا مع الإضافة .

والثانى : أن يعرب عجزه ، مع بقاء التركيب « كبَعْلَبَكٌ » حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو : « أَحَدَ عَشَرك » مع « أَحَدَ عَشر زَيْد » وإليه أشار بقوله : (وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأفصح .

ووجه ذلك : بأنَّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، .

ومنع فى التسهيل القياس عليه ، وقال فى شرحه : لا وجه لاستحسانه ، لأن المبنى قد يضاف ، نحو : « كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ؟ و ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خبيرٍ ﴾ [1] .

وفيه مذهب ثالث : وهو أن يضاف صدره إلى عجزه ، مزالًا بناؤهما .

حكى الفراء : أنه سمع من أبى فَقْعَس الأسدى ، وأبى الهيثم العقيلى « مَا فَعَلَتْ خَمْسَةَ عَشْرك » وذكر فى التسهيل : أنَّه لا يقاس عليه ، خلافا للفراء .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثَمانِى عَشَرةِ » إلا فى

= **والشاهد فيه** :

قوله : « ثلاثون للهجر حولا » حيث فصل بين « ثلاثون » وبين مميزه ، وهو « حولا » بالجار والمجرور ، للضرورة .

(١) من الآية الأولى من سورة هود .

الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دُون إضافة المجموع ، كقوله [1] :

١١٥١ ــ كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ ، وَشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

أى : من عامه ذلك .

وفى دعواه الإجماع نظر .

فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقا ــ كما سبق

١١٥١ ــ (١) **القائل** : نفيع بن طارق ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٤٨٨ ، والتصريح ٢ / ٢٧٥ ، ...

اللغة :

كلّف : من التكليف : تحميل ما فيه كلفة ، ومشقة ، عنائه : العناء : التعب ، والنصب ، والمشقة ، شقوته : عسرته ، ومشقته ، حجته : عامه ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« كلف » ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه « من عنائه » جار ومجرور ، ومضاف إليه ... « وشقوته » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « بنت » مفعول ثان لكلف ، بنت : مضاف « ثمانى » مضاف إليه ، ثمانى : مضاف « عشرة » مضاف إليه « من حجته » جار ومجرور ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « ثمانى عشرة » حيث أضاف صدره إلى عجزه ، بدون إضافة عشرة إلى شىء آخر ، وهذا لأ يجوز بإجماع إلا فى ضرورة الشعر ، ودعوى الإجماع لابن مالك ، وقد أجاز الكوفيون ما تقدم مطلقا ، انظر ٤ / ٤٨٩ العينى .

التنبيه إليه [1] — .

الثاني : فى « ثمانى » إذا ركب أربع لغات :

فتح الياء ، وسكونها ، وحذفها مع كسر النون ، وفتحها ، ومنه قوله [2] :

١١٥٢ — وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانيًا ، وثَمَانِيًا
وثمانَ عَشْرَةَ ، واثْنَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ، ويجعل إعرابها على النون كقوله [3] :

١١٥٣ — لَهَا ثَنَايَا : أَرْبَعٌ حِسَانُ
وَأَرْبَعٌ ، فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

---

(١) انظر ٤ / ٣١٧ ، ٣١٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٥٢ — (٢) القائل : الأعشى ، والبيت من الكامل ، وهو من شواهد المقرب ٦٧ ، والأشمونى ٤ / ٧٢ .

اللغة :

شربت : من الشرب ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ولقد » الواو : على حسب ما قبلها ، واللام موطئة للقسم ، وقد حرف تحقيق ، « شربت » فعل ، وفاعل « ثمانيا » مفعول به ، وما بعد ذلك ... عطف بالواو على « ثمانيا » كقاعدة الواو فى العطف .

والشاهد فى البيت :

اللغات الواردة فى « ثمانى » ....

١١٥٣ — (٣) البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد الخزانة ٣ / ٣٠٠ ، =

وهو مثل قراءة بعض القراء : ﴿ وَلَهُ الْجَوارُ المنْشَآتُ ﴾[1] ـــ بضم الراء ـــ .

الثالث : قال فى شرح الكافية : لبضعة ، وبضع حكم« تِسْعة ، وتِسْع » فى الإفراد ، والتركيب ، وعطف « عِشْرِين ، وأخواته عليه » نحو : « لبثتُ بضعَة أعوام ، وبضع سِنِين » و « عِنْدى بضْعَة عَشَر غلامًا ، وبضع أمةً ، وبضع ، وعشرون كتابا ، وبضع ، وعشرون صحيفة » .

ويراد : « ببضعة » من ثلاثة إلى تسعة ، و « ببضع » من ثلاث إلى تسع . انتهى .

(وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ ، فَمَا فَوقُ) أى : فما فوقهما (إِلَى .:. عَشَرةٍ) وصْفًا (كَفَاعِلٍ) أى : على وزن فَاعِل (مِنْ فَعَلا) « كضَرَبَ » نحو : « ثَانٍ ،

= والتصريح ٢ / ٢٧٤ ، ...

اللغة :

ثنايا : جمع ثنية ، وهى أربع من مقدم الأسنان : ثنتان من فوق ، وثنتان من تحت ، ثغرها : الثغر : ما تقدم من الأسنان ... مادة (ث غ ر) مختار .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لها » جار ومجرور خبر مقدم « ثنايا » مبتدأ مؤخر « أربع » بدل من ثنايا « حسان » صفة « وأربع » عاطف ، ومعطوف على أربع « فثغرها » ثغرها : مبتدأ ، ومضاف إليه « ثمان » خبر ...

والشاهد فيه :

إفراد : « ثمان » وهى لغة . والبيت بيت الكافية الشافية ص ٩٣ .

(١) من الآية ٢٤ من سورة الرحمن ، وانظر ٤ / ٤٤٦ الكشاف .

وثالِث ، ورَابع ، إلى عاشر » .

وأما واحد : فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر .

(واخْتِمهُ فِى التأْنِيثِ بِالتّا ، وَمَتَى ∴ ذَكَّرْتَ) أى : صفته لمذكر (فَاذْكُرْ فَاعِلًا بغيرِ تا) :

فتقول فى التأنيث : « ثانية » إلى « عَاشِرَة » وفى التذكير : « ثَان » إلى « عَاشِر » كما تفعل باسم الفاعل ، من نحو : « ضَارِبِ ، وضَارِبَة » .

وإنما نبه على هذا مع وضوحه ؛ لئلا يتوهَّم أنه يسلك به سبيل العدد ، الذى صيغ منه .

(وَإِنْ تُرِدْ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِى مِنْهُ بُنِى ∴ تُضِفْ إِلَيْهِ مثلَ بَعْضٍ بَيِّنِ) أى : كما يضاف البعض إلى كله ، نحو : ﴿ إِذْ أَخْرجَه الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِىَ اثْنَيْنِ ﴾ [1] ، ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ [2] .

وتقول : ثَانية اثْنَتَين ، وثَالثة ثَلَاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشرة عشرْ .

وإنما لم ينصب — حينئذ — لأنه ليس فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا من فعل ، فالتزمت إضافته ؛ لأن المراد أحد « اثنين » وإحدى « اثنتين » وأحد عشرة ، وإحْدَى عَشر ، فتضيفه ، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة .

هذا مذهب الجمهور .

وذهب الأَخفَش ، وقُطْرب ، والكِسائىّ ، وثَعْلَبِ : إلى أنه يجوز إضافة الأول

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضَارِب زَيْد » **فيقولون** : « ثَانٍ اثْنَين ، وثَالِث ثَلَاثة » .

وفَصل بعضهم فقال : يعمل « ثَانٍ » ولا يعمل « ثَالِثٌ » وما بعده .

وإلى هذا ذهب فى التسهيل ، قال : لأن العرب تقول : « ثنَّيْتُ الرَّجُلَيْنِ » إذا كنت الثانى منهما .

فمن قال : « ثَانٍ اثْنَيْن » بهذا المعنى عذر ؛ لأن له فعلا .

ومن قال : « وثالث ثلاثة » لم يعذر ، لأنه لا فعل له[1].

فهذه ثلاثة أقوال .

تنبيه :

قال فى الكافية [2] :

وثعلب أجاز نحو رابع .·. أربعةٍ ، وما له متابع .

وقال فى شرحها : « ولا يجوز تنوينه ، والنصب به ، وأجاز ثعلب ذلك وحده ، ولا حجة له فى ذلك » .

هذا كلامهم : فعمم المنع .

وقد فصل فى التسهيل ، وخص الجواز بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى ، وقطرب ــ كما تقدم [3] ــ انتهى .

(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا .·. فَوْقُ) أى : إذا أردت بالوصف المصوغ

---

(١) انظر ٤ / ٣١٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٩٥ الكافية الشافية ...

(٣) انظر ٤ / ٣١٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويًا له (**فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا**) : فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال جازت إضافته ، وجاز تنوينه ، وإعماله ، **فتقول** : « هذا رَابعُ ثَلَاثة ، ورَابعٌ ثَلَاثَةً » أى : هذا مصير الثلاثة أربعة ، وتؤنث الوصف مع المؤنث ـــ كما سبق ـــ .

فالوصف المذكور ـــ حينئذ ـــ اسم فاعل حقيقة ؛ لأنك تقول : « ثَلَّثْتُ الرَّجُلَيْنِ » إذا انضممت إليهما ، فصرتم ثلاثةً ، **وكذلك** « ربعت الثلاثة ، إلى عشَّرتُ التسعة » « فَفَاعِل » هنا بمعنى « جَاعِل » وجار مجراه ، لمساواته له فى المعنى ، والتفرع على فعل ، بخلاف « فَاعِلٍ » الذى يراد به معنى أحد ما يضاف إليه ، فإن الذى هو فى معناه ، لا عمل له ، ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته ـــ كما سبق ـــ .

تنبيهات :

الأول : **الوصْفُ** ـــ حينئذ ـــ ليس مصوغا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثُّلث ، والرُّبع ، والعُشر على وزن « الضَّرْبِ » مصادر « ثلث ، وربع ، وعشر » على وزن « ضرب » ومضارعها على وزن « يَضْرِب » إلا ما كان لامه عينًا ، وهو « رُبع ، وسُبع ، وتُسع » فإنه على وزن « شفَع يشْفَع » .

الثانى : لا يستعمل هذا الاستعمال « ثَانٍ » فلا يقال : « ثَانِى وَاحد » ولا « ثَان واحدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد ، المعطوف عليه عقد للمعنيين ، والمذكورين ، فيقال : « هَذَا ثَالثُ ثَلَاثةٍ ، وعِشْرِينَ » ـــ بالإضافة و « هذه رَابعَةُ ثلاثًا ، وثَلَاثين » ـــ بالإعمال ـــ و « رابعة ثَلَاث ، وثَلَاثين » ـــ بالإضافة ـــ انتهى .

(وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثنين :: مُرَكَّبًا فَجِيءْ بتَرْكِيبَيْنِ) .

أى : إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب ـــ بمعنى أصله ـــ « كثَانِي اثْنَيْنِ » فجيء بتركيبين .

صدر أولهما : « فَاعِل » فى التذكير ، و « فَاعِلَة » فى التأنيث .

وصدر ثانيهما : الاسم المشتق منه ، وعجزهما « عَشَر » فى التذكير ، و « عَشَرة » فى التأنيث .

فتقول فى التذكير : « ثَانِي عَشَرَ اثْنَى عَشَرَ » إلى تَاسِع عَشَر تِسْعَةَ عَشَرَ » وفى التأنيث : « ثَانية عَشرة اثْنَتَى عَشرة » إلى « تَاسِعَةَ عَشرة تِسْع عشرة » ـــ بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة « ثَانِي » إلى « اثْنَيْن » [1] .

وهذا الاستعمال هو الأصل ، ووراءه استعمالان آخران .

الأول منهما : أن يقتصر على صدر الأول ، فيعرب لعدم التركيب ، ويضاف إلى المركب ، باقيا بناؤه .

وإلى هذا أشار بقوله :

(أَو فَاعِلًا بحَالَتَيْهِ) يعنى : التذكير ، والتأنيث (أَضِفِ :: إِلَى مركَّبِ بمَا تَنْوِى يَفِى) .

« يفى » جواب « أضف » **فهو** مجزوم أشبعت كسرته .

والمعنى : أنك إذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الأول ، الذى نويته ، فتقول فى التذكير : « ثانى اثنى عشر » إلى « تَاسع تَسْعَة عَشر » وفى التأنيث :

---

(١) انظر ٤ / ٣٢١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« ثانية اثنتى عشرة » إلى « تَاسِعَة تسْع عشرة » **والثانى منهما : أن يقتصر على** صورة التركيب الأول : بأن يحذف العقد من الأول ، والنيف من **الثانى** ، وإليه أشار بقوله : (وشَاعَ الاستِغْنَا بحَادِى عَشَرَا ∴ ونحوه) :

أى : « ثانى عشر إلى تاسع عشر » وفى التأنيث : « حادية عشرة » إلى « تَاسِعَة عَشرة » فتذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث .

وفيه — حينئذ — وجهان :

الأول : أن يعرب الأول ، ويبنى الثانى .

حكاه ابن السكيت ، وابن كيسان ، والكسائى .

ووجهه : أنه حذف عجز الأول ، فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صَدر الثانى ، فبناه [1] .

ولا يقاس على هذا الوجه ، لقلته .

وزعم بعضهم : أنه يجوز بناؤهما ، لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه .

وهذا مردود بأنه لا دليل — حينئذ — على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول .

والثانى : أن تعربهما معًا ، مقدرًا حذف عجز الأول ، وصدر الثانى ، لزوال مقتضى البناء فيهما — حينئذ — .

فيجرى الأول على حسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة .

أما إذا اقتصرت على التركيب الأول : بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد

---

(١) انظر ٤ / ٣٢١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة ، كما هو ظاهر النظم .

وعليه شرح الشارح ، فإنه يتعين بقاء الجزأين على البناء [1] .

تنبيهان :

الأول : إنما مثل « بحَادِى عَشَر » دون غيره ، ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه ، حين صاغوا أحَدًا ، وإحْدَى على « فَاعِل ، وفَاعِلَة » من القلب ، وجعل الفاء بعد اللام ، فقالوا : « حَادِى عَشَر » و « حَادِيَة عَشَرة » **والأصل** : وَاحِد ، وَوَاحدة » [2] فصار « حَادٍ ، وحَادِوَة » : فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فوزنهما : « عَالِف ، وعَالِفَة » .

وأما ما حكاه الكسائى : من قول بعضهم : « وَاحِد عَشَر » فَشَاذٌ ، نبه به على الأصل المرفوض .

قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلب فى « وَاحِدٍ » إلا فى تَنْيِيف أى : مع عَشَرة ، أو مع عِشرين ، وأخواته .

الثانى : لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى « جَاعِل » لكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه ، وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا .

وذهب الكوفيون ، وأكثر البصريين إلى المنع .

وعلى الجواز ، **فتقول** : « هَذَا رَابعُ عَشَرَ ثَلاثَةَ عشر ، أو رَابع ثَلاثَة عَشَر » .

ولا يجوز أن يحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول للإلباس، ويتعين أن يكون التركيب الثاني ، فى موضع خفض .

(١) انظر ص ٧٣٦ ، ٧٣٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

(٢) انظر ص ٧٣٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ ، وانظر ٤ / ٣٢٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

قال فى أوضح المسالك : بالإجماع [1] .

لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين : « هَذَا ثان أَحَدَ عَشَرَ » ، و « ثَالِث اثْنَى عَشَرَ » — بالتنوين — [2] .

وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا ⁖ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ⁖ بحَالَتَيْهِ) من التذكير ، والتأنيث (قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ) يعنى : أن العشرين ، وبابه ، إلى التِّسعِين ، يعطف على اسم الفاعل بحالتيه .

فتقول : « الْحادِى ، والعشْرون » إلى « التَّاسِع ، والتِّسْعِينَ » و « الحادِية ، والعشْرُونَ » إلى « التَّاسِعَة ، والتِّسْعِينِ » .

ولا يجوز أن تحذف الواو ، وتركب **فتقول** : « حَادِى عشرين » كما تقول : « حَادِى عَشَرَ » إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز أحد عشر — بالتركيب — ولا يجوز « أَحَدَ عشْرِينِ » بالتركيب — كما مر — .

تنبيه :

لم يذكرا فى « الْعِشْرين » وبابه اسما مشتقا .

وقال بعض أهل اللغة : « عَشْرَنَ ، وثَلْثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون .

وكذلك إلى « التِّسْعِين » واسم الفاعل من هذا : « معشرن ، ومتسعن » انتهى .

---

(١) ٢ / ٢٨٠ التوضيح .

(٢) ٤ / ٣٢٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

خاتمة :

يُؤَرخ باللَّيَالِى ، لسبقها .

فحق المؤرخ أن يقول فى أوّل الشهر : « كتب لأَوَّل لَيْلَة منه ، أو لغرته ، أو مهله ، أو مستهله » **ثم يقول :** « كتب لِلَيْلَة خلَت » ثم « لِلَيْلَتَيْن خَلَتَا » ثم « لِثَلاثٍ خَلَوْن » إلى « عَشر » ثم « لإحدى عَشرة خَلَت » إلى النصف من كذا ، أو مُنْتَصَفِه ، أو انْتصَافِه .

وهو أجود من « لخَمْس عشرة خلَت ، أَوْ بقيَتْ » ثم « لأَرْبَع عَشرة بَقِيت » إلى « تِسْع عَشرة » ثم « لِعَشْرٍ بَقين ، أو ثمان بقين ، إلى لَيْلَةٍ بَقَيَتْ » ثم « لآخر ليلة منه ، أو سراره ، أو سرره » ثم « لآخر يوم منه ، أو سلخه ، أو انسلاخه » .

وقد تخلف النون التاء ، وبالعكس .

والله أعلم .

* * *

كَـمْ ، وَكَـأَيِّـنْ ، وَكَـذَا

هذه ألفاظ **يكنى بها عن العدد** ، ولهذا أردف بها باب العدد .

أَمَّا « كَمْ » :

فاسم لعدد ، مبهم الجنس ، والمقدار ، وهى على قسمين :

استفهامية : بمعنى : أى عدد ؟

وخبرية : بمعنى عدد كثير .

وكل منهما يفتقر إلى تمييز .

أما الأولى : فمميزها كمميز « عِشْرِين » وأخواته فى الإفراد ، والنصب .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَيِّزْ فِى الاسْتِفْهَامِ كَمْ بمثْلِ مَا .. مَيَّزتَ عِشْرِين كَكَمْ شَخْصًا سَمَا) ؟

أما الإفراد فلازم مطلقا ، خلافا للكوفيين ، فإنهم يجيزون جمعه مطلقا **وفصل** بعضهم ، فقال : إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : « كَمْ غلْمانًا لَكَ » ؟

إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش [1] .

وأما النصب ففيه ــ أيضا ــ ثلاثة مذاهب :

(١) التفصيل حسن ، وانظر ٤ / ٧٩ ، ٨٠ الصبان .

أحدها : أنه لازم مطلقا .

والثاني : ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقا ، حملا على الخبرية .

وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، والسيرافى ، وعليه حمل أكثرهم [1] :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ ، وخَالَةٍ .·. ... ...

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على « كَمْ » حرف جر ، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وأَجِز انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا .·. إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مَظْهَرَا) .

فيجوز فى « بكَمْ دِرْهمٍ اشْتَرَيْتَ » ؟ النصب — وهو الأرجح — والجر — أيضا — وفيه قولان :

أحدهما : أنه « بمِنْ » مضمرة — كما ذكر — وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والفراء ، وجماعة .

والثانى : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجَّاج .

وأما الثانية :

وهى الخبرية : فمميزها تستعمل تارة كمميز « عَشَرة » فيكون جمعا مجرورًا ، وتارة كمميز « مِائَة » فيكون مفردًا ، مجرورًا .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَاستَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعشَرَهْ .·. أَوْ مِائَةٍ ، كَكَمْ رِجَالٍ ، أَوْ مَرَهْ) .

---

(١) الشاهد رقم (١٥١) وقد مر الكلام عنه مستوفى ، و « كم » هنا استفهامية ، استفهام تهكم ، انظر ٤ / ٨٠ الصبّان .

ومن الأول قوله [1] :

١١٥٤ ــ كَمْ مُلُوكٍ ، بَادَ مُلْكُهُم ∴ ... ...

ومن الثانى قوله [2] :

١١٥٥ ــ وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّهَا غَيْرَ آثِمٍ [3] ∴ ....

١١٥٤ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من المديد ، ومن شواهد المغنى ١٨٥ (١٧٤) والعينى ٤ / ٤٩٥ ، والهمع ١ / ٢٥٤ ، والدرر ١ / ٢١١ ، ... وعجز البيت :

... ... ∴ ونعيم سوقة بادوا

اللغة :

باد : هلك ، وفنى ، وزال ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« كم » خبرية « ملوك » تمييز « باد » فعل ماض « ملكهم » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو « كم » ...

والشاهد فيه :

قوله : « كم ملوك » فإن تمييز « كم » جاء مجموعا ، مجرورًا .

١١٥٥ ــ (٢) القائل : عمارة بن عقيل ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد القالى ٢ / ٦٠ ، والعينى ٤ / ٤٩٦ ، ... وتمام البيت :

... ... ∴ بناحية الحجلين ، منعمة القلب

اللغة :

غير آثم : غير سكران ...

والمعنى :

واضح ..

وقوله [1] :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ ، وَخَالَةٍ
فَدْعَاءَ ، قَدْ حَلَبَتْ عَلَـيَّ عِشَارِى

ويروى هذا البيت بالنصب ، والرفع ـــ أيضًا ـــ .

أما النصب : فقيل : إن لغة تميم نصب تمييزا لخبرية ، إذا كان مفردًا ، .

وقيل : على تقديرها استفهامية ، استفهام تهكم ، أى : أخبرنى بعدد عماتك ، وخالاتك ، اللاتى كن يخدمننى ، فقد نسيته .

وعليهما : « فَكَمْ » مبتدأ ، خبره « قَدْ حَلَبَتْ » وأفرد الضمير حملا على لفظ « كَمْ » .

وأما الرفع : فعلى أنه مبتدأ ، وإن كان نكرة ؛ لأنها قد وصفت « بلَكَ » و « بِفَدْعَاء » محذوفة ، مدلول عليها بالمذكورة ، كما حذفت « لَكَ » من صفة « خَالَة » مدلولا عليها « بلَكَ » الأولى ، الخبر : « قَدْ حَلَبَتْ » .

ولابد من تقدير : « قَدْ حَلَبَتْ » أخرى ؛ لأن المخبر عنه ـــ حينئذ ـــ متعدد

الإعراب :

« وكم » الواو : للعطف ، كم : خبرية « ليلة » تمييز « قد » حرف تحقيق « بتها » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : فى محل جر ، صفة لليلة « غير آثم » حال ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « كم ليلة » حيث جاء تمييز « كم » مفردًا ، مجرورًا ...

(١) انظر ٤ / ٣٢٦ ـــ ٣٢٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) الشاهد رقم (١٥١) وقد تقدم الكلام عنه ، واستوفى الشارح الأشمونى الاستشهاد به ...

لفظا ، ومعنى ، نظير « زَيْنَبُ ، وَهِنْد قامَت » .

و « **كَمْ** » على **هذا الوجه ظرف** ، أو مصدر ، والتمييز محذوف ، أى : كم وقت ، أَوْ حَلْبَة .

تنبيهات :

الأول : إفراد تمييز الخبرية أكثر ، وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ ، كما زعم بعضهم .

الثانى : الجر هنا بإضافة « كَمْ » على الصحيح ، إذ لا مانع منها .

وقال الفراء : إنه « بمِنْ » مقدرة ، ونقل عن الكوفيين .

الثالث : شرط جر تمييز « كَمْ » الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية ، فإن ذلك جائز فيها فى السعة .

وقد جاء مجرورًا مع الفصل بظرف ، أو مجرور ، بقوله [1] :

١١٥٦ ــ كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ ، يُهَالُ لَهَا
إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخِرِّيتُ ، ذُو الْجَلَدِ

١١٥٦ ــ (١) **القائل** : ذو الرمة ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الأشمونى ٤ / ٨١ .

اللغة :

مية : اسم امرأة ، محبوبة الشاعر ، موماة : مفازة ، يهال لها : يفزع منها من الهول ، الخريت : الماهر ، الحاذق ، ذو الجلد : صاحب القوة .

والمعنى :

واضح ، بين .

الإعراب :

« كم » خبرية « دون مية » ظرف ، ومضاف إليه « موماة » تمييز « يهال » مضارع مبنى =

وقوله [1] :

١١٥٧ ــ كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ ، نَالَ الْعُلَا
وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

للمجهول « لها » اللام جارة ، وهى للتعليل ، أو بمعنى « من » أو بمعنى « فى » وهو الأظهر ، والجار والمجرور نائب فاعل يهال « إذا » ظرف ... « تيممها الخريت » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعله ... « ذو الجلد » نعت ، ومضاف إليه ، وجملة « تيممها » فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ...

والشاهد فيه :

قوله : « كم دون مية موماة » حيث فصل بين « كم » الخبرية ، وتمييزها بالظرف ... وانظر ٤ / ٤٩٦ ، ٤٩٧ العينى .

١١٥٧ ــ (١) **القائل** : أنس بن زنيم ، أو أبو الأسود ، أو عبد الله بن كريز ، والبيت من الرمل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٢٩٦ ، والمقتضب ٣ / ٦١ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٢ ، والعينى ٤ / ٤٩٣ ، ...

اللغة :

المقرف : من لا أصالة له من الأب ... وأم عربية ، نال العلا : بلغ المنزلة السامية .

والمعنى :

كثير من الناس تحلوا بالكرم ، فرفعهم إلى منزلة سامية ، مع أنه لا أصل لهم من ناحية آبائهم ، وكثير من كرام الآباء ، قد وضعهم بخلهم ، وجعلهم أدنياء فى غاية الخسَّة .

الإعراب :

« كم » خبرية « بجود » جار ومجرور « مقرف » تمييز كم الخبرية « نال العلا » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازًا ، ومفعول به ، الجملة : فى محل رفع خبر « كم » « وكريم » ... تمييز كم الخبرية المحذوفة « بخله » مبتدأ ، ومضاف إليه « قد » حرف تحقيق « وضعه » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازًا ، ومفعول به ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل رفع خبر « كم » المحذوفة . =

وقوله [1] :

١١٥٨ — كَمْ فِى بَنِى بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ، مَاجِدٍ ، نَفَّاعِ

والصحيح اختصاصه بالشعر .

ومثله فصل تمييز العدد المركب ، وشبهه — وقد مر — .

وذهب الكوفيون : إلى جوازه فى الاختيار .

وقيل : إن كان الفصل بناقص ، نحو : « كَمْ الْيَوْمَ جَائِعٍ أَتَانِى » وَ « كَمْ

= **والشاهد فيه** :

قوله : « كم ... » حيث فصل بين « كم » الخبرية ، وتمييزها « مقرف » بقوله : « بجود » .

١١٥٨ — (١) القائل : الفرزدق ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٢٩٦ ، والمقتضب ٣ / ٦٢ ، والعينى ٤ / ٤٩٢ ، ...

اللغة :

ضخم الدسيعة : عظيم العطية ، ماجد : شريف ، نفاع : عظيم النفع .

والمعنى :

كثير فى بنى سعد بن بكر من السادة ، وكل سيد مهم يتصف بأنه واسع العطية ، شريف ، كثير النفع .

الإعراب :

« كم » خبرية ، فى محل رفع بالابتداء « فى بنى بكر » جار ومجرور ، ومضاف إلى المجرور « بن سعد » صفة ، ومضاف إليه ، وما تقدم خبر « كم » ، « سيد » تمييز « ضخم الدسيعة » نعت ، ومضاف إليه « ماجد » صفة أخرى « نفاع » صفة ، بعد صفة ...

والشاهد فيه :

قوله : « كم ... سيد » حيث فصل الشاعر بين « كم » الخبرية ، ومميزها .

بكَ مَأْخُوذ جَاءَنِى » جاز ، وإن كان بتامٍّ لا يجوز ، وهو مذهب يونس .

فإن كان الفصل بجملة ، كقوله [1] :

١١٥٩ — كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَـدَمٍ

... ...

أو بظرف ، وجار ومجرور معا ، كقوله [2] :

١١٦٠ — تَؤُمُّ سِنَانًا ، وَكَمْ دُونَهُ

مِـنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًـا غَارُهَـا

١١٥٩ — (١) **القائل** : القطامى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الكتاب ١ / ١٩٥ ، والمقتضب ٣ / ٦٠ ، والعينى ٤ / ٤٩٤ ، ... وعجز البيت :

... ... إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

اللغة :

فضلا : يريد : عطاء ... عدم : فقر ، وقلة ...

والمعنى :

قد نالنى من الفضل كثير منهم على العدم ، حين أذيب الشحم من الإقتار ، والفقر ...

الإعراب :

« كم » خبرية ، ظرف زمان ... « نالنى » فعل ماض ، ونون وقاية ، ومفعول به « فضلا » مميز « كم » ، « على عدم » جار ومجرور ، متعلق بنالنى ، ويجوز فى « فضلا » الرفع ، الجر ، والنصب . انظر ٤ / ٤٩٤ العينى .

والشاهد فيه :

قوله : « كم ... » حيث فصل بين « كم » ومميزها بالجملة « نالنى منهم » .

وانظر ص ٧٤٤ شرح ابن الناظم لألفية والده — بتحقيقنا — ، وشرح المرادى ٤ / ٣٢٧ — ٣٣٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٦٠ — (٢) **القائل** : زهير ، أو كعب ولده ، أو الأعشى ، والبيت من المتقارب ، ومن =

تعين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية ، والخبرية يتفقان فى سبعة أمور ، ويفترقان فى ثمانية أمور :

فيتفقان فى : أنهما اسمان ، ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون — وقد سبق ذلك فى أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى مميز ، لإبهامهما، وأنهما يجوز حذف مميزهما ، إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية ، وأنهما يلزمان الصدر ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما ، إلا المضاف ، وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد فى وجوه الإعراب .

« فَكَمْ » بقسميها ، إن تقدم عليها حرف جَرٍّ ، أو مضاف فهى مجرورة،

= شواهد الكتاب ١ / ٣٩٥ ، والعينى ٤ / ٤٩١ ، ...

اللغة :

تؤم : تقصد ، محدوبا : ما ارتفع من الأرض ، غارها : الغائر : المطمئن من الأرض .

والمعنى :

تقصد سنانا ، وبينك ، وبينه مسافة من الأرض : منها ما ارتفع ، ومنها ما انخفض .

الإعراب :

« تؤم سنانا » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، يعود إلى الناقة ، ومفعول به « وكم » الواو : واو الحال ، وكم : خبرية « دونه » نصب على الظرفية ، ومضاف إليه « من الأرض » متعلق بمحذوف ... « محد ودبا » تمييز « غارها » رفع على الفاعلية ، ومضاف إليه ... وانظر ٤ / ٤٩١ ، ٤٩٢ العينى .

والشاهد فيه :

قوله : « كم ... » حيث فصل بين « كم » الخبرية ، ومميزها المنصوب ، وهو : « محدودبا » بالظرف ، وهو « دونه » والمجرور ، وهو « من الأرض » ، انظر ص ٧٤٣ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

وإلا فإن كانت كناية عن مصدر ، أو ظرف فهى منصوبة على المصدر ، أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل ، أو وليها ، وهو لازم ، أو رافع ضميرها ، أو سببيها فهى مبتدأ ، وإن وليها فعل متعد ، ولم يأخذ مفعوله فهى مفعولة ، وإن أخذه فهى مبتدأ .

إلا أن يكون ضميرًا ، يعود عليها ففيها الابتداء ، والنَّصْب على الاشتغال .

ويفترقان : فى أنَّ تمييز الاستفهامية أصله النَّصْب ، وتمييز الخبرية أصله الجر ، وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد ، وتمييز الخبرية يكون مفردًا ، وجمعا ، وفى أن الفصل بين الاستفهامية ، وبين مميزها جائز فى السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ، ومميزها إلا فى الضرورة ــ كما مر ــ .

وفى أن الاستفهامية لا تدل على تكثير ، والخبرية للتكثير ، خلافا لابن طاهر ، وتلميذه ابن خروف ، وفى أن الخبرية تختص بالماضى « كَرُبَّ » فلا يجوز « كَمْ غِلْمَان لى سَأَمْلُكُهُم » كما لا يجوز « رُبَّ غلْمَان سأملكهم » ويجوز « كَمْ عَبْد سأَشْتَريه » ؟ وفى أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جوابا ، بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية .

فيقال فى الخبرية : « كَمْ عَبيد لِى » : خَمْسُون ، بَلْ ستُّون ، وفى الاستفهامية : « كَمْ مالُك ؟ » أعشرُون ، أَم ثَلاثُون [1] ؟ انتهى .

(كَكَمْ) يعنى هذه ، أى : الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس ، والمقدار (كَأَيِّنْ ، وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبْ :. تَمْييزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز « كَمْ » الخبرية ، **فتقول** : « كأَيِّن رَجُلًا رَأَيْت » ،

---

(١) انظر ٤ / ٣٣٢ ــ ٣٣٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ومنه قوله [1] :

١١٦١ ـ وكَائِن لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُم ، وَمِنَّـةً
قَدِيمًا ، وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

وقوله [2] :

١١٦٢ ـ اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَاءِ ، فَكَائِنْ
آلِمًـا حُـمَّ يُسْرُهُ بَعْـدَ عُسْرِ

١١٦١ ـ (١) البيت مجهول القائل ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المغنى ١٨٧ (١٧٤) والهمع ١ / ٢٥٥ ، الدرر ١ / ٢١٢ ، ...

اللغة :

كائن : المراد : كثير ، فضلا : إحسانا ، منة : إنعاما ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« كائن » مبتدأ ، الخبر متعلق الجار والمجرور « لنا » « فضلا » تمييز كائن ، وقد جاء منصوبا ، على غير الأكثر « عليكم » متعلق بقوله : « فضلا » ، « ومنة » عاطف ، ومعطوف على « فضلا » ، « قديما » حال « ولا تدرون » لا : نافية ، وفعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، للتجرد ، والواو فاعل « ما من » ما : مصدرية ، من : فعل ماض « منعم » فاعل ...

والشاهد في البيت :

قوله : « وكائن لنا فضلا » حيث قد جاء تمييز « كائن » منصوبا ، وقد فصل بين « كائن » وتمييزها بالجار والمجرور ، انظر المغنى ١٨٧ ، والهمع ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، والدرر ١ / ٢١٢ ، وانظر حاشية الدسوقى على المغنى ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

١١٦٢ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف ، ومن شواهد المغنى ١٨٦ (١٧٤) والعينى ٤ / ٤٩٥ ، والتصريح ٢ / ٢٨١ ، ...

=

وتقول : « كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ لَقِيتُ » .

ومنه : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَه رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [١] ، ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ [٢] وتقول : « رَأَيْتُ كَذَا رَجُلًا » .

تنبيهات :

الأوّل : توافق كلُّ واحدة من « كَأَيٍّ ، وَكَذَا » ، « كَمْ » فى أمور ، **وتخالفها** فى أمور :

أمّا « كأيِّنْ » فإنها توافق « كَمْ » **فى خمسة أمور** ، وتخالفها **فى خمسة** .

فتوافقها : فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ،

= **اللغة :**

اطرد : أزل ، وأبعد ، اليأس : قطع الطماعية فى نيل الشىء ، الرجاء : ترقب الشىء ، وتوقعه ، وانتظاره ، حم : قدر ، وهيىء ، ودبر ، وكتب .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« اطرد » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « اليأس » مفعول به « بالرجاء » متعلق باطرد « فكائن » الفاء : للتعليل ، أى : بمعنى : كثير ، مبتدأ « آلما » تمييز ... لكائن « حم يسره » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ، ومضاف إلى نائب الفاعل « بعد » ظرف زمان نصب بقوله : « حم » بعد : مضاف « عسر » مضاف إليه ، وجملة الفعل ، ونائب فاعله فى محل رفع خبر « كائن » .

والشاهد فيه :

قوله : « فكائن آلما » حيث جاء تمييز « كائن » منصوبا ...

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف .

وإفادة التكثير تارة ، وهو الغالب ، والاستفهام أخرى ، وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابن قتيبة ، وابن عصفور ، والمصنف ، واستدل له بقول أُبَيّ بن كَعْب لابن مسعود: « كَأَيِّن تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَاب آية » ؟ فقال : « ثَلَاثًا ، وسَبْعِينَ » [1] .

وتخالفها : فى أنها مركبة ، و « كَمْ » بسيطة على الصحيح ، وتركيبها من كاف التشبيه ، و « أَىّ » المنونة .

ولهذا : جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية .

ولهذا : رسم فى المصحف نونا ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل ، وهو : الحذف فى الوقف ، وفى أن مميزها مجرور « بِمِنْ » غالبًا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك .

ويرده : ما سبق ، وفى أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور — وقد مضى — وفى أنها لا تقع مجرورة ، خلافا لابن قتيبة .

وابْن عُصْفُور أجاز « بِكَأَيِن تبيع هَذَا الثَّوْبَ » وفى أن مميزها لا يقع إلا مفردًا .

وَأَمَّا « كَذَا » :

فتوافق « كَمْ » **فى أربعة أمور** ، وتخالفها فى **أربعة** :

فتوافقها : فى البناء ، والإبهام ، والافتقار إلى المميز ، وإفادة التكثير [2] .

وتخالفها : **فى أنها مركبة** ، وتركيبها من كاف التشبيه ، و « ذَا » الإشارية ،

---

(١) انظر ٤ / ٨٥ الصبان .

(٢) انظر ٤ / ٨٦ الصبان .

وأنها لا تلزم التصدير ، فتقول : « قَبضْتَ كَذَا ، وكذَا دِرْهَمًا » وأنها لا تستعمل غالبًا إلّا معطوفًا عليها ، كقوله [1] :

١١٦٣ ــ عِدِ النفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا
كَذَا ، وكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف : أنهم لم يقولوا : « كَذَا دِرْهمًا » ولا « كَذَا كَذَا دِرهمًا » ــ بدون عطف .

وذكر الناظم : أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل .

١١٦٣ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد المغنى ١٨٨ (١٧٤) ، والعينى ٤ / ٤٩٧ ، والتصريح ٢ / ٢٨١ ...

اللغة :

نعمى : النعمة ، وخفض العيش ، بؤساك : الشدة ، والضيق ، الجهد : ــ بالفتح الطاقة ، وبالضم : المشقة ، والمراد هنا : المشقة ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« عد » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « النفس » مفعول به أول ، « نعمى » المفعول الثانى بنزع الخافض ، والتقدير : بنعمى « بعد بؤساك » ظرف ، ومضاف إليه ... « ذاكرا » حال من الضمير الذى هو فاعل « عد » ، « كذا » مفعول به لقوله ، « ذاكرا » « وكذا » عاطف ، ومعطوف على كذا « لطفا » نصب على التمييز « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « نسى » ، وجملة « نسى الجهد » من الفعل المبنى للمجهول ، ونائب فاعله فى محل نصب صفة لقوله : « لطفا » .

والشاهد فيه :

قوله : « كذا ، وكذا » حيث استعمل مكررًا بالعطف ، لكونه كناية عن العدد .

وعبارة التسهيل : « وقلَّ وُرُودُ « كذَا » مفْردًا ، ومكرَّرًا ، بلا واو » [٢] وأنها يجب نصب تمييزها ، فلا يجوز جره « بِمِنْ » اتفاقا ، ولا بالإضافة ، خلافا للكوفيين ، فإنهم أجازوا في غير تكرار ، ولا عطف أن يقال: « كَذَا ثَوْب » و « كَذَا أثْوَاب » قياسا على العدد الصريح .

ولهذا قال **فقهاؤهم** : إنه يلزمه بقوله : « عِنْدِى كَذَ دِرْهَمٌ » مائة ، **وبقوله** : « كَذَا دَرَاهِم » ثلاثة ، وبقوله : « كَذَا ، كَذَا دِرهمًا » أُحَدَ عَشَر ، **وبقوله** : « كَذَا دِرْهَمًا » عِشْرُون ، وبقوله : « كَذَا ، وكَذَا دِرْهمًا » أَحَدٌ ، وعشْرُون ، حَمْلًا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح .

ووافقهم على هذه التفاصيل — في غير مسألتى الإضافة — المبرد ، والأخفش ، وابن كيسان ، والسِّيرَافى ، وابن عصفور .

ووهم ابن السيد ، فنقل اتفاق النحويين ، على إجازة ما أجازه المبرد ، ومن ذكر معه [١] .

وعبارة التسهيل : وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع من ثلاثة ، وبابه ، وبالمفرد ، المميز بمفرد عن مائة ، وبابه ، وبالمكرر ، دون عطف عن أحَدَ عَشَر ، وبابه ، وبالمكرر مع عطْف عن أحد ، وعشرين ، وبابه .

الثاني : قد بان لك أن قوله : « أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ » راجع إلى تمييز « كَأَيِّن » دُونَ « كَذَا » .

فلو قال :

---

(٢) انظر ٤ / ٣٣٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(١) انظر ٤ / ٣٣٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

كَـمْ كَأَيِّـن ، وكَـذَا ، ونَصَبَـا
وَقِيل : كَائِنْ بَعْدَه « مِنْ » وَجَبَا

لكان أحسن من أوجه :

أحدها : التنصيص على الخلف السابق .

ثانيها : التنبيه على اختصاص « كَأَيِّن » « بِمِنْ » دون « كَذَا » .

ثالثها : إفهام أن وجود « مِنْ » بعد كأين أكثر من عدمها ؛ لجريان خُلْف فى وجوبها .

رابعها : إفادة أن « كائِن » لغة فى « كَأَيِّن » وفيها خمس لغات [1] : أفصحها « كأيِّن » وبها قرأ السبعة ، إلا ابن كثير ، ويليها « كائن » على وزن « كَاعِن » وبها قرأ ابن كثير ، وهى أكثر فى الشعر من الأولى ، وإن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله [2] :

١١٦٤ ــ وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِى لَـوْ أُصِبْتُ هُـوَ الْمُصَابَـا

---

(١) انظر ٤ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٦٤ ــ (٢) **القائل** : جرير ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد المغنى ٤٥٤ ، (٢٩٦) ، ...

اللغة :

الأباطح : جمع أبطح : المسيل الواسع للماء فيه دقاق الحصى ...

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« وكائن » مبتدأ « بالأباطح » متعلق بمحذوف خبر « من صديق » جار ومجرور : تمييز كائن =

والثالثة : « كأين » مثل « كعين » وبها قرأ الأعمش ، وابن محيص .

والرابعة : « كَيْئِن » بوزن « كيعن » .

والخامسة : « كأن » على وزن « كعن » .

وسبب تلقُّبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : تأتى « كَذَا » هذه ، أعنى المركبة كناية عن غير العدد ، وهو الحديث : مفردة ، ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة ، والنكرة ، ومنه الحديث : « يُقَال للعبد يوم القيامة : أَتَذْكُر يَوْمَ كَذَا ، وَكَذَا ؟ » .

وتكون « كَذَا » ــ أيضا ــ كلمتين ، على أصلهما ، وهما : كاف التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا فَاضِلًا ، وَعَمْرًا كَذَا » .

ومنه قوله [1] :

١١٦٥ ــ وَأَسْلَمَنِى الزَّمَانُ كَـذَا
فَلَا طَــرَبٌ ، وَلَا أُنْسُ

= « يرانى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ونون وقاية ، ومفعول به « لو » شرطية « أصبت » فعل ، ونائب فاعله « هو » تأكيد للضمير ، الذى هو فاعل يرانى « المصابا » مصدر ميمى مفعول به ... وانظر ٣ / ١١٠ ، ١١١ ابن يعيش ، والتعليق على البيت بأسفل الصفحتين .

والشاهد فيه :

مجىء كأين على إحدى لغاتها ...

١١٦٥ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من مجزوء الوافر ، وقد استشهد به المغنى ١٨٧ ، والأشمونى ٤ / ٨٨ .

اللغة :

أسلمنى : يريد : خذلنى ، وتركنى ، وتخلى عنى ... أنس : ضد الوحشة ...

والمعنى :

خذلنى الزمان ، فصيرنى حزينا متوحشا ، لا فرح عندى ، ولا أنس .

وتدخل عليها « هَا » التنبيه ، نحو : ﴿ أَهَكَذَا عَرْشُكِ ﴾ [1] ؟

خاتمة :

يكنى عن الحديث — أيضًا — « بكَيْتَ ، وكَيْتِ ، وذَيْتَ ، وَذَيْتِ » [2] — بفتح التاء ، وكسرها — والفتح أشهر .

وهما مخففتان من « كيّة ، وذيّة » .

وقالوا على الأصل : كَانَ من الأمر : « كيَّة ، وكيَّة ، وذيَّة ، وَذَيَّة » .

وليس فيهما — حينئذ — إلا البناء على الفتح [3] .

ولا يقال : كان من الأمر كَيْتَ بل لابد من تكرارها .

وكذلك : « ذَيْت » لأنها كناية عن الحديث ، والتكرير مشعر بالطول .

* * *

الإعراب :

« أسلمنى الزمان » فعل ماض ، ونون وقاية ، ومفعول به ، وفاعل « كذا » كاف التشبيه ، والجر ، وذا : اسم إشارة ، أى : كهذا الأسلوب ، واسم الإشارة مجرور بالكاف ... « فلا طرب » لا : نافية ملغاة ، أو عاملة عمل ليس ، واسمها ، والخبر محذوف « ولا أنس » عطف بالواو على « لا طرب » وتعرب مثلها .

والشاهد فيه :

مجيء « كذا » من كلمتين : كاف التشبيه ، والجر ، وذا الإشارية ... وانظر المغنى ١٨٧ ، وحاشية الدسوقى عليه ٨ / ١٩٩ .

(١) من الآية ٤٢ من سورة النمل .

(٢) وهما مبنيَّان على الفتح ؛ لنيابتهما عن الجمل ، انظر ٤ / ٨٨ الصبان .

(٣) أما المخففتان ففيهما البناء على الفتح ، والكسر ، والضم ، انظر ٤ / ٨٨ الصبان .

الحكاية (1)

هذا الباب للحكاية « بأىّ ، وَبمَن » والْعَلَم بعد « مَنْ » :

(احْكِ بأىٍّ ما لِمنْكُورٍ سُئِلْ .·. عَنْهُ بهَا فى الْوَقْفِ ، أوْ حِينَ تَصِلْ)

أى : يحكى « بأىّ » وصلًا ، ووقفًا ما لمنكورٍ ، مذكور ، مسئول عنه بها من إعراب ، وتذكير ، وإفراد ، وفروعهما ، فيقال لمن قال : « رَأَيْتُ رَجُلًا ، وامرأةً ، وغُلَامَيْن ، وجَارِيَتَيْن ، وَبنِين ، وَبنَاتٍ » : أيًّا ، وأيَّةً ، وأيَّيْنِ ، وأيَّتَيْنِ ، « وأيِّين ، وأيَّاتٍ » .

هذا فى الوقف .

وكذا فى الوصل ، فيقال : « أيًّا يَا هَذا » و « أيَّةً يا هَذَا » إلى آخرها .

واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجودًا فى المسئول عنه ، أوْ صَالحًا لأن يوصف به ، نحو : « رِجَال » فإنه يوصف بجمع التصحيح ، **فيقال** : « رجالٌ مُسْلِمُونَ » .

هذه اللغة الفصحى .

وفى لغة أخرى : يحكى بها ما له من إعراب ، وتذكير ، وتأنيث فقط ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، **فيقال** : « أيًّا ، أو أيًّا يا هذا » لمن قال : « رَأَيْتُ رَجُلًا ،

---

(1) انظر معناها فى اللغة ، وفى اصطلاح النحاة ، ٤ / ٨٨ الصبان .

أَوْ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رِجَالًا ، وأيةً ، أو أيةً يا هذا » لمن قال : « رأيت امرأة ، أو امرأتَيْن ، أو نِسَاءٍ » .

(وَوَقْفًا احْكِ مَا لمنكُورٍ بِمَنْ ∴ والنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا ، وأَشْبِعَنْ) .

فتقول لمن قال : « قَامَ رَجُلٌ » مَنُو ، ولمن قال : « رَأَيْتُ رَجُلًا » « مَنًا » ولمن قال مررْتُ « برجل » : « مَنِى » هذا فى المفرد المذكر .

(وقُلْ) فى المفرد المذكر (مَنَانِ ، ومَنِينَ بَعْدَ) قول القائل (لِي ∴ إِلْفَانِ بابْنَيْنِ) و « ضَرَبَ حُرَّانِ عَبْدَيْن » :

« **فمنَان** » لحكاية المرفوع ، و « مَنِين » لحكاية المجرور ، والمنصوب (وَسَكِّنْ) آخرهما (تَعْدِل) وإنما حرك فى النظم للضرورة .

(وقُلْ) فى المفرد المؤنث (لمنْ قَالَ أَتَتْ بنْتٌ مَنَهْ) — بفتح النون ، وقلب التاء هاء ، وقد يقال : « مَنْتْ » — بإسكان النون ، وسلامة التاء — .

وقل فى المثنى المؤنث لمن قال : لى زَوْجَتَانِ مع أمتين ، أو ضَرَبَتْ حُرَّتَانِ رَقِيقَتَيْنِ » : « مَنَتَان ، ومنَتَين » ، « فمنتَان » لحكاية المرفوع ، و « منتَيْن » لحكاية المجرور ، والمنصوب .

(والنُّونُ قَبْلَ تَا المُثَنَّى مُسْكَنَهْ ∴ والْفَتْحُ) فيها (نَزُرْ) أى : قليل .

وإنما كان الفتح أشهر فى المفرد ، والإسكان أشهر فى التثنية ؛ لأن التاء فى « مَنَتْ » متطرفة ، وهى ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك « منتَانِ » .

(وَصِلِ التَّاء ، والْأَلِفْ ∴ بِمَنْ) فى حكاية جمع المؤنث السالم ، فقل (بإِثْرِ) قول القائل (ذَا بِنِسْوَةٍ كلِفْ) مناتْ — بإسكان التاء (وقُلْ) فى حكاية جمع المذكر السالم (مَنُونَ ، ومَنِينَ مُسْكِنًا) آخرهما (إنْ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ

فُطِنَا) أَوْ ضَرَبَ قَوْمٌ قَوْمًا « فَمَنُون » للمرفوع ، و « مَنِينَ » للمجرور ، والمنصوب .

تنبيه :

فى الحكاية « بمَنْ » لغتان :

إحداهما : — وهى الفصحى — أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب ، وإفراد ، وتذكير ، وفروعهما — على ما تقدم — ولم يذكر المصنف غيرها .

والأخرى : أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال:« قَامَ رَجُلٌ ، أو رَجُلَان ، أَوْ رِجَال » أو « امرأة ، أو امرأتان ، أَوْ نِسَاء» : « مَنُو » وفى النصب « مَنَا » وفى الجر « مَنِى » .

(وإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ) فتقول : « مَنْ يا فَتَى » فى الأحوال كلها » .

هذا هو الصحيح .

وأجاز يونس : إثبات الزوائد وصْلًا ، **فتقول** : «مَنُو يَا فَتَى» وتشير إلى الحركة فى « منت » ولا تنون .

وتكسر نون المثنى ، وتفتح نون الجمع ، وتنون « مَنَات » ضما ، وكسرا .

وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر [1] :

١٦٦ — أَتَوْا نَارِى، فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟

... ...

١١٦٦ — (١) القائل : سحير بن الحارث ، أو تأبط شرا ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٠٢ ، والعينى ٤ / ٤٩٨ ، ٥٥٧ ، والتصريح ٢ / ٢٨٣ ... =

وعجزه :

وهذا شاذ عند سيبويه ، والجمهور من وجهين :

أحدهما : إثبات العلامة وصلا .

والآخر : تحريك النون .

وقال ابن المصنف ـ : والآخر « أنه حكى مقدرًا غير مذكور » [1] .

وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (ونادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِف) وهو لتأبط شرا ، **ويقال** : لشمر الغسَّانِي ، وتَمامُه :

... ... فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا

ويروى : عِمُوا صَبَاحَا .

ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأُخرى .

وكذلك فعل الزجاجي ، فغلط من أنشده « صَبَاحَا » .

= ... ... فقالوا الجنُّ ! قلت : عموا ظلاما

اللغة :

عموا ظلاما : دعاء مثل : « عم صباحا » أى : انعموا ظلاما ، وتحية المساء ...

والمعنى :

واضح .

الإعراب :

« أتوا نارى » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ومضاف إليه « فقلت » حرف عطف ، وفعل ، وفاعل ... « منون أنتم » مبتدأ ، وخبر ، والجملة : مقول القول ...

والشاهد فيه :

قوله : « منون أنتم » حيث لحقته الواو ، والنون مع تحريكها فى الوصل ، وذلك شاذ .

(١) ص ٧٤٨ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحدة من الروايتين صحيحة :

فهو على رواية : « عِمُوا ظَلَامًا » من أبيات رواها ابن دُرَيْد [1] عَنْ أبى حَاتِم السختيانى عن أبى زَيْد الأَنْصَارِى [2] ، أَوَّلُهَا [3] :

١١٦٧ ــ وَنَارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ
بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا

وهى مشهورة .

وعلى رواية « عِمُوا صَبَاحًا » من أبيات مفردة إلى خُدَيج بن سنان الغَسَّانى ، أولها [4] :

١١٦٨ ــ أَتَوا نَارِى، فَقُلْتَ: مَنُونَ أَنْتُم؟
فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا صَبَاحَا

---

(١) ابن دريد :
محمد بن الحسن بن دريد ... الإمام : أبو بكر ، الأزدى ، اللغوى ، الشافعىّ ، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ ، وقرأ على علمائها ، ثم صار إلى عمان ، فأقام بها إلى أن مات ، انتهت إليه لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علما ... أملى الجمهرة ... وألف الأمالى ... وغير ذلك ، توفى سنة ٣٢١هـ (البغية ١ / ٧٦ ــ ٨١) .

(٢) سبق التعريف به .

١١٦٧ ــ (٣) استشهد به الأشمونى ، لإثبات رواية « عموا ظلاما » ... وهو من الوافر ...

وفى نوادر أبى زيد :

ونار قد حضأت لها بليل ∴ بدار ، لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحلة ، وعين ∴ أكالئها مخافة أن تناما
أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ ∴ فقالوا الجن : قلت : عموا ظلاما
فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم ∴ زعيم : نحسد الناس الطعاما

١١٦٨ ــ (٤) القائل : جذع بن سنان الغسّانىّ ، والبيتان من الوافر ، والأول من شواهد =

نَزَلْتَ بِشِعْبِ وَادِى الجِنِّ لَمَّا
وَرَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب [1] .

(وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بعْدِ مَنْ ∴ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ) .

= العينى ٤ / ٤٩٩ عرضا ، والأشمونى ٤ / ٩١ ، والثانى من شواهد الأشمونى ٤ / ٩١ ، وانظر بقية الأبيات ٤ / ٤٩٩ ، ٥٠٠ العينى .

اللغة :

« عموا صباحا » دعاء مثل : « عموا ظلاما » تحية الصباح فى الجاهلية ، شعب : شق بين جبلين ، نشر الجناحا : يريد : أرخى سدوله ، وأظلم ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« فقالوا » فعل ، وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى : قالوا : نحن الجن ، والجملة فى محل نصب مقول القول « قلت » فعل ، وفاعل « عموا » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل نصب مقول القول « صباحا » تمييز محول عن الفاعل ، أو نصب على الظرفية ، « نزلت » فعل ، وفاعل « بشعب وادى الجن » بشعب : متعلق بنزلت ، شعب : مضاف « وادى » مضاف إليه ، وادى : مضاف « الجن » مضاف إليه ، « لما » حينية ...« رأيت الجن » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « قد » حرف تحقيق « نشر » فعل ماض ، والفاعل مستتر جوازًا « الجناحا » مفعول به .

والشاهد فيه :

إثبات رواية : « عموا صباحا » .

(١) والعرب لكثرة تطوافهم فى المهامه المقفرة ، والفيا فى المظلمة كثيرًا ما يتخيلون أمورًا ، فقد تخيلوا الغول ، ولا حقيقة للغول ، وذلك : ليثبت القائل : أنه جَسُور ، شجاع ، لا يخشى شيئا .

فتقول : لمن قال « جَاءَ زَيْدٌ » : « مَنْ زَيْدٌ » ؟ و « رَأَيْتَ زَيْدًا » : « مَنْ زَيْدًا » ؟ أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : « مَنْ زَيْدٍ » ؟ .

وهذه لغة الحجازيين .

وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعلم ، المسئول عنه بعد « مَنْ » مرفوعا مطلقا ؛ لأنه مبتدأ ، خبره « مَنْ » أو خبر ، مبتدؤه « مَنْ » فإن اقترنت بعاطف ، نحو: « وَمَنْ زَيْدٌ » تعين الرفْعُ عند جميع العرب .

تنبيهات :

الأول : يشترط لحكاية العلم « بِمَنْ » ألا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا .

فلا يقال : مَن الْفَرَزْدَقِ — بالجر — لِمَنْ قَال : « سمعتُ شِعْرَ الفرزدقِ » لأن هذا الاسمَ تُيُقن عدم الاشتراك فيه .

الثانى : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره ، والمعطوف عليه غيره ، **وفيه خلاف** : منعه يونس ، وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه .

فيقال لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْدًا ، وأَبَاه » : « مَنْ زَيدًا ، وَأَبَاهُ » ؟ ومن قال : « رأيت أخا زيدٍ ، وَعمرًا » : « من أَخَا زَيْدٍ ، وعَمْرًا » ؟

الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف ، قياسا على العلم ، والصحيح المنع .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير « ابْن » مضاف إلى علم ، **فلا يقال** : « من زيدًا العاقل » ولا « من زيدًا ابن الأمير » لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْدًا العاقل » أو « رَأَيْتَ زَيْدًا ابن الأَميرِ » **ويقال** : « مَنْ زَيْد بن عَمْرٍو » . لمن قال : « رأيتُ زَيْدَ بن عَمْرٍو » .

الخامس : فهم من قوله : « احْكِيَنَّهُ » أن حركاته حركات حكاية ، وأن

إعرابه مقدر ، وقد صرح به فى غير هذا الكتاب .

والجمهور : على أن « مَنْ » مبتدأ ، والعلم بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة ، لاشتغال آخره بحركة الحكاية »[1] .

السادس : قد بان لك أن « مَن » تخالف « أيًا » فى باب الحكاية فى خمسة أشياء :

أحدها : أن « مَنْ » تختص بحكاية العاقل ، و «أيّ» عامة فى العاقل ، وغيره .

ثانيها : أن « مَنْ » تختص بالوقف ، و « أىّ » عامة فى الوقف ، وفى الوصل .

ثالثها : أن « مَنْ » يجب فيها الإشباع ، فيقال : « مَنُو ، ومَنَا ، ومَنِى » بخلاف « أىّ » .

رابعها : أن « مَنْ » يحكى بها النكرة ، ويحكى بعدها العلم ، و « أى » تختص بالنكرة .

خامسها : أن ما قبل تاء التأنيث فى « أىّ » واجب الفتح ، **تقول** : « أيَّة ، وأيّتان » وفى « مَنْ » يجوز الفتح ، والإسكان ــ على ما سبق ــ .

خاتمة :

الحكاية على نوعين :

حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب :

---

(١) انظر ٤ / ٣٤٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فالملفوظ : نحو قوله تعالى : ﴿ وقَالوا الْحَمْدُ لِلهِ ﴾ [1] وقوله [2] :

١١٦٩ ــ سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا
فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِى بِلَالًا

والمكتوب نحو قوله : قَرَأْتُ عَلَى فَصِّهِ : « محمدٌ رَسُولُ اللهِ » (صلى اللهُ عَلَيْه وسَلَّم) وهى مطردة .

ويجوز حكايتها على المعنى : **فتقول** فى حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » قَالَ قَائِلٌ : « قَائِمٌ زَيْدٌ » .

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر .

١١٦٩ ــ (٢) القائل : ذو الرمة ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد المقتضب ٤ / ١٠ ، والخزانة ٤ / ١٧ ، والتصريح ٢ / ٢٨٢ ، ...

اللغة :

ينتجعون : يترددون فى طلب العشب ، والماء ، وطلب النجعة : مكان المطر ... غيثًا : مطرا . لأن فيه غياث الناس ، صيدح : اسم ناقته، بلالا: هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسَى الأشعرى .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« سمعت » فعل ، وفاعل « الناس » مبتدأ ، وجملة « ينتجعون غيثا » الخبر على الحكاية ، **والمراد** : ... سمعت قائلا يقول : « الناس ينتجعون غيثا » ... « فقلت » حرف عطف ، وفعل ، وفاعل « لصيدح » جار ومجرور ، متعلق بقلت : « انتجعى بلالا » أمر ، وفاعله ومفعُول به .

والشاهد فيه :

قوله : « الناس ينتجعون غيثا » حيث حكى الشاعر الملفوظ ... ، انظر ٤ / ١٠ ، ١١ المقتضب ، وانظر ٤ / ١٧ ــ ٢٠ الخزانة للبغدادى .

فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان :

ضرب بأداة الاستفهام ، ويسمى الاستثبات « بأيّ ، أَوْ بمنْ » وهو ما تقدم .

وضرب بغير أداة ، وهو شاذ .

كقول بعض العرب ، وقد قيل له : « هَاتَانِ تَمْرَتَانِ » : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ .

قال سيبويه : وسمعت أعرابيا ، وسأله رجل ، فقال : أنهما قرشيان [1]

فقال : « ليسا بقُرَشيَّانِ » .

وقال : وسمعت أعرابيًّا يقول لرجل سأله : « أَلَيْس قُرَشِيًّا ؟ » .

قال : « لَيْسَ بقُرشِيًّا » .

والله أَعْلَم .

* * *

---

(١) « ... وهمزة « أنهما » مفتوحة ؛ لأنها همزة استفهام ، اجتمعت مع همزة « إن » فحذفت الثانية... » ، انظر ٤ / ٩٤ الصبان .

التأنيث

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ ، أَوْ أَلِف) :

فالتاء على قسمين : **متحركة** ، وتختص بالأسماء « كَقَائِمة » **وساكنة** : وتختص بالأفعال « كَقَامَتْ » .

والألف كذلك : **مفردة** ، وهى المقصورة « كحُبْلَى » **وألف قبلها ألف** ، فتقلب هى همزة ، وهى الممدودة « كَحَمْرَاء » .

واعلم أن التاء أكثر ، وأظهر دلالة من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف ، فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره .

ولهذا : قدمها فى الذكر على الألف .

وإنما قال « تَاء » : ولم يقل هاء ؛ ليشمل الساكنة ؛ ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل ، والهاء المبدلة فى الوقف غيرها ، وعكس الكوفيون .

وإنما لم يوضع للتذكير علامة ؛ لأنه الأصل ، فلم يحتج لذلك .

(وَفِى أَسَامٍ [1] قدَّرُوا التَّـا كَالكَتِف) واليد ، والعين ، ومأخذه السماع .

---

(١) أسام : جمع أسماء ، التى هى جمع اسم ، فهى جمع الجمع ، ٤ / ٩٥ صبان .

ومما تنبغى ملاحظته :

أن ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه : فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة ، والقملة ، وإن كان مجردا عن التاء كالبرغوث فهو مذكر مطلقا ، ٤ / ٩٥ صبان .

(وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (ونَحِوِه كالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ) « كَيْدَيَّة » إلى ما هى فيه حسًّا ، والإشارة إليه « بذِى » وما فى معناها ، ووجودها فى فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره ، أو نعته ، أو حاله ، والأمثلة واضحة .

(وَلَا تَلِى فَارِقَةً فَعُولَا ∴ أَصْلًا ، وَلَا الْمِفْعَالَ ، والْمِفْعِيلَا) .

أى : **لا تلى** التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر ، والمؤنث ، **فيقال** : « هَذَا رجلٌ صَبُورٌ ، ومِهْذَار ، ومعطيرٌ » وهذه امرأة صَبُورٌ ، ومهذارٌ ، ومعطيرٌ » .

وفهم من قوله : « وَلَا تَلِى فَارِقَةً » أَنَّهَا قَدْ تَلِى غَيْرَ فَارِقَة ، كقولهم : « مَلُولَةَ » وفَرُوقة » فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك ، تلحق المؤنث ، والمذكر .

واحترز بقوله : « أَصْلًا » عن « فَعُول » بمعنى « مَفْعُول » فإنه قد تلحقه التاء ، نحو : « أُكُولَة » بمعنى « مأْكُولَة » و « رَكُوبَة » بمعنى « مَرْكُوبَة » و « حَلُوبَة » بمعنى « مَحْلُوبَة » وإنما كان « فَعُول » بمعنى « فَاعِل » أصلا ؛ لأن بنية الفاعل أصل .

وقال الشارح : « لأنه أكثر من « فَعُول » بمعنى « مَفْعُول » فهو أصل له » [1] .

(كَذَاكَ مِفْعَلٌ) أى : لا تليه التاء فارقة ، فيقال : « رَجُل مِغْشَم » و « امرأة مِغْشَم » (ومَا تَليهِ ∴ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى) الأوزان الأربعة (فشُذُوذٌ فِيهِ) نحو : « غَدوّ ، وعَدُوَّة ، ومِيقَان ، وميقَانَة ، ومِسْكِين ، ومسْكِينَة » وسمع « امرأة مِسْكِينٌ » على القياس .

---

(١) ص ٧٥٤ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

حكاه سيبويه .

(وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى « مَفْعُول » (كقَتِيلٍ) بمعنى « مَقْتُول » و« جَرِيح » بمعنى « مَجْرُوح » (إِنْ تَبِعْ :: مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ) فيقال : « رَجُل قَتِيل ، وجَرِيح » ، « وامرأة قَتِيل ، وجَرِيح » .

والاحتراز بقوله : « كَقَتِيل » من « فَعِيل » بمعنى « فَاعِل » نحو : « رَحِيم ، وظَرِيف » فإنه تلحقه التاء ، فتقول : « امْرَأَةٌ رَحِيمَة ، وظريفَة » .

وبقوله : « إن تَبع مَوْصُوفَهُ » من أن يستعمل استعمال الأسماء ، غير جار على موصوف ظاهر ، ولا منوىّ لدليل فإنه تلحقه التاء ، نحو : « رَأَيْتُ قتيلًا ، وقَتيلَة » فرارًا من اللبس ، ولو قال :

وَمِـنْ فَعِيـلٍ كقتيـل : إنْ عُــرِفْ
مَوْصُوفُـه غَالبًـا التَّـا تَنْحَــذِفُ

لكان أجود ! ليدخل فى كلامه نحو : « رَأَيْتُ قَتِيلًا من النِّسَاء » فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه .

ولهذا قال فى شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية ، وعلم الموصوف جرد من التاء .

وأشار بقوله : « غَالبًا » إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى « فَاعِل » كقول العرب : « صِفَة ذَميمَة ، وخصلَة حَمِيدة »[1] .

كما حمل الذى بمعنى « فَاعِل » عليه فى التجرد ، نحو : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ

---

(١) انظر ٥ / ٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

قَرِيبٌ ﴾ [1] ، ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [2] .

تنبيه :

الأصل فى لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو : « مُسْلِم ، ومُسْلِمَة ، وظريف ، وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو : « رَجُل ، ورَجُلَة ، وامرؤ ، وامْرَأة ، وإنسَان ، وإنْسَانة ، وغُلَام ، وغُلَامة ، وفَتَى ، وفَتَاة » .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو : « تَمْر ، وتَمْرة ، ونَخْل ، ونَخْلَة ، وشَجَر ، وشَجَرَة » .

وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد ، نحو : « جَبْأة [3] ، وجَبْء ، وكمأة ، وكَمْء » .

ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو : « جَرّ ، وجَرّة ، ولَبَن ، ولَبِنَةَ ، وقَلَنْسو ، وقَلَنْسُوَة ، وسَفِين ، وسَفِينَة » .

وقد يجاء بها للمبالغة « كَرَاوِيَة » لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة ، « كعَلَّامة ، ونَسَّابة » .

وقد تجىء مُعَاقبة لياء « مَفَاعِيل » « كزَنَادِقَة ، وجَحَاجِحَة » [4] .

فإذا جىء بالياء لم يجئ بها ، بل يقال : « زَنَادِيق ، وجَحَاجِيحَ » فالياء ،

---

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة يس .

(٣) جبأة : ضرب من الكمأة أحمر ...

(٤) جحاجحة : جمع جحجاح : السيد .

والهاء متعاقبان .

وقد يجاء بها دالة على النسب ، كقولهم : « أَشْعَنِى ، وأَشَاعِنَة ، وَأَزْرَقى ، وأَزَارِقَة ، ومُهَلَّبى ، ومَهَالِبَة » .

وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو : « كَيْلَجة ، كَيَالِجَة ، ومَوْزَج ، وَمَوَازِجَة » .

و « **الكيلجة** » : مقدار من الكيل معروف ، والمَوْزَج : الخف .

وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة ، كما هى فى نحو : « قَرْيَة ، وبَلْدَة ، وغُرْفَة ، وسقَايَة » .

وقد تجىء عوضا من فاء ، نحو : « عِدَة » أو من عين ، نحو : « إقامة » أو من لام ، نحو : « سَنَة » وقد عوضت من مدة « تفعيل » نحو : « تَزْكيَة ، وتَنْمِيَة ، وتَنْزِيَة » .

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر ، والمؤنث « كَرَبعَة » : للمعتدل القامة ، من الرجال ، والنساء .

وقد تلازم ما يخص المذكر « كرجل بُهْمَة » وهو : الشجاع .

وقد يجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث ، لتأكيد تأنيثه « كَنَعْجَة ، نَاقَة » .

ومنه نحو : « حجَارة ، وصقُورَة ، وخُئُولة ، وعُمُومَة » فإنها لتأكيد التأنيث ، اللاحق للجمع .

(وأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ :: وَذَاتُ مَدٍّ نَحْو : أُنْثَى الغُرِّ) أى : « غرَّاء » .

والمقصورة هى الأصل ، فلهذا قدمها .

(والاشتهار فِى مَبَانِى الْأُولَى) أى : المقصورة (يُبْدِيهِ) أى : يظهره أوزان .

الأَوَّل : (وَزْنُ) « **فُعَلَى** » ـــ بضم الأوَّل ، وفتح الثانى ، نحو : (أُرَبَى) :

للداهِيَة ، و « أُدَمَى ، وشُعَبَى » لموضعين .

وزعم ابن قتيبة : أنها لا رابع لها .

ويرد عليه : « أُرَنَى » ــ بالنون ــ : لحب يعقد به اللبن ، و « جُنَفَى » : لموضع ، و « جُعَبَى » لعظام النمل .

تنبيه :

جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة ، والممدودة ، وهو الصواب .

ومنه ــ مع الممدودة ــ : اسما « خُشَشَاء » للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة : « ناقة عُشَرَاء » ، و « امرأة نُفَسَاء » .

وهو فى الجمع كثير ، نحو : « كُرَمَاء ، وفُضَلَاء ، وخُلَفَاء » .

الثانى : « **فُعْلَى** » ــ بضم الأول ، وسكون الثانى ــ ، ومنه اسما : « بُهْمَى » [1] لنبت ، وصفة ، نحو : « حُبْلَى » .

(والطُّولَى) ، ومصدرًا ، نحو : « رُجْعَى ، وبُشْرَى » .

الثالث : « **فَعَلَى** » ــ بفتحتين ــ : ومنه اسما « بَرَدَى » : لنهر بدمشق ، و « أَجَلَى » : لموضع ، ومصدرًا « بَشَكَى ، وجَمَزَى » (وَمَرَطَى) [2] يقال : بشكت الناقة ، وحَجَزَت ، ومَرَطَتْ » أى : أسْرَعَت ، وصفة « كَجَيْدَى » [3] .

---

(١) **بهمى** ويطلق على الواحد ، والجمع ، واحدته : بهماة ، ويقال : أبهمت الأرض : أنبتت البهمى ...

(٢) **مرطى** : ضرب من العدو .

(٣) **حيدى** : يقال : حمار حيدى ، أى : يحيد عن ظله لنشاطه .

تنبيه :

عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك .

ومنه مع الممدودة « قَرَمَاء ، وجَنَفَاء » : لموضعين ، وابن دَأْثَاء » وهى : الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع : « **فَعْلَى** » — بفتح الفاء ، وسكون الثانى — وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا) نحو : « جَرْحَى » (أَوْ مَصْدَرًا) نحو : « نَجْوَى » (أَوْ صِفَةً) لأنثى « فَعْلَان » (كَشَبْعَى) فإن كان « فَعْلَى » اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، ولا قصرها ، بل تكون مقصورة « كَسَلْمَى ، ورَضْوَى » وتكون ممدودة « كالعوَّاء » وهى : منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر ، والمد .

وتكون للتأنيث — كما مر — وللإلحاق .

ومما فيه الوجهان : « أَرْطَى [1] ، وعَلْقَى [2] ، وتَتْرَى » .

الخامس : « **فُعَالَى** » — بضم أول — ويكون اسما « كسُمَانَى » (وكَحُبَارَى) لطائرين ، وجمعا « كَسُكَارَى » .

وزعم الزبيدى [3] : أنه جاء صفة مفردًا ، وحكى قولهم : « جَمَل عُلَادَى » [4] .

---

(١) **أرطى** : شجر ، نوره كنور الخلاف ، وثمره كالعناب مرة تأكلها الإبل غضة وعروقه حمر ، الواحدة : أرطاة ... قاموس ، مادة (الأرطى) .

(٢) **علقى** : نبت ... قضبانه دقاق ، عسر رضها ، يتخذ منه المكانس ... قاموس ، مادة (العلق) .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) **علادى** : أى : شديد .

السادس : « **فُعَّلَى** » ــ بضم الأول ، وتشديد الثانى مفتوحا ــ ، نحو : « سُمَّهَى » : للباطل .

السابع : « **فِعَلَّى** » ــ بكسر الأول ، وفتح الثانى ، وتسكين الثالث ــ نحو : « سِبَطْرَى » و « رِفَقَّى » : لضربين من المشى .

الثامن : « **فِعْلَى** » ــ بكسر الأول ، وسكون الثانى ــ : مصدرًا ، نحو : « ذِكْرَى » وجمعا ، نحو : « حِجْلَى ، وظِرْبَى » جمع : « حجلة ، وظربَان » على وزن « قِطرَان » وهى : دويبة تشبه الهرة ، منتنة الْفَسْو [1] ، ولا ثالث لها فى الجموع .

فإن كانت « فِعْلى » غير مصدر ، أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث ، نحو : « ضِئْزَىٰ » ــ بالهمز ــ وهى : القسمة الجائرة ، و « الشِّيزَى » وهو : خشب يصنع منه الجفان ، و « الدِّفْلَى » وهو : شجر ، وإن نون فألفه للإلحاق ، نحو : « رَجُلٌ كِيصَى » وهو : المولع بالأكل وحده ، و « عِزْهَى » وهو : الذى لا يلهو وإن كان ينون فى لغة ، ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان ، نحو : « ذِفْرَى » وهو : الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف .

ومنهُم ــ أيضا ــ من نون « دِفْلى » وعلى هذا : فتكون ألفه للإلحاق .

التاسع : « **فِعِّيلَى** » ــ بكسر الأول ، والثانى مشددا ــ ، نحو : « هِجِّيرَى » : للعادة ، (وحِثِّيثَى) مصدر « حَث » ولم يجىء إلا مصدرًا [2] .

---

(١) كان يظن أن الدويبة منتنة الفسو ، والتحقيق العلمى أنها تفرز من غدة لها ما يدفع عنها عدوها .

(٢) انظر ٥ / ٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيه :

عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم : « هو عالم بدخَيلائه » أى : بأمره الباطن ، « وخِصِّيصاء » للاختصاص ، و « فخّيراء » : للفخر ، و « مكّيناء » للتمكن .

وهذه الكلمات تمد ، وتقصر .

وجعل الكسائى هذا الوزن مقيسا ، والصحيح : قصره على السماع [1] .

العاشر : « **فُعُلَّى** » ـــ بضم الأول ، والثانى ، وتشديد الثالث ـــ نحو : « حُذُرَّى ، وبُذُرَّى » من الحذر ، والتبذير (مَعَ الكُفُرَّى) وهو : وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى ـــ أيضا ـــ مع تثليث الكاف .

تنبيه : .

حكى فى التسهيل : « سُلَحْفَاء » ـــ بالمد ـــ وحكاه ابن القطاع [2] ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة .

وحكى الفراء : « سُلَحْفَاة » وظاهره أن ألف « السلحفاة » ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذا مثل « بهماة » [3] .

الحادى عشر : « **فُعَّيْلَى** » ـــ بضم الأول ، وفتح الثانى مشدَّدًا ـــ ، نحو : « قَبَّيْطِى » للناطف .

(كَذَاكَ خُلَّيْطَى) : للاختلاط ، و « لغَّيْزى » : للغز .

---

(١) انظر ٥ / ٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) سبق التعريف به .

(٣) انظر ٥ / ٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيه :

سمع منه مع الممدودة : « هُوَ عَالم بدخَّيْلَائه » ، ولم يسمع غيره .

الثانى عشر : « **فُعَّالَى** » ــ بضم الأول ، وتشديد الثانى ــ ، نحو : « خُبَّازَى » (مَعَ الشُّقَّارَى) : لنبتين ، و « خُضَّارَى » : لطائر (وَاعْزُ) أى : انسب (لغَيْرِ هذه) الأوزان فى مبانى المقصورة (اسْتِنْدَارًا) .

فممَّا نَدَر : « فَعْيَلَى » « كَخَيْسَرى » : للخسارة ، وَ « فَعْلَـوى » « كَهَرْنَوَى » لنبت ، و « فَعْوَلَّى » « كَقَعْوَلَّى » لضرب من مشى الشيخ ، ، و « فُيْعَوْلَى » « كَفَيْضَوْضَى » و « فَوْعَوْلَى » كَفَوْضَوْضَى » للمفاوضة ، و « فُعلايَا » « كُبُرَحَايَا » : للعجب ، و « أُفْعَلَاوَى » « كَأُرْبُحَاوَى » : لضرب من مشى الأرنب ، و « فَعَلُوتى » كرَهَبُوتى : للرَّهْبَة ، و « فَعْلَلُولَى » « كحَنْدَقُوتَى » لنبت ، و « فَعيَّلَى » « كَهَبَيَّخَى » لمشية تبختر ، و « يَفْعَلَّى » « كَيَهْيَرَّى » للباطل ، و « افْعَلَى » « كإبجلّى » : لموضع ، و « مَفْعَلَّى » « كمكوزَى » : لعظم الأرنبة ، و « مِفْعِلَّى » كمِرْقِدَّى : لكثير الرقاد : و « فَوْعَلَّى » « كَدَوْدَرَّى » للعظيم الخصيتين ، و « فِعْلَلَّى » « كشِفْعِلَّى » : لِحمْل نَبْت ، و « فَعَلَّيَّا » « كمرحَّيَّا » : للمرح ، و « فَعْلَلَايَا » « كَبَرْدَرَايَا » و « فَوْعَالَى » كَحَوْلَايَا » وهذان لموضعين وفى كون هذه كلها نادرة نظر .

(لِمدِّهَا) أى : **لألف التأنيث الممدودة** أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، **وقد ذكر** من المشهورة **سبعة عشر وزنا** :

الأوَّل : (**فَعْلَاء**) كيف أتى : اسما « كَصَحْرَاء » أو مصدرا « كَرَغْبَاء » ، أو جمعا فى المعنى « كَطَرْفَاء » أو صفة لأنثى « أفعل » « كحَمْرَاء » أو لغيره « كدِيمَة هَطْلَاء » .

والثانى ، والثالث ، والرابع : (**أَفْعُلَاءُ**) ــ مثلث العين ــ « كأربَعَاء ،

وأَرْبعاء ، وأَرْبُعَاء » بفتح الباء ، وكسرها ، وضمها : للرابع من أيام الأسبوع .

نعم : هو بفتح العين من المشترك ، ذكره فى التسهيل .

ومن المقصورة قولهم : « أُجْفَلَى » : لدعوة الجماعة .

والخامس : (**فَعْلَلاء**) « كَعَقْرَبَاء » لمكان ، وهو من المشترك .

ومن المقصورة « قَرْتَنَى » : اسم امرأة .

(ثُمَّ) السادس (**فِعَالَاء**) « كقِصَاصَاء » : للقصاص ، كما حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره .

والسابع : (**فُعْلُلاء**) — بضم الأول — « كَقُرْفُصَاء » ولم يجىء إلا اسما ، وحكى ابن القطاع أنه يقال : « قَعْدَ القُرْفُصَى » — بالقصر — فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز فى ثالثه الفتح ، والضم .

والثامن : (**فَاعُولَا**) « كَعَاشُورَاء » ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة « بَاذُولَى » اسم موضع .

والتاسع : (**فَاعِلَاءُ**) « كَقَاصِعَاء » : لأحد بَابَى جحرة اليربوع .

والعاشر : (**فِعْلِيَا**) — بكسر الأول ، وسكون الثانى — « كِكِبْرِيَاء » .

والحادى عشر : (**مَفْعُولَا**) « كَمَشْيُوخَاء » : لجماعة الشُّيُوخ [1] .

والثانى عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر : « فِعَالَاء ، وفَعِيلاء ، وفَعُولَاء » ، وإليها أشار بقوله : (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعالا) — والفاء مفتوحة فيهن — « **فَفَعَالَاء** » نحو : « بَرَاسَاء » يقال : « مَا أَدْرِى أَىّ الْبَرَاسَاءِ هو » أى : أَىّ الناس هو ؟ و « بَرَاكَاء القتال » : شدته .

---

(١) انظر ٥ / ١١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقد أثبت ابن القطاع « فَعَالى » مقصورًا فى ألفاظ ، منها : « خَزَازَى » اسم جبل ، **فعلى هذا** يكون مشتركا ، « وفَعِيلَاء » نحو : « بَرِيسَاء » بمعنى « بَرَاسَاء » و « قَرِيثَاء ، وكَرِيثَاء » : لنوع منه .

وعده فى التسهيل من المشترك .

ومن المقصورة : « كثيرَى [1] ، وفَعُولَا » نحو : « دَبُوقَاء » : للعذرة ، و « جَرُورَاء » : لموضع ، تنسب إليه الحرورية .

تنبيه :

عد فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالممدودة .

وأثبت ابن القطاع « فَعُولَى » ـــ بالقصر ـــ من ذلك : « حَضُورَى » : لموضع و « دَبُوقَى » : لغة فى « دَبُوقَاء » ـــ بالمد ـــ و « دَقُوقَى » لقرية بالبحرين ، و « قَطُورَى » : قَبيلة فى « جُرْهُم » .

وفى شعر امرىء القيس : « عُقَابُ تَنُوفَى » [2] .

وعلى هذا : فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر ، والسادس عشر ، والسابع عشر : « فِعِلاء » مثلث الفاء ، والعين ، مفتوحة فيها ، وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا .·. مُطْلَق فَاءِ فَعَلَاءُ أُخِذَا) .

فالفتح نحو : « جَنَفَاء » اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك .

والكسر نحو : « سِيَرَاء » وهو : ثوب مخطط ، يعمل من القز ، **والضم** نحو : « عُشَرَاء ، ونُفَسَاء » وقد تقدم أنه من المشترك .

---

(١) كثيرى : اسم البزر ٤ / ١٠٣ الصبان ، والبيت :

كـــأن دثـــارًا حلـــقت بلبونـــة .·. عقاب تنوفى ، لا عقـاب القواعـل

تنبيه :

كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره .

وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب .

منها : « فَيعَلاء » نحو : « ديكَسَاء » : لقطعة من الغنم ، و « يَفَاعِلَاء » نحو : « يَنَابِعَاء » : لمكان ، و « تفعُلاء » « كتركُضَاء » : لمشية المتبختر ، و « فِعنالاء » نحو : « بِرنَاسَاء » بمعنى « بَرَاسَاء » ، وهم : الناس ، و « فَعْنَلَاء » نحو « بَرْنَساء » بمعناه — أيضا — و « فِعْلاء » نحو : « طِرْمِسَاء » : لليلة المظلمة ، و « فَنْعَلَاء » نحو : « خَنْفُسَاء » ، و« عَنْصُلَاء » وهو بصل البر ، و « فَعْلُولاء » نحو : « مَكُوكَاء » و « بَعْكُوكَاء » : للشر ، والجلبة ، و « فَعُولَاء » نحو : « عَشُورَاء » — لغة فى « عَاشُورَا » — و « مِفْعَلَاء » نحو : « مِشيَخَاء » : للاختلاط ، وَ « فُعَيْلِيَاء » نحو : « مُزَيْقِيَاء » : لعمر بن عامر ، ملك اليمن .

خاتمة :

الأوزان المشتركة بينهما « فَعَلا » — بفتحتين — و « فُعَلا » — بضم ، ثم فتح — ، و « فَعْلَلا » — بفتح الأول ، والثالث ، وسكون الثانى ، « فَعِيلاء » — بفتح الأول ، وكسر الثانى ، و « فِعِّيلاء » — بكسر الأول ، والثانى مشدَّدًا — ، و « فُعّيلاء » — بضم الأول ، وفتح الثانى مشددًا — ، « فَاعُولَاء » — وقد تقدم التنبيه عليها .

ومنها — أيضا — « إِفْعِيلى » نحو « إِهْجيرَى ، وإهجيراء » وهى : العادة ، و « فِوْعَلى » نحو : « خَوْزَلَى » : لضَرْبٍ من المشى ، وَ « حَوْصَلَى » : للحوصلة و « فَيْعَلَى » نحو : « خُيْزَلَى » بمعنى : « خَوْزَلَى » وَ « دَيْكَسَاء » بمعنى : « ديكسَاء » و « فِعِلَّى » — بكسر الأول ، والثانى ، وتشديد

الثالث ـــ ، نحو : « زِمِكّى » و « زِمِكّاء » : لمثبت ذنب الطائـر ، و « فُعَنْلى » ـــ بضم الأول ، وفتح الثانى ، وسكون الثالث ـــ ، نحو : « جُلَنْدَى ، وجُلَنْداء » و « فُعَالِلَى » نحو : « جُخَادِبَى ، وجُخَادِبَاء » : لضرب من الجراد .

وأما « فِعْلَاء » « كِعلْبَاء » وهو : عرق فى العنق ، و « حِرْبَاء » وهو : دويبة ، و « سيسَاء » وهو : حد فقار الظهر ، و « الشِّيشَاء » وهو : الشيص ، و « فُعْلَاء » « كحُوّاء » وهو : نبت واحده حُوَّاءَة ، و « مُزَّاء » وهو : ضرب من الخمر ، و « قُوَباء » وهو : الحزاز ، و « خُشَّاء » وهو : العظم الناتىء خلفى الأذن .

فكل هذه ألفها للإلحاق « بقرطاس » و « قرناس [1] » لأنها منونة .

* * *

---

(١) قرناس : شبه الأنف يتقدم من الجبل .

الْمَقْصُورُ ، والْمَمْدُود

المقصور : هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة .

والممدود : هو الذى حرف إعرابه همزة ، قبلها ألف زائدة .

وكلاهما : **قياسى** ، وهو وظيفة النحوى ، **وسماعى** ، وهو وظيفة اللغوى .

وقد أشار إلى المقصور القياسىّ بقوله :

(إِذَا اسْمٌ) صحيح (اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ .·. فَتْحًا ، وكَانَ ذَا نَظِير) من المعتل (كَالْأَسَفْ) مثال للصحيح (فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ .·. ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ) نحو : « جَوِى جَوًى ، وعَمِىَ عَمًى ، وَهَوِى هَوًى » .

فهذه ، وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره ، نحو : « أَسِفَ أَسَفًا ، وفَرِحَ فَرَحًا ، وأَشِرَ أَشَرًا » لما علمت فى باب أبنية المصادر أن فَعِلَ ــ المكسور العين اللازم ــ بابه « فَعَل » ــ بفتح العين ــ وأما قوله [1] :

١١٧٠ ــ إِذَا قُلْتُ مَهْلًا: غَارَتِ الْعَيْنِ بالْبُكَا
غِـرَاءً ، وَمدَّتهَـا مَدَامِـعُ نُهَّـلِ

١١٧٠ ــ (١) القائل : كثير عزة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٠٩ ، والتصريح ٢ / ٢٩٢ ، ...

« قِفِرَّاء » مصدر « غَارَيت بين الشيئين غِراء » : إذا واليت ، كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر « غريت بالشيء » أغرى به : إذا تماديت فيه في غضبك (كَفِعَلٍ) ـــ بكسر الفاء ـــ (وَفُعَل) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فى جمع مَا :: كَفِعْلَةٍ) ـــ بكسر الفاء (وفُعْلَةٍ) بضمها ، والعين ساكنة فيهما : الأول للأَوَّل ، والثانى للثانى :

فالأول : نحو « فِرْية [1] ، وفِرَى ، ومِرْيَة [2] ، ومِرَى ، والثانى (نَحْو) الدُّمْيَة ، و (الدُّمَى) ومُدية ، ومُدَى ، فإن نظيرهما من الصحيح « قِرْبَة ، وقِرَب » ـــ بكسر القاف ، و « قُربَة ، وقُرَب » بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره .

اللغة :

مهلا : تمهلا ، وترفقا ، غارت العين بالبكا : أراد : أرسلت الدمع متتابعًا ، غراء : متابعة ، وموالاة ، نهَّل : كثيرة ...

والمعنى :

واضح بين ...

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ... قلت : فعل ، وفاعل « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « غارت العين » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، وفاعل ، « بالبكا » متعلق « بغار » وجملة « قلت » فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجملة « غارت » جواب الشرط ، وجملة « ... مهلا » مقول القول « غراء » مفعول مطلق ، مؤكد « لغار » « ومدتها » عاطف ، وفعل ماض ، وتاء تأنيث ، والفاعل « مدامع » « نهل » صفة لمدامع .

والشاهد فيه :

قوله : « غراء » مصدر « غاريت ... غراء » : واليت ... فالمد قياسى .

(١) فرية : كذبة ...

(٢) مرية : جدال ... من المراء .

وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاث أحرف ، نحو : « مُعْطَى ، ومُقْتَنَى » فإن نظيرهما من الصحيح « مُكْرَم ، ومُحْتَرَم » وهو مستوجب ذلك .

وكذلك « أفْعَل » صفة لتفضيل كان « كالأقْصَى » أو لغير تفضيل « كأعْمَى ، وأعْشَى » فإن نظيرهما من الصحيح « الأبْعَد ، والأعْمَش » وكذلك ما كان **جمعا « للفُعْلَى »** أنثى « الأفعل » « كالقُصْوَى ، والقُصَى ، والدُّنْيَا ، والدُّنَى » فإن نظيرهما من الصحيح « الكُبْرَى ، والكُبَر » « والأُخْرَى ، والأُخَر »

وكذلك : ما كان من أسماء الأجناس ، دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن « **فَعَل** » — بفتحتين — وعلى الوحدة بمصاحبة التاء « كحَصَاة ، وحَصًى ، وقَطَاة ، وقَطًا » فإن نظيرهما من الصحيح « شَجَرة ، وشَجَر ، ومَدَرَة ، ومَدَر ، **وكذلك المفْعَل** مدلولا به على مصدر ، أو زمان أو مكان ، نحو : « مَلْهَى ، ومَسْعَى » فإن نظيرهما من الصحيح « مَذْهَب ، ومَسْرَح » وكذلك « المفْعَل » مدلولا به على آلة ، نحو : « مِرْمى ، ومِهْدَى » وهو : وعاء الهدية ، فإن نظيرهما من الصحيح « مِخْصَف ، ومِغْزَل » .

ثم أشار إلى الممدود القياسي بقوله : (وَمَا اسْتَحَقَّ) أى : من الصحيح (قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ :: فَالمدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتْمًا عُرِفْ) .

وذلك (كمصْدَر والفعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا :: بِهَمْزِ وَصْلٍ ، كَارْعَوَى) ارْعِوَاءً (وَكَارْتَأَى) ارْتِيَاءٍ ، وكاسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً ، فإن نظيرهما من الصحيح : « انطلَقَ انطِلَاقًا ، واقْتَدَر اقْتِدَارًا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا » وكمصدر « **أفْعَل** » نحو : « أعْطَى إعْطَاءً » فإن نظيرهما من الصحيح « أكْرَمَ إكْرَامًا » وكمصدر « **فَعَل** » دالا على صَوْت أوْ مَرَض « كالرُّغَاء ، والثُّغَاء ، والمُشَاء » فإن نظيرهما من الصحيح « البُغَام [1] ، والدُّوَار » و « **كفعَال** » مصدر « فَاعل » نحو :

(١) **البغام** : صوت الظبية ...

« وَالَى وِلَاءً ، وعَادَى عدَاءً » فإن نظيرهما من الصحيح « ضارب ضربا ، وقاتل قتالا » وكمفرد « أفعلة » نحو : « كساء ، وأكسية ، ورداء ، وأردية » فإن نظيره من الصحيح : « حرار ، وأحرة [1] ، وسلاح ، وأسلحة » .

ومن ثم قال الأخفش : « أرْحِيَة ، وأقْفِيَة » من كلام المولدين ، لأن « رحًا ، وقَفًا » مقصوران .

وأما قوله [2] :

١١٧١ — فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ، ذَاتِ أَنْدِيَةٍ
لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

---

(١) حرار : جمع حرة : أرض ذات حجارة سود نخرة ، كأن النار أحرقتها ... وانظر ٤ / ١٠٨ صبان .

١١٧١ — (٢) القائل : مرة بن قطان ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المقتضب ٣ / ٨١ ، والخصائص ٣ / ٥٢ ، والعينى ٤ / ٥١٠ ، والتصريح ٢ / ٢٩٣ ...

اللغة :

جمادى : اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث « أندية » جمع : ندى مقصورًا : البلل الكثير « ظلمائها » يريد : الظلام ، أى : ظلام الليلة ، الطنبا : الحبل الذى تشد به الخيمة ، ويجمع على أطناب ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« فى ليلة » متعلق بضمى فى بيت سابق « من جمادى » متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، ذات : مضاف « أندية » مضاف إليه « لا » نافية ... « يبصر الكلب » فعل وفاعل « فى ظلمائها » جار ومجرور ، وها : مضاف إلى « ظلماء » « الطنبا » مفعول به ليبصر ، والجملة فى محل جر ، صفة ثالثة لليلة .

والمفرد « ندى » ـــ بالقصر ـــ فضرورة .

وقيل : جمع « نَدَى » على ندَاء « كَجَمَل ، وجِمَال » ثم جمع نِدَاء على « أَنْدِيَة » .

ويبعده : أنه لم يسمع نِدَاء جمعًا .

وكذا ما صيغ من المصادر على « **تَفْعَال** » ومن الصفات على « **فعَّال** » أو « **مِفْعَال** » لقصد المبالغة « كالتَّعْدَاد ، والعدَاء ، والمِعْطَاء » لأن نظيرهَا من الصحيح « التِّذكار ، والخَبَّاز ، والمِهْذَار » .

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ ، وَذَا : مَدٌّ بنَقْلٍ كَالحِجَا ، وكَالْحِذَا) .

« **الْعَادم** » : مبتدأ ، و « بنقْلٍ » : خبره ، و « ذَا قَصْرٍ ، وذَا مَدٌّ » حالان من الضمير المستتر فى الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى ، وفيه ما عرف فى موضعه .

والمعنى : أن ما ليس له نظير اطَّرد فتح ما قبل آخره ، فقصره سماعى ، وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمدّه ، فمده سماعى.

فمن المقصور سماعا : « الْفَتَى » : واحد الفِتْيَان ، و « السَّنَا » : الضوء ، و « الثَّرَى » : التُّراب ، و « الحِجَا » : العقل .

ومن الممدود سماعا : « الفَتاء » : حداثة السن ، و « السَّنَاء » : الشَّرف ، و « الثَّراء » : كثرة المال ، و « الحِذَاء » : النعل .

(وَقصْرُ ذِى المدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ :: عَلَيْهِ) ؛ لأنه رجوع إلى الأصل ، إذ الأصل القصر .

= **والشاهد فيه** :
قوله : « أندية » فإنه جمع « ندى » بالقصر ، وجمعه كذلك ضرورة .

ومنه قوله[1]:

١١٧٢ ــ لَابُدَّ مِنْ صَنْعَا ، وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ

... ...

وقوله [2] :

١١٧٣ ــ فَهُمْ مَثَل النَّاسِ الَّذِى يَعْرِفُونَهُ
وَأَهْـلُ الْوَفَـا مِـنْ حَـادِثٍ ، وَقَدِيـمِ

١١٧٢ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥١١ ...
وبعده :

... ... ولو تحنـى كـل عَـوْدٍ ، ودَبِـرْ

اللغة :

صنعا : اسم مدينة باليمن ... واسم قرية قرب دمشق ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، « من صنعا » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر « لا » ، أو متعلق « ببد » وعليه يكون خبر « لا » محذوفا « وإن » الواو : عاطفة على محذوف ، أى : إن لم يطل السفر ، وإن طال « إن » حرف شرط جازم « طال السفر » فعل ، وفاعل ... وسكن السفر للوقف .

والشاهد فيه :

قوله : « صنعا » حيث قصره الراجز اضطرارًا ، للوزن ... والأصل : صنعاء .

١١٧٣ ــ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥١٢ ، والتصريح ٢ / ٢٩٣ ، ...
=

تنبيه :

منع الفراء قصر ما له قياس يوجب مده نحو : « فَعْلَاء أَفْعَل » .

فقول المصنف : « وَقَصْرُ ذِى المدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ : عَلَيْهِ » يعنى : فى الجملة ، ويرد مذهب الفراء قوله [1] :

١١٧٤ — وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَـةً ... صَفْـرَا ، كَلَـوْنِ الْفَـرَس الْأَشْقَـرِ

اللغة :

مثل الناس : يريد : الشهرة البالغة ، حتى يضرب بهم المثل ... الوفا : ضد الغدر ...

والمعنى :

ظاهر ...

الإعراب :

« فهم مثل الناس » مبتدأ ، وخبره ، ومضاف إليه « الذى » صفة لمثل ، وجملة « يعرفونه » ، من الفعل ، والفاعل ، والمفعول ، صلة الموصول « وأهل الوفا » الواو : عاطفة ، أهل : عطف على خبر المبتدأ ، أهل : مضاف ، والوفا : مضاف إليه « من حادثٍ » متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » عاطف ، ومعطوف على حادث .

والشاهد فيه :

قوله : « الوفا » فقد قصره الشاعر ، لإقامة الوزن اضطرارًا ...

١١٧٤ — (١) **القائل** : الأقيشر ، والبيت من السريع ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥١٦ ، والتصريح ٢ / ٢٩٣ ، ...

اللغة :

باكرت : بادرت ، وأسرعت ، مشمولة : أراد الخمر ، التى تعرضت لريح الشمال الباردة ، فبردت ...

وقوله [1] :

١١٧٥ ــ والْقَارِحُ الْعَدَّا ، وكُلُّ طِمِرَّةٍ
مَـا إنْ يَنَـالُ يَـدُ الطَّوِيـلِ قَـذَالَهَـا

والمعنى :

= ظاهر ...

الإعراب :

« وأنت » أنت : مبتدأ « لو » شرطية « باكرت » فعل ، وفاعل « مشمولة » مفعول به « صفرا » صفة لمشمولة « كلون » جار ومجرور ، لون : مضاف « الفرس » مضاف إليه « الأشقر » صفة لفرس ، وجواب « لو » « رحت ، وفى رجليك ما فيهما » ، وانظر العينى ٤ / ٥١٦ ، ٥١٧ ...

والشاهد فيه :

قوله : « صفرا » حيث قصرها للضرورة ، والأصل ، صفراء .

١١٧٥ ــ (١) القائل : الأعشى ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الإنصاف ٧٥٢ ، والأشمونى ٤ / ١١٠ ، ...

اللغة :

القارح : الفرس ، الذى بلغ خمس سنين ، العدا : الشديد العدو ، طمرة : الطمرة : الفرس ، الطويلة القوائم ، القذال : القفا ...

والمعنى :

ظاهر ، واضح ...

الإعراب :

« والقارح » الواو : عاطفة ، والقارح معطوف على ما سبق من الكلام « العدَّا » صفة للقارح « وكل » الواو : عاطفة ، كل عطف على ما سبق ... كل : مضاف « طمرة » مضاف إليه ، « ما » نافية « إن » زائدة « ينال » فعل مضارع ، مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يد الطويل » فاعل ، ومضاف إليه « قذالها » مفعول به ، ومضاف إليه ... =

(والْعَكْسُ) وهو : **مد المقصور اضطرارًا** (**بخلفٍ يَقَعُ**) **فمنعه جمهور البصريين** مطلقا ، **وأجازه جمهور الكوفيين** مطلقا ، وفصل الفراء : فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مد « مِقْلَى » ـــ بكسر الميم ـــ فيقول : « مِقْلَاء » لوجود « مِفْتَاح » ويمنع مدَّ « مَوْلَى » لعدم « مَفْعَال » ـــ بفتح الميم ـــ .

وكذا يمدّ « لِحىً » ـــ بكسر اللام ـــ فيقول : « لِحَاء » لوجود « جِبَال » ويمنعه فى « لُحَى » ـــ بضم اللام ـــ لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادرًا .

والظاهر : جوازه مطلقا ؛ لوروده .

من ذلك قوله [1] :

١١٧٦ ـــ المرءُ يُبْلِيهِ بَلَاءَ السِّرْبَالْ
تَعَاقُبُ الإِهْلَالِ ، بَعْدَ الإِهْلَالْ

= **والشاهد فيه :**

قوله : « العدا » وهو « فعّال » من العدو ، وفعال لتكثير الفعل نحو : « ضراب ، وقتال » ولا يجىء فى بابه مقصور .

وفى ذلك رد على الفراء من اشتراطه فى قصر الممدود أن يجىء فى بابه مقصور ، ويصف أبو البركات الأنبارى اشتراط الفراء بأنه باطل ... ، انظر ص ٤٤٨ الإنصاف فى مسائل الخلاف .

١١٧٦ ـــ (١) القائل : العجاج ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد المخصص ١٦ / ٩٩ ، والعينى ، ٤ / ٥١٤ ...

اللغة :

يبليه : من بلى الثوب يبلى : إذا خلق ، والمراد : يمتحنه تعاقب الإهلال : يريد : التوالى ، والتوارد ، من أهلّ الشهر إهلالا ...

وقوله [1] :

١١٧٧ ــ سَيُغْنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى
فَلَا فَقْـــرٌ يَـــدُومُ ، وَلَا غِنَـــاءُ

والمعنى :

= واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« المرء » مبتدأ « يبليه » مضارع ، ومفعوله « بلاء » مفعول مطلق ، بلاء : مضاف « السربال » مضاف إليه « تعاقب الإهلال » فاعل ، ومضاف إليه « بعد » ظرف ... بعد : مضاف ، « الإهلال » مضاف إليه ، وسكن للروى .

والشاهد فيه :

قوله : « بِلَاء » ــ بكسر الباء ــ حيث مد العجاج الكلمة ، وهى مقصورة .

١١٧٧ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر ، ومن شواهد الإنصاف ٧٤٧ ، والعينى ٤ / ٥١٣ ، والتصريح ٢ / ٢٩٣ ، ...

اللغة :

يغنيني : يجعلنى فى سعة ، وغنى ، ووفرة مال ، يدوم : يستمر ، غناء : أراد : غنى : ضد الفقر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« سيغنينى » فعل مضارع ، مرفوع للتجرد من الناصب ، والجازم ... والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل ، فى محل رفع « أغناك » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازاً ، ومفعول به ، وجملة « أغناك ... » لا محل لها صلة الذى « عنى » متعلق « بأغنى » « فلا فقر » الفاء : للتعليل . ولا : نافية مهملة ، أو عاملة عمل « ليس » « فقر » مبتدأ ، أو اسم « لا » العاملة عمل « ليس » « يدوم » جملة من الفعل المضارع ، وفاعله المستتر جوازا فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو فى محل نصب خبر « لا » الشبيهة « بليس » « ولا » الواو : =

وليس هو من غَانَيْتُه : إذا فاخرته بالغِنىَ ، ولا من « الغَنَاء » — بالفتح — بمعنى : النَّفْع ، كما قيل ، لاقترانه بالفقر ، وقوله [1] :

١١٧٨ — يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ ، وَمِنْ شِيشَاءِ
يَــنْشَبُ فِــى المُسْعَــلِ ، واللَّهَــاءِ

= حرف عطف « لا » : زائدة لتأكيد النفى « غناء » عطف على « فقر » أولا : عاملة عمل « ليس » و « غناء » اسمها ، وخبرها محذوف ، أى : يدوم ...

والشاهد فيه :

قوله : « غناء » فقد مد الشاعر المقصور ، ليقيم الوزن .

١١٧٨ — (١) القائل : أبو المقدام ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٠٧ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٢١١ ، ...

اللغة :

شيشاء : شيص ، وهو التمر الذى لم يشتد نواه ؛ لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهرى : الشيش ، والشيشاء : لغة فى الشيص ، والشيصاء ، ينشب : يعلق ، المسعل : موضع السعال من الحلق ، واللهاء ، وهى : هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم ...

والمعنى :

أعجب من هذا التمر ، ومن الشيص ، الذى يعلق فى الحلق ، واللهاة ...

الإعراب :

« يا » حرف نداء ، أريد به : التنبيه « لك » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : لك شىء من تمر « من » للبيان ، أو زائدة « تمر » مبتدأ ، ولك خبره مقدما ، وقد وقع خلاف فى زيادة « من » فى الإثبات « ومن شيشاء» عطف على ما قبله « ينشب » مضارع ، وفاعله مستتر ، والجملة : صفة « فى المسعل » متعلق بينشب « واللهاء » عاطف ، ومعطوف على « المسعل » .

والشاهد فيه :

مدّ « اللهاء » للضرورة .

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد [1] ، وابن خروف ، وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله :

« ورُبمَا مدّوا ، فقالوا : « مَنَابِير » .

قال ابن ولاد : « فزيادة الألف قبل آخر المقصور ، كزيادة هذه الياء » [2] .

تنبيه :

الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة ، وعكسه .

* * *

---

(1) ابن ولاد :

أحمد بن محمد بن ولاد ، وهو : الوليد بن محمد ، النحوى هو ووالده وجده : أبو العباس ، كان بصيرًا بالنحو ، أستاذا فيه ، وكان شيخه الزجاج ، يفضله على أبي جعفر النحاس ، ولا يزال يثنى عليه عند كل من قدم من مصر إلى بغداد ، ويقول لهم : « لي عندكم تلميذ من صفته كذا ، وكذا » فيقال له : أبو جعفر النحاس ؟ فيقول : بل أبو العباس بن ولاد ، صنف المقصور ، والممدود ، انتصار سيبويه على المبرد ، مات سنة ٣٣٢هـ (البغية ١ / ٣٨٦) .

(2) وقد أثبت الجواز بالسماع وبالقياس على الإشباع ، الجائز للضرورة بالإجماع ، انظر ٤ / ١١١ الصبان .

كيفيَّةُ تثْنِية المقصُور ، والْمَمْدُودُ ، وجَمْعِهِمَا تصحِيحًا

إنما اقتصر عليهما ، لوضوح تثنية غيرهما ، وجمعه.

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا : إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا) .

ياء ، كان أصله ، أو واوًا ، رابعا كان ، نحو : « حُبْلَى ، ومُعْطَى » أو خامسا ، نحو : « مُصْطَفَى ، وحُبَارَى » أو سادسا « نحو : « مُسْتَدْعَى ، وقَبَعْثَرَى » .

تقول : « حُبْلَيَان ، ومُعْطَيَان ، ومُصْطَفَيَان ، وحُبَارَيَان ، ومُسْتَدْعَيَانِ ، وقَبَعْثَرَيَان » .

وشذ من الرباعى قولهم لطرفى الألية : « مِذْرَوَان » والأصل « مِذْرَيَان » لأنه تثنية « مِذْرَى » فى التقدير .

ومن الخماسي قولهم : « قَهْقَران ، وخَوْزَلَان » ـــ بالحذف ـــ فى تثنية « قَهْقَرَى ، وخَوْزَلَى » .

(كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُهُ) أى : أصل ألفه (نَحْوُ الْفَتَى) قال تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَان ﴾ [1] .

وشذ قولهم فى (حِمَى) : (حَمَوَان) ـــ بالواو ـــ (والجامِدُ الَّذى أُمِيلَ كَمَتَى) و « بَلَى » إذا سمى بهما ، فإنك تقول فى تثنيتهما : مَتَيَان ، وبَلَيَان » .

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

و (فى غير ذا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ) وذلك شيئان :

الأول : أن تكون ألفه ثالثة ، بدلا من واو ، نحو : « عَصًا ، وقَفًا ، ومَنًا » — لغة فى « المن » الذى يوزن به **فتقول** : « عَصَوَان ، وقَفَوان ، ومَنَوان » .

قال [1] :

١١٧٩ — وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِى
عَصًا فِـى رَأْسِهَـا مَنَــوَا حَدِيــدِ

وشذ قولهم فى « رِضًا » : « رِضَيَان » — بالياء — مع أنه من « الرُّضوان » .

والثانى : أن تكون غير مبدلة ، ولم تمل ، نحو : « أَلَا » الاستفتاحية

١١٧٩ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر ، ومن شواهد التصريح ٢ / ٢٩٥ ...

اللغة :

أعددت : هيأت ، العذال : جمع عاذل : اللائم ، المتخطط ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل ، وفاعل « للعذال » متعلق بأعددت « عندى » ظرف ، ومضاف إليه ، والظرف متعلق بأعددت « عصا » مفعول به « فى رأسها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وها : مضاف إلى رأس « منوا حديد » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « منوا » فإنه مثنى « منا » وزان عصا ، وقلبت الألف واوا ، لأن أصلها الواو ، وألف « منا » منقلبة عنه ...

و « إِذَا» تقول — إذَا سميت بهما — : « أَلَوَان ، وإِذَوَان » .

تنبيهان :

الأول : فى الألف التى ليست مبدلة ، وهى الأصلية .

والمراد بها : ما كانت فى حرف ، أو شبهه ، والمجهولة الأصل **ثلاثة مذاهب** :

الأول : وهو المشهور : أن يعتبر حالهما بالإمالة ، فإن أميلا ثنيا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ، وهذا مذهب سيبويه ، وبه حزم هنا .

والثانى : إن أميلا ، أو قلبا ياء فى موضع مَا : ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو .

وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم فى الكافية .

فعلى هذا : يثنى « عَلَى ، وإِلَى ، ولَدَى » بالياء ؛ لانقلاب ألفهن ياء ، مع الضمير ، وعلى الأولين يثنيان بالواو ، والقولان عن الأخفش .

والثالث : الألف الأصلية ، والمجهولة يقلبان ياء مطلقا .

الثانى : قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ، فيجوز فيها وجهان : « كرَحَى » فإنها يائية فى لغة من قال : « رَحَيْتُ » وواوية فى لغة من قال : « رَحَوْتُ » .

فلمن ثناها أن يقول : « رَحَيَان ، وَرَحَوَان » والياء أكثر .

(وَأَولِهَا مَا كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) أى : أول الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بِوَاوٍ ثُنِّيَا) نحو : « صَحْرَاوَان ، وحَمْرَاوَان » — بقلب الهمزة واوا .

وزعم السيرافى : أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع

واوان ، ليس بينهما إلا الألف ، **فتقول** في « عَشْوَاء » « عَشْوَاءَانِ » — بالهمز — ولا يجوز : « عَشْوَاوَانِ » .

وجوز **الكوفيون** في ذلك الوجهين .

وشذ « حَمْرايَان » — بقلب الهمزة يَاء — و « حَمْرَاءَان » — بالتصحيح — ، كما شذ « قَاصِعَان ، وعَاشُورَانِ » في « قَاصِعَاء ، وعَاشُورَاء » بحذف الهمزة ، والألف معا [1] .

والجيد الجارى على القياس : « قاصعاوان ، وعاشوراوان » .

(وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ) و « قُوباء » مما همزته بدل من حرف الإلحاق .

والعِلْبَاء : عصبة العنق ، وهم عِلْبَاوان ، بينهما منبت العرف .

والقُوَبَاء : داء معروف ، ينتشر ، ويتسع ، ويعالج بالريق .

وأصلهما : « عِلْبَاى ، وقُوبَاى » — بياء زائدة — لتلحقهما « بِقِرْطَاس ، وقُرْنَاس » .

ونحو (كِسَاءٍ) مما همزته بدل من أصل ، هو واو ، إذ أصله « كِسَاء » (وَ) نحو (حَيَا) مما همزته بدل من أصل ، هو ياء ، إذ أصله « حَيَاى » يثنى (بواو أو همزٍ) **فتقول** : « عِلْبَاوَان ، وكِسَاوَان ، وحَيَاوَان ، وعلباءان ، وكِسَاءَان ، وحَياءَان » .

نعم الأرجح في الأول الإعلال ، وفي الأخيرين التصحيح .

هكذا ذكره المصنف ، وفاقا لبعضهم .

ونص سيبويه ، والأخفش ، وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا

---

(١) انظر ٥ / ٢٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للإلحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما فى القلة .

وشذ « كِسَايَان » — بقلب الهمزة ياء — كما شذ « ثِنَايَان »[1] لطرفى العقال .

قالوا : « عقل بعيره بثَنَايَيْن » والقياس : « بثَنَاوَيْن » أو بِثَنَاءَيْن ؛ لأنه تثنية ثِنَاء على وزن « كِسَاء » .

(وغيرُ ما ذُكِرْ) من المهموز ، وهو : ما همزته أصلية ، أى : غير مبدلة من نحو : « قُرَّاء ووُضَّاء » (صَحِّحْ) فى التثنية ، **فتقول** : « قراءَان ، وَوُضَّاءَان » .

والقراء : الناسك[2] ، والوضَّاء : الْوَضِيء .

وشذ : « قُرَوَان » بقلبِ الهمزة الأصلية واوا .

(وَمَا شَذَّ) فى تثنية المقصور ، والممدود مما تقدم التنبيه عليه ، فى مواضعه (عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ) فلا يقاس عليه .

تنبيه :

جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء :

الأول : قولهم : « مِذْرَوان » والقياس : « مِذْرَيَان » — كما تقدم — .

وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ، ومثله فى الممدود « ثنَايَان » .

---

(١) **ثنايان** : — بكسر الثاء — : طرف العقال .

(٢) **الناسك** : المتعبد .

قال في التسهيل : « وصحّحُوا » « مذْرَوَيْن ، وثناءين » تصحيح « شَقَاوَة ، وسِقَاية » للزوم علمى التثنية ، والتأنيث » يعنى : أنه لم ينطق « بمذروين وثنايين » إلا فى مثنى ، ولم ينطق « بشقاوة ، وسقاية » إلا بتاء التأنيث، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو ، والياء لكونهما حشوا ، وبعدا عن التطرف ، فلم يعلّا .

لكن حكى أبو عبيد [1] عن أبى عمرو : « مِذْرَى » مفردًا .

وحكى عن أبى عبيدة [2] « مِذْرِى ، ومذْرَيَان » على القياس .

الثانى : « خَوْزَلان ، وقَهْقَرَان » وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : « رَضيان » وقاس عليه الكسائى ، فأجاز تثنية « رِضَا ، وعُلَا » من ذوات الواو ، المكسور الأول ، والمضمومة بالياء .

والذى شذ من الممدودة خمسة أشياء :

الأول : « حَمْرَاءَان » ـــ بالتصحيح ـــ .

حكى ابن النماس : أن الكوفيين أجازوه .

والثانى : « حَمرايان » ـــ بالياء ـــ وحكى بعضهم أنها لغة فزارة .

والثالث : « قَاصِعَان » ـــ بحذف الهمزة ، والألف ـــ وقاس عليه الكوفيون .

---

(١) **أبو عبيد** :

القاسم بن سلام ... إمام أهل عصره فى كل فن من العلم ، أخذ عن أبى زيد ، وأبى عبيدة ، والأصمعى ... وغيرهم ، وكان فاضلا فى علمه ، ودينه ... صنف الغريب المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، معانى القرآن ... مات بمكة ٢٢٣هـ (البغية ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

(٢) سبق التعريف به .

والرابع : « كِسَايَان » وقاس عليه الكسائى ، ونقله أبو زيد عن لغة فزارة .

والخامس : « قَرَاوَان » ــ بقلب الألف الأصلية واوا ــ وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع .

(وَاحْذِفْ مِنَ المقْصُورِ فِى جَمْعٍ عَلَى :: حَدِّ المُثَنَّى ما بِهِ تكَمَّلَا) .

يعنى : إذا جمعت المقصور ، الجمع الذى على حد المثنى ، وهو : جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به ، وهو الألف ، لالتقاء الساكنين .

(والفتح) الذى قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ) وهو الألف نحو : ﴿ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [1] ، ﴿ وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾ [2] .

تنبيهات :

الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيها ــ فيما ذكره ــ بين ما ألفه زائدة ، وما ألفه غير زائدة .

وهذا مذهب البصريين .

وأما الكوفيون : فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة ، نحو « حُبْلَى » مسمًّى به .

قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجميًّا ، نحو : « عِيسَى » أجازوا فيه الوجهين ، لاحتمال الزيادة ، وعدمها .

الثانى : إنما يذكر حكم الممدود ، إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم فى التثنية فإن الحكم فيهما فيه على السواء ، فتقول فى « وُضَّاء » وَضَّاءُون

---

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

بالتصحيح ، وفى « حَمْراء » — علمًا لمذكر — حَمْراوُون — بالواو — ويجوز الوجهان في نحو « عِلْبَاء ، وكِسَاء » علما مذكر .

الثالث : كان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع ، وكسرها : فيضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء ، نحو : « جَاءَ الْقَاضُونَ » و « رأَيْتَ الْقَاضِين » .

(وَإِنْ جَمَعْتَه) أى : المقصور (بتَاءٍ ، وَأَلِف :: فَالْأَلِف اقْلِبْ قَلْبَهَا فى التَّثْنِيَهْ) ، **الألف** : مفعول به لاقلب مقدما ، و « قَلْبَها » نصب على المصدرية .

يعنى : أن المقصور : إذا جمع بالألف ، والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ، **فتقول** : « حُبْلَيَات ، ومُصْطَفَيَات ، ومُسْتَدْعَيَات ، وفَتَيَات ، ومَتَيَات » فى جمع « مَتَى » مسمى بها أنثى بالياء .

وتقول فى جمع « عَصَا ، وألَا ، وإذَا » مسمى بهن إناث : « عَصَوَات ، وأَلَوات ، وَإِذَاوَات » بالواو — لما عرفت فى المثنى .

تنبيه :

حكم الممدود ، **والمقصور** ، إذا جمعا هذا الجمع ، كحكمهما إذا ثنيا — أيضا — ولم يذكرهما إحالة على ذلك .

وإنما ذكر المقصور ، وإن كان كذلك ، لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح — كما عرفتَ — .

(وَتَاءَ ذِى التَّا الْزِمنَّ تَنْحِيهْ) :

« **تاء** » : مفعول أول « بالْزَمَنَّ » و « تَنْحِيَه » مفعول ثان ، أى : ما آخره تاء من المقصور ، وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع ؛ لئلا يجمع بين علامتى

تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها ، فنقول : فى « مُسْلِمَة » : « مُسْلِمَات » .

وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية ، فتقول : فى « فَتَات » : فَتَيات ، وفى « قَنَاة » قَنَوَات ، وفى « مُعْطَات » مُعْطَيَات .

وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صحت إن كانت أصلية ، نحو : « قِرَاءَة » و « قِرَاءَات » وجاز القلب ، والتصحيح ، إن كانت بدلا من أصل ، نحو : « نَبَاءَة » فيقول : « نَبَاءَات » و « نَبَاوَات » كما فى التثنية .

(والسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِىَّ اسمًا أَنِلْ ∴ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا) :

يعنى : أن ما جمع بالألف ، والتاء ، وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا .

والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون ساكن العين ، واحترز به عن شيئين :

أحدهما : المشددة ، نحو : « جَنَّة ، وجِنَّة ، وجُنَّة » [1] ، فليس فيه إلا التسكين .

والآخر : ما عينه حرف علة ، وهو ضربان :

ضَرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ، نحو : « تَارَة ، ودَوْلَة ، ودِيمَة » .

فهذا : يبقى على حاله .

(١) **جنة** : ـــ مثلث الجيم : جنة ـــ بالفتح ـــ : البستان ... وبالكسر : الجنون ، والجن ، وبالضم : الوقاية .

وضَرْب قبل حرف العلة فيه فتحة ، نحو : « جَوْزَة ، وبَيْضَة » .

وهذا فيه لغتان : لغة هذيل فيه الإتباع ، ولغة غيرهم الإسكان ، وسيأتى ذكره .

الثانى : أن يكون ثلاثيا ، واحترز به من الرباعى ، نحو : « جَعْفَر ، وخِرْنِق ، وفُسْتُق » أعلاما لإناث ، فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسما ، واحترز به من الصفة ، نحو : « ضَخْمَة ، وجِلْفَة [1] ، وحُلْوَة » فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها ، نحو : « شَجَرَة ، ونبقة ، وسَمُرة » فإنه لا يغير .

نعم : يجوز الإسكان فى نحو : « نَبِقات ، وسَمَرات » كما كان جائزًا فى المفرد ، لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الخامس : أن يكون مؤنثا ، واحترز به من المذكر ، نحو : « بَكْر » فإنه لا يجمع هذا الجمع ، فلا يكون فيه الإتباع المذكور ، ولا يشترط للإتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (فختتمًا بالتَّاءِ ، أَوْ مُجرَّدَا) : **فمثال المستكمل للشروط المذكورة** ، مختتما بالتاء : « جَفْنَة ، وسِدْرَة ، وغُرْفَة » **ومثاله مجردا منها** « دَعْد ، وهِنْد ، وجُمْل » **فتقول** فى جمعها الجمع المذكور : « جَفنات ، وَسِدِرات ، وغرفَات ، ودَعَدات ، وهِنِدات ، وجُملَاتٍ » .

(وَسَكِّنِ التَّالِى غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ، فكلًّا قَدْ رَوَوْا) .

أى : يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة، أو المكسورة وجهان : — مع

---

(١) جلفة : مؤنث جلف : الرجل الجافى ...

الإتباع — وهما : الإسكان ، والفتح — ففى نحو : « سِدْرَة ، وهِنْد » — من مكسور الفاء — و « غُرْفة ، وجُمْل » — من مضمومها — ثلاث لغات : الإتباع ، والإسكان ، والفتح .

تنبيهان :

الأول : أشار بقوله : « فكُلًّا قَدْ رَوَوْا » إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب ، خلافا لمن زعم أن الفتح فى « غُرُفَات » إنما هو على أنه جمع « غُرَف » .

ورد : بأن العدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع .

ورده السيرافى بقولهم : « ثَلَاث غَرَفَات » — بالفتح — .

الثانى : أفهم كلامه أن نحو : « دَعْد ، وجَفْنَة » لا يجوز تسكينه مطلقا ، واستثنى من ذلك فى التسهيل معتل اللام « كظَبَيَات » وشبه الصفة ، نحو : « أَهْل ، وأَهْلَات » فيجوز فيهما التسكين اختيارًا .

(وَمنَعُوا إِتْبَاعَ) الكسرة فيما لامه واو ، وإتباع الضمة فيما لامه ياء ، كما فى (نَحْو ذِرْوَهْ [1] ×. وذُبْيَهْ [2]) لاستثقال الكسرة قبل الواو ، والضمة قبل الياء ، ولاختلاف فى ذلك (وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ) ، فيما حكاه يونس من قولهم : « جِرِوَات » — بكسر الراء — وهو فى غاية الشذوذ ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر أن لإتباع الكسرة ، والضمة شرطا آخر ، غير الشروط

(١) ذروة : أعلى الشىء .

(٢) زبية : حفرة الأسد .

السابقة .

الثانى : قد فُهِم من كلامه جواز الإسكان ، والفتح فى نحو : « ذِرْوَة ، وزُبْيَة » إذ لم يتعرض لغير منع الإتباع ، وبه صرح فى شرح الكافية .

الثالث : فهم منه — أيضًا — جواز اللغات الثلاث فى نحو : « خُطْوَة ، ولِحْيَة » ومنع بعض البصريين الإتباع فى نحو : « لِحْيَة » لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى فى التسهيل .

ومنع الفراء إتباع الكسرة مطلقا ، فيما لم يسمع ، والصحيح الجواز مطلقا .

قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين ، والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين ، والياء .

(وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا :: قَدَّمتُهُ ، أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى) .

أى : ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو : إما نادر ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب .

فمن النادر قول بعضهم : « كَهَلَات » — بالفتح — حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان ، لأنه صفة ، ولا يقاس عليه ، خلافا لقطرب .

ولا حجة فى قولهم : « لجَبَات ، ورَبَعَات » فى جمع « لَجْبَة ، ورَبْعَة » ؛ لأن من العرب من يقول : « لجَبَة ، وَرَبَعة » فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر — أيضًا — : قول جميع العرب : « عِيرَات » — بكسر العين ، وفتح الياء — جمع « عِير » وهى : الإبل تحمل الميرة ، والعِير : مؤنثة .

وذهب المبرد ، والزجاج : إلى أنه « عَيَرَات » — بفتح العين — .

قال المبرد : جمع « عَيْر » وهو : الحمار .

وقال الزجاج : جمع « عَيْر » الذى فى الكتف ، أو القدم [1] ، وهو مؤنث ، ومنه — أيضًا — « جَرَوَات » — كما تقدم — .

ومن الضرورة قوله [2] :

١١٨٠ — وَحُمِّلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَا، فَأَطَقْتُهَا
وَمَا لِى بِزَفَرَاتِ الْعَشِىِّ يَدَانِ

---

(١) يريد : العظم الناتىء ، الشاخص فى وسطها .

١١٨٠ — (٢) القائل : عروة بن حزام ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥١٩ ، والتصريح ٢ / ٢٩٨ ، ...

اللغة :

« حملت » أى : كلفت ... زفرات : جمع زفرة : خروج النفس ، ممتدا ، مع أنين ، أطقتها : تحملتها مع جهد ، ومشقة ، ما لى يدان : يريد : قدرة واحتمالا .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« حملت » فعل ، ونائب فاعل « زفرات » المفعول الثانى ، زفرات : مضاف « الضحا » مضاف إليه « فأطقتها » حرف عطف ، وفعل ، وفاعله ، ومفعوله ، والجملة : عطف على ما قبلها « وما » الواو : حرف عطف ، ما : نافية « لى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » جار ومجرور متعلق بيدان : بمعنى قدرة ، زفرات : مضاف « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر .

والشاهد فيه :

قوله : « زفرات » حيث سكنت الفاء للضرورة ، وهى ضرورة حسنة ، لأن العين قد تسكن مع الإفراد ، والتذكير ، وهى فى الجمع أولى ، انظر ٥ / ٥١٩ ، ٥٢٠ العينى .

وقول الراجز [1] :

... ...:. فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وقياسه الفتح .

ومن المنتمى إلى قوم من العرب : الإتباع فى نحو : « بَيْضَة ، وجَوْزَة » ، من المعتل العين ، فإنه لغة هذيل .

ومنه قول شاعرهم [2] :

١١٨١ ــ أَخُو بَيَضَاتٍ، رَائحٌ، متـأَوِّبٌ .·. ... ...

---

(١) الشاهد رقم (١٠٦٠) وقد تقدم الكلام مستوفى عن الشاهد ، واستشهد الشارح ــ هنا ــ فى قوله : « زفراتها » حيث سكن الراجز الفاء ، والقياس الفتح .

١١٨١ ــ (٢) القائل : أحد الهذليين ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المحتسب ١ / ٥٨ ، والخزانة ٣ / ٤٢٩ ، والعينى ٤ / ٥١٧ ، والتصريح ٢ / ٢٩٩ ، ... وعجز البيت :

... ...·. رفيـق بـمسح المنكبيـن سبـوح

اللغة :

رائح : من راح : إذا ذهب ، وسار بالليل ، متأوِّب : إذا جاء أول الليل ...

والمعنى :

جملى فى سرعة سيره كالظليم ، الذى له بيضات ، يسير ليلا ، ليصل إليها ...

الإعراب :

« أخو بيضات » خبر مبتدأ ، محذوف ، أى : هو أخو ، ومضاف إليه ، « رائح » صفة « لأخو بيضات » أو خبر ثان للمبتدأ « متأوِّب » مثله ...

والشاهد فيه :

قوله : « بَيَضَات » حيث جاءت الكلمة مفتوحة العين فى جمع « بيضة » وهى معتلة العين ، والقياس فيها تسكين العين ، ولكن الشاعر فتح العين على لغة هذيل .

وبلغتهم قرىء : ﴿ ثَلاث عَوَرَات ﴾ [1] .

ومن المنتمى إلى قوم — أيضًا — نحو : « ظَبْيَاتٍ ، وأَهْلَاتٍ » — بإسكان العين — كما تقدم .

خاتمة :

يتم فى التثنية ، والجمع بالألف ، والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الإضافة وذلك نحو : « قَاضٍ ، وشَجٍ ، وأَبٌ ، وأَخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ » من الأسماء الستة .

تقول : « قَاضِيَان ، وَشَجَيَان ، وأَبَوَانِ ، وأَخَوَان ، وهَنَوَان » : كما تقول : « هَذَا قَاضِيك ، وشَجِيك ، وأَبُوكَ ، وأَخُوك ، وحَمُوكَ ، وهَنُوكَ » .

وشذ « أَبَان ، وأَخَان » وما لا يتم فى الإضافة لا يتم فى التثنية .

وذلك نحو : « اسْمٌ ، وابْنٌ ، ويَدٌ ، ودَمٌ ، وحِرٍ ، وَغَد ، وفَمٍ » .

فتقول : « اسْمَان ، وابْنَان ، ويَدَان ، ودَمَان ، وحِرَان ، وغَدَان ، وفَمَان » كما **تقول :** « اسْمُك ، وابْنك ، ويَدكَ ، ودَمكَ ، وحِرك ، وغَدك ، وفَمك » .

وشذ « فَمَوَان ، وفَمَيَان » وأما قوله [2] :

١١٨٢ — يَدَيانِ بَيْضَاوَانِ عنْد محلِّمٍ ∴ ... ...

---

(١) من الآية ٥٨ من سورة النور .

١١٨٢ — (٢) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الكامل ، ومن شواهد ابن يعيش ٤ / ١٥١ مع اختلاف فى رواية القافية :

.. .. ∴ قد تمنعانك أن تضام ، وتضهدا

اللغة :

محلم : يقال : إنه من ملوك اليمن ، ...

والمعنى : واضح ... =

وقوله [1] :

١١٨٣ — ... ... ∴ جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبر الْيَقِينِ

فضرورة .

* * *

الإعراب :

« يديان » خبر لمحذوف : أى هما يديان « بيضاوان » صفة « عند محلم » ظرف ، ومضاف إليه ... وانظر ٤ / ١٥١ ابن يعيش .

والشاهد فيه :

قوله : « يديان » والأصل « يدان » وإنما قال الشاعر : « يـديان » للضرورة .

١١٨٣ — (١) **القائل** : على بن بدال ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد المقتضب ١ / ٢٣١ ، ٢ / ٢٣٨ ، ٣ / ١٥٣ ، والمقرب ٨٠ ، ... وصدر البيت :

فلو أنا على حجر ذبحنا ∴ ... ...

اللغة :

الدميان : يريد : الدمان ...

والمعنى :

أنهما لو ذبحا على حجر لما اختلطت الدماء ، جريا على ما كانت العرب تتوهمه : من أنه لا يمتزج دم المتباغضين ...

الإعراب :

« جرى الدميان » فعل ، وفاعل « بالخبر » متعلق بجرى « اليقين » صفة للخبر ...

والشاهد فيه :

قوله : « الدميان » وأصله « الدما » وذلك للضرورة .

جَمْعَ التَّكْسِير

جمع التكسير :

هو الاسم ، الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده : لفظا ، أو تقديرًا .

وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام :

لأنه : **إما بزيادة** « كصِنْو ، وصِنْوَان » أو **بنقص** « كتُخمَة ، وتُخَم » أو **تبديلِ** شكل « كأَسَد ، وَأُسْد » أو **بزيادة** ، وتبديل شكل « كرَجُل ، ورِجَال » أو **بنقص** ، وتبديل شكل « كَقَضِيب ، وقُضُب » **أو بهن** « كغُلَام ، وغِلْمَان » [1] .

وإنما قلت : « بصُورة تَغْيير » لأنَّ صيغة الواحد ، لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد ، والتغيير المقدر فى نحو : « فُلْك ، ودِلَاص ، وهِجَان ، وشِمَال » « للخِلْقة » [2] .

قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة .

وذكر فى شرح الكافية من ذلك : « عِفْتَان » ، وهو : القوى الجافى ، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد ، والمجموع .

ومذهب سيبويه : أنها جموع تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد ، وتبدلها

---

(١) ، (٢) ٥ / ٣٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

بحركات مشعرة بالجمع .

« فَفُلْك » إذا كان مفردًا « كقُفْل » وإذا كان جَمْعا « كَبُدْن » و « عِفْتَان » إذا كان مفردًا « كسِرْحَان » وإذا كان جمعًا « كَغِلْمَان » وكذا باقيها .

ودعاه إلى ذلك : أنهم ثنوها ، فقالوا : « فُلْكَان ، ودِلَاصَان » فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو « جُنُب » مما اشترك فيه الواحد ، وغيره حين قالوا : « هَذَا جُنُب » و « هَذَان جُنُب » و « هَؤلَاء جُنُب » .

فالفارق عنده : بين ما يُقدَّر تغييره ، وما لا يُقَدر تغييره وجود التثنية ، وعدمها .

وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية [1] .

وخالفه فى التسهيل ، فقال : « والأصح كونه ــ يعنى باب فُلك ــ اسم جمع ، مستغنيا عن تقدير التغيير » [2] .

تنبيه :

لا يرد على التعريف المذكور نحو : « جَفَنَات ، ومُصْطَفَيْن » فإن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية ، فإن تقدير عدمه لا يُخِل بالجمعية .

واعلم أن جمع التكسير **على نوعين** : **جمع قلة** ، **وجمع كثرة** .

فمدلول جمع القلة : بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة .

ومدلول جمع الكثرة : بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ، ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازًا ــ كما سيأتى ــ .

وللأول أربعة أبنية ، وللثانى ثلاثة وعشــرون بنَاءً :

(١) انظر ٥ / ٣٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٢٦٧ تسهيل الفوائد ...

وقد بدأ **بالأوَّل** ، فقال :

(أَفْعِلةٌ ، أَفْعُلُ ، ثَمَّ فِعْلَهْ :: ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ)

أى : « كَأَسْلِحَة ، وأَفْلُس ، وفِتْيَة ، وأَفْرَاس » .

تنبيهات :

الأول : ذهب الفراء : إلى أن من جموع القلة « فُعَل » نحو : « ظُلَم » و « فِعَل » نحو : « نِعَم » و « فِعْلَة » نحو : « قِرَدَة » .

وذهب بعضهم إلى أن منها « فَعَلَة » نحو « بَرَرَة » نقله ابن الدهان [1] .

وذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها « أَفْعِلَاء » نحو : « أَصْدِقَاء » نقله عنه أبو زكريا التّبريزى .

والصحيح : أن هذه كلها من جموع الكثرة .

الثانى : ذهب ابن السَّراج إلى أن « فِعْلَة » اسم جمع ، لا جمع تكسير ، وشبهته : أنه لم يطرد .

الثالث : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جَمْعا التصحيح .

الرابع : إذا قُرن جمع القلة « بأَلْ » التى للاستغراق ، أو أُضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة ، نحو : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

---

(١) ابن الدّهان :

سعيد بن المبارك بن على ... ناصح الدين بن الدهان ، النحوىّ ، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ، ومعرفة العربية ، سمع الحديث من أبى القاسم ... محمد بن الحصين ، وأبى غالب ، وجماعة ، وصنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدة ، شرح اللمع ... وغير ذلك ... ، توفى بالموصل ٥٦٦هـ ، (البغية ١ / ٥٨٧) .

وَالْمُسْلِمَات ﴾ [1] .

وقد جمع الأمرين قولُ حَسَّان [2] :

١١٨٤ ــ لَنَا الجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فى الضُّحَا
وَأَسْيَافُنَـا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمَـا

(وَبَعْضُ ذِى بكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِى) أى : بعض هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأَرْجُلٍ) فى جمع « رِجْل » فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

١١٨٤ ــ (٢) البيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ١٨٨ ، والخزانة ٣ / ٤٣٠ ، والعينى ٤ / ٥٢٧ ، ...

اللغة :

الجفنات : جمع جفنة : القصعة ، الغر : جمع : غراء : البيضاء ، يلمعن : من اللمعان ، نجدة : يريد : شجاعة ، دما : واحد ، وضع موضع الجمع ، لأنه اسم جنس ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لنا الجفنات » متعلق بخبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر « يلمعن » فعل ، وفاعل فى محل نصب حال من الجفنات « فى الضحا » جار ومجرور متعلق بيلمع « وأسيافنا » ... مبتدأ ، ومضاف إليه « يقطرن » من الفعل ، والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « من نجدة » جار ومجرور ... « دما » مفعُول به .

والشاهد فيه :

قوله : « الجفنات » جمع بالألف ، والتاء فى القلة ، وكذلك « أسيافنا » والمراد التكثير فى الموضعين .

والقياس : الجفان ، والسيوف .

ونظيره : « عُنُق ، وأَعْنَاق ، وفُؤَاد ، وأَفْئِدَة » (وَالْعَكْسُ) من هذا ، وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاءَ) وَضْعًا (كالصُّفِى) جمع : « صَفَاة » وهى : الصخرة الملساء ، و « كَرَجُل ، ورِجَال ، وقَلْب ، وقُلُوب ، وصُرَد ، وصِرْدَان » .

تنبيهان :

الأوّل : كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعًا ، كذلك يغنى عنه — أيضًا — استعمالًا لقرينة مجازًا ، نحو : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوء ﴾ [1] .

الثانى : ليس « الصُّفِىّ » مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلّة ، لورود جمع القلة .

حكى الجوهرى ، وغيره : « صَفَاة ، وأَصْفَاء » .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع : أن يذكروا المفرد ، ثم يقولون : يجمع على كذا ، وكذا .

وعكس المصنف ، واصطلح على أن يذكر الجمع ، **فيقول** : هذا الوزن يطرد فى كذا ، وكذا .

ولكل وجه .

وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة ، فقال :

(لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ∴ وَلِلرُّبَاعِىِّ اسْمًا — ايضًا — يُجْعَل)

يعنى أن « **أَفْعِلَا** » أحد جموع القلة يطرد على نوعين من المفردات .

---

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

الأول : ما كان على « **فَعْل** » **بشرطين** : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيح العين .

فشمل نحو : « فَلْس ، وكَفّ ، ودَلْو ، وظَبْي ، وَوَجْه » **فتقول فى هذه** : « أَفْلُس ، وأَكُفّ ، وأَدْلٍ ، وأَظْبٍ ، وأَوْجُه » .

واحترز بقوله : « اسْمًا » من الصفة ، نحو : « ضَخْم » فلا يجمع على « أَفْعُل » .

وأما « عَبْد ، وأَعْبُد » فلغلبة الاسمية .

وبقوله : « صحّ عَيْنًا » عن معتل العين ، نحو : « بَاب ، وبَيْت ، وثَوْب » فلا يجمع على « أَفْعُل » .

وشَذَّ قياسًا قَوْلُهم : « أَعْيُن » وقياسا ، وسماعا قوله [1] :

١١٨٥ — لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا ... ...

١١٨٥ — (١) **القائل** : معروف بن عبد الرحمن ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ١٨٥ ، والمقتضب ١ / ٢٩ ، ... والتصريح ٢ / ٣٠١ ، ... وبعده :

... ... حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

اللغة :

أثوب : جمع ثوب .

والمعنى :

يريد أنه يلبس لكل حالة لبوسها ...

الإعراب :

« لكل » متعلق بقوله « لبست » كل : مضاف « دهر » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ، وفاعل « أثوبا » مفعول به ... =

وقوله [1] :

١١٨٦ ــ كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ ∴ ... ...

والثاني : ما كان رباعيًّا **بأربعة شروط** :

أن يكون اسمًا .

وأن يكون قبل آخره مدَّة .

وأن يكون مؤنثًا .

= **والشاهد فيه** :

قوله : « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، فهو اسم معتل العين ، وجاء ذلك شذوذًا والقياس : أثواب ، أو ثياب ...

١١٨٦ ــ (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من البسيط ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٢٣ ، والتصريح ٢ / ٣٠٣ ... وعجزه :

... ... ∴ عضب مضاربها باق بها الأثر

اللغة :

أسيف : جمع سيف ، بيض : جمع أبيض ، يمانية : منسوبة إلى اليمن ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« كأنهم » حرف تشبيه ، واسمه « أسيف » خبر كأن ، بيض : نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف ...

والشاهد فيه :

قوله : « أسيف » ، فإنه جمع سيف ، معتل العين ، وجمعه على « أفعل » شاذ ، نظير « أثوب » كلاهما معتل العين .

وأن يكون بلا علامة .

وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله : (إنْ كَانَ) أى : الاسم الرباعى (كَالْعَنَاقِ ، والذِّرَاع فِى .·. مَدٌّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدِّ الأَحْرُفِ) .

فشمل ذلك « عَنَاق ، وذِرَاع ، وعُقَاب ، ويَمِين » فيقال : « أَعْنُق ، وأَذْرُع ، وأَعْقُب ، وأَيْمُن » .

فإن كان الرباعى صفة ، نحو « شُجَاع » أو بلا مدة ، نحو : « خنصر » أو مذكرا نحو : « حِمَار » أو بعلامة التأنيث ، نحو : « سَحَابَة » لم يجمع على « أَفْعُل » .

وندر من المذكر : « طحَال ، وأَطْحُل ، وغُرَاب ، وأَغْرُب ، وعَتَاد ، وأَعْتُد ، وجَنِين ، وأَجْنُن ، وأُنْبُوب ، وأَنْبُب » ونحوها .

تنبيهات :

الأول : ما ذكرته من الشروط ، وغيرها مأخوذ من كلامه .

ففهم من تمثيله « بالعناق ، والذِّرَاع » أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ، ولا غيرها ، لتمثيله بالمفتوح ، والمكسور .

وفهم من إطلاق قوله : « فِى مَدٌّ » أن الألف ، وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع ، وهو : التعرِّى من العلامة من قوله : « وَعَدِّ الأَحْرُفِ » إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنه صرح أولا بالرباعى .

الثانى : مما حفظ فيه « أفعل » من الأَسْمَاء « فَعَل » نحو : « جَبَل ، وأَجْبُل » و « فَعُل » نحو : « ضَبُع ، وأَضْبُع » و « فُعْل » نحو : « فُعْل ، وأَفْعُل » و « فُعُل » نَحو : « قُرُط ، وأَقْرُط » و « فِعَل » نحو : « ضِلَع ، وأَضْلُع »

و « فَعَلَة » نحو : « أَكَمَة ، وآكَم » و « فِعْلَة » نحو : « نِعْمَة ، وأَنْعُم » وفى « فِعْل » مطلقا ، أى : اسما ، وصفة ، نحو : « ذِئْب ، وأَذْؤُب ، وجِلْف ، وأَجْلُف » فلا يقاس عليها .

ولم يسمع فى « فِعِل » — بكسر الفاء ، والعين — ولا فى « فُعَل » — بضم الفاء ، وفتح العين — إلا قولهم : « رُبَع ، وأَرْبُع » .

الثالث : ليس التأنيث مصححا ، لاطراد « أَفْعل » فى « فَعَل » نحو : « قَدَم » خلافا ليونس ، ولا فى « فِعْل » نحو : « قِدْر » ولا فى « فِعَل » نحو : « ضِلَع » ولا ما قبله ، نحو : « قَدَم ، وضَبُع ، وغُول ، وعُنُق » خلافا للفراء .

(وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ :: من الثُّلَاثِيِّ اسْمًا بأَفْعَالٍ يَرِدْ) .

يعنى : **أن « أفعَالًا »** يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه « **أَفْعُل** » **وهو « فعل »** الصحيح العين .

فاندرج فى ذلك « فَعَل » المعتل العين ، نحو : « بَاب ، وثَوْب ، وسَيْف » وغير « فعل » من أوزان الثلاثى ، وهو « فِعْل » نحو : « حِزْب ، وأَحْزَاب » و « فُعْل » نحو : « صُلْب ، وأَصْلَاب » و « فَعَل » نحو : « جَمَل ، وأَجْمَال » وفَعِل ، نحو : « وَعِل ، وأَوْعَال ، وفَعُل » نحو : « عَضُد ، وأَعْضَاد » و « فُعُل » نحو : « عُنُق ، وأَعْنَاق » و « فُعَل » نحو : « رُطَب » وأَرْطَاب ، و « فِعِل » نحو : « إِبِل ، وآبَال ، وَفِعَل » نحو : « ضِلَعٌ ، وأَضْلَاع » .

واحترز بقوله : « اسمًا » من الوصف فإنه لا يجمع على « أَفْعَال » إلا ما شذ ، مما سيأتى التنبيه عليه .

تنبيهات :

الأول : جعل فى التسهيل « **أَفْعَالا** » قليلا فى « فعل » المعتل العين نحو :

« بَاب ، ومَال » ونادرًا فى « فُعَل » نحو : « رُطَب ، وَرُبَع » ولازما فى « فِعِل » نحو : « إِبِل » وغالبا فى الباقى .

الثانى : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع « فعل » الصحيح العين على « أفْعَال » وقد سمع منه قوله [1] :

١١٨٧ — مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ ؟
زُغْبِ الْحَواصِلِ ، لَا مَاءٌ ، وَلَا شَجَرُ

١١٨٧ — (١) القائل : الحطيئة ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المقتضب ٢ / ١٩٦ ، والخصائص ٣ / ٥٩ ، والعينى ٤ / ٥٢٤ ، والتصريح ٢ / ٣٠٢ ، ...

اللغة :

أفراخ : جمع فرخ : ولدا لطائر ، والمراد : أولاده ، ذى مرخ : اسم واد كثير الشجر ، قريب من فدك ، واسم واد آخر باليمامة ، والمراد : الثانى ، زغب الحواصل : جمع : أزغب ، وهو الذى نبت عليه الزغب : الشعر الأصفر ينبت على الفرخ ، حواصل : جمع حوصلة : موضع غذاء الطائر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ماذا » اسم استفهام ، مفعول به لتقول « تقول » مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « لأفراخ » متعلق بتقول « بذى مرخ » جار ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، صفة لأفراخٍ « زغب الحواصل » صفة ، ومضاف إلى زغب « لا » نافية ، « ماء » مبتدأ ، خبره محذوف ، أى : لا ماء لهم ، « ولا » الواو : عاطفة « لا » : زائدة لتأكيد النفى « شجر » معطوف على ماء ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « لأفراخ » فهو جمع « فرخ » وهو اسم ثلاثى ، صحيح العين ، مفتوح الفاء ، ساكن العين ، والقياس ، « أفعُل » مثل « فلْس ، وأفلُس » ، وذلك على الشذوذ عند جمهور العلماء .

وقوله [1] :

١١٨٨ ـــ وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُم
وَزَنْـــــدُكَ أَثْـــــقَبُ أَزْنَادِهَـــــا

فجمع « فَرخ » على « أَفْرَاخ ، وزَنْد على أَزْنَاد » .

ومذهب الجمهور : أنه لا ينقاس ، وعليه مشى فى التسهيل .

وذهب الفراء : إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة ، نحو : «ألف»، أو «واو» ، نحو : « وهم »

وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى ، فإنه قال : إن « أَفْعَالًا »

١١٨٨ ـــ (١) **القائل** : الأعشى : ميمون ، وهو من المتقارب ومن شواهد المقتضب ٢ / ١٩٦ ، والعينى ٤ / ٥٢٦ ، والتصريح ٢ / ٣٠٣ ، ...

اللغة :

وجدت : ألفيت ، اصطلحوا : أصلحوا شأنهم ، زندك : العود الذى تقدح منه النار ، وهو الأعلى ، والأسفل : زندة ، أثقب : يريد ، أكثر فضلا ، وأثبت فى صفات الرجولة على غيره ...

والمعنى :

واضح :..

الإعراب :

« وجدت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والتاء نائب الفاعل « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ... « خيرهم » مفعول ثان ، لوجد ، ومضاف إليه « وزندك » الواو : عاطفة ، ومبتدأ ، ومضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، أثقب : مضاف « أزناد » مضاف إليه ، أزناد : مضاف ، والضمير مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « أزنادها » فإنه جمع « زند » وهو ثلاثى على زنة « فعل » وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه الجمع على « أَفْعُل » مثل « فلس ، وأفلس » وذلك الجمع شاذ عند جمهرة النحاة ...

أكثر من « أَفْعُل » فى « فعل » الذى فاؤه واو « كَوَقْت ، وأَوْقَات ، وَوَصْف ، وأَوْصَاف ، ووَقْف ، وأَوْقَاف ، وَوَكْر ، وأَوْكَار ، وَوَغر ، وأَوْعَار ، وَوَغْد ، وأَوْغَاد ، وَوَهْم ، وأَوْهَام » : فاستثقلوا ضم عين « أَفعُل » بعد الواو ، فعدلوا إلى « أَفْعَال » كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة .

وكما شذ فى المعتل « أَعْيُن ، وأَثْوُب » كذلك شذ فيما فاؤه وَاو ، و« أَوجه » هذا لفظه بحروفه [1] .

ثم قال : إن المضاف من « فعل » كالذى فاؤه واو فى أن « أَفْعَالًا » فى جمع أكثر من « أفعل » كعَمٍ ، وأَعْمَام ، وجَدٍّ ، وأَجْدَادٍ ، ورَب ، وأَرْبَاب ، وبَر ، وأَبْرَار ، وشَت ، وأَشْتَات ، وفَن ، وأَفْنَان ، وفَذ ، وأَفْذَاذ . هذا — أيضا — لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه « أَفْعَال » : « فَعِيل » بمعنى فَاعِل ، نحو : « شَهِيد ، وأَشْهَاد » و « فَاعِل » نحو : « جَاهِل ، وأَجْهَالٍ » و « فَعَال » نحو : « جَبَان ، وأَجْبَانٍ » و « فَعُول » نحو : « عَدُوّ ، وأَعْدَاء » و « فَعَلة » نحو : « هَضَبَة ، وأَهْضَاب » و « فِعْلَة » نحو : « نِضْوَة [2] ، وأَنْضَاء » و « فُعَلة » نحو : « بُرَكَة ، وأَبْرَاك » والبُرَكَة : طائر من طير الماء ، و « فَعِلة » نحو : « نَمِرَة ، وأَنْمَار » .

وقالوا — أيضا — : « جِلْف ، وأَجْلَاف ، وحُرّ ، وأَحْرَار ، وقِمَاط [3] ، وأَقْمَاط ، وغُثَاء ، وأَغْثَاء ، وأَغْيَد ، وأَغْيَاد ، وخَرِيدَة ، وأَخْرَاد ، وَوَادٍ ، وأَوْآد ،

---

(١) انظر ٥ / ٣٩ توضيح المقاصد والمسالك ...

(٢) **نضوة** : النضوة : الهزيلة من النوق ...

(٣) **قماط** : القماط : خرقة عريضة ، يشد بها الصغير ...

وذُوطَة ، وأَذْوَاط : لضرب من العناكب » تلسع .

وقالوا ــ أيضا ــ : « أَمْوَات » لجمع « مَيت ، وميتة » .

وكل ذلك شاذ ، لا يقاس عليه .

(وَغَالبًا أَغْنَاهُم فِعْلَانُ : فِى فُعَلٍ ، كقَولِهم : صِرْدَان) .

أى : أن الغالب فى « **فُعَل** » ــ بضم الفاء ، وفتح العين ــ أن يجمع على « **فِعْلَان** » ــ بكسر الفاء ــ كقولهم فى « صُرَد [1] » صِرْدَان » وفى « جُرَذ ، جِرْذَان ، وفى نُغَر [2] ، نِغْرَان » .

وأشار بقوله : « غالبًا » إلى ما شذ من ذلك ، نحو : « رُطَب ، وأَرْطَاب » .

تنبيه :

نص فى غير هذا الكتاب على أَنَّ « **فعْلَان** » مطرد فى « **فُعَل** » وكلامه هنا غير موفٍّ بذلك .

(فِى اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِىٍّ يُمَدُّ .:. ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهم اطَّرَدْ) .

« **افْعِلة** » : مبتدأ « واطَّرد » خبره ، و « فى اسْمٍ ، وعَنهُم » يتعلقان « با طَّرد » و « يُمَدُّ » فى موضع جر ، صفة « لاسْم » و « ثَالِث » صفة « لمدّ » .

يعنى : أن « **أَفْعِلَة** » يطرد فى اسم مذكر ، رباعى بمد قبل آخره ، نحو : « طَعَام ، وأَطْعِمَة ، ورَغِيف ، وأَرْغِفَة ، وعَمُود ، وأَعْمِدَة » .

واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعىّ من الثلاثى ، وبالمد الثالث من العارى عنه ، فلا يجمع شىء من ذلك على « أَفعِلَة » إلا ما شذ من قولهم : « شَحِيح ، وأَشِحَّة » وهو صفة ، و « عُقَاب ، وأعقبة » وهو

---

(١) **صرد** : الصرد : طائر ضخم الرأس ، يصطاد العصافير ...

(٢) **نغر** : طائر كالعصفور ، أحمر المنقار ...

مؤنث ، و « قدح ، وأَقْدِحَة » وهو ثلاثى ، و « جَائز ، وأَجْوِزَة » وليس مده ثالثًا .

والجائز : الخشبة الممدودة فى أعلى السقف .

ومما شذ من ذلك : مما لم يستكمل الشروط ، فيحفظ ، ولا يقاس عليه .

قولهم : « نَجْد ، وأَنْجِدَة ، وصُلْب ، وأَصْلِبَة ، وَبَاب ، وأَبْوِبَة ، ورَمَضَان ، وأَرْمِضَة ، وعَيِّل ، وَأَعْوِلَة ، وجِزَّة ، وأَجِزَّة ، ونَضِيضَة ، وأَنِضَّة ،وقُن ، وأَقِنَّة ، وخَال ، وأَخْوِلَة ، وقَفَا ، وأَقْفِيَة ».

والجزة : صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة : المطرة القليلة .

(والْزَمْه) أى : الجمع على « أَفْعِلَة » فى (فَعَال) — بالفتح (أَوْ فِعَال) — بالكسر — (مُصَاحِبَىْ تَضْعِيف ، أو إِعْلَالِ) .

فالأول : نحوْ « بَتَات [1] ، وأَبِتَّة ، وزِمَام ، وأَزِمَّة » .

والثانى : « قَبَاء ، وأَقْبِيَة ، وإِنَاء ، وآنِيَة » .

وشذَّ من **الأول** : « عِنَان ، وعُنُن ، وحِجَاج ، وحُجُج » .

ومن الثانى : قولهم فى جمع « سَمَاء — : بمعنى المطر — سُمِىَ » وسمع — أيضا — « أَسْمِيَة » على القياس .

وسيأتى تقييد كلامه — هنا — بما ذكرته فى قوله : « مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِى الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِف » (**فُعْلٌ**) — بضم الفاء ، وسكون العين — جمع كثرة .

وهو على قسمين :

---

(١) بتات : متاع البيت :

وأصل : أبتة : أبتتة : التقى مثلان ، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر .

قياسى ، وسماعى :

فالقياسىُّ : ما كان جمعًا (لنَحْوِ أَحْمَر ، وحَمْرَا) وصِفَيْن متقابلين ، **فتقول** فيهما « حُمْرٌ » أو « الأَفْعَل ، وفُعْلاء » وصفين منفردين لمانع فى الخلقة ، نحو : « أَكْمَر » للعظيم الكُمَرة ، و « آدَر [1] ، ورَتْقَاء [2] ، وعَفْلَاء [3] » **فتقول فيهما** : « كُمْر ، وأُدْرٌ ، ورُتْق ، وعُفْل » **فإن كانا منفردين** لمانع فى الاستعمال خاصته ، نحو : « رَجُل آلِى ، وامْرأَةٌ عَجْزَاء » إذ لم يقولوا : « رَجُل أَعْجَز ، ولا امرأَةٌ أَلْيَاء » فى أشهر اللغات .

(ففى اطراد) « فُعْلٍ » — حينئذ — خلاف :

نصَّ فى شرح الكافية على اطراده ، وتبعه الشارح [4] ، ونصَّ فى التسهيل على أن « فَعْلَا » فيه محفوظ ، وإطلاقه — هنا — يوافق الأول [5] .

تنبيهات :

الأول : يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء ، نحو : « بِيض » كما سيذكر فى التصريف .

الثانى : يجوز فى الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم التضعيف ، كقوله [6] :

١١٨٩ — ... ... ∴ وأَنْكَرتْنِى ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ

---

(١) **آدر** : من الأدرة : الخصية المنتفخة .

(٢) **رتقاء** : من الرتق : انسداد الفرج باللحم .

(٣) **عفلاء** : من العفل : شىء يجتمع فى قبل المرأة ، يشبه الأدرة للرجل .

(٤) انظر ص ٧٧٠ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — ...

(٥) انظر ٥ / ٤١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١١٨٩ — (٦) القائل : أبو سعيد المخزومى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد العينى =

وهو كثير .

فإن **اعتلت عينه** ، نحو : « بيض ، وسُود » ، **أو لامه** ، نحو : « عُمْى ، وعُشْو » **أو كان مضاعفا** ، نحو : « غُرّ » جمع « أَغَرّ » لم يجز الضم .

الثالث : **من قسم السماعى** من هذا الجمع قولهم : « بَدَنة ، وبُدْن ، وأَسَد ، وأُسْد ، وسَقْف ، وسُقَف ، وثِنْى ، وثُنْى ، وعَفْو ، وعُفوّ ، ونَموم ، ونُمّ ، وعَمِيمَة ، وعُمّ ، وبَازِل ، وبُزْل ، وعَائِذ ، وعُوذ ، وحَاجَ ، وحُج ، وأُظُل ، وظُل ، ونَقُوق ، ونُقّ » .

والنقوق : الضفدعة الصياحة ، **والنموم** : النمام ، **والنميمة** : النحلة الطويلة ، **والأظل** : باطن القدم ، **والعائذ** : الناقة القريبة العهد بالنتاج .

(وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بنَقْلٍ يُدْرَى) :

« **فِعْلَة** » : مبتدأ ، خبره « يُدْرَى » و « جَمْعًا » مفعول ثان « بيُدْرَى » أى : **من جموع القلة « فعلة »** — كما عرفت — ولم يطرد فى شىء من الأبنية ،

= ٤ / ٥٣٠ ، ... وصدر البيت :

طوى الجديدان ما قد كنت أنشره ... ...

اللغة :

النجل : جمع نجلاء : والنجل : سعة شق العين ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وأنكرتنى » الواو : عاطفة « أنكرتنى » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، ونون وقاية ، ومفعول به « ذوات الأعين » فاعل ، ومضاف إليه ، « النجل » صفة للأعين ...

والشاهد فيه :

قوله : « النجل » فإن الشاعر قد حرك الجيم للضرورة ، **والقياس** : أن تكون ساكنة .

بل **محفوظ فى ستة أوزان :**

« **فَعِيل** » : نحو : « صَبِىّ ، وصِبْيَة » .

و « **فَعَل** » نحو : « فَتًى ، وفِتْيَة » .

و « **فَعْل** » نحو : « شَيْخ ، وشِيخَة ، وثَوْر ، وثِيرَة » .

و « **فُعَال** » نحو : « غُلَام ، وغِلْمَة » .

و « **فِعْل** » نحو : « ثِنى ، وثِنْيَة » .

و « **الثنى** » هو : الثانى فى السيادة .

ومرجع ذلك كله النقل ، لا القياس ، كما أشار إليه بقوله : « بِنَقْلٍ يُدْرَى » .

تنبيهان :

الأول : فائدة: قوله : « جَمْعًا » التعريض بقول ابن السرَّاج ، المنبه عليه فى أول الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة ، إذ لا خلاف فيها .

الثانى : لو قدّم قوله : « وفِعْلَة جمعًا بنَقْل يُدْرَى » على قوله : « فُعْل لِنَحْوِ أَحْمَر ، وحَمْرَا » لكان أنسب ، لتوالى جموع القلة .

(وَفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدْ ∴ قَدْ زِيدَ قبلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فى الأعم ذو الألِف) :

أى : من أمثلة جمع الكثرة « فُعُل » — بضمتين — وهو يَطَّرِدُ فى اسم رباعى بمدة ، قبل لامه ، صحيح اللام ، وهو : المراد بقوله : « إعْلَالًا فَقَدْ » :

« فإعْلَالًا » : مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء ، أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة ، نحو : « قَضِيب ، وقُضُب ، وعَمُود ، وَعُمُد » .

وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفا ، نحو : « قَذَال [1] ، وقُذُل ، وحِمَار ، وَحُمُر » .

واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على « فعل » .

وشذ في وصف على « فَعَال » نحو : « صَنَاع [2] ، وصُنُع » و « فِعَال » نحو : « نَاقَة كِنَاز ، ونوق كُنُز » .

وحكى ابن سيدة : أن من العرب من يقول : « نوق كناز » — بلفظ الإفراد فيكون من باب « دِلَاص » — وقد سبق الكلام عليه أول الباب .

وعلى « **فَعِيل** » نحو : « نَذِير ، ونُذُر » .

ويرد عليه « فَعُول » لا بمعنى « مفعول » نحو : « صَبُور ، وغَفُور » فإنه يطرد فيه « فُعُل » نحو : « صُبُر ، وغُفُر » — وسيأتي التنبيه عليه — .

واحترز بالرباعي من غيره ، نحو : « نَار ، وفِيل ، وسُور » ونحو « قِنْطَار ، وقِطْمِير ، وعُصْفُور » فإنه لا يجمع على « **فُعُل** » شيء منها .

واحترز بالمدّ عن الخالي منه فإنه لا يجمع على « **فُعُل** » .

وشذ « نَمِرة ، ونُمر » ، وبكونه قبل اللام من نحو : « دَانِق ، وعِيسَى ، ومُوسَى » فلا يجمع على « **فُعُل** » وبصحة اللام من المعتلها ، نحو : « سِقَاء ، وَكِسَاء » فإنه لا يجمع على « **فُعُل** » وبعدم التضعيف في ذي اللام عن نحو : « تَبَات ، وزِمَام » فإنه قياسه « **أَفْعِلَة** » — كما مر — .

وشذ « عِنَان ، وعُنُن ، وحِجَاج ، وحُجُج ، وَوِطَاط [3] ، ووُطُط » كما

---

(١) **قذال** : جماع مؤخر الرأس ، ومعقد العذار من الفرس ، خلف الناصية .

(٢) **صناع** : الصناع : المتقنة ما تصنعه النساء .

(٣) وطاط : ضعيف .

أشار إليه بقوله : « فِي الْأَعَمِّ » .

وفهم من تخصيص ذلك : « بِذِي الْأَلِف » أن المضاعف من ذى الياء نحو : « سَرِير » وذى الواو ، نحو : « ذَلُول » يجمع على « فُعُل » نحو : « سُرُر ، وذُلُل » .

تنبيهات :

الأول : لا فرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا — كما مثل — أو مؤنثا ، مثل « أَتَان ، وأُتُن ، وقَلُوص ، وقُلُص » وكلاهما يطرد فيه « فُعُل » .

الثانى : ما مدته ألف على **ثلاثة أقسام** : مفتوح الأول ، ومكسوره ، ومضمومه :

أما الأول ، والثانى : « فَفُعُل » فيهما مطرد ، وتقـدم تمثيلهما ، **وأما الثالث** : فظاهر إطلاقه هنا اطراد « فُعُل » فيه ، وبه صرح فى شرح الكافية ، فإنه مثل بقُراد ، وقُرُد ، وكُرَاع ، وكُرُع » فى المطرد ، وتبعه الشارح .

وذكر فى التسهيل : أن « فُعُلا » نادر فى « فُعَال » وهو الصحيح ، فلا يقال فى « غُرَاب ، غُرُب ، ولا فى عُقَاب ، عُقُب » [1] .

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا ، كما شرط ذلك فى أخويه .

الثالث : يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كان واوا ، نحو : « سِوَار ، وسُوُر » .

---

(١) انظر ٥ / ٤٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ومن ضمهما فى الضرورة قوله [1] :

١١٩٠ — أَغَرُّ الثَّنَايَا ، أَحَمُّ اللثَـاتِ

يُحَسِّنُهَــــا سُوُك الإِسْحِـــــلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا ، نحو : « قُذْل ، وحُمْر » وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين ، فتقول فى « سِيَال: سُيُل ، وسِيل » فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه ، لما يؤدى إليه من الإدغام .

ونُدر قولهم : « ذُبَاب ، وذُبّ » والأصل « ذُبُب » .

الرابع : « **فُعُل** » **يطرد فى نوعين** :

أحدهما : المتقدم ، والآخر ، وصف على « فُعُول » لا بمعنى « مَفْعُول »

١١٩٠ — (١) **القائل** : عبد الرحمن بن حسان ، والبيت من المتقارب ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٨٤ ، والعينى ٤ / ٥٣٠ ، ...

اللغة :

أغر : أبيض ، الثنايا : جمع : ثنية ، أحم : من الحمة : لون بين الدهمة ، والكمتة ، اللثات : جمع لثة : اللحمة المركبة فيها الأسنان ، سوك : جمع : سواك ، الإسحل : شجر تتخذ منه المساويك ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« أغر » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هى أغر « الثنايا » مضاف إلى أغر « أحم اللثات » خبر بعد خبر ، ومضاف إليه « يحسنها » فعل مضارع ، ومفعول به « سُوُك الإسحل » فاعل ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « سوك » حيث ضم فيه الواو ، والقياس تسكينها ، وذلك : للضرورة .

نحو : « صَبُور ، وصُبُر » فإن كان بمعنى « مَفْعُول » لم يجمع على « فُعُل » نحو : « رَكُوب » .

ولم يذكره — هنا — فأوهم أنه غير مقيس ، وليس كذلك .

(وفُعَلٌ جمعًا لِفُعْلَةٍ عُرِف .·. ونحْوِ كُبْرَى) أى : من أمثلة جمع الكثرة « **فُعَل** » — بضم ، ثم فتح — **ويطرد فى نوعين** :

الأول : « **فُعْلَة** » — بضم الفاء — اسما : نحو : « غُرْفَة ، وغُرَف » فإن كان صفة نحو : « ضُحكة » [1] لم يجمع على « فُعَل » .

وشذ قولهم : « رجل بُهْمَة ، ورِجَال بُهَم » .

الثانى : « الفُعْلَى » أُنثى الأفعل ، نحو : « الكُبْرَى ، والكُبَر ، فإن لم يكن أنثى » « الأَفْعَل » نحو : « بُهْمَى ، ورُجْعَى » لم يجمع على « فُعَل » .

تنبيهات :

الأول : أخل باشتراط الاسمية فى « فعلة » وهو شرط — كما عرفت — وأما اشتراط كون « فُعْلى » أُنثى « الأَفْعَل » فأعْطَاه بالمثال .

الثانى : اقتصر هنا ، وفى الكافية على هذين النوعين ، وقال فى شرحها بعد ذكرهما : « وشذ فيما سوى ذلك » يعنى : « فعلا » .

وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا ، وهو « فُعُلَة » [2] اسما ، نحو : « جُمُعَة ، وجُمَع » فإن كان صفة نحو : « امرأة شُلُلة » وهى : السريعة لم يجمع على « فُعَل » واستثقل بعض التميميين ، والكلبيين ضم عين « فُعُل » فى المضاعف ،

---

(١) ضحكة : — بضم ، فسكون — : من يضحك منه كثيرًا ، وبضم ، ففتح : فهو من يضحك كثيرا ... ، وانظر ٤ / ٥٣١ العينى .

(٢) انظر ص ٢٧٢ تسهيل الفوائد ... ، وانظر ٥ / ٤٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا : « جُدَو ، وذُلَل » بدل « جُدُد ، وذُلُل » .

فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه « فُعَل » [1] .

الثالث : **اختلف فى ثلاثة** أنواع أخر :

أولها : « فُعْلَى » مصدرا ، نحو : « رُجْعَى » .

وثانيها : « فُعْلَة » فيما ثانيه واو ساكنة ، نحو : « جَوْزَة » : فقاسه الفراء فى هذين النوعين ، فتقول فى جمعهما : « رُجَع ، وجُوَز » كما قالوا فى « رُؤْيَا ، ونَوْبَة » : « رُؤَى ، ونُوَب » .

وغيره يجعل « رُؤَى ، ونُوَب » مما يحفظ ، ولا يقاس عليه .

ثالثها : « فُعْل » مؤنث بغير تاء ، نحو : « جُمْل » فهذا يجمع على « فُعَل » قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع .

وكلامه فى الكافية ، وشرحها يقتضى موافقةِ المبرد فإنه قال فيها [2] :

وهِنْدُ مثل كِسْرَة فى فِعَل ، وجُجْل مثلُ بُرْمَة فى فُعَل .

وقال فى شرحها : ويلحق « فِعْل ، وفُعْل » مؤنثين « بِفِعْلة ، وفُعْلَة » فيقال : « هِنْد ، وهُنَد ، وجُمْل ، وجُمَل » .

الرابع : مما حفظ فيه « فُعَل » قولهم : « تُخَمة ، وتُخَم ، وقَرْيَة ، وقُرًى ، وعَدُوٌّ ، وعُدًى ، ونُقوق ، ونُقَق » .

وحكى ابن سيدة فى جمع « نُفَسَاء ، نُفَسًا » ــ بالتخفيف ، و « نُفَّسًا » بالتشديد ، وعلامة جمعية «فعل» الذى له واحد على « فعَلة » ألا يستعمل إلا مؤنثا ، نص على ذلك سيبويه .

---

(١) انظر ٥ / ٤٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ١١٠ الكافية الشافية ...

« فُرطَب » عنده اسم جنس ، لقولهم : « هَذَا رُطَب ، وأَكَلْتُ رُطَبًا طَيِّبًا » و « تُخَم » عنده جمع ؛ لأنه مؤنث : انتهى .

(ولِفعلَة فِعلُ) أى : من **أمثلة جمع الكثرة « فِعَل »** — بكسر أوله ، وفتح ثانيه — وهو مطرد فى « فِعْلَة » اسما تاما ، كما قيده فى التسهيل بذلِك ، نحو : « كِسْرَة ، وكِسَر ، وحِجَّة ، وحِجَج ، ومِرْيَة ، ومِرًى » .

والاحتراز بالاسم عن الصفة ، نحو : « صِغْرَة ، وكِسْرَه ، وعِجزَة » فى ألفاظ ذكرت فى المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد ، والمثنى ، والمجموع [1] .

وشذ رجَلُ « صِمَّة » و« رِجَال صِمَم » و « امرأة ذِرْبَة ، ونِسَاء ذِرَب » .

والصِّمة : الشجاع ، **والذِّرْبَة** : الحديدة اللسان ، **وبالتام** : من نحو : « رِقَة » فإن أصله « ورق » لكنْ حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على « فِعل » .

وإنما لم يقيد « فِعْلَة » هنا بهذين القيدين ، لقلة مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجىء صفة ، وإن كان الأصح خلافه — كما عرفت — ولأن نحو : « رِقَة » لم يبق على وزن « فِعْلة » فلا حاجة للاحتراز عنه .

تنبيهات :

الأول : قاس الفراء « فِعَلا » فى « فِعْلَى » اسما ، نحو : « ذِكْرَى ، وذِكَر » وفى « فِعْلة » يائى العين ، نحو : « ضَيْعَة ، وضِيَع » كما قاس « فُعَلا » فى نحو : « رُؤْيَا ، ونَوْبَة » وقاسه المبرد فى نحو : « هِنْد » كما قاس « فُعلا » فى نحو : « حُجْل » — وقد تقدم — .

ومذهب الجمهور : أن ما ورد من ذلك يحفظ ، ولا يقاس عليه [2] .

---

(١) انظر ٥ / ٤٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٥ / ٤٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الثانى : قال فى التسهيل : ويحفظ يعنى « فِعلًا » باتفاق فى « فعلة » واحد « فعْل » أى : نحو : « سِدْرَة ، وسِدَر » والمعوض من لامه يَاء ، أى : نحو : « لثة ، ولِثًى » وفي نحو : « مَعِدَة ، وقَشْع ، وهضَبَة ، وقَامَة ، وهِدْم ، وصُورَة، وذِرْبَه ، وعَذْوٌ ، وحِدَأة » .

والقشع : الجلد البالى ، **والهِدم** : الثوب الخلق .

الثالث : لا يكون « فِعَل » ، ولا « فِعَال » لما فاؤه ياء ، إلا ما ندر ، « كَيِعَار » قاله فى التسهيل .

واليعار : جمع « يَعْر ، ويَعْرَة » .

واليَعْر : الجدى ، يربط فى الزُّبْيَة للأسد .

(وقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ) أى : « فِعْلَة » بالكسر (عَلَى فُعَلْ) — بالضم — قال فى شرح **الكافية** : وقَد يَنُوب « فُعَل » عن « فِعَل » ، و« فِعَل » عن « فُعَل ».

فالأول : « كَحِلْيَة ، وحُلًى ، وَلِحْية ، وَلُحًى » .

والثانى : « كَصُورَة ، وصِوَر ، وقُوَّة ، وقِوًى » .

(فى نَحْو رَامٍ ، ذُو اطِّرادٍ فُعَلَهْ) .

« **فُعَلة** » : مبتدأ ، خبره « ذو اطِّرَادٍ » أى : **من أمثلة جمع الكثرة « فُعَلَة »** — بضم الفاء — وهو مطرد في « فَاعِل » وصفا لمذكر عاقل ، معتل اللام ، نحو : « رَامٍ ، ورُمَاة ، وقَاصٍ ، وُقَضَاة ، وغَازٍ ، وغُزَاة » .

وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل .

فخرج نحو : « مُشْتَرٍ ، وَوَادٍ ، ورَامِيَة ، وضَارٍ » : وصف أَسَد ، وضَارِب فلا يجمع شيء من ذلك على « فَعَلَة » .

وشذ « كمىّ ، وكُمَاة ، وبَازٍ ، وبُزَاة ، وهَادِر ، وهدَرَة » وهو : الرجل الذمى لا يعتد به ، كما ندر « غوِى ، وغُوَاة ، وعُرْيَان ، وعُرَاة ، وعدوٌ ،

وعُدَاة ، ورَذِى [1] ، ورذَاة » .

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ ، وَكَمَلَهْ) أى : من **أمثلة جمع الكثرة « فَعَلَة »** — بفتح الفاء — وهو مطرد فى « فَاعِل » وصفًا لمذكر عاقل ، صحيح اللام ، نحو : « كَامِل ، وكَمَلَة ، وبَارّ ، وبَرَرَة » .

وقد أشار — أيضا — بالمثال إلى الشروط .

فخرج. نحو : « حَذر ، وَوَاد ، وحَائِض ، وسَابِق : وصف فَرَس ، ورَام : فلا يجمع شىء منها على « فَعَلَة » .

وشذ « سَيِّد ، وسَادة ، وخَبِيث ، وخَبَثَة ، وبرّ ، وبَرَرَة ، وناعِق ، وَنَعَقَة ، وهى : الغربان [2] .

تنبيه :

لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردًا ، فكان الأحسن أن يقول : « كَذَاكَ نَحْوُ كَامِلٍ ، وَكَمَلَهْ » .

(فَعْلَى لِوَصْفٍ ، كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ) .

أى : من أمثلة جمع الكثرة « فَعْلَى » وهو مطرد فى وصف على « فَعِيل » بمعنى « مَفْعُول » دال على هُلْك ، أو تَوَجّع ، أوْ تَشَتُّت ، نحو : « قَتِيل ، وقَتْلَى ، وجَرِيح ، وجَرْحَى ، وأَسِير ، وأَسْرَى » .

ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من « فَعِل » « كَزَمن ، وزَمْنَى » و « فَاعِل » « كَهَالِك ، وهَلْكَى » و « فَيْعِل » « كَميِّت ، ومَوْتَى » و « فَعِيل » لا بمعنى « مَفْعُول » كمَريض ، ومَرْضى ، و « أَفْعَل » « كَأَحْمَق ، وحَمْقَى » .

---

(١) **رذى** : الرذى : البعير المنقطع من الإعياء ، ومن أثقله المرض ...

(٢) انظر ٥ / ٥٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

و « فَعْلان » « كَسَكْرَان ، وسَكْرَى » وبه قرأ حمزة ، والكسائى ، ﴿ وتَرَى النَّاسَ سَكْرَى ومَا هُمْ بسَكْرَى ﴾ [1] .

وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم : « كَيِّسٌ ، وكَيْسَى » فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، و « سِنَانٍ ذَرِب ، وأَسنَّةٍ ذَرْبى » ومنه قوله [2] .

١١٩١ — إنِّى امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ
ذَرْبَـى الْأَسِنَّـةِ كُـلَّ يَـوْمِ تَلَاقِ

(لِفُعْلٍ اسْمًا صحَّ لَامًا فِعَلَهْ .·. وَالْوَضْعُ فِى فَعْلٍ ، وفِعْلٍ قَلَّلَهْ) .

أى : من **أمثلة جمع الكثرة** « فِعَلَة » .

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحج ، وانظر ٣ / ١٤٢ الكشاف .

١١٩١ — (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ١٣٣ .

اللغة :

عصبة : العصبة من الرجال : ما بين العشرة إلى الأربعين — مختار (ع ص ب) والمراد : قوم ، وجماعة .. ذربى الأسنة : يريد : حدة الأسنة ، يقال : سنان ذرب ، أى : حاد .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« إنى » إن ، واسمها « امرؤ » خبر إنَّ « من عصبة » جار ، ومجرور ... « سعدية » صفة « ذربى الأسنة » صفة ، والأسنة : مضاف إلى « ذربى » « كل يوم » مضاف ، ومضاف إليه « تلاق » مضاف إلى يوم .

والشاهد في البيت :

قوله : « ذربى » حيث قد جمع كلمة « ذرب » على « ذربى » وذلك مما سمع ، ومما يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وهو : لاسم صحيح اللام على « فُعْل » كثيرًا ، نحو : « دُرْج ، ودِرَجَة ، وكُوز ، وكِوَزَة ، ودُبٌّ ، ودِبَبَة » .

وعلى « فَعْل ، وفِعْل » قليلًا ، فالأول ، نحو : « غَرْد ، وغِرَدَة ، وزَوْج ، وزِوَجَة » .

والثانى نحو : « قِرْد ، وقِرَدَة ، وحِسْل ، وَحِسَلَة » .

والحِسْل : الضَّبّ ، وهو محفوظ فى هذين ، كما يحفظ فى غير ذلك ، كقولهم لضد الأنثى :« ذَكَر ، وذَكَرَة » وقولهم : « هَادِرٌ ، وهَدَرَة » .

واحترز بالاسم من الصفة ، ونَدر فى « عِلْج » « عِلَجَة » وبالصحيح اللام من نحو : « عُضْو ، وظَبْى ، ونِحْى » فلا يجمع شىء من ذلك على « فِعَلَةْ » .

(وفُعَّلٌ لفَاعِلٍ ، وفَاعِلَهْ .·. وَصْفَيْن ، نَحْوُ : عَاذِلٍ ، وَعَاذِلَهْ) .

أى : من أمثلة جمع الكثرة « فُعَّل » ، وهو مطرد فى وصف ، صحيح اللام على « فَاعِل ، أو فَاعِلَة » نحو : « عَاذِل ، وعُذَّل ، وعَاذِلَة ، وعَذَّل » .

واحترز « بوصفين » من الاسمين ، نحو : « حَاجِب الْعَين ، وجَائِزَة البيت » فلا يجمعان على « فعل » .

(وَمِثْلُه) أى : مثل « فُعل » (الفُعَّال فيما ذكِّرا) أى : فى المذكر خاصة ، فيطرد فى وصف ، صحيح اللام على « فَاعِل » نحو : « عَاذل ، وعُذَّال » ، وندر فى المؤنث ، كقوله [1] :

١١٩٢ ــ أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ
وَقَــدْ أَرَاهُــنَّ عَنِّــى غَيْــرَ صُدَّادِ

١١٩٢ ــ (١) القائل : القطامى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، ... =

وتأوله بعضهم : على أن « صُدَّاد » فى البيت جمع « صَادّ » وجعل الضمير للأبصار ؛ لأنه يقال : « بَصَر صَادّ ، كما يقال بصَر حَادّ » :

(وَذَانِ) أى : **فُعَّل** ، وفُعَّال (فى المُعَلِّ لَامًا نَدَرَا) نحو : غَازٍ ، وغُزَّى ، وغُزَّاء » **وندر** — أيضا — فى « سَخْل سُخَّل ، وسُخَّال » وفى « نُفَسَاء ، نُفَّس ، وَنُفَّاس » **وندر** « **فُعَّل** » — **أيضًا** — فى « أَعْزَل ، وعُزَّل ، وسُرُوء ، وسُرَّأ ، وخَرِيدَة ، وَخُرَّد » .

تنبيه :

سمَّى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلًا ، وما بعده نادرًا .

(فَعْلٌ ، وفَعْلَةٌ : فِعَالٌ لَهُمَا) باطراد : اسمين كانا ، أو وصفين ، نحو : « كَعْبِ ، وكِعَاب ، وصَعْب ، وصِعَاب ، وقَصْعَة ، وقِصَاع ، وخَدْلَةٌ ، وخِدال » .

= **اللغة :**

أبصارهن : يريد : الكواعب فى بيت سابق ، صداد : جمع صادة ...

والمعنى :

أبصار الكواعب ، متعلقة بالشبان ، ناظرة إليهم ، أما أنا فإنهن غير صداد عنى ، أى : لست مهملا .

الإعراب :

« أبصارهن » مبتدأ ، ومضاف إليه « إلى الشبان » متعلق بمائلة « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » واو الحال ، وحرف تحقيق « أراهن » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به أول ، « عنى » متعلق بصداد « غير » مفعول ثان ، غير : مضاف « صداد » مضاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « صداد » فإنه جمع صادة ، وهو نادر ؛ لأن « فُعَّالا » يجىء جمع فاعل كصوام : جمع صائم ...

(وَقَلَّ فيمَا عَيْنُه الْيَا مِنْهُمَا) أى نحو : « ضَيْف ، وضِيَاف ، وضَيْعَة ، وضِيَاع » .

تنبيه :
قلّ — أيضا — فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم فى جمع: « يَعْر ، ويَعْرة »: يعار — كما قدمته — وقد ذكره فى التسهيل ، وشرح الكافية .

(وَفَعَلْ — أيضًا — لَهُ فِعَالُ .·. مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ) .

أى : يطرد « **فعال** » — أيضا — فى « **فَعُل** » نحو : « جَبَل ، وجِبَال ، وجَمَل ، وجِمَال » .

وإنما يطرد « فِعَال » فى « فَعَل » **بشروط ثلاثة** :

الأول : أن يكون صحيح اللام ، فلا يطرد فى نحو « فَتًى » وإلى ذلك أشار بعجز البيت .

والثانى : ألا يكون مضعفا ، فلا يطرد فى نحو : « طَلَل » .

والثالث : أن يكون اسما ، لا صفة ، نحو : « بَطَل » وإلى الثانى الإشارة بقوله : (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) وأما الثالث فذكره فى التسهيل [1] .

(وَمِثْلُ فَعَل .·. ذُو التَّا) منه ، نحو : « فَعَلَة » فيجمع على « فِعَال » باطراد ، نحو : « رَقَبة ، وَرِقَاب » .

ويشترط فيهما ما يشترط فى « فَعَل » (وفِعْل مَعَ فُعْلٍ) أى : يطرد فيهما — أيضا — « فِعَال » (فَاقْبَل) نحو : « قَدْح ، وقِدَاح ، ورُمْح ، ورِمَاح » .

ويشترط لاطراده فيهما : أن يكونا اسمين ، احترازًا من نحو : « جِلْف [2] ،

---

(١) انظر ٥ / ٥٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) **جلف** : الجلف : الشاة المسلوخة بلا رأس ، ولا قوائم ، ومنه : الرجل الجافى فى خلقه ...

وحُلو » .

ويشترط في ثانيهما : ألا يكون واوى العين « كَحُوت » ولا يائى اللام « كمِدَى » (وَفِى فَعِيل وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ) أيضا « فَعالٍ » (كَذَاكَ مى أُنْثَاهُ) .

أى : أنثى « فَعِيل » يعنى : « فَعِيلة » (أَيْضًا اطَّرَدْ) بشرط صحة لامهما ، نحو : « ظَرِيف ، وظِرَاف ، وظريفَة ، وظِرَاف » .

واحترز عن « فَعِيل » وصف « مَفْعُول » وأنثاه ، نحو : « جَرِيح ، وجَرِيحَة » .

فلا يقال فيهما : « جِرَاج » .

والاحتراز بصحة اللام : عن نحو : « قَوِىّ ، وقَوِيّة » فلا يقال فيهما : « قِوَاى » .

(وشَاعَ) أى : كثر « فِعَال » (فِى وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانًا) — بفتح الفاء — (وأُنْثَيَيْهِ) .

أى : أنثى « فعلان » وهما « فَعْلى ، وفَعْلَانة » نحو : « غَضْبَان ، وغَضْبَى ، وغِضَاب ، ونَدْمَانة ، ونِدَام » (أَوْ) وصف (عَلَى فُعْلَانا) — بضم الفاء — (ومثله) أنثاه (فُعْلَانَة) نحو : « خُمْصَان [1] : وخمَاص ، وخمْصَانة ، وخمَاص » .

تنبيه :

أفهم قوله : « وشاع » أنه لا يطرد فيها ، وهو ما صرح به في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضى الاطراد .

(وَالْزَمْهُ) أى : فعَالا (فى نَحوِ طَوِيلٍ ، وَطَوِيلَةٍ تَفِى) **والمراد** بنحوهما : ما كان عينه ، واوا ، ولامه صحيحة ، من « فَعِيل » بمعنى « فَاعِل » و « فَعِيلة » أنثاه ، فتقول فيهما: « طِوَال » .

(١) **خمصان** : ضامر البطن ، يقال : رجل خمصان الحشا ، وخميص ، الحشا : أى ضامر البطن .

ومعنى اللزوم : أنه لا يجاوز فى « طَوِيل ، وطَوِيلة » إلا إلى التصحيح ، نحو « طَوِيلَيْن ، وطَوِيلَات » .

تنبيه :

قد اتضح مما تقدم أن « **فِعَالا** » **مطرد فى ثمانية أوزان** :

« فَعْل » ، « كَصَعْب » .

و « فَعْلَة » ، « كَقَصْعَة » .

و « فَعَل » ، « كَجَبَل » .

و « فَعَلَة » ، « كَرَقَبة » .

و « فِعْل » ، « كذِئْب » .

و« فُعْل » ، و « كرُمح » .

و« فَعِيل » ، و « فَعِيلة » .

وشائع فى خمسة أوزان :

« فَعْلان » ، « كَغَضْبَان » .

و« فَعْلَى » ، و « كغَضْبَى » .

و« فَعْلَانة » ، و « كنَدْمَانة » .

و« فُعْلَان » ، و « كخُمْصَان » .

و« فُعْلَانَة » ، « كخُمْصَانَة » .

ومما يحفظ فيه : « فُعُول » ، « كخَرُوف ، وخراف » و « فِعْلَة » « كلِقْحَة ، ولِقَاح » و « فِعْل » ، « كنِمْر ، ونِمَار » ، « فَعْلَة » ، « كنَمْرَة ، ونِمَار » و « فَعَالَة » « كَعَبَاءَة ، وعِبَاء » وفى وصف على « فَاعِل » ، « كصَائِم ، وصِيَام » أو « فَاعِلة »

« كصَائِمة ، وصِيَام » أو « فُعْلَى » ، « كرُبَى [1] ، ورِبَاب » أو « فَعَال » ، « كجَوَاد ، وجِيَاد » أو « فِعَال » ، « كهِجَانٍ » ، والجمع ، أو « فَيْعَل » ، « كخيِّر ، وخِيَار » أوّ « أَفْعَل » ، « كأَعْجَف ، وعِجَاف » ، أو « فَعْلاء » ، « كعَجْفَاء ، وعِجَاف » أو « فَعِيل » بمعنى « مَفْعُول » « كرَبيط ، ورِبَاط ، وفي اسم على « فُعْلة » ، « كبُرْمَة ، وبِرَام » أو « فُعْل » كرُبَع [2] ، ورِبَاع » أو « فُعَل » « كجُمَد [3] ، وجِمَاد » أو « فِعْلَان » ، « كسِرْحَان ، وسِرَاح » ، أو « فَعِيل » ، « كفَصِيل ، وفِصَال » أو « فَعُل » « كَرَجُل ، ورِجَال » .

(وَبِفُعُول فَعِل ، نحو : كَبِد .·. يُخَصُّ غَالِبًا) أى : من أمثلة جمع الكثرة : « فُعُول » :

وهو مطرد فى اسم على « فَعِل » نحو : « كَبِد ، وكُبُود ، ونَمِر ، ونُمُر » .

وأشار بقوله : « يُخَصُّ » : إلى أنه لا يجاوز « فُعُولًا » إلى غيره من جموع الكثرة غالبا .

وأشار بقوله : « غَالبًا » إلى أنه قد يجمع على غير « فُعُولٍ » نادرًا ، نحو : « نَمِر ، ونُمُر ، ونِمَار » — أيضا — كما مر (كَذَاكَ يَطَّرِدْ : فِي فَعْلٍ اسمًا مطلق الْفَا) أى : يطرد — أيضا — « فُعُول » في اسم « فَعْل » أو « فِعْل ، أو فُعْل » وهو معنى قوله : « مُطْلَق الْفَا » نحو : « كَعْب ، وكُعُوب ، وحِمْل ، وحُمُول ، وجُنْدٌ ، وجُنُود » .

واحترز بالاسم عن الوصف ، نحو : « صَعْب ، وجِلْف ، وجُلْو » فلا يجمع على « فُعُول » إلا ما شذ من « ضَيْف ، وضُيُوف » .

(١) ربَى : الربى : الشاة إذا ولدت ، أو مات ولدها .

(٢) ربع : ما ينتج فى الربيع .

(٣) جمد : الجمد : المكان الصلب المرتفع ...

تنبيه :

اطرد « فُعُول » فى « فَعْل » مشروط بألا تكون عينه وَاوًا « كَحَوْض » .

وشذ « فُؤُوج » فى « فَوْج » [1] .

ومشروط فى « فُعْل » بألا تكون عينه — أيضا — واوًا « كَحُوت » ولا لامه ياء « كَمُدَى » وألا يكون مضاعفا ، نحو « خُفّ » وشذ « نُئِيّ فى نُؤْى » ومنه قالت : « خَلَت إِلَّا أَيَاصِرَ [2] ، أَوْ نئِيًّا » .

والنؤى : حفيرة حول الخباء ، لئلا يدخله ماء المطر .

وشذ : « وَحُصّ ، وحُصُوص » .

والحص : — بالمهملتين — ، وهو : الورس .

(وفَعَل .·. له) :

« **فَعَل** » مبتدأ ، و « لَهُ » خبره ، والضمير « لفُعُول » أى : **فَعَل من أفراد « فُعُول »** نحو : « أَسَد ، وأُسُود ، وشَجَن [3] ، وشُجُون ، ونَدَب ، ونُدُوب ، وذَكَر ، وذُكُور » .·

تنبيهات :

الأول : تردد كلام المصنف فى أن « فُعولًا » مقيس في « فعل » أو محفوظ ، فمشى فى التسهيل على الأول ، وفى شرح الكافية على الثانى ، وبه جزم الشارح [4] ، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ، فإنه لم يذكر فى هذا

---

(١) **فوج** : الفوج : الجماعة من الناس .

(٢) **أياصر** : جمع أيصر : حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد ...

(٣) **شجن** : حزن ، والجمع : شجون ...

(٤) انظر ص ٧٧٦ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — ...

النظم غالبًا إلّا المطرد ، ولما يذكر غيره [1] يشير إلى عدم اطراده غالبا « بقد » أو نحو : « قلّ ، أو ندَر » وأما قول الشارح : « ويحفظ فعول » فى « فعل » ولذلك .

قال : ـــ يعنى : المصنف ـــ « وفعل له » ، يعنى له « فُعُول » ولم يقيده باطراد » [2] .

فعلم : أنه محفوظ « ففيه نظر » ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد ـــ على ما هو بين من صنيعه ـــ .

الثانى : إذا قلنا : إن « فُعُولًا » قيس فى « فَعَل » فذلك بشرطين : أن يكون اسما ، وألا يكون مضاعفا ، **فلا** يقال فى « نَصَف » : « نُصُوف » ولا فى « لَبَب » : « لُبُوب » **وشذ** فى « طَلَل » « طُلُول » .

الثالث : جعل المصنف « فُعُولًا » فى التسهيل على ثلاث مراتب : مقيسا فى الأوزان الأربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعا فى « فَاعِل » وصفا غير مضاعف « كرادّ » ولا معتل العين « كقائم » نحو : « شَاهِد ، وشُهُود » وفى نحو : « فَسْل ، وفَوْج ، وسَاق ، وبَدْرَة ، وشعبة ، وقُنَّة » **وشاذا** فى نحو : « ظَرِيف ، وآنِسَة [3] ، وخص ، وأَسِينَة [4] » .

(ولِلْفُعَال فِعْلَان حَصَل) : أى من **أمثلة جمع الكثرة « فِعْلَان »** ـــ بكسر الفاء ـــ وهو : مطرد فى اسم على « فُعَال » نحو : « غُرَاب ، وغِرْبَان » وغُلَام ، وغِلْمَان » وقد تقدم عند قوله : « وغالبًا أغناهم فِعْلَان » فى « فِعِل » التنبيه على

---

(١) انظر ٤ / ١٣٦ الصبان .

(٢) ص ٧٧٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ ...

(٣) **آنسة** : من الأنس : ضد الوحشة .

(٤) **أسينة** : القوة من قوى الوتر ، وسير من سيور تضفر جميعا : نسعا ، أو عنانا .

اطراده فى « فُعَل » نحو : « صُرَد ، وصِرْدَان » .

(وشَاعَ) أى : كثر « فِعْلان » (فِي حُوتٍ ، وقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَامَاهُمَا) من كل اسم على « فُعْل » أو على « فَعَل » واوى العين ، **فالأول** : نحو : « حُوت ، وحِيتَان ، ونُون ، ونِينَان ، وكُوز ، وكِيزَان » **والثانى** : نحو : « قَاع ، وَقِيعان ، وتَاج ، وتِيجَان ، وجَار ، وجِيرَان » .

تنبيه :

هو مطرد فى الأول من هذين ، كما صرح به فى شرح الكافية ، واقتضاه كلام التسهيل (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) أى : مجيء « فِعْلَان » فى غير ما ذكر قليل يحفظ ، ولا يقاس عليه .

فمن ذلك فى الأسماء : « قِنْو ، وقِنْوان ، وصِوَار ، وصِيرَان » .

والصّوار : قطيع بقر الوحش .

و « **غزَال** ، وغِزْلَان ، وخَروف ، وخِرْفَان ، وظَلِيم ، وظِلْمَان » .

والظليم : ذكر النعام .

« وحائِط ، وحِيطَان ، ونِسْوَة ، ونِسْوَان ، وعِيد ، وعِيدَان ، وبُرْكَة ، وبِرْكَان » .

والبُركة : ـ بالضم ـ : اسم لبعض طير الماء .

و « قَضَفَة ، وقِضْفَان » .

والقضَفة : ـ بالفتح ـ : الأكمة ، وفى الأوصاف : « شَيْخ ، وشِيخَان ، وشُجَاع ، وشِجْعَان » .

تنبيه :

مقتضى كلامه هنا ، وفى شرح الكافية ـ وعليه مشى الشارح [1] ـ أن

(١) انظر ص ٧٧٨ ، ٧٧٩ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ ...

« فِعْلَانًا » لا يطرد فى « فَعَل » ــ صحيح العين « كحَزَب ، وحِزْبان ، وأَخ ، وإِخْوَان » .

ومقتضى كلامه فى التسهيل : اطراده فيه .

والْحَزَبِ : ذكر الحُبَارِى .

(وفَعْلًا اسْمًا ، وفَعِلًا ، وفَعِيلًا .·. غير معل العين فُعْلَان شَمَل) .

أى : من **أمثلة جمع الكثرة « فُعْلَان »** ــ بضم الفاء ــ وهو مقيس فى اسم على « **فَعْل** » نحو : « بَطْن ، وبُطْنَان ، وظَهْر ، وظُهْرَان » .

أو « **فَعِيل** » نحو : « قَضِيب ، وقُضْبَان ، ورَغِيف ، ورُغْفَان » أو « فَعَل » ــ صحيح العين ــ نحو : « ذَكَر ، وذُكْرَان ، وحَجَل ، وحُجْلَان » .

وخرج بقوله : « اسْمًا » نحو : « ضَخْم ، وجَمِيل ، وبطَل » .

وبقوله : « غَيْرَ مُعلّ » نحو : « قَوَدٌ[1] » فلا يجمع شىء منها على « فُعْلَان » .

تنبيهات :

الأول : ذكر المصنف فى شرح الكافية ، وتبعه الشارح فى أمثلة « فَعَل » نحو : « جَذَع ، وجُذعَان »[2] .

وذكر فى التسهيل : أن « فُعْلَان » يحفظ فى « جَذَع » ولا يقاس عليه ؛ لأنه صفة .

الثانى : اقتضى كلامه : أن نحو « ذِئْب ، وذُؤْبَان » غير مقيس وصرح فى شرح الكافية : بأنه قليل ، لكنه فى التسهيل عده من المقيس .

---

(١) **قود** : القود : القصاص .

(٢) انظر ٧٧٨ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ ...

الثالث : اقتضى كلامه — أيضا — أن « فعلان » مقيس فى نحو : « سَيْف ، وقَوْس ، وقَاع ، وعَوِيل » لأنه لم يشترط صحة العين إلا فى الأخير ، وهو : « فَعَل » — بفتحتين — .

الرابع : مما يحفظ فيه « فُعْلَان » : « فَاعِل » « كحَاجِز ، وحُجْزَان » و « أَفْعَل ، فَعْلَاء » « كأَسْود ، وَسُودَان ، وأَعْمَى ، وعُمْيَان » و « فُعَال » ، « كحُوَار ، وحُوران ، وزُقَاق ، وزُقَّان » — ذكرها سيبويه — .

« وفَعِلَه » ، « كقَضَنَفَة ، وقُضْنَفَانِ » و « فَعُول » « كقَعُود ، وقُعْدَان » .

(وَلِكَرِيم ، وبَخيلٍ فُعَلَا .·. كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا) .

أى : من **أمثلة جمَوع الكثرة** « **فُعَلَاء** » وهو مقيس فى « **فِعِيل** » وصفًا لمذكر عاقل ، بمعنى اسم فاعل ، عير مضاعف ، ولا معتل اللام .

فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى « فَاعِل » نحو : « كَرِيم ، وبَخِيل ، وظَرِيف » وما كان بمعنى « مُفْعِل » نحو : « سَمِيع » بمعنى « مُسْمِع » وما كان بمعنى « مُفَاعِل » ، نحو : « خَلِيط » بمعنى « مُخَالِط » فكلها تجمع على « **فُعَلَاء** » **فيقال** : « كُرَمَاء ، وبخَلَاء ، وظُرَفَاء ، وسُمَعَاء ، وخُلَطَاء » .

وخرج بالوصف الاسم ، نحو : « قَضِيب ، ونَصِيب » فلا يقال : « قُضَبَاء ، ولا نُصَبَاء » وبالمـذكر المؤنث ، نحو : « رَمِيم ، وشَرِيفَة » فلا يقال : « عِظَام رُقَمَاء ، ولا نِسَاء شُرَفَاء » .

وأما « **خُلَفَاء** » فى جمع « خَلِيفة » و « نِسَاء سُفَهَاء » فبطريق الحمل على المذكر ، و « بالعاقل » غير العاقل ، نحو : « مَكان فَسِيح » فَلَا يُقَال فى جمعه « فُسحَاء » وبكونه بمعنى « فَاعِل » نحو : « قتيل ، وجَريح » فلا يقال : « قُتَلاء ، ولا جُرَحَاء » .

وشذ « دَفِين ، ودُفَنَاء ، وسَجين ، وسُجَنَاء ، وجَلِيب ، وجُلَبَاء ، وسَتِير ، وسُتَرَاء » .

حكاهن اللحياني :

وندر « أَسِير ، وأُسَرَاء » وبكونه « غير مضاعف » نحو : « شَدِيد ، ولَبِيب » **فلا يقال** : « شُدَدَاء ، ولا لُبَبَاء » وبكونه « غير معتل اللام » نحو : « غَنِيّ ، وَوَلِيّ » فلا يجمع على « فُعَلَاء » وندر « تَقِيّ ، وتُقَوَاء ، وسَخِيّ ، وسُخَوَاء ، وسَرِيّ ، وسُرَوَاء » .

تنبيهات :

الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح ، والذم مما استكمل الشروط فى الجمع « فُعَلاء » .

الثاني : قوله : « كَذَا لما ضَاهَاهَما » أى : شابههما ، **يشمل ثلاثة أمور** : المشابهة فى **اللفظ** ، **والمعنى** ، نحو : « ظَرِيف ، وشَرِيف ، وخَبيث ، ولَئِيم » والمشابهة **في اللفظ، دون المعنى** ، نحو: « قَتِيل ، وجَرِيح » وهذا غير صحيح لما عرفت .

والمشابهة فى **المعنى** ، **دون اللفظ** ، نحو : « صَالح ، وشُجَاع ، وفَاسِق ، وخفَاف » بمعنى : « خَفِيف » من كل وصف ، دل على سجيته مدح ، أو ذم ، وهذا صحيح ـــ أيضا ـــ وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم [1] .

لكنه يوهم : أن كل وصف دل على سجيته : مدح ، أو ذم يجمع على « فُعَلَاء » وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيهما .

أما الأول : فواضح البطلان ، **وأما الثاني** : فإن المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على « فَاعِل ، أَوْ فُعَال » ـــ كما مثلت ـــ .

(١) انظر ص ٧٧٩ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ ...

وذكر فيه ، وفي شرح الكافية : أن نحو : « جَبَان ، وسَمْح ، وحِلْم » وهو : الصديق ، مما ندر جمعه على « فُعَلَاء » كذلك قولهم فى جمع « رَسُول رُسَلَاء » وفى جمع « وَدُود : وُدَدَاء » فكل هذا مقصور على السماع [1] .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دل على سجيّة مدح ، أو ذم ، وهو على « فَاعِل ، أو فعال » حكمه حكم « فَعِيل » المذكور فى الجمع على « فُعَلَاء » هو ما فى التسهيل — كما تقدم — .

واقتصر فى شرح الكافية ، وتبعه الشارح على « فَاعِل » [2] وعلى معنى المدحِ ، بل ذكر فى الكافية : أن « فُعَالا » مما يقتصر فيه على السماع . انتهى .

(ونَابَ عَنْهُ) أى : عن « فُعَلَاء » (أَفْعِلَاء فى الْمُعَلّ .·. لَامًا ، ومُضْعَفٍ) من « فَعِيل » المتقدم ذكره .

فالمعتل : نحو : « غَنِى ، وأَغْنِيَاءِ ، وَوَلِى ، وَأَوْلِيَاء » .

والمضعَّف : نحو : « شَدِيد ، وأَشدَّاء ، وخَلِيل ، وأَخِلَّاء » .

وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر « تقى ، وتقواء ، وسخى ، وسخواء ، وسرى ، وسرواء » .

وأشار بقوله : (وغَيرُ ذَاكَ قَلّ) إلى أَنَ ورود « أَفْعِلَاءِ » فى غير المضعف ، والمعتل قليل ، نحو : « صَدِيق ، وأَصْدِقَاء ، وظَنِين ، وأَظِنَّاء ، ونَصِيب ، وأَنْصِبَاء ، وَهَيِّن ، وأَهْوِنَاء » فلا يقاس عليه بخلاف الأول .

(فَوَاعِلُ لِفَوْعَلٍ ، وفَاعَلٍ .·. وفَاعِلَاء ، مَعَ نَحْو كَاهِل ، وَحَائِضٍ ، وصَاهِلٍ ، وفَاعِلَهْ) :

---

(١) انظر ٥ / ٦٢ ، ٦٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ص ٧٨٠ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — ...

أى : من أمثلة جمع الكثرة « **فَوَاعِل** » وهو مطرد فى هذه **الأنواع السبعة** :

أولها : « **فَوْعل** » نحو : « جَوْهَر ، وجَوَاهِر » .

وثانيها : « **فَاعَل** » — بفتح العين — نحو : « طَابَع ، وطَوَابع » .

وثالثها : « **فَاعِلَاء** » نحو : « قَاصِعَاء ، وقَواصِع » .

ورابعها : « **فَاعِل** » اسما علما ، أو غير علم ، نحو : « جَابِر ، وجَوَابِر ، وكاهِل ، وكَوَاهِل » وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ « نحو ».

وخامسها : « **فَاعِل** » صفة مؤنث عاقل ، نحو : « حائِض ، وحَوائِض » .

وسادسها : « **فاعِل** » صفة مذكر غير عاقل ، نحو : « صَاهِل ، وصَوَاهِل » .

وسابعها : « **فَاعِلَة** » مطلقا ، نحو : « ضَارِبَة ، وضَوَارِب ، وفَاطِمَة ، وفَوَاطِم ، ونَاصِيَة ، ونَوَاصٍ » .

وزاد فى الكافية ثامنا ، وهو « **فَوْعَلَة** » نحو : « صَوْمَعَة ، وصَوَامِع » .

وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الأنواع ، فقال : « فَوَاعِل » لغير « فَاعِل » الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة ، أو واو ، غير ملحقة بخماسى » [1] .

واحترز بقوله : « غير ملحقة بخماسى » من نحو : « خَوَرْنَق » [2] فإنك تقول فى جمعه: « خَرَانِق » — بحذف الواو — .

ولا خلاف فى اطراد « فَوَاعِل » فى هذه الأنواع ، إلا السادس ، فقال جماعة من المتأخرين : إنه شاذ ، ونسبهم فى شرح الكافية إلى الغلط فى ذلك ، وقال : نص سيبويه على اطراد « فَوَاعِل » فى « فَاعِل » صفة لمذكر ، غير عاقل ، قال :

(١) ص ٢٧٦ تسهيل الفوائد ...

(٢) **خورنق** : قصر للنعمان الأكبر ...

وإنما الشاذ فى نحو : « فَارِس ، وفَوَارِس » يعنى : فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل .

وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فى الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ) .

وذلك قولهم فى « فَارِس ، ونَاكِس ، وهَالِك ، وغَائِب ، وشَاهِد » : « فَوَارِس ، ونَوَاكِس ، وهَوَالك ، وغَوائِب ، وشَوَاهِد » وكلها صفات للمذكر ، العاقل .

وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة « لطَوَائِف » فيكون على القياسى ، فيقدر فى قولهم : « هَالِك فى الْهَوَالِك » : فى الطَّوائِف الْهَوَالك .

قيل : وهو ممكن ، إنْ لم يقولوا : « رِجَالٌ هَوَالِك » .

تنبيه :

شذ — أيضا — « **فَوَاعل** » فى غير ما ذكر ، نحو : « حَاجَة ، وحَوَائج ، ودُخَان ، ودَوَاخِن ، وعُثَان [1] ، عَوَاثِن » .

(وبِفَعَائِلَ اجْمَعن فَعَالَهْ .·. وَشِبْهَهُ ، ذَا تَاءٍ) ثابتة (أَوْ مُزَالَهْ).

أى : من أمثلة جمع الكثرة « **فَعَائِل** » وهو لكل رباعى ، مؤنث ، بمدة قبل آخره ، مختوما بالتاء ، أو مجردا منها : فتلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء .

فالتى بالتاء : « **فَعَالَة** » نحو : « سَحَابَة ، وسَحَائِب » ، و « **فِعَالة** » نحو : « رِسَالَة ، ورَسَائِل » و « **فُعَالَة** » نحو : « ذُؤَابَة ، وذَوَائِب » و « **فَعُولَة** » نحو : « حَمُولَة ، وحَمَائل » و « **فَعِيلة** » نحو : « صَحِيفَة ، صَحَائِف » .

والتى بلا تاء : « **فَعَال** » نحو : « شَمَال ، وشَمَائِل » و « **فِعَال** » نحو :

---

(1) **عثان** : دخان ...

« شِمَال ، وشَمَائل » و « **فُعَال** » نحو : « عُقَاب ، وعَقَائب » ، و « **فَعُول** » نحو : « عَجُوز ، وعَجَائز » و « **فَعِيل** » نحو : « سَعِيد » — علم امرأة ، يقال في جمعه : « سَعَائد » .

قال في شرح الكافية : وأما « فَعَائل » جمع « فعيل » من هذا القبيل، فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس ، يكون لعلم مؤنث « كسَعَائد » جمع « سَعِيد » : اسم امرأة .

تنبيهات :

الأول : شرط هذه المثل ، المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ، فلو كانت مذكرة لم تجمع على « فَعَائل » إلا نادرًا ، كقولهم : « جَزُور [1] ، وجَزَائر » و « سَمَاء » : — بمعنى المطر — وسَمَائى ، ووَصِيد ، ووَصَائِد » .

والثاني : شرط ذوات التاء من هذه المثل ، سوى « فَعِيلة » الاسمية — كما في المثل المذكورة— كذا في التسهيل — .

ولعله للاحتراز عن « امرأة جَبَانَة ، وفَرُوقَة ، وناقة جُلَالَة » — بضم الجيم — أى : عظيمة ، فلا تجمع هذه الأوصاف على « فَعَائل » .

وشرط « فَعِيلة » ألا تكون بمعنى « مَفْعُولة » احترازًا من نحو : « جَرِيحة ، وقَتِيلة » فلا يقال : « جَرَائح ، ولا قَتَائِل » .

وشذ قولهم : « ذَبِيحَة ، وذَبَائح » .

الثالث : ظاهر كلامه هنا ، وفي الكافية اطراد « فَعَائل » في هذه الأوزان العشرة .

---

(١) جزور : الجزور : البعير ، أو خاص بالناقة المجزورة ... (قاموس) وفى المصباح : الجزور من الإبل خاصة ، يقع على الذكر ، والأنثى ...

وذكر فى التسهيل : أن المجردات من التاء ، سوى « فَعِيل » يحفظ فيها « فَعَائِل » وأن أحقهن به « فَعُول » .

وأما « فَعِيل » فلم يذكره فى التسهيل ؛ لأنه لم يحفظ فيه « فَعَائل » — كما تقدم — .

وهذا يدل على أن « فَعَائل » غير مطرد فى الأوزان المجردة ، وتبعه فى الارتشاف [1] .

الرابع : ذكر فى التسهيل : أنّ « فَعَائل » — أيضا — لنحو « جُرَائض ، وقَرِيثَاء ، وبَرَاكَاء ، وجَلُولَاء ، وحُبارى ، وحزابية » — إن حذف ما زيد بعد لاميهما » [2] ولنحو : « ضرّة ، وطنة ، وحُرَّة » وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ .

وإنما قيد « حُبَارى ، وحُزَابية » بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين ، فتقول عند حذفهما : « حَبَائِر ، وحَزَائِب » ، وإن حذفت الأول فقط قلت : « حُبَارى ، وحُزَابى » انتهى .

(وبا لفَعَالى ، والْفَعَالَى جُمِعَا .·. صَحَرَاءُ ، والعَذْرَاءُ ، والْعَيسَ اتْبَعَا) .

أى : من أمثلة الكثرة ، « الفِعَالى — بالكسر — والفَعَالى » — بالفتح — ولهما اشتراك ، وانفراد :

فيشتركان فى أنواع :

الأول : « فعلاء » اسما ، نحو : « صَحْراء ، وصَحارِى ، وصَحَارَى » .

والثانى : « فُعْلَى » اسما ، نحو : « عَلْقَى ، وعَلاقِى ، وعَلَاقى » .

---

(1) انظر ٥ / ٦٧ ، ٦٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(2) ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ تسهيل الفوائد ...

والثالث : « **فِعْلَى** » اسما ، نحو : « ذفرى ، وذَفَار ، وذَفَارى » .

والرابع : « **فُعْلَى** » وصفا ، لا لأنثى « أَفْعَل » نحو : « حُبْلَى ، وحَبالِى ، وحبَالَى » .

والخامس : « **فعلاء** » وصفا لأنثى ، نحو : « عَذْراء ، وعَذَارى ، وعَذَارَى » .

وهذه كلها مقيسة ، كما أشار إليه بقوله : « والْعَيْسَ اتْبَعَا » إلا « فَعْلَاء » وصفا لأنثى ، نحو : « عَذْرَاء » فإن « الفعَالِي ، والفُعَالَى » **غير مقيسين فيه**، بل محفوظان ، كما نص عليه في التسهيل ــ بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا ، وفى شرح الكافية .

ويشتركان ــ أيضا ــ فى جمع « **مَهْرِىّ** » قالوا : « مَهارٍ ، مَهَارَى » ولا يقاس عليهما .

وينفرد « الفِعَالى » ــ بالكسر ــ فى نحو : « جِذْرية ، وسِعْلَاةَ [1] ، وعَرْقُوةَ ، والمَاقى » وفيما حذف أول زائدتيه من نحو : « حَبَنْطَى [2] ، وعَفَرْنَى ، وعَدَوْلى [3] ، وقَهَوْبَاة ، وبُلَهْنِية ، وقَلَنْسُوة ، وحُبَارَى » .

وندر فى أهل ، وعشرين ، ولَيْلَة ، وكيلَة ، وهى : البيضة .

وينفرد « **فَعَالَى** » ــ بالفتح ــ فى وصف على فَعْلَان ، نحو : « سَكْرَان ، وغَضْبَان » وعلى « فَعْلَى » نحو : « سَكْرَى ، وغَضْبَى » .

---

(١) **سعلاة** : السعلاة : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٢) **حبنطى** : العظيم البطن ، ...

(٣) **عدولى** : قرية بالبحرين .

ويحفظ فى نحو : « حَبِط [1] ، ويَتِيم ، وأَيِّم [2] ، وطَاهِر ، وشَاة ، ورَئيس : وهى التى أصيب رأْسها .

واعلم أن « فُعَالى » — بضم الفاء — فى جمع نحو : « سَكْرَان ، وسكْرَى » راجح على « فَعَالى » — بفتحهما — وفى غير يَتِيم من نحو : « قَدِيم ، وأَسِير » مستغنى به عنه ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

تنبيهات :

الأول : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به « فعالى » من نحو : « حِذْرية » وما بعدها ؛ لأنه مستفاد به من قوله بعد :

« وبفَعَالل ، وشبهه انطقا » وسيأتى بيانه .

ولكنه أخل « بفُعَالَى » — بضم الفاء — فلم يذكره .

الثانى : قالوا فى جمع « صَحْراء ، وعَذْرَاء » — أيضا — « صَحَارِىّ ، وعذارىّ » — بالتشديد — ، وسيأتى .

الثالث : « فُعَّالَى » — بالتشديد — هو الأصل فى جمع « صَحْرَاء » ونحوها ، وإن كان محفوظا ، لا يقاس عليه ؛ لأن وزن « صحراء » « فعلال » فجمعه على « فَعاليل » بقلب الألف ، التى بين اللامين ياء ، لانكسار ما قبلها ، وبقلب ألف التأنيث ، وهى الثانية فى نحو : « صحراء » ياء ، وتدغم الأولى فيها .

ثم إنهم آثروا التخفيف ، فحذفوا إحدى الياءين .

فمن حذف الثانية قال : « الصحارِى » — بالكسر — وهذا هو الغالب ، ومن

---

(١) **حبط** : بعير منتفخ البطن .

(٢) **أيم** : من لا زوجة له ، ولا زوج لها .

حذف الأولى ، قال : « الصَّحَارَى » — بالفتح — .

وإنما فتح الراء ، وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين .

(وَاجْعَل فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ .·. جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَبْتَعِ الْعَرَبْ) .

أى : من **أمثلة جمع الكثرة « فَعَالِيّ »** : وهو لثلاثى ، ساكن العين ، مزيد ، آخره ياء مشددة ، لغير تجديد نسب ، نحو : « كُرْسِيّ ، وَكَرَاسِيّ ، وَكُرْكِيّ ، وكَرَاكِيّ » .

واحترز بقوله : « لِغَيْر ذِى نَسَبٍ ، جُدِّدَ » من نحو : « تُرْكِيّ » فَلا يُقَالِ فِيهِ : « تَرَاكِيّ » وأما « أَنَاسِيّ » فجمع « إنسان » لا « إِنْسِيّ » وأَصلَه « أَنَاسِين » فأَبْدَلوا النونَ ياءً ، كما قالوا : « ظَرِبَان ، وظَرَابِيّ » .

وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنى ، مشعور به قبل سقوطها .

تنبيهات :

الأول : قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ، ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسِيًّا ، أو كالمنسِّى ، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولِهم فى « مهرىّ : مَهَارِىّ » وأصله البعير المنسوب إلى مهرَة : قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

الثانى : ذكر فى التسهيل : أن هذا الجمع — **أيضًا** لنحو — : « عِلْبَاء ، وقُوبَاء ، وحَولَايَا » وأنه يحفظ فى نحو : « صَحْـرَاء ، وعَـذْرَاء ، وإنْسَانِ ، وظَرِبَان » [1] .

الثالث : هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى ، المجرد ،

---

(١) ص ٢٧٧ تسهيل الفوائد ...

والمزيد فيه ، غير الملحق ، والشبيه به [1]

وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها **أحد ، وعشرون بناء** .

وزاد فى الكافية **أربعة أبنية** :

« فُعَالَى ، وفَعِيل ، وفُعَال ، وفعْلَى » :

أما « **فُعَالَى** » نحو « سُكَارَى » وهو لوصف على « **فَعْلان** » .

و « **فُعْلَى** » وقد تقدم ذكره ، وأنه يرجع على « فَعَالى » — بالفتح — فى هذين الوصفين .

وأما « فعيل ، وفُعَال » — بضم الفاء — نحو : « عَبِيد » جمع « عبد » و « ظُؤار » : جمع « ظِئْر » ففيهما خلاف ، ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح .

وقال فى التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع .

فإن ذكر « فَعِيل » فهو اسم جمع ، لا جمع — كما سيأتى بيانه — .

وأما « فعلى » فلم يسمع جمع إلا فى « حجْلَى » جمع : « حَجَل » و « ظربى » ، جمع : « ظرِبَان » .

ومذهب ابن السراج : أنه اسم جمع ، لا جمع .

وقال الأصمعى : « الحجلى » لغة فى « الحجل » .

وذهب الأخفش : إلى أن نحو : « رَكْب ، وصَحْب » جمع تكسير ، ومذهب سيبويه : أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ؛ لأنه يصغر على لفظه .

وذهب الفراء : إلى أن كل ما له واحد ، موافق فى أصل اللفظ ، نحو :

---

(1) انظر ٥ / ٧٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« ثَمَر ، وثِمَار » جمع تكسير ، وليس بصحيح .

(وَبِفَعَالِلَ ، وشِبْهِهِ انْطِقَا .˙. فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارتقى) .

أى : من أمثلة جمع الكثرة « **فَعَالِل** » وشَبهه .

والمراد بشبهه : ما يماثله فى العدة ، والهيئة ، وإن خالفه فى الوزن نحو : « مَفَاعل ، وفَيَاعِل » :

أما « فَعَالِل » : فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، **وأما شبهه** : فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد ، إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ ما مَضَى) .

أى : وهو باب « كُبْرى ، وسَكْرَى ، أَحْمَر ، وحَمْرَاء ، وَرَام ، وكَامِل » ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء .

وشمل قوله : « ما فوق الثلاثة » : الرُّباعى ، وما زاد عليه .

أما الرباعى : فإن كان مجردا جمع على « **فَعَالِل** » نحو : « جَعْفَر ، وجَعَافِر ، وزِبْرِج ، وزَبَارِج ، وبُرْثُن ، وبَرَاثن ، وَسِبَطْر [1] ، وَسَبَاطِـر ، وجَحْدَب [2] ، وجَحَادب » .

وإن كان بزيادة جمع على شبه « فَعَالِل » سواء كانت زيادته للإلحاق ، نحو : « جَوْهَر ، وجَوَاهِر ، وصَيْرَف ، وصَيَارِف ، وعَلْقَى ، وعَلَاقٍ » أم لغيره ، نحو : « إِصْبَع ، وأَصَابع ، ومَسْجِد ، ومَسَاجد ، وسُلَّم ، وسَلَالم » ما لم يكن مما تقدم استثناؤه .

وأما الخماسى : فهو — أيضا — إما مجرد ، وإما بزيادة .

فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله : (وَمِنْ خُمَاسِيٍ .˙. جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ

(١) **سبطر** : ماضى اللسان .

(٢) **جَحْدب** : قصير ...

بالقياس) :

« الآخر » : مفعول مقدم « لانْفِ » « ومنْ خُمَاسى » متعلق « بانْفِ » وكذلك « الْقِياس » أى : انف الآخر ، أى : احذف من الخماسى المجرد ، عند جمعه قياسا ، لتتوصل بذلك إلى بناء « فَعَالِل » فتقول فى « سَفَرْجَل » « سَفَارِج » وفى « فَرَزْدَق » : « فرازِدْ » وفى « خَوَرْنَق » : « خَوَارِق » .

ثم إن كان رابع الخماسى شبيها بالزائد : لفظا ، أو مخرجا جاز حذفه ، وإبقاء الخامس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(والرَّابع الشَّبِيهُ بالْمَزِيدِ قَدْ .'. يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ) .

أى : دون الخامس .

مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا « خَوَرْنَق »[1] فإن النون من حروف الزيادة .

ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا « فَرَزْدَق » فإن الدال من مخرج التاء ، وهى من حروف الزيادة .

فلك أن تقول فيهما : « خَوَارِق ، وفَرازِق » لكن « خَوَارِق ، وفَرَازِدْ » أجود .

وهذا مذهب سيبويه .

وقال المبرد : لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس ، و « خَوَارق ، وفَرازِق » غلط .

وأجاز الكوفيون ، والأخفش حذف الثالث ، كأنهم رأوه « أسهل ؛ لأن ألف

---

(١) **خدرنق** : الخدرنق : العنكبوت .

الجمع تحل محله [1] ، فيقولون : « حَوَانِق ، وفَرَادِق » .

وأما الخماسى بزيادة : فإنه يحذف زائده آخرًا ، كان ، أو غير آخر ، نحو : « سِبَطرى ، وسَبَاطر ، وفَدَوْكَس [2] ، وفَدَاكِس ، ومدحْرِج ، ودَحَارِج » ، كما أشار إليه بقوله : (مَا .·. لَمْ يَكُ لَيْنًا إثْره اللَّذ خُتِمَا) .

« **اللذ** » : لغة فى « الَّذِى » ، وهو : مبتدأ ، وصلته « خُتِما » و « إثْرَه » ظرف ، هو الخبر .

أى : **إنما يحذف** زائد الخماسى ، إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر ــ كما رأيت ــ فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على « فَعَالِيل » ونحوه ، نحو : « عُصْفُور ، وعَصَافِير ، وقِرْطَاس ، وقراطِيس ، وقِنْدِيل ، وقَنَادِيل » .

وشمل قوله : « وزَائدَ الْعَادِى الرُّبَاعى » نحو : « قَبَعْثَرى » مما أصوله خمسة ، **فهذا** ، ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان : الزائد ، وخامس الأصول ، فتقول فيه : « قَبَاعِث » .

وشمل قوله : « لينًا » ما قبله حركة مجانسة ــ كما مثل ــ وما قبله حركة غير مجانسة ، نحو : « غُرْنَيْق ، وفِرِدَوس » فتقول فيهما : « غَرَانيق ، وفَرَاديس » .

وخرج عن ذلك : ما تحرك فيه حرف العلة ، نحو : « كَنَهْوَر [3] ، وهَبَيّخ » فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء ، بل يحذف ، فتقول : « كَنَاهِر ، وهَبَائخ » لأن حرف العلة ــ حينئذ ــ ليس حرف لين .

---

(١) انظر ٥ / ٧٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) **فدوكس** : الأسد ، والرجل الشديد .

(٣) **كنهور** : المتراكم من السحاب ، والضخم من الرجال ...

وخرج — أيضا — نحو : « مُخْتار ، ومُنْقَاد » فإنه لا يقال فيهما : « مَخَاتير ، ومنَاقيد » بقلب الألف ياء ؛ لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ، فيقال : « مَخَايِرَ ، ومنَاقِد » — لما سبق — .

(والسِّينَ ، والتَّا من كمستَدعٍ أزِلْ .·. إذْ بِبنَا الجمعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ).

يعنى : أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالى الجمع ، وهما « فَعَالِلَ ، وفَعَالِيل » توصل إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض ، وإبقاء بعض أبقى ما له مزية فى المعنى ، أو اللفظ .

فتقول فى : « مُستَدع » : « مَدَاعٍ » بحذف السين ، والتاء معا ، لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع ، وأبقيت الميم ؛ لأن لها مزية فى المعنى عليهما ، لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزادان فى الأسماء ، والأفعال .

وكذلك **تقول** فى « اسْتِخْرَاج : « تَخَارِيج » فتؤثر تاء « اسْتِخْرَاج » بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير ؛ لأن « تَفَاعِيل » موجود فى الكلام « كتَمَاثِيل » بخلاف السين ، فإنها لا تزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقيل : « سَخَارِيج » ولا نظير له ؛ لأنه ليس في الكلام « سَفَاعِيل » .

ومن المزية اللفظية — أيضا — قولك : فى جمع « مَرْمَرِيس[1] » : « مَرَارِيس » بحذف الميم ، وإبقاء الراء ؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا فى الأصل ، ولو حذفت الراء ، وأبقيت الميم ، فقلت: « مَراميس » لأوهم كون الاسم رباعيا فى الأصل ، وأنه « فعاليل » ، لا « فعافيل » .

(والميمُ أوْلَى مِنْ سِوَاه بالْبَقَا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة

---

(١) **مرمريس** : من أوصاف الداهية ، والأملس — أيضا — .

وهذا لا خلاف فيه ، إذا كان ثانى الزائدين غير ملحق ، كنون « مُنطَلق » .

فتقول فى جمعه : « مَطَالِق » — بحذف النون ، وإبقاء الميم .

أما إذا كان ثانى الزائدين ملحقا كسين « مُقْعَنْسِس [1] » فكذلك عند سيبويه ، فيقال : مقَاعِس .

وخالف المبرد ، فحذف الميم ، وأبقى الملحق ، وهو السين ؛ لأنه يضاهى الأصل ، **فيقال** : « قَعَاسِس » .

ورجح مذهب سيبويه : بأن الميم مصدرة ، وهى لمعنى يخص الاسم ، فكانت أولى بالبقاء .

تنبيه :

لا يعنى بالأولوية هنا : رجحان أحد الأمرين ، مع جوازهما ؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين ، لكونه أولى ، فلا يعدل عنه .

(**وَالْهَمْزُ ، وَالْيَا مِثْلُهُ**) أى : مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (**إِن سَبَقَا**) .

أى : تصدرا ، كما فى « أَلَنْدَد [2] ، ويَلَنْدَد » فتقول فى جمعهما : « أَلَاد ، ويَلَاد » — بحذف النون ، وإبقاء الهمزة ، والياء — لتصدرهما ، ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى ، بخلاف النون ، فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

تنبيه :

إبقاء الميم ، والياء ، والهمز فى المثل المذكورة من المزية المعنوية .

---

(١) **مقعنسس** : متأخر إلى خلف ، يقال : اقعنسس البعير ، إذا لم يسرع فى السير .

(٢) **ألندد ، ويلندد** : هما بمعنى الألد : الشديد الخصومة .

(وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِف انْ جَمَعْتَ مَا .·. كَحَيْزَبُونٍ)[1] و « عَيْطَمُوسٍ »[2] (فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا) **فتقول** : « حَزَابين ، وعَطَامِيس » — بحذف الياء ، وإبقاء الواو ، فتقلب ياء لانكسار ما قبلها .

وإنما أوثرت الواو بالبقاء فى ذلك : لأن الباء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ؛ لبقائها رابعة قبل الآخر ، **فيفعل** بها ما فعل بواو « عُصْفُور » ولو حذفت الواو ، أوَّلًا لم يغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف .

(وَخَيَّرُوا فِى زَائِدَىْ سَرَنْدَى)[3] وهما : النون ، والألف (وَكُلِّ مَا ضَاهَاه) أى : شابهه فى تضمن زيادتين ، لإلحاق الثلاثى بالخماسى (كَالْعَلَنْدَى)[4] و « الحَبَنْطَى ، والْعَفَرْنَى » فلك أن تحذف ما قبل الألف ، وتبقى الألف ، فتقلب ياء ، **فتقول** : « سَرَاد ، وعَلَاد ، وحَبَاط ، وعَفَار » **ولك عكسه** ، **فتقول** : « سَرَانِد ، وعَلَانِد ، وحَبَانِط ، وعَفَارِن » .

وإنما خيروا فى هذين الزائدين ، لثبوت التكافؤ بينهما ؛ لأنهما زندا معا ؛ لإلحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لأحدهما على الآخر .

خاتمة :

تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف : أصلا كان ، أو زائدًا ،

---

(١) **حيزبون** : العجوز ، الصَّخَّابة ...

(٢) **عيطموس** : العيطموس : التامة الخلق من الإبل ، والمرأة الجميلة ...

(٣) **سرندى** : السرندى : السريع فى أموره ، أو الشديد ...

(٤) **العلندى** : الغليظ من كل شىء ، ... والبعير الضخم ...

فتقول : فى « سَفَرْجَل ، ومنطَلق » : « سَفَارِيج ، ومَطَالِيق » ، وقد ذكر هذا أول التصغير — كما سيأتى — .

الثانية : **أجاز الكوفيون** زيادة الياء فى مماثل « مَفَاعِل » وحذفها من مماثل « مَفَاعِيل » « **فيجيزون** » فى « جَعَافِر » « جَعَافِير » وفى « عَصَافِير » : « عَصَافِر » وهذا عندهم جائز فى الكلام ، وجعلوا من **الأول** : ﴿ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَه ﴾ [1] ومن **الثانى** : ﴿ وعِنْدَه مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ [2] **ووافقهم فى التسهيل** على جواز الأمرين ، واستثنى « فَوَاعل » **فلا يقال فيه** :

« فَوَاعِيل » إلا شذوذا [3] ، كقوله [4] :

١١٩٣ — ... ...∴ سَوَابِيغُ بِيضٌ ، لَا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ

---

(١) من الآية ١٥ من سورة القيامة .

(٢) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٣) انظر ص ٢٧٩ تسهيل الفوائد ...

١١٩٣ — (٤) القائل : زهير بن أبى سلمى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٣٣ ، والهمع ٢ / ١٨٢ ، والدرر ٢ / ٢٢٨ ، ... وصدر البيت :

عليها أسود ضاريات ، لبوسهم ∴ ... ...

اللغة :

عليها : يريد : الخيل ، سوابيغ : كوامل ، بيض : صقيلة ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« سوابيغ » خبر المبتدأ فى الشطر الأول « بيض » صفة « لا » نافية ، « يخرقها النبل » فعل مضارع ، ومفعول به ، وفاعل ... « يخرقها النبل » فعل مضارع ، ومفعول به ، وفاعل ...=

ومذهب البصريين : أن زيادة الياء فى مثل « مَفَاعِل » وحذفها فى مثل « مَفَاعِيل » لا يجوز إلا للضرورة [1] .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال : فى جماعتين من الجمال : « جِمَالَان » كذلك يقال فى جماعات : « جِمَالَات » .

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد ، فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم فى « أَعْبُد : أَعَابد » وفى « أَسْلِحَة » « أَسَالح » وفى « أَقْوَال » : « أَقَاوِيل » شبهوها « بأُسْود » ، وأَسَاوِد ، وأَجرِدَة ، وأَجَارِد ، وإِعْصَارِ ، وأَعَاصِير » وقالوا فى « مُصْرَان » : « مَصَارِين » وفى « غِرْبَان » : « غَرَابِين » تشبيها « بسَلَاطِين ، وسَرَاحِين » .

وما كان من الجموع على زنة « مَفَاعِل ، أَوْ مَفَاعِيل » لم يجز تكسيره ، لأنه لا نظير له فى الآحاد ، فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو ، والنون ، كقولهم فى « نَوَاكِس » : « نَوَاكِسُون » وفى « أَيَا من » أَيَا مِنُون » أو بالألف والتاء ، كقولهم فى « حَدَائِد » : « حَدَائِدَات » [2] وفى « صَوَاحِب » : « صواحبات » ومنه الحديث « إنكُنَّ لأَنْتن صَوَاحِبَات يُوسُف » .

الرابعة : إذا قصد جمع ما صدره « ذُو » أو « ابن » من أسماء ما لا يعقل قيل فيه : « ذَوَات كَذَا ، وَبَنَات كَذَا » ، **فيقال** فى جمع « ذِى القَعْدَة » : « ذَوَات القَعْدَة » وفى جمع « ابْن عرس » : « بَنَات عرْس » .

= **والشاهد فيه** :

قوله : « سوابيغ » والقياس : « سوابغ » بدون الياء .

(١) انظر ٥ / ٨٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) فى بعض النسخ : « خرائد ، وخرائدات » ٤ / ١٥٣ صبان .

ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العَلم « كَابْن لَبُون » وبين العلم « كابن آوى » .

والفرق بينهما : أن ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل « أَلْ » بخلاف اسم الجنس .

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة « كَبَرَق نَحْرُه » توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه « ذو » مجموعا .

فيقال : « هُم ذُو بَرَق نَحْرُه » وفى التثنية : « هُمَا ذَوَا بَرَق نَحْرُه » ويساوى الجملة فى هذا المركب ، دون إضافة على الصحيح .

فيقال : « هَذَان ذُوَا سيبويه » و « هؤُلَاء ذُوو سِيبَوَيْه » و « هُمَا ذَوَا معْدِ يكرب » و « هم ذَوُو معد يكَرب » .

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى ؛ والمجموع على حِدِه ، إذا ثنيا ، أو جمعا ، فيقال فى تثنية « زيدين » مسمى به : « هَذَان ذَوَا زَيْدَين » كما يقال فى تثنية كَلْبَتَى الحدَّاد : « هَاتَان ذَوَاتا كَلْبَتَيْن » .

ويقال فى الجمع : « ذَوُو زَيْدين » و « ذَوَات كَلَبَتَيْن » — وعلى هذا فقس — .

الخامسة : الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى من وجهين : معنوى ، ولفظى :

أما المعنوى فهو : أن الاسم الدال على أكثر من اثنين : إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة ، دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد ، دالا عليها ، دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ، ملغى فيه اعتبار الفردية :

فالأول : هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل « كَرِجَال ،

وأُسُود ، أم لم يكن « كَأَبَابيل » [1] .

والثانى : هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد من لفظه « كَرَكْب ، وصَحْب » ، أم لم يكن « كَقَوْم ، ورَهْط » .

والثالث : هو اسم الجنس الجمعى ، ويفرق بينه ، وبين واحده بالتاء غالبا ، نحو : « تَمْر ، وتَمْرَة ، وَجَوْز ، وجَوْزَة ، وكَلِم ، وكَلْمة » وربما عكس ، نحو : « الكمْء ، والجَبْء » للواحد ، و « الكمأة ، والجبأة » للجنس .

وبعضهم يقول للواحدة « كمأة » وللجنس « كَمْء » على القياس .

وقد يفرق بينه ، وبين واحده بياء النسب ، نحو : « رُوم ، ورُومِىّ ، وزَنج ، وزَنجىّ » .

أما اسم الجنس الإفرادى نحو : « لَبَن ، ومَاءَ ، وضَرْب » فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ، فإنه صالح للقليل ، والكثير .

وإذا قيل : « ضَرْبَة » فالتاء للتنصيص على الوحدة .

وأما اللفظى : **فهو** أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ، إن لم يكن له واحد من لفظه ، فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه ، أو لا ، فإن كان على وزن خاص بالجمع ، نحو : « أَبَابيل ، وعَبَادِيد » أو غالب فيه ، نحو : « أَعْرَاب » فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو اسم جمع ، نحو : « رَهْط ، وَإِبل » .

وإنما قلنا : إن « أَعْرَابًا » على وزن غالب ، لأن « أَفْعَالًا » نادر فى المفردات ، كقولهم : « بُرْمَة أَعْشَار » .

هذا **مذهب** بعض النَّحويين .

---

(1) **أبابيل** : بمعنى فرق ... وانظر ٤ / ١٥٣ الصبان .

وأكثرهم يرى أن « أَفْعَالًا » وزن خاص بالجمع ، وليس الأعراب جمع عرب ؛ لأن « العرب » يعم الحاضرين ، والبادين ، والأعراب يخص البادين ، خلافا لمن زعم أنه جمعه ، وإن كان له واحد من لفظه ، فإما أن يميز من واحده بياء النسب ، نحو : « رُوم » أو بتاء التأنيث ، ولم يلتزم تأنيثه ، نحو « تَمْر » أولا :

فإن ميز بما ذكر ، ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعى ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع ، نحو : « تُخَمَ ، وتُهَم » حكم سيبويه بجمعيتهما ؛ لأن العرب التزمت تأنيثها .

والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير .

وإن لم يكن كذلك : فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية ، أو لا ،

فإن **وافقها** فهو جمع ما لم يساو الواحد فى التذكير ، والنسب إليه ، فيكون اسم جمع .

فلذلك حكم على « غَزِىّ » بأنه اسم جمع « لِغَاز » ؛ لأنه يساوى الواحد فى التذكير ، وحكم — أيضا — على « ركَاب » بأنه اسم جمع « لركُوبة » لأنهم نسبوا إليه ، فقالوا : « ركَابِىّ » والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت ، أو أهمل واحدها — كما سيأتى فى بابه — .

وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع ، نحو : « صَحْب ، ورَكْب » لأن « فَعْلا » ليس من أبينة الجمع ، خلافا لأبى الحسن .

والله أعلم .

* * *

التَّصْغِير

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير ؛ لأنهما ـ كما قال سيبويه ـ : من واد واحد [1] ، لاشتراكهما في مسائل كثيرة ، يأتي ذكرها .

(فُعَيْلاَ اجْعَل الثُّلاَثيَّ إذَا .·. صَغَّرْتَه نحوُ) : « فُلَيْس » في تصغير « فَلْس » ، ونحو : (قُذَيٍّ فِي) تصغير (قَذَى) .

(فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيل لِمَا .·. فَاقَ) الثلاثي (كجعْل دِرْهَم دُرَيْهِمَا) وجعل دِينَار : « دُنَيْنِيرًا » .

والحاصل : أن كل اسم متمكن ، قصد تصغيره : فلابد من ضم أوَّله ، وفتح ثانية ، وزيادة ياء ساكنة بعده .

فإن كان ثلاثيًّا لم يغير بأكثر من ذلك ، وإن كان رباعيًّا ، فَصَاعدًا كُسِرَ ما بعد الياء .

فالأمثلة ثلاثة : « فُعَيْل » نحو : « فُلَيْس » و « فُعَيْعِل » نحو : « دُرَيْهِم » و « فُعَيْعِيل » نحو : « دُنَيْنِير » .

تنبيهات :

الأول : للمصغَّر شروط :

أن يكون **اسما** ، فلا يصغر الفعل ، ولا الحرف ؛ لأن التصغير وصف في

---

(١) انظر ٥ / ٨٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ... ، وانظر تعريف التصغير في اللغة ، والاصطلاح في كتابنا « التنوير في التصغير » ص ٧ إلى ٩ .

المعنى ، وشذ تصغير فعل التعجب [1] .

وأن يكون **متمكنًا** ، فلا تصغر المضمرات ، ولا « مَنْ ، وكَيْفَ » ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة ، والموصولات ـــ كما سيأتى [2] ـــ .

وأن يكون **قابلا للتصغير** ، فلا يصغر نحو : « كَبِير ، وجَسِيم » ولا الأسماء المعَظَّمة.

وأن يكون خاليا من **صيغ التصغير** ، وشبهها ، فلا يصغر نحو : « الكُمَيْت » من الخيل ، و « الكُعَيْت » وهو : « الْبُلْبُل » [3] ، ولا نحو : « مُبَيْطِر ، ومُهَيْمِن » .

الثانى : ورن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب ، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التعريف ، ألَا تَرَى أن وزن « أُخَيْمِر ، ومُكَيْرِم ، وسُفَيْرِج » فى التصغير « فُعَيْعِل » ووزنها التصريفى : « أُفَيْعِلَ ، ومُفَيْعِلَ ، وفُعَيْلِل » [4] .

الثالث : فوائد التصغير عند البصريين **أربع** :

تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو : « جُبَيْل » .

وتحقير ما يتوهم أنه عظيم ، نحو : « سُبَيْع » .

وتقليل ما يتوهم أنه كثير ، نحو : « دُرَيْهِمَات » .

وتقريب ما يتوهم أنه بعيد : زمنا ، أو محلا ، أو قدرًا ، نحو : « قُبَيْل

---

(١) انظر ص ١٢ إلى ١٥ التصغير ـــ لنا ـــ .

(٢) انظر ص ٢٤٨ إلى ٢٥٨ « التنوير فى التصغير » .

(٣) انظر التعليل ص ١٧ « التصغير » ـــ لنا ـــ .

(٤) انظر ص ٢٠ إلى ٢٢ « التصغير » ـــ لنا ـــ .

العصر ، وبُعَيْد المغرب ، وفُوَيْق هَذَا ، ودُوَيْن ذَاك ، وأُصَيْغِر مِنْك » .

وزاد الكوفيون معنى خامسًا ، وهو : « **التَّعْظِيم** » كقول عمر (رضى الله عنه) فى ابن مسعود : « كُنَيْفٌ ، مُلِيءَ عِلْمًا » وقول بعض العرب [1] : « أُنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّب » وقوله [2] :

١١٩٤ ــ وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم
دُوَيْهِيَّــةٌ ، تَصْفَــرُّ مِنْهَــا الأَنَامِــلُ

---

(١) القائل : الحباب بن المنذر الجموح ، الأنصــارى وانظر ص ٣٠ « التصغير » ــ لنا ــ .

١١٩٤ ــ (٢) القائل : لبيد بن ربيعة العامرى (رضى الله عنه) والبيت من الطويل ، ومن شواهد الخزانة ٢ / ٥٦١ ، والعينى ٤ / ٥٣٥ ، ...

اللغة :

دويهية : تصغير داهية ، والأنامل : أراد بها ، الأظفار ، وصفرتها تكون بعد الموت ، ...

والمعنى :

كل قوم سوف تنزل بهم داهية ، ينكرون أمرها ، وهى فى شدتها ، وفداحتها يتغير لها الحال ، وتجلب الموت ، الذى تصفر منه الأنامل...

الإعراب :

« وكل » ... كل مبتدأ « أناس » مضاف إلى كل « سوف » تدل على : التحقيق ، والتأكيد « تدخل » مضارع ، مرفوع « بينهم » متعلق بتدخل « دويهية » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « تصفر » مضارع ، مرفوع ... « منها » متعلق بتصفر « الأنامل » فاعل تصفر ... والجملة : صفة لقوله : « دويهية » .

والشاهد فيه :

قوله : « دويهية » حيث جاء التصغير للتعظيم كما يقول الكوفيون ...

وقوله [1] :

١١٩٥ — فُوَيْق جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ
لِتَبْلُغَــهُ حَتَّــى تَكَــلَّ ، وتَعْــمَلَا

ورد **البصريون** ذلك بالتأويل [2] إلى تصغير التحقير ، ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ) فيما زاد على أربعة أحرف

١١٩٥ — (١) القائل : أوس بن حجر ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد ابن الشجرى ١ / ٢٥ ، وابن يعيش ٥ / ١١٤ ، والمغنى ١٣٥ (١٣٦) ، ...

اللغة :

فويق : مصغر فوق ، وهو ظرف متعلق « بأبصرتها » فى بيت سابق ... والبلوغ : الوصول ، وتكل : تعب ، ويدرك الإعياء ، وتعمل : أى : تجتهد فى العمل ...

والمعنى :

يصف الشاعر امتناع منبت القوس ، وتجشمه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان ، ويستدلون على منابتها ، وقد يبذلون الأرواح فى سبيل الوصول إليها ...

وأوس بن حجر يشير إلى العناء فى سبيل الفوز بهذه العيدان لتتخذ منها الأقواس ...

الإعراب :

« فويق جبيل » ظرف ، ومضاف إليه « شامخ الرأس » نعت ، ومضاف إليه « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تكن » مضارع كان الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، واسم يكن مستتر « لتبلغه » المضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام ... ، والفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر تكن « حتى تكل » المضارع نصب بأن مضمرة بعد حتى والفاعل مستتر وجوبا « وتعملا » عاطف وجملة معطوفة على جملة « تكل » .

والشاهد فيه :

قوله : « جُبَيْل » حيث استدل به الكوفيون على أن التصغير للتعظيم .

(٢) انظر التأويل فى كتابنا ... التصغير ص ٣٣ إلى ٤٢ .

(بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ) .

وللحاذف هنا من ترجيح ، وتخيير ما له هناك .

فتقول فى تصغير « فَرَزْدَق » : « فُرَيْزِدْ » — بحذف الخامس — ، أو « فُرَيْزِق » — بحذف الرابع — لما سبق فى قوله : « والرَّابِعُ الشَّبِيهِ بالْمَزِيدِ ... » إلخ .

وتقول فى « سِبَطْرَى » : « سُبَيْطِرِ » وفى « فَدَوْكَس » : « فُدَيْكِس » وفى « مُدَحْرِج » : « دُحَيْرِج » .

وتقول فى « عُصْفُور ، وقِرْطَاس ، وقِنْدِيل ، وَفِرْدَوْس ، وغُرْنِيق » : « عُصَيْفِير ، وقُرَيْطِيس ، وقُنَيْدِيل ، وفُرَيْدِيس ، وغُرَيْنِيق » .

وتقول فى : « قَبَعْثَرَى » : « قُبَيْعِث » لما سبق فى قوله : « وزَائِدَ الْعَادِى الرُّبَاعى احْذِفْهُ » إلخ .

وتقول : فى : « مُسْتَدْعٍ » : « مُدَيْع » وفى « اسْتِخْرَاج » : « تُخَيْرِيج » لما سبق فى قوله : « والسِّينَ ، وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ » إلخ .

وتقول فى : « مُنْطَلِق ، ومُقْعنسِس » : « مُطَيْلِق ، ومُقَيْعِس » وفى : « أَلَنْدَد ، ويلَنْدَد » : « أُلَيد ، ويُلَيد » — بالإدْغَام — لما سبق فى **قوله** : « وَالْمِيم أَوْلَى مِنْ سِوَاه بالْبَقَاء » إلخ .

وتقول فى : « حَيْزَبُون ، وعَيْطَمُوس » : « حُزَيْبين ، وعُطَيْميس » — بحذف الياء ، وإبقاء الواو ، مقلوبة ياء — لما مرَّ — .

وتقول فى : « سَرَنْدَى ، وعَلَنْدَى » : « سُرَيْند ، وعُلَيْند » أو « سُرَيد ، وعُلَيْد » لعدم المزية بين الزائدين — كما سبق — .

تنبيه :

يستثنى من ذلك : هاء التأنيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف ،

والنون بعد أربعة أحرف ، فصاعدًا ، فإنهن لا يحذفن فى التصغير ، ولا يعتد بهن ــ كما سيأتى [1] ــ .

(وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا) أى : فى الجمع ، والتصغير (انْحَذَفْ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل ، نحو : « سَفَرْجَل » فتقول فى جمعه : « سَفَارِج » وإن عوضت ، قلت : « سَفَارِيج » وفى تصغيره : « سُفَيْرِج » وإنْ عوَّضت ، قلت : « سُفَيْرِيج » .

وما حذف منه زائد ، نحو : « مُنْطَلَق » فتقول فى جمعه : « مَطَالِق ، ومَطَالِيق » وفى تصغيره : « مُطَيْلِق ، ومُطَيْلِيق » ــ على الوجهين ــ .

وعلم من قوله : « وَجَائِزٌ » : أن التعويض غير لازم [2] .

تنبيه :

قال فى التسهيل : « وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ، ما لم يستحقها لغير تعويض » [3] .

واحترز بقوله : « لغير تعويض » من نحو : « لغاغيز » فى جمع : « لُغَيْزَى » فإنه حذفت ألفه ، ولم يحتج إلى تعويض ، لثبوت يائه ، التى كانت فى المفرد [4] .

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا .·. خَالَفَ فى البَابَيْنِ) أى : باب التكسير ، وباب التصغير (حُكْمًا رُسِمَا) : مما جاء مسموعا ، فيحفظ ، ولا يقاس عليه .

فمما جاء حائدًا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب : « مُغَيْرِبَان »

---

(١) انظر ٥ / ٩٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٥ / ٩٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٣) ، (٤) ٥ / ٩٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وفى العشاء : « عُشَيان » وفى « عَشيَّة » : « عُشَيْشِيَة » وفى إنْسَان : « أُنَيْسَان » وفى بُنون : « أُبَيْنُون » وفى ليلة : « لُيَيْلَيَة » وفى رَجُل : « رُوَيْجِل » وفى صبية : « أُصَيْبِيَة » وفى « غِلْمة » « أُغَيْلِمَة » .

فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل .

ومما جاء حائدًا عن القياس فى التكسير ، فجاء على غير لفظ واحده قولهم : « رَهْط ، وَأَرَاهِط ، وبَاطِل ، وأَبَاطِيل ، وحَدِيث ، وأَحَادِيث ، وكُرَاعٌ ، [1] وأَكَارِع ، وعَرُوض ، وأَعَارِيض ، وقَطِيع ، وأَقَاطِيع » .

فهذه جموع لوَاحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل .

هذا مذهب سيبويه ، والجمهور [2] .

وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس .

وذهب ابن جنى : إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ، ثم يجمع ، فيرى فى « أَبَاطِيل » أن الاسم غير إلى « ابطيل ، أو أبطول » ثم جمع .

(لِتِلْوَ يَا التَّصْغِير مِنْ قبْلِ عَلَمْ .·. تأْنِيثٍ ، اوْ مَدَّتِهِ) أى : مدة التأنيث (الْفَتْحُ انْحَتَم) يعنى : أن الحرف ، الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث ، وهى : التاء ، وألف التأنيث المقصورة ، نحو : « قَصْعَة ، وقُصَيْعَة ، ودرجة ، ودُرَيْجَة ، وحُبْلَى ، وحُبَيْلَى ، وسَلْمَى ، وسُلَيْمَى » وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة ، التى قبل الهمزة ، نحو : « صَحْرَاء ، وصُحَيْرَاء ، وحَمْرَاء ، وحُمَيْرَاء » .

---

(١) كراع : الكراع : مستدق الساق .

(٢) انظر ٥ / ٩٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيهات :

الأول : أفهم كلامه : أن الألف الممدودة فى نحو : « حَمْرَاء » ليست علامة التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم : الألف التى انقلبت همزة ــ وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ــ .

ولذلك : قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث ، أو الألف قبلها .

وأما قوله فى شرح الكافية : « فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح « كُثَمْيَرَة ، وحُبَيْلى ، وحُمَيْراء » حيث يقتضى أن المدة فى نحو : « حَمْرَاء » مندرجة فى قوله : « عَلَامَة تأنيث » فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم [1] .

الثانى : **المراد** بقوله : « منْ قَبْل عَلَم ، تأْنيث » ما كان متصلا ، كما مثل ، فلو انفصل كسر على الأصل نحو : « دُحَيْرِجَة » .

الثالث : عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث ، كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها [2] .

فتقول : « بُعَيْلَبَكُّ » ــ بفتح اللام ــ .

(كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ .'. أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ ، وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) أى : يجب ــ أيضًا ــ فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، إذا كان قبل مدة « أَفْعَال » أو مد « سَكْرَان » وما به التحق ، مما فى آخر ألف ، ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على « فَعَالين » دُونَ شُذُوذ .

فتقول فى تصغير : « أَجْمَال : أُجَيْمَال » وفى تصغير « سَكْرَان : سُكَيْرَان » لأنهم لم يقولوا فى جمعه: « سَكَارِين » وكذلك ما كان مثله نحو : « غَضْبَان ، وعَطْشَان » فإن جمع على « فَعَالِين » دون شذوذ صغر على « فُعَيْلِين » نحو ،

(١) انظر ٥ / ٩٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٥ / ١٠١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« سِرْحَان ، وسُرَيْحِين ، وَسُلْطَان ، وَسُلَيْطِين » فإنهما يجمعان على « سَرَاحين ، وسَلَاطِين » .

وإن كان جمعه على « فَعَالِين » شَاذًّا لم يلتفت إليه ، بل يصغر على « فُعَيْلَان » مثاله : « غَرْثَان [1] ، وإنْسان » فإنهم قالوا فى جمعهما : « غَرَاثَين ، وأَنَاسِين » على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : « غُرَيْثَان ، وأُنَيْسَان » فإن ورد ما آخر « ألف ، ونون مزيدتان ، ولم يعرف ، هل تقلب العرب ألفه ياء ، أو لا ؟ حمل على باب « سَكْرَان » لأنه الأكثر [2] .

تنبيه :

أطلق الناظم « أَفْعَالًا » ولم يقيده بأن يكون جمعا ، فشمل المفرد .

وفى بعض نسخ التسهيل : أو ألف أَفْعَال جمْعًا ، أو مفردًا .

فمثال الجمع ما ذكر .

وأما المفرد فَلَا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمى به من الجمع ؛ لأن « أَفْعَالا » عندهم لم يثبت فى المفردات .

قال سيبويه : فإذا حقرت « أَفْعَالًا » اسم رجل قلت : « أُفَيْعَال » كما تحقرها قبل أن تكون اسما .

فتحقير « أفعال » كتحقير « عَطْشَان » فرقوا بينها ، وبين « أَفْعَال » لأنه لا يكون إلا واحدًا ، ولا يكون « أَفْعَال » إلا جمعا .

هذا كلامه .

وقد أثبت بعض النحويين « أَفْعَالًا » فى المفردات ، وجعل منه قولهم :

---

(١) غرثان : من غرث كفرح : جاع ، وجمعه غرائى ، كسكارى .

(٢) انظر ٥ / ١٠١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« بُرْمَةٌ أَعْشَار ، وثَوْبٌ أَخْلَاق ، وأَسْمَال » .

وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع ــ كما تقدم ــ .

فإن فرَّعْنَا على مذهب من أثبته فى المفردات ، فمقتضى إطلاق الناظم هنا ، وقوله فى التسهيل : « جمعا ، أو مفردا » أنه يصغر على « أُفَيْعَال » .

ومقتضى قول من قال من النحويين : « أو ألف أفْعَال جمعًا ، كأبى موسى [1] ، وابن الحاجب أنه يصغر على « أُفَيْعِيل » ــ بالكسر ــ .

وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : « قيد بقوله : جَمْعًا » احترازًا عما ليس بجمع ، نحو : « أَعْشَار » فإن تصغيره : « أُعَيْشِير » .

وقال الشارح : أو ألف « أَفْعَال » جَمْعًا [2] **وعلى هذا نبه بقوله** سَبَق . هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام الناظم على التقييد ، وكأنه جعل « سبق » قيدًا لأَفْعَال ، أى : ألف « أَفْعَال » السابق فى باب التكسير ، وهو : الجمع .

أما تقييده فتبع فيه أَبَا مُوسى ، ومن وافقه .

وقال الشلوبين : مشيرًا إلى قول أبى موسى : هذا خطأ ؛ لأن سيبويه قال : إذا حقرت « أَفْعَالًا » : اسم رجل قلت فيه : « أُفَيْعَال » كما تحقرها قبل أن تكون اسما .

وأما حمل كلام الناظم على التقييد ، فلا يستقيم ؛ لأن قوله : « سَبَق » ليس حالا من « أَفْعَال » فيكون مقيدًا به ، بل هو صلة « ما » وَمَدَّهُ « مَفْعُول » لسبق ، تقدم عليه .

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) ص ٧٨٨ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

والتقدير : كذاك ما سبق مدة « أَفْعَال » وأَيْضًا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل .

فعلى ذلك يحمل كلامه [1] .

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُـدًّا .·. وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِلَيْـنِ عُـدًّا
كَـذَا المَزِيـدُ آخِـرًا لِلـنَّسَبِ .·. وَعَجُزُ الْـمُضَافِ ، والمُـرَكَّب
وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا فَعْلَانَـا .·. مِنْ بَعْـد أَرْبَـعٍ كَزَعْفَرَانَـا
وقدِّرِ انْفِصَال مَا دَلَّ عَلَـى .·. تثنيةٍ أَوْ جَمْع تَصْحِيح جَلَا)

يعنى : لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية ، بل تعدّ منفصلة ، أى : تنزل منزلة كلمة مستقلة ، فيصغر ما قبلها ، كما يصغر غير متمم بها .

الأول : ألف التأنيث الممدودة ، نحو : « حَمْرَاء » .

الثانى : تاء التأنيث ، نحو : « حَنْظَلَة » .

الثالث : ياء النسب نحو : « عَبْقَرِىّ » [2] .

الرابع : عجز المضاف ، نحو : « عَبْد شَمْس » .

الخامس : عجز المركب ، تركيب مزج ، نحو : « بَعْلَبَك » .

السادس : الألف ، والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف ، فصاعدًا ، نحو : « زَعْفَرَان ، وعَبَوْثَرَان » .

واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو : « سَكْرَان ، وسِرْحَان » ـــ وقد تقدم ذكرهما ـــ .

---

(١) ٥ / ١٠٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) **عبقرى** : نسبة إلى عبقر ، الذى تزعم العرب أنه موطن الجن ، وينسبون إليه كل شىء عجيب الخلق والصنع ، ظنا منهم أن الجن أقوى عملا من الإنس .

السابع : علامة التثنية ، نحو : « مُسْلِمَيْن » .

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو : « مُسْلِمِين ، ومُسْلِمَات » .

فجميع هذه لا يعتد بها ، ويقدر تمام بنية التصغير قبلها .

فتقول فى تصغيرها :

« حُمَيْرَاء ، وحُنَيْظِلَة ، وعُبَيْقِرِيّ ، وعُبَيْدِ شمْس ، وبُعَيْلَبَك ، وزُعَيْفِران ، وعُبَيْثِران ، ومُسْيلمَان ، ومُسَيْلمين ، ومُسَيْلمَات » .

تنبيهات :

الأول : هذا تقييد لإطلاق قوله : « وَمَا بِهِ لمُنْتَهَى الجمعِ وُصِلْ » وقد تقدم التنبيه عليه .

الثانى : ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه ؛ لأن مذهبه فى نحو : « جَلُولَاء ، وبَرَاكَاء ، وقَرِيثَاء » مماثلة حرف مد حذف الواو ، والألف ، والياء ، فيقول فى تصغيرها : « جُلَيْلَاء ، وبُرَيْكَاء ، وقُرَيْثَاء » ـــ بالتخفيف ـــ بخلاف ، « فَرُوقَة » فإنه يقال فى تصغيرها : « فُرَيقَة » ـــ بالتشديد ـــ ولا يحذف .

فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء .

ومذهب المبرد : إبقاء الواو ، والألف ، والياء فى : « جَلُولَاء » وأخويه ، فيقول فى تصغيرها : « جُلَيِّلَاء ، وبُرَيِّكَاء ، وقُرَيِّثَاء » ـــ بالإدغام ـــ مُسَوِّيًا بين ألف التأنيث ، وتائه ؛ لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث .

وحجة سيبويه : أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث ، وشبها بالألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما .

وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط ، وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى « جَلُولَاء » ونحوها ، فإنها كألف « حُبَارَى » الأولى ، وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ، ونحوها فى التصغير [1] .

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة ، وتائه تقتضى موافقة المبرد ، ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف ـــ أيضا ـــ فى نحو « ثَلَاثِين » علمًا ، أو غير علم ، وفى نحو : « جِدَارَيْن ، وظَرِيفَيْنِ ، وظَرِيفَات » أعلامًا ، مما فيه علامة التثنية ، وجمع التصحيح ، وثالثه حرف مد :

فمذهب سيبويه : الحذف ، فتقول : « ثُلَيثون ، وجديران ، وظُريفون ، وظريفات » لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ، فعومل معاملة « جَلُولَاء » [2] .

ومذهب المبرد : إبقاء حرف المد فى ذلك ، والإدغام كما يفعل فى « جَلَوْلَاء » .

واتفقا فى نحو : « ظَرِيفَيْن ، وظَرِيفين ، وظَرِيفَات » ـــ إذا لم يجعلن أعلاما ـــ على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل [3] .

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ، ذُو الْقَصْرِ مَتَى .·. زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا) .

---

(١) انظر ٥ / ١٠٢ ، ١٠٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٢ / ١١٨ كتاب سيبويه .

(٣) انظر ص ١٣٠ كتابنا ... التصغير .

(إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدًا حذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء على مثال « فُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل » لأنها لم يستثقل النطق بها ، فيحكم لها بحكم المنفصل ، **فتقول** فى نحو : « قَرْقَرَى ، ولُقيزَى ، وبَرْدَرَايا » : « قُرَيْقِر ، ولُغَيْغز ، وبُرَيْدِر » .

فإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة ، وإبقاء ألف التأنيث ، وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغير حُبَارَى خَيِّر .·. بَيْنَ الحُبَيْرَى — فادْرِ — والْحُبَيِّر) .

ومثله : « قَرِيثا » تقول فيه : « قُرَيْثَا ، أو قريث » أى : إن حذفت المدة ، قلت : « الحُبَيرى ، وقُرَيثًا » وإن حذفت ألف التأنيث ، قلت : « الحبيِّر ، وقُرَيِّث » — بقلب المدة ياء — ثم تدغم ياء التصغير فيها .

(وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانيًا لَيْنًا قُلِبْ .·. فَقِيمةً صَيِّر قُوَيْمةً تُصِبْ) .

« **ثانيًا** » : مفعول لارْدُدْ ، و « لينًا » نعت « لثَانيًا » و « قُلِبْ » فى موضع النعت « لثانيا » — أيضا — .

يعنى : أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله ، إذا كان لينا ، منقلبا عن غيره .

فشمل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء ، نحو : « قِيمَة » فتقول فيه : « قُوَيْمَة » .

الثانى : ما أصله واو ، فانقلبت ألفا ، نحو : « بَاب » فتقول فيه : « بُوَيْب » .

الثالث : ما أصله ياء ، فانقلبت واوا ، نحو : « مُوقِن » فتقول فيه : « مُيَيْقِن » .

الرابع : ما أصله ياء ، فانقلبت ألفا ، نحو : « نَاب » فتقول فيه : « نُيَيْب » .

الخامس : ما أصله همزة ، فانقلبت ياء ، نحو : « ذِيب » فتقول فيه : « ذُؤَيْب » ــ بالهمزة ــ .

السادس : ما أصله حرف صحيح ، غير همزة ، نحو : « دِينَار ، وقِيرَاط »[1] .

فإن أصلهما : « دِنَّار ، وقِرَّاط » والياء فيهما بدل من أول المثلين ، فتقول فيهما : « دُنَيْنِير ، وَقُرَيْرِيط » .

وخرج عن ذلك : ما ليس بلين ، فإنه لا يرد إلى أصله ، **فتقول** فى « مُتَّعد » « مُتَيْعِد » ــ بإبقاء التاء ــ خلافا للزجاج ، فإنه يرده إلى أصله **فيقول** : « مُوَيْعِد » **والأول** : مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، لأنه إذا قيل فيه : « مُوَيْعِد » أوهم أن مكبره « مُوعِد » أَوْ « مُوعَد » أَوْ « مَوْعِد » و « مُتَيْعِد » لا إيهام فيه[2] .

تنبيهات :

الأول : مراده بالقلب : مطلق الإبدال ، كما عبر به فى التسهيل ؛ لأن القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه : ما كان لينًا مبدلاً من همزة تلى همزة ، كما استثناه فى التسهيل[3] كألف « آدَم » وياء « أَيِمة » فإنهما لا يردان إلى أصلهما .

أما آدَم : فتقلب ألفه واوا ، وأما « أَيِّمَة » فيصغر على لفظه .

---

(١) انظر ٥ / ١٠٤ ، ١٠٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ٥ / ١٠٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٣) انظر ص ٢٨٦ تسهيل الفوائد .

وقد ظهر بما ذكرناه : أن قوله فى شرح الكافية ، وهو : يعنى الرد ، مشروط بكون الحرف حرف لين ، مبدلا من لين غير محرَّر ، بل ينبغى أن يقول : مبدلا من غير همزة ، تلى همزة ــ كما فى التسهيل[1] ــ .

الثانى : أجاز الكوفيون فى نحو : « نَاب » مما ألفه ياء « نُوَيْب » ــ بالواو .

وأجازوا ــ أيضا ــ إبدال الياء فى نحو « شَيْخ » واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازًا مرجوحا .

ويؤيده : أنه سمع فى « بَيْضَة » : « بُوَيْضَة » وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو : « جَاه » لأنه من « الوَجَاهَة » فقلب .

فإذا صغر قيل فيه : « جُوَيْه » دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَذَّ فِى عِيدٍ : عُيَيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه : « عُوَيْد » لأنه من « عَادَ يَعُود » فلم يردوا الياء ، لئلا يلتبس بتصغير « عُود » ــ بضم العين ــ كما قالوا فى جمعه : « أَعْيَاد » ولم يقولوا : « أَعْوَادًا » ــ لما ذكرنا ــ .

(وحُتِمْ .·. لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ) :

يعنى : أنه يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير ، **فيقال فى** : « نَاب ، وبَاب ، ومِيزَان » « أَنْيَاب ، وأَبْوَاب ، ومَوَازِين » ألا ما شذ « كَأَعْيَاد » .

---

(١) انظر ٥ / ١٠٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقوله (1) :

١١٩٦ ــ حِمًى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ ، إِلَّا بِإِذْنِنَا
وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْــدَامَ عَنْــدَ الْمَيَاثِــقِ

يريد : المواثق .

تنبيه :

هذا الحكم في التكسير ، الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه ، نحو : « قِيمَة ، وقِيَم ، ودِيمَة ، ودِيَم » .

(وَالْأَلِفُ الثَّانِي ، الْمَزِيدُ يُجْعَلُ .·. وَاوًا) نحو : « ضَارِب ، وَضُوَيْرِب ،

١١٩٦ ــ (١) القائل : عياض بن أم درة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الخصائص ، ٣ / ١٥٧ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٢ ، والعينى ٤ / ٥٣٧ ، ...

اللغة :

حمى : الحمى : الموضع الذى يحميه ذو الشأن ، ولا يقْرَبُه أحد من : حمى المكان ، وأحماه ... يحل : من الإحلال ...

والمعنى :

واضح .·.

الإعراب :

« حمى » خبر مبتدأ محذوف ، أى : حمانا حمى ... « لا يحل » لا : نافية ، وفعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر ، والجملة : صفة لحمى فى محل رفع « الدهر » نصب على الظرفية « إلا » أداة استثناء « بإذننا » متعلق بيحل ، « ولا نسأل » الواو : عاطفة ، لا : نافية ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر ، والجملة : عطف على ما قبلها « الأقوام » مفعول به « عقد » مفعول ثان ، عقد : مضاف ، المياثق : مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « ... المياثق » فإن القياس فيه ، المواثق ، لأنه جمع ميثاق ...

وَمَاشٍ ، ومُوَيْشٍ » (كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف « صَابَ [1] ، وعَاج » فتقول فيهما : « صُوَيْب ، وعُوَيْج » .

تنبيهان :

الأول : مما يجعل واوًا — أيضا — الألف الثانى ، المبدل من همزة تلى همزة « كآدَم » يقول فيه : « أُوَيْدِم » — كما تقدم التنبيه عليه — .

الثانى : حكم التكسير في إبدال الألف الثانى كحكم التصغير ، فتقول : « ضَوَارِب ، وأَوَادِم » .

(وكمِّل المنْقُوصَ) وهو : ما حذف منه أصل : بأن ترد إليه ما حذف منه (فى التَّصْغِير) لتتأتى بنية « فُعَيْل » ومحل هذا (مَا .·. لم يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثالثًا كَمَا) أصله : « مَوَه » فتقول فيه : « مُوَيْه » — برد اللام — وكذا تفعل فى « خُذ ، وكُلْ ، ومُذْ » أعلاما ، و « سَهْ » [2] ويَد ، وحر » فتقول فيها : « أُخَيْذ ، وأُكَيْل » — برد الفاء — و « منَيْذ ، ومُسَيْه » — برد العين — و « يُدَيَّة ، وحُرَيحُ » — برد اللام — .

وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها ، ويكمل أيضا ، كما يكمل الثنائى ، نحو : « عِدَة ، وسَنَة » فتقول فيهما : « وُعَيْدَة ، وسُنَيَّة » برد فــاء الأول ، ولام الثانى .

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف ، لعدم الحاجة إليه ؛ لأن بنية « فُعَيل » تتأتى بدونه ، **فتقول فى** « هَارٍ ، وشَاكٍ ، ومَيت »: هُوَير ، وشُوَيْك ، ومُيَيْت » .

وشذَّ : « هُوَيِّر » — برد المحذوف — .

---

(١) **صاب** : اسم شجر مر ...

(٢) **سه** : أصله : سته : الدبر ...

وأشار بقوله : « كَمَا » إلى أن الثنائى وضعًا يكمل — أيضًا — فى التصغير .

كما يكمل المنقوص ، توصلا إلى بناء « فُعَيْل » إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث ، يرد إليه ، بخلاف المنقوص .

وأجاز فى الكافية ، والتسهيل فيه وجهين :

أحدهما : أن يكمل بحرف علة ، فتقول فى « عَنْ ، وهَلْ » مسمى بهما : « عُنَىّ ، وهُلَىّ » .

والآخر : أن يجعل من قبيل المضاعف ، فتقول فيهما : « عُنَيْن ، وهُلَيْل » وصرح فى التسهيل : بأن الأول أولى ، وبه جزم بعضهم .

لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر فى « مَا » الاسمية ، أو الحرفية ، إذا سمى بها ، فإنك تقول على التقديرين : « مُوَىّ » .

تنبيهات :

الأول : إنما قال « غَيْر التَّاء » ولم يقل : غير الهاء ؛ ليشمل تاء « بِنْت ، وأُخت » فإنها لا يعتد بها — أيضا — بل يقال : « بُنية ، وأُخَية — برد المحذوف — .

الثانى : يعنى بقوله : « ثَالثًا » ما زاد على حرفين ، ولو كان أولا ، أو وسطا :

فالأول : كقولك فى تصغير « يَرَى » مُسَمًّى به : « يُرَىْ » من غير رد اعتدادًا بحرف المضارعة .

وأجاز أبو عمرو ، والمازنى الرد ، فيقولان : « يُرَىء » .

ويونس يرد ، ولا ينون على أصل مذهبه فى « يُعَيْل » تصغير « يعلى » ونحوه ، وتقدم مثال الوسط [1] .

---

(١) انظر ٥ / ١١٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ... ، وانظر — كتابنا — « ... التصغير » ، تصغير ما حذف أحد أصوله ص ١٩٣ إلى ٢١٤ .

الثالث : لا يعتد — أيضًا — بهمزة الوصل ، بل يرد المحذوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك ؛ لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه ، فيبقى على حرفين ، لا ثالث لهما ، نحو : « اسْم ، وابْن » **تقول** : فى تصغيرهما : « سُمَىّ ، وبُنَىّ » بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله : « كَمَا » إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح ، وهذا هو الظاهر ، كما مر الشرح عليه ، **وإن أراد** « بمَا » الكلمة التى تستعمل موصولة ، ونافية فهو تنظير ، لا تمثيل ؛ لأن « مَا » اسميَّة كانت أو حرفية من الثنائى وضعا ، لا من قبيل المنقوص ؛ فيكون مراده أن نحو « مَا » يكمل كما يكمل المنقوص ، لا أنه منقوص [1] .

وتمام القول فى هذا : أنه إذا سمى بما وضع ثنائيا :

فإن كان ثانيه صحيحا ، نحو : « هَلْ ، وبَلْ » لم يزد عليه شىء ، حتى يصغر ، فيجب أن يضعف ، أو يزاد عليه ياء ، فيقال : « هُلَيْل ، أو هُلَىّ » :

فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير ، **فيقال** فى « لَوْ ، وكَىْ ، ومَا » — أعلاما — « لوٌّ ، وكيٌّ » — بالتشديد — و « مَاءٌ » — بالمد — .

وذلك : لأنك زدت على الألف ألِفا ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صُغِّرنَ أُعْطين حكم « دَوّ ، وحَىّ ، ومَاءَ » **فيقال** : « لُوَىّ » كما يقال : « دُدَىّ » وأصلهما : « لُوَيْو ، ودُوَيْو » .

ويقال : « كُيَىّ » — بثلاث ياءات — كما يقال : « حُيَىّ » .

ويقال : « مُوَى » كما يقال فى تصغير الماء المشروب ، « مُوَيْه » إلا أن هـ ا لامه هاء ، فردت إليه — كما تقدم — .

---

(١) انظر ٥ / ١١٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة ، وحرفا آخر فى لغة ، **فيصغر** تارة برد هذا ، وتارة برد هذا ، **كقولك** فى تصغير « سَنَة » : « سُنَيَّة ، وسُنَيْهَة » وفى تصغير : « عِضَة » : « عُضَيَّة ، وعُضَيْهَة » ، انتهى .

(وَمَنْ بتَرْخِيم يُصَغِّر اكْتَفَى .˙. بالْأَصْلِ ، كالعُطَيْف ، يَعْنِى : الْمِعْطَفَا) .

أى : من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم :

وهو : تصغير الاسم بتجريده من الزوائد : فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على « فُعَيْل » وإن كانت أربعة فَعَلَى « فُعَيْعِل » فتقول فى : « مِعْطَف » : « عُطَيْف » وفى « أَزْهَر » : « زُهَيْر » وفى « حَامد ، وحَمْدَان ، وحمَّاد ، ومَحْمُود ، وأَحْمَد » : « حُمَيْد » .

وتقول فى « قِرْطَاس ، وعُصْفُور » : « قُرَيْطِس ، وعُصَيْفِر » [1] .

تنبيهات :

الأول : إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ، ومسماه مؤنثًا لحقته التاء ، **فتقول فى** « سَوْدَاء ، وحُبْلَى ، وسُعَاد ، وغَلَّاب » : « سُوَيْدَة ، وحُبَيْلَة ، وسُعَيْدة ، وغُلَيِّبَة » .

الثانى : إذا صغر نحو : « حائض ، وطابق » — من الأوصاف الخاصة بالمؤنث — تصغير الترخيم ، قلت : « حُيَيْض ، وطُلَيْق » ؛ لأنها فى الأصل صفة لمذكر .

الثالث : حكى سيبويه فى تصغير « إِبْرَاهيم ، وإِسْمَاعيل » : « بُرَيْهًا ، وسُمَيْعًا » .

---

(١) انظر ٥ / ١١٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين ، وزائدين ، لأن الهمزة فيهما ، والميم ، واللام أصول :

أما الميم ، واللام فباتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف :

مذهب المبرد : أنها أصلية ، ومذهب سيبويه : أنها زائدة .

وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم : فقال المبرد : « أُبَيْرِيه ، وأُسَيْمِيع » .

وقال سيبويه : « بُرَيْهِيم ، وسُمَيْعِيل » وهو الصحيح ، الذى سمعه أبو زيد ، وغيره من العَرب .

وعلى هذا ينبنى جمعهما .

وقال الخليل ، وسيبويه : « بَرَاهِيم ، وسَمَاعِيل » .

وعلى مذهب المبرد : « أَبَارِيه ، وأَسَامِيع » .

وحكى الكوفيون : « بَرَاهِم ، وسَمَاعِل » — بغير ياء — و « بَرَاهِمَة ، وسمَاعِلَة » والهاء بدل من الياء .

وقال بعضهم : « أَبَاره ، وأَسَامِع » .

وأجاز ثعلب : « براهٍ » كما يقال فى تصغيره : « بُرَيه » .

والوجه : أن يجمعا جمع سلامة ، فيقال : « إبْرَاهِيمُون ، وإسْمَاعِيلُون » .

الرابع : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافا للفراء ، وثعلب .

وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرِى بُلَيْق ، ويُذَمّ » [1] : مصغر « أَبْلَق » .

---

(١) **من أمثال العرب** ، بليق : اسم فرس كان يسبق ، ومع ذلك يذم ، يضرب فى ذم المحسن ، انظر ٢ / ٣٧٩ مجمع الأمثال للميدانى ...

ومن كلامهم : « جَاءَ بأُمّ الرُّبَيْقِ عَلَى أُرَيْق » [٢] .

قال الأصمعى : تزعم العرب : أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق ، فقلبت الواو فى التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد ، التى للإلحاق ، وغيرها ، فتقول فى « خَفَنْدَد ، ومُقْعنسِس ، وضَفَنْدَد » : « خُفَيْد ، وقُعَيْس ، وضُفَيد » بحذف الزوائد للإلحاق .

والخفندد : الظليم السريع ، **والضفندد** : الضخم ، الأحمق .

(واختم بتا التأنيث ما صغرت من .·. مؤنث عارٍ) من التاء (ثلاثى) **فى الحال** : (كَسِنٍّ) ودار ، فتقول فى تصغيرهما ، « سنية ، ودورة » .

أو فى الأصل : « كَيَد » فتقول فى تصغيره : « يُدَيّة » **أو فى المآل** : **وهذا نوعان** :

أحدهما : ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة ، فإنه إذا صغر تلحقه التاء ، نحو « سَمَاء ، وسُمَيّة » وذلك ؛ لأن الأصل فيه : « سميّى » — بثلاث ياءات : الأولى : ياء التصغير ، والثانية : بدل المدة ، والثالثة : بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين ، الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء ، كما تلحق الثلاثى المجرد .

والآخر : ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو : « حُبْلَى » وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين ، لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله :

---

(١) انظر ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ مجمع الأمثال للميدانى ...

(مَا لم يكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ .·. كَشَجَرٍ ، وبَقَرٍ) فى لغة من أنثهما ، (وَخمْسٍ) أى : **فإنه يقال فيها** : « شُجَير ، وبُقَير ، وخُمَيْس » — بغير تاء — .

ولا يقال : « شُجَيْرة ، وبَقَيْرة ، وخُمَيْسَة » — بالتاء — لأنه لا يلتبس بتصغير « شَجَرة ، وبَقَرَة ، وخَمْسَة » .

ومثل « خَمْس » : « بِضْع ، وعَشَر » **فيقال** فيهما : « بُضَيْع ، وعُشَيْر » .

ولا يقال : « بُضَيْعَة ، وعُشَيْرَة » لأنه يلتبس بعدد المذكر .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ) أى : شذ ترك التاء ، دون لبس فى ألفاظ مخصوصة ، لا يقاس عليها :

وهى : « ذَوْد ، وشَوْل [1] ، ونَاب : للمُسِن من الإبل ، وحَرْب ، وفَرَس ، وقَوْس ، ودِرْع : للحديد ، وعِرْس ، وضُحَا ، ونَعْل ، وعَرب ، ونَصَف ، وهى : المرأة المتوسطة بين الصغر ، والكبر .

وبعض العرب يذكر : « الدِّرع ، والْحَرْب » فلا يكونان من هذا القبيل .

وبعضهم ألحق التاء فى « عِرْس ، وقَوْس » فَقَال : « عُرَيْسَة ، وقُوَيْسَة » .

تنبيهات :

الأول : لم يتعرض فى الكافية ، وشرحها ، والتسهيل ، لاستثناء النوع الأول ، نحو : « شَجَر ، وخَمْس » .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير ، وتأنيث ، بل تقول فى « رُمْح » — علم امرأة — : « رُمَيْحَة » وفى « عَيْن » — علم رجل — : « عُيَيْن » خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل .

---

(1) **شول** : اسم جمع : شائلة ، وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فَخَفَّ لبنها ، وجمع الجمع : أشوال ...

فتقول فى الأول : « رُمَيْح » وفى الثانى : « عُيَيْنَة » .

ويونس يجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : « نُوَيْرَة ، وعُيَيْنَة ، وأُذَيْنَة ، وفُهَيْرَة » وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة ؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثا « بِنْت ، وأُخْت » حذفت هذه التاء ، ثم صغرت ، وألحقت تاء التأنيث ، فتقول : « بُنَيَّة ، وأُخَيَّة » .

وإذا سميت بها مذكرا لم تلحق التاء ، فتقول : « بُنَيّ ، وأُخَيّ » [1] .

(ونَدَرْ .·. لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ) :

« ثلاثيا » مفعول « بكَثَر » وهو بفتح الثَّاء بمعنى : فَاقَ ، أى : ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة .

وذلك فى قولهم فى : « وَرَاء ، وأَمَام ، وقُدَّام » : « وُرَيْئَة » — بالهمزة — وأُمَيْمَة ، وقُدَيْدِيمَة » .

تنبيه :

أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير « حُبَارَى ، ولُغيْزَى » : « حُبَيِّرة ، ولُغَيْغزَة » فيجاء بالتاء عوضا عن الألف المحذوفة ، وظاهر التسهيل موافقته ، فإنه قال : « ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر ، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة ، أو سادسة » [2] ومراده المقصورة ، لقوله بعد ذلك : « ولا تحذف الممدودة ، فيعوض منها ، خلافا لابن الأنبارى ، أى : أنه يجيز فى

---

(١) انظر ٥ / ١١٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ تسهيل الفوائد ...

وانظر كتابنا « ... التصغير » ص ٢٣٨ إلى ٢٤٨ .

نحو : « بَاقِلَّاء ، وبرانَاسَاء » : « بُوَيْقِلَة ، وبُرَيْنِسَة » .

والصحيح : « بُوَيْقِلَاء ، وبُرَيْنِسَاء » .

(وصغَّروا شُذُوذًا الَّذِى ، الَّتِى . وذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا ، وَتِى) .

يعنى : لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء ، المتمكنة بكونها توصف ، ويوصف بها استبيح تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحه ، فقيل فى « الَّذِى ، والَّتِى » : « اللَّذَيَّا ، واللُّتَيَّا » وفى تثنيتهما : « اللَّذيان ، واللَّتَيان » .

وأما الجمع : فقال سيبويه فى جمع « الَّذِى » : « اللَّذُيُّون » — رفعا — و « اللَّذَيِّين » جرا ، ونصبا — بالضم قبل الواو ، والكسر قبل الياء .

وقال الأخفش : « اللّذيون ، واللّذيّين » — بالفتح — كالمقصور .

ومنشأ الخلاف من التثنية :

فسيبويه يقول : حذفت ألف « اللّذيا » فى التثنية تخفيفا ، وفرق بين المتمكن ، وغيره .

والأخفش يقول : حذفت لالتقاء الساكنين .

وقالوا فى جمع « الَّتى » : « اللّتيَّات » وهو جمع « اللُّتَيَّا » تصغير « الَّتِى » ولم **يذكر سيبويه** من الموصولات التى صغرت غير « اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا » ، وتثنيتهما ، وجمعهما .

وقال فى التسهيل : واللُّتَيَّات » ، واللَّوَيْتَا » فى « اللاَّتى » و « اللَّوُيَّا ، واللُّوَيُّون » فى « اللائِى ، واللائِين » .

فزاد تصغير « اللاَّتى ، واللاَّئى ، واللاَّئين » .

وظاهر كلامه أن « اللَّيَات ، واللَّوْيتا » كلاهما تصغير « اللاَّتى » .

أما « اللَّوَيْتَا » فصحيح ، ذكره الأخفش .

وأما « اللتيات » فإنما هو جمع « اللّتَيا » — كما سبق — فتجوز فى جعله تصغيرا « للاَّتِى » .

ومذهب سيبويه : أن « اللاَّتى » لا يصغر ، استغناء بجمع « اللُّتَيَّا » .

وأجاز الأخفش — أيضا — « اللُّوَيَّا » فى « اللاَّئى » غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة « ذَا ، وتَا » فقالوا : « ذَيا ، وتَيا » وفى التثنية « ذَيان ، وتَيان » .

وقالوا فى : « أُلى » — بالقصر — : « أُليا » وفى « أولاء » — بالمد — « أُلَياء » ولم يصغروا منها غير ذلك .

تنبيهات :

لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية ، والخطاب ما لها فى التكسير [1]، قاله فى التسهيل .

الثانى : قال فى شرح الكافية : « أصل » « ذيًّا ، وتيا » : « ذُيَيًّا ، وتُيَيًّا » — بثلاث ياءات — الأولى : عين الكلمة ، والثالثة : لامها ، والوسطى : ياء التصغير ، فاستثقل توالى ثلاث ياءات ، فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجرّ حذف ياء التصغير ؛ لدلالتها على معنى ، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير [2] .

---

(١) انظر ٥ / ١١٧ ، ١١٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر كتابنا « ... التصغير » ص ٢٥٦ ، وانظر الموضوع كله ص ٢٤٨ — ٢٥٨ .

فتعين حذف الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتفر ، لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له ، لتصغير ما هو متمكن .

الثالث : قول الناظم : « وَصَغَّرُوا شُذُوذًا » ــ البيت ــ معترض من **ثلاثة أوجه** :

أولها : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن .

ثانيها : أن قوله : « مع الفروع » لَيْس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع ــ كما عرفت ــ .

ثالثها : أن قوله : « منْهَا تا وَ تِى » يوهم أن « تى » صُغِّر ، كما صغر « تَا » وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا « تَا » وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا « ذَا ، والَّذِى » وفروعهما ، الآتى ذكرها .

ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير « تَا » [1] .

الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول ــ كما تقدم ــ و « أَفْعَل » فى التعجب ، والمركب المزجي « كبَعْلَبَك ، وسِيبَوَيه » فى لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن ، نحو : « مَا أُحَيْسِنَه ! وبُعَيْلَبَك ،وسُيَيْبويه » .

خاتمة :

يصغر اسم الجمع ، لشبهه بالواحد ، فيقال فى « رَكْب » : « رُكَيْب » وفى

---

(١) ٥ / ١٢٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« سَرَاة » : « سُرَيَّة » وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة العَلة ، كقولك فى « أَجْمَال » : « أُجَيْمَال » وفى « أَفْلُس » : « أُفَيْلِس » وفى « فِتْيَة » : « فُتَية » وفى « أَنْجِدة » : « أُنَيْجدة » ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ؛ لأن بنيته تدل على الكثرة ، وتصغيره يدل على القلة ، فتنافيا .

وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد ، فأجازوا أن يقال فى « رُغْفَان » : « رُغَيْفَان » كما يقال فى « عُثْمَان » : « عُثَيْمَان » وجعلوا من ذلك : « أُصَيْلَانًا » زعَموا أنه تصغير « أُصْلَان » و « أُصْلَان » : جمع « أَصِيل » .

وما زعموه مردود من وجهين :

أحدهما : أن معنى « أُصَيْلَان » هو معنى « أَصِيل » فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى .

الثانى : أنه لو كان تصغير « أُصْلَان » لقيل : « أُصَيْلِين » لأن « فُعْلَان ، وفِعْلَان » إذا كسرا قيل فيهما : « فَعَالِين » « كمِصْرَان ، ومَصَارِين ، و « خشْمان[1] » ، وخَشَامين ، وعِقْبَان ، وعَقَابِين ؛ وغِرْبَان ، وغَرَابين » وكل ما كسر على « فَعَالين » يصغر على « فُعَيْلين » فبطل كون « أُصَيْلَان » تصغير « أُصْلَان » جمع « أَصِيل » وإنما « أُصَيْلَان » من المصغرات ، التى جىء بها على غير بناء مكبرها .

ونظير قولهم فى : « إِنْسَان » : « أُنَيْسَان » وفى « مَغْرِب » : « مُغَيْرِبَان » ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنية مخالفة ، لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

---

(١) **خشمان** : الخُشام ــ كغُراب ــ : الأسد ، والعظيم من الأنوف ، والجبال .

والحاصل :

أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده ، وصغره ، ثم جمعه بالواو ، والنون إن كان لمذكر عاقل ، كقولك فى غِلْمَان : « غُلَيْمُون » وبالألف ، والتاء إن كان لمؤنث ، أو لمذكر لا يعقل ، كقولك : فى « جَوَار ، ودَرَاهِم » : « جُوَيريات ، ودُرَيْهمات » .

وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد إليه مصغرا ، كقولك فى « فِتْيَان » : « فُتَيَة » .

ويقال فى تصغير « سِنِين » على لغة من أعْربها بالواو ، والياء : « سُنَيات » ولا يقال : « سُنَيون » لأن إعرابها بالواو ، والياء إنما كان عوضا عن اللام .

وإذا صغرت ردت اللام ، فلو بقى إعرابها بالواو ، والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض ، والمعوض عنه .

وكذا « الأَرَضُون » لا يقال فى تصغيره إلا : « أُرَيْضَات » لأن إعراب جمع « أَرْض » بالواو ، والياء ، إنما كان تعويضا من التاء ، فإن حق جمع المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامة ، ومعلوم أن تصغير الثلاثى المؤنث يرده ذا علامة ، فلو أعرب — حينئذ — بالواو ، والياء لزم المحذور المذكور .

ومن جعل إعراب « سِنِين » على النون قال فى تصغيره : « سُنَيِّن » ويجوز : « سُنَيْن » على مذهب من يرى أن أصله « سِنِّي » — بياءين — .

أولاهما : زائدة ، **والثانية** بدل من واو هى لام الكلمة ، ثم أبدلت نونا .

فكما أنه لو صغر « سنيا » لحذف الياء الزائدة ، وأبقى الكائنة موضع اللام .

كذا إذا صغر « سِنِينًا » معتقدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة، فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا .

وإن جعل « سُنون » علما ، وصغر ، فلا يقال إلا « سُنَيُّون » رفعا ،

و « سُنَيِّين » جرا ، ونصبا — برد اللام — .

ومن جعل لامها هاء ، **قال** : « سُنَيهُون »[1] .

والله أعلم .

* * *

---

(١) **يريد** : فى حالة الرفع ، و « سنيهين » فى حالتى النصب ، والجر.

النَّسَب [1]

هذا هو الأعرف فى ترجمة هذا الباب .

ويسمى — أيضا — « باب الإضافة » وقد سماه سيبويه بالتسميتين [2] .

ويحدث بالنسب **ثلاث** تغييرات .

الأول : **لفظىّ** ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب ، وكسر ما قبلها ، ونقل إعرابه إليها .

والثانى : **معنوىّ** ، صيرورته اسما لما لم يكن له .

والثالث : **حكمىّ** ، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر ، والظاهر باطراد .

وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله :

(ياءً كيا الكُرْسىّ زَادُوا للنَّسَبْ .·. وكلُّ مَا تَليهِ كَسْرُهُ وَجَبْ) .

يعنى : إذا قصد نسبة شىء إلى أب ، أو قبيلة ، أو بلد ، أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة ، مكسورًا ما قبلها ، كقولك فى النسب إلى « زَيْدٍ » : « زَيْدِىّ » .

تنبيه :

أفهم قوله : « ياءً كيَا الكُرْسِىّ » **أمرين** :

---

(١) **النسب** : فى اللغة : العزو ، وفى الاصطلاح : إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم ، لتدل على نسبته إلى المجرد عنها . انظر ص ٦ ، ٧ كتابنا « النسب » وانظر ١ / ٧٦ الصبان .

(٢) انظر ٢ / ٦٩ الكتاب .

أحدهما : التغيير اللفظى المذكور .

والآخر : أن ياء « الكرسىّ » ليست للنسب ؛ لأن المشبه به غير المشبه .

وقد ينضم إلى هذه التغيرات فى بعض الأسماء تغيير آخر ، أو أكثر .

فمن ذلك : ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلَه ممَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَا .·. تأنيثٍ ، أَوْ مَـدَّتَـهُ لَا تُثْـبِتَـا).

يعنى : أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف ، فصاعدًا ، وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك فى النسب إلى « الشَّافِعِىّ » : « شَافعىّ » وإلى « المرمِىّ » : « مَرْمِىّ » : يقدر حذف الأولى ، وجعل ياء النسب فى موضعها ؛ لئلا يجتمع أربع ياءات .

ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو : « نجاتى » فى جمع : « بُخْتِىّ » : إذا سمى به ، ثم نسب إليه ، فإنك تقول : « هذا بخاتىٌّ » معروفا ، وكان قبل النسب غير معروف .

ويحذف لياء النسب ــ أيضا ــ تاء التأنيث ، فيقال فى النسب إلى « فَاطِمة » : « فَاطِمِىّ » ، وإلى « مكَّةَ » : « مَكّىّ » ؛ لئلا يجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة إلى « مكة » [1] .

وأما قول المتكلمين فى « ذَات » : « ذَاتِىّ » [2] وقول العامة فى « الخليفة » : « خَلِيفَتىّ » فلحن .

وصوابهما : « ذَوِىٌّ ، وخَلَفِىٌّ » .

---

(١) انظر التعليل فى كتابنا « النسب » ص ١٦ .

(٢) انظر ص ١٨ فى كتابنا « النسب » .

ويحذف — أيضا — لها مدة التأنيث ، **والمراد بها** : ألف التأنيث المقصورة ، وهى : إما رابعة ، أو خامسة ، فَصَاعدًا :

فإن كانت خامسة فصاعدًا حذفت وجهًا واحدًا ، كقولك فى : « حُبَارى » : « حُبَارِىّ » وفى « قَبَعْثَرى » : « قَبَعْثَرِىّ » — كما سيأتى — .

وإن كانت **رابعة** فى اسم ، ثانيه متحرك حذفت كالخامسة ، كقولك فى « حَجَزَى » : « حَجَزِىّ » .

وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان : قلبها واوًا ، وحذفها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وإنْ يَكنْ تربَعُ) أى : تصيره ذا أَرْبَعَة (ذَا ثَانٍ سَكَنْ .'. فقلبها واوًا ، وحَذْفُهَا حسَنْ) :

ومثال ذلك : « حُبْلَى » **تقول** فيها على الأول : « حُبْلَوِىّ » وعلى الثانى : « حُبْلِىّ » .

تنبيهان :

الأول : يجوز مع القلب أن يفصل بينها ، وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة ، فتقول : « حُبْلَاوِىّ » .

الثانى : ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر ، وليسا على حد سواء ، بل الحذف هو المختار ، وقد صرح به فى غير هذا النظم .

وكان الأحسن أن يقول :

... ...'. تُحْذَفُ إِذَنْ ، وقلبُها واوًا حَسَنْ

(لِشِبْهِهَا الملحقِ ، والْأَصْلِىّ مَا .'. لَهَا) **يعنى** : أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق ، نحو : « ذِفْرَى » أو منقلبة عن الأصل ، نحو : « مَرْمَى » فلها ما لألف التأنيث فى نحو : « حُبْلَى » من القلب ، والحذف .

فتقول : « ذِفْرَى ، وذِفْرَوِىّ ، ومَرْمِى ، ومَرْمَوِىّ » إلا أن القلب فى الأصل أحسن من الحذف .

« فَمَرْمَوِىّ » أفصح من « مَرْمِىّ » .

وإليه أشار بقوله : (وَلِلْأَصْلِىِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) .

أى يختار .

يقال : اعتماه يعتميه : إذا اختاره ، واعْتَامه يَعْتَامه — أيضا — .

قال طرفة [1] :

١١٩٧ — أَرَى الْمَوْتَ يَعْتَام الْكِرَامَ ، ويَصْطَفِى
عَقِيلَــةَ مَــالِ الْفَــاحِشِ الْمُــتَشَدِّدِ

١١٩٧ — (١) البيت لطرفة بن العبد ، من معلقته ، من الطويل، ومن شواهد ابن الشجرى ١ / ١١١ ، ...

اللغة :
يعتام : يختار ، عقيلة : عقيلة كل شىء : خياره ، وأنفسه ، والفاحش : السيء الخلق ، والمتشدد : البخيل ، الممسك.

والمعنى :
أرى الموت يختار كرام الناس ، وينتقى أفضل شىء من مال البخيل ، الممسك ، المتشدد ... والحق : أن الموت لا يترك شيئا ... لكن أخذه للكرام واضح أكثر ...

الإعراب :
« أرى » مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « الموت » مفعول به « يعتام » مضارع ... وفاعله مستتر فيه ... « الكرام » مفعول به « ويصطفى » الواو : للعطف ، ومضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازًا « عقيلة » مفعول به ، عقيلة : مضاف « مال » مضاف إليه ، « مال » مضاف « الفاحش » مضاف إليه « المتشدد » صفة . =

تنبيهات :

الأول : أراد **بالأصلى** : المنقلب عن أصل : واو ، أَوْ يَاء ؛ لأن الألف لا تكون أصلا ، غير منقلبة إلا فى حرف ، أو شبهه .

الثانى : تخصيصه الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك ، بل تكون كألف التأنيث فى ترجيح الحذف ، لأنه مقتضى قوله : « مَا لَهَا » وقد صرح فى الكافية ، وشرحها : بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أَجْوَد من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف فى ألف الإلحاق أشبه من الحذف فى الأصليَّة ، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف « حُبْلَى » فى الزيادة .

الثالث : لم يذكر سيبويه فى ألف الإلحاق ، والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين ، وزاد أبو زيد فى ألف الإلحاق ثالثا ، وهو الفصل بالألف ، كما فى « حُبْلَاوِىّ » وحكى « أَرْطَاوِىّ » وأجازه السيرافى فى الأصلية ، فتقول : « مَرْمَاوِىّ » [1] .

(وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبعًا أَزِلْ) أى : إذا كانت ألف المقصور خامسة ، فصاعدًا حذفت مطلقا ، سواء كانت أصلية ، نحو : « مُصْطَفَى ، ومُسْتَدْعَى » أو للتأنيث ، نحو : « حُبَارَى ، وخُلَيْطَى » أو للإلحاق ، أو التكسير ، نحو : « حَبَرْكَى [2] ، وقَبَعْثَرَى » .

فتقول فيها : « مصطفىّ ، ومستدعىّ ، وحُبَارىّ ، وخُلَيطىّ ، وحَبَركىّ ، وقَبَعْثَرىّ » .

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « يعتام » فإنه يقال فيه : يعتمي — أيضا — والاستشهاد لغوى ، وانظر ٥ / ١٢٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(١) انظر ٥ / ١٢٤ ، ١٢٥ توضيح المقاصد ، والمسالك .....

(٢) حبركى : الحبركى : القوم الهلكى ، « قاموس مادة الحبركى » .

تنبيه :

إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد ، نحو : « مُعَلّى » **فمذهب سيبويه** ، والجمهور : الحذف ، وهو المفهوم من إطلاق النظم .

وذهب يونس : إلى جعله « كَمَلْهَى » فيجوز فيه القلب ، وهو ضعيف .

وشبهته : أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام ، والمضعف بإدغام في حكم حرف واحد ، فكأنها رابعة [1] .

وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ) أى : إذا كانت ياء المنقوص خامسة ، فَصَاعِدًا وجب حذفها عند النَّسَب إليه ، فتقول فى : « مُعْتَدٍ ، ومُسْتَعْلٍ » : « مُعْتَدِىّ ومُسْتَعْلِىّ » .

تنبيه :

إذا نسبت إلى « مُحْيِي » : اسم فاعل « حَيَّا يُحَيِّى » قلت : « محوىّ » — بحذف الياء الأولى — لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها ساكنة ، تشبه ياء زائدة ، فتلى الفتحة الياء ، التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها، فتقلب ألفا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء ، التى هى لام الكلمة — ساكنة ، فتسقط عند دخول ياء النسب ، لالتقاء الساكنين ، وتنقلب الألف واوًا ، ويصيره « محويّا » .

قال الجرمى : وهذا أجود ، كما تقول : « أَمَوِىّ » وفيه وجه آخر ، وهو : « محيىّ » كما تقول : « أُمَيِّىّ » .

---

(١) انظر ٢ / ٤١ شرح الشافية للرضى وانظر ٥ / ١٢٥ المرادى ...

قال المبرد : وهو أجود ؛ لأنا نحذف الياء الأخيرة ؛ لاجتماع ساكنين ، ووقوعها خامسة ، فتصير إلى : « محىّ » ، « كأمىّ » ثم تضيف ياء النسبة .

فتقول : « محَيّىّ » فيجتمع أربع ياءات ؛ لسكون الأولى ، والثالثة .

(والحذف فى اليا) من المنقوص حال كون الياء (رَابعًا أَحَقُّ مِنْ : قَلْبِ) .

فتقول فى النسب إلى « قَاضٍ » : « قَاضِىّ » أجود من « قاضَوِىّ » .

ومن القلب **قوله** [1] :

١١٩٨ — فَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا
دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِىّ ، ولَا نَقْدُ ؟

١١٩٨ — (١) القائل : ذو الرمة ، أو عمارة بن عقيل ، أو الفرزدق ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٧١ ، والعينى ٤ / ٥٣٨ ، والتصريح ٢ / ٣٢٩ ، ...

اللغة :

كيف : للتعجب ، الحانوىّ : منسوب إلى الحانة ، والحانة ، والحانوت : بيت الخمار ...

والمعنى :

كيف لنا التلذذ بالشرب ، إن لم يكن لنا دراهم عند الخمار ، ولا نقد ؟

الإعراب :

« كيف » للاستفهام التعجبى ... « لنا » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : كيف لنا التلذذ بالشرب « بالشرب » متعلق بالمقدر « إن » شرطية « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يكن » جزم بلم من كان الناقصة « لنا » خبر مقدم ليكن « دراهم » اسم يكن ، والجملة : فعل الشرط ، والجواب محذوف ، دل عليه سابق الكلام السابق « عند » ظرف « الحانوى » مضاف إلى عند « ولا نقد » الواو : عاطف ، ولا : نافية ، ونقد : عطف على دراهم .

والشاهد فيه :

قوله : « الحانوى » فإنه نسبه إلى الحانية تقديرًا ، وقلبت الياء واوا ، كما فى النسبة إلى القاضى : قاضوى .

جعل اسم الموضع : « حَانِيَة » ونسب إليه .

قال السيرافى : والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر « حَانَة » بلا ياء .

تنبيه :

ظاهر كلام المصنف : أن القلب فى هذا ، ونحوه مُطَّرد ، وذَكَر غيره : أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب .

قيل : ولم يسمع إلا فى هذا البيت .

(وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ) سواء كان ياء منقوص ، أو ألف مقصور ، نحو : « عَمٍ ، وفَتى » فتقول فيهما : « عَمَوِىّ ، وفَتَوِىّ » .

وإنما قلبت الألف فى « فَتى » واوًا ، وأصلها الياء ، كراهة اجتماع الكسرة ، والياءات .

(وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحًا) أى : أن ياء المنقوص إذا قلبت واوًا فتح ما قبلها .

والتحقيق : أن الفتح سابق للقلب ، وذلك : أنه إذا أريد النسب إلى نحو : « شج » فتحت عينه ، كما تفتح عين « نَمِر » — وسيأتى — .

فإذا فتحت انقلبت الياء ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فيصير : « شَجِى » مثل « فَتَى » ثم تقلب ألفه واوا ، كما تقلب فى « فَتَى » .

(وفَعِل .٠. وفِعِلٍ عينهما افتح ، وفُعِل) **يعنى** : أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا ، مكسور العين وجب فتح عينه ، سواء كان مفتوح الفاء « كَنَمِر » أو مكسورها « كإبِل » أو مضمومها « كدُئل »[1] فتقول فيها : « نَمَرَىّ ، وإبَلىّ ، ودُئَلِىّ » : كراهة اجتماع الكسرة مع الياء .

---

(١) دئل : دويبة كالثعلب ، دئل بن بكر من كنانة ...

وشذ قولهم في النسب إلى « الصّعق » : « صِعِقيّ » — بكسر الفاء ، والعين — .

وذلك : أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذًا .

تنبيه :

فهم من اقتصاره على الثلاثي : أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ، فاندرج **في ذلك صور** :

الأولى : ما كان على خمسة أحرف ، نحو : « حَجْمَرِش » [1] .

والثانية : ما كان على أربعة أحرف ، متحركات ، نحو : « جُنَدِل » [2] .

والثالثة : ما كان على أربعة ، وثانية ساكن ، نحو : « تَغْلِب » .

فالأولان : لا يغيران .

وأما الثالث : ففيه وجهان : أعرفهما : أنه لا يغير ، والآخر : أنه يفتح .

وقد سمع الفتح مع الكسرة في : « تَغْلَبِيّ ، ويحصَبِيّ ، ويثرَبِيّ » .

وفي القياس عليه **خلاف** :

ذهب المبرد ، وابن السراج ، والرماني ، ومن وافقهم إلى اطراده ، وهو عند الخليل ، وسيبويه شاذ ، مقصور على السماع .

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح : « وإن كانت الكسرة ، مسبوقة بأُكثر من حرف جاز الوجهان [3] » ليس بجيد ، لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان

---

(١) **حجمرش** : هي العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ...

(٢) **جندل** : موضع تجتمع فيه الحجارة .

(٣) ص ٧٩٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

في نحو : « تَغْلِب » [1] .

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِي : مَرْمَوِيّ .·. واخْتِيرَ في اسْتِعْمَالِهِمْ : مَرْمِيّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله : « ومِثْلَهُ مِمَّا حوَاهُ الحَذْفُ » لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءاه زائدتان « كالشَّافِعِيّ » وما إحدى ياءيه أصلية « كَمَرْمِيّ » : فيوافق في الأول على الحذف ، فيقول في النسب إلى « شافِعِيّ » : « شَافِعِيّ » .

وأما الثاني : فلا يحذف ياءاه ، بل يحذف الزائدة منهما ، ويقلب الأصلية واوا ، فيقول في النسب إلى : « مَرْمِيّ » : « مَرْمَوِيّ » .

وهي لغة قليلة ، المختار خلافها .

قال في الارتشاف : « وشذ في « مَرْمِيّ » : « مَرْمَوِيّ » [2] .

تنبيه :

هذا البيت متعلق بقوله : « وَمِثْلَه مِمَّا حَوَاهُ الحَذْفُ » فكان المناسب تقديمه ، كما فعل في الكافية .

ولعل سبب تأخيره : ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض ، فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبُ) أى : إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف ، أو بحرفين ، أو ثلاثة ، فأكثر :

فإن كانت مسبوقة **بحرف** لم يحذف من الاسم شيء ، عند النسب ، ولكن يفتح ثانيه ، ويعامل معاملة المقصور الثلاثي ، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم

(1) انظر ٥ / ١٣١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(2) انظر ٥ / ١٣٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تزد على ذلك شيء ، كقولك فى « حَىّ » : « حَيَوِىّ » فتحت ثانيه ، فقلبت الياء الأخيرة ألفا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم قلب واوًا ، لأجل النسب .

وإن كان ثانيه — فى الأصل — **واوًا** رددته إلى أصله ، فتقول فى : « طَىّ » : « طَوَوِىّ » ؛ لأنه من « طَوَيْتَ » وقد أشار إلى هذا بقوله :

(وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِب) .

وإن كانت مسبوقة **بحرفين** — فسيأتى حكمها — .

وإن كانت مسبوقة **بثلاثة** ، فأكثر ، فقد تقدم حكمها .

(وَعَلَمَ التَّثْنِيةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ .˙. وَمِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ) .

فتقول فى النسب إلى « مُسْلِمَيْن ، ومُسْلِمِين ، ومُسْلِمات » : « مُسْلِمِىّ » وفى النسب إلى « تَمراتٍ » : « تَمْرِىّ » — بالإسكان — وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك .

وعلى هذا يقال فى النسب إلى « نِصِّيبين » : « نِصِّيبِىّ » وإلى « عَرَفَات » : « عَرفِىّ » .

وأما من أجرى المثنى مجرى « حَمْدَان » [1] والجمع مجرى « غِسْلِين » فإنه لا يحذف ، بل يقول فى النسب إلى من اسمه « مُسْلِمَان » : « مُسْلِمَانِىّ » وفى النسب إلى « نِصّيبين » : « نِصِّيبِينِىّ » .

ومن أجرى الجمع المذكر مجرى « هَارُون » أو مجرى « عَرَبُون » أو ألزمه الواو ، وفتح النون ، قال فيمن اسمه « مُسْلِمون » : « مُسْلِمُونِىّ » ومن منع صرف الجمع المؤنث نزّل تاءه منزلة تاء مكة ، وألفه منزلة ألف « جَمَزَى » فحذفهما :

---

(١) **أراد** : فى لزوم الألف ، والمنع من الصرف للعلمية ، وزيادة الألف ، والنون ، وانظر ٥ / ١٣٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فيقول فيمن اسمه « تَمَرات » : « تَمَرَىّ » — بالفتح — .

وأما نحو : « ضَخَمَات » : ففى ألفه القلب ، والحذف ؛ لأنها كألف « حُبْلَى » وليس فى ألف نحو : « مُسْلِمات . وسُرَادِقَات » إلا الحذف .

وحكم ما ألحق بالمثنى ، والمجموع تصحيحا حكمهما ، فتقول فى النسب إلى « اثنين » « اثنىّ ، وثنوىّ » وإلى « عِشرين » : « عِشرىّ » وإلى « أولات » « أولىّ » .

(وَثَالِثٌ مِنْ نحو طَيِّبٍ حُذِفْ) أى : إذا وقع قبل الحرف المكسور ، لأجل ياء النسب ياء مكسورةٌ مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ، **فتقول** : فى « طَيِّب » : « طيبى » وفى « مَيت » : « مَيتىّ » كراهة اجتماع الياءات ، والكسرة ، (وشَذَّ) فى النسب إلى « طيىء » (طَائِىٌّ مقولًا بالألِفْ) .

إذ قياسه : « طيئىّ » — بسكون الياء — « كَطَيْبِىّ » فقلبوها ألفًا على غير قياس ؛ لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة .

فإن كانت الياء مفردة نحو : « مُفْعِيل » أو مشددة مفتوحة ، نحو : « هَبيَّخ » أو فصل بينها ، وبين المكسور ، نحو : « مُهَيم » تصغير « مهْيَام » — مِفْعال — من « هَامَ »[1] لم تحذف ، بل يقال فى النسب إلى هذه : « فُعَيْلِىّ ، وهبيخىّ ، ومُهَييمى » لنقص الثقل بعدم الإدغام ، وبالفتح ، وبالفصل بالمد .

تنبيه :

دخل فى إطلاق الناظم نحو : « غُزَيِّل » تصغير « غزَال » فتقول فيه : « غُزَيْلىّ » وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه — أيضا — « أيم » فيقال فيه : « أَيِّمىّ » .

---

(١) هام : عطش ، أو هام على وجهه : ذهب من شدة العشق ... وانظر ٥ / ١٣٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ... ، وانظر كتابنا « النسب » ص ٤٣ — ٥٠ .

وهو مقتضى إطلاق سيبويه ، والنحاة .

وقال أبو سعيد فى كتابه المستوفى : « وتقول فى « أَيِّم » [1] : « أَيمِّى » لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها .

قيل : وليس بتعليل واضح .

ولو علل بالالتباس بالنسب إلى « أَيْم » [2] لكان حسنا .

(وَفَعَلِىٌّ فى فَعِيلَةَ الْتزِمْ) أى : التزم فى النسبة إلى « فَعِيلَة » حذف التاء ، والياء ، وفتح العين ، كقولهم فى النسبة إلى « حَنِيفَة » « حَنَفِىّ » وإلى « بَجِيلَة » : « بَجَلِىّ » وإلى « صَحِيفة » : « صَحَفِىّ » : حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ، ثم قلبوا الكسر فتحا .

وأما قولهم فى « سَلِيمة » : « سَلِيمِىّ » وفى « عَمِيرة » — كَلْب — : « عَمِيرى » وفى « السَّلِيقة » : « سَلِيقِىّ » .

والسليقى : الذى يتكلم بأصل طبيعته مُعْربا ، قال الشاعر [3] :

١١٩٩ — وَلَسْتُ بنَحْوِىٍّ ، يَلُوكُ لسانَهُ
وَلَكِـــنْ سَلِـيقَـىٌّ ، أَقُــولُ ، فَأُعْــرِبُ

---

(١) **أَيِّم** : من لا زوج لها ...

(٢) **أَيْم** : مصدر « آم » : صار أيمًا .

١١٩٩ — (٣) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد الشافية ١١٢ ، والعينى ٤ / ٥٤٣ ، والتصريح ٢ / ٢٣١ ، ...

اللغة :

نحوى : منسوب إلى النحو ، يلوك : من لاك الشيء فى فمه : علكه ... سليقى : نسبة إلى السليقة : الطبيعة ... أعرب : أبين ...

=

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض .

وأشذّ منه قولهم : « عُبَدِىّ ، وجُذَمِىّ » — بالضم — فى « بَنى عُبَيْدَة ، وجُذَيْمَة » .

تنبيه :

ألحق سيبويه « فَعُولة » : « بفَعِيلَة » — صحيح اللام — كان ، أو معتلها ، فتقول في النسب إلى « فَرُوقَة ، وعَدُوَّة » : « فَرَقِىّ ، وعَدَوِىّ » .

وحجته فى ذلك : قول العرب فى النسب إلى « شَنُوءَةَ » : « شَنَئِىّ » .

وهذا عند المبرد من الشاذ ، فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من « فَعُولَة » : « فَعُولِىّ » كما يقول الجميع فى « فَعُول » صحيحا كان « كسَلُول » أو مُعْتَلا « كَعَدُوّ » إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا « سَلُولِىّ ، وعَدُوِّىّ » .

وإنما قاس سيبويه على « شَنَئِىّ » ولم يسمع فى ذلك غيره ؛ لأنه لم يرد ما يخالفه .

= **والمعنى :**

واضح ...

الإعراب :

« لست » ليس ، واسمها « بنحوى » الباء زائدة ، وخبر ليس « يلوك لسانه » مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر ، صفة ... « ولكن » الواو : عاطفة ، وحرف استدراك « سليقى » خبر لمحذوف ، أى : أنا سليقى ، « أقول » مضارع ، وفاعله مستتر « فأعرب » الفاء : عاطفة ، ومضارع معطوف على ما قبله ، وفاعله مستتر وجوبا ... والجملتان : كاشفتان معنى « سليقى » .

والشاهد فيه :

قوله : « سليقى » فالقياس : سلقى ، كحنيفة ، وحنفى .

(وفُعَلىّ فى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ) أى : حتم فى النسبة إلى « **فعيلة** » حذف الياء ، والتاء — أيضا — كقولهم فى النسب إلى « جُهَيْنَة » : « جُهَنِىّ » وإلى « قُرَيْظَة » : « قُرَظِىّ » وإلى « مُزَيْنَة » : « مُزَنِىّ » :

حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء .

وشذ من ذلك قولهم فى « رُدَيْنَة »[1] : « رُدَيْنِىّ » وفى « خُزَيْنَة » : « خُزَيْنِى » .

وخُزَيْنة : من أسماء البصرة .

تنبيهان :

الأول : لو سمى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثانى : ما تقدم من أنه يقال فى « فَعِيلة » : « فَعَلىّ » وفى « فُعَيْلَة » : « فُعَلىّ » له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين ، واللام صحيحة ، وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران — أيضا — فى « فَعُولة » على رأى سيبويه .

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا) من التاء (مِنَ المِثَالَيْن) أى : « فَعِيلة ، وفُعَيلة » (بِمَا التَّا أُولِيَا) منهما : فى حذف الياء ، وفتح ما قبلها ، إن كان مكسورًا ، فقالوا فى النسب إلى « عَدِىّ ، وقُصَىّ » : « عَدَوِىّ ، وقُصَوِىّ » كما قالوا فى النسب إلى « غَنِيَّة ، وأُمَيَّة » : « غَنَوِىّ ، وأُمَوِىّ » .

وظاهر كلامه : أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك فى الكافية ،

---

(١) **ردينة** : امرأة السمهرى ، وقد كانا يقومان الرماح ... وانظر فى كتابنا « النسب » ما يحذف متصلا بالآخر ص ٨١ إلى ٩٦ .

وصرح – أيضا – ولده [1] .

وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف – كما مثل – والإثبات ، نحو : « قُصيّى ، وعُدَيّى » وهو أثقل ، لكسرة الدال .

وتناول كلامه نحو : « كُسَىّ » تصغير « كِسَاء » وفيه وجهان :

قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : « كُسَيّىّ » – بياءين مشدّدتين .

وأجاز بعضهم : « كسَوِىّ » . .

فإن كانا صحيحى اللام اطرد فيهما عدم الحذف ، كقولهم فى « عَقِيل ، وعُقَيْل » : « عَقِيلِىّ ، وعُقَيْلِىّ » .

هذا مذهب سيبويه ، وهو مفهوم قوله : « لَام مُعَلّ » .

وذهب المبرد : إلى جواز الحذف فيهما .

فالوجهان عندهما مطردان قياسا على ما سمع من ذلك .

ومن المسموع بالحذف قولهم فى « ثِقيف » : « ثَقَفِىّ » وقولهم فى « سُلَيْم » : « سلَمىّ » وفى « قَوِيم » : « قومىّ » وفى « قُرَيْش » : « قُرَشىّ » وفى « هُذَيل » : « هُذَلى » وفى « فقيم » كنانة : « فُقَمىّ » ليفرقوا بينه ، وبين : « فقيمىّ » فى « فُقَيم » تميم ، وفى « مليح » خزاعة : « ملحى » ليفرقوا بينه ، وبين : « مليحى » فى « مليح » ابن عمرو بن ربيعة ، و « مليح » ابن الهون بن خزيمة .

ووافق السيرافى المبرد ، وقال : الحذف فى هذا خارج من الشذوذ وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز .

---

(١) انظر ص ٨٠٠ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم – بتحقيقنا – .

قيل : وتسوية المبرد بين « فَعِيل ، وفُعَيْل » ليست بجيدة ، إذ سمع الحذف في « فُعَيْل » كثيرا ، ولم يسمع في « فَعِيل » إلا في « ثَقِيف » فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر [1] .

(وتَمَّمُوا) أي : لم يحذفوا (مَا كَان) من « فَعِيلَة » معتل العين ، صحيح اللام .

(كَالطَّوِيلَهْ) أي : مما هو صحيح اللام ، فقالوا : « طَوِيلِيّ » ؛ لأنهم لو حذفوا الياء ، وقالوا : « طولِيّ » لزم قلب الواو ألفا ، لتحركها ، وتحرك ما بعدها ، وانفتاح ما قبلها .

وألحق « بفَعيلَة » في ذلك « فُعَيْلَة » ــ بالضم ــ في نحو : « لُوَيْزَة ، ونُوَيْرَة » فقالوا : « لُوَيزيّ ،ونُوَيْرِيّ » ولم يقولوا « لُوزيّ ، ونُورِيّ » : لنبت .

والطويلة : حي .

والاحتراز بصحيح اللام من نحو : « طَوِية ، وحَيِّية » فإنه يقال فيهما : « طَوَوِيّ ، وحَيَوِيّ » .

(وهَكَذَا) تمَّمُوا (مَا كَان) من « فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة » مضاعفا (كالْجَلِيلَهْ) والقليلة ، فقالوا : « جَلِيلِيّ ، وقَلِيلِيّ » ولم يقولوا : « جَلَلِيّ ، وقَلَلِيّ » كراهة اجتماع المثلين .

تنبيه :

ومثل « فَعِيلة » ــ فيما ذكر ــ فَعُولَة ، نحو : « قَؤُولة ، وصَرُورَة » .

فيقال فيهما : « قَؤُولِيّ ، وصَرُورِيّ » لا « قولِيّ ، وصررِيّ » ؛ لما ذكر .

---

(١) انظر ٥ / ١٣٦ ، ١٣٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ... ، وانظر « النسب إلى الممدود » في كتابنا « النسب » ص ٩٧ إلى ١٠٤ .

(وَهمز ذِى مَدّ يُنَالُ فِى النَّسَب .·. مَا كَانَ فِى تَثْنِيةٍ لَهُ انْتَسَبْ) .

أى : حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية القياسيَّة :

فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوًا ، كقولك فى « صَحْرَاء » « صَحْرَاوىّ » .

وإن كانت أصلية سلمت ، تقول فى « قراءة » : « قُرائىّ » .

وإن كانت بدلا من أصل ، أو للإلحاق جاز فيها أن تسلم ، وأن تقلب واوا ، **فتقول** في « كِسَاء ، وعِلْبَاء » : « كِسَائىّ ، وعلْبَائىّ » وإن شئت قلت : « كِسَاوِىّ ، وعِلْبَاوِىّ » وفى الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازًا من التثنية الشاذة ، نحو : « كِسَايَيْن » فإنه لا يقاس على ذلك فى النسب ، كما صرح به فى شرح الكافية [1] ، فلا يقال : « كِسَابِى » .

تنبيهات :

الأول : مقتضى كلامه هنا ، وفى شرح الكافية : أن الأصلية تتعين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : « وإن كانت أصلا ، غير بدل وجب أن تسلم » [2] .

وذكر فى التسهيل فيها الوجهين ، وقال : « أجودهما التصحيح » [3] .

الثانى : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ، ولكن الاسم مؤنث ، نحو : « السَّمَاء ، وحراء ، وقُبَاء » إذا أردت البقعة ففيه وجهان : القلب ، والإبقاء ، وهو الأجود ،

---

(١) انظر ٥ / ١٣٩ ، ١٤٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٨٠١ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ .

(٣) ص ٢٦٤ تسهيل الفوائد ...

للفرق بينه ، وبين « صَحْرَاء » .

وإن جعلت « جِرَاء ، وقُبَاء » مذكرين كانا « كَرِدَاء ، وكِسَاء » .

الثالث : إذا نسبت إلى « مَاء ، وشَاء » فالمسموع قلب الهمزة واوا ، نحو : « مَاوِىّ ، وشَاوِىّ » ومنه قوله [1] :

١٢٠٠ ـــ لَا يَنْفَعُ الشَّاوِىَّ فيهَا شَاتُهُ
وَلَا حِمَـــــــارُه ، وَلَا أَدَاتُـــــــــه

فلو سمى « بمَاء ، وشَاء » لجرى فى النسب إليه على القياس ، فقيل : « مَائِىّ ، ومَاوِىّ ، وشَائِىّ ، وشَاوِىّ » .

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ) ما سمى به من (جُمْلَةٍ) وهو : المركب الإسنادىّ ، نحو : « بَرَقَ نَحْرُه ، وتَأَبَّطَ شَرًّا » فتقول : « بَرَقِىّ ، وتَأَبَّطِىّ » .

١٢٠٠ ـــ (١) القائل : مبشر بن هذيل الشمخى ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد المنصف ٢ / ١٤٦ ، وابن يعيش ٥ / ١٥٦ ، ...

اللغة :

الشاوى : نسبة إلى الشاء ، أداته : آلته ، وروى فى موضعه : علاته ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« لا ينفع الشاوى فيها شاته » حرف نفى ، وفعل مضارع مرفوع ، ومفعول به ، وفاعل ، ومضاف إليه ، « ولا حماره » الواو : عاطفة ، ولا : نافية ، ومعطوف ، ومضاف إليه « ولا أداته » عطف على « شاته » ، ومضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « الشاوى » فى النسبة إلى الشاء ... وانظر ٢ / ١٤٦ المنصف ، وانظر ٥ / ١٥٦ ابن يعيش .

وأجاز الجرمى النسب إلى العجز ، فيقول : « نَحْرِىّ ، وشَرِىّ » .

وشذ قولهم فى الشيخ الكبير : « كُنْتِىّ » نسبة إلى « كُنْت » .

ومنه قوله [1] :

١٢٠١ ــ فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا ، وأَصْبَحْتُ عَاجِنًا .·. ....

والقياس : « كَوْنِىّ » .

(وَ) انْسُبْ إلى (صَدْرِ مَا .·. رُكِّبَ مَزْجًا) نحو : « بَعْلَبَكّ ، وحَضْرَمَوْت » فتقول : « بَعْلِىّ ، وحَضْرِىّ » .

١٢٠١ ــ (١) القائل : الأعشى ، والبيت من الطويل ، والبيت من شواهد ابن يعيش ١ / ١٤١ ، والهمع ٢ / ١٩٣ ، والدرر ٢ / ٢٢٩ ، ... وعجز البيت :

... ... وشر خصال المرء كنتُ ، وعاجنُ

اللغة :

كنتى : سمى الشيخ الكبير بذلك ؛ لكثرة قوله : « كنت ، وكنت »، عاجن : الذى يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر .

والمعنى :

لما نزل بى من ثقل الشيخوخة ، وأمراضها ، لا أقوى على عمل ، ولا أبتكر ، وإنما أعيش على ذكريات الماضى ، معتدا بها ، وأعتمد عند القيام على ظهر أصابع يدى ، حتى أنهض واقفا ، وذلك شر ما للمرء من خصال ...

الإعراب :

« فأصبحت كنتيا » الفاء : على حسب ما قبلها ، وأصبح ، واسمها ، وخبرها ، « وأصبحت عاجنا » الواو : عاطفة ، وأصبح ، واسمها ، وخبرها ، والجملة : عطف على التى قبلها ... .

والشاهد فيه :

قوله : « كنتيا » وذلك فى النسب إلى الجملة بأسرها ، إذ « كنت » مركب من كان ، واسمها ، فنسب إلى الجزأين معا ، ... انظر كتابنا « النسب » ص ٧٠٦ ، ١٠٧ .

وهذا الوجه مقيس اتفاقًا .

ووراءه « **أربعة أوجه** » :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : « بكّى » أجازه الجرمى ، وحده ، ولا يجيزه غيره .

الثاني : أن ينسب بينهما معا ، مزالا تركيبهما ، نحو : « بَعْلى بَكّى » أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله [1] :

١٢٠٢ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً .:. ... ...

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو : « بَعْلَبَكّى » .

الرابع : أن يبنى من جزأى المركب اسم على « فَعْلل » وينسب ، نحو :

١٢٠٢ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد المقرب ٨٣ ، والشافية ١١٥ ، والتصريح ٢ / ٣٣٢ ، ... وعجزه :

... ... بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق

اللغة :

رامية هرمزية : نسبة إلى رامهرمز : بلد بنواحى خورستان ٤ / ١٩٠ صبان .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« تزوجتها » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « رامية هرمزية » حال ...

والشاهد فيه :

قوله : « رامية هرمزية » فإنه نسبة إلى « رامهرمز » والنسبة القياسية : رامىّ ؛ لأن المركب ينسب إلى صدره ، ونسب الشاعر إلى الجزأين على الندرة ، والشذوذ ، انظر كتابنا « النسب » ص ١٠٩ .

« حَضْرَمِىّ » .

وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

تنبيهان :

الأول : حكم « لَوْلَا ، وحَيْثُمَا » مسمًّى بهما حكم المركب الإسنادى فى النسب إليهما .

فتقول : « لَوِىّ » ــ بالتخفيف ــ و « حَيثىّ » .

وحكم نحو « خَمْسَةَ عَشَرَ » حكم المركب المزجى ، فتقول : « خَمْسِىّ » .

الثانى : قوله : « وَانْسب لصَدْرِ جُمْلَةٍ » أجود من قوله فى التسهيل : « ويحذف لها ــ يعنى ياء النسب ــ عجز المركب » لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز ، بل يحذف ما زاد على الصدر ، فلو سميت « يخرَج الْيَوْمَ زَيْدٌ » قلت : « خَرْجَى » .

(وَ) انْسُب (لثَانٍ تمّمَا .·. إضَافَةً مبدُوءَةً بِابْنٍ ، أَو ابٌ أو مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانِى وَجَبْ) .

هذا الأخير : من عطف العام على الخاص ، أى : يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ، ذكر منها فى هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كنية « كأَبى بَكْرٍ ، وأُمّ كُلْثُوم » .

والثانى : أن يكون الأول علما بالغلبة « كابْنِ عَبَّاسٍ ، وابن الزُّبَيْر » .

فتقول : « بكْرِىّ ، وكلثُومىّ ، وعبَّاسىّ ، وزُبَيْرِىّ » .

تنبيه :

كان الأحسن أن يقول :

إِضَافة مِن الكُنَى ، أو اشْتَهَرْ .·. مُضَافُهَا غَلَبَةً كَابْنِ عُمَرْ .

لأن عبارته توهم : أن ما له التعريف بالثانى قسم برأسه .

فشمل نحو : « غُلَامُ زَيْدٍ » وليس كذلك .

قال فى شرح الكافية : وإذَا كَان الذى ينسب إليه مضافا ، وكان معرفا صدره بعجزه ، أو كان كنية حذف صدره ، ونسب إلى عجزه ، كقولك فى « ابْن الزُّبَيْر » : « زُبَيْرِى » وفى « أَبِى بكْرٍ » : « بَكْرِىّ » هذا كلامه .

وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد فى المثل « غُلَام زَيْدٍ » (١) .

وعلى هذا : فقول الناظم : « أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانى » من عطف العام على الخاص ؛ لاندراج المصدر بابن فيه ، وهو تمثيل فاسد ؛ لأنهم يعنُون بالمضاف ــ هنا ــ ما كان علما ، أو غالبا لا مثل « غُلَام زَيْد » فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ، ينسب إليه ، بل يجوز أن ينسب إلى « غُلَام » وإلى « زَيْدَ » ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد ، لا إلى المضاف (٢) .

وإن أراد « غُلَام زَيْد » مجعولا علما ، فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ، ما لم يخف لبس .

(فِيمَا سِوَى هَذَا) المذكور : أنه ينسب فيه إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى (انْسُبَنْ للأَوَّلِ) منهما ، نحو : « عَبْد الْقَيْس ، وامْرِىء الْقَيْس » وهما : قبيلتان ، **تقول** : « امرئى ، وعَبْدِىّ » وإن شئت قلت : « مرئىّ » : قال

(١) انظر ص ٨٠١ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

(٢) انظر ٥ / ١٤٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ذو الرمة [1] :

١٢٠٣ — وَيَسقُطَ بَيْنَهَا المرئُّى لَغْوًا
كَمَا أُلْفِيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُوَارَا

وهذا (مَا لَمْ يُخَفْ) بالنسبة إلى الأول (لَبْسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثانى (كَعَبْدِ الأَشْهَلِ) و « عَبْد مَنَاف » حيث قالوا فيهما : « أَشْهَلِىّ ، ومنافِىّ » ولم يقولوا : « عَبْدِىّ » .

١٢٠٣ — (١) البيت من الوافر ، ومن شواهد ابن يعيش ٦ / ٨ ، ...

وقبل البيت :

يعد الناسبون إلى تميم ... بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرِّباب ، وآل بكر ... وعمرًا ، ثم حنظلة الخيارا
ويذهب بينها المرئى لغوًا ... كما أُلْفِيْت فى الدية الحوارًا

اللغة :

المرئى : نسبة إلى أحد أمارىء القيس ، وليس الشاعر المشهور ، وهو : امرؤ القيس بن حجر الكندى ، شب : من الشباب : الفتاء ، إبة : خزى ، وعار ...

والمعنى :

إذا شبت بنات لامرىء القيس ألحقت به الخزى ، والعار ، لما يأتين من غير المستحسن من الأمور ... بسبب تفريطه فى التربية ، والتنشئة ...

الإعراب :

« ويسقط » فعل مضارع « بينها » ظرف ، ومضاف إليه « المرئى » فاعل « لغوا » حال « كما » جار ومجرور « ألفيت » فعل ، وفاعل « فى الدية » متعلق « بألفيت » « الحوارا » مفعول به ...

والشاهد فيه :

قوله : « المرئى » نسبة إلى امرىء القيس ، وقد جاء النسبة على صدر المركب على مذهب سيبويه ، والجمهور ، انظر ٦ / ٨ ابن يعيش ، وانظر كتابنا « النسب » ص ١١٣ — إلى ١١٥ .

تنبيه :

شذ بناء « فَعْلَل » من جزأى الإضافى ، منسوبا إليه ، كما شذ ذلك فى المركب المزجى .

والمحفوظ من ذلك : « تَيْمَلِىّ ، وعَبْدَرىّ ، ومُرقَسِىّ ، وعَبْقَسِىّ ، وعَبَشْمىّ » فى « تَيْم اللات ، وعَبْد الدَّار ، وامْرىء القَيْس بن حجر الكندى ، وعَبْد القَيْس ، وعَبْد شَمْس » .

وإنما فعلوا ذلك : فرارًا من اللبس .

وقالوا : « تَعَبْشَم ، وتَقَعْيَس » ، وأما « عَبْشَمس » بن زَيْد بن مَنَاة ، **فقال أبو عمرو بن العلاء** : أصله : « عَبْ شَمْس » أى : حَب ، والعين مبدلة من الحاء .

وحب الشمس : ضوؤها .

وقال ابن الأعرابىّ : أصله « عبء شمس » والعَبْء ، والعدل واحد .

أى : هو نظير شمس .

(وَاجْبُر بردِّ اللَّامِ مَا) اللام (منْهُ حُذِفْ .·. جَوازًا ان لَمْ يَكُ رَدُّه) أى : اللام (أُلِفْ ، فِى جَمْعَى التَّصحِيح ، أَوْ فى التَّثْنِيَةْ .·. وحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لامه إليه (بِهَذِى) المواضع الثلاثة ، أى : فيها (تَـوْفِيَـةْ) بردها إليه فى النسب إليه .

ويحتمل أن يكون « هَذِى » إشارة إلى اللام ، أى : حق المجبور بهذى اللام ، أى : بردها إليه فى المواضع المذكورة ، التوفية بردها إليه فى النسب .

واعلم أنه إذا نسب الثلاثى ، المحذوف منه شىء ، فلا يخلو : إما أن يكون محذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام : فإن كان محذوف الفاء ، أو العين ، فسيأتى .

وإن كان محذوف اللام ، فإما أن يجبر فى تثنية ، أو جمع تصحيح أولا

فإن جبر كما فى « أب ، وأخ » فإنهما يجبران فى التثنية « كعِضَة[1] ، وسَنَة » فإنهما يجبران فى الجمع بالألف ، والتاء وجب جبره فى النسب ، **فتقول** : « أَبَوِىّ ، وأَخَوِى ، وعَضَوِىّ ، أوْ عَضَهِىّ ، وسَنَوِىّ ، أو سَنَهِىّ » .

على الخلاف فى المحذوف ، لأنك تقول : « أَبَوَان ، وأَخَوَان ، وعَضَوَان ، وسَنَوَات ، أو عَضَهَات ، وسَنَهات » على الوجهين .

وإن لم يجبر لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو : « حرٍ ، وغدٍ ، وشفَة ، وثُبَة » **فتقول فيها** : « حرِىّ ، وغدىّ ، وشفىّ ، وثبىّ » — بالحذف — و « حرحِىّ ، وغدوِىّ ، وشفِهِىّ ، وثبوىّ » — بالجبر — برد المحذوف ، **وهو** من « حِرِ » الحاء ، ومن « غَد » الواو ، ومن « شفة » الهاء ، ومن « ثبة » الهاء .

تنبيهات :

الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر .

وقد اقتصر فى التسهيل ، وشرح الكافية على التثنية ، والجمع بالألف ، والتاء .

الثانى : أطلق قوله « جوازًا إنْ لم يَكُ ردُّهُ أُلِف » وهو مقيد بألا تكون العين معتلة ، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره ، كما ذكره فى الكافية ، والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التثنية ، وجمع التصحيح احترازًا من نحو « شَاة ، وذِى » بمعنى : « صَاحب » **فتقول فى** « شَاة » : « شَاهِىّ » **وعلى أصل** الأخفش الآتى بيانه : « شَوْهِىّ » وفى « ذِى » : « ذَوَوِىّ » اتفاقًا ؛ لأن وزنه عند الأخفش

---

(١) عضة : العضاة : كل شجر يعظم ، وله شوك ... وعضة : بحذف الهاء الأصلية ، كما حذفت من الشفة ... وانظر كتابنا « النسب » ص ١٢١ — ١٢٥ .

« فَعَل » — بالفتح — .

الثالث : إذا نسب إلى « يَد ، ودَم » جاز الوجهان عند من يقول : « يَدَان ، ودمَان » ووجب الرد عند من يقول « يدَيَان ، ودَمَيَان » .

الرابع : إذا نسب إلى ما حذفت لامه ، وعوض عنها همزة الوصل ، جاز أن يجبر ، وتحذف الهمزة ، وألا يجبر وتستصحب ، فتقول فى « ابْن ، واسْم ، واسْت » : « بنوىّ ، وسَموىّ ، وستهىّ » على الأول ، و « ابنىّ ، واسمىّ ، واسْتىّ » على الثانى .

الخامس : مذهب سيبويه ، وأكثر النحويين : أن المجبور تفتح عينه ، وإن كان أصله السكون .

وذهب الأخفش : إلى تسكين ما أصله السكون ، فتقول فى « يَد ، ودَم ، وغَد ، وحِر » على مذهب الجمهور : « يَدَوىّ ، ودَموىّ ، وغَدوىّ ، وحِرَحِىّ » — بالفتح — [1] .

وعلى مذهب الأخفش : « يَدْيىّ ، ودَمَيىّ ، وغدوىّ ، وحرحىّ » — بالسكون — .

لأنه أصل العين فى هذه الكلمات .

والصحيح : **مذهب سيبويه** ، وبه السماع ، قالوا فى « غَد » : « غَدوىّ » .

وحكى بعضهم عن الأخفش : أنه رجع إلى مذهب سيبويه ، انتهى .

(وَبِأَخٍ أُختًا ، وبابْنٍ بنْتَا .·. أَلْحِق ، ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا) .

أى : اختلف فى النسب إلى « بنْت ، وأُخت » :

فقال سيبويه : « كالنسب إلى أخٍ ، وابْن » بحذف التاء ، ورد المحذوف .

---

(١) انظر ٥ / ١٤٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فتقول : « أَخَوَىّ ، وبَنَوىّ » كما يقال فى المذكر .

وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ، ولا تحذف التاء ، فتقول : « أُختىّ ، وبنتىّ » .

وألزمه الخليل : أن ينسب إلى « هَنت[1] ، ومَنْت » — بإثبات التاء — وهو لا يقول به .

وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف « بنْت ، وأُخت » لأن التاء فى « هَنت » فى الوصل خاصة ، وفى « مَنْت » فى الوقف خاصة[2] .

وحكم نظائر « أُخت ، وبنْت » حكمهما ، وهى : « ثِنْتَان ، وكِلْتَا ، وذَيْت ، وكَيْت » :

فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، **فتقول** : « ثنوىّ ، وكلوىّ ، وذيوىّ ، وكيوىّ » .

وعند يونس تقول : « ثِنتىّ ، وكِلتىّ ، أو كلْتَوىّ ، وذِيتىّ ، وكيتىّ » .

وذكر بعضهم فى النسب إلى « كِلْتَا » على مذهب يونس « كِلْتىّ ، وكلْتَوِىّ ، وكلتاوىّ » كالنسب إلى « حُبْلَى » بالأوجه الثلاثة .

وذهب الأخفش فى « أُخت ، وبِنْت » ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو : حذف التاء ، وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، **فتقول** : « أُخوِىّ ، وبِنَوِىّ ، وكلوِىّ ، وثنوىّ » .

وقياس مذهبه فى « كيْت ، وذيْت » إذا رَدَّ المحذوف ، أن ينسب إليهما كما ينسب إلى « حَىّ » **فتقول** : « كَيَوىّ ، وذَيَوىّ » .

---

(١) هنت : كناية عن المرأة ، وقيل : عن الفعلة القبيحة ... .

(٢) انظر ٤ / ١٩٥ الصبان .

تنبيهان :

الأول : قد اتضح مما سبق أن « أُختًا ، وبنتًا » حذفت لامهما ؛ لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه ، فالتاء إذن فيهما عوض عن اللام المحذوفة ، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث .

وظاهر مذهب سيبويه : أن تاء « كِلْتَا » كتاء « بِنْت ، وأُخت » وإن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبنى ما سبق .

وذهب الجرمي : إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه « فِعْتَل » وهو ضعيف ؛ لأن التاء لا تزاد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : « كِلْتَوِيّ » .

والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ، ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه : أن التاء فى « كلْتَا » بدل من الواو ، التى هى لام الكلمة ، ووزنها « فِعْلَى » : أبدلت الواو تاء إشعارًا بالتأنيث .

وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه : « كلْتَاوىّ » وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه ؛ لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه : محذوف اللام فى الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال فى « مَاء » ــ محذوف اللام ــ .

والذى يظهر من مذهب سيبويه ، ومن وافقه : أن لام « كِلْتَا » [1] محذوفة كلام « أُخت ، وبِنْتَ » والتاء فى الثلاثة عوض عن اللام المحذوفة ، كما قدمته أولا ، ولا يمتنع أن يقال : هى بدل من الواو ، إذا قصد هذا المعنى ، كما قال

---

(١) انظر كتابنا « تصريف الأفعال » ص

بعض النحويين فى تاء « بنْت ، وأُخت » : إنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا ؛ لأن بين البدل ، والتعويض فرقا ، يذكر فى موضعه .

الثانى : النسب إلى « ابنة » : « ابْنى ، وبنوى » كالنسب إلى « ابْن » اتفاقا ، إذ التاء فيها ليست عوضا ، كتاء « بنْت » [1] انتهى .

(وَضَاعِفِ الثَّانى مِنْ ثُنَائِى .·. ثَانيهِ ذُو لِينٍ ، كَلَا ، ولَائِى) .

إذا نسب إلى **الثنائى وضعا** :

فإن كان **ثانيه حرفا** صحيحا جاز فيه التضعيف ، وعدمه ، فتقول فى « كَمْ » : « كَمِىّ ، وكمّىّ » .

وإن كان ثانيه حرف لين ضعِّف بمثله ، إن كان ياء ، أو واوا ، **فتقول** فى « كَىْ ، ولَوْ » : « كَيَوِىّ ، ولَوَوِىّ » ؛ لأن « كَىْ » لما ضعف صار مثل « حَى ، ولَوْ » لما ضعف صار مثل « دَوّ » [2] وإن كان **ألفا** ضوعفت وأبدل ضعفها همزة ، **فتقول** فيمن اسمه « لَا » : « لَائِى » ، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا ، فقلت : « لَاوِىّ » .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَهْ) معتل اللام (مَا الْفَا عَدِم .·. فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه (وفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ) عند سيبويه .

فتقول على مذهبه فى : « شِيَة ، ودِيَة » : « وشَوِىّ ، وَدَوِىّ » ؛ **لأنه لا يرد العين** إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ، ويعامل اللام معاملة المقصور .

والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون ، **فتقول** على

---

(١) انظر ٥ / ١٤٦ ، ١٤٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) **دو** : الدو : الفلاة الواسعة ، وقيل : الأرض المستوية ...

مذهبه : « وشىّ ، وَودَيِىّ » [٢] .

فإن كان **المحذوف الفاء** ، صحيح اللام لم يجبر ، فتقول فى النسب إلى « عِدَة » : « عِدىّ » ، وإلى صِفَة : « صفىّ » .

تنبيه :

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه ، وهو محذوف العين .

وحكمه : أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر ، كقولك فى « سَهْ ، ومُذْ » مسمًّى بهما : « سَهِىّ ، ومذىّ » **وأصلهما** : « سته ، ومنذ » .

كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بألّا يكون من المضاعف ، نحو : « رُب » المخففة بحذف الباء الأولى ، إذا سمى بها ، ونسب إليها ، فإنه يقال : « ربّى » برد المحذوف ، نص عليه سيبويه ، ولا يعرف فيه خلاف .

وإن كانت لامه معتلة ، نحو : « المُرِى ، وبَرَى » مسمًّى بهما ، جبر فتقول فيهما : « المرئىّ ، والبرئىّ » — برد المحذوف — ؛

وفى فتح العين ، وسكونها المذهبان .

(وَالْوَاحِدَ اذكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ .˙. إنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ) .

« **الواحدَ** » : مفعول « باذْكُر » و « نَاسبًا » حَال من الضمير المستتر فى « اذكُر » .

يعنى : أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسىّ ، وهو معنى قوله : « إنْ لَمْ يُشَابه وَاحدًا بالْوَضْعِ » جيء بواحده ، وانسب إليه .

فتقول فى النسب إلى : « فَرَائِض ، وكُتُب ، وقَلَانِس » : « فَرَضىّ ،

---

(١) انظر ٥ / ١٤٨ ، ١٤٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وكتابىّ ، وقَلَنسىّ » .

وقول الناس : « فرائضىّ ، وكتبىّ ، وقلانسىّ » خطأ .

فإن شابه الجمع واحدًا بالوضع نسب إلى لفظه .

وشمل ذلك **أربعة أقسام** :

الأول : ما لا واحد له « كعَبَادِيد »[1] **فتقول فيه** : « عَبَادِيدىّ » ؛ لأن « عَبَادِيد » بسبب إهمال واحده شابه « قَوْم ، ورَهْط » مما لا واحد له .

والثانى : ما له واحد شاذ « كمَلَامح » فإن واحده « لَمْحة » وفى هذا القسم **خلاف** :

ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه .

فتقول : « مَلَامحىّ » وحكى أن العرب قالت فى « المَحَاسِن » : « مَحَاسِنى » .

وغيره ينسب إلى واحده — وإن كان شاذا — فيقول فى النسب إلى « مَلَامح » : « لمحىّ » .

وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه .

وعبارته فى التسهيل : « وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى ، لا كالمهمل الواحد ، خلافا لأبى زيد »[2] وقد يحتمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمى به من المجموع ، نحو : « كِلَاب ، وَأَنْمَارَ ، ومَدَائن ، ومَعَافِر » ، **فتقول فيه** : « كَلَابىّ ، وأَنْمَارِىّ ، ومدائنىّ ، ومعافرىّ » .

---

(١) **عباديد** : العباديد : الفرق من الناس ، والخيل ، الذاهبون فى كل وجه .

(٢) ص ٢٦٥ تسهيل الفوائد ، ... وانظر ٥ / ١٤٩ ، ١٥٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد ، إذا أمن اللبس .

ومثال ذلك : « الفراهيد » علم على بطن من أسد ، قالوا فيه : « الفراهيدىّ » بالنسب إلى لفظه ، و « الفرهودىّ » بالنسب إلى واحده ، لأمن اللبس ؛ لأنه ليس لنا قبيلة ، تسمى بالفرهود .

وإنما قالوا فى النسب فى « الرُّبَاب » : « رُبّى » ؛ لأن « الرباب » ليس باسم الواحد ، وإنما « الرباب » : « ضبَّة ، وعكْل ، وتميم ، وثور ، وعدى » .

والربة : الفرقة ، فلما اجتمعوا ، وصاروا يدًا واحدة قيل لهم : « الرباب » .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم فى : « الأنصار » : « أنصَارىّ » وفى « الأنبار » — وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم — : « أنبارىّ » .

تنبيه :

إذا نسب إلى « تمرات ، وأرضين ، وسنين » — **باقية على جمعيتها** — قيل : « تمرىّ ، وأرضىّ ، وسنهىّ ، أو سنوىّ » — على الخلاف فى لامه .

وإذا نسب إليها **أعلاما** : التزم فتح العين فى الأولين ، وكسر الفاء فى الثالث .

(وَمَعَ فَاعِلٍ ، وَفَعَّال ، فَعِلْ .·. فِى نَسَبٍ اغْنَى عَنِ الْيَا ، فَقُبِلْ) .

أى : يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ « **فَاعِل** » مقصودا به صاحب الشىء ، كقوله [1] :

١٢٠٤ — وغَرَّرْتَنِى ، وزعمت أنْـ .·. ـنَكَ لابنٌ فى الصيف تامـر

١٢٠٤ — (١) القائل : الحطيئة ، والبيت من مجزوء الكامل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٥٨ ، والخصائص ٣ / ٢٨٢ ، وابن يعيش ٦ / ١٣ ... =

قال سيبويه : أى : صاحب لَبَن ، وتَمْر .

وقالوا : فُلَان طَاعِمٌ ، كَاسٍ ، أى : ذُو طَعَامٍ ، وكُسْوة ، ومنه قوله [1] :

١٢٠٥ — ... ... وَاقْعُد فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِى

= **اللغة** :

غررتنى : ... غريغر — بالكسر — غرارة — بالفتح ، والاسم : الغرة ، بالكسر — والغرة — أيضا — **الغفلة** — **مختار** (غ ر ر) .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« غررتنى » ... فعل ماض ، وفاعل ، ونون وقاية ، ومفعول به « وزعمت » الواو : عاطفة ، وفعل ، وفاعل ، « أنك » أن ، واسمها « لابْنٌ » خبر أن « فى الصيف » متعلق بقوله : « لابن » « تامر » عطف على « لابن » بسقوط حرف العطف .

والشاهد فيه :

قوله : « لابن ... تامر » فقد جاء بهما الحطيئة على لفظ « فاعل » وهو يريد : النسب ، كما تقول العرب : هم ناصب ، أى : دونصب ، انظر الكتاب ٢ / ٩٠ ، وابن يعيش ٦ / ١٣ ، وكتابنا « النسب » ص ١٧٨ .

١٢٠٥ — (١) القائل : الحطيئة ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد ابن يعيش ٦ / ١٥ ، ...

وصدره :

دع المكـارم لا ترحـل لبغيتهـا ... ...

اللغة :

طاعم : ذو طعام ، كاسى : ذو كسوة .

والمعنى :

واضح ... =

وقوله [1] :

١٢٠٦ — كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ .·. ... ...

= الإعراب :

« واقعد » ... أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « فإنك » الفاء : للتعليل ، وإن ، واسمها « أنت » توكيد ... « الطاعم » خبر إنّ « الكاسى » خبر بعد خبر ، أو نعت ...

والشاهد فيه :

قوله : « الطاعم ، الكاسى » نسب « بفاعل » أى : ذو طعام ، وكسوة ... وهذا ذم بالغ ، انظر ٦ / ١٥ شرح ابن يعيش ، وانظر « النسب » ص ١٧٩ .

١٢٠٦ — (١) القائل : النابغة الذبيانى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٢ / ٩٠ ، والعينى ٤ / ٣٠٣ ، ...

وعجزه :

... ... وليـل أقاسيـه بطـىء الكـواكب

اللغة :

كلينى : اتركينى ... ، أميمة : اسم امرأة ، ناصب : منصب ، متعب ... ذو نصب : تعب ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« كلينى » فعل أمر ، وفاعله ، ونون وقاية ، ومفعول به « لهم » جار ومجرور ، متعلق بالفعل ... « يا أميمة » حرف نداء ، ومنادى علم « ناصب » صفة لهم ...

والشاهد فيه :

قوله : « ناصب » حيث جاءت النسبة على « فاعل » يريد : صاحب نصب .·.

أى : ذَو نَصب .

وبصَوغ « فَعَّال » مقصودًا به الاحتراف ، كقولهم : « بزّاز ، وعَكّار » .

وقد يقوم أحدهما مقام الآخر .

فمن قيام « فَاعِل » مقام « فَعَّال » قولهم : « حَائِك » فى معنى « حوّاك » لأنه من الحرف .

ومن العكس قوله [1] :

١٢٠٧ — وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ ، فَيَطْعَنَنِى بِهِ
وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ ، ولَيْسَ بِنَبَّالِ

١٢٠٧ — (١) القائل : امرؤ القيس ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٩١ ، وابن يعيش ٦ / ١٤ ، والعينى ٤ / ٥٤٠ ، والتصريح ٢ / ٣٣٧ ، ...

اللغة :

يطعننى : من الطعن بالرمح ، ... ومن المادة ما يتعلق بالطعن فى النسب ، نبال : صاحب نبل : والنابل : الرجل الذى يبرى السهام .

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« ليس » فعل ماض ناقص ... . واسمه مستتر « بذى رمح » الباء : زائدة ، وخبر ليس ، ومضاف إليه « فيطعننى » الفاء : للسببية ، وفعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله مستتر جوازًا ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « به » متعلق بقوله : يطعن ، « وليس » الواو : عاطفة ، وفعل ماض ناقص ، واسمه مستتر فيه ، « بذى سيف » الباء : زائدة ، وخبر ليس ، ومضاف إليه ، « وليس » الواو : عاطفة ، وفعل ماض ناقص ، واسمه مستتر فيه ، « بنبال » الباء : زائدة ، وخبر ليس .

أى : وليس بذى نبل .

قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [1] أى : بذى ظلم .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك .

قالوا لبياع العطر ، ولبياع البتوت ، وهى : الأكسية : « عَطَّار ، وعطرىّ » و « بتَّات ، وبتّى » .

وبصوغ « فَعِل » مقصودا به صاحب كذا ، كقولهم : « رَجُلٌ طَعِم ، ولبس ، وعَمِل » بمعنى : ذى لباس ، وذى عمل .

أنشد سيبويه به [2] :

١٢٠٨ ــ وَلَسْتُ بِلَيْلِيٍّ، ولكنِّى نَهِرٌ ... ...

= **والشاهد فيه** :

قوله : « بنبال » حيث استخدم الشاعر صيغة « فعال » التى هى للمبالغة عن « فاعل » وأراد بالصيغة النسب ، لما أخذ منه ...

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

١٢٠٨ ــ (٢) الشاهد مجهول القائل ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٩١ ، والمخصص ٩ / ١٥ ، والعينى ٤ / ٥٤١ . ...

وبعده :

... ... لا أدلج الليل ، ولكن أبتكر

اللغة :

ليلى : صاحب ليل ، أعمل فيه ، نهر : ذو نهار أعمل فيه ...

=

أي : ولكنى نهاريّ ، أى : عامل بالنهار .

تنبيهات :

الأول : قد يستغنى عن ياء النسب ــ أيضا ــ « بمفْعَال » كقولهم : « امرأةٌ مِعْطَار » أي : ذَات عِطر ، و « مِفْعِيل » كقولهم : « نَاقَة مِحْضِير » أى : ذات حضر ، وهو : الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة ، وإن كان بعضها كثيرًا .

هذا مذهب سيبويه ، **قال** : لا يقال لصاحب الدقيق « دقَّاق » ولا لصاحب الفاكهة : « فَكَّاه » ولا لصاحب البر « برَّار » ولا لصاحب الشعير « شعَّار » [1] .

والمبرد : يقيس هذا ، انتهى .

(وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُه مُقَرَّرَا .·. عَلَى الَّذِى يُنْقَل مِنْهُ اقْتُصِرَا) .

يعنى : أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ ، يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وبعضه أشذ من بعض .

= **والمعنى :**

لست ممن يعملون ليلا ، وإنما أنا صاحب عمل بالنهار ...

الإعراب :

« ولست » ... ليس ، واسمها « بليلى » الباء : زائدة ، وخبر ليس « ولكنى » الواو : عاطفة ، وحرف استدراك ... واسمه « نهر » خبر « لكن» وسكن للوقف ...

والشاهد فيه :

قوله : « نهر » فإن النسب جاء على فعل ، الموضوع للمبالغة عن فاعل ، وأغنى عن الياء ، والذى دل على ذلك « ليلى » .

(١) انظر ٢ / ٩٠ الكتاب .

فمن ذلك قولهم فى النسب إلى « البَصْرَة » : « بِصْرِىّ » — بكسر الباء — وإلى « الدَّهر » : « دُهْرِىّ » — بضم الدال — ، وإلى « مَرْو » : « مَرْوَزِىّ » ، وإلى « الرَّى » : « رَازِىّ » ، وإلى « خُرَسَان » : « خُرسىّ ، وخراسى » ، وإلى « جَلُولَاء ، وحَرُوَراء » : موضعين : « جَلُولَى ، وحَرُورِىّ » ، وإلى « البحرَيْن » : « بَحْرانِىّ » ، وإلى « أمية » : « أُمَوِىُّ » — بفتح الهمزة — ، وإلى « السهل » : « سُهَلىّ » — بضم السين ، وإلى « بنى الحُبْلَى » : وهم حىّ من الأنصار : منهم عبد الله بن أُبى سَلُول ، المنافق [1] ، وسمى أبوهم الحبلىّ لعظم بطنه : « حُبَلَى » بضم الحاء ، وفتح الباء — .

ومنه قولهم : « رَقَبانىّ ، وشَعرانى ، وجَمَانىّ ، ولحيانىّ » : للعظيم الرقبة ، والشعر ، والجمة ، واللحية » وقولهم فى النسب إلى « الشأم ، واليمن ، وتهامة » : رجل « شَآم ، ويَمَان ، وتَهَام » [2]وكلها مفتوحة الأول .

وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

خاتمة :

ألحقوا آخر الاسم ياء ، كتاء النسب **للفرق** بين الواحد ، وجنسه ، **فقالوا** : « زنج ، وزنجىّ ، وترك ، وتركىّ » بمنزلة « تَمر ، وتَمْرَة ، ونخل ، ونخلَة » **وللمبالغة** ، فقالوا فى « أَحْمَر ، وأَشْقر » : « أَحْمَرِىّ ، وأَشْقَرِىّ » كما قالوا : « رَاوِية ، ونسَّابَة » .

وزائدة زيادة لازمة ، نحو : « كُرْسىّ ، وبَرْنِىّ » [3] وهو : ضرب من أجود التمر ، ونحو : « بَردىّ » [4] — بالفتح — وهو : نبت .

(١) هو رأس النفاق : عبد الله بن أبى بن سلول ، انظر ٤ / ٢٠٢ الصبان .

(٢) انظر ٤ / ٢٠٢ الصبان .

(٣) **برنى** : — بفتح الباء ، وسكون الراء — ٤ / ٢٠٢ صبان .

(٤) **بردى** : — بفتح الباء ، وسكون الراء — .

وهذا : كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث « كغُرْفَة ، وظُلْمَة » .

وزائدة زيادة عارضة ، كقوله [1] :

١٢٠٩ ـ أَطَرَبًا ، وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ ؟ .·. والدَّهْرَ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيّ

أى : دوَّار .

١٢٠٩ ـ (١) **القائل** : العجاج ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ١ / ١٧٠ ، ٢٨٥ ، والخزانة ٤ / ٥١١ ، والمغنى ١٨ (١٨) ، والهمع ١ / ١٩٢ ، والدرر ١ / ١٦٥ . ...

اللغة :

أطربا : يريد : أنطرب طربا ، والطرب : خفة السرور ، والشوق ، قنسرى : شيخ كبير ...

ويقول الأعلم : وهو غير معلوم فى اللغة ، ولم يسمع إلا فى هذا البيت (١ / ١٧٠) الأعلم ـ بأسفل الكتاب .

والمعنى :

ما ينبغى أن تكون فى حال طرب ، وما ينبغى أن يستخفك الشوق ، والسرور ، وأنت شيخ كبير ، والدهر يدور بالناس دورانه ...

الإعراب :

« أطربا » الهمزة : للاستفهام التوبيخى ، ومفعول مطلق لفعل محذوف من مادة « الطرب » ، « وأنت قنسرىّ » الواو : واو الحال ، ومبتدأ ، وخبر ، والجملة فى محل نصب حال « والدهر » ... الدهر : مبتدأ ، « بالإنسان » جار ومجرور متعلق بقوله : « دوارى » ، « دوارى » خبر المبتدأ .

والشاهد فيه :

قوله : « دوارى » فالياء المشددة ليست للنسب ، وإنما هى زائدة .

والمراد : والدهر دوار بالإنسان ، وانظر ١ / ١٦٥ الدرر اللوامع ...

ومنه قول الصلتان [1] :

١٢١٠ ـــ أَنَا الصَّلَتَانِيّ ، الَّذِى قَدْ عَلِمْتُمُ
إِذَا مـا تحكَّـم فَهُـوَ بالحُكْـمِ صَادِعُ

والله أعلم .

* * *

١٢١٠ ـــ (١) القائل : الصلتان العبدى ، وهو من الطويل ، ومن شواهد القالى ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، والمحتسب ١ / ١١٣ ، ...

اللغة :

علمتم : عرفتم ، وعهدتم ، تحكم : يريد : أسند إليه أمر ليقضى فيه ، صادع : من قولهم : صدع بالحق تكلم به جهارًا ...

والمعنى :

أنا الصلتان ، المعهود لكم ، والمعروف عندكم ، إذا فصلت فى خصومة صدعت بالحق ، وجهرت به ....

الإعراب :

« أنا الصلتانىّ » مبتدأ ، وخبر « الذى » اسم موصول صفة « قد » حرف تحقيق « علمتم » وجملة علم ... لا محل لها صلة الموصول « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تحكم » فعل الشرط ، وفاعله مستترجوازًا ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها « فهو » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « هو » مبتدأ « بالحكم » متعلق بقوله : صادع « صادع » خبر المبتدأ ، والجملة : جواب الشرط .

والشاهد في البيت :

قوله : « الصلتانى » فالياء : زائدة ، وليست للنسب ؛ والمراد : الصلتان .

الْوَقْــفُ

(تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا .·. وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا) .

الوقف : قطع النطق عند آخر الكلمة .

والمراد هنا : الاختياريّ ، وهو الذى يكون استثباتًا ، وإنكارًا ، وتذكرا ، وترنُّمًا .

وغالبه : يلزمه تغييرات .

وترجع إلى **سبعة** أشياء : السكون ، والرّوم ، والإشْمَام ، والإبْدَال ، والزِّيادة ، والحذْف ، والنَّقْل [1] .

وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن ، والمحل ، وستأتى مُفَصَّلَةً .

واعلم أنّ فى الوقف على المنوّن **ثلاث لغات** :

الأولى : وهى الفصحى : أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه : إن كان بعد ضمة ، أو كسرة ، بلا بدل .

تقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا » و « هَذَا زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بزَيْدٍ » .

والثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين ؛ وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة .

والثالثة : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا ، بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزد .

---

(١) انظر ٥ / ١٥٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيهات :

الأول : شمل قوله : « إثر فَتْح » فتحة الإعراب ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » وفتحة البناء ، نحو : « أَيْهًا ، وَوَيهًا » : فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء ، نحو : « قَائِمَةً » فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا فى لغة من يقف بالهاء ، وهى الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء ، فبعضهم يجريها مجرى المحذوف ، فيبدل التنوين ألفا ، فيقول : « رَأَيْتُ قَائِمَتَا » وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو : « رَأَيْتُ فَتًى » .

وفى هذه الألف **ثلاثة مذاهب** :

الأول : أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة : وصلا ، ووقفا .

وهذا مذهب أبى الحسن ، والفراء ، والمازنى ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ، لأنه تنوين بعد فتحة .

والثانى : أنها لألف المنقلبة فى الأحوال الثلاثة ، وأن التنوين حذف ، فلما حذف عادت الألف ، وهو مروى عن أبى عمرو ، والكسائى ، والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان ، والسيرافى ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه ، والخليل ، وإليه ذهب المصنف فى الكافية .

قال فى شرحها : ويقوّى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا ، والاعتداد بها رويا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك .

ثم قال : ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن ألفه فى الوقف كلفظه فى

الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلّا فى ضرورة كقول الراجز [1] :

١٢١١ ـــ ... ...∴ رَهْطُ مَرْجُوم ، ورَهْطُ ابنِ المُعَلْ

أراد : ابن المعلّى . انتهى .

ومثال الاعتداد بها رويًّا قول الراجز [2] :

١٢١٢ ـــ ... ...∴ إنَّكَ يَا ابْنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الفَتَى

إلى قوله :

... ...∴ وَرُبَّ ضيفٍ طَرَقَ الْحَىَّ سُرَى

١٢١١ ـــ (١) **القائل** : لبيد بن ربيعة العامرى (رضى الله عنه) والبيت من الرمل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٢٩١ ، والعينى ٤ / ٥٤٨ ، ...

والبيت فى الكتاب :

وقبيــــل مــــن لكيــــز شاهــــد ∴ رهط مرجوم ، ورهط ابـن المعـل

اللغة :

لكيز : قبيلة من ربيعة ... ومرجوم ، وابن المعلى : سيدان من لكيز .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« رهط مرجوم » بدل من قبيل ، أو عطف بيان ، ومضاف إليه ، « ورهط ابن المعلى » عاطف ، ومعطوف على ما قبله ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ابن المعل » حيث حذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة ... ، وانظر الأعلم بأسفل الكتاب ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وانظر ٥ / ١٦٤ ، ١٦٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٢١٢ ـــ (٢) **القائل** : الشماخ ، الشاهد من الرجز ، ومن شواهد الأغانى ٨ / ١٠٢ ،=

والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع ، والجر بدل من لام الكلمة .

وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم .

قيل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة .

= وأمالى الزجاجى ٢٠٥ ، والعينى ٤ / ٥٤٦ ، ...

والأبيات من مشطور الرجز ، وقد سجلها العينى : (٤ / ٥٤٦) .

... ... ∴ وخيرهم لطارق ، إذا أتى

ورب ضيف طرق الحى سرى ∴ صادف زادًا ، وحديثا ما اشتهى

إن الحديث طرف من القرى ∴ ثم اللحاف بعد ذاك فى الذرا

والشماخ ، واسمه معقل بن ضرار ، يخاطب عبد الله بن جعفر : محمد الصادق (رضى الله عنه) .

اللغة :

طرق : أتى ، ومنه الطارق : الآتى ليلا ، سرى : ليلا ، لأن السرى لا يكون إلا ليلا ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« إنك » إن ، واسمها « يا » حرف نداء ... « ابن جعفر » منادى مضاف ... « نعم » فعل ماض ، للمدح « الفتى » فاعل ، والجملة : فى محل رفع خبر « إن » « ورب » ... رب : حرف جر شبيه بالزائد « ضيف » مبتدأ « طرق الحى » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ « سرى » موضع ظرف ، واسم الزمان محذوف معه ، وهو كقولك : « جئتك مقدم الحاج » أى : وقت قدوم الحاج ...

والشاهد فيه :

قوله : « سرى » فإنه منون ، وهو مقصور ، والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو : « رأيت فتى » .

وذهب في التذكرة إلى موافقة المازنيّ .

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ .·. صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ) .

يعني : إذا وقف على هاء الضمير ، فإن كانت مضمومة ، أو مكسورة حذفت صلتها ، ووقف على الهاء ساكنة تقول : « لَهْ ، وبِهْ » بحذف الواو ، والياء ، وإن كانت مفتوحة ، نحو : « رَأَيْتُهَا » وقف على الألف ، ولم تحذف .

واحترز بقوله : « فِي سِوَى اضْطِرَارِ » من وقوع ذلك في الشعر ، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات .

وذكر في التسهيل : أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة ، منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارًا ، كقول بعض طيّيء : « والكَرامة ذَات أُكرمكُم اللهُ بَهْ » [1] يريد : بها .

واستشكل قوله : « اختيارًا » فإنه يقتضي جواز القياس عليه ، وهو قليل .

(وأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ .·. فأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ) .

اختلف في الوقف على « إذًا » :

فذهب الجمهور : إلى أنه يوقف عليها بالألف ؛ لشبهها بالمنون المنصوب .

وذهب بعضهم : إلى أنه يوقف عليها بالنون ؛ لأنها بمنزلة « أَنْ » .

ونقل عن المازني ، والمبرد .

واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون بالألف ، **قيل** : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت بالمصحف .

---

(١) وفي ذلك : حذف الألف ، ونقل حركة الهاء إلى الباء .

والثانى : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب المبرد ، والأكثرون ، وصححه ابن عصفور .

وعن المبرد : أشتهى أن أكوى يد من يكتب « إِذَنْ » بالألف ؛ لأنها مثل « أَنْ ، ولَنْ » ، ولا يدخل التنوين الحرف [1] .

والثالث : التفصيل .

فإن ألغيت كتبت بالألف ؛ لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنُّون ؛ لقوتها ، قاله الفرَّاء .

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعًا على قول من يقف بالألف .

وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .

(وَحَذْفُ يَا المنقُوصِ ، ذِى التَّنْوِينِ مَا .·. لَمْ يُنْصَب أَوْلَى منْ ثُبُوتٍ ، فَاعْلَمَا).

أى : إذا وقف على المنقوص ، المنوَّن ، فإن كان منصوبا أبدل من تنويه ألف ، نحو : « رَأَيْتُ قَاضيًا » ، وإن كان غير منصوب ، فالمختار الوقف عليه بالحذف ، فيقال : « هَذَا قاضٍ » و « مَرَرْتُ بقَاضٍ » .

ويجوز الوقف عليه برد الياء ، كقراءة ابن كثير : « ولكلِّ قَوْمٍ هَادِى » [2] ، « وما لهم منْ دُونِه مِنْ وَالِى » [3] ، « ومَا عِنْد اللهِ بَاقِى » [4] .

ومحل ما ذكر : إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ، فإن كان تعين الرد ـــ

---

(١) انظر ٥ / ١٥٨ ، ١٥٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة النحل .

كما سيأتى فى قوله : (وفى ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدّ الْيَا اقْتفِى) .

وأما غير المنَّونِ فقد أشار إليه بقوله :

(وَغَيْرُ ذِى التَنْوِينِ بالعَكسِ) أى : المنقوص غير المنَوَّن بالعكس من المنون : فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم .

وقد دخل تحت قوله : « غَيْر ذِى التَّنوين » أَرْبَعة أَشْيَاء :

الأول : المقرون « بأَلْ » وهو : إن كان منصوبا فهو كالصحيح ، نحو : « رَأَيْتُ القاضىَ » فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدًا ، وإن كان مرفوعا ، أو مجرورًا فكما ذكر .

فالمختار « جَاءَ الْقَاضِى » و « مَرَرْتُ بالْقَاضِى » ـــ بالإثبات ـــ ، ويجوز « الْقَاضِ » ـــ بالحذف ـــ .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء ، نحو : « يَا قَاض » : فالخليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهب يونس ، لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل ؛ لأن الحذف مجاز ، ولم يكثر ، فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف ، نحو : « رَأَيْتُ حَوارِىَ » نصبا ، فيوقف عليه بإثبات الياء ـــ كما تقدم فى المنصوب ـــ .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة ، نحو : « قَاضِى مكَّةَ » :

فإذا وقف عليه جاز الوجهان فى المنون ، **قالوا** : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها ، وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز فى المنون .

فقد بان لك : أن كلام الناظم معترض من وجهين :

أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة ، وليس حكمها واحدًا .

والآخر : أنه لم يستثن المنصوب ، وهو متعين الإثبات ــ كما ذكر ذلك فى الكافية .

(وَفِى ∴ نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِى) :

يعنى : إذا كان المنقوص ، محذوف العين ، نحو : « مُرٍ » اسم فاعل من « أَرْأَى ، يُرْئِى » أصله : « مُرْئِى » على وزن « مُفْعِل » ، فأعل إعلال « قَاضٍ » وحذفت عينه ، وهى : الهمزة ، بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء [1] ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد ، وهو : الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة .

ومثله فى ذلك : محذوف الفاء « كَيَفِ » عَلَمًا ، **فتقول** : « هَذَا مُرِى ، ويَفِى » و « مررت بمُرِى ، ويَفِى » .

(وَغَيْرُ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ∴ سَكِّنْهُ ، أَوْ قِفْ دَائِمَ التَّحرُّكِ) .

فى الوقف على المتحرك **خمسة أوجه** : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

ولكل منها حد ، وعلامة .

فالإسكان : عدم الحركة ، **وعلامته** « خ » فوق الحرف ، وهى : الخاء من « خَف ، أو خَفيف » .

والإشمام : ضم الشفتين ، بعد الإسكان فى المرفوع ، والمضموم ، للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به : الفرق بين الساكن ، والمسكن فى الوقف ، **وعلامته** : نقطة قدام الحرف هكذا (٠) .

---

(١) انظر ٥ / ١٦٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والروم : وهو أن تأتى بالحركة ، مع إضعاف صوتها ، **والغرض** به هو الغرض بالإشمام ، إلا أنه أتم فى البيان من الإشمام ، فإنه يدركه الأعمى ، والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير .

ولذلك : جعلت علامته فى الخط أتم ، وهو خط قدام الحرف هكذا (—) .

والتضعيف : تشديد الحرف الذى يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك فى الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن ، الذى قبله ، وهو المدغم ، وعلامته « ش » فوق الحرف وهى الشين من « شَدِيد » .

والنقل : تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض به : إما بيان حركة الإعراب ، أو الفرار من التقاء الساكنين .

وعلامته : عدم العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك :

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قدم استثناءها .

وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان ، وهو الأصل ، وبالروم مطلقا ، أعنى : فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة [1] لخفة الفتحة .

ولذلك : لم يُجِزْهُ أكثرُ القراء فى المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم [2] .

ويجوز الإشمام ، والتضعيف ، والنقل ، لكن بالشروط الآتية ،

وقد أشار إلى الإشمام بقوله :

(أوِ اشْمِمِ الضَّمَّةَ) أى : إعرابية كانت ، أو بنائية .

---

(١) يريد بها : التؤدة ، والتأنى .

(٢) انظر ٥ / ١٦٦ ، ١٦٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وأما غير الضمة ، وهو الفتحة ، والكسرة فلا إشمام فيهما .

وأما ما ورد مِن الإشمام فى الجر عن بعض القُراء فمحمول على الرَّوْم ؛ لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشْمامًا ، ولا مشاحة فى الاصطلاح .

ثم أشار إلى التضعيف بقوله : (**أَوْ قِفْ مُضْعِفًا ∴ مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا**) أى : تبع (**مُحَرَّكًا**) **كقولِك فى** « جَعْفَر » : « **جَعْفَرّ** » وفى « وَعل » : « وعلّ » وفى « ضَارِب » : « ضاربّ » .

واحترز بالشرط الأول من نحو « بَنَّاءٍ ، وخطاء » .

فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث مِن نحو « بَكْر » فلا يجوز تضعيفه .

ثم أشار إلى النقل بقوله : (وحَرَكَاتِ انْقُلَا ∴ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا) أى : يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين :

أحدهما : أن يكون ساكنًا .

والآخر : أن يكون تحريكه لن يحظل ، أى : لن يمنع ، **فتقول فى** نحو « بَكْرٍ » : « هَذَا بكرِ » و « مَرَرْتُ ببَكر » ومنه قوله[1] :

١٢١٣ ــ عَجِبْتُ ، والدَّهْرَ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِىٌّ سَبَّنِى ، لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد : لم أَضْرِبه ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء .

١٢١٣ ــ (١) القائل : زياد الأعجم ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٠٨ ، والدرر ٢ / ٢٣٤ ، واللسان (لمم ٢٨) ، ...

اللغة :

عنزى : نسبة إلى عنزة : قبيلة من ربيعة من نزار ...

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

فإن لم يكن المنقول إليه ساكنًا ، أو كان ، ولكن غير قابل للتحريك ، إما لكون تحريكه متعذرا ، كما فى نحو : « نَاب ، وبَاب » أو متعسرا ، كما فى نحو : « قِنْدِيل ، وعُصْفُور ، وزَيْد ، وثَوْب » لثقل الحركة على الباء ، والواو ، أو مستلزما لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة ، كما فى نحو : « جَدّ ، وعَمّ » امتنع النقل .

تنبيهان :

الأول : يجوز فى لغة « لَخْم » الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ، كقوله [1] :

١٢١٤ — مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهْ
تُحْمَدْ مَسَاعِيهِ ، ويُعْلَمْ رَشَدُهْ

= **الإعراب :**

« عجبت » فعل ، وفاعل « والدهر كثير » واو الحال ، ومبتدأ ، وخبر ، والجملة : حال ، « عجبه » فاعل بكثير « من عنزى » جار ومجرور متعلق بقوله : عجبت « سبنى » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ونون وقاية ، ومفعول به ، والجملة : صفة لعنزى ... « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أضرب » جزم بلم ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، ...

والشاهد فيه :

قوله : « أضربه » حيث نقل الراجز حركة الهاء إلى الباء ، ليكون أبين لها فى الوقف ، انظر الأعلم ٢ / ٢٨٧ ، والدرر ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ...

١٢١٤ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٥٢ ، والهمع ٢ / ٢٠٨ ، والدرر ٢ / ٢٣٥ ، ...

اللغة :

يأتمر : يباشر ، مساعيه : جمع مسعى ، والمراد : السعى ، الرشد : — بفتحتين — : الاهتداء إلى الطريق السوى ، المستقيم ... =

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة ، بحذف الألف ، ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها .

كقوله [1] :

١٢١٥ — ... ... كُنْتُ فِى لَخْمِ أَخَافَه

= والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« من » اسم شرط جازم ... « يأتمر » فعل مضارع ، فعل الشرط ... وفاعله مستتر فيه « فيما » في : حرف جر : وما : اسم موصول ، في محل جر « قصده » جملة من الفعل ، وفاعله المستتر ، ومفعوله ، لا محل لها من الإعراب ، صلة ما « تحمد » مضارع جواب الشرط .. مبنى للمجهول ، ونائب فاعله « مساعيه » وها : مضاف إلى « مساعى » « ويعلم رشده » الواو عاطفة ، ومضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعل ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « قصده » — بضم الدال — والأصل : الفتح ، لأنه ماض ، ولكن لما وقف الراجز عليه نقل حركة الهاء إلى الدال ، وهى متحركة ، انظر ٤ / ٥٥٢ ، ٥٥٣ العينى .

١٢١٥ — (١) الشاهد مجهول القائل ، وقد استشهد به الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢ / ٣٤٢ برواية « لست فى لخم ... » كما استشهد به الأشمونى ٤ / ٢١١ .

اللغة :

لخم : قبيلة .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« كنت » كان ، واسمها « فى لخم » متعلق بمحذوف خبر « كان » « أخافه » فعل ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ...

=

أراد : أَخَافها ، ففعل ما ذكر .

والثاني : أطلق الحركات ، وهو شامل للإعرابية ، والبنائية .

والذى عليه الجماعة : اختصاصه بحركات الإعراب .

فلا يقال : « من قَبْل ، ولا من بَعْد ، ولا مَضَى أَمس » ؛ لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء .

وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكد ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها ، وهو العامل . انتهى .

وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(ونقلُ فَتحٍ مِنْ سِوَى المهمُوزِ لاَ .·. يَرَاهُ بَصْرِىٌّ ، وكُوفٍ نَقَلَا) .

يعنى : أن البصريين منعوا نقل الفتحة ، إذا كان المنقول عنه غير همزة ، فلا يجوز عندهم « رأَيْتَ بكَر » ولا « ضَرَبْتُ الضَرب » لمَا يلزم على النقل — حينئذ — فى المنوَّن من حذف ألف التنوين ، وحمل غير المنون عليه .

وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن الجرمى : أنه أجازه ، وعن الأخفش : أنه أجازه فى المنون على لغة من قال : « رأيت بكر » .

وأشار بقوله : « مِنْ سِوَى المهمُوزِ » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته ، وإن كانت فتحة ، فيقال : « رَأَيْتُ الْخَبأ ، والرِّدأ ، والْبَطأ » فى : « رَأَيْتُ الْخُبْء »[1] ، والرِّدء ، والبطْء » .

= **والشاهد فيه** :

قوله : « أخافه » وقد أراد : أخافها ، فنقل حركة الهاء إلى الفاء ، بعد سلب حركتها ، وحذف الألف ، وانظر ٢ / ٣٤٢ ، التصريح على التوضيح .

(١) **الخبء** : ما خبىء .

وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة ، لثقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(**والنَّقْلُ إنْ يُعدَمْ نظيرٌ مُمْتَنِع**) : فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل فى نحو : « هذا بَشَر » — بالاتفاق — لما يلزم عليه من بناء فِعُل ، ولا فى نحو : « انْتَفَعْت بِقُفْل » — خلافا للأخفش — لما يلزم عليه من بناء فعل ، وهو مهمل فى الأسماء ، أو نادر .

هذا فى غير المهموز .

وأما المهموز فيجوز فيه ذلك ، كما أشار إليه بقوله :

(**وَذَاكَ فِى الْمَهْمُوزِ غَيْرُ مُمْتَنِع**) ، **فتقول** : « هذا رِدْء » و « مررت بكُفْء » لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة .

وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم ، وأسد ، وبعض تميم **يفرُّون** من هذا النقل ، الموقع فى عدم النظير إلى إتباع العين للفاء ، فيقولون : « هَذا رِدِئ مع كفؤ » **وبعضهم** يتبع ، ويبدل الهمزة بعد الإتباع ، فيقول : « هذا ردى ، مع كفو » .

تنبيهان :

الأول : لجواز النقل شرط رابع ، وهو : أن يكون المنقول منه صحيحا ، فلا ينقل من نحو : « ودَلْو » .

الثانى : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها ، كما يوقف عليه ، مستبدا بها ، فيقولون : « هذا الحب » بالإسكان ، والروم ، والإشمام ، وغير ذلك بشروطه .

وأما غير الحجازيين ، فلا يحذفها ، بل منهم من يثبتها ساكنة ، نحو : « هذا البُطْؤ » و « رَأَيْتُ البُطْأ » و « مررت بالبُطِىء » [1] .

(١) انظر ٥ / ١٧١ ، ١٧٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة ، فيقول : « هَذَا الْبَطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبطى » .

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها ، بعد سكون باق ، نحو : « هذا البطُو ، ومررت بالبطْي » .

وأما فى الفتح فيلزم فتح ما قبلها .

وقد يبدلونها كذلك بعدْ حركة ، غير منقولة ، فيقولون : « هذا الْكَلو ، ومررت بالكلى » .

وأهل الحجاز يقولون « الْكَلَا » فى الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون فى « أَكْمُؤ » : « أَكْمُو » وفى « مُمْتَلىء » : « مُمْتَلِى » .

(فِى الْوَقْفِ تَا تَأْنيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ .·. إنْ لَمْ يكُنْ بِسَاكِنٍ صحَّ وُصِلْ) .

نحو : « فَاطِمَة ، وحَمْزَة ، وقَائِمة » .

واحترز بالتأنيث : من تاء لغيره فإنها لا تغير .

وشذ قول بعضهم : « قَعَدْنَا عَلَى الفُرَاه » وبالاسم : من تاء الفعل ، نحو : « قَامَتْ » فإنها لا تغير ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح : من تاء « بنْت ، وأُخْت » ونحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك — كما مثل — ، وما قبلها ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفا ، نحو : « الْحَيَاة ، والْفَتَاة » .

والأعرف فى هذين النوعين : إبدال التاء هاء فى الوقف .

وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وقَلَّ ذَا فِى جَمْع تَصْحِيحٍ ، وَمَا .·. ضَاهَى) أى : قَلَّ جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث ، نحو : « مُسْلِمَات ، ومَا ضَاهَاه ، أى : شابههُ .

وأراد بذلك : « هَيْهَات ، وأُولاَت » ـــ كما صرح به فى شرح الكافية ، فالأعرف فى هذا سلامة التاء [1] ، وقد سمع إبدالها هاء فى قول بعضهم : « دَفْنُ الْبَنَاه مِنَ المكْرُمَاه » يريد : دفن البَنَات من المكْرُمَات » ، « وكَيْفَ بالإِخْوَه ، والأَخَوَاه » وسمع « هيهاه ، وأولاه » .

ونقل بعضهم : أنها لغة طيىء .

وقال فى الإفصاح : شاذ ، لا يقاس عليه .

تنبيه :

إذا سمى رجل « بَهَيْهَات » على لغة من أبدل ، فهى « كَطَلْحَة » تمنع من الصرف للعلمية ، والتأنيث .

وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى « كَعَرَفَات » يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم ، إذَا سمى به .

(وغَيرُ ذَيْن بالعَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ، ومضاهيه .

يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما ، سواء كان مفردًا ، « كمُسلِمَة » أو جمع تكسير « كغِلْمَة » .

ومن إقرارها تاء قول بعضهم : « يَا أَهْلَ سُورَة البقَرَت » فقال مجيب : « ما أحفَظُ منها ، ولَا آيَت » وقوله [2] :

١٢١٦ ـــ اللهُ أَنْجَاك بكفَّى مسْلمَتْ
مِنْ بَعْد مَا ، وبَعْد مَا ، وبَعْـد مَتْ

---

(١) انظر ٥ / ١٧٤ ، ١٧٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٢١٦ ـــ (٢) **القائل** : أبو النجم ، من الرجز ، ومن شواهد الخصائص ١ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ، والعينى ٤ / ٥٥٩ ، والتصريح ٢ / ٣٤٤ ، ... =

كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وكَـــــادَتِ الحـــــرَّةُ أنْ تُدْعَـــــى أَمَتْ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ، ولو كانت منونة ، منصوبة .

وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف ﴿ إنَّ شَجَرت الزَّقُّوم ﴾ [1] ، ﴿ وامْرَأَتَ نُوحٍ وامْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [2] وأشباه ذلك :

فوقف عليها بالتاء : نافع ، وابن عامر ، وَعاصم ، وحمزة .

= اللغة :

الغلصمة : طرف الحلقوم ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« الله » مبتدأ « أنجاك » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « بكفى » جار ومجرور ، « مسلمت » مضاف إلى كفى « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » مصدرية « وبعد ما » الواو : عاطفة ، وبعد عطف على بعد قبله «وبعد مت» مثل سابقه ، غير أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ، ثم أبدل من الهاء التاء وقفا « كادت » فعل ماض ... والتاء للتأنيث « نفوس القوم » اسم كاد ، ومضاف إليه « عند » متعلق بمحذوف خبر ... « الغلصمت » مضاف إلى عند « وكادت الحرة » الواو : للعطف ، وكاد واسمها ، وتاء تأنيث « أن » مصدرية « تدعى » مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر ... « أمت » مفعول ثان لتدعى ...

والشاهد فيهما :

قوله : « مسلمة ، والغلصمة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأصل«وبعد مت» ما ...

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة التحريم .

ووقف عليها بالهاء : ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائى ، ووقف الكسائى على « لَاتْ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء .

قال فى شرح الكافية : « ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على (رُبّت ، وثُمت) قياسا على قولهم فى « لَات » : « لَاه » .

(وقِفْ بهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ :: بِحَذْفِ آخِرٍ ، كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ) .

يعنى : أن هاء السكت من خواص الوقف .

وأكثر ما تزاد من شيئين :

أحدهما : الفعل ، المعتل ، المحذوف الآخر جزما ، نحو : « لَمْ يُعْطِه » أو وقفا ، نحو : « أَعْطِهْ » .

والثانى : « ما » الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو : « عَلَى مَه ، ولِمَه » أو باسم نحو : « اقْتِضَاءَ مَه » ولحاقها لكل من هذين النوعين ، واجب وجائز .

أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(ولَيْسَ حَتمًا فِى سوى مَالَع ، أَوْ .:. كَيَع مَجْزُومًا ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا) .

يعنى : أن الوقف بهاء السَّكت على الفعل المعل : بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد ، أو حرفين ، أحدهما زائد .

فالأول : نحو : « عِهْ » أمر من « وَعَى ، يَعِى » ونحو : « رَهْ » أمر من « رَأَى يَرَى » .

والثانى : « لَمْ يَعِهْ » و « لَمْ يَرَهْ » ؛ لأن حرف المضارعة زائد ، فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد [1] ، كذا قاله الناظم .

قال فى التوضيح : « وَهَذَا مردُودٌ بإجماع المسلمين ، على وجوب الوقف

---

(١) انظر ٥ / ١٧٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

على ﴿ لَمْ أَكُ ﴾ [1] و ﴿ مَنْ تَقِ ﴾ [2] — بترك الهاء — » [3] .

تنبيه :

مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء ، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد ، أو حرفين ، أحدهما زائد — كما سبق .

فمحذوف العين كذلك ، كما سبق في التمثيل بنحو : « رَهْ ، ولَم يَرَهْ » وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك ، نحو : « أَعْطِه ، ولم يُعْطه » جائز ، لا لازم .

(ومَا فِي الاسْتِفْهَام إنْ جَرَّت حُذِفْ .ˑ. أَلِفُهَا ، وجوبا ، سواء جرت بحرف ، أو اسم ، وأما قوله [4] :

١٢١٧ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمنِي لَئِيمُ .ˑ. .ˑ. .ˑ. .ˑ. .ˑ. .ˑ. .ˑ. .ˑ.

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٢) من الآية ٩ من سورة غافر .

(٣) ٢ / ٢٤٨ التوضيح .

١٢١٧ — (٤) القائل : حسان بن المنذر ، أو حسان بن ثابت (رضى الله عنه) والبيت من الوافر ، ومن شواهد العيني ٤ / ٥٥٤ ، والتصريح ٢ / ٣٥٤ ، ...

وعجز البيت :

... ... .ˑ. كخنزير تمرغ في رماد

اللغة :

كخنزير : تعريض بالكفر ، أو بقبح المنظر ، تمرغ في رماد : من بقية الذم الموجع ...

والمعنى :

واضح ...

فضرورة .

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة ، والشرطية ، والمصدرية ، نحو : « مَرَرْتُ بمَا مَرَرْتَ بِهِ » و « بمَا تَفْرَحْ أَفْرَحْ » و « عَجِبتُ ممَّا تَضْرِب » فلا يحذف ألف شيء من ذلك .

وزعم المبرد : أن حذف ألف « مَا » الموصولة بشِئْت لغة ، ونقله أَبُو زَيْدٍ — أَيْضًا — .

قال أبو الحسن في الأوسط : وزعَمَ أبو زيد أن كثيرًا من العرب يقُولون : « سَلْ عَمَّ شِئْتَ » كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .

وفهم من قوله : « إنْ جُرَّتْ » أن المرفوعة ، والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك .

وأما قوله [1] :

١٢١٨ — أَلَامَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلَامَهْ .·. أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى، وَالْكَرَامَهْ

فضرورة .

= **الإعراب** :

« على » حرف جر للتعليل « ما » استفهامية ، أى : لأجل أى شيء ... « قام » لفظة زائدة عند ابن جنى « وأصيلة عند ابن يسعون » « يشتمنى » مضارع ونون وقاية ، ومفعول به « لئيم » فاعل ...

والشاهد فيه :

قوله : « على ما قام » حيث أثبت الشاعر ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، للضرورة ، وانظر ٤ / ٥٥٥ العينى .

١٢١٨ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٥٣ ، والهمع ٢ / ٢١٧ ، والدرر ٢ / ٢٣٩ ، ...
=

فضرورة .

تنبيهات :

الأول : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها : ألا تركب مع « ذَا » فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو : « عَلَى مَاذَا تُكْرِمُنى » ؟

وقد أشار إليه فى التسهيل ، نقله المرادى [1] .

الثانى : سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها ، وبين الموصولة ، والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطيّة ، فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها ، والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة ، مجرورة بحرف ،

= **اللغة :**

الناعيات : الناعى : من يخبر بخبر الميت ، الندى : الفضل ، والعطاء ، والكرم .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ألام » ألا : للتنبيه ، و « م » أصلها « ما » فى محل رفع على الابتداء ، « تقول الناعيات » مضارع ... وفاعله ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، « ألامه » ألا : للتنبيه ، وما : استفهامية منصوبة بتقول « ألا » للتنبيه ، « فاندبا » فعل ، وفاعل « أهل الندى » مفعول به ، ومضاف إليه ، « والكرامه » عاطف ، ومعطوف على ما قبله .

والشاهد في البيت :

قوله : « ألامه » فإن الألف قد حذفت فى « ما » الاستفهامية ، مع أنها غير مجرورة للضرورة ، إلا أنه أراد التصريح ، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها .

(١) ٥ / ١٨٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقد سبق التعريف المرادى .

كقوله [1] :

١٢١٩ ـــ يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ ؟ ∴ ... ...

(وَأَوِّلها الْها إِنْ تَقِفْ) أى : جوازًا ، إن جرت بحرف ، نحو : « عَمَّه » ووجوبا إن جرت باسم ، نحو : « اقْتِضَاءَ مَهْ » .

ولهذا قال :

(ولَيْسَ حَتْمًا فِى سِوَى مَا انْخَفَضَا :: بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى) .

أى : وليس إيلاؤها الهاء واجبًا فى سوى المجرورة بالاسم ، وقد مثله .

١٢١٩ ــ (١) القائل : سالم بن دارة ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٥٥ ، ...

وبعده :

... ... ∴ لــو خــافك الله عليــه حرمـــه

اللغة :

أكلته : الضمير يعود إلى كلب أكله.

والمعنى :

أيها المنسوب لبنى أسد ، لم أكلت ما أكلت ... ؟

الإعراب :

« يا أسديا » حرف نداء ، ومنادى منصوب ... « لم » جار ، ومجرور « أكلته » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « لمه » جار ، ومجرور ...

والشاهد فيه :

قوله : « لم أكلته ؟ » حيث جاءت ميم « لم » ساكنة ، والأصل : « لما » وهى « ما » الاستفهامية ، دخل عليها حرف الجر ، فحذف الراجز الألف ، ثم سكن الميم ، ضرورة ، وانظر ٥ / ٥٥٥ ، ٥٥٦ العينى .

وعلة ذلك : أن الجار الحرفى كالجزء ، لاتصاله بها لفظا ، وخطا ، بخلاف الاسم ، فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم ؛ لبقائها على حرف واحد .

تنبيه :

اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ، وإن لم يكن واجبا أجود فى قياس العربية ، وأكثر ، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاءٍ ، اتباعا للرسم .

(وَوَصْلُها) بغَيْر تَحْرِيكِ بنا .·. أُدِيمَ شَذّ ، فى المُدَام استُحْسِنَا) .

يعنى : أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ، ولا شبيهة بها .

فلذلك : لا تلحق اسم « لَا » ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة « كقَبْل ، وبَعْد » ولا العدد المركب : نحو : « خَمْسَةَ عَشَرَ » لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب .

وأما قوله [1] :

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى ، لَا أُظَلَّلُهْ .·. أُرْمَضُ منْ تَحْتُ، وأُضْحَى منْ عَلُه

فشاذ ؛ لأن حركة « عَل » حركة بناء عارضة ، لقطعه عن الإضافة ، فهى « كقَبْل ، وبَعْد » وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصْلُها بغَيْر تحرِيك بنَا أُديم شَذّ » .

فحركة « عَل » غير حركة بناء مدام ، بل حركة بناء غير مدام ، **وأشار**

---

(1) الشاهد رقم (٦٥٢) وقد مر الكلام عنه مستوفى ، والاستشهاد به هنا فى الشطر الأخير ...

فى قوله : « من عله » فإن هاء السكت دخل فيه ، والحال : أن بناءه عارض .

وجاء ذلك : على الشذوذ ؛ لأن حركة « عل » غير حركة بناء مدام ، بل حركة بناء غير مدام ... انظر ٥ / ٥٤٦ العينى .

بقوله : « فى المُدَامِ اسْتُحْسِنَا » إلى أن وصْلَ هَاءِ السَّكْتُ بحركة المُدَام البناء ، أى : الملتزم جائز مستحسن ، وذلك كفتحة « هُوَ ، وهِىَ ، وكَيْفَ ، وثُمَّ » فيقال فى الوقف : « هُوَه ، ويعيَه ، وكَيْفَه ، وثمّه » .

تنبيهان :

الأول : اقتضى قوله : « وَوَصْلُهَا بغَيْرِ تَحْريكِ بِنَا أُدِيمَ شذَّ » أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ ــ أيضا ــ ؛ لأن كلامه يشمل نوعين :

أحدهما : تحريك البناء ، غير المدام .

والآخر : تحريك الإعراب ، وليس ذلك إلا فى الأول .

الثانى : قوله : « فى المُدَامِ اسْتُحْسِنَا » يقتضى جواز اتصالها بحْركة الماضى ؛ لأنها من التحريك المدام ، **وفى ذلك ثلاثة أقوال** :

الأول : المنع مطلقا .

والثانى : الجواز مطلقا .

والثالث : الجواز ، إن أمن اللبس نحو : « قعده » والمنع إن خيف اللبس ، نحو : « ضربه » .

والصحيح : الأول ، وهو مذهب سيبويه ، واختاره المصنف ؛ لأن حركته ، وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه تقدمت فى موضعها .

فكان من حق المصنف أن يستثنيه ، كما فعل فى الكافية ، فقال فيها :

« وَوَصْلُ ذى الْهاءِ أَجزْ بكُلِّ مَا .:. حرِّك تَحْـريكَ بنَـاءِ لَـزِمَا
مَا لم يكن المبنى فعلاً ماضيًا » [1] .

---

(١) ص ١٢٨ الكافية الشافية .

(ورُبَّما أُعْطِىَ لفظُ الْوَصْلِ مَا .·. لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وفَشَا مُنْتَظِمًا) .

أى : قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، وذلك فى النثر قليل ، كما أشار إليه بقوله : « ورُبَّما » .

ومنه قراءة غير حمزة ، والكسائى : « لم يَتَسَنَّهْ وانْظُر »[1] ، ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ ﴾[2] ومنه ــ أيضا ــ ﴿ مَا لِيَهْ * هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ * خُذُوهُ ﴾[3] ﴿ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾[4] .

ومنه قول بعض طيىء « هذه حُبْلَوْيَا فَتَى » لأنه إنما تبدل هذه الألف واوا فى الوقف ، فأجرى الوصل مجراه .

وهو فى النظم كثير ، من ذلك قوله[5] :

١٢٢٠ ــ ... ...·. مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّـا

---

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٨ ، والآية ٢٩ ، ومن الآية ٣٠ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ١٠ ، والآية ١١ من سورة القارعة .

١٢٢٠ ــ (٤) **القائل** : رؤبة ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد المحتسب ١ / ٧٥ ، والعينى ٤ / ٥٤٩ ، والتصريح ٢ / ٣٤٦ ، ... ومما قبله :

لقــد خشيت أن أرى جدَّبــا .·. فى عامنا ذا ، بعد ما أخصبا

اللغة :

الحريق : النار المشتعلة ، القصبا : كل نبات يكون ساقه أنابيب ، وكعوبا ...

والمعنى :

واضح ...

=

فشدَّد الباء ، مع وصلها بحرف الإطلاق ، وقوله [1] :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ ... ...

وقد تقدم فى الحكاية .

خاتمة :

وقف قوم بتسكين الروىّ الموصول بمدة ، كقوله [2] :

أَقِلِّى اللَّوْمَ عَـاذِلَ ، وَالْعِتَـابْ ... ...

= **الإعراب :**

« مثل الحريق » يمكن أن يكون مثل مرفوعا على أنه خبر لمحذوف ، والتقدير : هو مثل ، والحريق مضاف إلى « مثل » ، « وافق » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازًا « القصبا » مفعول به ، والجملة : فى محل جر صفة للحريق ، أو فى محل نصب حال ، وذلك لاقتران كلمة « حريق » بأل الجنسية .

والشاهد فيه :

قوله : « القصبا » حيث شدد الراجز الباء ، كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر : أنه وقف عليها باجتلاب ألف الوصل ، فلم تكن البا واقعة حال الوقف فى الآخر ، حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهو من معاملة الوصل معاملة الوقف .

(١) الشاهد رقم (١١٦٥) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

والشاهد هنا :

فى قوله : « منون » حيث ألحق الواو ، والنون بمن فى الوصل ، وهو شاذ ، والقياس : « من أنتم ؟ » لأن لفظ « من » لا يختلف ...

(٢) الشاهد رقم (٤) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

والشاهد هنا :

على لغة من يقف على الروى المطلق ، الموصول بمدة بالتسكين ...

وأثبتها الحجازيون مطلقًا ، فيقولون : « الْعِتَابَا » .

وإن ترنَّم التميميون فكذلك ، وإلا عوضوا منها التنوين مطلقا ، كقوله [1] **:**

١٢٢١ — ... ...∴ سقيت الغيث أيتها الخيامَنْ

وكقوله [2] **:**

١٢٢٢ — يَا صاحِ مَا هَاجَ العُيونَ الذُّرَّفَنْ؟

... ...

١٢٢١ — (١) القائل : جرير ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، والمنصف ١ / ٢٢٤ ، ...

وصدره :

متى كان الخيام بذى طلوح ∴ ... ...

اللغة :

المطر ... ؛ لأنه غياث للناس ، ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« سقيت الغيث » فعل ماض ، ونائب فاعله ، ومفعول به **« أيتها الخيامن » أى** : التى للنداء ، تاء التأنيث ، **وها** : وصله لندا ، ما فيه **« أل »** وصفة ...

والشاهد فيه :

قوله : « الخيامن » حيث وصل القافية فى حال الرفع بالواو مع الألف ، واللام ، وعوض الشاعر التنوين عن الواو ... وانظر ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وكتابنا : الطريق المعبد إلى علمى الخليل بن أحمد ص ٢٤٣ .

١٢٢٢ — (٢) القائل : العجاج ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، =

وكقوله [1] :

...   .∴ لما تزل برحالنا ، وكأن قدن

والله أعلم .

* * *

= والعينى ١ / ٢٦ ، ...

وبعده :

...   . ∴ من طلل كالأ تحمى أتهجن

اللغة :

الذرف : جمع ذارف : القاطر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« يا صاح » حرف نداء ، ومنادى مرخم على لغة من ينتظر « ما » مبتدأ « هاج العيون » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « الذرفن » صفة ، والجملة : خبر المبتدأ ...

والشاهد فيه :

قوله : « الذرفن » حيث عرض التنوين من الألف .

(١) الشاهد رقم (٥) وقد مر الكلام عنه مستوفى ...

والشاهد هنا ــ تعويض النون ــ أيضا ــ ...

الإمَـالَة

وتسمى الكسر ، والبَطْح ، والإضجاع [1] .

وقدمها في التسهيل ، والكافية على الوقف ، وما هنا أنسب ، لأن أحكامه أهمّ .

والنظر في حقيقتها ، وفائدتها ، وحكمها ، ومحلها ، وأصحابها ، وأسبابها :

أما حقيقتها : فأن ينحى بالفتحة نحو الكسرة : فتميل الألف ــ إن كان بعدها ألف ــ نحو الياء .

وأما فائدتها : فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل ، أو غيره ــ كما سيأتي ــ .

وأما حكمها : فالجواز .

وأسبابها : الآتية مجوزة لها ، لا موجبة .

وتعبير أبي علي ، ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح ، فكلّ محال يجوز فتحه .

وأما محلها : فالأسماء المتمكنة ، والأفعال .

هذا هو الغالِب ، وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك .

وأما أصحابها : فتميم ، ومن جاورهم من سائر أهل نجد ، كأَسَد ، وقَيْس .

---

(١) انظر ٤ / ٢٢٠ الصبان .

وأما أهل الحجاز : فيفخمون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يميلون إلا فى مواضع قليلة .

وأمَّا أسبابها فقسمان : لفظى ، ومعنوى .

فاللفظى : الياء ، والكسرة **والمعنوىّ** : الدلالة على ياء ، أو كسرة .

وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف **ستة** :

الأول : انقلابها عن الياء .

والثانى : مآلها إلى الياء .

الثالث : كونها بدلاً عن ما يقال فيه « فِلْت » .

الرابع : ياء قبلها ، أو بعدها .

الخامس : كسرة قبلها ، أو بعدها .

السادس : التناسب (1) .

وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء ، والكسرة .

واختلف فى أيهما أقوى ؟

فذهب الأكثرون : إلى أن الكسرة أقوى من الياء ، وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال فى الياء : لأنها بمنزلة الكسر ، فجعل الكسرة أصلا .

وذهب ابن السراج : إلى أن الياء أقوى من الكسرة .

والأول : أظهر لوجهين :

أحدهما : أن اللسان يتسفّل بها أكثر من تسفله بالياء .

---

(1) انظر ٥ / ١٨٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والثانى : أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة ، وذكر فى الياء : أن أهل الحجاز ، وكثيرًا من العرب : لا يميلون للياء .

فدل هذا من جهة النقل : أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى **الأول** بقوله : (**الْأَلِفَ ، الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِى طَرَفْ .·. أمِلْ**) أى : **سواء فى ذلك** طرف الاسم ، نحو : « مَرْمى » ، والفعل ، نحو : « رَمَى » .

واحترز بقوله : « فى طرف » من الكائنة عينًا ، وسيأتى حكمها .

وأشار إلى السبب **الثانى** بقوله : (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ .·. دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُذُوذٍ) ، أى : تُمال الألف ، إذا كانت صائرة إلى الياء ، دون زيادة ، ولا شذوذ .

وذلك : ألف « مغزى ، ومَلْهَى » من كل ذى ألف ، متطرفة ، زائدة على الثلاثة ، ونحو : « حُبْلَى ، وسَكْرَى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة ، فإنها تمال ؛ لأنها تئول إلى الياء فى التثنية ، والجمع ، فأشبهت الألف ، المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله : « دُونَ مَزِيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة ، كقولهم فى تصغير « قَفًا » : « قُفَىّ » وفى تكسيره : « قِفِىّ » فلا يمال « قفًا » لذلك [1] .

واحترز بقوله : « أو شذوذ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل ، فإنهم يقولون فى « عَصَا ، وقَفَا » : « عَصىَّ ، وقفىَّ » ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيِّىء ، نحو : « عصى ، وقفى » فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك .

---

(١) انظر ٥ / ١٨٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

و « **خلف** » فى كلامه حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون ، لأجل النظم ، ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة .

تنبيهات :

الأول : هذا السبب الثانى هو — أيضًا — من الألف ، الواقع طرفا كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم : أن نحو : « قَفَا ، وعَصَا » من الاسم الثلاثى لا يمال ؛ لأن ألفه عن واو ، ولا يئول إلى الياء إلا فى شذوذ ، أو بزيادة .

وقد سمعت إمالة « العَشَا » مصدر « الأعشى » وهو الذى لا يبصر ليلا ، ويبصر نهارًا ، و « المَكَا » — بالفتح — وهو حجر الثعلب ، والأرنب ، و « الكِبَا » — بالكسر — : الكناسة ، وهذه من ذوات الواو ، لقولهم : « نَاقَة عَشْوَاء » وقولهم : « المَكْو ، والمكوة» بمعنى : «المكاء» ولقولهم : « كَبَوْت البيتَ » : « إذَا كنَسْتَه ، والألفاظ الثلاثة مقصورة .

وهذا شاذ .

لا يقال : لعل إمالة « الكِبَا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ، لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو .

وأما « الرِّبَا » فإمالتهم له ، وهو من « رَبَا يَرْبُو » ولأجل الكسرة فى الراء ، وهو مسموع ، مشهور ، وقد قرأ به الكسائى ، وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف فى نحو : « دَعَا ، وغَزَا » من الفعل الثلاثى ، وإن كانت عن واو ؛ لأنها تئول إلى الياء فى نحو : « دُعِىَ ، وغُزِىَ » من المبنى للمفعول ، وهو عند سيبويه مُطَّرِد .

وبهذا : ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى ، والفعل الثلاثى ، إذا كانت ألفهما عن واو .

وقال أبو العباس، وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف ، نحو : « دَعَا ، وغَزَا » قبيحة ، وقد تجوز على بعد . انتهى .

وأشار بقوله : (وَلِمَا .·. تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِ مَا) .

إلى أن للألف التى قبل هاء التأنيث فى نحو : « مَرْمَاة ، وفَتَاة » من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف ، المتطرفة ؛ لأن هاء التأنيث غير معتد بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرًا [1] .

وأشار إلى السبب **الثالث** بقوله : (وهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ .·. يَؤُل إلى نلْتُ) .

أى : تمال الألف — أيضًا — إذا كانت بدلا من عين فعل ، تكسر فاؤه ، حين يسند إلى تاء الضمير ، سواء كانت تلك الألف منقلبة **عن واو** مكسورة (كَمَاضِى خَفْ) وكِدْ) وهو : « خَافَ ، وكَادَ » أم **عن ياء** ، نحو ماضى « بِعْ » (وَدِنْ) وهو : « بَاعَ ، ودَانَ » فإنك تقول فيهما : « خِفْت ، وكِدْت ، وبِعْت ، ودِنْتُ » فيصيران فى اللفظ على وزن « فلت » ، والأصل « فَعلْت » : فحذفت العين ، وحركت الفاء بحركتها ، وهذا واضح فى الأولين ، وأما الأخيران :

فقيل : يقدر تحويله إلى « فعِل » — بكسر العين — ، ثم تنقل الحركة .

هذا مذهب كثير من النحويين .

وقيل : لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء .

ولبيان ذلك موضع غير هذا .

---

(١) انظر ٥ / ١٨٨ ، ١٨٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

واحترز بقوله : « إن يَؤُلْ إلى فلْتُ » من نحو : « طال ، وقال » فإنه لا يئول إلى « فلْت » ــ بالكسر ــ ، وإنما يئول إلى « فُلْتُ » ــ بالضم ــ نحو : « طُلْتُ ، وقُلْتُ » .

والحاصل : أن الألف التى هى عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة ، نحو : « دَان » ، أو مكسورة ، نحو : « هاب » أو عن واو مكسورة نحو : « خاف » فإن كانت عن واو مضمومة ، نحو : « طال » أو مفتوحة ، نحو : « قَالَ » لم تمل [1] .

تنبيهات :

الأول : اختلف فى سبب إمالة نحو : « خاف ، وطاب » .

فقال السيرافى ، وغيره : إنها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة .

ولهذا : جعل السِّيرافى من أسباب الإمالة كسرة تعرض فى بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسىّ .

قال : وأمالوا « خَافَ ، وطَابَ » مع المستعلى طلبًا للكسر فى « خفت » .

وقال ابن هشام الخضراوى : **الأولى** : أن الإمالة فى **« طَابَ » لأن الألف فيها منقلبة** عن ياء ، وفى « خَافَ » لأن العين مكسورة ، أرادوا **الدلالة على** الياء ، والكسرة .

الثانى : نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو : « خَافَ ، وطَابَ » **وفاقا لبنى** تميم ، **وعامتهم يفرقون** بين ذوات الواو ، نحو : « **خَافَ » فلا يميلون** ، **وبين** ذوات الياء ، نحو : « **طَابَ » فيميلون** .

الثالث : **أفهم** قوله : « **بَدَل عَيْن الفِعْل » أن بدل عين الاسم ، لا تمال مطلقا** .

---

(١) انظر ٥ / ١٩٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وفصل صاحب المفصل بين ما هى عن يَاء ، نحو : « تَاب ، وعَاب » بمعنى : العيب ، فيجوز ، وبين ما هى عن واو ، نحو : « بَاب ، ودَار » فلا يجوز .

لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة « عَاب » [1] وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف ، المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

وصرح ابن إياز فى شرح فصول ابن مُعْطِى : يجوز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة ، كقولهم : « رَجُل مَالٍ » أى : كثير المال ، و « مَال » أى : عظيم العطية ، **والأصل** : « مَوِل ، وتَوِل » وهما من الواوى ، لقولهم : « أَمْوَال ، وتموُّل ، والتَـول » وانكسار الواو ؛ لأنهما صفتان ، مبنيتان للمبالغة ، والغالب على ذلك كسر العين .

وأشار إلى السبب الرابع بقوله :

(كذاكَ تَالِى الْيَاءِ ، والْفَصْلُ اغْتُفِرْ .·. بَحْرفٍ اوْ مَعَ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ) .

أى : تُمال الألف ، التى تتلو ياء ، أى : تتبعها متصلة بها نحو : « سَيَال » ــ بفتحتين ــ : لضرب من شجر العضاه ، أو منفصلة بحرف ، نحو : « شَيْبَان » أو بحرفين ، ثانيهما هاء نحو : « جَيْبها أَدِر » فإن كانت منفصلة بحرفين ، ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة .

تنبيهات :

الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء ، لخفائها ، فلم تعد حاجزا .

الثانى : قال فى التسهيل : « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا : « أو مع ها »

---

(١) انظر ٥ / ١٩٠ ، ١٩١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية [1] .

والظاهر : جواز إمالة « مَا كان شُوَيْهَتَاك » لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار « فَشُوَيْهَتَاك » مساو لنحو : « شَيْبَان » .

الثالث : أطلق قوله : « أَوْ مَعَ هَا » وقيده غيره : بألاَّ تكون قَبْل الهاء ضمة ، نحو : « هَذَا جَيْبُهَا » فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو : « بَيَّاع » أقوى منها فى نحو : « سَيَال » والإمالة للياء الساكنة فى نحو : « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو : « حَيَوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف ، أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها ، وذكرها فى الكافية ، والتسهيل .

وشرطها إذا وقعت بعد الألف : أن تكون متصلة ، نحو : « بَايَعْتُه ، وَسَايَرْتُه » ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدَّهَّان ، وغيره .

وأشار إلى السبب **الخامس** بقوله :

(كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَلِى .·. تَالِىَ كَسْرٍ ، أَوْ سُكُونٍ) .

أى : أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِى .·. كَسْرًا ، وفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ .·. فَدِرْهَمَاك مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ) أى : كَذَا تمال الألف ، إذا وليها كسرة ، نحو : « عَالِم ، ومَسَاجِد » أو وقعت بعد حرف ، يلى كسرة ، نحو : « كِتَاب » أو بعد حرفين ، وليا كسرة ، أولهما ساكن ، نحو : « شِمْلَال » [2] أو كلاهما

---

(1) انظر ٥ / ١٩٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(2) شملال : الشملال : الناقة الخفيفة .

متحرك ، ولكن أحدهما هاء ، نحو : « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا » أو ثلاثة أحرف ، أولها ساكن ، وثانيها هاء ، نحو : « هَذَان دِرْهَمَاك » .

وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله : « وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ »[1] فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى : « أَنْ يَضْرِبها » نحو « كِتَاب » و« دِرْهَمَاكَ » نحو : « شِمْلَال » .

وفهم من كلامه : أن الفعل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

تنبيه :

أطلق فى قوله : (وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْل) وقيّده غيره : بألا ينضم ما قبلها احترازًا من نحو : « هُوَ يَضرِبُهَا » فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله فى الياء .

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها ، فقال : (وَحَرْفُ الاسْتِعْلَا يَكُفُّ مظهَرًا) أى : يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر (مِنْ كسرٍ ، اوْ يَا ، وكَذَا تَكُفُّ را) .

يعنى : أن موانع الإمالة **ثمانية** أحرف : **منها سبعة** تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى : ما فى أوائل هذه الكلمات ، قَد صَادَ ضِرار غُلام خَالى طَلحة ظليما » **والثامن** : الرَّاء ، غير المكسورة .

فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكف تأثير سببها ، إذا كان كسرة ظاهرة ، على تفصيل يأتى .

وعلة ذلك : أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك ، فلم تمل الألف معها ، طلبا للمجانسة .

وأما الراء : فشبهت بالمستعلية ؛ لأنها مكررة[2] .

---

(١) انظر ٥ / ١٩٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ويقال للراء : الحرف المكرر ، وهو حرف يجرى فيه الصوت لتكريره ... كتابنا الباء =

وقيد بالمظهر : للاحتراز من السبب المنوىّ ، فإنها لا تمنعه ، فلا يمنع حرف الاستعلاء ، إمالة الألف فى نحو : « هَذَا قاضٍ » فى الوقف ، ولا هَذَا « ماصٌّ » أصله : « مَاصِص » ولا إمالة باب « خَافَ ، وطَابَ » — كما سبق — .

تنبيهات :

الأول : قوله : « أوْ يَا » تصريح بأن حرف الاستعلاء ، والراء غير المكسورة تمنع الإمالة ، إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل ، والكافية ، لكنه قال فى التسهيل : « الكسرة ، والياء ، الموجودتين »[1] وفى شرح الكافية : الكسرة الظاهرة ، والياء الموجودة ، ولم يمثل ذلك .

وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم ، بل الظاهر : جواز إمالة نحو : « طغيان ، وصياد ، وعريان ، وريان » .

وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعنى : كف حرف الاستعلاء ، والراء فى الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثانى : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة .

قال الجزولى : ويمنع المستعلى إمالة الألف فى الاسم ، ولا يمنع فى الفعل ، من ذلك نحو : « طَاب ، وبَغَى » **وعلته** : أن الإمالة فى الفعل تقوّى ما لا تقوّى فى الاسم .

ولذلك : لم ينظر إلى أن ألفه من الياء ، أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء ، بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد : « وكفّ مُسْتَعْلٍ ، وَرَا ينكَفّ .·. بِكَسْرِ رَا » .

= ص ٣٨ وانظر ٥ / ١٩٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(١) انظر ص ٣٢٥ تسهيل الفوائد ...

وأشار بقوله :

(إِنْ كَانَ مَا يكفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ .·. أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ ، أَوْ بَحْرفَين فُصِلْ) .

إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه ، وهو : حرف الاستعلاء ، أو الراء متأخرا عن الألف ، فشرطه أن يكون متصلا ، نحو : « فَاقِد ، ونَاصِح ، وبَاطِل ، وبَاخِل » ونحو : « هَذَا عِذَارُك » و « رَأَيْتُ عِذَارَكَ » أو منفصلا ، نحو : « مُنَافِق ، ونَافِخ ، ونَاشِط » ونحو : « هَذَا عَاذِرُك » و « رأَيتُ عَاذِرَكَ » أو بحرفين ، نحو : « مَوَاثيق ، ومَنَافِيخَ ، ومَوَاعِيط » ونحو : « هَذِه دَنَانيرُك ، ورأَيتُ دَنَانيرَكَ » .

أما المتصل ، والمنفصل بحرف ، فقال سيبويه : لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته .

وأما المنفصل بحرفين : فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب ، لتراخى المانع .

قال سيبويه : وهى لغة قليلة .

وجزم المبرد بالمنع فى ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق : أن حرف الاستعلاء ، أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة [١] .

وفى بعض نسخ التسهيل ، الموثوق بها : « ورُبما غَلَب المتأَخر رَابعًا » [٢] .

ومثال ذلك : « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبهَا بِسَوْطٍ » : فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء ، وإن بَعُد .

---

(١) انظر ٥ / ١٩٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٣٢٧ تسهيل الفوائد ...

وأشار بقوله :

(كَذَا إِذَا قُدّم مَا لَمْ يَنْكَسِرْ .·. أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالمِطْوَعِ مِرْ) .

إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه ألا يكون مكسورًا ، ولا ساكنا بعد كسرة ، فلا تجوز الإمالة فى نحو : « طالِب ، وصَالِح ، وقِتَال ، ورِجَال » ونحو : « إصْلَاح ، ومِقْدَام ، ومِطْوَاع ، وإرْشَاد » .

تنبيهات :

الأول : من أصحاب الإمالة : من يمنع الإمالة فى هذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلاء — ذكره سيبويه — .

ومقتضى كلامه فى التسهيل ، والكافية : أن الإمالة فيه ، وتركها على السواء ، وعبارة الكافية :

كَذَا إِذَا قُدّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ .·. وخَيِّر انْ سُكِّن بَعْد مُنْكَسِرْ [1]

وقال فى شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع ، وألا يمنع نحو : « إصْلَاح » وهو يخالف ما هنا .

الثانى : ظاهر قوله : « كذا إذا قدم » أنه يمنع ، ولو فصل عن الألف .

والذى ذكره سيبويه ، وغيره : أن ذلك إذا كانت الألف تليه ، نحو : « قَاعِد ، وَصَالِح » .

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ ،وَرَا ينكفُّ .·. بِكَسْرِ رَا كغارِمًا لَا أَجْفُو) .

يعنى : أنه إذَا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة .

سواء كان حرف استعلاء ، أو راء غير مكسورة ، فيُمـال نحو : ﴿ عَلَى

(١) ص ١٢٤ الكافية الشافية .

أَبْصَارِهِم ﴾ [1] وغَارِم ، وضَارِب ، وطَارِق ، ونحو : « دَارُ الْقَرَار » [2] .

ولا أثر لحرف الاستعلاء ، ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع ، وكفته عن المنع ، فلم يبق له أثر .

تنبيهات :

الأول : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ، فلا تكون مانعة .

الثانى : فهم من كلامه جواز إمالة نحو : « إِلَى حِمَارِكَ » [3] بطريق الأولى ؛ لأنه إذا كانت الألف تمال ، لأجل الراء المكسورة ، مع وجود المقتضى لترك الإمالة ، وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء ، التى ليست مكسورة فإمالتها مع عدم المقتضِى لتركها أولى .

الثالث : قال فى التسهيل « وربّما أثرت » — يعنى الراء منفصلة — تأثيرها متصلة » [4] وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة فى نحو : ﴿ بِقَادِرٍ ﴾ [5] أى : لا تكف مانعها ، وهو القاف ، ولا تفخيما فى نحو : « هَذَا كَافِرٌ » .

ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد ، فيميل الأول ، ويفخم الثانى .

---

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٤) ص ٣٢٦ تسهيل الفوائد ...

(٥) من الآية ٤٠ من سورة القيامة .

ومن إمالة الأول قوله [1] :

١٢٢٣ ــ عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ ∴ ....

قال سيبويه : والذين يميلون « كَافِر » أكثر من الذين يميلون « بِقَادِرٍ » .

(وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يتَّصِلْ) بأن يكون منفصلا من كلمة أخرى :

فلا تمال ألف « سَايُور » للياء قبلها فى قولك : « رَأَيْتَ يَدَى سَايُور » ولا ألف « مَال » للكسرة قبلها فى قولك : « لِهَذَا الرَّجُل مَال » وكذلك لو قلت :

١٢٢٣ ــ (١) القائل : هدبة بن الخشرم ، أو سماعة النعمانى ، أو النعامى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٧٨ ، ٢ / ٣٦٩ ، والمقتضب ٢ / ٤٨ ، ٦٩ ، والتصريح ٢ / ٣٥١ ، ...

وعجزه :

... ... ∴ بمنهمر ، جون الرباب ، سكوب

اللغة :

عسى : فعل ترجٍّ ، ابن قادر : رجل من بنى نمير بن قادر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« عسى » فعل ماض ناقص ... « الله » لفظ الجلالة : اسم عسى « يغني » مضارع ، وفاعله مستتر جوازًا ، والجملة : فى محل نصب خبر عسى « عن بلاد » متعلق بقوله : يغنى ، بلاد : مضاف « ابن » مضاف إليه ، ابن : مضاف « قادر » مضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « بقادر » حيث أمال الشاعر ، مع وجود الفصل بين الألف ، والراء المكسورة بحرف ، وهو الدال ، وقد سمع سيبويه إمالة قادر من بعض العرب .

« هَا إنَّ ذِى عِذْرة »[1] لم تمل ألف هَا لكسرة « إنْ » ؛ لأنها من كلمة أخرى .

والحاصل : أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف .

تنبيهان :

الأول : يستثنى من ذلك ألف « هَا » التى هى ضمير المؤنثة فى نحو : « لَمْ يَضْرِبْهَا » و « أَدِرْجَيْبَهَا » فإنها قد أميلت ، وسببها منفصل ، أى : من كلمة أخرى .

الثانى : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة .

قال سيبويه : وسمِعْنَاهم يقولون : « لِزَيْدٍ مَال » فأمالوا الكسرة ، فشبهوه بالكلمة الواحدة .

فقد بان لك : أن كلام المصنف ليس على عمومه ، فكان اللائق أن يقول : وَغَيْرَهَا لِيَا انْفِصالٍ لَا تُمِلْ .

وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء .

(وَالكَفّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) من الموانع ، كما فى نحو : « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا » .

قيلَ : فلا تمال الألف ؛ لأن القاف بعدها ، وهى مانعة من الإمالة .

---

(1) البيت بتمامه :

إن ذى عذرة إلا تكن نفعت ∴ فإن صاحبها قد تاه فى البلد

وهو الشاهد رقم (٨١) وقدم تقدم الكلام عنه مستوفى ...

وإنما أثر المانع منفصلا ، ولم يؤثر السبب منفصلا ؛ لأن الفتح ، أعنى : ترك الإمالة هو الأصل ، فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق .

تنبيهات :

الأول : فهم من قوله : « قَدْ يُوجِبُه » أن ذلك ليس عند كل العرب ، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء ، إذا ولى الألف من كلمة أخرى ، فيميل ، إلا أن الإمالة عنده فى نحو : « مررت بمال ملق » [1] أقوى منها فى نحو : « بمَالِ قَاسِم » .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلاً ، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا ، **فيقال** : « أَتَى أَحْمَدُ » ـــ بالإمالة ـــ و « أَتى قَاسِم » ـــ بترك الإمالة ـــ وتبعه الشارح فى هذه العبارة ، وفى التمثيل « بأَتَى قَاسِم » [2] نظر .

فإن مقتضاه : أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلَبة عن ياء ، وليس كذلك [3] .

فلعل التمثيل : « بأَيَا » التى هى حرف نداء ، فصحفها الكتاب « بِأَتَى » التى هى فعل .

الثالث : فى إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين .

---

(١) انظر ٤ / ٢٢٩ الصبان .

(٢) ص ٨١٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـــ بتحقيقنا ـــ .

(٣) ٥ / ١٩٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

قال ابن عصفور فى مقربه : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة ، نحو : « بِمَالِ قَاسِم » أو فيما أميل من الألفات ، التى هى صلات الضمائر ، نحو : « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قبل » ، انتهى .

ولولا ما فى شرح الكافية لحملت قوله فى النظم : والكف قد يوجبه ... إلخ على هاتين الصورتين ؛ لإشعار « قَدْ » بالتقليل .

(وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا .·. دَاعٍ سِوَاه ، كِعَمَادَا ، وَتَلَا) .

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب .

وتسمى الإمالة للإمالة ، والإمالة لمجاورة الممال .

وإنما آخره لضعفه بالنسبة للأسباب المتقدمة .

ولإمالة الألف ، لأجل التناسب صورتان :

إحداهما : أن تمال لمجاورة ألف ممالة ، كإمالة الألف الثانية فى « رَأَيْتُ عمَادَا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ، فإنها ممالة لأجل الكسرة .

والأخرى : أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره ، كإمالة ألف « تَلَا » من قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾ [1] فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعنى : « جَلَاهَا ، ويَغْشَاهَا » .

تنبيهان :

الأول : ليس بخافٍ أن تمثيله « بتَلَا » إنما هو على رأى سيبويه ، كالمبرد ، وطائفة .

أما سيبويه : فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو : « غَزَا ، ودَعَا » من الثلاثى ، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ، فإمالته عنده

---

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

لذلك ، لا للتناسب .

وقد مثل فى شرح الكافية لذلك ، بإمالة ألفى « والضُّحَى * واللَّيلِ إذَا سَجَى » [1] وأمَّا « سَجَا » [2] فهو مثل « تَلَا » ففيه ما تقدم .

وأمَّا « **الضحى** » فقد قال غيره ــ أيضا ــ : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا ، ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [3] .

والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو ، إذا كان مضموم الأول ، أو مكسوره بالياء نحو : « الضُّحَا ، والرِّبَا » **فيقول** : « ضُحَيَان ، ورِبَيَان » فأميلت الألف ؛ لأنها قد صارت ياء فى التثنية .

وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو ، مع الضمة ، والكسرة ، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : ﴿ شَدِيدُ الْقُوى ﴾ [4] .

الثانى : ظاهر كلام سيبويه : أنه يقاس على إمالة الألف الثانية فى نحو : « رَأَيْتُ عِمَادا » لمناسبة الأولى ، فإنه قال : « وقالوا مغرانا » فى قول من قال : « عِمَادا » فأمالهما جميعًا ، وذا قياس [5] .

(وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تمكُّنَا .·. دُونَ سَمَاع غَيْرَ مَا ، وغَيْرَ نَا) .

أى : الإمالة من خواص الأفعال ، والأسماء المتمكنة ، فلذلك : لا تطرد إمالة

---

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الضحا .

(٢) سجا : سجا الشىء من باب « سما » : سكن ، ودام (س ج ا) مختار .

(٣) الآية الأولى من سورة الشمس .

(٤) من الآية ٥ من سورة النجم .

(٥) انظر ٥ / ٢٠١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

غير المتمكن ، نحو : « إِذَا ، ومَا » إلاَّ « هَا ، ونَا » نحَو : « مرّ بهَا ، ونظر إِلَيْهَا ، ومرّ بنَا ، ونظر إِلَيْنَا » .

فهذان : تطرد إمالتهما ، لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله : « دُونَ سَمَاع » إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن ، وهو : « ذَا » الإشارية ، و « مَتَى ، وأنى » .

وقد أميل من الحروف : « بَلَى ، ويَا » فى النداء ، و « لَا » فى قولهم : « إِمَّالَا » ؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها .

وحكى قطرب : إمالة « لَا » لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ، ومن وافقه إمالة « حَتَّى » وحكيت إمالتها عن حمزة ، والكسائىّ[1] .

تنبيهات :

الأول : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه ، نحو : « يَا فَتَى ، ويَا حُبْلَى » ؛ لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى ، وإن كان مبنيا ، خلاف ما أوهمه كلامه .

قال المبرد : وإمالة « عَسَى » جيدة .

الثالث : إنما لم تمل الحروف ؛ لأن ألفها لا تكون عن يَاءٍ ، ولا تجاور كسرة ، فإن سمى بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من « آلمِرَا ، الَرَا » والهاء ،

---

(١) انظر ٥ / ٢٠١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والمرادى يقول : « ومنع سيبويه ، ومن وافقه إمالة « حتى » ، وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن .

والطاء ، والحاء » فى فواتح السُّور ، لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة فى مخارج الحروف ، كما أن « غَاق » اسم لصوت الغراب ، و « طِيخ » اسم لصوت الضَّاحك .

فلما كانت أسماء أصوات لهذه الأصوات ، ولم تكن « كَمَا ، ولَا » أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من خير الأسماء التى لا تمتنع فيها الإمالة .

وقال الزجاج ، والكوفيون : أميلت الفواتح ؛ لأنها مقصورة ، والمقصور يغلب عليه الإمالة .

وقد رد هذا : بأن كثيرًا من المقصور ، لا تجوز إمالته .

وقال الفراء : أميلت ؛ لأنها إذا ثنيت ردت إلى الياء ، فيقال : « طيان ، وحيان » وكذلك إمالة حروف المعجم نحو : « يَا ، وتَا ، وثَا » ، انتهى .

(والفَتْح قَبْل كَسْرِ رَاءٍ فِى طَرَف .·. أَمِلْ) كما تمال الألف ؛ لأن الغرض ، الذى لأجله تمال الألف ، وهو مشاكلة الأصوات ، وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة ، كما أنه موجود فى الحرف .

ولإمالة الفتحة سببان :

الأول : أن تكون قبل راء ، مكسورة ، متطرفة (كللأ يْسَرِمِلْ تُكْفَ الكَلَف) ﴿ تَرْمِى بشرر﴾ [1] ، ﴿ غَيْر أُولِى الضَّرَرِ ﴾ [2] .

والثانى : سيأتى .

تنبيهات :

الأول : فهم من قوله « والْفَتْح » أن الممال فى ذلك الْفَتْحَ ، لا المفتوح

---

(1) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات .

(2) من الآية ٩٥ من سورة النساء .

وقول سيبويه : « أَمَالُوا المفتوحَ » فيه تجوز [1] .

الثانى : لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو : « منَ الْبَقَر » أو فى « رَاء » نحو : « بشَرر » أو فى غيرهما ، نحو : « مِنَ الْكِبَرَ » .

الثالث : فهم من قوله : « قبل كَسْر رَاء » : أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها ، نحو : « رمم » وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهر صنيعه : أن الفتحة لا تمال ، إلا إذا كانت متصلة بالراء ، فلو فصل بينهما لم تمل ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل : وهو : أن الفاصل بين الفتحة ، والراء ، إن كان مكسورًا ، أو ساكنا ، غير ياء فهو مغتفر ، وإن كان غير ذلك منع الإمالة ، فتمال الفتحة فى نحو : « أُشِير » وفى نحو : « عَمْرو » لا فى نحو : « بُجَيْر » نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم ، فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء فى قولهم : « رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحٍ » وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين ، فى نحو « العَرْد » والراء فى ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق فى قوله : « أمِلْ » فعلم أن الإمالة فى ذلك وصلا ، ووقفا ، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى ، فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به فى شرح الكافية .

الثامن : بقى لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان ، غير ما ذكر .

أحدهما : ألا تكون على ياء ، فلا تمال فتحة الياء فى نحو : « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره فى بعض نسخ التسهيل .

---

(1) انظر ٥ / ٢٠٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والآخر : ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء ، نحو : « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيبويه ــ أيضا ــ فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها .

فلهذا : أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف فى نحو : « المحاذر » إذا أميلت فتحة الذال ، قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف ، لأجل إمالتها .

وزعم ابن خروف : أن من أمال ألف « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف « المحاذر » لأجل إمالة فتحة الذال .

وضعف : بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ، فينبغى ألا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع ، وهو : إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها ، أو بعدها [1] .

(كَذَا) الفتح (الَّذِى تَلِيهِ ها التأْنِيثِ فِي .·. وَقْفٍ إِذَا ما كَانَ غَيْرَ أَلِف) .

هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة ، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف .

وبذلك قرأ الكسائى فى إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى : أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا ، يجمعها قولك : « فَجِئَتْ زَيْنَبُ لِزَوْدِ شَمْسٍ » .

وفصل فى أربعة يجمعها قولك : « أَكْهَر » فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراءات [2] .

---

(1) انظر ٥ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(2) انظر ٥ / ٢٠٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وشمل قوله : « هَا التَّأْنيث ، هَاء المبالغة » ، نحو : « عَلَّامَة » وإمالتها جائزة .

وخرج « بها التأنيث » هَاءُ السَّكْت ، نحو : ﴿ كِتَابِيَه ﴾ [1] فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح .

واحترز بقوله : « إِذَا مَا كَان غَيْر أَلِف » عمَّا إِذَا كان قبل الهاء ألف ، فإنها لا تمال ، نحو : « الصَّلَاة ، والْحَيَاة » [2] .

تنبيهات :

الأول : الضمير في قوله : « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذى يمال ، لا الحرف ، الذى تليه هاء التأنيث .

وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله : « إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِف » إذا لم يندرج الألف فى الفتح ، وهو إنما فَعَله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف ، كما سوغت إمالة الفتحة ، فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم :

وقَبْلَ هَا التَّأْنيثِ ــ أيضًا ــ إِنْ تقف .·. وَلَا تُمِل لهذِهِ الْهَاء الْأَلِف .

الثانى : إنما قال « ها التأنيث » ولم يقل تاء التأنيث ، لتخرج التاء التى لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه : أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء ، بالألف ، فأميل ما قبلها ، كما يُمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة .

(٢) انظر ٥ / ٢٠٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والظاهر : أنها شبهت بألف التأنيث .

(**خاتمة**) :

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين ، غير ما سبق :

أحدهما : الفرق بين الاسم ، والحرف ، وذلك فى « رَا » وما أشبهها من فواتح السور .

قال سيبويه : وقالوا « رَا ، وَيَا ، وتَا » **يعنى** بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست « كإلَى ، ومَا ، ولَا » وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور ، إن كان فى آخرها ألف ، فمنهم من يفتح ، ومنهم من يميل .

وإن كان فى وسطها ألف ، نحو : « كَاف ، وصَاد » فلا خلاف فى الفتح .

والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك : إمالتهم « الحجاج » علما فى الرفع ، والنصب ، وكذا « العجاج » فى الرفع ، والنصب .

ذكره بعض النحويين .

وإمالة « الناس » فى الرفع ، والنصب .

قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع : « رَوَى عبد الله بن دَاود عن أبى عمرو ابن العلاء إمالة (النَّاس) فى جميع القرآن : مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورًا » .

قاله فى شرح الكافية .

قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى ، عن أبى عمرو الدورى ، عن الكسائى ، ورواية نصر ، وقتيبة عن الكسائى ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة ، لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على ماسمع [1] .

والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر ٥ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

التَّصْرِيف

اعلم أن التصريف في اللغة : التغيير ، ومنه ﴿ تصْرِيف الرِّيَاحِ ﴾ [1] أي : تغييرها .

وأما في **الاصطلاح** فيطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ، كالتصغير ، والتكسير ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف — كما فعل الناظم — وهو في الحقيقة من التصريف .

والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ، ولكن لغرض آخر .

وينحصر في : **الزيادة** ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام .

وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : « التَّصْرِيف » .

وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : « تصريف الكلمة : هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية ، والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل ، واسمي الفاعل ، والمفعول ».

ولهذا الغيير أحكام كالصحة ، والإعلال .

ومعرفة الأحكام ، وما يتعلق بها تسمى « علم التصريف » .

---

(١) من الآية ١٦٤ من سورة البقرة .

فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وصحة ، وإعلال ، وشبه ذلك »[1] .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء الممكنة ، والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف ، وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(حَرْفٌ ، وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى .·. وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى) .

أى : حقيق .

والمراد بشبه الحرف : الأسماء المبنيَّة ، والأفعال الجامدة ، وذلك « عَسَى ، ولَيْسَ » ونحوهما فإنها تشبه الحرف فى الجمود ، وأما لحوق التصغير « ذَا ، والَّذِى » والحذف « سَوْفَ ، وإن » والحذف ، والإبدال « لَعَلَّ » فشاذ يُوقف عند ما سمع منه .

تنبيه :

التصريف : وإن كان يدخل الأسماء ، والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة ، لكثرة تغييرها ، ولظهور الاشتقاق فيها .

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِىٍّ يُرَى .·. قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا) .

يعنى : أن ما كان على حرف واحد ، أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلاَّ أن يكون ثلاثيا فى الأصل ، وقد غير بالحذف ، فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف .

وقد فهم من ذلك أمران :

---

(١) ص ٨٢٠ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ ، وانظر تعريف الصرف بالمعنيين : العلمى ، والعملى فى كتابنا « تصريف الأفعال » ص ٣٩ ــ ٤٥ ، وانظر التسمية بالتصريف ، والصرف ــ أيضا ــ ص ٤١ ، ٤٢ تصريف الأفعال .

أحدهما : أن الاسم المتمكن ، والفعل ، لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين .

والآخر : أن الاسم ، والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف .

أما الاسم : فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه ، نحو : « يَد » أو عينه ، نحو : « سَهْ » أو فائه ، نحو : « عِدَة » وقد يرد على حرف واحد ، نحو « مُ الله » عند من يجعله محذوفا من « أَيْمُن الله » وكقول بعض العرب : « شَرِبْتُ مَا » وذلك قليل .

وأما الفعل : فإنه قد يرد على حرفين ، نحو : « قُلْ ، وبِعْ ، وسَلْ » وقد يرد على حرف واحد ، نحو : « عِ كَلَامِى » و « قِ نَفْسَكَ » وذلك : فيما أعلت فاؤه ، ولامه ، فيحذفان فى الأمر [1] .

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خمْسٌ ان تجرَّدَا :: وَإِنْ يُزَدْ فيهِ ، فَمَا سَبْعًا عَدَا) .

أى : ينقسم الاسم **إلى مجرد** ، وهو الأصل ، **وإلى مزيد فيه** ، وهو فرعه .

فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف ، نحو : « سَفَرْجَل » وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف :

فالثلاثى الأصول نحو : « اشْهِيبَاب » مصدر « اشْهَابّ » والرباعى الأصول نحو : « احْرِنْجَام » مصدر « احْرَنْجَمت الإبل » أى : اجتمعت .

وأما الخماسى الأصول : فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر ، أو بعده مجردا ، أو مشفوعا بهاء التأنيث ، نحو : « عَضْرَفُوط » وهو : العضاءة الذكر . و « قَبَعْثَرى » وهو : البعير الذى كثر شعره ، وعظم خلقه ، والمشفوع

---

(١) انظر ٥ / ٢١١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

نحو : « قَبَعْثَراه » وندر « قَرَعْبَلاَنة » لأنه زيد فيه حرفان ، وأحدهما نون [1] .

قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه [2] .

والقرعبلانة : دويبة ، عريضة ، عظيمة البطن ، مجنبطية ، وقالوا فى تصغيرها : « قُرَيْعَبَة » .

وذكر بعضهم : أنه زيد فى الخماسى حرفا مَدٍّ قبل الآخر ، نحو : « مَغْنَاطِيس » فإن صح ذلك ، وكان عربيا جعل نادرًا ، وقد حكاه ابن القطاع ، أعنى : مَغْنَاطِيس .

تنبيهان :

الأول : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث ، وزيادتى التثنية ، وجمع التصحيح ، والنسب ، كما فعل فى التسهيل ، فقال : « والمزيدُ فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث ، أو زيادتى التثنية ، أو التصحيح » [3] لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها ، لكونها مقدرة الانفصال » .

الثانى : إنما قال : « خَمْس ، وسبعًا » ولم يقل : « خَمسَةَ ، وسَبْعَة » لأن حروف الهجاء تذكر ، وتؤنث ، فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

(وَغَيِّرَ آخر الثُّلَاثى افْتَحْ ، وضُمّ .·. واكْسِر ، وزِدْ تَسْكِين ثَانِيه تَعُم) .

تقدم أن المجرد : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى :

---

(١) انظر ٥ / ٢١٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) وذلك ، لأن الخليل وضع الإطار العام للكتاب ، وتوفى ، ولم يحشه ، وقام بذلك بعض الوراقين ، وذلك سبب ما يلحظ فى الكتاب من أخطاء .

(٣) ص ٢٩٠ تسهيل الفوائد ...

فالثلاثى : تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولا يقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون ــ أيضا ــ .

والحاصل : من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر .

فهذه جملة أوزان الثلاثى من المجرد ، كما أشار إليه بقوله : « تُعُم » .

لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم .

وأما قراءة بعضهم : ﴿ والسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ ﴾ [1] ــ بكسر الحاء ، وضم الباء ــ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين :

أحدهما : أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزأى الكلمة ؛ لأنه يقال : « حُبُك » ــ بضم الحاء ، والباء ــ ، و « حِبِك » ــ بكسرهما ــ فركب القارىء منها هذه القراءة .

قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء ، والباء ، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ، فنطق بالباء مضمومة .

قال فى شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له .

والآخر : أن يكون بكسر الحاء إتباعا لكسرة « ذَاتِ » ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين .

قيل : وهذا أحسن [2] .

---

(1) من الآية ٧ من سورة الذاريات .

(2) انظر ٥ / ٢١٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(وَالْعَكْسُ) وهو : « فُعِل » ــ بضم الفاء ، وكسر العين (يَقِلّ) فى لسان العرب (لقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْل بِفُعِل) فيما لم يسم فاعله نحو : « ضُرِبَ ، وقُتِلَ » .

والذى جاء منه « دُئِل » اسم دُويبة ، سميت بها قبيلة من كنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى .

وأنشد الأخفش لكعب بن مالك ، الأنصارىّ [1] .

١٢٢٤ ــ جَاءُوا بجَيْشٍ ، لَوْ قيسَ مُعَرَّسُهُ
مَا كَانَ إلاَّ كَمُعَرَّسِ الدُّئِلِ

١٢٢٤ ــ (١) **القائل** : كعب بن مالك الأنصارى (رضى الله عنه) يصف جيش أبى سفيان بالقلة ، والحقارة ... والبيت من المنسرح ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٦٢ ، ...

اللغة :

قيس : قدّر ، معرسه : المنزل الذى عرس به الجيش ، ونزل فيه ، الدئل : دويبة ، صغيرة ، تشبه ابن عرس .

والمعنى :

جاءوا بجيش قليل العدد ... لو قدر مكانهم عند تعريسهم لما زاد عن معرس الدئل .

الإعراب :

« جاءوا » فعل ، وفاعل « بجيش » متعلق بجاء « لو » حرف شرط ... « قيس » مبنى للمجهول فعل الشرط « معرسه » نائب فاعل ، ومضاف إليه « ما كان » ما : نافية ، وكان : فعل ماض ، واسمه مستتر فيه « إلا » استثنائية « كمعرس » خبر كان ، ... معرس : مضاف ، « الدئل » مضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « الدئل » الجمهور يرى أن هذا الوزن نادر ، وذهب جماعة إلى أنه مستعمل ، وشاهدهم بيت كعب بن مالك ...

و « الرُّئم » : اسم للاست ، و « الوُعِل » لغة فى الوعل .

حكاه الخليل ، فثبت بِهَذِهِ الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل ، خلافا لمن زعم ذلك .

نعم : هو قليل — كما ذكر — .

تنبيه :

قد فهم من كلامه : أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا ، أى : ليس بمهمل ، ولا نادر ، **وهى عشرة أوزان** :

أولها : « فَعْل » ويكون اسمًا ، نحو « فَلْس » وصفة ، نحو : « سَهْل » .

وثانيها : « فَعَل » ويكون اسمًا ، نحو : « فَرَس » ، وصفة ، نحو : « بَطَل » .

وثالثها : « فَعِل » ويكون اسمًا ، نحو : « كَبِد » وصفة ، نحو : « حَذر » .

ورابعها : « فَعُل » ويكون اسمًا ، نحو : « عَضُد » وصفة ، نحو : « يَقُظ » .

وخامسها : « فِعْل » ويكون اسمًا ، نحو : « عِدْل » وصفة ، نحو : « نِكْس » .

وسادسها : « فِعَل » ويكون اسمًا ، نحو : « عِنَب » .

قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة ، إلا فى حرف معتل ، يوصف به الجمع ، وهو قولهم : « عِدًا » .

وقال غيره : لم يأت من الصفات على « فِعَل » إلا « زِيَم » بمعنى : متفرق ، و « عِدًا » : اسم جمع .

وقال السيرافى : استدرك على سيبويه « قِيَمًا » فى قراءة من قرأ : ﴿ دِينًا

قِيمًا ﴾ (1) ولعله يقول : إنه مصدر ، بمعنى القيام (2) ، انتهى .

واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر ، وهى : « سِوًى » فى قوله تعالى : ﴿ مكَانًا سِوًى ﴾ و « رَجُلَ رِضًا ، وماء رِوًى ، وماء صِرًى ، وسِبَى طِيبَة » (3).

ومنهم من تأولها (4) .

وسابعها : « فِعِل » ويكون اسما ، نحو : « إِبِل » .

ولم يذكر سيبويه من « فِعِل » إلا « إبلا » وقال : لا نعلم فى الأسماء ، والصفات غيره .

وقد استدرك عليه ألفاظ :

فمن الأسماء « إِطِل » وهى : الخاصرة — ذكره المبرد — .

وروى قول امرىء القيس : « لَهُ إِطِلَا ظَبْيٍ » (5) — بالكسر — .

وقيل : كسر الطاء إتباع ، وَ « وِتِد » و « مِشِط » ، و « دِبِس » لغة فى الإطل ، والْوَتِدِ ، والمشط ، والدِّبْس .

وقالوا : « بأسنانه حِبِرة » أى : قلح ، وقالوا للعبة الصبيان : « حِلِج بِلِج » ، و« جِلِن بِلِن » .

---

(1) من الآية 161 من سورة الأنعام .

(2) ٥ / ٢١٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(3) من الآية ٥٨ من سورة طه .

(4) ٥ / ٢١٥ ، ٢١٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(5) من البيت :

له أيطلا ظبى ، وساقا نعامة .·. وإرخاء سرحان ، وتقريب تتفل

وقالوا : « حبك » لغة فى « الحُبُك » ــ كما تقدم ــ و « عيل » : اسم بلد .

ومن الصفات قولهم : « أَتان إبد ، وأمة إبد » أى : وَلُود ، و « امرأة بِلِز » أى : صخمة .

قال ثعلب : ولم يأت من الصفات على « فِعِل » إلا حرفان : « امرأةٌ بِلِز » و « أَتان إبِد » .

وأما قوله [1] :

١٢٢٥ ــ عَلَّمَهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ .·. شُرْبَ النَّبِيذِ ، وَاصْطِفَاقًا بِالرِّجِلْ

فهو من النقل للوقف ، أو من الإتباع فليس بأصل .

وثامنها : « فُعْل » ويكون اسما ، نحو : « قُفْل » وصفة ، نحو : « حُلْو » .

١٢٢٥ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٦٧ ، والإنصاف ٧٣٤ .

اللغة :

اصطفاقا : الاصطفاق : الرقص ، بنو عجل : قبيلة تنسب إلى عجل بن لجيم بن صعب .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« علمها » فعل ماض ، ومفعول به « إخواننا » فاعل ، ومضاف إليه « بنو عجل » بدل ، أو عطف بيان ، وعجل : مضاف إلى « بنو » ، « شرب » مفعول ثان لعلَّم ، شرب : مضاف « النبيذ » مضاف إليه « واصطفاقا » عاطف ، ومعطوف على شرب ، « بالرجل » متعلق بقوله : « اصطفاقا » ...

والشاهد فيه :

قوله : « عجل ، وبالرجل » حيث حرك الراجز الجيم فيهما للضرورة .

وتاسعها : « فُعَل » ويكون اسمًا ، نحو : « صُرَد » وصفة ، نحو : « حُطَم » .

وعاشرها : « فُعُل » ويكون اسمًا ، نحو : « عُنُق » وصفة ، وهو قليل .

والمحفوظ منه : « جُنُب ، وشُلُل » و « ناقة سُرُح » أى : سريعة .

(وَافْتَحْ ، وضُمّ ، واكْسِر الثَّانىَ مِنْ .·. فِعْلٍ ، ثلاثىٍّ) .

أى : للفعل الثلاثى .

المجرد ثلاثة أبنية : لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحا ، ومكسورًا ، ومضموما ، ولا يكون ساكنًا ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع .

الأول : « فَعَل » ويكون متعديا ، نحو : « ضَرَبَ » ولازما ، نحو : « ذَهَبَ » .

ويرد لمعان كثيرة ، ويختص بباب المغالبة .

وقد يجىء « فَعَل » مطاوعًا « لفَعل » — بالفتح فيهما — .

ومنه قوله [1] :

١٢٢٦ — **قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهُ ، فَجُبِرْ** .·. ... ...

١٢٢٦ — (١) القائل : العجاج ، ومن الرجز ، ومن شواهد الخصائص ٢ / ٢٦٣ ، والدمنهورى ١٠٠ ، ...

اللغة :

فجبر : المراد : انجبر ... مطاوع الفعل « جبر » .

والمعنى :

واضح ...

والثانى : « فَعِل » ويكون متعديا ، نحو : « شَرِب » ولازما ، نحو : « فَرِح » ولزومه أكثر من تعديه ، **ولذلك** : غلب وضعه للنعوت اللازمة ، والأعراض ، والألوان ، وكبر الأعضاء ، نحو : « شَنِب [1] ، وفَلِج » ونحو : « بَرِىء ، ومَرِضَ » ، ونحو : « سَوِد ، وشَهِبَ » ونحو : « أَذِن ، وعَين » وقد يطاوع « فَعَل » بالفتح ، نحو : خَدَعه ، فَخدع .

والثالث : « فَعُل » نحو : « ظَرُف » ولا يكون متعديا ، إلا بتضمين ، أو تحويل :

فالتضمين نحو : « رَحُبَتكمُ الدَّارُ » وقول علىّ : « إن بشرًا قَدْ طَلَع الْيَمَن » : ضمن الأول معنى « وَسِعَ » والثانى معنى « بلَغ » .

وقيل الأصل : « رَحُبَت بكُم » : فحذف الخافض توسعًا .

والتحويل نحو : « سُدْتُه » فإن أصله « سَوَدْته » بفتح العين ، إذ لو لم يحول إلى « فَعُلَ » وحذفت عينه ، لالتقاء الساكنين ، عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى .

هذا مذهب قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل .

وقال ابن الحاجب : « وأَمَّا بَاب « سُدْتُه » فالصحيح : أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل » .

= **الإعراب** :

« قد » حرف تحقيق « جبر » فعل ماض ... « الدين » مفعول به « الإله » فاعل « فجبر » الفاء : عاطفة ، وجبر : فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازًا ...

والشاهد فيه :

قوله : « فجبر » على وزن « فعل » وهو مطاوع للفعل « فعل » — بفتح العين — .

(١) شنب والشنب — بالتحريك — : ماء ، ورقة ، وبرد ، وعذوبة فى الأسنان .

ولا يرد « فَعُل » إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به ، نحو : « كَرُم ، ولَؤُمَ » أو كمطبوع ، نحو : « فَقُه ، وخَطُب » أو شبهه نحو : « جَنُب » شبه « بنَجُس » .

ولذلك : كان لازما لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يائى العين ، إلا « هَيُؤَ » ولا متصرفا يائى اللام ، إلا « نَهُو » لأنه من النهية ، وهو : العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا ، نحو : « لَبُبَ ، وشَرُرَ » وقالوا : « لبِبت ، وشرِر » — بكسر العين — أيضا — ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين ، كما فى « كُدْت تَكَاد » والماضى من لغة مضارعه « تكُود » حكاه ابن خالويه [1] .

والمضارع : ماضيه « كِدْت » — بالكسر — فأخذ الماضى من لغة ، والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ) إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية « فُعِل » ما لَم يسم فاعله ، نحو : « ضُمِن » فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة .

وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد ، وابن الطراوة ، والكوفيون ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه ، والمازنى .

وذهب البصريون : إلى أنها فرع ، مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير

---

(١) **ابن خالويه** :
الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ... النحوى ... إمام اللغة ، والعربية ، وغيرهما من العلوم الأدبية ... قرأ القرآن على ابن مجاهد ، والنحو ، والأدب على ابن دريد ، ونفطويه ... ثم سكن حلب ، واختص بسيف الدولة الحمدانى ، وأولاده ، وانتشر علمه ، وروايته ... صنف كثيرا ، من ذلك : البديع فى القراءات السبع ، والجمل ، والاشتقاق ، وإعراب ثلاثين سورة ...» البغية (١ / ٥٢٩ ، ٥٣٠) .

المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية ، وشرحها .

تنبيهات :

الأول : لمّا لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم ، والكسر ، فاعتباره أقرب .

الثانى : ما جاء من الأفعال مكسور الأول ، أو ساكن الثانى ، فليس بأصل ، بل مغير عن الأصل نحو : « شِهِد ، وشَهْد ، وشِهْد » .

الثالث : **مذهب البصريين** : أن فعل الأمر أصل برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثيّة .

وذهب الكوفيون : إلى أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية [1] .

فعلى الأوّل الصحيح ، كان من حق المصنف إذا ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركهما معا ، كما فعل فى الكافيّة .

قال فى شرحها : جرت عادة النحويين ألا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه ، اشتق من المصدر ابتداء ، كاشتقاق الماضى ، والمضارع منه .

ومذهب سيبويه ، والمازنى : أن فعل ما لم يسم فاعله أصل ــ أيضا ــ فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل ، المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ :

صيغة الماضى ، المصوغ للفاعل « كَدَحْرَج » وصيغة له مصوغا للمفعول

---

(١) ٥ / ٢٢٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« كدُحْرِج » وصيغة للأمر « كدَحْرِج » إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين ؛ لجريانها على سنن مطرد ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما ، كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى : الفعل (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) وله — حينئذ — بناء واحد ، وهو « فَعْلَل » ويكون متعديا ، نحو : « دَحْرَج » ولازما ، نحو : « عَرْبَدَ » [1] .

وقال الشارح : « له ثلاث أبنية » :

واحد للماضى ، المبنى للفاعل ، نحو : « دَحْرَج » وواحد للماضى ، المبنى للمفعول ، نحو : « دُحْرِج » وواحد للأمر ، نحو : « دَحْرِج » [2] .

وفيه ما تقدم : من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد ، وهو الماضى ، المبنى للفاعل — كما سبق — .

(وَإِنْ يُزَدْ فيه فَما سِتًّا عَدَا) أى : جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم ، فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعة ، نحو : « أَكْرَمَ » وخَمْسَة ، نحو : « اقْتَدَرَ » وستة نحو : « اسْتَخْرَجَ » .

والرباعى : يبلغ بالزيادة خَمْسَة ، نحو : « تَدَحْرَجَ » وستة ، نحو : « احْرَنْجَمَ » .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : « وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف

---

(١) **عربد** : « العربدة : سوء الخلق ، ورجل معربد : يؤذى نديمه فى سكره » مختار (ع ر ب د) .

(٢) ص ٨٢٣ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

التنفيس ، أو تاء التأنيث ، أو نون التأكيد »[1] وسكت هنا عن الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه في تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان من الأسماء ، أو الأفعال لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد .

أما الأسماء : فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه : « ثلثمائة بناء ، وثمانية أبنية » .

وزاد الزبيدى عليه نَيفًا على الثمانين ، إلا أن منها ما يصح ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال : فللمزيد فيه من ثلاثيها « خمسة وعشرون بناءً » مشهورة ، وفى بعضها خلاف ، وهى :

« أَفْعَل » نحو « أَكْرَم » و « فَعَّل » نحو « فَرَّح » و « مَفعَّل » نحو : « مَعَلَّم » و « فَاعَل » نحو : « ضَارَب » و « تَفَاعَل » نحو : « تَضَارَبَ » و « افْتَعَل » نحو : « اشْتَمَلَ » و « انْفَعَل » نحو : « انْكَسَر » و « اسْتَفْعَل » نحو : « اسْتَغْفَر » و « افعلَّ » نحو : « احْمَرَّ » و « افْعَالَّ » نحو : « اشْهَابَّ الفَرسُ » و « افْعَوْعَلَ » نحو : «اغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ» و « افْعَوَّلَ » نحو : « اعْلَوَّطَ فَرَسَه » إذا : اعْرَوْرَاهُ ، و « افْعَوْلَل » نحو : « اخْشَنْوشَنَ » و « افْعَيَّل » نحو : « اهْبَيَّخَ »[2] و « فَوْعَل » نحو : « حَوْمَلَ » إذا أدبر عن النِّساءِ ، و « فَعْوَل » نحو : « هَرْوَل » و « فَعْلَلَ » نحو : « شَمْلَلَ » إذا أسرع ، و « فَيْعَل » نحو : « بَيْطَر » و « فَعْيَل » نحو : « طَشْيَاً رَأيه » : و « رَهْيَاً » : إذا غلظ و « فَعْلَى » نحو : « سَلْقَاه » إذا ألقاه على قفاه ، و « افْعَنْلَى » نحو : « اسْلَنْقِى »

(١) ص ٢٩٠ تسهيل الفوائد ...

(٢) اهبيخ : يقال : اهبيخ الغلام : امتلأ ...

و « افْعَنْلاً » نحو : « احْبَنْطأ » لغة فى « احْبَنْطَى » إذا نام على بَطْنِه ، و « افْعَنْلَل » نحو : « اخْرَنْطَم » إذا غضب و « فَعْنَل » نحو : « سَنْبَل الزَّرع » و « تَمَفْعَل » نحو : « تَمَنْدَل » إذا مَسَح يَدَه بالمِنْدِيل ، والكثير « تَنَدَّل » .

ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعــددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا .

والمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية :

« **تَفَعْلَل** » نحو : « تَدَحْرَجَ » و « افْعَنْلَل » نحو : « احْرَنْجَم » و « افْعَلَلّ » نحو : « اقْشَعَرَّ » ، وهى لازمة .

واختلف فى هذا الثالث :

فقيل : هو بناء مقتضب ، **وقيل** : هو ملحق باحْرَنْجم ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير ، فوزنه الآن « افْعَلَلّ » ويدل على إلحاقه « باحْرَنْجَم » مجىء مصدره كمصدره .

(لاسْمٍ مجرَّد رُباعٍ فَعْلَلُ .·. وفِعْلِلٌ ، وفِعْلَلٌ ، وفُعْلُلُ .

ومَعَ « فَعَلٍّ ، فُعْلَلٍ » أى : للرباعى المجرد **ستة أبنية** :

الأول : « فَعْلَلٌ » ــ بفتح الأول ، والثالث ــ ويكون اسما ، نحو : « جَعْفَر » وهو : النهر الصغير ، وصفة ، ومثلوه « بسَهْلَب ، وشَجْعَم » .

والسهلب : الطويل ، **والشجعم** : الجرىء .

وقيل : إن الهاء فى « سَهْلَب » والميم فى « شَجْعَم » زائدتان .

وجاء بالتاء : « عَجوز شَهْرَبَةٌ ، وشَهْبَرَة » للكبيرة ، و « بهْكَتة » : للضَّخْمَةَ ، الحسنة .

الثانى : « فِعْلِل » ــ بكسر الأول ، والثالث ــ ويكون اسما ، نحو :

« زِنْبِرج » وهو : السحاب الرقيق » .

وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب — أيضا — ، وصفة نحو : « خِزْمِل » .

قال الجرمىّ : « الجِزْمِل » : الحمقاء ، مثل « الخذعل » ونحو : « ناقة دِلْقِم » .

قال الجوهرى : هى التى أكلت أسنانها من الكبر .

الثالث : « فِعْلَل » — بكسر الأول ، وفتح الثالث — ويكون اسما نحو : « دِرْهَم » وصمة ، نحو : « هِبْلَع » : للأكُول .

الرابع : « فُعْلُل » — بضم الأول ، والثالث — ويكون اسما ، نحو : « بُرْثُن » وهو : واحد براثن السباع ، وهو كالمخلب من الطير ، وصفة نحو : « خُرْشُع » : للعظيم من الجمال ، **ويقال** : الطويل .

الخامس : « فِعَلّ » — بكسر الأول ، وفتح الثانى — ويكون اسما ، نحو : « قِمَطْر » وهو : وعاء الكتب ، و « فِطَحْل » وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس .

قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة ، قال العجاج [1] :

١٢٢٧ — وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الفِطَحْلِ ∴ والصَّخْرُ مبتلٌّ ، كَطِين الْوَحْلِ

١٢٢٧ — (١) القائل : رؤبة ، أو العجاج ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد الحيوان ٤ / ٢٠٢ ، ٦ / ١١٦ ، وبلوغ الأرب ٣ / ٢٢٠ ، ...

اللغة :

الفطحل : كهزبر : هو زمن لم يخلق فيه الناس ...

وقال آخر [1] :

١٢٢٨ — ... ... زَمَن الْفِطَحْل ، إِذا السِّلَام به رِكَابُ

وصفة نحو « سبطر » وهو : الطويل الممتد ، و « جمل قمطر » أى : صلب ، و « يوم قمطر » أى : شديد .

السادس : « فُعْلَل » — بضم الأول ، وفتح الثالث ، ويكون اسمًا ، نحو :

= **والمعنى :**

واضح ...

الإعراب :

« وقد » قد : حرف تحقيق « أتاه زمن الفطحل » فعل ماض ، وفاعله مستترا ، ومفعوله ، وظرف ، ومضاف إليه « والصخر » الواو : واو الحال ، ومبتدأ « مبتل » خبر المبتدأ « كطين » متعلق بقوله : « مبتل » ، طين : مضاف ، و « الوحل » مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « الفطحل » فإن وزنه « فعل » — بكسر الفاء ، وفتح العين ، وتشديد اللام .

١٢٢٨ — (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الكامل ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٢٤٧ .

اللغة :

السلام : — بكسر السين — الحجارة : جمع سلمة ، رطاب : جمع رطبة ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« زمن الفطحل » ظرف ، ومضاف إليه « إذ » ظرف ... « السلام ركاب » مبتدأ ، وخبر .

والشاهد فيه :

قوله : « الفطحل » إذ الوزن « فعلّ » بكسر الفاء ، وفتح العين ، وتشديد اللام — .

« جخدب » : لذكر الجراد ، وصفة ، نحو : « جرشَع » بمعنى « جرشع » بالضم .

تنبيهات :

الأول : مذهب البصريين : أن هذا البناء ليس ببناء أصلى ، بل هو فرع على « فُعْلَل » — بالضم — فتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم ، نحو : « جخدب ، وطلحب ، ويرقع » فى الأسماء ، و « جرشع » فى الصفات ، وقالوا للمخلب « برثن » ولشجر البادية « عرفط » ولكساء مخطط « برجد » ولو يسمع فيها « فعلل » بالفتح .

وذهب الكوفيون ، والأخفش : إلى أنه بناء أصلى ، واستدلوا لذلك بأمرين :

أحدهما : أن الأخفش حكى « جُوْذرًا » ولم يحك فيه الضم ، فدل على أنه غير مخفف .

وهو مردود ، فإن الضم فيه منقول — أيضا — .

وزعم الفراء : أن الفتح فى « جُوْذر » أكثر .

وقال الزبيدى : إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح .

والآخر : أنهم قد ألحقوا به ، فقالوا : « عندد » يقال : « ما لى عن ذلك عندد » أى : بد ، وقالوا : « عاطت الناقة عوططا » إذا اشتهت الفحل ، وقالوا : « سودد » فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين ، لغير الإلحاق ، فوجب أن يكون للإلحاق .

وأجاب الشارح : « بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو جخدب » .

وإنما هو : لأن « فُعْللا » من الأبنية المختصة بالأسماء ، فقياسه الفك ، كما فى « جُدَد ، وظُلَل ، وحُلَل » .

وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه ، فقالوا : « اقعنسس » فألحقوه « باحرنجم » فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف »[1] .

الثانى : ظاهر كلام الناظم هنا : موافقة الأخفش ، والكوفيين ، على إثبات أصالة « **فُعْلَلّ** » .

وقال فى التسهيل : وتفريع « **فَعْلَل على فُعْلُل** » أظهر من أصالته .

الثالث : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى **ثلاثة أوزان** : وهى : « **فِعْلُل** » — بكسر الأول ، وضم الثالث — حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: « خِرْفُع » ويقال — أيضا — لزئير الثوب : « زِئْبُر » ، و « للضئيل » وهو : من أسماء الداهية : « ضِئْبُل » .

و « **فُعَلّ** » — بضم الأول ، وفتح الثانى ، نحو : « خُبُعَثْ ، ودُلَمْز » .

و « **فَعْلِل** » — بفتح الأول ، وكسر الثالث — نحو : « طَحْرِبَة » .

ولم **يثبت الجمهور** هذه الأوزان ، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ .

وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية ، فقال : « وَرُبَّما اسْتُعْمِلَ » — أيضا — « فِعْلُل » [2] .

والمشهور فى « الزِّئبِر ، والضِئبِل » كسر الأول ، والثالث .

الرابع : **قد علم بالاستقراء** : أن الرباعى لابّد من إسكان ثانيه ، أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة .

---

(١) انظر ص ٨٢٥ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

(٢) والبيت :

كـذا فعـل ، وقليـل فعلـل .·. وربما استعمل — أيضا — فِعْلُل

ص ١٣٠ الكافية الشافية .

ومن ثم لم يثبت « فُعَلِل » وأمّا « عُلَيط » للضخم من الرجال ، وناقة عُلَيطة » أى: عظيمة، فذلك محذوف من « فَعَالل » وكذلك « دُوَدِم » وهو شىء يشبه الدَّم ، يخرج من شجر السَّمُر ، ويقال — حينئذ — :

حاضت السَّمُرة ، وكذلك : « لَبَن عُثَلِط ، وعجلط ، وعكلط » أى : ثخين خَاثِر ، **ولا « فَعَلُل »** وأما « عرثن » لنبت ، يدبغ به ، فأصله « عرثن » مثل « قَرَنْفُل » ثم حذفت منه النُّون ، كما حذفت الألف من « عُلَابِط » واستعملوا الأصل ، والفرع ، وكذلك : « عَرَقُصَان » أصله « عرِنْقصان » ، حذفُوا النون ، وبقى على حاله ، وهو : نبت ، ولا : « فَعَلِل » .

وأما « جُندل » فإنه محذوف من « جَنَادِل » : والجندل : الموضع فيه حجارة .

وجعله الفراء ، وأبو على فرعا على « فعليل » وأصله : « جنديل » .

واختاره الناظم : لأن « جَنْدَلا » مفرد ، فتفريعه على المفرد أولى .

وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول ، وليست محذوفة ، وليس بصحيح ، لما سبق .

(وَإِنْ عَلَا) الاسم المجرد عن أربعة ، وهو الخماسىّ (فَمَعْ فَعَلَّل حَوَى فَعْلَيِلَا .·. كذا فُعَلِّل ، وفَعلَّل) .

فالأول : من هذه الأبنية « فَعَلَّل » — بفتح الأول ، والثانى ، والرابع — ويكون اسما ، نحو : « سَفَرْجَل » وصفة ، نحو : « شَمَرْدَل » : للطويل .

والثانى : وهو بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع ، قالوا : لم يجىء إلا صفة ، نحو : « حَجْحَرِشٌ » للعظيمة من الأفاعى ، وقال السيرافى : هى : العجوز المسنة ، و « مَهْبَلِس » للعظيمة ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل ، لعظيم الكرة ، فيكون اسما .

والثالث : وهو — بضم الأول ، وفتح الثانى ، وكسر الرابع — يكون اسما ، نحو : « خُزَعْبِل » : للباطل ، وللأحاديث المستطرفة ، و « قُذَعْمِل » .

يقال : « مَا أَعْطَانِى قُذَعْمِلًا » أى : شيئا ، وصفة يقال : « جمل قُذَعْمِل » : للضخم ، والقُذَعْمِلَة من النّساء : القصيرة ، وجمل « خُبَعْثِن » وهو : الضخم — أيضا — وقيل : الشديد الخلق ، العظيم ، وبه سمى الأسد .

والرابع : وهو — بكسر الأول ، وفتح الثالث — يكون اسما نحو : « قِرْطَعْب » وهو : الشّىء الحقير ، وصفة نحو : « جِرْدَحْل » وهو : الضخم من الإبل ، و « جِنْزَقْر » وهو : القصير .

تنبيه :

زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى « فُعْلَلِل » نحو : « هُنْدَلِع » ولم يثبته سيبويه ، والصحيح : أن نونه زائدة ، وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا ، فقد حكى كراع [1] فى « الْهُنْدَلِع » كسر الهاء ، فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسى على ستة أوزان ، فيفوت تفضيل الرباعى عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون « كَنَهبل » ؛ لأن زيادتها لم تثبت ، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع فى عدم النظير ، مع أن نون « هُنْدَلع » ساكنة ، ثانية ، فأشبهت نون « عَنْبر ، وحَنْظَل » ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير « كنَهبل » فى زيادة نون ثانية متحركة ، فالحكم على نون « هُندَلع » بالزيادة أولى .

وزاد غيره للخماسى أوزانا أخر لم يثبتها الأكثرون ، لندورها ، واحتمال

---

(١) كراع :
على بن الحسن الهنائى ، المعروف بكراع النحل ، أبو الحسن النحوى ، اللغوىّ ... من أهل مصر أخذ عن البصريين ، وكان نحويا ، كوفيا ، صنف المنضد فى اللغة ، المجرد ، أمثلة غريب اللغة ، ... (البغية ٢ / ١٥٨) .

بعضها للزيادة ، فلا نطيل بذكرها .

(وَمَا .·. غَايَرَ) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (للزَّيْدِ ، أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى) نحو : « يَد ، وجَنَدل ، واسْتِخْرَاج » وكان ينبغي أن يقول : أو الندور ؛ لأن نحو : « طَحْرِبة » مغاير للأوزان المذكورة ، ولم ينتم إلى الزيادة ، ولا النقص ، ولكنه نادر — كما سبق — .

ولهذا قال فى التسهيل: « ومَا خَرج عن هذه المثل فَشَاذ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمى »[1] .

(والْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ) الكلمة فى جميع تصاريفها (فَأَصْلٌ ، والَّذِى .·. لَا يَلْزَمُ) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزائد مثْل تَا احْتُذِى) لأنك تقول : « حَذَا حَذْوَه » فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة فى « احْتُذِى » يقال : « احْتَذَى به » أى : « اقتدى به » ويقال أيضا : « احْتَذَى » أى : انْتَعَل ، قال[2] :

١٢٢٩ — كُلّ الحِذَاءِ يَحْتَذِى الْحَافِى ، الْوَقِعْ .·. ... ...

---

(١) ص ٢٩١ تسهيل الفوائد ...

١٢٢٩ — (٢) القائل : أبو المقدام ، ومن الرجز ، ومن شواهد اللسان (وقع ٢٨٩) وقبله :

يا ليت لى نعلين من جلد الضبع .·. وشركا من استها ، لا تنقطع
كل الحذاء يحتذى الحافي الوقع .·. ... .

اللغة :

الوقع : من وقعت الدابة ، توقع ، إذا أصابها داء ، ووجع فى حافرها من وطء على غلظ ... انظر اللسان ، مادة (وقع) .

والمعنى :

أن الحاجة تحمل صاحبها على التعلق بكل شيء ، قدر عليه .

والحذاء : النعل [1] .

وأما الساقط لعلة من الأصول « كَوَاو » يَعِد ، فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم ، كنون « قَرَنْفُل » وواو « كَوْكَبَ » فى تقدير السقوط .

ولذا يقال : الزائد : ما هو ساقط فى أصل الوضع : تحقيقا ، أو تقديرًا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد **سبعة أشياء** :

للدلالة على معنى ، كحرف المضارعة ، وألف المفَاعَلَة ، وللإلحاق ، كواو « كَوْثَر ، وجَدْوَل » وياء « صَيْرَف ، وعِثْير » وألف « أَرْطَى ، ومِعْزَى » ونون « حَجَنْفَل ، ورَعْشَن » **وللمد** كألف « رِسَالَة ، وياء صَحِيفَة » وواو « حَلُوبة » **وللعوض** ، كتاء « زَنَادِقَة ، وإقَامَة » وسين « يستطيع » وميم « اللَّهُمَّ » **وللتكثير** كميم « ستهم ، وزُرقُم ، وابنُم » زيدت لتفخيم المعنى ، وتكثيره .

ومن هذا المعنى ألف « قَبَعْثَرَى ، وكمثَرَى » **وللإمكان** كألف الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن ، وهاء السكت فى نحو : « عِهْ ، وقِهْ » لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ، ويوقف عليه ، وللبيان ، كهاء السكت فى نحو : « مَالِيَهْ » ويازيداه زيدت لبيان الحركة ، وبيان الألف .

تنبيهان :

الأول : الزائد نوعان :

= **الإعراب** :

« كل » مفعول مطلق ، أو مفعول به ، كل : مضاف ، « الحذاء » مضاف إليه « يحتذى الحافى » فعل ، وفاعل « الوقع » صفة ...

والشاهد في البيت :

قوله : « يحتذى » بمعنى : يلبس الحذاء ، فالاستشهاد لغوى ...

(١) انظر ٢ / ٢٣٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

أحدهما : أن يكون تكرير أصل ، لإلحاق ، أو لغيره ، فلا يختص بأحرف الزيادة ، وشرطه : أن يكون تكرير عين : إما مع الاتصال ، نحو : « **قَتَّل** » أو مع الانفصال بزائد ، نحو : « **عَقَنْقَل** » أو تكرير لام كذلك ، نحو : « **جَلْبَب** » و « **جِلْبَاب** » أو فاء ، وعين ، مع مباينة اللام نحو : « **مَرْمَرِيس** »[1] وهو قليل ، أو عَيْن ، ولام ، مع مباينة الفاء ، نحو : « **صَمَحْمَحْ** »[2] .

أما مكرر **الفاء** وحدها « **كَفَرْقَف** ، وسُنْدُس » أو العين المفصولة بأصلى « كَحَدْرَد » فأصلى .

والآخر : ألا يكون تكرير أصل ، وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة ، المجموعة فى « أمَان وتَسْهِيل » وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة .

وليس المراد : أنها تكون زائدة أبدًا ؛ لأنها قد لا تكون أصولا ، وذلك واضح .

وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء ، وسيأتى الرد عليه .

الثانى : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوطه من أصل ، كسقوط ألف « ضَارِب » فى أصله ، أعنى : المصدر .

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف « كِتَاب » فى جمعه على « كُتُب » .

ثالثها : سقوطه من نظيره ، كسقوط ياء « **إِيْطَل** » فى « إطل » .

---

(١) **مرمريس** : المرمريس : الداهية العاقل ، الذى يعالج الأمور بحنكة .

(٢) **صمحمح** : شديد قوى ...

والإيطل : الخاصرة [1] .

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل ، أو فرع ، أو نظير على زيادته : أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو « وَعَد » فى « يَعِدُ » أو فى « عِدَة » لم يكن دليلا على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، **وذلك** : كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة ، غير مدغمة ، وبعدها حرفان ، نحو : « وَرَنْتَلٍ » وهو : الشر ، و « شَرَنْبَث » وهو : الغليظ الكفين ، والرجلين ، و « عَصَنْصَر » وهو : جبل :

فالنون فى هذه ، ونحوها زائدة ؛ لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، نحو : « جَحَنْفَل » : من « الجَحْفَلَة » وهى لذى الحافر كالشفة للإنسان ، والجَحَنْفَل : العظيم الشفة ، وهو ــ أيضا ــ : الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالهمزة إذا وقعت أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف، فإنه يحكم عليها بالزيادة ، وإن لم يعلم الاشتقاق ، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه .

وذلك نحو : « أَرْنَبٍ ، وأَفْكَل » يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو : « أَحْمَر » والأَفكل : الرعْدَة .

سادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من « كِنْتَأْو » ونحو « حِنْطَأْو ، وسِنْدأْو ، وقِنْدَأْو » :

فالكِنْتَأْو : الوافر اللحية ، **والحَنطأْو** : العظيم البطن ، **والسندأو** : والقِندأو : الرجل الخفيف .

---

(١) **الإطل** ــ بكسرة ، وبكسرتين ــ : « الخاصرة » جمع آطال كالأيطل : جمع أباطل ... » قاموس (الإطل) .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة ، نحو : « تَتْفُل » ـــ بفتح التاء الأولى ، وضم الفاء ، وهو : ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ؛ لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه « فعلل » .

وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير: بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة ، التى ذلك الحرف منها ، نحو : « تُتْفُل » على لغة من ضم التاء ، والفاء ، فإن تاءه ـــ أيضا ـــ زائدة على هذه اللغة ، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير ، فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه « فُعْلُل » وهو موجود ، نحو : « بُرْثُن » لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها ، أعنى : لغة الفتح .

فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم ـــ أيضا ـــ إذ الأصل اتحاد المادة [1] .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك « كَنَهْبُل » فإن وزنه على تقدير أصالة النون « فَعْلّل » « كسَفَرْجُل » ـــ بضم الجيم ـــ وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها « فعنلل » وهو مفقود ـــ أيضا ـــ ولكن أبنية المزيد فيه أكثر .

ومن أصولهم: المصير إلى الكثير .

ذكر هذا ابن إياز ، وغيره .

وقال المرادى : هو مندرج فى السابع [2] ، انتهى .

---

(١) انظر ٥ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٥ / ٢٣٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(بِضِمْنِ فِعْلٍ ، قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ⁖ وَزْنٍ) .

يعني : إذا أردت أن تزن كلمة ، لتعلم الأصْل منها ، والزائد ، فقابل أصولها بأحرف « فعل » **الأول** : بالفاء ، **والثانى** : بالعين ، **والثالث** : باللام ، مسويًا بين الميزان ، والموزون فى الحركة ، والسكون .

فتقول فى « فَلْس » : « فَعْل » وفى « ضَرَبَ » : « فَعَل » — بفتح الفاء ، والعين ، وكذلك فى « قَامَ ، وشَدَّ » لأن أصلهما « قَوَمَ ، وشَدَدَ » وفى « عَلِمَ » : « فَعِل » .

وكذلك فى « هَابَ ، ومَلّ ، وفى « ظَرَف » : « فَعُل » وكذلك فى « طَالَ ، وحَبَّ » .

(وَذَا يُدّ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى) عن تضعيف أصله من الميزان ، فتقول فى « أُكْرِمَ ، وبَيْطَرَ ، وجَوْهَر ، وانْقَطَع ، واجْتَمَعَ ، واسْتَخْرَج ، وانْقِطَاعِ ، واجْتِمَاع ، واسْتِخْرَاج » : « أُفْعَل ، وفَيْعَل ، وفَوْعَل ، وانْفَعَل ، وافْتَعل ، واسْتَفْعَل ، وانْفِعَال ، وافْتِعَال ، واسْتِفْعَال » .

واستثنى من الزائد نوعان : لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المبدل من تاء الافْتِعَال ، فإنه يعبر عنه بالتاء ، التى هى أصله ، فيقال فى وزن « اصْطَبَر » : « افْتَعَل » وذلك : لأن المقتضى للإبدال مفقود في الميزان [1] .

والآخر : المكرر ، لإلحاق ، أو غيره ، فإنه يقابل بما يقابل به الأصل ، — كما سيأتى بيانه — .

(وضَاعِفِ اللَّامَ) من الميزان (إِذَا أَصْلٌ بَقِى) من الموزون : بأن يكون

---

(١) هذا رأى ابن الحاجب ، وزاد الرضى أن يعبر بالحرف ، الذى حل محل تاء الافتعال ، فيقال : « افطعل » انظر كتابنا « تصريف الأفعال » ص ٦٢ ، ٦٣ .

رباعيا ، أو خماسيا (كراءِ جَعْفَرٍ ، وقَافِ فُسْتُقٍ) وجيم ، ولام « سَفَرْجَل » وميم ، ولام « قُذَعْمِل » :

فتقول في وزن الأول : « فَعْلَل » وفي الثاني : « فُعْلُل » **والثالث** : « فعلَل » والرابع : « فُعَلِّل » .

وإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ .·. فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلأَصْلِ) الذى هو ضعفه منها :

فإن كانَ ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام .

فتقول في « حِلْتِيت » : « فِعْلِيل » وفى « سُمْنُون » : « فُعْلُول » وفى « مَرْمَرِيس » : « فَعْفَعيل » وفى « اغْدَوْدَن » : « افْعَوْعَل » وفى « جَلْبَبَ » « فَعْلَل » .

وأجاز بعضهم : مقابلة هذا الزائد بمثله ، فتقول فى « حِلْتِيت » : « فعْليت » وفى « سُمْنُون » : « فُعْلُون » وفى « مَرْمَرِيس » : « فعمريل » وفى « اغْدَوْدَن » : « افْعَوْدَل » وفى « جَلْبَبَ » : « فَعْلَبَ » .

ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان :

أحدهما : تكثير الأوزان ، مع إمكان الاستغناء بواحد ، نحو : « ضبّر ، وَقَتَّر ، وكثّر » : فإن هذه ، وما شاكلها على القول المشهور : « فَعَّل » ووزنها على القول ، المرغوب عنه : « فعبل ، وفعتل ، وفعثل » وكذا إلى آخر الحروف .

وكفى بهذا الاستثقال منفرا .

والآخر : التباس ما يشاكل تفعيلا بما يشاكل مصدره « فَعْلَلَة » .

وذلك : أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق ، ولغير الإلحاق ،

ويتحد اللفظ به كبيّن مقصودا به الإلحاق ، ومقصودًا به التعدية :

فعلى القصد الأول : مصدره : « تَبْيَنة » مشاكل « دَحْرَجة » وعلى القصد الثانى : مَصدره « تَبْيين » .

ولا يعلم اجتياز المصدرين ، إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ، ليس إلا على المذهب المشهور .

تنبيهات :

الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أَمَان ، وتَسْهيل » فهو ضعف أصل ، كالباء من « جَلْبَبَ » وإن كان منها قد يكون ضعفا نحو : « سأل » وقد يكون غير ضعف ، بل صورته صورة الضعف ، لكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف ، فيقابل فى الوزن بلفظه نحو : « سَمْنَان » وهو : ماء لبنى ربيعة ، فوزنه « فَعْلَان » لا « فَعْلَال » ؛ لأن « فعلَالًا » بناء نادر [1] ، لم يأت منه غير المكرر ، نحو : « الزَلزَال » ، إلا « خَزْعَال » وهى : ناقة بها ظَلْع ، و « قَهْقَار » : للحجر .

وأما « بهْرَام ، وشهْرام » فعجميَّان .

الثانى : المعتبر فى الوزن ما استحقه الوزن من الشكل ، قبل التغيير ، فيقال فى وزن « رَدَّ ، ومرَدّ » : « فَعَل ، ومَفْعَل » لأن أصلهما « رَدَدَ ، ومَرْدَدْ » .

الثالث : إذا وقع فى الموزون قلب تقلب فيه الزنة ؛ لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول ، والزوائد على ترتيبها ، فتقول فى وزن « آدُر » : « أَعْفُل » لأن أصله « أَدْوُر » : قدمت العين على الفاء .

وتقول فى « نَاءَ » : « فَلَع » ؛ لأنه من « النَّأْى » وفى « الحادى » : « عَالِف » ، لأنه من الوحدة .

---

(١) انظر ٥ / ٢٣٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وكذلك : إذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه ، بعد الحذف .

فتقول فى وزن « قَاضٍ » : « فَاعٍ » ، وفى « بِعْ » : « فِلْ » وفى « يَعِدُ » : « يَعِلُ » وفى « عِدَة » : « عِلَة » وفى « عِهْ » ــ أمر من الوَعى ــ : « عِهْ » إلا إذا أريد بيان الأصل فى المقلوب ، والمحذوف [1] ، **فيقال** : أصله كذا ، ثم أعل ، انتهى .

(وَاحْكُم بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوفِ) الرباعى ، الذى تكررت فاؤه ، وعينه ، وليس أحد المكررين صالحا للسقوط ، كحروف (سِمْسِمٍ .·. ونَحْوِهِ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ، فحكم بأصالتهما معًا ، (والخُلْفُ فى) الرباعى ، المذكور ، الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمْلِم) ــ أمر من لَمْلَم ــ و « كَفِكف » أمر من « كَفْكَف » فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة « كف ، ولم » فقيل : إنه كالنوع الأول ، حروفه كلها ، محكوم بأصالتها ، وإن مادة « لملم ، وكفكف » غير مادة « لم ، وكف » فوزن هذا النوع « فَعْلل » كالنوع الأول .

وهذا مذهب البصريين ، إلا الزجاج ، **وقيل** : إن الصالح للسقوط زائد .

فوزن « كفكف » على هذا « فَعْكل » ، وهذا مذهب الزجاج .

وقيل : إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين ، فأصل « لملم » « لمم » فاستثقل توالى ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء .

وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح [2] .

---

(١) ٥ / ٢٤٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ص ٨٢٨ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

ويرده أنهم قالوا فى مصدره : « فَعْلَلَة » ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على « التفعيل » .

فإنه تكرر فى الكلمة حرفان ، وقبلهما حرف أصلى « كصَمَحْمَح ، وسَمَعْمَع » حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين ؛ لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق .

كذا قاله فى شرح الكافية .

وقال فى التسهيل : « فإن كان فى الكلمة أصل ، غير الأربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات » .

وثالثها نحو : « صَمَحْمَح » ، وثالثها ، ورابعها فى نحو : « مَرْمَرِيس »[1] .

واختلف فى نحو : « صَمَحْمَحَ » فوزنه فى كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه « فَعْلَمح » وفى كلامه الثانى : « فعحمل » .

واستدل بعضهم على زيادة الحاء فى نحو : « صمحمح » والميم الثانية فى نحو : « مَرَيْرِيس » بحذفهما فى التصغير حيث قالوا : « صَمَيمح » و « مَرْمَرِيس » .

ونقل عن الكوفيين فى « صمحَّح » أن وزنه « فعلّل » وأصله « صَمَحَّح » أبدلوا الوسطى ميمًا .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلى شرع فى بيان ما يطرد زيادته من الحروف العشرة ، فقال :

(فَأَلِفَ أَكْثَر مِنْ أَصْلَين .·. صَاحَبَ زائدٌ بغَيْر مَيْنِ) .

---

(١) ص ٢٩٧ تسهيل الفوائد ...

« **ألف** » : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له و « زائد » خبره ، والمين : الكذب ، أى : إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه ، كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلا من أصل ياء ، أو واو ، نحو : « رَمَى ، ودَعَا ، ورَحا ، وعَصَا ، وبَاعَ ، وقَالَ ، ونَاب ، وبَاب » .

وما ذكره إنما هو فى الأسماء المتمكنة ، والأفعَال .

أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم فيها بزيادتها فيها ؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية « كإبْرَاهِيم ، وإسْحَاق » .

واعلم أن الألف لا تزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزاد في الاسم ثانية ، نحو : « ضَارِبٌ » وثالثة ، نحو : « كِتَاب » ورابعة ، نحو : « حُبْلَى ، وسِرْدَاح » وخامسة ، نحو : « انْطِلَاق ، وجِلْبَاب » وسادسة ، نحو : « قَبَعْثَرَى » وسابعة ، نحو : « أَرْبَعَاوَى » .

وتزاد في الفعل ثانية ، نحو : « قَاتَل » وثالثة ، نحو : « تَغَافل » ورابعة ، نحو : « سَلْقَى » وخامسة ، نحو : « اجأَوَى » وسادسة ، نحو : « اغْرَنْدَى » .

تنبيهان :

الأول : يستثنى من كلامه نحو : « عَاعَى [١] ، وضَوْضَى [٢] » من مضاعف الرباعى ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثانى : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين ، والثالث يحتمل الأصالة ،

---

(١) **عاعى** : زجر الضأن ...

(٢) **ضوضى** : « الضاضاء ، والضوضاء : أصوات الناس فى الحرب ، ورجل مضوضن : مصوت » قاموس .

والزيادة ، فإن قدّرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمل همزة ، أو ميما مصدرة ، أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو : « أَفْعَى ، ومُوسَى ، وعنْقَى » [1] — إن وجد فى كلامهم — ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف ، وزيادة الألف ، كما فى « أَرْطى » — عند من يقول : « أَديم مأْرُوط » أى : مدبوغ « بالأَرْطَى » ، وكما فى « مِعْزَى » لقولهم : « معز ، ومعزوان » كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته ، وزيادة الألف ، انتهى .

(وَالْيَا كَذَا ، وَالْوَاوُ) أى : مثل الألف : فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إنْ لم يَقَعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِى يُؤْيُؤ) اسم طائر ، ذى مخلب ، يشبه الباشق (وَوَعْوَعَا) : إذا : صوت .

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف « سِمْسِم » .

والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا — أيضا — .

فتقول : كل من الياء ، والواو له **ثلاثة أحوال** : فإن صحب أصلين فقط ، فهو أصل « كَيْت ، وسَوْط » وإن صحب ثلاثة فصاعدًا مقطوعا بأصالتها فهو زائد ، إلا فى الثنائى المكرر ، كما تقدم فى المتن ، وإن صحب أصلين ، وثالثا محتملا ، فإن كان المحتمل همزة ، أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما ، وأصالة الياء ، والواو ، نحو : « أَيْدَعَ [2] ، ومِزْوَد [3] » إلا أن يدل

---

(١) **عنقى** : التمثيل على تقدير الوجود فى كلام العرب .

(٢) **أيدع** : من معانيه : الزعفران ...

(٣) **مزود** : وعاء الزاد ، وهو طعام المسافر .

دليل على أصالة المصدر ، وزيادتهما ، كما فى « أَوْلَق » عند من يقول : « أُلِق فهو مألُوق » أى : جن فهو مجْنُون ، وكما فى « إِيْطَل » — لما تقدم من قولهم فيه « إطل » أو أصالة الجميع كما فى « مَرْيَم ، ومَدْيَن » فإن وزنهما « فَعْلَل » لا « فَعْيَل » لأنه ليس فى الكلام ، ولا « مفعل » وإلا وجب الإعلال ، وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته ، وزيادة الياء ، والواو ، ما لم يدل دليل على خلاف، ذلك ، كما فى نحو : « يَهْيَر » وهو : الحجر الصلب .

وقال ابن السراج : اليهير : اسم من أسماء الباطل ، قال : وربما زادوه ألفا ، فقالوا : « يهيرى » وقيل : هو السَّراب ، يقالُ : أكذب من اليهير » أى : من السراب ، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى ، دون الثانية ، لأنه ليس فى الكلام « فعيل » ولا خفاء فى زيادتها فى نحو : « يحمرّ » وكما فى « عِزْويث » وهو : اسم موضع .

وقيل : هو القصير : أيضا — فإنه قضى فيه بأصالة الواو ، وزيادة الياء ، والثاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه « فعْوِيلا » ؛ لأنه ليس فى الكلام ، ولا « فِعْولْيا » لأن الكلمة تصير بغير لام .

فتعين أن يكون وزنه « فِعْليتًا » مثل « عِفريت » .

واعلم أن الياء تزاد فى الاسم أولى نحو : « يَلْمَع » وثانية ، نحو : « ضَيْغَم » [1] وثالثة ، نحو : « قَضِيب » ورابعة ، نحو : « جِذْرِية » وخامسة ، نحو : « سَلْجَفية » .

قيل : وسادسة ، نحو : « مَغْنَاطِيس » وسابعة ، نحو : « خُنْزُوَانِيَة » [2] ، وتزاد فى الفعل أولى ، نحو : « يَضْرِب » وثانية ، نحو : « بَيْطَر » وثالثة — عند

---

(١) **ضيغم** : اسم من أسماء الأسد : من الضغم : العض ...

(٢) **خنزوانية** — بضم الخاء ، وسكون النون ، وضم الزاى — : التكبر .

من أثبت « فعَيل » فى أبنية الأفعال ، نحو : « رَهْيَأ » ورابعة ، نحو : « قلسيت » ، وخامسة ، نحو : « تقلسَيْتُ » ، وسادسة ، نحو : « اسْلَنقَيْتُ » .

والواو : تزاد فى الاسم ثانية ، نحو : « كَوْثر » وثالثة ، نحو : « عَجُوز » ورابعة ، نحو : « عَرْقُوة » وخامسة ، نحو : « قَلَنسُوة » وسادسة ، نحو : « أرْبعَاوَى » .

وتزاد في الفعل ثانية ، نحو : « حَوْمَل » وثالثة ، نحو : « جَهْوَر » ورابعة ، نحو : « اغْدَودَن » .

تنبيهات :

الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا ، قيل : لثقلها ، وقيل : لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها ، أو مكسورة ، فكذلك ، وإن كان همز المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز ، لأن الاسم يضم أوله فى التصغير ، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول .

فلما كانت زيادتها أولا تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه ؛ لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس .

وزعم قوم : أن واو « وَرَنْتَل » زائدة على سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدى إلى بناء « وَفَنْعَل » ، وهو مفقود .

والصحيح : أن الواو أصلية [(١)] ، وأن اللام زائدة ، مثلها فى « فَجْحَل » [(٢)]

---

(١) فحجل : انظر ٤ / ٢٥٩ الصبان .

(٢) انظر ٥ / ٢٤٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

بمعنى « فجح » و « هِذْمِل » بمعنى : « هدم » فإن لزيادة اللام آخرا نظائر ، بخلاف زيادة الواو أولا .

الثانى : إذا تصدرت الياء ، بعدها ثلاثة أصول فهى زائدة — كما سبق — فى « يَلْمعَ » وإذا تصدرت ، وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى « يَسْتَعْور » وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو — أيضا — : اسم شجر يستاك به ؛ لأنه الاشتقاق لم يدل على الزيادة إلا فى المضارع . انتهى .

(وَهكَذَا هَمْزٌ ،ومِيمٌ سَبَقَا .:. ثلاثةً تأَصيلَهَا تحقُّقَا) .

أى : والهمز ، والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر ، وبعده ثلاثة أحرف ، مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو : « أَحْمَد ، ومَسْجِد » لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدر : الواقع منهما حشوا ، أو آخرا ، فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل — كما سيأتى بيانه — ، **وبقيد الثلاثة** : نحو : « أكل ، ومهد » ونحو : « إصطبل » ، « ومَرْزَجُوش » **وبقيد الأصالة** ، نحو : « أَمَان ، ومعْزَى » .

وبقيد التحقيق : نحو : « أَرْطَى » فإنه سمع فى المدبوغ به « مأْرُوط ، ومرطّى » .

فمن قال « مأْرُوط » جعل الهمزة أصلية ، والألف زائدة ، ومن قال « مرطّى » : جعل الهمزة زائدة ، والألف بدلا من ياء أصلية ، فوزنه على الأول « فَعَلى » وألفه زائدة للإلحاق ، فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ، وشبه التأنيث ، ووزنه على الثانى « أفعل » فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ، ووزن

---

(١) **اصطبل** : الإصطبل — كجردحل — موقف الدواب ... » قاموس ، (الإصطبل) ، وانظر كتابنا « تصريف الأفعال » ص ١٤٨ إلى ١٥١ .

الفعل .

والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ، فإنهم قالوا : « أَرِطْت الأَديم » إذا دبغته بالأَرطى ، و « أرطت الإبل » : إذا أكلته ، و « آرطت الأَرض » : إذا أنبتَّه ، **وقيل** — أيضا — : « أرطت ، الأَرض » إذا أنبتت الأَرطى .

وكذا الأولق : لأنه قيل : هو من « أُلق » فهو « مألوق » : إذا جن ، فالهمزة أصل ، والواو زائدة ، **وقيل** : هو من « وَلِق » ، إذا : أُسرع ، فالهمزة زائدة ، والواو أصل ، ووزنه « أَفْعَل » والأول أرجح .

وكذلك : « الأوتكى » : لنوع من التمر رديء، دائر بين أن يكون وزنه « أَفْعَلَى » « كأَجْفَلى » و « فَوْعَلَى » « كَخَوْزَلَى » .

ويخرج به — أيضا — نحو : « مُوسَى » فإن ميمه محتملة الأَصالة ، والزيادة ، ولكن الأَرجح الزيادة — كما مر — .

تنبيهات :

الأول : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ، ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ، ونحوه ، فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل ، كما فى ميم « مِرْجَل [١] » ، ومُغْفور [٢] ، ومِرْعَزّى » [٣] حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما « مرجل » : فمذهب سيبويه ، وأكثر النحويين : أن ميمه أصل ، لقوله : « مَرْجَلَ الحائكُ الثَّوبَ : إذا نسجه موشًّى بوشي ، **يقال** له : المراجل .

(١) **المرجل** : المشط ، والقدر من الحجارة ، والنحاس .

(٢) **مغفور** : — بضم الميم ، وسكون الغين — شيء ينضجه الثمام ، والعشر ، والرمث ، كالعسل ٢٦١/٤ الصبان .

(٣) مِرْعِزّى : المرعزى : الزغب الذى تحت شعر العنز ...

قال ابن خروف : المرجَل : ثوب ، يعمل بدارات كالمراجل ، وهى : قدور النحاس .

وقد ذهب أبو العلاء المعرى : إلى زيادة ميم « مِرْجَل » اعتمادًا على الأصل ، المذكور ، وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم « تمسكن » من : المسكنة ، و « تمندل » من المِنديل ، و « تمدرَع » إذا لبس المدرعة ، والميم فيها زائدة .

ولا حجة له فى ذلك : لأن الأكثر فى هذا « تسكن ، وتندل ، وتدرع » .

قال أبو عثمان : هو الأكثر فى كلام العرب .

وأما « مُغْفور » فعن سيبويه فيه قولان :

أحدهما : أن الميم زائدة .

والآخر : أنها أصل ، لقولهم : « ذهَبُوا يَتَمَغْفَرُون » أى : يجمعون المغفور ؛ وهو : ضرب من الكمأة .

وأما « مرعزى » فذهب سيبويه : إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم ، منهم الناظم إلى أنها أصل ، لقولهم : « كِسَاء ممرعزّ ، دون مرعزّ » .

وكما فى همزة « إمَّعَة » وهو : الذى يكون تبعا لغيره ، لضعف رأيه ، والذى يجعل دينه تبعا لدين غيره ، ويقلده من غير برهان ، حكم بأصالة همزته ، على أن بعدها ثلاثة أصول ، فوزنه « فِعَّلة » ، لا إفْعَلَة » ؛ لأنه صفة ، وليس فى الصفات « أفعلة » وامرأة إمَّعَة وزنا ، ومعنى ، وحكما ، وهو الذى يأتمر لكل من يأمره ، لضعف رأيه .

ويقال — أيضًا — : إمّع ، وإمّر .

الثانى : أفهم قوله : « سبقا » أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطين ، ولا متأخرتين ، إلا بدليل .

ويستثنى من ذلك : الهمزة المتأخرة بعد الألف ، وقبلها أكثر من أصلين — كما سيأتي في كلامه — .

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة ، وهي غير مصدرة « شَمأل ، واحبَنْطَأَ » .

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم ، وهي غير مصدرة « دُلَامِص ، وزُرْقُم » وبابه .

أما الشمأل : فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات : « شمأل ، وشأْمَل » — بتقديم الهمزة على الميم — و « شَمَال » على وزن « قَذَال »[1] و « شَمُول » — بفتح الشين — و « شمَل » — بفتح الميم — و « شَمْل » — بإسكان الميم — ، و « شَيْمَل» على وزن « صَيْقَل » و « شِمَال » على وزن « كِتاب » و « شَمِيل » على وزن « طَوِيل » ، و « شَأْل » — بتشديد اللام — .

و استدل ابن عصفور ، وغيره على زيادة همزة « شمأل » بقولهم : « شَمِلت الريحُ » : إذا هبَّت شمالًا .

واعترض : بأن يحتمل أن يكون أصله « شمأَلَت » فنقل ، فلا يصح الاستدلال به .

وأما « **احبنطأ** » فالدليل على زيادة همزته سقوطها في « الحبَطَ » يقال : « حَبط بطنه » إذَا : انتفخ .

وأما « دُلَامص » ويقال فيه : « دمَالِص ، ودمْلص ، ودميْلص » وهو البراق فلقولهم : « دِرْع دِلاص ، ودَلِيص ، ودِلصْتُه أنَا » .

وذهب أبو عثمان : إلى أن الميم في « دُلامِص » أصل ، وإن وافق « دلَاصًا »

---

(١) **قذال** : « القذال : جماع مؤخر الرأس ... والجمع : أقذلة ، وقذل ... » (قذل) مصباح .

فى المعنى ، فهو عنده من باب « سَبط ، وسَبْطَر » .

وأما « **زُرْقُم** » وبابه نحو : « ستْهُم ، ودلْقم ، وضرْزم ، وفُسْحِم ، ودردم » .

فلأنها من « الزُّرقة ، والستّه ، والانْدِلَاق » وهو : الخروج ، والضّرز ، وهو : البخيل ، يقال : نَاقَة ضَرزة ، أى : قليلة اللبن ،والانفساح، والدَّرد ، وهو : عدم الأسنان ، والوصف منه « أَدْرَد ، ودرد » .

الثالث : أنهم قوله : « تَأْصيلُها تحقُّقَا » أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأْصيل جميعها ، بل كان فى أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو ما جزم به فى التسهيل ، وهو المعروف من أن الهمزة ، الميم إذا سبقا ثلاثة أحرف : أحدها يحتمل الأصالة ، والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة ، والميم ، وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك .

ولذلك : حكم بزيادة همزة « أَفْعَى ، وأَيْدَع » وميم « مُوسَى ، ومِزْوَد » .

وجاء فى ميم « مجنّ » عن سيبويه قولان ، أصحهما أنها زائدة ، **فإن دل** الدليل على أصالة الهمزة ، والميم ، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة « أرطى » فيمن قال : « أديم مَأْرُوط » **وهمزة** « أَوْلق » فيمن قال « ألق فهو مألوق » — كما سبق — ، وبأصالة ميم « مَهْدَد ، ومَأْجَج » وزيادة أحد المثلين ، إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب إدغامه .

وأجاز السيرافى فى « مَهْدَد ، ومأْجَج » أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذا كما فك الأجلّ فى قوله [1] :

١٢٣٠ — الحمدُ لِلهِ، العلىِّ ، الأَجْلَلِ ... ...

١٢٣٠ — (١) القائل : أبو النجم العجلى ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد الخزانة ١ / ٤٠١ ، والعينى ٤ / ٥٩٥ ، والتصريح ٢ / ٤٠٣ ، ... وبعده :

الرابع : تزاد الهمزة فى الاسم : أولى « كأَحْمَر » وثانية « كشَأْمل » وثالثة « كشمأل » ورابعة « كحطائط » وهو : القصير ، وخامسة « كَحَمْرَاء » وسادسة « كعقرُبَاء » وهى : بلد ، وسابعة « كبرناساء » والبَرْنَاسَاء : الناس .

والميم تزاد أولى « كمرحب » وثانية « كدملص » وثالثة « كدلمص » ، ورابعة « كزُرْقم » وخامسة « كضُبَارِم » لأنه من « الضبر » وهو شدة الخلق .

وذهب ابن عصفور : إلى أنها فى « ضَبَارم » أصلية .

قال فى الصحاح : « الضُّبَارِم » — بالضم — : الشديد الخلق من الأُسْد . انتهى .

(كَذَاكَ هَمزٌ آخِرٌ بعْدَ أَلِف .·. أَكْثر منْ حَرْفَيْنِ لفظُهَا رُدِفْ) .

أى : يحكم بزيادة الهمزة — أيضًا — باطراد ، إذا وقعت آخرًا بعد ألف ، قبل تلك الألف أكثر من حرفين ، نحو : « حَمْرَاء ، وعِلْبَاء ، وقرفُصَاء » :

فخرج بقيد الآخر : الهمزة ، الواقعة فى الحشو ، وبقيد : قبلها ألف : الواقعة آخرا ، وليست بعد ألف ، فإنه لا يقضى بزيادة هاتين إلا بدليل ، كما سبق فى

... ...·. الواسع الفضل ، الوهوب ، المجزل

اللغة :

الأجلل : الأصل : الأجلّ : الأعظم ، ففك الإدغام ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« الحمد لله » مبتدأ ، ومتعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى الأجلل » نعتان لاسم الجلالة ...

والشاهد في البيت :

قوله : « الأجلل » حيث فك الراجز الإدغام ، على الشذوذ ، والقياس الإدغام ...

« حَطائط ، واحْبَنْطأ » وبقيد أكثر من حرفين : نحو : « مَاء ، وشَاء ، وكِسَاء ، ورِدَاء » فالهمزة فى ذلك ، ونحوه أصل ، أو بدل من أصل ، لا زائدة .

تنبيه :

مقتضى قوله : « أكْثر من حَرفَيْن » أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف ، التى قبل الألف كلها ، أم قطع بأصالة حرفين ، واحتمل الثالث ، **وليس كذلك** ؛ لأن ما آخره همزة ، بعد ألف ، بينها ، وبين الفاء حرف مشدد ، نحو : « سُلَاء ، وحَوَّاء » أو حرفان أحدهما لين ، نحو : « زِيزَاء ، وقُوبَاء » فإنه محتمل لأصالة الهمزة ، وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ، وللعكس .

فإن جعلت الهمزة أصلية كان « سُلَّاء فُعَّالا ، وحوَّاء فَعَّالاً » من الحواية، وإن جعلت زائدة كان « سلاء » « فعلاء » وحواء : فعلاء من الحوة [1] ، فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به ، وألغى الآخر .

ولذلك : حكم على « حوَّاء » بأن همزته زائدة ، إذا لم يصرف ، وبأنها أصل ، إذا صرف نحو : « حوَّاء » للذى يعانى الحيات .

والأولى فى « سلاء » أن تكون همزته أصلاً ؛ لأن « فعَّالا » فى النبات أكثر من « فعلاء » ، **فلو قال الناظم** : « أكثر من أصلين » لكان أجود انتهى .

(والنُّون فى الآخِرِ كالْهَمْزِ) أى : فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة ، وهما : أن يسبقها أى ألف ، وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين ، نحو : « عُثْمَان ، وغَضْبَان » بخلاف نحو : « أَمَان ، وَزَمَان ، ومَكَان » .

---

(١) **الحوة** : ــ بضم الحاء ، وتشديد الواو ــ : سواد إلى خضرة ، أو حمرة إلى سواد ، انظر ٤ / ٢٦٤ الصبان .

ويشترط لزيادة النون ـــ مع ما ذكر ـــ أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل ، فالنون فى نحو : « جِنْجَان » أصل ، لا زائدة .

وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقًا : « واحكُمْ بتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ » .

وقد اقتضى إطلاقه : أنه يقضى بزيادة النون عينا ، فيما يتوسط فيه بين الألِف ، والفاء حرف مشدد ، نحو : « حَسَّان ، ورُمَّان » أو حرف لين ، نحو : « عِقْيَان ، وعُنْوَان » وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور ، فإنهم يحكمون بزيادة النون فى مثل « حَسَّان ، وعِقْيَان » إلا أن يدل دليل على أصالتها ، بدليل منع صرف « حسان » على زيادة نونه فى قول الشاعر [(٢)] :

١٢٣١ ـــ أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّى .'. مُغَلْغَلَةً ، تَدِبُّ إلى عُكَاظِ ؟

---

(١) **عقيان** : ذهب خالص ينبت نباتا ، ولا يحصل من الحجارة ...

١٢٣١ ـــ (٢) القائل : أمية بن خلف الخزاعى ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٦٣ ، ...

اللغة :

مغلغلة : رسالة محمولة من بلد إلى بلد ، عكاظ : من أسواق الجاهلية ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ألا » للتنبيه « من » اسم استفهام ، مبتدأ ، خبره « مبلغ » ، « حسان » مفعول به لمبلغ ، « عنى » متعلق بمبلغ « مغلغلة » مفعول به لمبلغ ... « تدب » مضارع ، وفاعله مستتر جوازًا ، والجملة : صفة لمغلغلة « إلى عكاظ » متعلق بقوله : « تدب » .

والشاهد فيه :

قوله : « حسّان » حيث منعه من الصرف ، وذلك يدل على أن النون زائدة ، والاشتقاق من « حس » .

لكنه ذهب فى التسهيل ، والكافية : إلى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين ، فلا يلغى أحدهما إلا بدليل ، فكان ينبغى له أن يقيد إطلاقه بذلك .

وهذا مذهب لبعض المتقدمين .

وزاد بعضهم لزيادتها آخرا ، شرطا آخر ، وهو : ألاَّ تكون فى اسم مضموم الأول ، مضعف الثانى : اسما لنبات ، نحو : « رُمَّان » فجعلها فى ذلك أصْلًا ؛ لأن « فُعَّالًا » فى أسماء النبات أكثر من « فُعْلَان » .

وإلى هذا ذهب فى الكافية ، حيث قال [1] :

فَعِلٌ عَنِ الفُعْلَان ، والفُعْلَاء .·. فى النَّبت لِلفُعَّال كالسُّلَّاءِ

ورد بأن زيادة الألف ، والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على « فُعَّال » .

ومذهب الخليل ، **وسيبويه** : أن نون « رُمَّان » زائدة .

قال سيبويه : وسألته — يعنى الخليل — عن الرمان ، إذا سمى به ، فقال : لا أصرفه فى المعرفة ، وأحمله على الأكثر ، إذا لم يكن له معنى يعرف به .

وقال الأخفش : نونه أصلية مثل « قُرَّاص ، وحُمَّاض » لأن « فُعَّالا » أكثر من « فُعلال » يعنى : فى النبات .

والصحيح : ما ذهب إليه ، لا لما ذكره ، بل لثبوتها فى الاشتقاق .

قالوا : « أَرْضٌ مُرْمِنَة » : لكثرة الرُّمَّان ، ولو كانت النون زائدة ، لقالوا : مَرَمَّة [2] .

---

(١) ص ١٣١ الكافية الشافية .

(٢) ٥ / ٢٥٥ — ٢٥٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(وَ) النُّون (فِى .·. نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) و « عَقَنْقَلٍ [1] ، وقَرَنْفُل ، وحبنطأ ، وَوَرنْتَل [2] ، مما هو فيه متوسط ، وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية ، وهو ساكن وغير مدغم (أُصَالَةً كُفِى) :

« **كُفِى** » مجهول ، فيه ضمير النون ، هو المفعول الأول عن الفاعل ناب و « أُصَالةً » نصب بالمفعول الثانى ، أى : اطردتْ زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة ، لثلاثة أمور :

أولها : أن النون واقعة موقع ما تَيَقَّنت زيادته ، كياء « سَمَيْذَع » [3] وواو « فَدَوْكَس » وألف « عُذَافِر » و « جخَادِب » .

ثانيها : أنها تعاقب حرف اللين غالبا ، لقولهم للغليظ الكفين « شَرَنْبَث ، وشُرابِث » وللضخم « جرنفش ، وجُرَافِش » ولنبت « عَرَنْقَصَان ، وعُرَيْقصَان » .

ثالثها : أن كل ما عرف له اشتقاق ، أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه .

وقد خرج بالقيد الأول : النون الواقعة أولا فإنها أصل ، نحو : « نَهْشَل » [4] إلا أن يقضى بزيادتها دليل ، كما فى نحو : « نَرْجِس » لأنها لو كانت أصْلًا لكان وزنه « فَعْلِل » وهو مفقُودٌ .

---

(١) **عقنقل** : الوادى العظيم المتسع ، الكثيب المتراكم ...

(٢) **ورنتل** : الداهية ، والأمر العظيم ، وموضع ...

(٣) **سميذع** : السيد الكريم ، الموطأ الأكناف ، والشجاع ، والذئب ، والخفيف فى حوائجه ، والسيف ...

(٤) **نهشل** : ذئب ...

وبالقيد الثاني : نحو : « قِنْطَار ، وقِنْدِيل ، وعُنْقُود ، وخَنْدَرِيس [1] ، وعَنْدَليب » فإنها أصل ، إلا أن يقضى دليل بالزيادة ، كما فى نحو : « عنْبَس » لأنه من « العُبُوس » و « حَنْظَل » لقولهم : « حَظِلَت الإبل » ، و « عَنْسَل » لأنه من « العسلانِ » و « عَرَنْدَلَانة » من قولهم : « شيء عَرْد » أى : صلب ، و « كَنَهْبل » لقولهم فيه « كَهْبل » ولعدم النظير على تقدير الأصالة .

وبالقيد الثالث : نحو : « غُرَنيق » وهو : السيد الرفيع ، و « خرنُوب » و « كنأْبِيل » فالنون أصلية ، إذ ليس فى الكلام « فعْنِيل » ، ولا « فعنول » ، ولا « فَنْعليل » .

وبالرابع : نحو : « عَجَنَّس » فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ، فغلب التضعيف ؛ لأنه أكثر ، وجعل وزنه : « فعلل » « كعدبس » .

قال أبو حيان : « الذى أذهب إليه : أن النونين زائدتان ، ووزنه « فعنل » .

والدليل على ذلك : أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق ، نحو : « ضفنط ، وزَوَنّك » ألا ترى أنه من « الضَّفَاطة [2] ، والزّوك » [3] فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك .

تنبيهات :

بقى مما تزاد فيه النون باطراد **ثلاثة مواضع** :

المضارع : « كنَضْرب » والانْفعال ، وفروعه ، كالانْطِلَاق » ، والانفعلال « كالاحْرنْجَام » وإنما سكت عنها ؛ لوضوحها .

---

(١) **خندريس** : اسم من أسماء الخمر ... .

(٢) **الضفاطة** : الجهل ، وضعف الرأى ، وضحامة البطن ...

(٣) **الزوك** : مشى الغراب ، وتحريك المنكبين فى المشى ، والتبختر .

الثانى : إنما لم يذكر التنوين ، ونون التوكيد ؛ **لأن هذه زيادة متميزة** ، ومقصود الباب : تمييز الزيادة ، المحتاجة إلى تمييز ؛ لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءًا منها .

الثالث : اعلم أن النون تزاد أولى نحو « نَضْرِب » وثانية ، نحو : « حَنْظَل » وثالثة ، نحو : « غَضَنْفَر » ورابعة ، نحو : « رَعْشَن » وخامسة ، نحو : « عُثْمَان » وسادسة ، نحو : « زَعْفَرَان » وسابعة ، نحو : « عَبَوْثَرَان » ...

(**والتَّاءُ**) تزاد **فى أربعة** مواضع (**فى التَّأْنِيثِ**) « كضَرَبَتْ » ، و « ضَارِبة » و « ضَرْبَةَ » و « **أَنْت** » وفروعه على المشهور [1] .

(وَ) **فى** (**المُضارَعَة**) « كتَضْرِب » (وَ) **فى** (**نَحْو الاسْتِفْعَالِ**) من المصادر ، وذلك الافتعال « كالاسْتِخْرَاج ، والاقْتِدَار » وفروعهما ، و « التَّفْعِيل ، والتفعالِ » كالترديد ، والتَّرْدَاد ، دون فروعهما .

(**وَ**) **فى نحو** (**المُطَاوَعَة**) « كتعلَّم تعلُّمًا ، وتَدَحْرَج تَدَحْرُجًا ، وتَغَافَلَ تَغَافُلًا » .

ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء : أولا ، وآخرا ، وحشوا .

فأما زيادتها أولًا : **فمنه مطرد** ، وقد تقدم ، **ومنه مقصور** على السماع كزيادتها فى « تَنْضُب » [2] ، وتَتْفُل [3] ، وتُدْرَأ [4] ، ويَحْلِىء [5] » **وأما زيادتها**

---

(١) على القول بأن الضمير « أن » .

(٢) **تنضب** : شجر حجازى ... وقرية قرب مكة ...

(٣) **تتفل** : الثعلب ، أو جروه .

(٤) **تدرأ** : قوة ، ورجل ذو تدرأ ، أو تدرأة : مدافع ، ذو عز ، ومنعة ...

(٥) **يحلىء** : شعر وجه الأديم ، ووسخه ، وسواده ...

آخرا فكذلك : منه مطرد ، وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء فى « رَغُبوت »[1] ورَحَمُوت ، ومَلَكوت ، وجَبَرُوت » وفى « برغوت » وهو : صوت القوس عند الرمى ؛ لأنه من التَّرنمُّ ، ووزنه تفْعَلوت » وفى « عنْكَبوت » .

ومذهب سيبويه : أن نون « عَنْكَبوت » أصل ، لقولهم فى معناه: « الْعَنَكب » فهو عنده رباعى .

وذهب بعض النحاة : إلى أنه ثلاثى ، ونونه زائدة .

وأما زيادتها حشوا : فلا تطر إلا فى الاستفعال ، والافتعال ، وفروعهما .

وقد زيدت حشوًا فى ألفاظ قليلة ، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أن أصالتها فى « يَسْتَعُور » وإلى كونها بدلا من الواو فى « كِلْتَا » .

(وَالْهَاءُ وقْفًا كِلمَهْ ، ولَمْ تَرَهْ) أى : الهاء من حروف الزيادة — كما سبق — إلا أن زيادتها قليلة فى غير الوقف ، ولم تطرد إلا فى الوقف على « مَا » الاستفهامية ، مجرورة ، نحو : « لِمَهْ » وعلى الفعل المحذوف اللام جزما ، أو وقفا ، وعلى كل مبنى على حركة لازمة ، إلا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف ، وهى واجبة فى بعض ذلك ، وجائزة فى بعضه — على ما تقدم فى بابه — .

وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان ، كما فى « مَالِيهْ » و « زَيْدَاه » وللإمكان فى نحو : « عِهْ ، وقِهْ » — كما قدمته ، فهى كالتنوين ، وباء الجر .

والصحيح : أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة .

والدليل على ذلك قولهم فى « أمات » : « أمهات » ووزنه « فُعْلَهَات » ؛ لأنه جمع « أمّ » وقد قالوا : « أُمَّات » .

---

(١) رغبوت : « رغب فيه — كسمع — رغبا ، ويضم ، ورغبه : أراده ، وعنه : لم يرده ... » قاموس (رغب) .

والهاء فى الغالب فيمن يعقل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا فى « أم » : « أُمَّهَة » ووزنها « فُعْلَهَة » .

وأجاز ابن السراج : أن تكون أصلية ، وتكون « فعّلة » مثل « قبّرة ، وأُبَّهَة » .

ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم : « تَأَمَّهَتْ » .

أما بمعنى « اتخذت » ثم حذفت الهاء ، فبقى « أمّ » ووزنه « فعْ » فإن ثبت هذا « فأم ، وأمهة » أصلان مختلفان « كسَبط [1] ، وسِبَطْر ، ودِمث [2] ، ودِمثر » .

فتكون « أُمَّهات » على هذا : جمع « أُمَّهَة » و « أُمَّات » جمع « أُمّ » وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر .

وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ ، والاضطراب .

قال أبو الفتح : ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا : أبا على ، فأعرض عنه ، ولم يرضه ، لما فيه من القول المردود ، والتعريف الفاسد [3] .

وزيدت الهاء فى قولهم : « أَهَرْقت الماء ، فأنا أهريقه إهراقة » .

والأصل : أراق يريق إراقة .

وألف « أراق » منقلبة عن الياء ، وأصل « يريق » : « يؤريق » ثم أبدلوا من الهمزة هاء .

وإنما قالوا : « يهريقه » وهم لا يقولون : آأريقه ؛ لاستثقالهم الهمزتين .

---

(١) **سبط** : ـ ككتف ـ : الطويل ، وكذا : السبطر كهزبر .

(٢) **دمث** : ـ ككتف ـ : السهل ، وكذا الدمثر ...

(٣) قد عللنا لذلك فيما تقدم ...

وقالوا ــ أيضًا ــ : « أهرق الماء يهرقه إهراقا » .

ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى « إهراق » إلا دعوى الغلط من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة ، فأدخل الهمزة عليها ، وأسكنها .

وادعى الخليل : زيادة الهاء فى « هِرْكَوْلَة » وأنها « هِفْعَولَة » وهى : العظيمة الوركين ، لأنها تركل فى مشيها .

والأكثرون على أصالتها ، وأنها « فِعْلَوْلَة » .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة فى « هِبْلَع » وهو : الأكول ، و « هِجْرَع » وهو : الطويل ، فهما عنده « هِفْلَع » ؛ لأن الأول من البلع ، والثانى من الجرع ، وهو : المكان السهل .

وحجة الجماعة : أن العرب تقول فى « الهجرعين » : هذا أهْجَر من هذا ، أى : أطْوَل .

ولذلك تقول فى : « هِلْقَامَة » وهو : الأسد ، والضخم الطويل ــ أيضًا ــ .

ويجوز أن تكون زائدة فى « سهلب » وهو : الطويل ؛ لأن « السِّلِب » ــ أيضًا ــ الطويل .

يقال : « قرن سَهْلَب ، وسلب » أى : طويل .

ويجوز أن يكون من باب « سبطر ، وسبط » .

تنبيه :

التحقيق : ألا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة ، لما تقدم .

(واللَّامُ فِى الإِشَارَة المشْتَهَرَهْ) أى : من حروف الزيادة اللام .

والقياس : يقتضى ألا تزاد ، لبعدها من حروف المد ، **فلهذا** : كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا فى الإشاره ، نحو : « ذَلِكَ ، وتِلْكَ ،

وهنَالِكَ ، وأولَالِك » وما سواها فبابه السماع .

وقد سمع من كلامهم قولهم فى « عَبْد » : « عَبْدَل » وفى « الأفجح » وهو : المتباعد الفخذين » : « فَحْجَل » وفى « الهَيْق » وهو : الظليم « هَيْقَل » وفى « الفِيشَة » وهى : الكمرة [1] : « فيْشلة » وفى « الطيس » [2] وهو : الكثير : « طيْسَل » .

ونقل عن أبى الحسن : أن لام « عَبْدَل » أصل ، وهو مركب من عَبْد الله ، كما قالوا : « عبْشَمىّ » .

ويبعده قولهم فى « زَيْد » : « زَيْدَل » على أنه قال فى الأَوْسَط : اللام تزاد فى « عَبْدَل » وحده وجمعه : « عَبَادِلة » .

فيكون له قولان .

نعم : **البواقى** يحتمل أن تكون من مادتين « كسبط ، وسبطر » .

تنبيهان :

الأول : حق لام الإشارة ألا تذكر مع أحرف الزيادة ــ لما قلناه فى هاء السكت ــ من أنها كلمة برأسها .

الثانى : ذكر فى النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهى تزاد باطراد مع التاء فى « الاستفعال » وفروعه .

قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفا ، نحو : « أُكْرَمْنكسْ » .

وهى : الكسكسة [3] .

---

(١) **الكمرة** : ــ بسكون الميم ــ : حشفة الذكر .

(٢) **الطيس** : الرمل الكثير ...

(٣) لهجة عربية ... وتتمثل فى إبدال كاف المؤنث سينا ، وأصحابها ربيعة ، ومُضَر ...

ويلزم هذا القائل : أن بعد شين « الكشكشة [1] » نحو : « أكرمنكش » والغرض من الإتيان بهما : بيان كسرة الكاف ، فحكمها حكم هاء السكت فى الاستقلال .

ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك ، بل تحفظ كسين « قُدْمُوس » .

بمعنى : « قَديم » و « أسطاع يُسطيع » — بقطع الهمزة ، وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيبويه : « أَطَاع يُطِيع » وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل ؛ لأن أصل « أَطَاعَ » « أَطْوَع » .

والعذر للناظم : أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد ، وقد مثل به فى زيادة التاء ، إذ قال: « ونحو الاستفعال » .

فكأنه اكتفى بذلك .

ولهذا : **قال فى الكافية** فى ذكره زيادة التاء [2] :

وَمَعَ سِينٍ زِيدَ فِى اسْتِفْعَالِ .·. وفَرْعِهِ ، كَاسْتَقْصِ ذَا اسْتِكْمَالِ

انتهى .

(وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ) أى : متى وقع شىء من هذه الحروف العشرة خاليًا عما قيدت به زيادته فهو أصل (**إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ**) على زيادته (كحَظَّلَتْ) الإبل : إذا تأذَّت من أَكْلِ الْحَنْظَلِ .

فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى « الْحَنْظَل » مع أنها خلت

---

(١) لهجة — أيضا — : وتتمثل فى إبدال كاف المؤنث شينًا ، وكذلك : زيادة شين بعد كاف المؤنث ، لتظهر الكسرة عليها عند الوقف ... فيقال فى « عليك » : « عليكش » وتنسب لربيعة ، ومضر ...

(٢) ص ١٣٢ الكافية الشافية .

من قيد الزيادة ، وهو كونها آخرًا ، بعد ألف مسبوق بأكثر من أصْلَيْن ، أو واقعة كما هي في نحو : « غَضَنْفَر » ـ كما سبق بيانه ـ .

وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة ، مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع [1] .

* * *

(٢) انظر ٥ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فصـل
فى زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على **زيادة الهمزة** .

وإنما أفرده ؛ لاختصاصه بأحكام .

وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يثبُتُ .·. إلا إِذَا ابْتُدِى بِهِ كاسْتُثْبِتُوا) .

أى : همزة الوصل : كلّ همز ، ثبت فى الابتداء ، وسقط فى الدرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع .

وقد اشتمل كلامه **على فوائد** :

الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله : للوصل همز .

وهذا هو الصحيح .

وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفا فى نحو : « آلرجل ؟ » فى الاستفهام ، لما لم يضطر إلى الحركة .

الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن ، إذ الابتداء به متعذرٌ .

الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم ، والفعل ، والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يخصص .

الرابعة : امتناع إثباتها فى الدرج ، إلا لضرورة ،

كقوله [1] :

١٢٣٢ ـ أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنَ أَحْسَنَ شِيمَةً
عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى ، وَمِنْ جُمـلِ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل ، مع أنها تسقط في الوصل :

فقيل : اتساعًا ، **وقيل** : لأنها تسقط ، **فيتَّصِل** ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين .

وقيل : لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن .

وهذا قول البصريين .

١٢٣٢ ـ (١) القائل : جميل ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٦٩ ، والتصريح ٢ / ٣٦٦ ، ...

اللغة :

شيمة : خليقة ، وسجية ، حدثان الدهر : صروفه ، وتقلباته ، جمل : اسم امرأة .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ألا » أداة تنبيه للاستفتاح « لا » نافية « أرى » مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « اثنين » مفعول أول ... « أحسن شيمة » مفعول ثان ، وتمييز « على حدثان » متعلق بأحسن : حدثان : مضاف « الدهر » مضاف إليه « منى » متعلق بأحسن « ومن جمل » حرف عطف ، وجار ومجرور ، عطف بالواو على ما قبله ...

والشاهد فيه :

قوله : « إثنين » حيث إن الهمزة في أوله همزة وصل ، وهي تسقط في الدرج ، وقد أثبتها الشاعر لضرورة إقامة الوزن .

وكان **الخليل** يسميها سلّم اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها ، مبتدئا بالفعل ؛ لأنه الأصل فى استحقاقها — لما سأذكره بعد — فقال :

(وهُوَ لفعلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى .·. أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إما بها (نحُو انْجَلَى) وَانْطَلِقْ ، أو سواها « نحو : « اسْتَخْرِجِ » (وَالْأَمْرُ ، وَالمَصْدَرُ مِنْهُ) أى : من المحتوى على أكثر من أربعة ، نحو : « انْجَلَى انْجِلَاءً ، وانطلقَ انطِلاقًا ، واستَخْرَجَ استخراجًا » (وكَذَا .·. أَمْرُ الثُّلَاثِى) الذى يسكن ثانى مضارعه ، لفظًا ، سواء فى ذلك مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (كاخْشَ ، وَامْضِ ، وانْفُذَا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل ، ولو سكن تقديرًا ، كقولك فى الأمر من « يَقُوم » : « قُمْ » ومن « يَعد » : « عِدْ » ومن « يَرِدُ » : « رِدْ » .

ويستثنى « خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ »[1] فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظًا .

والأكثر فى الأمر منها : حذف الفاء ، والاستغناء عن همزة الوصل .

(وَفِى اسْمٍ اسْتٍ ، ابْنٍ ، ابْنمٍ سُمِعْ .·. وَاثْنَيْنِ ، وَامْرِىءٍ ، وتأنيثٍ تَبِعْ ، وايْمُنُ) .

فهذه عشرة أسماء .

لأن قوله : « وتَأْنيثٍ تَبِعْ » عنى به : « ابنَة ، واثْنَتَيْن ، وامرأة » ونبه بقوله : « سُمِعَ » على أنَّ افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل ، غير مقيس ، وإنما طريقه السماع ، وذلك : **لأن الفعل** لأصالته فى التصريف استأثر **بأمور** :

(١) القياس فى الثلاثة : أؤخذ ، واؤكل ، واؤمر ؛ لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ، ثم همزة الوصل ، لعدم الاحتياج إليها ، لزوال الابتداء بالساكن ، وهو حذف غير قياسى . انظر ٤ / ٢٧٤ الصبان .

منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون ، **فإذا** اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للإمكان ، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها فى إسكان أوائلها ، واجتلاب الهمز [1] .

وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك ، فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ، ويستغنى عن همزة الوصل .

وإنما شذت عن القياس ؛ لما سأذكره .

أما اسم فأصله عند سيبويه « سِمْو » « كقنو » .

وقيل : « سُمْوٌ » « كَقُفْل » فحذفت لامه تخفيفا ، وسكن أوله .

وقيل : نقل سكون الميم إلى السين ، وأتى بالهمزة توصلا ، وتعويضا .

ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدهما ، فقالوا فى النسبة إليه : « اسمىّ ، أو سموىّ » — كما عرف فى موضعه — .

واشتقاقه عند البصريين من « السُّمُوّ » وعند الكوفيين من « الْوَسْم » ولكنه قلب ، فأخرت فاؤه ، فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك .

والخلاف فى هذه المسألة شهير ، فلا نطيل بذكره [2] .

وأما « **است** »فأصله « سَتَةٌ » لقولهم : « ستيهة ، وأستاه ، وزيد استه عن عمرو » : حذفت اللام ، وهى الهاء تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجىء بالهمزة لما ذكر .

وفيه لغتان أخريان : « سَهٌ » — بحذف العين — فوزنه « فـل » و « سَتٌ » — بحذف اللام — فوزنه « فَعٌ » .

---

(١) انظر ٥ / ٢٧٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ص ٤ إلى ١٠ .

والدليل على كون الأصل « سته » ــ بفتح الفاء ــ فتحها فى هاتين اللغتين .

والدليل على التحريك ، والفتح فى العين ما يذكر فى « ابن » .

وأما « ابْن » فأصله « بَنَو » كعَلَم ، فعل به ما سبق فى « اسْم ، واسْت » ، ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه « بَنُون » وفى النَّسَب « بَنَوِىّ » ــ بفتحها ــ .

ودليل تحريك العين قولهمَ فى جمعهم : « أَبْنَاء » و « أَفْعال » إنما هو جمع « فَعَل » ــ بتحريك العين ــ .

ودليل كونها فتحة كون « أفعال » فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها « كعَضُد ، وأَعْضَاد » ومكسورها « كَكَبِد ، وأَكْبَاد » والحمل على الأكثر .

ودليل كون لامه واوا ، لا ياءًا ثلاثة أمور :

أحدها : أن الغالب على ما حذف لامه الواو ، لا الياء .

والثانى : أنهم قالوا فى مؤنثه « بنْت » فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء ــ كما ستعرفه فى موضعه .

والثالث : قولهم : « البنوّة » .

ونقل ابن الشجرى فى أماليه : أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء ، واشتقاقه من « بنَى بامرأته يَبْنِى » ولا دليل فى « البنُوّة » لأنها كالفُتُوَّةَ وهى من الياء .

ولو بنيت من « حميت » « فُعُولة » لقلت : « حموّة » .

وأجاز الزجاج الوجهين .

وأما « ابْنُم » فهو « ابن » زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت فى « زُرْقُم » .

قال الشاعر [1] :

١٢٣٣ — وَهَلْ لِىَ أُمٌّ غَيْرُهَا ، إنْ ذَكَرْتُهَا
أَبَى اللهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

وليست عوضا من المحذوف ، وإلا لكان المحذوف فى حكم الثابت ، ولم يحتج لهمزة الوصل .

وأما « اثنان » فأصله : « ثَنَيان » — بفتح الفاء ، والعين — لأنه من « ثنيت » ولقولهم فى النسبة إليه « ثَنَوِىّ » : فحذفت لامه ، وسكن أوله ، وجىء بالهمز .

وأما « امرؤ » فأصله « مرء » مخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم

١٢٣٣ — (١) القائل : المتلمس ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المقتضب ٢ / ٩٣ ، والخصائص ١ / ٥٨ ، ٢ / ١٨٢ ، والعينى ٤ / ٥٦٨ ، ...

اللغة :

أبى الله : منع ألا أكون إلا ابنا لها ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وهل » الواو : عاطفة ، وحرف استفهام « لى » جار ومجرور خبر مقدم ، « أم » مبتدأ مؤخر « غيرها » صفة لأم « إن » شرطية « ذكرتها » فعل ، وفاعل ، ومفعول به فى محل جزم ، فعل الشرط ، والجواب محذوف ، دل عليه الكلام السابق « أبى الله » فعل ، وفاعل « إلا » استثنائية « أنْ » مصدرية « أكون » مضارع ناقص ، منصوب بأن ، واللام مستتر ، والتقدير : إلا كونى لها ابنا « ابنما » خبر أكون ...

والشاهد فيه :

قوله : « ابنما » فإن أصله « ابن » زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت فى « زرقم ، وشجعم » .

حذفت الهمزة ، وعوض عنها همز الوصل ، ثم ثبتت عند عود الهمزة ؛ لأن تخفيفها سائغ أبدًا ، فجعل المتوقع كالواقع .

وأمّا تأنيث « ابن ، واثنين ، وامرىء » فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها .

والتاء فى « ابنة ، واثنتين » للتأنيث كالتاء فى امرأة — كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء فى « بنْت ، وثنتين » فإنها فيهما بدل من لام الكلمة ، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها .

ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا لصرفتهما .

يعنى : بنتا ، وأختا وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أيمنُ » المخصوص بالقسم ، فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يمين [1] ، وعند سيبويه : اسم مفرد من « اليُمن » وهو : البركة ، فلما حذفت نونه ، فقيل « أيم الله » أعاضوه الهمزة فى أوله ، ولم يحذفوها ، لما أعادوا النون ، لأنها بصدد الحذف ، كما قلنا فى « امرىء » .

وفيه اثنتا عشرة لغة ، جمعها الناظم فى هذين البيتين :

هُمْزَ ايم ، وأيمن فافْتَح ، واكْسِر او إمُ قُلْ
أَوْ قل مُ ، أو منُ بالتثليث قد شُكِلَا
وَايمَنُ اخْتِمْ بِهِ والله كلاًّ اضِفِ ∴ إِلَيْهِ فِى قَسَم تَستَوْفِ مَا نُقِلَا

ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كذَا) أى : همز وصل ، معرفة كانت ، أو موصولة ، أو زائدة .

---

(١) انظر ٥ / ٢٧٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ومذهب الخليل : أن همزة « أَلْ » قطع ، وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب .

ومثل « أَلْ » « أَمْ » فى لغة أهل اليمن .

تنبيهان :

علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ، ولا فى حرف غير « أَلْ » ولا فى ماض ثلاثى ، ولا رباعى ، ولا فى اسم إلا مصدر الخماسى ، والسداسى ، والأسماء العشرة المذكورة .

الثانى : كان ينبغى أن يزيد « ايم » لغة فى « أيمن » فتكون الأسماء ، غير المصادر اثنى عشر .

فإن قيل : هى « أَيْمُن » حذفت اللام ، **يقال** : « وابنُم » هو « ابْن » وزيدت الميم . انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همز الوصل ، المفتوح (مدًّا فى الاسْتِفْهَام) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة ، والألف ، مع القصر ، ولا يحذف ، كما يحذف المضموم من نحو قولك : « اضطُرَّ الرَّجُلِ » وكما يحذف المكسور فى نحو : ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا ﴾ [1] ؟ ﴿ أَسْتَغْفَرتَ لَهُمْ ﴾ [2] ؟ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يحقق ، لأن همز الوصل لا يثبت فى الدرج إلا لضرورة ـــ كما مر ـــ [3] .

فتقول : « آلحسن عندك » ؟ و « آيمـن الله يمينك » ؟ بالمد ارجحا ، وبالتسهيل مرجوحا .

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٦ من سورة المنافقون .

(٣) انظر ٥ / ٢٧٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ومنه قوله [1] :

١٢٣٤ — أألحقَّ إنْ دَارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَتْ
أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طائِرُ ؟

وقد قرىء بالوجهين فى مواضع من القرآن ، نحو : ﴿ آلذكَّرَيْنِ ﴾ [2] ، ﴿ آلآن ﴾ [3] .

١٢٣٤ — (١) القائل : عمر بن أبى ربيعة ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٤٦٨ ، والتصريح ٢ / ٣٦٦ ، ...

اللغة :

الرباب : محبوبة عمر ، انبت : انقطع ... حبل : أراد : حبل المودة .

والمعنى :

أحقا تباعدت دار الرباب ، أو انقطع حبل المودة بيننا ؟ ودليل ذلك : أن القلب طائر له ...

الإعراب :

« أألحق » الهمزة : للاستفهام « الحق » منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « إن » شرطية « دار الرباب » فاعل بفعل محذوف ، ومضاف إليه « تباعدت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر ، والجملة : مفسرة ... « أو » حرف عطف « انبت حبل » فعل ، وفاعل ، والجملة عطف على ما قبلها « أن » حرف توكيد ، ونصب « قلبك » اسم أن ، ومضاف إليه « طائر » خبر « أن » وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك ؟

والشاهد فيه :

قوله : « أألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة « أل » فى هذه الكلمة بين الألف ، والهمزة ، مع القصر ، وهذا هو التسهيل ، وهو قليل فى مثل هذا ، والكثير إبدال همزة « أل » التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(٢) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٩١ من سورة يونس .

خاتمه في مسائل :

الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات :

وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها « ألْ » .

« **ووجوب الضم** » : وذلك في نحو : « انطُلق ، واستُخرج » مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثي ، المضموم العين في الأصل ، نحو : « اقْتُل ، واكتُب » بخلاف « امْشُوا ، وامْضُوا » .

ورجحان الضم على الكسر ، **وذلك** : فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة ، نحو : « اغزى » قاله ابن الناظم [1] .

وفي تكملة أبي علي : أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة ، وإخلاص ضمة الهمزة،وفي التسهيل : أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم .

ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في « ايمن ، وإيم » .

ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة « اسْم » .

وجواز الضم ، **والكسر** ، **والإشمام** ، وذلك في نحو : « اختار ، وانْقَاد » مبنيين للمفعول .

ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي — وهو الأصل — .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها ، نحو :-« استَتر » إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء ، فقتل : « سَتَّر » إلا لام التعريف ، إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو : « الأحمر » فالأرجح إثبات الهمزة ، فتقول : « الحمر قاتم » ويضعف « لحمر قاتم » والفرق أن النقل للإدغام أكثر

(٤) انظر ٨٣٤ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح ، أو جار مجراه جاز كسره ، وضمه ، نحو : ﴿ أَنِ اقْتُلُوا ﴾ [1] ، ﴿ أَوِ انْقُصْ ﴾ [2] .

الرابعة : مذهب البصريين : أن أصل همزة الوصل الكسر ، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا ، وضمت فى بعضها إتباعا .

وذهب الكوفيون إلى أن كسرها فى « اضرب » وضمها فى « اسْكُن » إتباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح فى « اعْلَم » .

وأجيب بأنها لو فتحت فى مثله لالتبس الأمر بالخبر .

والله أعلم .

* * *

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٣ من سورة المزمل .

الإبـدال

الغرض من هذا الباب : بيان الحروف ، التى تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا ، لغير إدغام ، فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه فى هذا الباب ؛ لأنه يكون في جميع حروف المعجم ، إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه فى حروف الزيادة لذلك .

وأراد بالإبدال ما يشمل القلب ، إذ كل منهما تغيير فى الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة .

ومن ثم اختص بحروف العلة ، والهمزة ؛ لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير ، وذلك كما فى « قَامَ » أصله « قَوَمَ » فألفه منقلبة عن واو فى الأصل ، و « مُوسَى » ألفه منقلبة عن الياء ، و « رَاس » ألفه منقلبة عن الهمزة ، وإنما لينت ، لثبوتها ، فاستحالت ألفا ، والبدل لا يختص ـــ كما ستراه ـــ .

ويخالفهما التعويض : فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه ، كتاء « عِدة » وهمزة « ابْن » وياء « سُفَيْرِيج » ويكون عن حرف ـــ كما ذكر ـــ ، وعن حركة ، كسين « اسْطَاع » [1] ـــ كما تقدم ـــ .

وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التعريف : **الإبدال** ، **والقلب** ، **والنقل** ، **الحذف** .

وأشار إلى حصر حروف البدل الشائع فى التعريف بقوله : (أَحْرُفُ الْابْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيًا) .

وخرج بالشائع : البدل الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أُصَيْلَان » تَصْغِير

(١) فالسين بدل عن حركة عين أطاع عند سيبويه ، ومن وافقه . انظر ٤ / ٢٨٠ الصبان .

« أصيل »[1] — على غير قياس — كما فى « مُغَيْرِب ، ومُغَيْرِبَان » فى قوله[2] :

١٢٣٥ — وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالًا أُسائِلُهَا
أَعْيَتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَـدِ

ومن ضاد « اضطجع » فى قوله[3] :

١٢٣٦ — ... ... مَالَ إِلَى أَرْطَاة حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

---

(٢) انظر كتابنا « ... التصغير » ص ٩٣ — ٩٥ .

١٢٣٥ — (٣) القائل : النابغة الذبيانى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٣٦٤ ، والعينى ٤ / ٥٧٨ ، والتصريح ٢ / ٣٦٧ ، ...

اللغة :

أصيلالا : جمع أصيل : وقت العشى ... الربع : المنزل ، والدار .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وقفت » فعل ، وفاعل « فيها » متعلق بوقف « أصيلالا » ظرف زمان « أسائلها » فعل ، مضارع وفاعله مستتر وجوبا ، ومفعول به « أعيت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر ، « جوابا » مفعول مطلق ... « وما » الواو : واو الحال ، وما : نافية « بالربع » متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « أصيلالا » فقد أبدل الشاعر الميم من النون ، وليست النون من حروف « هدأت موطيا » ، وانظر ١ / ٢٧٧ شرح الشافية ، للرضى .

١٢٣٦ — (١) القائل : منظور بن مرثد ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد العينى ٣ / ٥٨٤ ، والتصريح ٢ / ٣٦٧ ، ... وقبله :

والقليل نحو : إبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف ، كقول [(1)] :

١٢٣٧ — خَالِى عُوَيْفٌ ، وَأَبُو عَلجّ .·. المُطْعِمَان اللَّحْمَ بِالْعَشجّ
وبالغَدَاة كُتَلَ البَرنجّ .·. يُقَلَعُ بالوَدِّ ، وبالصِّيصجّ

لما رأى ألا دعة ، ولا شبع .·. ... ...

اللغة :

مال : ركن ، وانحاز ، أرطاة : واحدة الأرطى : شجر ذو ثمر كالعناب ، فالطجع : اتكأ ...

والمعنى :

أن الذئب قد بحث كثيرا عن طعام ، وعند اليأس : ركن إلى شجرة من شجر الرمل ، فاتكأ عليها .

الإعراب :

« مال » فعل ماض ، وفاعله مستتر « إلى أرطاة » متعلق بمال « حقف » مضاف إلى أرطاة « فالطجع » الفاء حرف عطف ، وفعل ماض معطوف على ما قبله ، وفاعله مستتر جوازًا .

والشاهد فيه :

قوله : « فالطجع » إذ الأصل : اضطجع ، فأبدل على الشذوذ الضاد لاما ...

١٢٣٧ — (١) القائل : مجهول ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، والعينى ٤ / ٥٨٥ ، والتصريح ٢ / ٣٦٧ ، ...

اللغة :

العشج : العشى ، البرنج : أراد : البرنى : نوع من التمر ، بالغ الجودة ، الود : الوتد ، صِّيصجّ : قرن البقرة .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« خالى عويف » مبتدأ ، ومضاف إليه ، وخبر « وأبو علج » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « المطعمان » صفة ... « اللحم » مفعول به ... « بالعشج » متعلق بالمطعمان « وبالغداة »

وربما أبدلت دون وقف ، كقولهم فى « الإيّل »[1] : « إجّل » .
ودون تشديد ، كقوله[2] :

١٢٣٨ — لَا هُمَّ إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجّ
فَلَا يَــزَالُ شَاحِــجٌ ، يَأْتِــيكَ بِــجّ
أَقْمرُ نَهَّــاتٌ يُنَــزى وَفْرَتِجْ

عطف على ما قبله ، ويريد : فى الغداة « كتل البرنج » عطف على المفعول به ، ومضاف إليه « يقلع » مضارع مبنى للمجهول ، والنائب مستتر « بالود » متعلق بيقلع، « بالعبعج » عاطف ، ومعطوف على ما قبله ... ، والجملة : صفة للبرنج ...

والشاهد فيه :

إبدال الجيم المشددة من الياء ...

(١) الإيّل : — بضم الهمزة ، وكسرها ، مع فتح الياء المشددة ، وبفتح الهمزة ، مع كسر الياء المشددة — : الوعل ، قاموس ، وانظر ٤ / ٢٨١ الصبان .

١٢٣٨ — (٢) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٧٠ ، والتصريح ٢ / ٣٦٧ ، ...

اللغة :

لاهم : يريد : اللهم ، ويروى فى مكانه : يارب ، شاحج : بغل ، أقمر : أبيض ، نهات : صياح ، ينزى : يحرك ، وفرتج : شعر الرأس ، إذا جاوز شحمة الأذن ...

والمعنى :

يارب : إن كنت قبلت حجتى ، فإن ذلك يجعلنى أقصد الحج كثيرًا ، ويحملنى إلى رضوانك بغل أبيض كثير الصياح ، يحرك وفرتى فى المسير إليك ، وإلى حج بيتك ...

الإعراب :

« لاهم » الأصل يا ألله : نابت الميم المشددة من ياء النداء ، وياء النداء محذوفة « إن » شرطية « كنت » فعل الشرط : كان ، واسمها « قبلت » فعل ، وفاعل ، والجملة خبر كان ، « حجتج » مفعول به ، والأصل : حجتى « فلا » الفاء : فى جواب الشرط ، ولا : نافية « يزال » مضارع

وتسمى هذه عجعجة قضاعة [1] .

ومعنى « هَدَأْت » : « سَكَنْتَ » و « مُوطِيًا » مِنْ أَوْطَأْتُه : جعلته وطيئًا ، فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ، إذ جمعها فيه فى « طَوَيْتُ دَائمًا » [2] .

ثم إنه لم يتكلم عليها هنا ، مع عده إياها .

ووجهه : أن إبدالها من التاء إنما يطرد فى الوقف على نحو : « رَحْمَة ، ونِعْمَة » وذلك مذكور فى باب الوقف .

وأما إبدالها من غير الياء فمسموع ، كقولهم : « هِيَّاك ، ولهِنَّك قَائم ، وهَرَقْتُ الماء ، وهَرَدْتُ الشَّىءَ ، وهَرَحْتُ الدَّابَّةُ » .

تنبيهات :

الأول : ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع ، يعنى فى كلام العرب : اثنان وعشرون حرفا .

زال الناقصة « شاحج » اسم يزال « يأتيك » مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « بج » الأصل بى : جار ومجرور متعلق بيأتى ، والجملة : جواب الشرط « أقمر نهات » صفتان لشاحج « ينزى وفرتج » مضارع ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والأصل : وفرتى ... ، والجملة : صفة ثالثة ...

والشاهد فيه :

إبدال الياء غير المشددة جيما .».

(٢) **والعجعجة** : إبدال الياء المشددة جيما ، إذا تطرفت إثر عين ، أو بدون الشروط ، كما فى الساكنة ، وتنسب اللهجة لقضاعة .

(٣) ص ٣٠٠ تسهيل الفوائد ...

وهذه التسعة المذكورة — هنا — حروف الإبدال الضروريّ فى التعريف :

فقال : « يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : « لِجِدٍّ صَرْفُ شِكَسٍ ، آمِنٍ طَيِّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ » .

والضرورى فى التصريف هجاء : « طَوَيْتُ دَائِمًا » [1] — هذا كلامه — .

فأفهم أن باقى حروف المعجم وهى : الحاء ، والخاء ، والذال ، والظاء ، والضاد ، والغين ، والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ .

وقد قال ابن جنى فى قراءة الأعمش : ﴿ فَشَرِّذْ بِهِمْ ﴾ [2] — بالذال المعجمة — : إنَّ الذال بدل من الدال ، كما قالوا : « لحم خَرَاذَل ، وخَرَادِل » .

والمعنى الجامع لهما : أنهما مجهوران ، ومتقاربان .

وخرجهما الزمخشرى على القلب — بتقديم اللام على العين فى قولهم : « شَذَر مَذَر » [3] .

وأفهم — أيضا — أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ، ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم فى « الرِّفَل » — وهو : الفرس الذَّيَّال — « رَفَن » ومن الميم كقولهم فى « أَحْضَرَتِ الشَّاةُ » : إذا خرج لبنها أحمر كالمُغْرَةِ : « أَنْفَرَتْ » .

وينبغى ألا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع فى ذلك : ما اطَّرد ، أو كثر فى

(١) ص ٣٠٠ تسهيل الفوائد ...

(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال ، وهى قراءة ابن مسعود ٢ / ٢٣٠ الكشاف .

(٣) قال الزمخشرى : وكأنه مقلوب « شذر » من قولهم : « ذهبوا شذر مذر » والمراد : فى كل وجهة ٢ / ٢٣٠ الكشاف .

بعض اللغات كالعجعجة فى لغة قضاعة ، و « العَنْعَنَة » كقولهم : « ظَنَنْتُ عَنَّك ذَاهِبٌ » أى : أنَّكَ ، و « الكشكَشَة » فى لغة تميم ، كقولهم فى خطاب المؤنث : « مَا الَّذِى جَاءَ بِشِ » ؟ يريدون : بك .

وقراءة بعضهم : ﴿ قَدْ جَعَل رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِّيًا ﴾ [1] والكسكسة فى لغة بكر ، كقولهم فى خطاب المؤنث : « أبـوس، وأُمُّسِ » يريدون : أبُوك وأُمُّكِ .

قال فى شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر فى كتب اللغة ، لا فى كتب التصريف ، وإلا لزم أن نذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد فى لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك « عَنْعَنَة » [2] وكان يلزم — أيضا — أن يذكر الكاف ؛ لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز [3] :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَـا . وَطَالَمَـــا عنَّيتنـــا إِلَيْكَـــا

أراد : عصيت ، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة .

وإنما ينبغى أن يعد فى الإبدال التصريفى ما لو لم يبدل أوقع فى الخطأ ، أو مخالفة الأكثر .

فالموقع فى الخطأ ، كقولهم فى « قال » : « قَوَل » والموقع فى مخالفة الأكثر ، كقولك فى « سَقَّاءَة » : « سقَّايَة » [4] — هذا كلامه .

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة مريم .

(٢) العنعنة : هى : إبدال الهمزة ، المفتوحة عينا ، إذا وقعت أول الكلمة ، وأصحابها : تميم ، ومن جاورهم من أسد ، وقيس ...

(٣) الشاهد رقم (٢٥١) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

(٤) ومن ذلك المثل : « اسق رقاش فإنها سقاية » : رقاش : اسم امرأة ، يضرب فى الإحسان إلى المحسن ، انظر ١ / ٣٤٦ مجمع الأمثال للميدانى .

الثانى : عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها : « طَال يوم أَنجدته » .

وأسقط بعضهم اللام ، وعدها أحد عشر ، وجمعها فى قوله : « أجد طويت منها » .

وزاد بعضهم الصاد ، والزاى ، وجمعها فى قوله : « أَنْصَتَ يَوْم زلَّ طاه جَد » .

وعدها الزمخشرى ثلاثة عشر ، وجمعها فى « اسْتَنْجَده يَوْم طَالَ » [1] .

قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه اسقط الصاد ، والزاى ، وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : « زِرَاط ، وزَقْر » فى « صِرَاط ، وسقْر » وزاد السين ، وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد « اسمَّع » ورد : « اذكر ، واظلَّم » [2] لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد ، هذا كلامه .

قلت : قد أجاز النحاة فى « استخذ » أن يكون أصله « اتخذ » فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين فى « سِت » إذ أصله « سِدْس » فلعله نظر إلى ذلك .

والذى ذكره سيبويه أَحَدَ عشرَ حَرْفًا .·. ثمانية [3] من حروف الزيادة ، وهما ما سوى اللام ، والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهى : الدال ، والطاء ، والجيم .

---

(١) انظر ١٠ / ٧ المفصل للزمخشرى ، وانظر ١٠ / ٨ شرح المفصل لابن يعيش .

(٢) ٣ / ١٩٩ الشافية لابن الحاجب ، وشرحها للرضى .

(٣) انظر ٢ / ٣١٣ كتاب سيبويه ، وانظر ١ / ١٩٩ إلى ٢٠٣ المقتضب ، وانظر التبصرة ، والتذكرة للصيمري ٢ / ٨١٢ .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما ، أو غلبة .

فالأوّل : نحو « جَدَف » فإن فاءه « بدل من ثاء » « جَدَث » لأنهم قالوا فى الجمع: « أَجْدَاث » فقط .

والثانى : نحو « أَفْلَط » أى : « أَفْلَت » فإن طاءه بدل من التاء ؛ لأن التاء أغلب فى الاستعمال ، وكذا قولهم فى « لِصّ » : « لِصْت » التاء بدل من الصاد ؛ لأن جمعه على « لُصُوص » أكثر من « لُصُوتٍ » .

فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين ، نحو : « أَرَّخَ ، ووَرَّخَ ، ووَكَّد ، وأَكَّد » لأن جميع التصاريف جاءت بهما ، فليس أحدهما بدلا من الآخر .

وقال ابن الحاجب : يعرف البدل بكثرة اشتقاقه « كتُرَاث » فإن أمثلة اشتقاقه : « وَرِث ، وَوَارِث ، ومَوْروث » وبقلة استعماله كقولهم : « الثَّعَالِى » فى « الثَّعَالِب » و « الأَرَانِى » فى « الأَرَانِب » .

وأنشد سيبويه [1] :

١٢٣٩ ــ لَهَا أَشارِير مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ∴ مِنَ الثَّعَالِى ، وَوَخْزَ مِنْ أَرَانِيهَا

١٢٣٩ ــ (١) القائل : النمر بن تولب ، أو ابن خباط العكلى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٣٤٤ ، والمقتضب ١ / ٢٤٧ ، والعينى ٤ / ٥٨٣ ، واللسان (رنب ٤١٨) .

اللغة :

لها : يريد : فرخة عقاب ، أشارير : قطع لحم قدير ، تتمره : تجففه ، وخز : شىء قليل .

والمعنى :

ظاهر ...

قال ابن جنى : « ويحتمل أن يكون « الثَّعَالِى » جمع « ثعَالة » ثم قلب ، فيكون كقولهم : « شراعى » فى « شرائع » والذى قاله سيبويه أولى ، فيكون « كأرانيها » ، وأيضا فإن ثعالة اسم جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف .

يعنى بقوله : « اسم جنس » : علم جنس [1] ، وبكونه فرعا ، والحرف زائد ، « كضُوَيْرِب » : تصغير « ضارِب » ؛ لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف ، وبكونه فرعا ، وهو أصل « كَمُوَيْه » فإنه تصغير « مَاء » .

فلما صغر على « مُوَيْه » علم أن الهمزة مبدلة من « هَاء » وبلزوم بناء مجهول نحو : « هَرَاق » يحكم بأن أصله « أَرَاق » ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه « هَفْعَل » وهو بناء مجهول .

(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ ، وَيَا .·. آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ) أى : تبدل الهمزة من الواو ، والياء وجوبا **فى أربع مسائل** :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : « كِسَاء ، وسَمَاء ، ودُعَاء » ونحو : « بِنَاء ، وظِبَاء ، وقضاء » .

بخلاف نحو : « قَاوَلَ ، وبَايَع ، وتَعَاوَن ، وتَبَايَنَ » لعدم التطرف ، ونحو :

الإعراب :

« لها » جار ومجرور خبر مقدم « أشارير » مبتدأ مؤخر « من لحم » جار ومجرور ... « تتمره » فعل ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة فى محل جر ، صفة للحم « من الثعالى » جار ومجرور ... صفة لأشارير ، « ووخز » عاطف ، ومعطوف على « أشارير » « من أرانيها » فى محل رفع صفة لقوله : « ووخز » .

والشاهد فيه :

قوله : « الثعالى ، وأرانيها » فالأصل : الثعالب ، والأرانب ، أبدلت الباء ياء .

(١) انظر ٦ / ٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« غَزو ، وظَبْى » لعدم الألف ، ونحو : « وَادَ ، وَآى » لعدم زيادة الألف ، لأنها أصلية فيهما ، فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلالان ، وهو ممنوع .

تنبيهان :

الأول : تشاركهما فى ذلك الألف فى نحو : « حَمْرَاء » فإن أصلها « حمْرَى » « كَسَكْرَى » فزيدت الألف قبل الآخر للمد ، كألف « كِتَاب » « وغُلَام » فأبدلت الثانية همزة .

فكان الأحسن أن يقول ، كما قال فى الكافية [1] :

وَذَا أُلِف مَزِيد ابْدِلْ هَمْزَةً ، مِنْ حَرْفِ لين ، آخِرٍ ، بَعْدَ أَلِف .

الثانى : هذا الإبدال مستصحب ، مع هاء التأنيث العارضة ، نحو : « بِنَاء ، وبِنَاءَة » فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال ، نحو : « هِدَاية ، وسِقَاية ، وإدِاوة ، وعَدَاوَة » لأن الكلمة بنيت على التاء ، أى : أنها لم تبن على مذكر .

قال فى التسهيل : « وربما صح مع العارضة ، وأبدل مع اللازمة » [2] .

فالأول : كقولهم فى المثل: « اسْقِ رَقَاشِ ، فإنها سقَّايَة » ؛ لأنه لما كانت مثلا ، والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث .

ومنهم من يقول : « فإنها سَقَّاءَة » ـــ بالهمز ـــ كحاله فى غير المثل

والثانى : كقولهم « صَلَاءَة » فى « صَلَايَة » [3] .

---

(١) ص ١٣٤ الكافية الشافية .

(٢) ص ٣٠٠ تسهيل الفوائد ...

(٣) **صلاية** : الصلاية ، ويهمز الجبهة ، قاموس ، وانظر ٦ / ٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال ، نحو : « كِساءَيْن ، ورِدَاءَيْن » .

فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال ، وذلك كقولهم : « عَقَلْتُه بثَنَايَيْن » ، وهما : طرفا العقال .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غَاوِىّ » فى النسب ، إذا رخمته على لغة من لا ينوى ، فإنك تقول : « يا غَاوُ » - بضم الواو — مع غير إبدال ، مع اندراجه فى الضابط المذكور .

وإنما لم يبدل ؛ لأنه قد أعل بحذف لامه ، فلم يجمع فيه بين إعلالين ، فلو أتى موضع قوله : « آخرًا » بـ « لامًا » ، فقال : « لأمًا بإثْر أَلِفٍ زِيدَ » لاستقام.

الرابع : اختلف فى كيفية هذا الإبدال ، فقيل : أبدلت الياء ، والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف .

وقال حذاق أهل التصريف : أبدل من الواو ، والياء ألفًا ، ثم أبدلت الألف همزة ؛ وذلك أنه لما قيل : « كِسَاو ، ورِدَاى » تحركت الواو ، والياء ، بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما ، إلا الألف الزائدة ، وليست بحاجز حصين ، لسكونها ، وزيادتها ، وانضم إلى ذلك : أنهما فى محل التغيير ، وهو الطرف ، فقلبا ألفا ، حملا على باب « عَصًا ، ورَحًا » فالتقى ساكنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف [1] انتهى .

ثم أشار إلى **الثانية** بقوله : (وَفِى .·. فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِى) .

أى : اتبع :

« ذَا » إشارة إلى إبدال الواو ، والياء همزة .

---

(١) انظر ٥ / ١٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

أى : يجب إبدال كل من الواو ، والياء همزة ، إذا وقعت عينا لاسم فاعل ، أعلت عين فعله ، نحو : « قَائِل ، وبَائِع » .

الأصل : قَاوِل ، وبَايِع ، فحملا على الفعل فى الإعلال .

بخلاف نحو : « عَوِرَ » فهو « عَاوِر » و « عَيِن » فهو « عَايِن » .

تنبيهات :

الأول : هذا الإبدال جار فيما كان على « فَاعِل ، وفَاعِلَة » ولم يكن اسم فاعل كقولهم : « جَائِز » وهو : البُسْتَان ، قال [1] :

صَعْدَةٌ ، نَابِتَةٌ فِى جَائِزٍ . أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وكقولهم : « جَائِزة » وهى خشبة تجعل فى وسط السقف .

وكلام الناظم هنا ، وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل [2] .

الثانى : اختلف فى هذا الإبدال — أيضا — فقيل : أبدلت الواو ، والياء همزة ، كما قال المصنف .

وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة — كما تقدم فى « كِسَاء ، وَرِدَاء » وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين .

وقال المبرد : أدخلت ألف « فَاعِل » قبل الألف ، المُنقلبة فى « قَالَ ، وبَاعَ » وأشباههما ، فالتقى ألفان ، وهما ساكنان ، فحركت العين ؛ لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة [3] .

---

(١) الشاهد رقم (١٠٨٥) وقد مر الكلام عنه مستوفى ، والرواية — هنا — « جائز » وهناك « حائر » ، والشاهد — هنا — كلمة « جائز » اسم بستان ، وليست اسم فاعل .

(٢) انظر ٦ / ١٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٣) انظر ٦ / ١٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الثالث : يكتب « قائل ، وبائع » بالياء ، على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تسهل بين الهمزة ، والياء ، فلذلك كتبت ياء .

وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة ، فنصوا على أنه لحن .

وكذلك تصحيح الياء فى « بَايِع » ولو جاز تصحيح الياء فى « بَائع » لجاز تصحيح الواو فى « قَاوِل » .

ومن ثم امتنع نَقطْ الياء من قائل ، وبائع .

قال المطرِّزيّ [1] : نقط الياء ، من « قَائل ، وبَائع » عاميّ .

قال : ومرَّ بى فى بعض تصاريف أبى الفتح ابن جنى : أن أبا علي الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه « قايل » بنقطتين من تحت ، فقال أبو على لذلك الشيخ : « هذا خط من » ؟ فقال : « خطى » فالتفت إلى صاحبه ، وقال : « قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله ، وخرج من ساعته » [2] انتهى .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله :

(وَالمدُّ زِيدَ ثَالِثًا فى الْوَاحِد .·. هَمْزًا يُرَى فِى مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ)

أى : يجب إبدال المد الزائد الثالث همزة ، إذا جمع على مثال « مفَاعِل »

---

(١) **المطرِّزى** :

ناصر بن عبد السيد بن على بن المطرز ، أبو الفتح ، النحوى ، الأديب ، المشهور بالمطرزىّ ، من أهل خوارزم ، قرأ على الزمخشرى ... وبرع فى النحو ، واللغة ، والفقه ، وكان يقال : « هو خليفة الزمخشرى ... » صنف المقامات ، المعرب فى لغة الفقه ... ومات بخوارزم سنة ٦١٠هـ (البغية ٢ / ٣١١) .

(٢) انظر ٦ / ١٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

نحو : « رَعُوفَة ، ورَعَائِف ، وقِلَادَة ، وقَلَائِد ، وصَحِيفَة ، وصَحَائف ، وعَجُوز ، وعَجَائز ، وسَلِيق ، وسَلَائق ، وشمال ، وشمائل » .

بخلاف نحو : « قَسْوَرَة ، وقَسَاوِر » لعدم المد ، وبخلاف نحو : « مفَازَة ، ومفَاوِز ، ومَعيشَة ، ومعَايش ، ومثُوبة ، ومثَاوِب » لعدم الزيادة .

وشذ « مَصَائِب ، ومَنَائر » والأصل : « مصَاوِب ، ومَنَاوِر » وقد نطق فيهما بهذا الأصل .

وبخلاف نحو : « صَيْرَف ، وعَوْسَج ، وحَائط ، ومِفْتَاح ، وقِنْدِيل ، ومكوك » لعدم كونه ثالثا .

ثم أشار إلى الرابعة بقوله :

(كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا .·. مَدَّ مَفَاعِلَ كجمعِ نَيِّفَا)[٢] :

« **نيفا** » نصب على المفعول به بالمصدر المنون ، وهو جمع ، وأضافه فى الكافية للفاعل ، فقال : « كجمع شخص نيفا » أى : يجب — أيضا — إبدال كل من الواو ، والياء همزة ، إذا وقع ثانى حرفين لينين ، بينهما ألف « مفاعل » سواء كان اللينان ياءين « كنيائف » جمع « نيِّف » أو واوين « كأوائل » : جمع « أوَّل » أو مختلفين « كسَيَائد » جمع « سَيِّد » وأصله : « سَيْوِد » ، و « صَوَائد » جمع « صَائد » والأصل « سَيَاوِد ، وصَوَايد » .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل ، وسيبويه ، ومن وافقهما .

وذهب الأخفش : إلى أن الهمزة فى الواوين فقط ، ولا يهمز فى الياءين ، ولا فى الواو ، مع الياء .

فيقول : « نَيَايف ، وسَيَاود ، وصَوَايد » على الأصل .

(١) **النيف** : هو الزيادة على العقد من : ناف ينيف .

وشبهته : أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيرًا ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة .

وأما إذا اجتمعت الياءان ، أو الياء ، والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت الياءان ، أو الياء ، والواو أول كلمة فلا همز ، نحو : « يَيَن ، ويوم » : اسم موضع [1] .

واحتج — أيضا — بقول العرب فى جمع « ضَيْوَن » وهو : ذكر السنانير : « ضياون » — من غير همز — .

والصحيح : ما ذهب إليه الأولان ؛ للقياس ، والسماع .

أما القياس : فلأن الإبدال فى نحو : « أوائل » إنما هو بالحمل على « كِسَاء ، ورِدَاء » لشبهه به من جهة قربه من الطرف ، وهو فى « كِسَاء ، ورِدَاء » لا فرق بين الياء ، والواو ، فكذلك — هنا — .

وأما السماع : فحكى أبو زيد فى « سيِّقَة » : « سَيَائق » — بالهمز — . وهو « فَعيلة » من « سَاق ، يَسُوق » .

وحكى الجوهرى فى تاج اللغة « جيِّد ، وجَيَائد » وهو من « جَادَ » .

وحكى أبو عثمان عن الأصمعى فى جمع « عَيِّل » : « عَيائل » .

وأما ضياون فشاذ ، مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع ، فقالوا : « ضياون » كما قالوا : « ضَيْون » .

وكان قياسه « ضَيِّن » .

والصحيح : أنه لا يقاس عليه [2] .

---

(1) انظر ٤ / ٢٨٩ الصبان ...

(2) انظر ٦ / ١٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيهات :

الأول : فهم من قوله : « مدّ مَفَاعل » اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمدة شائعة ، ظاهرة ، أو مقدرة ، فلا إبدال .

فالأولى : نحو : « طَوَاوِيس » ، والثانية نحو [1] :

١٢٤٠ — ... ... ∴ وكحـلَ العَيْنَيْـن بالْعَـوَاوِرِ

أراد : بالْعَوَاوِير ؛ لأنه جمع « عُوَّار » وهو : الرمد ، فحذفت الياء ضرورة ، فهى فى تقدير الموجودة .

أما الفصل بمدة غير شائعة ، فلا أثر له ، ويجب الإبدال ، كقوله [2] :

١٢٤١ — ... ... ∴ فِيهَا عَيَائِيـلُ : أُسُودٍ ، وَنُمُـرْ

١٢٤٠ — (١) القائل : جندل بن المثنى الطهوى ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٣٧٤ ، والتصريح ٢ / ٢٦٩ ، واللسان (عور ٢٩٣) ، ... وقبله :

حنـا عظامــى ، وأراه ثاغــرى ∴ ... ...

اللغة :

حنا : قوس ... العواور : جمع عوار ، وهو : اللحم ينزع من العين ، وسائل يؤخذ من شجر ، ويجفف ، ويوضع فى العين ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وكحل » الواو : عاطفة ، وفعل ماض ، وفاعله مستتر يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به ... « بالعواور » متعلق « بكحل » .

والشاهد فيه :

قوله : « بالعواور » فإن أصله « العواوير » .

١٢٤١ — (٢) القائل : حكيم بن معية الربعى ، والشاهد من الرجز ، ومن شواهد الكتاب

الأصل : « عَيَائِل » لكنه أشبع الهمزة ، فنشأت الياء ، كقوله [1] :

... ...∴ تَنْقَـــادُ الصَّيَارِيـــفِ

لأنه جمع « عيّل » واحد : « العِيَال » .

قال الصغانى : واحدا لِعيَال عيّل ، والجمع عَيائِل ، مثل « جَيِّد ، وجِيَاد ، وجَيَائِد » .

الثانى : لا يختص هذا الإبدال بتالى ألف الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من « القول » مثل « عَوَارض » قلت : « قَوائل » ـــ بالهمز ـــ .

هذا مذهب سيبويه ، والجمهور ، وعليه مشى في التسهيل [2] وخالف

---

٢ / ١٧٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٣ ، والعينى ٤ / ٥٨٦ ، والتصريح ٢ / ٣١٠ ، ...

وقبل الشاهد :

حـفت بأطـواد جبـال ، وسـمـر ∴ فى أشب الغيطان ملتف الحظُـر

اللغة :

عيائيل : جمع : عيل ، واحد العيال ، نمر ـــ بضمتين : جمع نمر بفتح فسكون ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« فيها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائيل » مبتدأ مؤخر ، « أسود » مضاف إلى « عيائيل » « ونُمر » عاطف ، ومعطوف على أسود ، والتسكين للوقف .

والشاهد فيه :

قوله : « عيائيل » حيث أبدلت الهمزة من الياء ... ، وانظر اللسان مادة (عيل ٥١٨) .

(١) الشاهد رقم (٦٩٨) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى .

والشاهد هنا إشباع كسرة الراء ، فنشأ عن الإشباع الياء .

(٢) انظر ص ٣٠١ تسهيل الفوائد ...

الأخفش ، والزجاج ، فذهبا إلى منع الإبدال فى المفرد ، لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ، ومنع النقط ، كما سبق فى « قَائِل ، وبَائِع » .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم فى الهمز ، المبدل مما بعد ألف « مَفَاعل » فى النَّوْعَيْن ، المذكورين ، أعنى : ما استحق الهمز ؛ لكونه مدًّا ، مزيدًا فى الواحد ، وما استحق الهمز ، لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله : (وَافْتَح ، وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِل .·. لَامًا) فالألف ، واللام فى الهمز للعهد ، أى : يجب فى هذين النوعين ، إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم بإبدالها ياء فيما لامه همزة ، أو ياء ، أو واو ، ولم تسلم فى الواحد .

فالنوع الأول : مثال ما لامه همزة ، منه : « خَطِيئَة ، وخَطَايَا » ومثال ما لامه ياء منه « هدِيَّة ، وهَدَايَا » ومثال ، ما لامه واو منه ، لم تسلم فى الواحد : « مَطِيَّة ، ومَطَايَا » .

فأصل خطايا : « خَطَايِىء » — بياء مكسورة — وهى يَاء « خَطِيئَة » — وهمز بعدها هى لامها ، ثم أبدلت الياء همزة ، على حد الإبدال فى « صحائف » ، فصار « خطائى » — بهمزتين — ثم أبدلت الثانية ياء ، لما سيأتى : من أن الهمزة المتطرفة ، بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار « خَطَاءا » — بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار « خَطَايَا » بعد خمسة أعمال [1] .

وأصل هدايا : « هَدَايِى » — بياءين — الأولى ياء « فَعِيلة » والثانية : لام

---

(١) انظر ٦ / ١٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« هديّة » ثم أبدلت الأولى همزة — كما فى صحائف — ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار « هدايا » بعد أربعة أعمال .

وأصل مطَايَا : « مطَايو » لأن أصل مفرده ، وهو « مَطِيَّة » : « مَطيوة » فَعِيلة من المطا ، وهو : الظهر ، أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها ، على حد ما فعل « بسَيِّد ، وميِّت » فقلبت الواو ياء ، لتطرفها بعد كسرة ، كما « الْغَازِى ، والدَّاعِى » ثم قلبت الياء الأولى همزة — كما فى صحائف — ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة ياء ، فصار « مَطَايَا » بعد خمسة أعمال .

وإن كانت الهمزة أصلية سلمت ، نحو : « المِرآة ، والمرَائِى » فإن الهمزة موجودة فى المُفرَد ، فإن « المرآة » مِفْعَلة مِن « الرُّؤْيَة ، فلا تغير فى الجمع .

وشذَّ « مَرايَا » كهدَايَا ، سلوكا بالأصلى مسلك العارض ، كما شذ عكسه ، وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى فى قوله [1] :

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِى مكَانِنَا .·. ثَلَاثَتِنَا ، حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَـا

وقول بعض العرب : « اللّهم اغْفِر لى خَطَائِئِى » — بهمزتين — .

والنَّوع الثانى مثاله : « زَاوِيَة ، وزَوَايا » أصله : « زَوَائى » بإبدال الواو همزة ، لكونها ثانى لينين ، اكتنفا مد « مَفَاعِل » ثم خفف بالفتح ، فصار « زَوَائى » ثم قلبت الياء ألفا ، فصار زَوَاءَا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، على نحو ما تقدم فى « هَدَايَا » .

---

(١) الشاهد رقم (٨٧٥) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى ...

والشاهد هنا : أن الشاعر قد سلك بالعارض مسلك الأصلى .... وكان الوجه أن يقول : « المنايا » ولكه أظهر الياء للضرورة .

تنبيه :

أدرج الناظم هنا : الهمزة في حروف العلة حسبما حمل الشارح [1] كلامه على ذلك ، ولكنه غاير بينهما فى التسهيل .

وفى الهمزة ثلاثة أقوال :

أحدها : حرف صحيح .

والثانى : حرف علة ، وإليه ذهب الفارسىّ .

والثالث : أنها شبيهة بحرف العلة ، انتهى .

وأشار بقوله : (وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ .·. وَاوًا) .

إلى أن المجموع على مثال « مَفَاعِل » إذا كانت لامه واوًا ، لم تعل فى الواحد ، بل سلمت فيه ، كواو « هِرَاوَة » جعل موضع الهمزة فى جمعه واوا .

فيقال : « هراوى » ، والأصل : « هرَائو » بقلب ألف « هِرَاوَة » همزة ، ثم « هَرائى » بقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح ، فصار « هراوى » ثم قلبت الياء ألفا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار « هراءَا » فكرهوا ألفين ، بينهما همزة — لما سبق — فأبدلوا الهمزة واوا ، طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف ، فقصد تشاكل الجمع لواحده ، فصار « هرَاوَى » بعد خمسة أعمال .

تنبيهات :

الأول : إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور ، إذا كانت عارضة — كما رأيت — فإن كانت أصلية سلمت .

الثانى : شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قولهم فى « هَدَايَا » :

---

(١) ص ٤٨٣ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

« هَدَاوَى » وفيما لامه واو ، أعلت فى الواحد ، وذلك قولهم في « مَطَايَا ، مَطَاوي » .

وقاس الأخفش على « هَداوى » وهو ضعيف ، إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة [1] .

الثالث : مذهب الكوفيين : أن هذه الجموع كلها على وزن « فَعَالَى » صحت الواو فى « هراوى » كما صحت فى المفرد ، وأعلت فى « مطايا » كما أعلت فى المفرد ، و « هدايا » على وزن الأصل .

وأما « خَطَايَا » فجاء على « خَطيّة » — بالإبدال — والإدغام ، على وزن « هَدِيَّة » .

وذهب البصريون : إلى أنها « فَعَائل » حملا للمعتل على الصحيح ، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله [2] :

... ... حَتَّــى أُزِيُـروا المنَائِيَــا

وأما ما نقل عن الخليل من أن « خَطَايَا » وزنها « فَعَالَى » فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عندهم للتأنيث ، وعنده بدل من الهمزة المؤخرة .

وذلك : لأنه يقول : إن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة ، لئلا يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياءِ ، فيصير « خطائى » ثم يعل ، كما تقدم ، انتهى .

(وَهَمْزًا اوّلَ الْوَاوَيْن رُدّ .·. فِى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِىَ الأشُـدّ).

أى : **هذه مسألة خامسة** ، اختصت بها الواو ، يعنى : أن كل كلمة ، اجتمع

---

(١) انظر ٦ / ٢١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) الاستشهاد به كما سبق ...

فى أولهـ واوان ، فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط ألا تكون الثانية منهما مدة ، غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة ، بدلا من ألف « فاعل » نحو « وُوفِىَ الْأَشُد » وَ« وُورَى عَنْهُمَا » [1] .

والثانية : أن تكون مدة ، بدلا من همزة « كالوُّولَى » مخفف « الوُؤْلَى » بواو ، مضمومة ، فهمزة ، وهى أنثى « الأوأل » أَفْعَل تفضيلٍ من « وأَل » ، إذَا : لَجأَ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبنى من « الوعد » مثال « فَوْعَل » ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة كأن تبنى من « الْوَعْد » على مثال « طُوَمَار » [2] .

فتقول : « وُوعَاد » .

فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخلف قوم فى الرابعة : فأوجبوا الإبدال ؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ، فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور .

واختار المصنف القول بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية ، وإن كان مدها غير متجدد ، لكنها مدة زائدة ، فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة [3] .

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٢) **الطومار** : الصحيفة .

(٣) انظر ٦ / ٢٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غير مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى ، أنثى الأول : « أُوَل » الأصل : « وُوَل » ، وقولك فى جمع « وَاصِلَة ، وَوَاقِيَة ، أَوَاصل ، وَأَوَاقٍ » .

والأصل « وَوَاصِل ، وَوَوَاقٍ » — بواوين — أولاهما : فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف « فَاعِلَة » كما تبدل فى التصغير ، نحو : « أُوَيْصِل ، وَأُوَيْق » .

وكذا لو بنيت من « الْوَعْدِ » مثال « كَوْكَب » قلت : « أَوْعَد » والأصل : « ووعد » .

والثانية : أن تكون مدة أصلية ، نحو : « الأولى » أنثى الأَوَّل ، أصلها « وُولى » — بوَاوَين — أولاهما : فاء مضمومة ، والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال — حينئذ — كراهية ما لا يكون فى أول الكلمة من التضعيف ، إلا نادرًا « كدَدَن » [1] .

وخرج بتقييده بالبدء ، نحو : « هَوَوِىّ ، ونوَوِىّ » .

تنبيهات :

الأول : ظهر أن فى كلام المصنف أمورًا :

أحدها : أنه يوهم قصر المستثنى على نحو : « وُوفِى » مما مدته زائدة ، بدل من ألف « فَاعِل » وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك — كما عرفت — .

ثانيها : أنه يوهم — أيضا — أن المستثنى ممتنع الإبدال ، وليس كذلك ، لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال .

---

(١) ددن : الددن : اللعب .

ثالثها : أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَاوًا ، وهمزًا بَدِءُ وَاوى مَبْدَا.·. خَتْمًا سِوَى ما الثَّانِ صَارَ مَدّا

لخلص من ذلك — كما عرفت — .

الثانى : زاد فى التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو : ألا يكون اتصال الواوين عارضا ، بحذف همزة فاصلة [1] .

مثال ذلك : أن تبنى « افْعَوْعَل » من « الْوَأْى » فتقول : « ايأَوْأَي » .

والأصل : « اوأوأى » فقلبت الواو الأولى ياء ؛ لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء الأخيرة ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فإذا نقلت حركة الهمز الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها ، وهو الواو ، لزوال موجب قلبها ، فتصير الكلمة إلى « وَوْأَى » فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو ، فصارت واوًا جاز الوجهان ، وفاقا للفارسى .

قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال فى ذلك ، سواء نقلت الثانية ، أم لا .

الثالث : بقى مما تبدل منه الهمزة **خمسة أشياء** :

أحدها : الواو المضمومة ضمة لازمة ، غير مشددة ، ولا موصولة ، بموجب الإبدال السابق .

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف ، وياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المصدرة .

---

(1) انظر ص ٣٠٠ تسهيل الفوائد ...

رابعها ، وخامسها : الهاء ، والعين ، وقد ذكرتا في التسهيل [1] .

وإنما لم يذكر هذه الخمسة ؛ لأن إبدال الهمزة منهما جائز ، لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد .

فأما إبدال الهاء من الواو ، المضمومة ، المذكورة فحسن مُطرد ، نحو : « أَجْوُه » جمع « وَجْه » و « أَدْؤُر » جمع « دار » و « أَنْؤُر » جمع « نَار » .

الأصل : « وُجُوه ، وأَدْوُر ، وأَنْوُر » ونحو : « سُؤُوق » جمع سَاق ، وغُئُور ، مصدر « غَارَ الماءُ يَغُور غَوْرًا ، وغُوُورًا » .

وليس القلب فى هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة ، والمفتوحة ، وسيأتى الكلام عليهما .

وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب ، نحو : « هَذِهِ دَلْو » وضمة التقاء الساكنين ، نحو : ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾ [2] ، ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ ﴾ [3] .

والاحتراز بغير مشددة من نحو : « التَّعَوُّذ ، والتَّحوُّل » فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقيد الأخير من نحو : « أَوَاصِل ، وأَوَاقٍ » فإن ذلك واجب ، كما مر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة ، فنحو : « رَائِيٌّ ، وغَائِيٌّ » فى النسب إلى « رَاية ، وغَايَة » .

الأصل : « رايىّ ، وغايىّ » ـ بثلاث ياءات ـ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة ، فنحو : « إِشَاح ، وإِفَادَة ،

---

(١) انظر ص ٣٠١ تسهيل الفوائد ...

(٢) من الآية ١٦ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

وإسَادة » فى « وِشَاح ، وَوِفَادة ، وَوِسَادَة » .

وقرأ أبى، وابن جبير ، والثقفي ﴿ مِنْ إعَاءِ أَخِيهِ ﴾ [1] .

ورأى أبو عثمان ذلك مطردًا ، مقيسًا ، وقصره غيره على السماع .

والاحتراز بالمصدرة عن واو « طَوِيل » فلا تقلب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمُومة ، فلم تقلب فى كل موضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواو المفتوحة ، فلا تقلب لخفة الفتحة ، إلا ما شذ من قولهم : « امرأة أَناة » والأصل : « وَنَاة » لأنه من « الونية » وهو : « البطء » .

قال ابن السراج : و « أسماء » : اسم امرأة ؛ لأنه — فى الأصل — : « وَسْمَاء » من الوسامة ، وهو : الحسن .

و « أحد » المستعمل فى العدد ، أصله : « وَحَد » من الوحدة ، بخلاف « أَحَد » فى « مَا جَاءَنِى أَحَدٌ » :

فقيل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى « الوحدة » .

وأما إبدال الهمزة من الهاء ، والعين فقليل :

فمن إبدالها **من الهاء** قولهم : « مَاء » والأصل « مَاه » بدليل « أَمْوَاه » ، و « مُوَيْه » : فتحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ .

ومن ذلك — أيضا — قولهم : « أَلْ فَعَلْتَ » ؟ بمعنى : « هَل فَعَلْتَ » ؟ و « ألا فعلت » ؟ بمعنى : « هَلَّا فَعَلْتَ » ؟ ومن إبدالها من العين قوله [2] :

١٢٤٢ — وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلَا الْوَدِيـقِ . أُبَابُ بَحْرٍ ، ضَاحِكٍ ، هَرُوقِ

---

(١) من الآية ٧٦ من سورة يوسف .

١٢٤٢ — (٢) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد الشافية ٤ / ٤٣٢ ،

فأصل « أُبَاب » : « عُبَاب » .

وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين ، وإنما هو « فعال » من « أَبّ » : إذا تهيّأ [1] ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج ، فالهمز على الأصل .

ومما شذ : إبدالها من الألف فى قولهم : « دَأَبة ، وشأْبة ، وابيأَضّ » ، وما روى عن العجــاج من همز « الْعَأْلم ، والخَأْتم » .

وإبدالها من الفاء فى قولهم : « قطع الله أُدْيَه » أى : يديه ، يريد : يدَه ، فردت اللام ، وأبدلت الياء همزة .

وقالوا : « فى أسنانه أَلَل » أى : يَلَل ، واليَلل : قصر الأسنان ، **وقيل** : احديدابها إلى داخل الفم يقال : « رجل أَيَلّ » وامرأة أيلاء .

وهمز بعضهم الشيمة ، وهى : الخلقة ، وكذلك « رئال » وهو : الأَسَد ، انتهى .

واللسان (أبب ١٩٩) ... برواية « هزوق » .

اللغة :

ماج : اضطرب ، وتحرك ، أباب : أى : عباب ... ومن معانيه : الموج ..

والمعنى :

ظاهر ...

الإعراب :

« ماج » فعل ماض « ساعات » نصب على الظرفية « ملا الوديق » مضاف ، ومضاف إليه « أباب بحر » فاعل ، ومضاف إليه « ضاحك » صفة « هروق » صفة أخرى ...

والشاهد فيه :

قوله : « أباب بحر » فقد أبدل الراجز من العين همزة ، لأن أصل « أباب » : « عباب » ، وانظر اللسان ، مادة (أبب ١٩٩) وانظر شرح الشافية للرضى ٤ / ٤٣٢ ، وانظر ٤ / ٢٩٧ الصبان ...

(١) انظر ٤ / ٤٣٢ شرح الشافية للرضى .

(وَمَدًّا ابْدِلْ ثانِىَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ .·. كِلْمَةٍ أَنْ يَسْكُنْ كآثِرْ ، وائْتَمِنْ) .

أى : إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما **ثلاثة أحوال** :

أن تتحرك الأولى ، وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معًا ، .

وأما الرابع ، وهو أن يسكنا معًا فمتعذر :

فإن تحركت الأولى ، وسكنت الثانية وجب — فى غير ندور — إبدال الثانية حرف مد ، يجانس حركة ما قبلها ، نحو : « آثرت ، أوثر ، إيثارًا » .

الأصل : أأثرت ، أؤثر إئثارًا .

ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة (رضى الله عنها) : « وكان يأمرنى أن آتزر » — بهمزة ، فألف .

وعوام المحدثين يحرفونه ، فيقرءونه بألف ، وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما .

وإنما وجب الإبدال ؛ لعسر النطق بهما ، وخص بالثانية ؛ لأن إفراط الثقل حصل بها .

وشذت قراءة بعضهم : ﴿ إئْلافِهِم رِحْلَةَ الشتّاء والصَّيْف ﴾[1] — بتحقيق الهمزتين — .

والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو : « أأتمن زيدٌ ، أَمْ لَا » ؟ ، و « أأنت فعلت هذا »[2] ؟ و « إيتُمر بكر ، أم لا » ، فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق — كما رأيت ، — والإبدال ، فتقول : « أوتمن زيد ، أم لا » ؟

---

(١) من الآية ٢ من سورة قريش .

(٢) من الآية ٦٢ من سورة الأنبياء .

و « آنت فعلت » ؟ و « إيتمر بكر ، أم لا » ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى .

وأما قول الفرّاء فى همزة الاستفهام ، وما يليها : همزتان فى كلمة فتقريب على المتعلمين .

وإن سكنت الأولى ، وتحركت الثانية : فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية ، نحو : « سآل ، ولآل ، ورآس » .

ولم يذكر هذا القسم ؛ لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا فى موضع اللام ، فسيأتى الكلام عليهما عند قوله : « مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أُتم » .

وإن تحركتا معا : فإما أن يكون ثانيهما هذا فى موضع اللام ، أو لا ، فهذان ضربان :

فأما الأول فسيأتى بيانه .

وأما الثانى فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة ، وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى ــ أيضا ــ إما مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة ، فثلاثة فى ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله :

(إِنْ يُفْتَح) أى : ثانى الهمزتين (اثْرَ ضَمٍّ ، او فتح قُلِبْ .·. وَاوًا) :

فهذان اثنان من التسعة :

الأول : نحو : « أُوَيْدم » تصغير « آدَم » .

والثانى : نحو : « أَوَادِم » جمعه ، والأصل : « أُوَيْدِم ، وأآدم » ــ بهمزتين ــ فالواو بدل من الهمزة ، وليست بدلا من ألفه ، كما فى « ضَارِب ، وضُوَيْرِب » لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال فى التصغير ، والجمع .

وذهب المازنى ، إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ، فيقول فى « أفْعل » التفضيل من « أنّ » : « زَيْدٌ أَيَن منْ عَمِرو » ويقول الواو فى « أوادم » بدل من الألف المبدلة من الهمزة ؛ لأنه صار مثل « خاتم » [1] .

والجمهور يقولون : « هُوَ أَوَن مِنْ عَمْرٍو » .

(وَيَاءً اثرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ) ثانى الهمزتين ، المفتوح ، وثانيهما (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى : ينقلب ياء سواء كان إثر فتح ، أو كسر ، أو ضم :

فهذه أربعة أنواع :

مثال الأول : أن تبنى من « أَمّ » مثل « إصْبَع » ــ بكسر الهمزة ، وفتح الباء ــ .

فتقول : « إئمَمْ » ــ بهمزتين : مكسورة ، فساكنة ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية ، فيصير « إئم » ثم تبدل الهمزة الثانية ياء ، فتصير الكلمة « إيم » .

ومثال الثانى ، والثالث ، والرابع : أن تبنى من « أَمّ » مثل « أُصبع » ــ بفتح الهمزة ، أو كسرها ، أو ضمها ــ والباء فيهن مكسورة ، وتفعل ما سبق ، فتصير الكلمة « إيم ، وأيم » .

وأما قراءة ابن عامر ، والكوفيين « أَئِمّة » [2] ــ بالتحقيق ــ فمما يوقف عنده ، ولا يتجاوز .

(وَمَا يُضَمْ) من ثانى الهمزين ، المذكورين (واوًا أُصِرْ) سواء كان الأول مفتوحًا ، أو مكسورًا ، أو مضمومًا ، فهذه ثلاثة أنواع ، بقية التسعة المذكورة .

---

(١) انظر ٦ / ٢٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

أمثلة ذلك : « أَوْب » جمع « أبّ » وهو : المرعى ، وأن تبنى من « أمّ » مثل « إصْبُع » — بكسر الهمزة ، وضم الباء — أو مثل « أبلم » فتقول « إِوُمّ » — بهمزة مكسورة ، وواو مضمومة — و « أُوُم » — بهمزة ، وواو مضمومتين .

وأصل الأول : « أأْبُب » على وزن « أفْلُس » .

وأصل الثانى ، والثالث : « إئمم ، وأؤمم » فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واوًا ، وأدغموا أحد المثلين فى الآخر .

تنبيه :

خالف الأخفش فى نوعين من هذه التسعة ، وهما : المكسورة ، بعد ضم ، فأبدلها واوًا ، والمضمومة بعد كسر ، فأبدلها ياء .

والصحيح ما تقدم [1] .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين ، المتحركتين ، وهو : أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ) أى : ثانى الهمزتين (لفظًا أتَمْ) :

« أتمّ » : فعل ماض ، و « لفظًا » : إما مفعول به ، مقدم ، والجملة : خبر يكن ، أو خبر يكن ، ومفعول « أتم » محذوف ، أى : أتم الكلمة ، أى : كان آخرها ، والجملة نعت لفظا (فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا) أى : سواء كان إثر فتح ، أو كسر أو ضم ، أو سكون .

أمثلة ذلك : أن تبنى من « قَرَأَ » مثل « جَعْفَر ، وزِبْرِج ، وبُرْثُن ، وقِمَطْر » فتقول فى الأول : « قَرْأَى » على وزن « سَلْمَى » والأصل : « قَرْأَأٌ » فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .

---

(١) انظر ٦ / ٢٨ ، ٢٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وتقول فى الثانى : « قِرْءِ » على وزن « هِنْد » والأصل « قِرْئِىء » أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أُعل إعلال « قَاضٍ » .

وتقول فى الثالث : « قُرْءِ » على وزن « جُمْلٍ » والأصل « قُرْؤُؤ » أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعل علال « أَيْد » أى : سكنت الياء ، وأبدلت الضمة قبلها كسرة .

فهذا ، **والذى قبله** منقوصان ، كل منهما على هذا الوزن : رفعا ، وجرا ، وتعود له الياء فى النصب ، **فيقال** : « رَأَيْت قرئيا ، وقرئيا » .

وتقول فى الرابع : « قَرأى » والأصل « قرأأ » بهمزتين — : ساكنة ، فمتحركة ، أبدلت المتحركة ياء ، وسلمت ، لسكون ما قبلها .

وإنما أبدلت الأخيرة ياء ، ولم تبدل واوا .

قال فى شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ، ووليت كسرة ، أو ضمة لقلبت ياء : ثالثة ، فصاعدًا ، وكذلك تقلب رابعة ، فصاعدًا ، بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده ، لأبدلت بعد ذلك ياء ، فتعينت الياء .

(وَأَأُمّ .:. ونحوُهُ) مما أولى همزتيه للمضارعة (وَجْهَيْن فِى ثَانِيهِ أُمْ) أى : اقصد ، وهما : الإبدال ، والتحقيق [1] .

فتقول فى مضارع « أَمّ ، وأَنّ » : « أُومّ ، وأينّ » — بالإبدال — « وأؤم ، وأئن » — بالتحقيق — تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو : « أَأَنْذَرْتَهُم » [2] لمعاقبتها النُّون ، والتاء ، والياء .

---

(١) انظر ٦ / ٢٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

تنبيهات :

الأول : قد فهم من هذا : أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور — كما سبق — .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى ، والثالثة ، والخامسة ، وأبدلت الثانية ، والرابعة .

مثاله : لو بنيت من الهمزة مثل « أُتْرُجَّة » قلت : « أُوْأُوْأَة » ، **والأصل** : « أأْ أأْ أة » .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو : « آآ ، أو ءاآة » ، انتهى .

(وَيَاءً اقْلِب أَلِفًا كَسْرًا تَلا .·. أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ) :

« أَلِفًا » : مفعُول أول « باقلب » و « ياءً » مفعول ثانٍ قدم ، و « كسرًا » مفعول « بتَلا » و « ياء تصغير » عطف عليه ، و « تَلا » ومعموله فى موضع نصب نعت « لألف » .

والتقدير : اقلب ألفا تَلا كَسْرًا ، أو تَلا يَاءَ تَصْغِير .

أى : يجب قلب الألف ياء فى **موضعين** :

الأول : أن يعرض كسر ما قبلها ، كقولك فى جمع « مِصْبَاح ، ودِينَار » : « مَصَابِيح ، ودَنَانِير » وفى تصغيرهما : « مُصَيْبِيح ، ودُنَيْنِير » .

والثانى : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك فى تصغير « غَزَال » : « غُزَيِّل » (بوَاوٍ ذَا) القلب (افْعَلا .·. في آخِرٍ) أى : تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالألف : من قبلها ياء ، إذا عرض قبلها كسرة ، أو ياء التصغير .

فالأول : نحو « رَضِيَ ، وغزِى ، وقَوِى ، وغَازٍ » أصلهن : « رَضِوَ ، وغَزِوَ ، وقوَة ، وغَازِو » لأنهن من « الرِّضوان ، والغَزْو ، والقُوَّة » فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخرا ؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف ، وإذا سكنت تعذرت سلامتها ، فعوملت بما تقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء ،

توصلا إلى الخفة ، وتناسب اللفظ [1] .

ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة ، وهى متطرفة « كعِوَض ، وعِوَج » إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضّدها « كحِيَاض ، وسِيَاط » — كما سيأتى بيانه — .

والثانى : كقولك فى تصغير « جِرْو » : « جُرَىّ » **والأصل** : « جُرَيْو » فاجتمعت الواو ، والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، وفقد المانع من الإعلال ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء .

تنبيه :

هذا الثانى ليس بمقصود من قوله : « بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِى آخِر » إنما المقصود التنبيه على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقها ياء التصغير — على ما سيأتى بيانه فى موضعه [2] — ولذلك قال فى التسهيل : « تبدل الألف ياء ، لوقوعها إثر كسرة ، أو ياء تصغير ، وكذلك الواقعة إثر كسرة متطرفة » [3] .

فاقتصر فى الواو على على ذكر الكسرة ، **فلو قال** :

بإِثْر يَا التصغيرِ ، أو كسر أُلِف . تُقْلب ياءً ، والواو إن كسرًا ردِف فى آخر ...

لطابق كلامه فى التسهيل ، انتهى .

(أو قَبْل تا التأنيث ، أَوْ . زِيَادَتى فَعْلَان) أى : نحو : « شجية ، وأكسية ، وغَازِية ، وعُرَيْقِيَة » — تصغير — « عَرْقُوَة » .

---

(١) انظر ٦ / ٣٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٦ / ٣٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٣) ص ٣٠٤ تسهيل الفوائد ...

الأصل : « شَجِوَة ، وأكسِوَة ، وغَازِوَة ، وغُرَيْقوَة » .

ونحو : « غَزِيان ، وشَجِيَان » من « الغَزْو ، والشَّجْو » **والأصل** : « غَزِوَان ، وشَجِوان » .

فعلة القلب ياء : هو تطرف الواو ، بعد كسرة ؛ لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتى « فَعْلان » كلمة تامة ، فالواقع قبلها آخر فى التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة ، وشذ تصحيحها من الأول « مَقَاتوة » بمعنى خدام ، و « سَوَاسِوَة » جمع « سَوَاء » .

ومن الثانى : إعلالاً قولهم : « رجل علْيَان » : مثل « عَطْشَان » من « عَلَوْت » وناقة « عليان » وقولهم : « صُنْبَيَان » ــ بضم الصاد ــ .

وأما صِبْيَة ، وصِبْيَان ــ بكسر الصاد ــ فسهل أمره وجود الكسرة ، والفاصل بينه ، وبين الواو ساكن ، وهو حاجز ، غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله : (ذَا) أى : الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أَيْضًا رَأَوْا ، فِى مَصْدَرِ) الفعل (المعتلِّ عينًا) إذا كان بعدها ألف « كِصِيَام ، وقِيَام ، وانْقِيَاد ، واعتياد » بخلاف سِوَاك ، وسِوَار » لانتفاء المصدرية ، ونحو : « لاوَذا لِوَاذًا ، وجَاوَر جوارًا » لصحة عين الفعل ، و « حَال حولاً ، وعاد المريضَ عِوَدًا » لعدم الألف .

الأصل : « صِوَام ، وقِوَام ، وانْقوَاد ، واعْتِواد » لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر ، فعلوها فى المصدر ، بعد كسرة ، وقبل حرف يشبه الياء ، فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله ، فقلبها ياء ، ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد .

وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم : « نَارَ نوارًا » أى : نفر ، ولا نظير له .

وكان الأحسن أن يقول : « المعَلّ عَيْنًا » لأن « لاوَءَ » يطلق عليه معتل العين ، إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل ، وإن لم يعل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (والْفِعَل .·. منه صَحّحْ غَالبًا نحوُ الْحِوَلْ) يعنى : أن كل ما كان على « فِعَل » من مصدر الفعل المعل العين ، فالغالب فيه التصحيح ، نحو : « الحِوَل ، والعَوَد » .

قال في شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه « فعل » على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على « فعال » ، انتهى .

وفى تخصيصه « بفعال » نظر ؛ فإن الإعـلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه فى الانْفِعال ، والافْتِعَال [1] ـــ كما سبق ـــ .

واحترز بقوله : « منه » أى : من المصدر عن « فعل » من الجمع ، فإن الغالب فيه الإعلال ـــ كما سيأتى ـــ .

لكن قال فى التسهيل : وقد يصحح ما حقه الإعلال من فِعل : مصدرًا ، أوْ جَمْعًا ، و « فِعَال » مصدرًا [2] ، فَسَوَّى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الإعلال وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على « فعل » مصدرًا التصحيح .

ثم أشار إلى موضع ثالث ؛ فيه الواو ياء ، بقوله : (وَجمعُ ذِى عينٍ أُعِلّ ، أو سكَنْ .·. فَاحْكُم بِذَا الإعْلَالِ) أى : المذكور ، وهو : القلب ياء ؛ لكسر ما قبلها (فيهِ حَيْثُ عَنْ) أى : إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى فى الواحد إما معلة ، وإما شبيهة بالمعل ، وهى الساكنة وجب قلبها ياء .

---

(١) ٦ / ٣١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ص ٣٠٤ تسهيل الفوائد ...

فالأولى : نحو : « دَار ، ودِيَار ، وحِيلَة ، وحِيَل ، وقِيمَة ، وقِيَم » :

الأصل : « دِوَار ، وحِوَل ، وقِوَم » لأنه لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو : « دِيَار » وكانت فى الإفراد معلة بقلبها ألفا ضعفت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقوَّى تسلطها وجود الألف [1] ، وإعلال الباقى لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو .

وشذ من ذلك : « حَاجَة ، وحِوَج » .

والثانية : وشرطها : أن يكون بعدها فى الجمع ألف ، نحو : « سَوْط ، وسِيَاط ، وحَوْض ، وحِيَاض ، ورَوْض ، ورِيَاض » .

الأصل : « سِوَاط ، وحِوَاض ، ورِوَاض » لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع ، وكانت فى الإفراد شبيهة بالمعل ، لسكونها ضعفت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقوَّى تسلطها وجود الألف ، لقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال العين .

فتلخص : أن لقلب الواو ياء فى هذا ، ونحوه **خمسة شروط** :

أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحده مبيَّنة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام .

فالثلاثة الأولى مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا ، وذكره فى التسهيل .

فخرج بالأول المفرد ، فإنه لا يعل ، نحو : « خِوَان ، وسِوَار » إلا المصدر ، وقد تقدم .

وشذ قولهم : فى « الصُّوَان ، والصُّوَار » صِيَان ، وصِيَار .

---

(1) انظر ٦ / ٣٢ ، ٣٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وبالثانى نحو : « طَوِيل ، وطِوَال » وشذ قوله [1] .

١٢٤٣ ـــ تَبَيَّن لِى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ .·. وأَنَّ أَعِـزَّاءَ الرِّجَـالِ طِيَالُهَـا

قيل : ومنه ﴿ الصَّافِنَاتُ الجِيَاد ﴾ [2] .

وقيل : إنه جمع « جَيِّد » لا جَوَادٍ .

وبالثالث نحو : « أَسْوَاط ، وأَحْوَاض » .

وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فِعَلةً) أى : جمعا ، لعدم الألف ؛ فقالوا : « كوز ، وكِوَزَة ، وعُود ، وعِوَدة » .

١٢٤٣ ـــ (١) القائل : أنيف بن زبان ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المنصف ١ / ٢٤٢ ، والعينى ٤ / ٥٨٨ ، والتصريح ٢ / ٣٧٩ ، ...

اللغة :

تبين : ظهر ، القماءة : **قصر القامة** ... ذلة : ضعة ، وهوان ، أعزاء : من العزة : القوة ، المنعة ... طيالها : جمع طويل ، والأصل : طوال .

والمعنى :

واضح ، ظاهر ...

الإعراب :

« تبين لى » فعل ماض ، ومتعلق به « أن القماءة ذلة » أن ، واسمها ، وخبرها ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل تبين « وأن أعزاء الرجال » الواو : عاطفة ، واسمها ، ومضاف إليه « طيالها » خبر أن ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « طيالها » إذ الأصل « طوالها » لأنه جمع طويل ، وقد قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وكان القياس لا تقلب ياء فى الجمع ، لأن الواو متحركة ، فى المفرد « طويل » وقد قويت بالحركة ، والقلب فى « طيالها » شاذ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة ص .

وشذ الإعلال فى قولهم : « ثِوَرة ، وثيرة » .

قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور ، الذى هو : الحيوان ، والثور ، الذى هو : القطعة من الإقط ، فقالوا فى الحيوان : « ثيَرَة » وفى الإقط : « ثوَرَة » .

وذهب ابن السراج ، والمبرد فيما حكاه الناظم عنه : أن « ثيرة » مقصور من « فِعَالة » وأصلها : « ثِيَارَة » كَحِجَارَة ، حذفت الألف ، وبقيت الفتحة دليلا عليها .

وقيل : جمعوه على « فِعْلة » ـــ بسكون العين ـــ فقلبت الواو ياء ، لسكونها ، ثم حركت ، وبقيت الياء .

وقيل : حملا على ثِيرَان ، ليجرى الجمع على سنن واحد .

وبالخامس نحو : « رِوَاء » فى جمع « رَيَّان » وأصله « رَوْيَان » لأنه لما أعلت اللام فى الجمع سلمت العين ، لئلا يجتمع إعلالان .

ومثله « جِوَاد » جمع « جَوٌّ » ـــ بالتشديد ـــ أصله : « جِوَاو » فلما اعتلت اللام سلمت العين .

(وَفِى فِعَل) جمعا (وَجْهَانِ) الإعلال ، والتصحيح (والإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ) جمع « حِيلَة » ، و « القِيَم » جمع « قِيمَة » و « الدِّيَمَ » جمع « دِيمَة » .

وجاء التصحيح ـــ أيضا ـــ نحو : « حَاجَة ، وحِوَج » .

تنبيهان :

الأول : اقتضى تعبيره « بأَوْلَى » أن التصحيح مطرد ، وليس كذلك ، بل شاذ ـــ كما تقدم ـــ فكان اللائق أن يقول

وصحَّحُوا فِعْلة ، وفى فِعَل قد شذ تصحيحٌ ، فحتمٌ أن يُعَل

وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل .

الثانى : إنما خالف « فعل فعلة » لأن « فعلة » لما عدمت الألف ، وخف النُّطق بالواو بعد الكسرة ، لقلة عمل اللسان ، انضم إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث ، فوجب تصحيحها بخلاف « فعِل » .

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فتحٍ يَا انْقَلَبْ .·. كالمعطَيَان يُرْضَيَان) أى : إذا وقعت الواو طرفا رابعة ، فَصَاعِدًا ، بعد فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هى فيه ــ حينئذ ــ لا يعدم نظيرا ، يستحق الإعلال ، فيحمل عليه ، وذلك نحو : « أَعْطَيْت » **أصله** : « أَعْطَوت » ؛ لأنه من « عَطَا ، يَعْطو » بمعنى : أَخَذَ ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة ، فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه [1] .

وقد **أفهم** بالتمثيل : أن هذا الحكم ثابت لها ، سواء كانت فى اسم ، كقولك : « **المعْطَيَان** » وأصله : « المعْطَوَان » فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، **أم فى فعل** ، كقولك : « يُرْضَيَان » أصله : « يُرْضَوَانِ » لأنه من « الرِّضْوان » فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما « يَرْضَيَان » المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد ، فلقولك فى ماضيه « رَضِىَ » [2] .

تنبيهان :

الأول : يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث ، نحو : « المعْطَاةُ » ومع تاء التفاعل ، نحو : « تَغَازَيْنَا ، وتَدَاعَيْنَا » مع أن المضارع لا كسر قبل آخره .

---

(١) انظر ٦ / ٣٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٦ / ٣٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك ، فأجاب : بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء فى أوله ، وهو « غَازَيْنَا ، ودَاعَيْنَا » حملا على « نُغَازِى ، ونُدَاعِى » ثم استصحب معها .

الثانى : شذ قولهم فى مضارع « شَأَو » بمعنى : سبق « يَشْأَيَان » .

والقياس : يشأوان ؛ لأنه من الشأو ، ولا كسرة قبل الواو ، فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب فى الماضى ، فيحمل مضارعه عليه .

نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت : « يَشْأَيَان » حملا على المبنى للفاعل .

وأشار بقوله : (وَوَجَبْ .·. إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ منْ أَلِفْ .·. ويَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ) إلى إبدال الواو من أختيها : الألف ، والياء .

أما إبدالها من الألف ففى مسألة واحدة ، وهى : أن ينضم ما قبلها نحو : « بُويع ، وضُورِبَ » وفى التنزيل ﴿ما وُورِيَ عَنْهما﴾ [1] .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففى أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة ، مفردة ، أى : غير مكررة ، فى غير جمع ، نحو : « مُوقِنْ ، ومُوسِر » **أصلهما** : « مُيْقِن ، ومُيْسِر » لأنهما من « أيقن ، وأَيْسَر » فقلبت الياء واوا ؛ لانضمام ما قبلها ، **وخرج** بالساكنة المتحركة ، نحو : « هُيَام » [2] فإنها تحصنت بحركتها ، فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه ، .

وبالمفردة : المدغمة ، نحو : « حُيَّض » فإنها لا تقلب ، لتحصنها

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٢) **هيام** : يطلق على العطش الشديد ، وعلى اختلال العقل من العشق ، وعلى ما يأخذ الإبل ، فتهيم فى الأرض ، ولا ترعى ...

الإدغام ، وبغير الجمع من أن تكون فى جمع ، **فإنها لا تقلب واوا** ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة ، فتصبح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِى جَمْعٍ كَمَا .·. يُقَالُ : هِيمٌ ، عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا) أو (هَيْمَاء) .

فأصل « هِيم » : « هُيْم » — بضم الهاء — لأنه نظير « حُمْر » جمع « أَحْمَر » أو « حَمْرَاء » **فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة** ، لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه — كما فعل فى المفرد — ؛ لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ، فكان يجتمع ثقلان .

ومثل « هيم » : « بيض » جمع « أَبْيَض » أو « بَيْضَاء » .

تنبيهات :

الأول : سمع فى جمع « عَائط » : « عُوط » — بإقرار الضمة ، وقلب الياء واوا ، وهو شاذ .

وسمع « عِيط » على القياس .

الثانى : سيأتى فى كلامه : أن « فُعْلَى » وصفا ، « كالكُوسَى » أنثى « الأَكْيَس » يجوز فيها الوجهان عنده ، فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم فى الاستثناء من الأصل ، المذكــور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة ، المضموم ما قبلها ، إذا كانت فى اسم مفرد ، غير فُعْلَى الوصف تقلب واوا .

وتحت ذلك نوعان :

أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة ، نحو : « مُوقِن » وقد مرَّ .

والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة ، كما إذا بنيت من البياض مثل « بُرْد » **فتقول** : « بيض » وفى هذا خلاف [1] .

(١) انظر ٦ / ٣٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فمذهب سيبويه ، والخليل : إبدال الضمة فيه كسرة ، كما فعل فى الجمع .

ومذهب الأخفش : إقرار الضمة ، وقلب الياء واوا.

وظاهر كلام المصنف موافقته ، **فتقول** على مذهبهما : « بِيض » وعلى مذهبه « بُوض » .

ولذلك : كان « دِيك » عندهما محتملا لأن يكون « فِعْلًا » ويتعين عنده أن يكون « فِعْلا » بالكسر .

وإذا بنيت « مِفْعَلَة » من العيش قلت على مذهبهما « مَعِيشَة » وعلى مذهبه « مَعُوشَة » .

ولذلك : كانت « معيشة » عندهما محتملة أن تكون « مِفْعَلة » وأن تكون « مُفعَلة » ويتعين عنده أن تكون « مِفْعَلة » ـــ بالكسر ـــ .

واستدل لهما بأوجه :

أحدها : قول العرب : « أَعْيَس بيِّن العِيَسَة » ولم يقولوا : « العُوسَة » وهو على حد « أَحْمَر » بين الحُمْرَة .

ثانيها : قولهم : « مَبِيع » والأصل « مَبْيُوع » نقلت الضمة إلى الياء ، ثم كسرت ، لتصح الياء ، وسيأتى بيانه .

ثالثها : أن العين حكم لها بحكم اللام ، فأبدلت الضمة لأجلها ، كما أبدلت لأجل اللام .

واستدل الأخفش بأوجه :

أحدها : قول العرب: « مَضُوفَة » لما يحذر منه ، وهى من « ضَاف يُضيف » : إذا أشْفَق ، وحَذِر ،

قال الشاعر [1] :

١٢٤٤ ـ وَكُنْتُ إذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ
أُشَمِّـر حتَّـى يَبْلُـغَ السَّاقَ مِئْـزَرِى

ثانيها : أن المفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين فى الجمع نحو : « عِتِىٌّ » جمع « عَاتٍ » ولا يقلبان فى المفرد ، نحو : « عُتُوّ » مصدر « عَتَا » .

ثالثها : أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف .

١٢٤٤ ـ (١) **القائل** : أبو جندب الهذلى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد المحتسب ١ / ٢١٤ ، والعينى ٤ / ٥٨٨ ، واللسان (ضيف ١١٥) ...

اللغة :

مضوفة : ما ينزل بالجار من حوادث الدهر ، ونكباته « حتى يبلغ الساق » روى ، « حتى ينصف الساق » « مئزرى » الإزار ، وكنى بذلك : عن همته العالية ، ونجدته ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وكنت » الواو : على حسب ما قبلها ، وكان ، واسمها ، وخبر كان جملة « أشمر » من الفعل ، وفاعله المستتر « إذا » ظرف « جارى » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والياء : مضاف إليه « دعا لمضوفة » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ومتعلق بالفعل « حتى » غائية « يبلغ » مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد « حتى » « الساق » مفعول به « مئزرى » فاعل ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « مضوفة » حيث يكون القياس « مضيفة » وذلك على الشذوذ ، وانظر ٤ / ٥٨٨ العينى .

وصحح أكثرهم مذهب الخليل ، وسيبويه .

وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين :

أحدهما : أن « مَضُوفَة » شاذ ، فلا تبنى عليه القواعد .

والآخر : أن أبا بكر الزّبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر « أضاف » إذا أشفق رُباعيًّا .

ومن روى « ضاف يضيف » فهو قليل .

وعن الثانى ، والثالث : بأنّهما قياس معارض للنص ، فلا يلتفت إليه [1] ، انتهى .

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى : ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، تبدل فيهما الياء واوا ، لانضمام ما قبلها بقوله :

(وَوَاوًا اثر الضّمّ رُدَّ الْيَا مَتَى .·. أُلْفِىَ لَامَ فِعْلٍ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ .·. كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لام فعل ، نحو : « نَضُوَ الرَّجُلُ » « ورَمُو » وهذا مختص بفعل التعجب ، فالمعنى : ما أقْضَاه ! ومَا أَرْمَاه ! .

ولم يجىء مثل هذا فى فعل متصرف ، إلا ما ندر من قولهم : « نَهُو الرَّجُل » ، فهو « نهى » : إذا كان كامل النهية ، وهو : العقل .

والثانية : أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها ، كأن تبنى من « الرَّمْى » مثل « مَقْدرَة » فإنك تقول : « مَرْمَوَة » .

بخلاف نحو : « تَوَانى توانية » فإن أصله قبل دخول التاء « تَوَانُيًا » ــ بالضم ــ كتَكَاسَلَ تَكَاسُلاً ، فأبدلت ضمته كسرة ، لتسلم الياء من القلب ؛

(١) ٦ / ٤٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأت التاء ، لإفادة الوحدة ، وبقى الإعلال بحاله ، لأنها عارضة ، لا اعتداد بها .

والثالثة : أن تكون لام اسم ، مختوم بالألف ، والنون ، كأن تبنى من « الرَّمْى » مثل « سَبُعَان » : اسم موضع ، الذى يقول فيه ابن أحمر [1] :

١٢٤٥ ــ أَلَا يَا دِيَارَ الحَىِّ بِالسَّبُعَانِ
أَمَــلَّ عَلَيْهَــا بِالْبِلَــى الْمَلَــوَانِ

فإنك تقول : « رَمُوَان » والأصل « رَمُيَان » فقلبت الياء واوًا ، وسلمت الضمة ، لأن الألف والنون لا يكونان أضعَف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف .

(وَإِنْ تكُنْ) الياء ، الواقعة إثر ضم (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا .·. فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عنْهُمْ) أى : عن العرب (يُلْفَى) أى : يوجد ، كقولهم فى أنثى (الأَكْيَس ،

١٢٤٥ ــ (١) القائل : تميم بن مقبل ، أو خلف الأحمر ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، والخصائص ٣ / ٢٠٣ ، والعينى ٤ / ٥٤٢ ، ...

اللغة :

السبعان : جبل قبل فلج ، وقيل : وادى شمالى سلم « الملوان : الليل ، والنهار » ...

والمعنى :

ظاهر ...

الإعراب :

« ألا » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام : أداة استفتاح « يا ديار الحى » حرف نداء ، ومنادى ، ومضاف إليه « بالسبعان » متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض « عليها » متعلق بالفعل : « أمل » ، « بالبلى » متعلق بالفعل : « أمل » ، « الملوان » فاعل ...

والشاهد فيه :

أنه إذا أريد أن يبنى من الرمى مثل « السبعان » فإنه يقال فيه : « رموان » .

والأضْيَق) : « الكِيسَى ، والضِّيقى » ، و « الكُوسَى ، والضُّوقَى » بترديد بين حمله على مذكره تارة ، وبين رعاية الزنة أخرى [1] .

واحترز بقوله : « وَصْفا » عما إذا كانت عينا « لفُعْلَى » اسما « كطُوبَى » مصدرًا « لطَابَ » أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فإنه يتعين قلبها واوًا .

وأما قراءة ﴿ طِيبَى لَهُم ﴾ [2] فشاذ .

تنبيه : « فُعْلَى » الواقعة صفة على ضربين :

أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة ، لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا ﴿ قسمة ضِيزَى ﴾ [3] أى : جائرة ، يقال : « ضَازَه حقه » : إذا بخسه ، وجار عليه ، و « مشْية حِيكَى » أي : يتحرك فيها المنكبان، يقال : « حالك في مشيه ، يحيك » إذا حرك منكبيه .

والآخر : غير المحضة ، وهى الجارية مجرى الأسماء ، وهى « فُعْلَى أَفْعَل » « كالطُّوبَى ، والْكَوسَى ، والضوقى ، والخوْرى » مؤنثات : « الأطيب ، والأكيس ، والأضيق ، والأخير » .

وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه ، والنحويون ، فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء ، فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى : من إقرار الضمة ، وقلب الياء واوًا ، كما فى « طُوبَى » مصدرًا .

وظاهر كلام سيبويه : أنه لا يجوز فيه غير ذلك .

---

(١) انظر ٦ / ٤١ توضيح المقاصد ، والمسالك ... ، وانظر ص ٨٥١ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ــ بتحقيقنا ــ .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

والذى يدل على أن هذا الضرب من الصِفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على « أَفَاعِل » فيقال : « أَفْضَل ، وأَفَاضِل ، وأَكْبَر ، وأَكَابِر » كما يقال فى جمع « أَفْكَل » وهى : الرِّعدة « أَفَاكِل » .

والمصنف ذكره فى باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونصَّ على أنهما مسموعان من العرب [1] .

فكان التعبير السالم من الإيهام ، الملاقى لغرضه أن يقول :

وَإِنْ يكُنْ عَيْـنًا لِفُعْلَى أَفْعَلا . فَذَاك بالْوَجْهَيْنِ عَنْهم يُجْتَلَـى

* * *

(١) انظر ٦ / ٤٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فَصْــلٌ

(ومِنْ لَامِ فَعْلَى اسْمًا أَتى الواو بَدَل
يَاءً كتَقْـوَى غَالِبًا جَـا ذَا الْبَــدَلْ)

أى : إذا اعتلت لام « فَعْلَى » ــ بفتح الفاء ــ فتارة تكون لامها واوًا ، وتارة تكون ياءً :

فإن كانت واوًا سلمت فى الاسم ، نحو : « دَعْوَى » وفى الصفة ، نحو : « نَشْوَى » ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم ، والصفة .

وإن كانت ياء سلمت فى الصفة ، نحو : « خَزْيَا ، وصَدْيَا » مؤنثا « خَزْيَان ، وصَدْيَان » وقلبت واوًا فى الاسم ، نحو : « تَقْوَى ، وشَرْوَى ، وفَتْوَى » فرقا بين الاسم ، والصفة ، وأوثر الاسم بهذا الإعلال ؛ لأنه أخف ، فكان أحمل للثقل .

وإنما قال : « **غَالبًا** » للاحتراز من « الرَّيَّا » : للرائحة ، و « طَغْيَا » : لولد البقرة الوحشية ، و « سَعْيًا » لموضع ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية .

وفى الاحتراز عن هذه نظر :

أما « رَيًّا » فالذى ذكره سيبويه ، وغيره من النحويين : صفة أنها غلبت عليها الاسمية ، والأصل « رائحة ريًّا » أى : مملوءة طيبا .

وأما « طَغيا » فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلهم استصحبوا التصحيح ، حين فتحوا للتخفيف .

وأما « سعْيًا » فعلم : فيحتمل أنه منقول من صفة « كَخَزْيَا ، وصَدْيَا » [1] .

---

(١) انظر ٦ / ٤٤ ، ٤٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيه :

ما ذكره الناظم — هنا — وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه ، وأكثر النحويين ، **أعنى** : فى كون إبدال الياء واوا فى « فَعْلى » الاسم مطردًا ، وإقرار الياء فيها شاذ .

وعكس فى التسهيل ؛ فقال : « وشَذَّ إبدال الواو من الياء « لفَعْلَى ، اسما » [1] .

وقال — أيضا — فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى « فعلى » اسما « كالنَّشْوى ، والتَّقْوى ، والعَنْوَى ، والفَتْوَى » ، والأصل فيهن الياء .

ثم قال : وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا ، فألحقوا الأربعة المذكورة « الشرْوَى ، والطَغْوَى ، واللَّقْوَى [2] ، والدَّعْوَى » زاعمين أن أصلها الياء .

والأولى عندى : جعل هذه الأواخر من الواو سدًّا لباب التكثير من الشذوذ .

ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الرَّيَّا وهى : الرائحة و « الطغيا » وهى : ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤهما ، وتضم .

و « سعيا » اسم موضع : فهذه الثلاثة الجائية على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه .

وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة .

وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الياء ، واوًا .

---

(١) ص ٣٠٩ تسهيل الفوائد ...

(٢) **اللقوى** : لعل المراد : اللَّغْوِيّ بالغين — : بمعنى اللغو ... ولا وجود « للقوى » فى القاموس ، وغيره ... ولعل ذلك من قبيل التحريف ، انظر ٤ / ٣١١ الصبان .

ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله:

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفًا .·. وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى)

أى : إذا اعتلت لام « فُعْلَى » — بضم الفاء — فتارة تكون لامها ياء ، وتارة تكون واوًا :

فإن كانت ياء سلمت فى الاسم ، نحو : « الفُتْيَا » وفى الصفة ، نحو : « القُصْيَا » تأنيث « الأقصى » : فلم يفرقوا فى « فُعْلى » من ذوات الواو بين الاسم ، والصفة كما لم يفرقوا فى « فَعْلَى » — بالفتح من ذوات الواو — كما سبق .

وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو : « حُزْوَى » : اسم موضع ، قال الشاعر [1] :

أَدَارًا بِحُزْوى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَة .·. فَمَاءُ الهوَى يرْفَضُّ ، أَوْ يَتَرَقْرَقُ

وقلبت ياء فى الصفة ، نحو : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا ﴾ [2] ونحو وقولك : « للمتَّقين الدَّرجة العُلْيَا » .

وأما قول الحجازيين « القُصْوَى » فشاذ قياسا ، فصحيح استعمالا ، نبه به على الأصل .

وتميم يقولون : « القُصْيَا » — على القياس — .

---

(١) الشاهد رقم (٨٨٩) وقد مر الكلام عنه مستوفى .

والشاهد فيه هنا في قوله : « حزوى » فإنه « فعلى » — بالضم — وهو : اسم موضع ، فلذلك لم يتغير ، وإلا فالأصل فيه إذا كان صفة تقلب الواو فيه ياء ، كما فى الدنيا ، انظر ٤ / ٥٧٩ العينى .

(٢) من الآية ٦ من سورة الصافات .

وشذ ــ أيضا ــ « الْحَلْوَى » عند الجميع .

تنبيه :

ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ، فإنهم يقولون : إن « فُعْلى » إذا كانت لامها واوا تقلب فى الاسم ، دون الصفة ، ويجعلون « حُزْوَى » شاذًّا .

قال الناظم فى بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوص بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة ، أو « بالدُّنيا » والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح « حُزْوَى » شاذٌّ ، كتصحيح « حيوة » .

وهذا قول لا دليل على صحته .

وما قلته مؤيَّد بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة [1] .

حكى الأزهرى عن الفراء ، وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل « الدُّنْيَا ، والعُلْيَا » فإنه بالياء ، فإنهم يستثقلون الواو ، مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى « القُصْوَى » وبنو تميم قالوا « القُصْيَا » انتهى .

وأما قول ابن الحاجب : بخلاف الصفة « كالغُزْوَى » يعنى تأنيث « الأَغْزَى » فقال ابن المصنف : « هو تمثيل من عنده ، وليس معه نقل » .

والقياس : أن يقال : « الغُزْيَا » كما يقال : « العُلْيَا » [2] ، انتهى .

* * *

---

(١) ٦ / ٤٥ ، ٤٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ٦ / ٤٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فصـــل

(إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ ، وَيَا .·. واتَّصَلَا ، ومنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فيـاءً الواوَ اقلبَنَّ .·. مُدْغِـمَا) أى : هذا موضع سادس **تقلب فيه الواو ياء** .

وهو : أن تلتقى هى ، والياء فى كلمة ، أو ما هو فى حكم الكلمة « كمُسْلِمىّ » والسابق منهما ساكن ، متأصل ذاتًا ، وسكونًا .

ويجب ـــ حينئذ ـــ إدغام الياء فى الياء .

مثال ذلك : فيما تقدمت فيه الياء « سيِّد ، وميتٌ » أصلهما : « سَيْوِدِ ، ومَيْوت » .

ومثاله فيما تقدمت فيه الواو : « طىّ ، ولىّ » مصدرا : « طوَيْتُ ، ولَوَيْتُ » وأصلهما : « طَوْى ، ولَوْى » .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا « كزيتُون » وكذا إن كانا من كلمتين نحو : « يَدْعُو يَاسِير ، ويَرْمِى وَاعد » أو كان السابق منهما متحركا ، نحوا : « طويل ، وغَيُور » أو عارض الذات ، نحو : « رُويَة » مخفف « رُؤْية » و « دِيوان » إذ أصله : « دوّان » ، و « بويع » إذ واوه بدل من ألف « بايع » أو عارض السكون ، نحو : « قوى » فإن أصله الكسر ، ثم سكن للتخفيف ـــ كما يقال فى « عَلِمَ » : « عَلْمَ » .

تنبيه :

لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر ، لم ينبه عليه ـــ هنا ـــ وهو : ألا يكون فى تصغير ما يكسر على « مفاعل » ، فنحو : « جَدْوَل ، وأَسْوَد » : للحية ، يجوز فى مصغره الإعلال ، نحو : « جُديِّل ، وأُسَيِّد » وهو القياس [1] .

---

(١) انظر ٦ / ٤٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والتصحيح : نحو : « جُدَيْول ، وأُسَيْود » حملا للتصغير على التكسير .

أما أسود صفة ، فتقول فيه : « أُسيِّد » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود ، (وشَذَّ مُعْطًى غيرَ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب :

ضرب أعل ، ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم : ﴿ إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [1] ــ بالإبدال ــ وحكى بعضهم اطرادهُ على لغة .

وضرب صحيح مع استيفائها ، نحو : « ضَيْوَن » وهو : السِّنور الذكر ، و « يوم أَيْوَم » [2] و « عَوى الكلبُ عَوْيَة » و « رجَاء بن حَيْوَة » .

وضرب أبدلت فيه الياء واوًا ، وأدغمت الواو فيها ، نحو : « عَوَى الكلبُ عَوَّة » و « هو نَهو عن المنكر » [3] .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ ، اوْ يَاءٍ بتَحريك أُصِلْ .·. أَلِفًا ابْدِلْ ، بعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ) .

أى : يجب إبدال الواو ، والياء ألفا بشروط **أحد عشر** :

الأول : أن يتحركا ، فلذلك : صحتا فى القَوْل ، والبَيْع ؛ لسكونهما .

والثانى : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك : صحتا فى « جَيَل ، وتَوَم » مُخففي « جيئل ، وتوأم » وفى ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بالهُدَى ﴾ [4] ﴿ وَلَتُبْلَوُنَّ فِى أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [5] ، ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُم ﴾ [6] .

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٢) **أيوم** : كثير الشدة .

(٣) انظر ٦ / ٤٨ ، ٤٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٤) من الآية ١٦ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

والثالث : أن ينفتح ما قبلهما ، ولذلك : صحتا فى « العِوَض ، والحِيَل ، والسُّوَر » .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى : فى كلمتيهما ، ولذلك : صحتا فى « إنِ عمر وجد يزيد » .

والخامس : أن يكون اتصالهما أصليا ، فلو بنيت مثل « عُلَبِط » من الغَزْو ، والرَّمْى » قلت فيه : « غَزو ، ورمى » منقوصا ، ولا تقلب الواو ، والياء ألفا ؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض ، بسبب حذف الألف ، إذ الأصل : « غزاوى ، ورمايِى » لأن « عُلَبِطًا » أصله « عُلَابِط » .

والسادس : أن يتحرك ما بعدهما ، إن كانا عينين ، وألا يليهما ألف ، ولا ياء مشددة ، إن كانتا لامين .

وإلى هذا أشار بقوله : (إِنْ حُرِّكَ التَّالِى) أى : التابع (وإِنْ سُكِّنَ كَفّ .·. إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ ، وهِىَ لَا يُكَفّ) .

إعْلالهما بسَاكنٍ غير أَلِفْ .·. أَوْ يَاءَ التَّشْدِيدُ فيهَا قَدْ أُلِفْ .

ولذلك : صحت العين فى نحو : « بَيَان ، وطَوِيل ، وغَيُور ، وخَورنَق » واللام فى نحو : « رَميا ، وغَروا ، وفَتَيَان ، وعَصَوَان ، وعلوىّ ، وفتوىّ » .

وأعلت العين فى « قَامَ ، وبَاعَ ، ونَاب ، وبَاب » لتحرك ما بعدها ، واللام فى « غَزَا ، ودَعَا ، ورَمَى ، وتَلَا » إذ ليس بعدها ألف ، ولا ياء مشددة ، وكذلك « يَخْشَون ، ويمحُون » وأصلهما : « يخشيُون ، ويمحوون » فقلبتا ألفين ؛ لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفتا للساكنين .

وكذلك تقول فى جمع : « عَصًا » مسمى به : « قام عصون » والأصل : « عصوون » ففعل به ما ذكر .

وعلى هذا لو بنيت من الرمى ، والغزو مثل « عَنْكَبوت » قلت : « رَمْيَوت ،

وغَزَوْوْت » **والأصل** : « رمييوت ، وغَزْوَووت » ثم قلبتا ، وحذفا لملاقاة الساكن .

وسهل ذلك : أمن اللبس ؛ إذ ليس في الكلام « فعلوت » .

وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما هو فيه واحدًا [1] .

وإنما صححوا قبل الألف ، والياء المشددة ؛ لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ، ساكنان ، فتحذف إحداهما ، فيحصل اللبس فى نحو : « رَميا » لأنه يصير « رمى » ولا يدرى للمثنى هو ، أم للمفرد ؟ وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من بابه .

وأما نحو : « علوى » فلأن واوه فى موضع تبدل فيه الألف واوا .

والسابع : ألا تكون إحداهما عينا « لفعل » الذى الوصف منه على « أَفْعَل » .

والثامن : ألا تكون عينا لمصدر هذا الفعل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وصح عين فَعَلٍ) أى : نحو « الغيد ، والحول » (وفَعِلاً) أى : نحو : « غَيِدَ ، وحَوِلَ » (ذَا أَفْعَلٍ) أى : صاحب وصف على « أَفْعَل » (كأَغْيَدٍ ، وأَحْوَلَا) .

وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على « أَفْعَل » نحو : « أَحْوَل ، وأَعْوَر » لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح .

واحترز بقوله : « ذَا أَفْعَل » من نحو « خاف » فإنه « فَعِل » — بكسر العين — بدليل « أمن » واعتل ؛ لأن الوصف منه على « فاعل » « كخائف » لا على « أفعل » .

والتاسع : وهو مختص بالواو ألا تكون عينا « لافْتَعَل » الدال على معنى

---

(١) انظر ٦ / ٥١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

« التفاعل » أى : التشارك فى الفاعلية ، والمفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله :
(وَإِنْ يَبِنْ) أى : يظهر (تَفَاعُلٌ من افْتَعَلْ .·. والعِينُ وَاوٌ سَلِمَتْ ، وَلَمْ تُعَلْ) .

أى : إذا كان « افْتَعَل » واوى العين بمعنى « تَفَاعل » صح حملا على « تَفَاعُل » لكونه بمعناه ، نحو : « اجْتَوَرُوا ، وازْدَوجُوا » بمعنى : تجاوَرُوا وتزاوجُوا .

واحترز بقوله : « وإن يَبِن تَفَاعُل » من أن يكون « افْتَعَل » لا بمعنى « تَفَاعل » فإنه يجب إعلاله مطلقا ، نحو : « اخْتَان » بمعنى « خَان » و « اجْتَازَ » بمعنى « جَازَ » وبقوله : « والْعَيْنَ وَاوًا » من أن تكون عينه ياء ، فإنه يجب إعلاله ، ولو كان دالا على التفاعل ، نحو : « امْتَازُوا ، وابْتَاعُوا ، واسْتَافُوا » أى : تَضَارَبُوا بالسُّيُوف ، بمعنى : تَمَايَزُوا ، وتَبَايَعُوا ، وتَسَايَفُوا » ؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فكانت أحق بالإعلال منها [1] .

والعاشر : ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال ، وإلى هذا أشار بقوله : (وإِنْ لحرْفَيْن ذَا الإعلال اسْتَحَقْ .·. صحح أَوَّلٌ) .

أى : إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة ، واوان ، أو ياءان ، أو واو ، وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا ، لتحركه ، وانفتاح ما قبله ، فلابد من تصحيح أحدهما ؛ لئلا يجتمع إعلالان فى كلمة ، والآخر أحق بالإعلال ؛ لأن الطرف محل التغيير ، فاجتماع الواوين ، نحو : « الحَوَى » مصدر حَوِى ، إذَا اسْوَدَّ .

ويدل على أن ألف « الحوى » منقلبة عن واو قولهم فى مثناه : « حووان » وفى جمع « أحوى » : « حوّ » وفى مؤنثه « حوَّاء » .

واجتماع الياءين ، نحو : « الحيا » : للغيث ، وأصله « حيى » ؛ لأن تثنيته « حييان » فأعلت الياء الثانية ــ لما تقدم ــ .

---

(١) انظر ٦ / ٥٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

واجتماع الواو ، والياء ، نحو : « الهوى » وأصله « هوى » فأعلت الياء ، ولذلك صحح فى نحو : « حيوان » ؛ لأن المستحق للإعلال هو الواو ، وإعلاله ممتنع ؛ لأنه لام ، وليها ألف .

وأشار بقوله : (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأول ، وصحح الثانى ، كما فى نحو : « غاية » أصلها « غيية » أعلت الياء الأولى ، وصحت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا .

ومثل « غاية » فى ذلك « ثاية » وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه ، فيثوى عندها ، و « طاية » وهى : السطح ، والدكان — أيضا — وكذلك « آية » عند الخليل ، أصلها « أيية » فأعلت العين شذوذًا ، إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا أسهل الوجوه — كما قال فى التسهيل — .

أما من قال : إن أصلها « أَيْيَة » — بسكون الياء الأولى ، فيلزمه إعلال الياء الساكنة [1] .

ومن قال : أصلها « آيية » على وزن « فاعلة » فيلزمه حذف العين ، لغير موجب .

ومن قال : « أَيِيَة » — كنبقة — فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة « أئمة » ياء ، لا ألفا .

والحادى عشر : ألا تكون عينا لما آخره زيادة ، تختص بالأسماء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ∴ يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا) .

يعنى : أنه يمنع من قلب الواو ، والياء ألفا ، لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما

---

(١) انظر ٦ / ٥٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

كونهما عينا لما فى آخره زيادة ، تختص بالأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بَعُدَ شبهه بما هو الأصل فى الإعلال ، وهو الفعل ، وذلك نحو : « جَوَلان ، وسَيَلان » .

وما جاء من هذا النوع معلاً عدَّ شاذًا ، نحو : « دَارَان ، ومَاهَان » وقياسهما : « دَوَرَان ، ومَوهَان » .

وخالف المبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياس .

والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه [1] .

تنبيهات :

الأول : زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح ؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل ؛ لأنها تلحق الماضى ، فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو : « قالة ، وباعة » .

وأما تصحيح « حوكة ، وخونة » فشاذ بالاتفاق .

الثانى : اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو : « صوَرَى » ، وهو : اسم ماء .

فذهب المازنى : إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم .

وذهب الأخفش : إلى أنها لا تمنع الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ، لكونها فى اللفظ بمنزلة « فعلى » :

فتصحيح صَوَرَى عند المازنى مقيس ، وعند الأخفش شاذ ، لا يقاس عليه فلو بنى مِثلها من « القول » لقيل على رأى المازنى : « قَوَلى » وعلى رأى الأخفش « قالى » .

وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسألة : فاختار فى التسهيل مذهب

---

(1) انظر ٦ / ٥٣ ، ٥٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الأخفش ، وفى بعض كتبه مذهب المازنى ، وبه جزم الشارح .

واعلم أن ما ذهب إليه المازنى هو مذهب سيبويه [1] .

الثالث : بقى شرطان آخران : أحدهما ، وذكره فى التسهيل ، وشرح الكافية : إلا أتكون العين بدلا من حرف لا يعل .

واحترز به عن قولهم فى « شجرة » : « شيرة » فلم يعلوا ؛ لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر [2] :

١٢٤٦ ـ إذَا لم يكُنْ فيكُنَّ ظلٌّ، وَلَا جَنًى
فأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَيَرَاتِ

---

(١) انظر ٦ / ٥٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٢٤٦ ـ (١) القائل : جعيثنة البكائى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد القالى ٢ / ٢١٤ ، والعينى ٤ / ٥٨٩ ، ...

اللغة :

جنى : ما يجتنى من الشجر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« إذا » ظرف ، ضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يكن » مضارع كان الناقصة ، مجزوم بلم « ظل » اسم يكن « فيكنّ » متعلق بمحذوف خبر يكن ، تقدم على الاسم ... والجملة : فعل الشرط « ولا جنى » عاطف ، ومعطوف على « ظل » والخطاب للأشجار ... « فأبعدكن الله » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، والجملة : من الفعل ، والمفعول به ، والفاعل جواب الشرط « من شيَرات » جار ومجرور ...

والشاهد فيه :

قوله : « شيَرات » ـ بفتح الشين المعجمة ، والياء ـ ... حيث أبدل الشاعر الياء من الجيم . ومن أجل ذلك لم تعل الياء ؛ لأنها بدل من حرف ، لا يعل ...

والآخر : ألا تكون فى محل حرف لا يعل ، وإن لم تكن بدلا .

والاحتراز بذلك من نحو : « أَيِسَ » بمعنى : « يئس » فإن ياءهُ تحركت ، وانفتح ما قبلها ، ولم تعل ؛ لأنها فى موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها ، لوقوعها موقعها .

هكذا قال فى شرح الكافية .

قال : ويجوز أن يكون تصحيح ياء « أَيِس » انتفاء علتها ، فإنها كانت قبل الهمزة ، ثم أخرت ، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل ، وتغيير الإبدال .

هذا كلامه .

وذكر بعضهم : أن « أَيِسَ » إنما لم يعل ؛ لعروض اتصال الفتحة به ، لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم ، والهمزة قبلها فى نية التأخير .

وعلى هذا : فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر ، وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض .

واحترز بذلك عن « القَوَد ، والصَّيَد ، والجيَدَ » وهو : طول العنق ، وحسنه ، و « الحيَدَى » يقال : « حِمَار حَيَدَى » : إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه ، و « الحوكة ، والحوَنَة » وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ ، مع استيفائه الشروط .

ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم : « رَوَح ، وغَيَبَ » : جمع : « رَائح ، وغَائب » و « عَفوة » جمع « عفو » وهو : الجحش ، و « هيوة ، وأُود » [1]

(١) أُوَو : بضم الهمزة « كصرد » .

جمع « أُوَّة » وهو : الداهية من الرجال ، و « قروة » جمع « قرو » وهى : مِيلَغةِ الكلب [1] ، انتهى .

(وَقَبْلَ بَا اقْلِب مِيمًا النُّونَ إِذَا .·. كَانَ مُسَكَّنًا) أى : تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما ، وذلك : لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما ، مع تنافر لين النون ، وغنتها لشدة الباء .

وإنما اختصت الميم بذلك ؛ لأنها من مخرج الباء ، ومثل النون فى الغنة ، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة ، والمتصلة ، وقد جمعهما فى قوله : « كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا » أى : من قطعك ، فألقه عن بالك ، واطرحه ، وألف « انْبِذَا » بدل من نون التوكيد الخفيفة .

تنبيهات :

الأول : كثيرًا ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب ، كما فعل الناظم ؛ والأَوْلَى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب [2] .

الثاني : قد تبدل النون ميما ساكنة ، ومتحركة ، دون باء ، وذلك شاذ :

فالساكنة كقولهم فى « حَنْظَل » : « حَمْظَل » والمتحركة كقولهم فى « بَنَان » : « بَنَام » ومنه قوله [3] :

١٢٤٥ ــ يا هالُ ذَات المنطِق التَّمْتَام
وكَفُّكِ المخضَّب البَنَام

(١) **ميلغة** : ميلغ الكلب ، وميلغته ــ بكسر الميم فيهما ــ : الإناء الذى يلغ فيه .

(٢) انظر ٦ / ٥٦ ، ٥٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٢٤٧ ــ (١) القائل : رؤبة ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٣٣ ، ٣٥ ، والعينى ٤ / ٥٨٠ ، والتصريح ٢ / ٣٩٢ ،...

وجاء عكس ذلك فى قولهم : « أَسْوَد قَاتِن » وأصله « قَاتِم » .

الثالث : أبدلت الميم — أيضا — من الواو فى « فَم » إذ أصله « فَوه » بدليل « أَفْوَاه » فحذفوا الهاء تخفيفا ، ثم أبدلوا الميم من الواو .

فإن أضيف رجع به إلى الأصل ، فقيل : « فُوك » وربما بقى الإبدال ، نحو : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

* * *

اللغة :

هال : منادى مرخم : اسم امرأة ... التمتام : من التمتمة : تكرير التاء ، والميم ، المخضب : الذى جعل فيه الخضاب ، والبنام : المراد : البنان : أطراف الأصابع ، الواحدة بنانة ...

والمعنى :

بنادى رؤبة من سميت بهالة ، ويصفها بأنها تنطق فى تمتمة ، وأن أطراف أصابعها مخضبة ...

الإعراب :

« يا » حرف نداء « هال » منادى مرخم ، مبنى على ضم الحرف المحذوف ، لأجل الترخيم فى محل نصب « ذات » نعت لهالة — باعتبار المحل — ذات : مضاف « المنطق » مضاف إليه « التمتام » نعت للمنطق ، مجرور بالكسرة ... « وكفك » الواو : حرف عطف ، كف : عطف على المنطق ، والكاف : مضاف إلى « كف » ، « المخضب » نعت لكف « البنام » مضاف إليه ...

والشاهد في البيت :

قوله : « البنام » حيث أبدل الميم من النون شذوذًا ؛ لتحركها ، وعدم وجود الباء بعدها .

فصـــل

(لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ .:. ذِى لِينٍ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ)

أى : إذا كان عين الفعل واوًا ، أو ياء ، وقَبلَهُما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه ؛ لاستثقالها على حرف العلة ، نحو : « يَقُوم ، ويَبِين » .

الأصل : « يَقْوُم ، ويَبْيِن » — بضم الواو ، وكسر الياء — فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو : قَاف « يقوم » وبَاء « يَبِين » فسكنت الواو ، والياء .

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة ، فإن كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ما تقدم .

وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة ، كما فى نحو : « أَقَام ، وأَبَان » أصلهما : « أَقْوَمْ ، وأَبْيَن » : فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت أَلفًا ؛ لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، ونحو : « يُقيم » أصله : « يُقْوِم » فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها .

ولهذا النقل شروط :

الأول : أن يكون الساكن ، المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ، نحو : « قَاوَل ، وبَايَع ، وعوَّق ، وبيَّن » وكذا الهمزة لا ينقل إليها ، نحو : « يَأْيَس » مضارع « أَيِسَ » ؛ لأنها معرضة للإعلال ، بقلبها أَلفًا .

نص على ذلك فى التسهيل .

وإنما لم يستثنها هنا : لأنه قد عدها من حروف العلة ، فقد خرجت بقوله : « صَحَّ » [1] .

الثانى : ألا يكون الفعل فعل تعجب ، نحو : « مَا أَبْيَنَ الشَّىْءَ ! ، وأَقْوَمَه ! ، وأبين به ! ، وأَقْوِم بِهِ ! » .

حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن ، والدلالة على المزية ، وهو أفعل التفضيل .

الثالث : ألا يكون من المضاعف اللام ، نحو : « ابْيَضَّ ، واسْوَدَّ » .

وإنما لم يعلوا هذا النوع ؛ لئلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك : أن « ابيَضَّ » لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه : « بَاضَّ » وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ، وهى : نعومة البشرة .

الرابع : ألا يكون من المعتل اللام ، نحو : « أَهْوى » فلا يدخله النقل ؛ لئلا يتوالى إعلالان .

وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله :

(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تعجُّب ، وَلَا .·. كَابيَضَّ ، أَوْ أَهْوَى بلام عُلِّلَا)

وزاد فى التسهيل شرطا آخر ، وهو : « ألا يكون موافقا « لفَعِل » الذى بمعنى « أفعَل » نحو : « يَعْوِر ، ويَصْيِد » مضارعا « عَوِر ، وصيد » وكذا ما تصرف منه ، نحو : « أَعْوَره الله » وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله : « وصحَّ عين فَعَل ، وفَعِلَا .·. ذَا أَفْعَل » فإن العلة واحدة [2] .

---

(١) انظر ٦ / ٥٩ ، ٦٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) انظر ٦ / ٦٠ ، ٦١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(وَمِثْل فِعْلٍ فِى ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ .:. ضَاهَى مُضَارِعًا ، وَفِيهِ وَسْمُ)

أى : الاسم المضاهى للمضارع ، وهو : الموافق له فى عدد الحروف ، والحركات يشارك فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور ، بشرط أن يكون فيه وسم ، يمتاز به عن الفعل .

فاندرج فى ذلك نوعان :

أحدهما : ما وافق المضارع فى وزنه ، دون زيادته « كَمَقَام » فإنه موافق للفعل فى وزنه فقط ، وفيه زيادة تنبىء على أنه ليس من قبيل الأفعال ، وهى : الميم ، فأعل .

وكذلك نحو : « مُقِيم ، ومُبِين » .

وأما « مَدْيَن ، ومَرْيَم » فقد تقدم أن وزنهما « فَعْلَل » لا « مَفْعَل » ، وإلا وجب الإعلال ، ولا « فَعِيل » لفقده فى الكلام .

ولو بنيت من « البَيْعِ » « مَفْعَلَة » — بالفتح — قلت : « مَبَاعَة » أو « مفعلة » — بالكسر — قلت : « مَبِيعة » أو « مفعُلة » — بالضم — فَعَلى مذهب سيبويه ، تقول : « مبيعة » — أيضا — وعلى مذهب الأخفش تقول : « مَبُوعَة » — وقد سبق ذكر مذهبهما — .

والآخر ما وافق المضارع فى زيادته ، دون وزنه ، كأن تبنى من « القول ، أو البيع » اسما على مثال « تِحِلْىء » — بكسر التاء ، وهمزة بعد اللام — فإنك تقول : « تِقِيْل ، وتِبِيْع » — بكسرتين ، بعدهما ياء ساكنة — .

وإذا بنيت من « البَيْع » اسما على مثال « تُرْتُب » قلت على مذهب سيبويه « تُبِيع » — بضم ، فكسر — وعلى مذهب الأخفش : « تُبُوع » .

فالوسم الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل ، هو كونه على وزن خاص بالاسم ، وهو أن « تِفعلا » — بكسر التاء ، وضمها — لا يكون فى الفعل ،

ولذلك أعل .

أما ما شابه المضارع فى وزنه ، وزيادته ، أو باينه فيهما معا ، فإنه يجب تصحيحه .

فالأول نحو : « أبيض ، وأسود » لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلا .

وأما نحو « يزيد » علما فمنقول إلى العلمية ، بعد أن أعل ، إذا كان فعلًا .

والثانى : « كمخيط » هذا هو الظاهر .

وقال الناظم ، وابنه : حق نحو « محيط » ألا يعل ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه « لتعلم » — أى : بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم ، لكنه حمل على « مخياط » لشبهه به : لفظا ، ومعنًى [1] ، انتهى .

وقد يقال : لو صح ما قالا لزم ألا يعل مثال « تحلىء » ؛ لأنه يكون مشبها « لتحسب » فى وزنه ، وزيادته .

ثم لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط .

وقد أشار إلى هذا الثانى بقوله : (ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالْمِفْعَالِ) يعنى : أن « مِفْعَالًا » لما كان مباينا للفعل ، أى : غير مشبه له فى وزن ، ولا زيادة استحق التصحيح « كمِسْوَاك ، ومِكْيَال » وحمل عليه فى التصحيح « مفعل » لمشابهته له فى المعنى « كِمقْوَل ، ومِقْوَال ، ومخيَط ، ومخيَاط » .

والظاهر: ماقدمته من أن علة تصحيح نحو « مخيَط » مباينته الفعل فى وزنه ، وزياته ؛ لأنه مقصور من « مخياط » فهو هو ، إلا أنه محمول عليه .

وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وَأَلِف الإِفْعَالِ ، واستِفْعَالِ) أَزِل لِذَا

---

(١) انظر ص ٨٦٠ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

الإِعْلَالِ ، والتَّا الْزَمْ عِوَضْ) ، أى : إذا كان المصدر على « إِفْعَال ، أو اسْتِفْعَال » مما أعلت عينه حمل على فعله فى الإعلال ، فتنقل حركة عينه إلى فائه « ثم تقلب ألفا ، لتجانس الفتحة ، فيلتقى ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو : « إِقَامَة ، واسْتَقَامَة » : أصلهما : « إِقْوَام ، واسْتِقْوَام » ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو أَلفًا ؛ لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان : الأولى بدل العين ، والثانية ألف « إِفْعَال ، واسْتِفْعَال » فوجب حذف إحداهما .

واختلف النحويون : أيتهما المحذوفة ؟

فذهب الخليل ، وسيبويه : إلى أن المحذوفة ألف « إِفْعَال ، واسْتِفْعَال » لأنها زائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال : « وألف الإِفْعَال ، واسْتِفْعَال أَزِلْ » .

وذهب الأخفش ، والفراء : إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة .

والأول أظهر .

ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث ، فقيل : « إقامَة ، واسْتَقَامَة » .

وأشار بقوله : (وحَذْفُها بالنَّقْلِ) أى : (رُبَّمَا عَرَضْ) إلى أن هذه التاء التى جعلت عوضًا قد تحذف ، فيقتصر فى ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه [1] .

من ذلك قولهم : « أراه إِرَاء ، وأَجَابه إجَابًا » حكاه الأخفش .

قال الشارح : « ويكثر ذلك مع الإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ [2] .

---

(١) انظر ٦ / ٦٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، وانظر ص ٨٦١ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — .

قيل : وحسن حذف الياء فى الآية مقارنته لقوله بعد ﴿ وإيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ [1] .

تنبيه :

قد ورد تصحيح « إفْعَال ، واستِفْعَال » وفروعهما فى ألفاظ ، منها : « أَغْوَل إغْوَالًا ، وأَغْيَمَت السماء إغيامًا ، واستَحْوَذ استِحْوَاذًا ، واستَغْيَل الصبى استغيالا » [2] .

وهذا عند النحاة شاذ ، يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم ، يقاس عليها .

وحكى الجوهرى عنه : أنه حكى عن العرب تصحيح « أفعل ، وقام ، واستفعل » تصحيحا مطردا فى الباب كله .

وقال الجوهرى فى مواضع أخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة .

وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو : أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو « استَنْوَق الجَمَل استِنْواقًا ، واستَتْيَست الشاة استِتْياسًا » أى : صار الجمل ناقة ، وصارت الشاة تَيْساء .

وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه ، لا فيما له ثلاثى ، نحو : « استَقَام » ، انتهى .

(وَمَا لإفْعَالِ) واستفعالِ المذكورين (من الحذف ، وَمِنْ .·. نَقْلِ فمفعول به أيضًا قَمِنْ) .

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور .

(٢) استغيل الصبى : شرب الغيل ، وهو اللبن ، الذى ترضعه المرأة ولدها ، وهى تؤتى ، أو وهى حامل .

أى : حقيق (نحو : مَبيعَ ، ومَصُون) ، والأصل : « مبيوع ، ومَصوون » فنقلت حركة الياء ، والواو إلى الساكن قبلهما ، فالتقى ساكنان : الأول عين الكلمة ، والثانى واو مفعول الزائدة ، فوجب حذف إحداهما .

واختلف فى أيتهما المحذوفة ؟ على حد الحذف فى « إفْعَال ، واسْتِفْعَال » المتقدم .

ثم **ذوات الواو** ، نحو : « مَصُون ، ومَقُول » ليس فيها عمل غير ذلك .

وأما **ذوات الياء** ، نحو : « مَبِيع ، ومَكِيل » فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى « مُبيع ، ومُكيل » بياء ساكنة ، بعد ضمة ، فجعلت الضمة المنقولة كسرة ؛ لتصح الياء .

وأما على رأى الأخفش : فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء ، وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو ، وذوات الياء .

وقد خالف الأخفش أصله فى هذا ، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت ، وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا ؛ لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع ، نحو : « بِيض » ، وقد قلب ها هنا الضمة كسرة مراعاة للعين ، التى هى ياء ، مع حذفها ، ومراعاتها موجودة أجدر [1] .

تنبيه :

وزن « مَصُون » عند سيبويه « مَفُعْل » وعند الأخفش « مَفُول » .

وتظهر فائدة الخلاف فى نحو « فو » ـــ مخففا ـــ .

قال أبو الفتح : سألنى أبو على عن تخفيف « مَسُوءٍ » فقلت : أما على قول أبى الحسن ، فأقول : « رأيت مَسُوًّا » كما تقول فى « مَقْرُوء » : « مقروّ » ؛

(١) انظر ٦ / ٦٦ ، ٦٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

لأنها عنده واو « مَفْعُول » .

وأما على مذهب سيبويه ، فأقول : « رأيت مَسُوًا » كما تقول في « خِبء » : « خِب » فتحرك الواو ؛ لأنها في مذهبه العين .

فقال لى أبو على : « كذلك هو » [1] ، انتهى .

(ونَدَرْ .·. تَصْحِيحُ ذِى الْوَاوِ) من ذلك قول بعض العرب : « ثَوْبٌ مَصوُون ، ومسْك مَدْووفٌ [2] وفَرَس مَقوودٌ » .

ولا يقاس على ذلك ، خلافا للمبرد .

(و) التصحيح (في ذى الْيَا) من ذلك (اشْتَهَرْ) لخفة الياء ، كقولهم : « تُخذُهُ مَطْيُوبَةٌ به نَفْسًا » وقوله [3] :

١٢٤٨ ــ كأنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبةٌ .·. ... ...

---

(١) انظر ٦ / ٦٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) **مَدْوُوف** : مبلول ، أو مسحوق .

١٢٤٨ ــ (٣) الشاهد مجهول القائل ، وهو شاعر تميمي ، ولم أعثر له على تكملة ، ومن شواهد المقتضب ١ / ١٠١ ، والعينى ٤ / ٥٧٤ ، ...

اللغة :

مطيوبة : يريد : طيبة ، يريد الخمر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« كأنها » كأن التشبيهية ، واسمها « تفاحة » خبر كأن « مطيوبة » صفة ، لتفاحة ...

والشاهد فيه :

قوله : « مطيوبة » فقد جاءت الكلمة على الأصل ، والقياس أن يقال : « مطيبة » كمبيعة .

وقوله [1] :

١٢٤٩ ـــ ... ... وأخال أنك سيدٌ مَعْيُونُ

وقوله [2] :

١٢٤٥٠ ـــ حَتّى تذكَّرَ بَيْضَاتٍ ، وهَيَّجَهُ
يَوْمُ الرَّذَاذِ ، عَلَيْهِ الدَّجْنُ ، مَغْيُومُ

وهذه لغة تميمية .

١٢٤٩ ـــ (١) القائل : العباس بن مرداس ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد المقتضب ١ / ١٠٢ ، والعينى ٤ / ٤٥٧ ، والتصريح ٢ / ٣٩٥ ، ... وصدر البيت :

قد كان قومك يحسبونك سيِّدًا ... ...

اللغة :

يحسبونك : يظنونك ...

والمعنى :

قد كان قومك يظنونك سيدا شريفا ، وأخال أنك مصاب بالعين ...

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « كان قومك » كان ، واسمها ، ومضاف إليه « يحسبونك سيدا » جملة من الفعل ، وفاعله ، ومفعوليه خبر كان « وأخال » فعل مضارع ، وفاعله مستتر « أنك سيد » جملة من أن ، واسمها ، وخبرها سدت مسد مفعولى « أخال » « معيُون » صفة ...

والشاهد فيه :

قوله : « معيون » فإن القياس فيه « معين » لكن الشاعر أخرجه على الأصل .

١٢٥٠ ـــ (٢) القائل : علقمة الفحل ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد المقتضب ١ / ١٠١ ، وابن يعيش ١٠ / ٧٨ ، ٨٠ ، والعينى ٤ / ٥٧٦ ، ...

اللغة :

تذكر : يريد : الظليم : ذكر النعام ، الرذاذ : المطر الخفيف ، الدجن : إلباس الغيم السماء ...

تنبيه :

قالوا « مَشِيب » : فى المختلط بغيره ، والأصل : « مَشُوب » ولكنهم لما قالوا فى الفعل : « شِيب » حملوا عليه اسم المفعول .

وكما قالوا « مَشِيب » : بناء على « شِيب » قالوا : « مَهُوب » بناء على « هُوَب » الأمر فى لغة من يقول : « بُوَع المتاعُ » والأصل « مَهِيب » .

(وصحّحِ المفعُولُ مِنْ) كلِّ فعل ، واوى اللام ، مفتوح العين ، كما فى (نحوَ عَدَا ، وَدَعَا)، فإنك تقول فى المفعول منهما : « مَعْدُوّ ، ومَدْعُوّ » حملا على فعل الفاعل .

هذا هو المختار .

ويجوز الإعلال مرجوحًا ، كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلِل ان لَمْ تَتَحرَّ) أى : تقصد (الْأَجْوَدَا) فتقول : « مَعْدِىّ ، وَمَدْعِىّ » .

ويروى بالوجهين قوله [1] :

١٢٥١ — ... ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَىَّ ، وَعَادِيَا

والمعنى :

تذكر الظليم بياضته ، وهيجه يوم لبست السماء فيه الغيوم ...

الإعراب :

« حتى » غائية « تذكر » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازًا « بيضات » مفعول به ، « وهيجه » عاطف ، وفعل ماض ، ومفعول به « يوم الرذاذ » فاعل ، ومضاف إليه « عليه الدجن » جار ومجرور ... خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، والجملة : صفة ليوم « مغيوم » صفة ثانية ليوم ...

والشاهد فيه :

قوله : « مغيوم » فقد جاء بالكلمة على الأصل ، والقياس : « مغيم » .

١٢٥١ — (١) القائل : عبد يغوث بن وقاص ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٣٨٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٠٧ ، والعينى ٤ / ٥٨٩ ، ... وصدره :

أنشده المازنى « مَعْدُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال [1] .

واختلف فى علة الإعلال ، فقيل : حملا على فعل المفعول ، وهو قول الفراء ، وتبعه المصنف .

واعترض بوجود القلب فى المصدر ، نحو : « عتا عِتِيًّا » والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول .

وقيل : أعلّ تشبيها بباب « أَدْلٍ ، وَأَجْرٍ » ؛ لأن الواو الأولى ساكنة ، زائدة حقيقة بالإدغام ، فلم يعتد بها حاجزًا ، فصارت الواو ، التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة ، فقلبت ياء على حد قلبها فى « أَدْلٍ ، وَأَجْرٍ » .

وقد علمت عرسى مليكة أننى ∴ ... ...

اللغة :

عرسى : عرس الرجل : زوجه ، الليث : الأسد ، معديا علىَّ : يريد : معتدى علىّ ، وعاديا : أى : معتديا على غيره أحيانا أخر ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وقد » الواو : حرف عطف ، وقد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، « عرسى » فاعل ، ومضاف إليه « مُلَيْكَة » بدل من عرسى ، أو عطف بيان عليه « أننى » حرف توكيد ، ونون وقاية ، واسم أن « أنا » ضمير فصل ، لا محل له « الليث » خبر أن « معديا » حال من الليث « عليه » متعلق بمعدىّ على أنه نائب فاعله ، « وعاديا » عطف على « معديا » .

والشاهد فيه :

قوله : « معديا » حيث أعل الشاعر معديا : بقلب واوه « ياء » والأصل معدوًّا وروى بالتصحيح « معدوًّا » .

(١) انظر ١ / ٧٠ ، ٧١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والاحتراز بواوىّ اللام من يائيها، فإنه يجب فيه الإعلال ، نحو : « رَمَى ، وقَلَى » فإنك تقول فى المفعول منه : « مَرْمىّ ، ومَقْلىّ » .

والأصل : « مَرْمُوى ، ومَقْلُوى » قلبت الواو ياء ؛ لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت فى لام الكلمة ، وكسر المضموم ، لتصح الياء — وقد سبق الكلام على هذا — .

وبكونه « مفتوح العين » من مكسورها ، وهو على قسمين :

ما ليس عينه واوًا ، وما عينه واو ، فأما الأول نحو : « رَضِىَ » فإن الإعلال فيه أَوْلَى من التصحيح ؛ لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل ، وفى حالة بنائه للمفعول ، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له .

ولهذا جاء الإعلال فى القرآن ، دون التصحيح ، فقال تعالى : ﴿ ارْجِعِى إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴾ [1] وَلم يقل : « مَرْضُوَّة » مع كونه من « الرِّضْوَان » .

وقرأ بعضهم « مَرْضُوّة » وهو قليل .

هذا ما ذكره المصنف ، أعنى : ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو : « مَرْضِىّ » .

وذكر غيره : أن التصحيح فى ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ .

فإن كان « فَعِل » — بكسر العين — واويها ، نحو « قَوِىَ » تعين الإعلال وجها واحدًا ، فتقول : « مَقْوِىّ » **والأصل** « مَقْوُووٌ » فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف ، مع الضمة ، فقلبت الأخيرة ياء ، ثم قلبت المتوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء ، وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة ، لأجل الياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، فقيل : « مَقْوِىّ » .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفجر .

تنبيه :

باب « مَرْضِىّ ، ومَقْوِىّ » سابع موضع تقلب فيه الواو ياء .

(كَذَاكَ ذو وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ منْ .·. ذِى الواو لاَمَ جَمْعٍ ، اوْ فَرْدٍ يَعِنْ) .

هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء ، أى : إذا كان « الفُعُول » مما لامه واو ، لم يخل من أن يكون جمعًا ، أو مفردًا :

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال ، والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو « عَصا ، وعِصِىّ ، وقَفًا ، وقفِىّ ، ودَلْو ، وَدُلِىّ » .

والأصل : « عُصُووٍ ، وقُفُوو ، وَدَلُووّ » : فأبدلت الواو الأخيرة ياء ، حملا على باب « أَدْلٍ » وأُعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال ، وإدغام .

وقد ورد « يا » لتصحيح ألفاظ ، قالوا : « أُبُوّ ، وأُخُو ، ونُحُو » جمعا لنحو ، وهى الجهة ، و « نجُوُ » — بالجيم — جمعا « لنَجْو » وهو السحاب ، الذى هراق ماؤه ، و « بُهُو » جمعا لبَهْو ، وهو : الصدر .

وإن كان مفردًا جاز فيه الوجهان ، إلا أن الغالب التصحيح ، نحو : ﴿ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [1] ، ﴿ لَا يُرِيدُون عُلُوًّا فِى الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ [2] .

وتقول : « نَما المالُ نمُوًّا ، وسَمَا زيْد سُمُوًّا » .

وقد جاء الإعلال فى قولهم : « عَتَا الشيخ عِتيًّا ، وعَسَا عِسيًّا » أى : ولى وكبر ، و « قسا قلبه قسيا » وإن كان الإعلال فى الجمع أرجح ، والتصحيح فى المفرد أرجح ؛ لثقل الجمع ، وخفة المفرد [3] .

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

(٣) انظر ٦ / ٧٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

تنبيهات :

الأول : فى كلامه ثلاثة أمور :

أحدها : أن ظاهره التسوية بين « فُعُول » المفرد ، « فُعُول » الجمع فى الوجهين ، وليس كذلك ــ كما عرفت ــ .

ثانيها : ظاهره ــ أيضا ــ التسوية بين الإعلال ، والتصحيح فى الكثرة ، وليس كذلك ــ كما عرفت ــ .

وقد رفع هذين الأمرين فى الكافية بقوله [1] :

وَرُجحَ الإِعْلَالَ فِى الجَمْعِ ، وفِى .·. مُفْرَد التَّصحيح أَوْلَى مَا قُفِى

ثالثها : أطلق جواز التصحيح فى « فُعُول » من الواوى اللام ، وهو مشروط بألا يكون من باب « قَوِى » فلو بنى من « القوّة » « فُعُول » وجب أن يُفْعَل به ما فعل بمفعول من القوة ، وقد تقدم .

فكان التعبير السالم من هذه الأمور ، المناسب لغرضه أن يقول :

كذا الفُعُول منهُ مفردًا ، وَإِنْ .·. يَعنّ جمعًا فَهْوَ بالعكس يَعِن

والضمير فى « منه » يرجع النحو « عَدَا » فى البيت قبله .

الثانى : ظاهر كلامه هنا ، وفى الكافية ، وشرحها : أن كلا من تصحيح الجمع ، وإعلال المفرد مطرد ، يقاس عليه :

أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه ، وإليه ذهب فى التسهيل ، قال : « ولا يقاس عليه خلافا للفراء » هذا لفظه .

---

(١) ص ١٣٩ الكافية الشافية ، وختام البيت فيها ... أولى ما اقتفى ، وانظر ٦ / ٧٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده ، والذى ذكره غيره أنه شاذ [1] .

(وشَاعَ) أى : كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا « لفُعَّل » جمعًا ، صحيح اللام (نَحْوَ نُيَّم فى نُوَّم) جمع « نائم » ، و « صُيَّم » جمع « صَائم » و « جُيَّع » فى « جُوَّع » جمع « جائع » .

ومنه قوله [2] :

١٢٥٢ — وَمُعَرَّصٍ تَغْلِى المراجلُ تَحْتَهُ
عَجَّلْتُ طبختــه لِقَــومٍ جُيَّــعِ

ووجه ذلك : أن العين شبهت باللام ، لقربها من الطرف ، فأعلت كما تُعَلُّ اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

---

(١) انظر ٦ / ٧٤ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٢٥٢ — (٢) القائل : الحادرة ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الخصائص ٣ / ٢١٩ ، والمنصف ٢ / ٣ ، والمفضليات ٤٦ برواية « جوّع » واللسان (جوع ٤١٣) .

اللغة :

معرص : اللحم الذى وضع فى العرصة ليجف ، المراجل : القدور ...

والمعنى : .

واضح ...

الإعراب :

« ومعرص » واو رب ، ومبتدأ « تغلى المراجل » جملة من الفعل ، والفاعل ، صفة لمعرص « تحته » ظرف ، ومضاف إليه « عجلت طبخته » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : خبر المبتدأ « لقوم » متعلق بعجل « جيع » صفة لقوم ...

والشاهد فيه :

قوله : « جيع » فإن الأصل « جوّع » لأنه من الأجوف الواوى ، وقد أبدلت الياء من الواو ، وهو جمع : جائع ...

ومع كثرته : التصحيح أكثر منه ، نحو : « نُوَّم ، وصُوَّم » .

ويجب إن اعتلت اللام ؛ لئلا يتوالى إعلالان ، وذلك « كشوّى ، وغوّى » جمع « شَاوٍ ، وغَاوٍ » أو فصلت من العين « كنوّام ، وصُوَّام » لبُعْد العين — حينئذ — من الطرف .

(وَنَحْوُ نيَّامٍ شذُوذُه نُمِي) أى : روى فى قوله [1] :

١٢٥٣ — ... ...∴ فَمَا أُرِّقَ النُّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَـا

تنبيهات :

الأول : قوله « شَاعَ » ليس نصا فى أنه مطرد .

وقد نصّ غيره من النحويين على اطراده [2] .

١٢٥٣ — (١) القائل : أبو الغمر الكلابى ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد العينى ٤ / ٥٧٨ ، والتصريح ٢ / ٢٨٣ ، ... وصدر البيت :

أَلَا طرقَتْنَـا ميّــة بنــة منــذرٍ ∴ ... ...

اللغة :

طرقتنا : طرق : أتى أهله ليلا ، أرق : أقلق ...

والمعنى :

لقد طرقتنا هذه المحبوبة ليلا ، فما أقلق النوام إلا عذب حديثها ...

الإعراب :

« فما » حرف عطف ، وما : نافية « أرّق » فعل ماض ... « النيام » مفعول به « إلا » أداة حصر « كلامها » فاعل ، ومضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « النيّام » فإن الأصل « النوام » ونيام : جمع : نائم ، والهمزة فى المفرد منقلبة عن واو ...

(٢) انظر ٦ / ٧٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقد بان لك أن قوله : « شَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ » هو بالنسبَة إلى « نُيَّام » لا إلَى « نُوَّم » .

الثانى : يجوز فى فاء « فَعَل » المعل العين الضم ، والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو : « دلّى ، وعصىّ ، وإلّى » جمع « أَلْوَى » وهو : الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع **تاسع موضع** تقلب فيه الواو ياء .

وبقى عاشر : لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواو كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو : « مِيزَان ، ومِيقَات » :

الأصل : « مِوْزَان ، ومِوْقَات » فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة إلى الواو ، كالخروج من كسرة إلى الواو ، كالخروج من كسرة إلى ضمة .

ولذلك : لم يكن فى كلامهم مثل « فِعُل » .

وخرج بالقيد الأول نحو : « مَوْعِد » وبالثانى نحو : « طِوَل ، وعِوَض ، وصِوَان ، وسِوَار » وبالثالث نحو : « اجْلِوَّاذ ، واعْلِوَّاط » .

* * *

فصـــل

(ذُو اللِّين فَاتَا فِى افْتِعَالٍ أُبْدِلَا) :

« تَـا » : مفعول ثان لأبدل ، والأول ضمير مستتر غائب عن الفاعل ، يعود على ذى اللين ، و « **فا** » : حال منه .

أى : إذا كان فاء الافتعال حرف لين ، يعنى : واواً ، أو ياء وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه ، وفى فروعه من الفعل ، واسمى الفاعل ، والمفعول ؛ لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء ، لما بينهما من مقاربة المخرج ، ومنافاة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور ، والتاء من المهموس .

مثال ذلك فى الواو : اتِّصَال ، واتَّصَل ، ويتَّصل ، واتّصل ، ومتَّصل ، ومتّصل به .

والأصل : اوتصال ، و اوتصَل ، و يوتصل ، و اوتصِل ، و موتَصِل ، و موتَصَل ، به .

ومثاله من الياء : اتِّسار ، واتَّسر ، واتَّسِر ، ومتَّسر ، ومتَّسَر .

والأصل : ايتِسَار ، وايتسِرْ ، وييتَسِر ، وايتِسر ، وميسَرٍ ، وميتسَر .

وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك ، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فكانت تكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفا ، وبعد الضمة واوا ، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا ، يلزم وجها واحدًا ، وهو التاء ، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده ، فيدغم فيه [1] .

---

(١) انظر ٦ / ٧٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقال بعض النحويين : البدل فى باب « اتَّصَل » إنما هو من الياء ؛ ، لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى « اتِّصال » وفى « اتّصل » وحمل المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول منه على المصدر ، والماضى .

تنبيهان :

الأول : ذو اللين : يشمل الواو ، والياء ، كما تقدم ، وأما الألف فلا مدخل لها فى ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ، ولا عينا ، ولا لاما .

الثانى : من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ، **فيقولون** : « ايتصل ، ياتصل ، **فهو** موتصل » و « ايتسر ، ياتسر ، فهو موتسر » .

وحكى الجَرْمىّ : أن من العرب من يقول : « ائتصل ، وائتسر » — بالهمز — وهو غريب .

(وشَذَّ) إبدالُ فاء الافتعال تاء (فى ذِى الْهَمْزِ) نحو (اتَّكَلَا) وايتزر : « افتعل من الأَكْل ، والإزَار ، اتكل ، واتزر » — بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء ، وإدغامها فى التاء .

وكذا قولهم فى « أوْتمن » افتعل من الأمانة : « اتّمن » — بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء .

واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدم الإبدال ، وإلا توالى إعلالان .

وقول الجوهرى فى « اتخذ » إنه « افتعل » من « الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من « تخذ » كاتبع ، من تبع .

قال أبو على : قال بعض العرب : « تخذَ بمعنى اتخذ » ونازع الزجاج فى وجود مادة « تخذ » وزعم أن أصله « اتخذ » ، وحذف ، **وصحح** ما ذهب إليه الفارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم : « تخذ يتخذ تخذا » .

وذهب بعض المتأخرين إلى أن « تخذ » مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى ؛ لأن فيه لغة ، وهى : « وخذ » بالواو ، وهذه اللغة ــ وإن كانت قليلة ــ إلا أن بناءه عليها أحسن ؛ لأنهم نصوا على أن « اتّمن » لغة رديئة .

(طَـا تَا افْتِعال رُدَّ اثْرَ مُطْبَقِ) :

طا مفعول ثان « لردّ » والمفعول الأول « تا » إن كان « رد » أمرا ، وضميره إن كان « رد » مجهولا ، أى : إذا بنى الافتعال ، وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة ، وهىّ الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، وجب إبدال تائه طاء ، فتقول فى « افْتَعل » من « صَبَر » : « اصْطَبَر » ومن « ضَرَبَ » : « اضْطَرَب » ومن « طَهر » : « اططهر » ومن « ظَلم » : « اظطلم » .

والأصل : « اصْتَبر ، واضْتَرَب ، واطْتَهر ، واظتلم » فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق ؛ لما بينهما من تقارب المخرج ، وتباين الصفة ؛ إذ التـاء مهموسة ، والمطبق مجهور ، مستعل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها ، وهو الطاء [1] .

تنبيه :

إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان ، والأول منهما ساكن ، فوجب الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان ، فيجوز البيان ، والإدغام ، مع إبدالَ الأول من جنس الثانى ، ومع عكسه [2] .

وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله [3] :

١٢٥٤ ــ وَهْوَ الجوادُ ، الذِى يُعْطيكَ نَائِلَهُ

عَفْـوًا ، ويُظْلَـم أَحْيَانًـا ، فَيَظْطَلِـمُ

---

(١) انظر ٦ / ٨٠ ، ٨١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) ٦ / ٨١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

١٢٥٤ ــ (٣) **القائل** : زهير بن أبى سلمى ، والبيت من البسيط ، ومن شواهد الكتاب

روى : « فيظطلم ، وفيظلم ، وفيطلم » .

وقد روى — أيضا — « فينظلم » — بالنون — وليس مما نحن فيه .

وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع — أيضا — متقاربان ، فيجوز البيان ، والإدغام : بقلب الثانى إلى الأول ، دون عكسه ، فتقول : « اصْطَبر ، واصَّبر » ولا يجوز « اطَّبَرَ » لما فى الصاد من الصفير ، الذى يذهب فى الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع — أيضا — متقاربان ، فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول ، دون عكسه ، فتقول : « اضْطَرب ، واضَّرَبَ » ولا يجوز « اطَّرب » لأن الضاد حرف مستطيل ، فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك .

---

٢ / ٤٢١ ، والمنصف ٢ / ٣٢٩ ، والعينى ٤ / ٥٨٢ ، والتصريح ٢ / ٣٩١ ، ...

اللغة :

يُظلم : يظلمه الناس ، يظَّلم : يقبل الظلم ، لا عن ضعف ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وهو » هو : ضمير منفصل مبتدأ « الجواد » خبر المبتدأ « الذى » صفة للجواد وجملة « يعطيك نائله » من الفعل المضارع ، وفاعله المستتر ، ومفعوليه الكاف ، ونائل ... صلة الذى ، لا محل لها من الإعراب ، وها : مضاف إلى نائل « عفوا » مفعول مطلق ... وهو صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إعطاء عفوا « ويظلم » عاطف ، ومضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر « أحيانا » ظرف زمان ، منصوب بقوله : « يظلم » « فيظلم » الفاء عاطفة ، ومضارع معطوف على ما قبله ، وفاعله مستتر جوازاً .

والشاهد فيه :

قوله : « يظلم » أصله : « يظتلم » قلبت تاء الافتعال طاء ، وقد روِى بثلاثة أوجه : يظطلم ، يظلم ، يطلم .

وقد حكى في الشذوذ « اطَّجَعَ » وهو في الندور ، والغرابة مثل « الْطَجَعَ » باللام .

وقد روى بالأوجه الأربعة قوله [1] :

... ... قَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

انتهى .

(في ادَّانَ ، وَازْدَدْ ، وَادِكُرْ دَالاً بَقِي) أي : إذا بني الافتعال مما فاؤه دال ، نحو : « دَان » أو زاي ، نحو : « زَادَ » ، نحو : « ذكَر » وجب إبدال تائه دالا .

فيقال : « ادَّان ، وازْدَادَ ، وادَّكَرَ » .

والأصل : « ادتَان ، وازتَاد ، واذْتَكَر » : فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجهورة ، والتاء مهموسة ، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف في الجهر ، وذلك الدال .

تنبيهان :

الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام ، لاجتماع المثلين ، وإذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول ، دون عكسه .

فيقال : « ازْدَجَر ، وازَّجر » ولا يجوز « ادَّجَرّ » لفوات الصفير .

وإذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه فيقال : « اذْدَكَر » ،

---

(1) الشاهد رقم (١٢٣٤) وقد مر الكلام عنه مستوفى والاستشهاد به هنا واضح .

ومنه قوله [1] :

١٢٥٥ — ... ... ∴ وَالْهَـرْم تُذْرِيـهِ اذْدِرَاءً عَجَبَـا

و « ادكر ، واذكر » — بذال معجمة ، وهذا الثالث قليل .

وقد قرىء شاذا : ﴿ فهل من مذَّكر ﴾ [1] — بالمعجمة — .

الثاني : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء ، بعد الأحرف الأربعة ، ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ، ولا تبدل ، وقد ذكر فى التسهيل أنها تبدل ثاء ، بعد الثاء ، فيقال : « إثّرو » — بثاء مثلثة — وهو « افتعل » من « ثرد » أو تدغم فيه الثاء ، فيقال : « اترد » — بتاء مثناة — .

١٢٥٥ — (١) القائل : أبو حكاك ، وهو من الرجز ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٤٩ ، ... وقبله :

تنحى على الشوك جرازًا مقضبا ∴ ... ...

اللغة :

تنحى : من أنحيت السكين على حلقه : عرضت ، الجراز : القاطع والهرم : نبت ضعيف ، ترعاه الإبل ، والمراد : الناقة .

والمعنى :

واضح ....

الإعراب :

« والهرم » الهرم : مبتدأ ، وجملة « تذريه » فى محل رفع خبر المبتدأ ، ازدراء ، مصدر جرى على غير فعله ، مفعول مطلق « عجبا » صفة ، وانظر ١٠ / ٤٩ ابن يعيش .

والشاهد فيه :

قوله : « ازدراء » إذ الأصل : ازتراء ، فأبدل جوازًا .

(٢) من الآية ١٧ من سورة القمر .

قال سيبويه : والبيان عندى جيد ، يعنى : الإظهار ، فيقال : « اثترد » ولم يذكر المصنف هذا الوجه .

وذكر فى التسهيل — أيضا — : أنها قد تبدل دالا بعد الجيم ، كقولهم فى « اجْتَمِعوا » : « اجْدَمَعُوا » وفى « اجْتَزَّ » : « اجْدَز » ، ومنه قوله [1] :

١٢٥٦ — فَقُلْتُ لِصَاحِبِى : لَا تَحْبِسَانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ ، واجْدَزَّ شِيحَا

وهذا لا يقاس عليه .

وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه : أنه لغة لبعض العرب .

١٢٥٦ — (١) القائل : مضرس بن ربعى ، الفقعسى ، أو يزيد بن الطثرية ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٤٩ ، والعينى ٤ / ٥٩١ ، ...

اللغة :

لا تحبسانا من : الحبس ، والعرب تخاطب الواحد بلفظ الاثنين ، أى : لا تحبسنا عن شئ اللحم بأن تقلع أصول الشجر ... اجدَز : الأصل : اجتز ، من جززت الصوف ... شيحا : الشيح نبت معروف ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« قلت » فعل ، وفاعل « لصاحبى » جار ومجرور ، ومضاف إليه ، والمتعلق : قلت : « لا تحبسانا » جملة من الفعل ، والمجزوم بلا الناهية ، وفاعله ، ومفعوله واقعة مقول القول « بنزع » متعلق بتحبس « نزع » مضاف « أصول » مضاف إليه ، أصول : مضاف ، وها : مضاف إليه « واجذر » عاطف ، وأمر من « جز » وفاعله مستتر وجوبا « شيحا » مفعول به ...

والشاهد فيه :

قوله : « اجدزّ » الأصل : « اجتزز : قلبت التاء دالا » ...

فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال ، وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

خاتمة :

قد علم مما ذكر : أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ، ويبدل منه كالهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ، فإنها تبدل من الهمزة ، أولاً « كَهَرَاق » وتبدل منها الهمزة آخرا « كَمَاء » فإن أصله « مَوَه » وإلى ما يبدل ، ويبدل منه ، وهو : الميم ، والطاء ، والدال ، وإلى ما يبدل منه ، ولا يبدل ، وهو التاء .

أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض ، لأجل الإدغام ، فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضها .

وعلم — أيضا — أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الألف ، والواو ، والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من الثاء ، وأن الثاء تبدل من التاء — على ما سبق مفصلا [1] — .

وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا ، هو الضروري في التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان ، وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع في غيرها — أيضا — ولكنه ليس بشائع .

---

(١) انظر ٦ / ٨٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتبا للحروف على ترتيبها فى المخارج ، **فأقول** ، وبالله التوفيق :

الهمزة : أبدلت من سبعة أحرف ، وهى : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والخاء ، والغين .

وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الخاء فقولهم فى « صَـرَخَ » : « صَرَأَ » حكاه الأخفش عن الخليل .

ومن الغين قولهم فى « رَغَنَهُ » : « رَأَنَه » حكاه النضر [1] بن شميل عن الخليل وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف : أبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون الخفيفة — وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة — .

فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [2] .

الهاء : أبدلت من ستة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والثاء ، والحاء .

فإبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب . .

---

(1) **النضر بن شميل :**
النضر بن شميل بن خرشة ... البصرى الأصل .. أخذ عن الخليل ، والعرب ، وأقام بالبادية أربعين سنة ، وكان أحد الأعلام ... ثم أتى خراسان ، فاستغنى من جهة المأمون ... صنف غريب الحديث ، الجيم ، الشمس والقمر ... مات سنة ٢٠٣هـ (البغية ٢ / ٣١٦) .

(2) من الآية ١٥ من سورة العلق .

وأما إبدالها من الألف ففى قوله[1] :

١٢٥٧ ــ قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ .·. مِنْ هَا هُنَا ، وَمِنْ هُنَهْ
إِنْ لَمْ أَرَوِّهَا فَمَهْ ؟

فأبدل الهاء فى « هنه » من الألف .

وأما قوله : « فَمَهْ » فيجوز أن يكون من ذلك ، أى : فما أصنع ؟ أو فما انتظارى لها ؟ ويجوز أن يكون « فمه » بمعنى : اكفف ، أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها ، فلا تلمنى ، واكفف عنى .

ومن ذلك قولهم فى « أنا » : « أنَهْ » .

١٢٥٧ ــ (١) الشاهد مجهول القائل ، ومن الرجز ، ومن شواهد المنصف ٢ / ١٥٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٨ ، ٤ / ٦ ، ٩ / ٨١ ، ١٠ / ٤٣ ، والشافية ٤٧٩ ، واللسان (هنا ٣٧٤) .

اللغة :

وردت : من الورود ، والمراد : الإبل ، أمكنة : يريد : أماكن .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « وردت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر « من أمكنة » متعلق بورد « من ها هنا » وفى محل جر « ومن هنه » عاطف ، ومعطوف على ما قبله : جا ومجرور ، « إن » شرطية « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أروها » مجزوم بلم ، وفاعله مستتر ومفعول به « فمن » الفاء : فى جواب الشرط وما بعدها استفهام ، ... أو اكفف ... اسم فعل أمر .

والشاهد فيه :

قوله : « هنه » حيث أبدل الألف هاء للوقف ، وانظر الشاهد ١٨٠ / ٣ / ٢٢٤ الشافية ، وانظر ١ / ٥٢ الدرر اللوامع .

ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة .

وقالوا فى « حَيْهلَه : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى « حيهلا » .

وأما إبدالها من الواو ففى قوله [1] :

١٢٥٨ — وقدْ رَابنى قَوْلُهَا يَا هنَا .·. هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شرًّا بِشَرّ

وقد اختلف فى ذلك :

فذهب الجماعة : إلى أنها مبدلة من الواو ، والأصل : ياهناو .

وقال أبو الفتح : ولو قيل: إن الهاء بدل من الألف ، المنقلبة من الواو ، الواقعة بعد الألف لكان قولا قويا ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .

١٢٥٨ — (١) القائل : امرؤ القيس ، والبيت من المتقارب ، ومن شواهد الجمل ١٧٥ ، وابن الشجرى ٢ / ١٠١ ، والعينى ٢ / ٢٦٤ ، ويس ٢ / ٣٦٨ ...

اللغة :

رابنى : أوقع فى الريبة « هناه » اسم من أسماء النداء ، لا يستعمل فيما سواه : بمنزلة يا رجل ، وأكثر ما يستعمل عند الجفاء ، أو الغلظة : ألحقت شرا بشر : أى : تهمة بتهمة .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« وقد » حرف عطف ، وحرف تحقيق « رابنى » فعل ماض ، ونون وقاية ، ومفعول به « قولها » فاعل ، ومضاف إليه « يا هناه » حرف نداء ، ومنادى « ويحك » مصدر ، والكاف مضاف إليه « ألحقت شرا » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « بشر » والجار والمجرور ، متعلق بقوله « ألحق » .

والشاهد فيه :

قوله : « يا هناه » حيث أبدل الشاعر الهاء من الواو ، والأصل ، ياهناو ...

وإبدالها من الياء في قولهم : « هَذِه ، فى هَذِى » و « هُنَيْهَهْ » : « هُنَيَّة » .

وإبدالها من التاء فى نحو : « طلحَة » فى الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم .

وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون : « كَيْفَ البنون ، والْبَنَاه » ؟ و « كَيْفَ الإخوةُ ، والْأَخَوَاه » ؟ وهو شاذ .

ومن الشاذ — أيضا — قولهم فى التابوت : « تابوه » .

قال ابن جنى : وقد قرىء بها يعنى : فى الشواذ .

قال : وسمع بعضهم يقول : « قَعَدنا عَلَى الْفِرَاه » يريد : على الفرات .

وإبدالها من الحاء فى قولهم : « طهر الشىء » بمعنى : طَحَره ، أى : أبعده ، و « مَثَّهَ الدَّلو » بمعنى : مَحَها ، و « مَدَهَه » بمعنى : مَدَحَهُ .

وفرق بعضهم بين ذى الحاء ، وذى الهاء ، فجعل المدح فى الغيبة ، والمده فى الوجه .

والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح هو الأصل .

العين أبدلت من حرفين : الحاء ، والهمزة .

فالحــاء فى قولهم : « ضَبُعُ » بمعنى « ضَبح » .

والهمزة فى نحو « عِنَّ زَيدًا قَائمٌ » بمعنى « إنَّ زيدًا قَائمٌ » ، وهى عنعنة تميم — وقد تقدم — .

الغين ، أبدلت من حرفين ، وهما : الخاء ، والعين :

فالخاء نحو قولهم : « غَطرَ بَيَدَيْهِ » يَغْطِر ، بمعنى : « خَطَر يخْطر » .

حكاه ابن حنى .

والغين فى قولهم : « لَغَنَّ » فى « لَعَنَّ » .

الحاء أبدلت من العين ، قالوا « رَبِح » بمعنى « رَبع » وهو قليل .

الخاء أبدلت من الغين ، قالوا : « الأخن » يريدون : « الأغن » فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك فى غاية القلة .

القاف أبدلت من الكاف ، قالوا فى « وكنة الطائر » وهى : مأواه من الجبل : « وقُنة » حكاه الخليل .

الكاف : أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف فى قولهم : « عربى كح » أى : « قحّ »[1] .

وفسر **الأصمعى** « القح » فقال : هو : الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه .

والتاء فى قوله[2] :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا .:. ... ...

وقد تقدم .

الجيم أبدلت من الياء — وقد تقدم — .

الشين أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى هى للمؤنث ، والجيم ، والسين .

فالكاف فى نحو : « أكْرَمْتُكِ » قالوا : « أُكْرَمْتُش » وهى كشكشة تميم — كما تقدم — .

---

(١) انظر ٦ / ٨٦ ، ٨٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(٢) الشاهد رقم (٢٥١) وقد مر الكلام عنه مستوفى .

والشاهد هنا : إبدال الكاف من التاء .

والجيم كما فى قوله [1] :

١٢٥٩ ــ ... ... إذْ ذَاك ، إذْ حَبْلُ الْوِصَالِ مُدَمِّشُ

أى : مدمج .

قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره .

وسهل ذلك : كون الجيم ، والشين متفقتين فى المخرج .

والسين : قالوا « جعشوش » فى جَعْسُوس ، وهو : القَمِىء ، الذليل ، ويجمع بالمهملة ، دون المعجمة .

وبذلك : علم الإبدال .

الياء : وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفا :

من الألف : فى نحو « مَصَابيح ، وغُلَيِّم » تصغير « غُلَام » .

١٢٥٩ ــ (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٣٣٥ .

اللغة :

حبل الوصال : يريد : الصلة ، والمودة ، والالتقاء ... مدمش : الأصل : مدمج : المراد : موصول ، والبين ثابت ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« إذ » ظرفية « ذاك » إشارة ، ..... والكاف حرف خطاب ، إذ : ظرفية « حبل الوصال » مبتدأ ، ومضاف إليه « مدمش » خبر المبتدأ .

والشاهد فيه :

قوله : « مدمش » فقد أبدل الجيم شينا ، والأصل : مدمج .

ومن الواو : فى « أَغْزَيْتُ » وما تصرف منه .

ومن الهمزة : فى نحو « بِير » فى « بِئْر » .

ومن الهاء : قالوا « دَهْديت الحَجَرَ » فى « دَهْدَهْتُه » وقالوا « صَهْصَيْتُ » أى : صهصهت به ، إذا قلت له : « صه صه » .

ومن السين فى قوله (1) :

١٢٦٠ — إذَا مَا عدّ أَرْبَعَة فِسَال .·. فَزَوْجُك خَامِسٌ ، وَأَبُوكِ سَادِى

أى : سادس .

ومن الباء فى قولهم : « الأَرَانى ، والثَّعَالى » **والأصل** : « الأرانب ، والثعالب » — وقد مر — .

١٢٦٠ — (١) القائل : النابغة الجعدى ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٢٤ ، ٢٨ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٢١٣ ، واللسان (سدا ٩٩) .

اللغة :

فسال : جمع فسل : الرجل الدون الخسيس ، وفى اللسان : الرذل ، النذل ، الذى لامروءة له ، ولا جلد ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « عد أربعة » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، نائب فاعل « فسال » صفة « فزوجك خامس » الفاء فى جواب الشرط ، ومبتدأ ، ومضاف إليه ، وخبره «وأبوك سادى » جملة من مبتدأ وخبر ، معطوفة على الجملة التى قبلها ...

والشاهد فيه :

قوله : « سادى » حيث أبدل الشاعر الياء من السين ، انظر ٢ / ٢١٣ الدرر اللوامع ...

ومن الراء : فى « قِيراط ، وشِيرَاز » **والأصل** : « قِرّاط ، وشِرّاز » لقولهم فى الجمع : « قَرَارِيط ، وشَرَارِيز » .

وقال بعضهم فى « شِيرَاز » : « شَوَارِيز » فيكون البدل من الواو ، **والأصل** : « شُورَاز » .

ومن النون فى « أَنَاسِي ، وظَرَابِى » **والأصل** : « أَنَاسِين ، وَظَرَابِين » **لأنهما** جميعا « إِنْسَان ، وظَرِبَان » **وكذلك** « تظنّيت » أصله : « تظنّنت » من « الظّن » .

وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [1] **أصله** « يتسنن » ، أى : لم يتغير ، من قوله تعالى ﴿ مِنْ حَمإٍ مسْنُونٍ ﴾ [2] .

وكذلك « دِينَار » أصله « دِنَّار » لقولهم : « دَنانِير ، وَدُنَيْنِير » وقالوا فى « إِنْسَان » : « إِيسَانٍ » — بالياء — .

ومن الصاد فى قولهم : « قَصَّيْتُ أَظْفَارِى » **والأصل** : « قَصَصْتُ » **وقيل** : إن الياء ها هنا أصلها الواو ، **وأن المعنى** : تتبعت أقصاها .

ومن الضاد فى قوله [3] :

١٢٦١ — إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ
تَقَضِّىَ الْبَازِى ، إِذَا الْبَازِى كَسَرْ

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحجر .

١٢٦١ — (٣) القائل : العجاج ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد المخصص ١١ / ١٢٠ ، والمحتسب ١ / ١٥٧ ، وابن يعيش ١٠ / ٢٥ ، ...

اللغة :
ابتدروا : بادروا ، وأسرعوا ، الباغ : الكرم ، تقضى : أى : تقضض من الانقضاض .

أى : تَقضَّض من الانقضاض .

ومن اللام فى « أَمْلَيْتُ » وأَصْله « أَمْلَلْتُ » .

ومن الميم فى قوله (1) :

١٢٦٢ — تَزُورُ امْرَأً ، أَمَّا الإِلَهَ ، فَيَتَّقى
وأَمَّــا بفعْــلِ الصَّالِحِيــنَ ، فَيَأْتَمِــى

والمعنى :

إذا الكرام ابتدروا فعل المكارم بدرهم ، وأسرع كانقضاض البازى على الحبارى .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ... « الكرام » فاعل بابتدروا محذوفا ، وجملة ابتدروا من الفعل ، والفاعل تفسيرية ... « الباغ » مفعول به « بدر » فعل ماض ، وفاعله مستتر « تقضى البازى » مصدر ، ومضاف إليه « إذا » ظرف ... « البازى » فاعل بفعل محذوف « كسر » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، والجملة : تفسيرية ...

والشاهد فيه :

قوله : « تقضى » على حيث قد استبدل الياء من الضاد ...

١٢٦٢ — (1) القائل : مجهول ، والبيت من الطويل ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٢٤ ، ٢٥ ، والمقرب ١٠٩ ، ...

اللغة :

يأتمى : يريد : يأتم ، ويقتدى ، ويتأسى ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« تزور امرأ » مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به « أما » حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد « الإله » مفعول به ... « فيتقى » الفاء : فى جواب الشرط ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر ، « وأما » الواو : عاطفة ... وأما : كسابقتها « بفعل الصالحين » جار ومجرور ، ومضاف إليه

قال ابن الأعرابى : أراد : فَيَأْتَم .

ومن العين فى قوله [1] :

١٢٦٣ ــ ومَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ .·. وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

يريد : ولضفادع .

وقالوا « تَلَعيت » : من « اللَّعَاعة » ، وهى بقلة ، والأصل : « تلعَّعْت » .

ومن الدال فى التصدية ، وهى : التصفيق ، والصوت .

« فيأتمى » الفاء : فى جواب الشرط ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازًا ...

والشاهد فيه :

قوله : « يأتمي » والأصل : يأتم ، وقد أبدل من الميم الثانية ياء ...

١٢٦٣ ــ (١) القائل : خلف الأحمر ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد الكتاب ١ / ٣٤٤ ، والمقتضب ١ / ٢٤٧ ، والشافية ٤٤١ ، ويرمي البيت بأنه مصنوع .

اللغة :

منهل : مورد ، حوازق : جماعات ، واحدتها حزيقة ، ويريد : أنه مقفر ، جمه : معظم الماء ، ومجتمعه ، والنقانق : أصوات الضفادع ، واحدتها : نقنقة .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« ومنهل » واو رب ، ومبتدأ ، وجملة « ليس له حوازق » من ليس ، ومتعلق بخبرها المقدم ، واسمها المؤخر صفة ، أو خبر « ولضفادى » جار ومجرور خبر مقدم ، ضفادى : مضاف « جم » مضاف إليه ، جم : مضاف ، وها : مضاف إليه « نقانق » مبتدأ مؤخر ...

والشاهد فيه :

قوله : « لضفادى » وأصله « ضفادع » فقد أبدل الياء من العين ، وانظر الأعلم ١ / ٣٤٤ بأسفل الكتاب ، و ٢ / ٢١٣ الدرر اللوامع ...

والأصل : تَصْدِدَدة ؛ لأنها من « صَدَدتُ ، أصد ، قال تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ » (١) .

ومن التاء فى قوله (٢) :

١٢٦٤ — قَامَ بهَا يَنْشِدُ كُلُّ مُنْشِدِ .:. وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

أى : واتصلت .

ومن الثاء فى قوله (٣) :

١٢٦٥ — ... ...:. قَدْ مرَّ يَوْمَانِ ، وهَذَا الثَّالِى

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الزخرف .

١٢٦٤ — (٢) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٢٤ ، ٢٦ ، واللسان (وصل ٢٥٢) ، ...

اللغة :

ايتصلت : المراد : اتصلت ، الفرقد : نجم قريب من القطب ...

والمعنى :

ظاهر ...

الإعراب :

« قام » فعل ماض ، وفاعله مستتر « بها » متعلق بقام « ينشد كل منشد » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، ومضاف إليه « واتصلت » حرف عطف ، وفعل ماض ، وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر « بمثل » جار ومجرور متعلق باتصل ، مثل : مضاف ، ضوء : مضاف إليه ، ضوء : مضاف ، والفرقد : مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « وايتصلت » إذ الأصل : اتصلت ، فأبدل من التاء الياء ، انظر اللسان ، مادة (وصل) وابن يعيش ١٠ / ٢٤ ، ٢٦ .

١٢٦٥ — (٣) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٢٤ ،

أى : الثالث .

ومن الجيم فى قوله [1] :

... ... فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شيرَاتِ

أى : من شجرات .

وقالوا « دَيَاجِى » فى جمع « دَيْجُوج » والأصل : « دَيَاجِيج » .

ومن الكاف فى قولهم « مكُوك ، ومكَاكىّ » والأصل : « مَكَاكِيك » وهو : مِكْيَال .

الصاد من حرفين :

من السين فى قولهم : « صِرَاط » : « السِّرَاط » .

ومن اللام فى قولهم : « رَجُلٌ جَصْد » أى : جَلْد .

اللام : أبدلت من حرفين ، وهما : النون فى « أُصَيْلَان » والضاد فى

---

٢٨ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٢١٢ ، ...

اللغة :

الثالى : يريد : الثالث ، وقبله : [يفديك يا زرع أبى ، وخالى] .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « مر يومان » فعل ، وفاعل « وهذا الثالى » حرف عطف ، ومبتدأ ، وخبره .

والشاهد فيه :

قوله : « الثالى » حيث أبدل الياء من الثاء .

(١) الشاهد رقم (١٢٤٤) وقد مر الكلام عنه مستوفى .

« اضْطَجَع » — كما مر — .

الراء : أبدلت من اللام فى قولهم : « نَثَرَه » بمعنى « نَثَلَه » و « رَعلَّ » بمعنى « لَعَلّ » .

النون : أبدلت من أربعة أحرف :

من اللام فى قولهم : « لَعَنَّ » فى « لَعَلَّ » و « نا بَنْ فَعَلتَ كَذَا » فى « لَا بَلْ فَعَلْتَ كَذَا » .

ومن الميم فى قولهم للحية « أيم ، وأين » وقالوا « أسود قاتِم ، وقاتِن » .

ومن الواو فى « صَنْعَانىّ ، وبَهْرَانىّ » نسبة إلى « صنعاء ، وبهراء » .

والأصل : « صنعاوى ، وبهراوى » لأن همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا ، كما تقدم فى بابه .

ومن الهمزة : حكى الفراء « حِنّان فى حنّاء » وهو الذى يخضب به .

وأما قول الخليل ، وسيبوية : إن نون فعلان ، الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة « فعلاء » كنون « سكران ، وغضبان » فليس المراد به هذا البدل ، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع ، كما عاقبت لام التعريف التنوين .

الطاء : أبدلت من حرفين : من التاء فى الافتعال ، بعد حروف الإطباق — وقد تقدم — .

ومن الدال حكى يعقوب عن الأصمعى « مَطّ الحرف » فى مدّه ، و « الإبْعَاط » فى الإبعاد .

الدال : أبدلت من ثلاثة أحرف ، من التاء فى الافتعال ، بعد الدال ، والذال ، والزاى ، والجيم — كما مر — ومن الطاء ، قال المردى : فى « المرطى » وهو حيث يمرط الشعر ، حول السرة ، ومن الذال فى قولهم : « ذِكَر » فى جمع « ذكرة » .

التاء : أبدلت من سبعة أحرف من الطاء فى « فستاط » والأصل : « فسطاط » لقولهم فى الجمع « فَسَاطِيط » دون « فَسَاتيط » ومن الدال فى قولهم « ناقة تَرْبوت » الأصل « دَرْبُوبَ » أى : مذللة من الدربة ، ومن الواو فى « تراث ، وتجاه » ونحوهما ، ومن الياء فى نحو « اتَّسر » الأصل ، ايتسر — كما مر — وفى قولهم : « ثنتان » الأصل ثنيان ، لأنه من ثنيت الواحد ثنيا ، وفى قولهم : « كيت ، وذيت » الأصل « كية ، وذية » : فحذفت ثاء التأنيث ، وأبدلت من الياء الأخيرة ، وهى لام الكلمة تاء ، لقولهم : « كان من الأمر كية ، وكية ، وذية ، وذية » ومن الصاد فى قولهم : « لصّ » : « لِصْت » ومن السين فى قولهم « طس » فى « طست » وقولهم فى العدد « ست » والأصل « سدس » لقولهم « سُدَيْسَة » ثم أبدلت الدال تاء ، وأدغمت ، ومن الباء فى قولهم « ذعالت » والذعالب ، والذَّعَالِيب : الأخلاق من الثياب ، الواحد ذَعْلُوب .

قال فى التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله [1] .

١٢٦٦ — العاطفونة جين ما من عاطف ∴ ... ...

١٢٦٦ — (١) القائل : أبو وجزة السعدى ، يمدح آل الزبير ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد الخزانة ٢ / ١٤٧ ، ٤ / ١٠٤ ، وتمامه :

... ... ∴ نعم الذرا فى النائبات لتاهم

اللغة :

العاطفونة : أراد العاطفونه ، من العطف .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« العاطفونة » خبر لمبتدأ محذوف ، والتاء زائدة ، أو بدل من هاء السكت ، « حين » ظرف

أراد العاطفونه : بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء ، وحركها للضرورة .
ومثله بعضهم بنحو « جئت ، ونعْمت » لأنه جعل الهاء أصلا .
الصاد : أبدلت من السين في نحو : « صِرَاط » .

الزاى : أبدلت من حرفين ، من السين الساكنة قبل دال ، نحو : « يَزْدُل » في يَسْدُل ، و « يُزْدِر » في يُسْدِر ، يقال : سدَر البعيرُ يسدر سَدْرًا ، إذا تحير من شدة الحر ، **ومن الصاد الساكنة قبل** الدال نحو : « يَزْدُق » في « يَصْدُق » ونحو : « القَزْد » في القَصْد ، فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفي كلامهم « لَم يُحْرم الرِّفد مَنْ فزد له » أى : من فصد له « فأسكن الصاد ، وأبدلها زايا » .

السين : أبدلت من ثلاثة أحرف ، من التاء في « اسْتَخذ » على أحد الوجهين ، وأصله اتَّخذ ، ومن الشين في قولهم:« مشدود مَسْدود » ومن اللام في قولهم:« اسْتقطه » في التقَطَه ــ وهو في غاية الشذوذ .

الظاء : لم أر في إبدالها شيئًا .

الذال : أبدلت من حرفين ، من الدال في قراءة من قرأ ﴿ فَشَرِّذ ﴾ [1] بالمعجمة ، ومن الثاء في قولهم : « تلعْذَم الرجل » أى : تَلَعْثَم : إذا أبطأ في الجواب .

الثاء : أبدلت من حرفين : من الفاء في « مغثور » والأصل « مغفور » ومن الذال في قولهم في الجَذْوَة من النار « جَثْوَة » .

زمان « ما » نافية « من » زائدة « عاطف » مبتدأ ، خبره محذوف ، أى يوجد ، أو موجود ...
والشاهد فيه :
قوله : « العاطفونة » حيث أراد العاطفونه بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء ، وحركها للضرورة ، انظر ٢ / ١٤٧ ، ٤ / ١٠٤ ، الخزانة .

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال .

الفاء : أبدلت من حرفين من الثاء في قولهم: « قام زيد فُمَّ عمرو » أي : ثم عمرو ، حكاه يعقوب .

وقولهم « فُوم » بمعنى « ثُوم » .

ومن الباء في قولهم « حذه بإفّانه » أي : بإبّانه .

الباء : أبدلت من حرفين : من الميم في قولهم : « با اسْمُكَ » ! يريدون : ما اسمك ؟ ومن الفاء في قولهم: « البسكل » في الفسكل[1] .

الميم : أبدلت من أربعة أحرف : من الواو في « فَم » عن الأكثر ، أصله « فوه » مثل « فوج » : فحذفت الهاء تخفيفا ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير ، فيقال « فوهة » فيستثقل ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو .

ومن النون في نحو : « عمبر » و « البنام » في نحو : « البنان » ومن « البناه » في قولهم: « بنات بخر » في بنات بَخْر : للسحاب ؛ لأنه من البخار .

وقولهم : ما زلت راتمًا على هذا ، أي : راتبًا .

وعن ابن السكيت « رأيته عن كثب » « ومن كَثَم » أي : قرب ، فالميم بدل من الباء ؛ لأنهم قالوا : « كتب الفقيه الأمر » ولم يقولوا : كتم .

ومنه قوله[2] :

١٢٦٧ ــ فَبَادَرتْ سِرْبَها عُجْلَى مُثَابِرَةً
حَتَّى استَقَتْ دُونْ مُحْيَا جِيدها نغَمَا

---

(١) **الفسكل** : كقنفذ ، وزبرج : الذى يجيء في الحلبة آخر الخيل ، ورجله ، فسكل : رذل ...

١٢٦٧ ــ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد ابن يعيش ١٠ / ٣٣ ، ٣٥ ، والمقرب ١١٠ ، ...

أراد : نغبا والنغبة : الجرعة .

ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية .

الواو : أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد تقدمت . والله أعلم .

* * *

اللغة :

بادرت : من المبادرة ، سربها : جماعتها ، مثابرة : مواظبة على العجلة ، والسرعة ، نغما : أراد : نغبا ...

والمعنى :

ظاهر ...

الإعراب :

« فبادرت سربها » الفاء : على حسب ما قبلها ، وفعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر ، ومفعول به ، ومضاف إليه « عجلى » حال « مثابرة » حال « حتى » حرف عطف ... « استقت » فعل ماض ، وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر « دون محيا جيدها » يقول الصبان : لعله حال من « نغما » أى : حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها ، يعنى : نفسه ... انظر ٤ / ٣٤٠ الصبان .

والشاهد فيه :

قوله : « نغما » وأراد : نغبا ، فأبدل الميم من الباء .

فصل
في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مقيس ، وشاذ :

فالمقيس : هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل ، **وهو ثلاثة أنواع** وقد أشار إلى **الأول** بقوله :

(فَا أَمْرٍ ، اوْ مضَارِعٍ منْ كَوَعَدْ .·. احْذفْ ، وَفِى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ)

أى : إذا كان الفعل ثلاثيا ، واوى الفاء ، مفتوح العين ، فإن فاءه تحذف فى المضارع ، ذى الياء ، نحو « وَعَدَ يَعِدَ » **والأصل** : يَوْعد : فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وكسرة .

وحمل على ذى الياء أخواته ، نحو : « وأَعِد ، وتَعدُ ، ونَعِد » والأمر نحو : « عِدْ » والمصدر الكائن على « فِعْل » — بكسر الفاء، وسكون العين — نحو : « عِدة » : فإن أصله « وِعَد » على وزن « فِعَل » فحذفت فاؤه حملا على المضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء ، وهى الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها ، وعوضُوا منها تاء التأنيث ، ولذلك لا يجتمعان .

وتعويض التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكا بقوله [1] :

... ...·. وَأُخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ ، الَّذِى وَعَدُوا

---

(١) الشاهد رقم (٥٩٣) وقد مر الكلام عنه مستوفى ...

يعنى : عدة الامر .

وهو مذهب الفراء .

وخرجه بعضهم : على أن « عِدَا » جمع « عُدْوَة » أى : ناحية ، أى : وأخلفوك نواحى الأمر ، الذى وعدوا .

تنبيهات :

الأول : فهم من قوله « كوعد » أن حذف الواو مشروط بشروط :

أولها : أن تكون الياء مفتوحة ، فلا تحذف من « يُوعِد » مضارع « أَوْعَد » ولا من « يُوعَد » مبنيا للمفعول .

وشذ من ذلك قولهم : « يُدَع ، ويُذَر » فى لغة .

ثانيها : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فإن كانت مفتوحة ، نحو : « يُوجَل » أو مضمومة ، نحو : « يَوْضُؤ » لم تحذف الواو .

وشذ قول بعضهم فى مضارع : « وجد يَجُد » ومنه قوله [1] :

١٢٦٨ — لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَع الفؤَادُ بَشَرْبَةٍ

تَـدَع الصَّوادِىَ لَا يَجُـدْنَ غَلِيـلاَ

= **والشاهد هنا** :

فى قوله : « عدا الأمر » فإن أصله : عدة الأمر ، وذلك ؛ لأنه مصدر من « وعد يعد وعدًا » فلما حذفت الواو تبعا لحذفها فى الفعل عوض عنها التاء ، فصار « عدة » ثم حذف الشاعر التاء فى حال الإضافة ... والحذف كثير ، انظر ٤ / ٥٧٤ العينى .

١٢٦٨ — (١) القائل : جرير ، والبيت من الكامل ، ومن شواهد المنصف ١ / ١٨٧ ، وابن يعيش ١٠ / ٦ ، والمقرب ١١٢ ، والعينى ٤ / ٣٤١ ، ...

اللغة :

شئت : أراد: أردت... نقع : يريد : روى ، الصوادى : جمع صادية : العطشى ، غليلا :

وهى لغة عامرية .

وأما حذف الواو من « يَقَعَ ، ويَضَع ، ويَهَب » فللكسر المقدر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ، إذ ماضيها « فَعَل » — بالفتح — فقياس مضارعها « يَفْعِل » — بالكسر — ففتح ، لأجل حرف الحلق تخفيفا ، فكان الكسر فيه مقدرًا .

و « يسَع » كذلك ؛ لأنه ، وإن كان ماضيه « وَسِعَ » — بالكسر — وقياس مضارعه الفتح ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلَّ ذلك على أنه كان مما يجىء على « يفْعِل » — بالكسر — نحو : « وَمِقَ يَمِق » .

وإلى هذا أشار فى التسهيل بقوله : « بيْن ياء مفتوحة » ، وكسرة ظاهرة « كيعد » أو مقدرة « كيقع ، ويسع » .

ثالثها : أن يكون ذلك فى « فعل » فلو كان فى « اسم » لم تحذف الواو ، فتقول فى مثال « يقْطِين » من « وعَد » : « يَوْعِيد » ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

يريد : حرارة العطش .

والمعنى :

ظاهر ، واضح ...

الإعراب :

« لو » شرطية ... « شئت » فعل ، وفاعل ... فعل الشرط « قد » حرف تحقيق « نقع الفؤاد » فعل ، وفاعل ، والجملة : جواب الشرط « بشربة » متعلق بنقع ، « تدع الصوادى » مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة : صفة لشربة ، لا : نافية « يجدن » فعل ، وفاعل « غليلا » مفعول به والجملة : فى محل نصب من الصوادى .

والشاهد فيه :

قوله : « يجدن » — بضم الجيم — على لغة بنى عامر .

الثانى : فهم من قوله « كَعِدَة » أن حذف الواو من « فِعلة » المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدرًا ، « كعِدَة » .

وشذ من الأسماء « رِقَة » : للفضة ، و « حِشَة » : للأرض الموحشة ، ومن الصفات « لِدَة » بمعنى « تِرْب » .

ويقع على الذكر ، فيجمع بالواو ، والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالألف ، والتاء ، قال[1] :

١٢٦٩ — رَأَيْنَ لِدَاتهنَّ مؤزَّراتٍ .:. وشرخ لِـدِى أَسْتَـار الهـرَامِ

وفيها احتمال : وهو أن تكون مصدرًا ، وصف به .

ذكره الشلوبين ، وقوله فى التسهيل : « وربما أعل بذا الإعلال أسماء »

١٢٦٩ — (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٣٤٢ ، واللسان (ولد ٤٨٥) .

اللغة :

لداتهن : أترابهن ، مؤزرات : تلبسن الأزر ، لدى : أترابى ، واللدة : الترب ، والجمع لدات ، ولدون ، اللسان (ولد ٤٨٥) ...

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« رأين لداتهن » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « مؤزرات » حال « وشرخ » ... مبتدأ ، « لدى » مضاف إليه ... « أستار الهرام » خبر ، ومضاف إليه .

والشاهد فيه :

أن كلمة « لدة » من الصفات ، ومما شذ ، وأن الكلمة تجمع بالواو ، والنون للمذكر ، وبالألف ، والتاء للمؤنث ...

« كرقة » وصفات « كَلِدَة » فيه نظر ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين .

أما الأسماء فقد وجد « رِقَة ، وحِشَة ، وجهة » عند من جعلها اسما ، **وأما الصفات فلا يحفظ** غير « لِدَة » .

وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين .

ثانيهما : ألا تكون لبيان الهيئة ، نحو : « الوِعْدَة ، والوِقْفَة » المقصود بهما الهيئة ، فإنه لا يحذف منهما ، كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إتمام « فعلة » شاذا ، قالوا : « وَتَرَه وِتْرا » ــ بكسر الواو ــ حكاه أبو على فى أماليه .

قال الجرمى : ومن العرب من يخرجه على الأصل ، فيقول : « وعدة ، ووثية ، ووجته » .

وذهب المازنى ، والمبرد ، والفارسى : إلى أن « وجهة » : اسم للمكان ، المتوجه إليه .

فعلى هذا : لا شذوذ فى إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر .

وذهب قوم : إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونسب إلى المازنى ــ أيضا ــ .

وعلى هذا : فإثبات الواو فيه شاذ .

قال بعضهم : «والمسوغ لإثباتها فيه ، دون غيره من المصادر : أنه مصدر ، غير جارٍ على فعله ؛ إذ لا يحفظ « وجه يجه » فلما فقد مضارعه لم يحذف منه ، إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه ، ولا مضارع .

والفعل المستعمل منه « توجَّه ، واتَّجه » والمصدر الجارى عليه « التَّوَجُّه » فحذفت زوائده ، وقيل : « وجهة » .

ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر ، قال : « لأن وِجْهَة ، وجِهَة » بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال فى « جهة » : إنها اسم للمكان ؛ إذ لا يبقى للحذف وجه [1] .

الرابع : ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه ، نحو : « سَعَة ، وضَعَة » وقد تضم .

قالوا فى « الصِّلة » : « صُلَة » — بالضم — وهو شاذ .

الخامس : ربما أعل بهذا الإعلال مصدر « فَعُل » — بالضم — نحو : « وقُح قِحَة » .

السادس : فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له فى هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع « يَسَر يَسِرُ » والأصل « يَيْسِر » وفى مضارع « يئس يَئِسُ » والأصل « ييأس » ، انتهى .

ثم أشار إلى النوع الثانى بقوله :

(وحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ استَمَرَّ فِى .:. مُضَارِعٍ ، وبُنْيَتَىْ مُتَّصِفِ)

أى : مما اطرد حذفه همزة « أفْعَل » من مضارعه ، واسمى فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « وبُنيَتَى متّصف » فتقول : « أَكْرَمَ يكْرِمُ فهو مكْرِم ، ومكْرَم » .

والأصل : « يؤَكرم ، ومؤَكرم ، ومؤكرم » إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة « أفْعَل » معها ؛ لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة ، وحمل على ذى الهمزة أخواته ، واسما الفاعل ، والمفْعُول .

ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل ، إلا فى ضرورة ، أو كلمة مستندرة .

---

(١) انظر ٦ / ٩٧ ، ٩٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فمن الضرورة قوله [1] :

١٢٧٠ — ... ... فَإِنَّـــهُ أَهْـــلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَـــا

والكلمة المستَدرة قولهم : « أَرْض مُؤَرْنبَة » — بكسر النون — أى : كثيرة الأرانب .

وقولهم : « كِسَاء مُؤَرْنب » إذا خلط صوفه بوبر الأرانب .

هذا على القول بزيادة همزة « أرنب » وهو الأظهر .

تنبيه :

لو أبدلت همزة « أَفْعَل » هاء كقولهم فى « أَرَاق » : « هَرَاق » أو عينًا ، كقولهم فى « أنهل الإبل » : « عَنْهَل » لم يَحذف ، لعدم مقتضى الحذف ،

١٢٧٠ — (١) **القائل** : أبو حيان الفقعسى ، وهو من الرجز ، ومن شواهد المقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف ١ / ٣٧ ، ٢ / ٨٤ ، والعينى ٤ / ٥٧٨ ، والتصريح ٢ / ٣٩٦ ، ...

اللغة :

يؤكرم : يكرم .

والمعنى :

فإن الممدوح حقيق بأن يكرم ، وجدير بالرعاية .

الإعراب :

« فإنه » إن ، واسمها « أهل » خبر إن « لأن » اللام : لام التعليل ، وأن حرف مصدرى ، ونصب « يؤكرما » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله مستتر ، والألف للإطلاق ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأهل .

والشاهد فيه :

قوله : « يؤكرما » حيث أثبت الراجز الهمزة للضرورة ، والقياس حذفها .

فتقول « هرَاق يُهَريق فهو مُهَريق ، ومُهراق ، وعَنْهَل الإبل يُعنهلها فهو مُعَنهل ، وهى معنهلة» انتهى .
ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله : (ظلَتُ ، وظَلْتُ فى ظللْتُ استعْملاَ) أى : كل فعل ثلاثى ، مكسور العين ، ماض ، عينه ، ولامه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه :

تاما : « كَظَلِلْتُ » .

ومحذوف اللام ، مع نقل حركة العين إلى الفاء « كَظِلتُ » **ودون نقلها** « كَظَلْتُ » وكذا تفعل فى « ظَلِلْنَ » .

فإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام ، نحو : « أَقْرَرْتُ » .

وشذ « أَحَسْتُ » فى « أَحْسَسْتُ » .

وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو : « حَلَلْتُ » .

وشذ « هَمْتُ » فى « هَمَمْتُ » — حكاه ابن الأنبارى .

وإن كان الفعل مضارعا ، أو أمرًا ، واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : « يَقْرُرن ، ويَقِرْن ، واقْرُرْنَ ، وقِرْنَ » .

وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وقِرْنَ فِى اقْرِرْنَ) أى : استعمل « قِرن » فى « اقررن » قال تعالى : ﴿ وقَرْنَ فِى بُيُوتكنَّ ﴾ [1] وهو أمر من « قَررت بالمكان أَقَرُّ » — بالفتح — فى الماضى ، والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان ، وأولهما مكسور ، فحسن الحذف ، كما فعل بالماضى .

وقيل : هو أمر من « الْوَقَار » يقال : « وقَريقر » فيكون « قِرن » محذوف الفاء مثل « عِدْن » .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

ورجح **الأول** ؛ لتتوافق القراءتان .

فإن كان أول المثلين مفتوحا ، كما فى لغة من قال : « قررت بالمكان » — بالكسر — أقر — بالفتح — فالتخفيف قليل ، وإليه أشار بقوله : (وَقَرْنَ نُقِلَا) أى : فى قراءة نافع ، وعاصم ؛ لأنه تخفيف لمفتوح .

وقد أفهم بقوله : « نقلا » أن ذلك لا يطرد ، وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده ، فقال [1] :

... ... ∴ وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ ، وَقِسْ معتضدا

وذكر غيره أنه لا يطرد ، وهو ظاهر كلام التسهيل ، بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى « ظَلَلتُ » ونحوه مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى ، وهما « ظلت ، ومست » وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو « أحست فى أَحْسَسْت » وإلى الاطّراد ذهب الشلوبين .

وحكى فى التسهيل : أن الحذف لغة سليم ، وبذلك يرد على ابن عصفور .

تنبيهان :

الأول : اختلف كلام الناظم فى المحذوف ، فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام .

وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثانى : أجاز فى الكافية ، وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور ، فأجاز فى « اغْضُضْن » أن يقال : « غُضن » قياسا على « قرن » .

واحتج له : بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح

(1) ص ١٤٢ الكافية الشافية .

قد فر منه إلى الحذف فى « قَرْن » المفتوح القاف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

قال : ولم أره منقولا [1] ، انتهى .

* * *

---

(١) انظر ٦ / ١٠١ ، ١٠٢ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فصـل الإدغـام

يعنى : اللائق بالتصريف ، كما قيده فى الكافية .

وهو لغة : الإدخال .

واصطلاحا : الإتيان بحرفين : ساكن ، فمتحرك من مخرج واحد ، بلا فصل .

والادّغام ـــ بالتشديد ـــ : افتعال منه ، وهو لغة سيبويه .

وقال ابن يعيش : الادّغام ـــ بالتشديد ـــ من ألفاظ ، البصريين ، والإدغام ـــ بالتخفيف ـــ من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام فى المتماثلين ، وفى المتقاربين ، وفى كلمة ، وفى كلمتين ، وهو باب متسع .

واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين فى كلمة [1] ، فقال : (**أَوّل مِثْلَيْن** ، محركَيْن فِى .·. كلمةٍ ادْغِم) أى : يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط ، **وهى أحد عشر** :

أحدها : أن يكونا فى كلمة ، نحو : « شَدَّ ، ومَلَّ ، وحبَّ » **أصلهن** : « شَدَدَ » ـــ بالفتح ـــ و « مَلِل » ـــ بالكسر ـــ و « حَبُب » ـــ بالضم ـــ .

---

(١) انظر ٦ / ١٠٣ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَعَل لك » كان الإدغام جائزًا ، لا واجبا ، بشرطين : ألا يكونا لهمزتين ، نحو : « قرأ آية » فإن الإدغام فى مثله ردىء وألا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين ، نحو : ﴿ شَهْرُ رَمضَانَ ﴾ [1] فإنه لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين .

وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازه الفراء .

الثانى : ألا يتصدرا ، نحو : « دَدَن » قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة ، فقد تدغم بعد مدة ، أو حركة ، نحو : ﴿ولا تَيَمَّمُوا﴾ [2] ، ﴿ تَكَادُ تَميز ﴾ [3] ، انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى ، إذا اجتمع فيه تاءان ، والثانية أصلية ، نحو : « تتابع » .

ويؤتى بهمزة الوصل ، فيقال : « اتَّابع » وسيأتى الكلام عليه ، ولم يذكر هنا هذا الشرط ، لوضوحه ، وقد ذكره فى الكافية ، وغيرها .

الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس : ألا يكونا فى اسم على « فُعَل » ــ بضم أوله ، وفتح ثانيه ــ « كصُفَف » : جمع « صفة » و « جُدَد » جمع « جدة » وهى : الطريق فى الجبل ، أو « فُعُل » ــ بضمتين ــ نحو : « ذُلُل » جمع « ذَلُول » ــ بالمعجمة ، ضد الصعبة ، و « جُدُدِ » جمع « جديد » أو « فِعَل » ــ بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، نحو : « كِلَل » جمع

---

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الملك .

« كِلَّة » و « لِمَم » جمع « لِمَّة » أو « فَعَل » — بفتحتين — نحو : « لَبَب » و « طَلَل » .

فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لَا كَمِثْل صُفَفٍ .'. وذُلُلٍ ، وَكِلَلَ ، ولُبَبٍ) .

وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة : أن الثلاثة الأولى منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرع عن الإظهار ، فخص بالفعل ؛ لفرعيته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء ، دون ما لم يوازنه .

وأما الرابع : فإنه ، وإن كان موازنا للفعل ، إلا أنه لم يدغم لخفته ، وليكون منبها على فرعية الإدغام فى الأسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال ، نحو : « رَدّ » فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه ، وقوته فى الفعل .

تنبيهات :

الأول : يمتنع الإدغام — أيضا — فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره ، لا بجملته ، نحو : « خُشَشَاء » : لعظم خلف الأذن ، ونحو : « رُددَان » مثل « سلطان » بمعنى « سلطان » من الردّ ، ونحو : « جِبَبَة » جمع « جِبّ » ونحو : « الدَّجَجَان » مصدر « دَج » بمعنى : دبّ [1] .

الثانى : كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام ، وهو « فِعِل » « كإبل » — لكونه مخالفا لأوزان الأفعال — .

فلو بنيت **من الرد** مثل « إبل » قلت : « رِدِد » — بالفك — .

ولعل عذره فى عدم استثنائه : أنه بناء لم يكثر فى الكلام ، ولم يسمع فى المضاعف ، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل .

---

(١) انظر ٦ / ١٠٦ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثى ، التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة ، منها واحد مهمل ، فلا كلام فيه ، وهو « فِعُل » — بكسر الفاء ، وضم العين — وثلاثة مستعملة ، وهى : « فَعِل » ككتف ، و « فَعُل » كعضد ، و « فُعِل » نحو : « دُئِل » .

فإذا بنيت من الرد مثل « كتف ، أو عضد » قلت : « رَدّ ، أو ردّ » — بالإدغام — لأنهما موافقان لوزن الفعل ، وليسا فى خفة « فَعْل » نحو : « لَبَبَ » .

هذا مذهب الجمهور .

وخالف ابن كيسان ، فقال : « رَدِدَ ، وردُد » — بالفك — ووافقه الناظم فى التسهيل — فى الأول ، دون الثانى .

وإذا بنيت من الرد مثل « دئل » قلت : « رُدِد » — بالفك — .

ومن رأى أن « فعل » أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم ، وقياس مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو فى هذا أولى ، وعليه مشى فى التسهيل ، انتهى .

السابع من الشروط : ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَجُسَّس) وهو جمع : « جَاسّ » : اسم فاعل جسّ الشىء ، إذا : لَمَسَه ، أو من جَسّ الخبر : إذ : فَحَص عنه ، وهو الجاسوس ، وإنما وجب الفك ؛ لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان .

الثامن : ألا يعرض تحريك ثانيهما ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَاخْصُصَ ابى) .

لأن الأصل : « اخصص » — بالإسكان — فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فلم يعتد بها ، لعروضها .

التاسع : ألا يكون ما هى فيه ملحقا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلَل) وهذان نوعان :

أحدهما : ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين ، نحو : « هَيْلِل » : إذا أكثر من « لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق « بَدَحْرَج » .

والآخر : ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين ، نحو : « جَلْبَب » فإن إحدى يائيه مزيدة للإلحاق « بَدحرَجَ » .

وإنما امتنع فى هذين النوعين ، لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق [1] .

العاشر : ألا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارًا ، وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : (وشَذَّ فى أَلِل .·. ونحوه فَكٌّ بنَقْلٍ ، فَقُبِلْ) .

أى : شذ الفك فى ألفاظ ، منها قولهم : « أَلِل السقاءُ » : إذَا تغيرت رائحته ، وكذلك : الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت ، وقولهم : « دَبِبَ الإنْسَانُ » : إذا نَبَتَ الشعرُ فى جَبينه ، و « صكَكَ الفرسِ » : إذا اصطكت عرقوباهُ ، و « ضَبِبتِ الأرض » : إذا كثر ضبابها ، و « قَطِط الشعرُ » : إذا اشتدت جعودته ، و « لَحِمَت العين ، ولخمت » : إذا التصقت بالرَّمَص ، و « مشتت الدابة » : إذا شخص فى وظيفتها حجم ، دون صلابة العظم ، و « عززت الناقة » : إذا ضاق إحليلها ، وهو : مجرى لبنها .

فشذوذ ترك الإدغام فى هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال ، فى نحو : « الْقَوَد ، والحيَدَ ، والصَّيَد ، والحوَكة ، والخَوَنة » مما سبق فى موضعه ، فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات .

---

(١) انظر ٦ / ١٠٨ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

وما ورد من ذلك فى الشعر عدد من الضرورات ، كقول أبى النجم [1] :

١٢٧١ ــ الْحَمْدُ لِلّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ ∴ ....

تنبيه :

قد شذ الفك ــ أيضا ــ فى كلمات من الأسماء ، منها قولهم : « رَجُل صُفَف [2] الحال ، ويحببٌ » وحكى أَبُو زَيْد : « طعام قَضَض » : إذا كان فيه يبس .

(وحَيِيّ) وَعَيِيّ ، ونحوهما مما عينه ، ولامه ياءان لازم تحريكهما (افكُكْ ، وادَّغِمْ ، دُونَ حَذَرْ) فى واحد منها ، لوروده .

١٢٧١ ــ (١) **القائل** : أبو النجم العجلى ، والبيت من الرجز ، ومن شواهد النوادر ٤٤ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، والعينى ٤ / ٥٩٥ ، والتصريح ٢ / ٤٠٣ ، ... وبعده :

... ... ∴ الواهب الفضل ، الوهوب ، المجزل

اللغة :

العلى : من الصفات ، من العلى ، بمعنى علو الشأن ، والقدر ... ، الأجل : الأعظم ...

والمعنى :

يثني على الله (عز وجل) الثناء الجزيل ، فهو الرفيع الشأن ، الواهب الفضل ، المجزل العطاء ...

الإعراب :

« الحمد » مبتدأ « لله » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجل » نعتان لاسم الجلالة (جل شأنه ، وعظمت قدرته) .

والشاهد فيه :

قوله : « الأجلل » حيث قد فك الإدغام ، ولم يدغم للضرورة ، والقياس الإدغام : الأجلّ .

(٢) صفف : من الصفف : الضيق ، والشدة ، والحاجة ...

فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان فى كلمة ، وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام ، لاندراجه فى الضابط المتقدم .

ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة ، لوجودها فى الماضى ، دون المضارع ، والأمر ، والعارض لا يعتد به غالبا .

ومن ثمَّ لم يجز الإدغام فى نحو : « لَنْ يُحْيِيَ ، وَرَأَيْتُ محيِيًا » .

وأما قوله [1] :

١٢٧٢ ــ وكأنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ .·. تَمْشِي بسُدَّةِ بيتها فَتُعِيُّ

فشاذ ، لا يقاس عليه ، خلافا للفراء .

تنبيه :

الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحا ،مقروءًا به فى المتواتر ، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك فى النظم ، انتهى .

١٢٧٢ ــ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل ، ومن شواهد المنصف ٢ / ٢٠٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٦٩ ، واللسان (عيى ٤٣٧) .

اللغة :

سبيكة : قطعة مستطيلة من فضة ، أو ذهب ... سدة البيت : بابه ...

والمعنى :

شبه محبوبته بالسبيكة ، إذا استطالت ...

الإعراب :

« كأنها » كأن ، واسمها « بين النساء » ظرف ، ومضاف إليه « سبيكة » خبر كأن « تمشى » مضارع ، وفاعله مستتر « بسدة » متعلق بتمشى سدة : مضاف ، وبيت : مضاف إليه ، بيت : مضاف ، وها : مضاف إليه « فتعىّ » الفاء : عاطفة ، وفعل مضارع ، والفاعل مستتر ...

والشاهد فيه :

قوله : « فتعىّ » حيث أدغم الشاعر اعتدادًا بالحركة العارضة ، لأجل الروى .

(كَذَاكَ) يجوز الفك ، والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان : إما فى أوله ، أو وسطه (نحْو تُتَجلَّى ، واسْتَتَرْ) .

أما الأول : فقال فى شرح الكافية : إذا أدغمت فيما اجتمع فى أوله تاءان زدت همزة وصل ، تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت فى « تَتَجلَّى » : « اتَّجلَى » .

هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأن « تتجلى » فعل مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع ، والذى ذكره غيره من النحاة : أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا ، نحو : « تتبع ، وتتابع » جاز فيه الإدغام ، واجتلاب همزة الوصل ، فيقال: « اتبع ، واتَّابع » وإن كان مضارعا ، نحو : « تتَذَكَّر » لم يجز فيه الإدغام ، إن ابتدىء به ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون فى المضارع ، بل يجوز تخفيفه ، بحذف إحدى التاءين ـــ وسيأتى فى كلامه .

وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك ، أو لين ، نحو : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [1] ، ﴿ ولَا تَيَمَّمُوا ﴾ [2] لعدم الاحتياج فى ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وأما الثانى : وهو « اسْتَتَرَ » ونحوه ، من كل فعل على « افْتَعَلَ » اجتمع فيه تاءان ، فهذا يجوز فيه الفك ، وهو قياسه ، لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام ، بعد فعل حركة أول المثلين إلى الساكن ، فتقول : « ستر » بطرح همزة الوصل من أوله ، لتحرك الساكن بحركة النقل .

تنبيهات :

الأول : إذا أوثر الإدغام فى « اسْتَتَرَ » صار اللفظ به كاللفظ « بسَتَر » الذى

(١) من الآية ٨ من سورة الملك .

(٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

وزنه « فعل » — بتضعيف العين — ولكن يمتازان بالمضارع ، والمصدر ؛ لأنك تقول فى مضارع ، الذى أصله « افتعل » : « يَسِّتر » — بفتح أوله — وأصله « يستتر » فنقل ، وأدغم ، وتقول فى مضارع الذى وزنه « فُعْل » — بضم أوله — ، وتقول فى مصدر الذى أصله « افتعل » : « ستارًا » .

وأصله : « استتار » فلما أريد الإدغام نقلت الحركة ، فطرحت الهمزة .

وتقول فى مصدر الذى وزنه « فعَّل » : تَسْتيرًا ، على « تَفْعيل » .

الثانى : يجوز فى « اسْتَتَر » ونحوه ، إذا أدغم وجه آخر ، وهو أن يقال : « سِتر » — بكسر فائه — وذلك : أن الفاء ساكنة ، وحين تصدر الإدغام سكنت التاء الأولى ، فالتقى ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين .

ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة ، فتقول : « فِعل » والمضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول مبنية على ذلك ، إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا ، فيصير مشتركا « كمختار » فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط ، المتقدم .

(ومَا بتَاءَين ابتُدى قَدْ يُقْتَصَرْ .·. فيهِ على تا كَتَبيَّن الْعِبَرْ) :

الأصل : « تَتَبَيَّن » — بتاءين — الأولى : تاء المضارعة ، والثانية تاء « تفعَّل » .

وعلة الحذف : أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ، ولم يكن سبيل إلى الإدغام ، لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهى لا تكون فى المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ، ومنه فى القرآن مواضع كثيرة ، نحو : ﴿ تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوح ﴾ [1] ، ﴿ لا تكَلَّم

---

(1) من الآية ١ من سورة القدر .

نَفسٌ ﴾ (١) ، ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ (٢) .

تنبيهات :

الأول : مذهب سيبويه ، والبصريين : أن المحذوف هو التاء الثانية ؛ لأن الاستثقال بها حصل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفة هى الثانية ، لا الأولى ، خلافا لهشام ، يعنى : أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو فى المضارع ، الواقع فى الابتداء ، لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام ، وأن الماضى نحو : « تَتَابع » فلا يتعذر فيه الإدغام .

الإدغام ، وكذا المضارع الواقع فى الوصل — كما سبق بيانه — .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفعل ذلك يعنى : التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان .

ومن ذلك : ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ﴿ ونُزِّلَ الملائكَة تَنْزِيلا ﴾ (٣) .

وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوف من تاءى « تَتَنَزَّل » حين قال : « تنزَّل » إنما هى الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية .

هذا كلامه .

---

(١) من الآية ١٠٥ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

قال الشارح : « ومنه — على الأظهر — قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ نُجّى المؤْمِنِينَ ﴾ [1] فى قراءة عاصم ، أصله « نُنَجِّى » ولذلك سكن آخره [2] » ، انتهى .

الحادى عشر : من شروط وجوب الإدغام : ألا يعرض سكون ثانى المثلين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما بالجزم ، وشبهه .

وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَم فيهِ سَكَنْ .·. لِكَوْنِهِ بمضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَـرَنْ)

لتعذر الإدغام بذلك .

والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناث (نَحْوُ حَلَلْتُ ما حَلَلْتُهُ) وحلَلْنا ، والهندات حَلَلْنَ » فالإدغام فى ذلك ، ونحوه لا يجب ، بل لا يجوز .

قال فى التسهيل : « والإدغام قبل الضمير لغيَّة » [3] .

قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : « رَدَّنا ، ومرَّنا ، ورَدّتْ » وهذه لغة ضعيفة ، كأنهم قدروا الإدغام ، قبل دخول النون ، والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله [4] .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَفِى .·. جَزْمٍ ، وشِبْه الْجَزْمِ) .

---

(١) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

(٢) ص ٨٧٢ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا — وفى القراءة « ابن عامر ، وعاصم » .

(٣) ص ٣٢١ تسهيل الفوائد ...

(٤) انظر ٦ / ١١٥ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

والمراد : الوقف (تخْيِيرٌ) أى : بين الفك ، والإدغام (قُفِى) أى : تبع ، نحو : « لَمْ يَحلل ، ولم يَحل ، واحْلل ، وحلّ » : الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

تنبيهات :

الأول : المراد بالتخيير : استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لا استواؤهما فى الفصاحة ، لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو : ﴿ إِنْ تَمْسَسْكُم حَسَنَةٌ ﴾ [1] ، ﴿ وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾ [2] ، ﴿ واغْضُضْ مِنْ صَوْتِك ﴾ [3] ، ﴿ وَلَا تَمْنُنْ ﴾ [4] .

وجاء على لغة تميم ﴿ وَمَنْ يَرْتَدَّ ﴾ [5] فى المائدة ، ﴿ ومن يُشَاقِّ الله ﴾ [6] فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل ، لعدم الاحتياج إليها .

وحكى الكسائى : أنه سمع من عبد القيس : « اردّ ، واغضّ ، وامرّ » ـــ بهمزة الوصل ـــ ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو : « ردُّوا » أو ياء مخاطبة ،

---

(١) من الآية ١٢٠ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٨١ من سورة طه .

(٣) من الآية ١٩ من سورة لقمان .

(٤) من الآية ٦ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٥٤ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٤ من سورة الحشر .

نحو : « رُدِّى » أو نون توكيد ، نحو : « رُدّنّ » :

أدغم الحجازيون ، وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل — حينئذ — مبنى على هذه العلامات ، فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « ردّها » و « لم يردّها » والتزموا ضمة قبل هاء الغائب ، نحو : « رده ، ولم يرده » لأن الهاء خفية ، فلم يعتدوا بوجودها ، فكان الدال قد وليها الألف ، والواو .

وحكى الكوفيون : « ردُّها » بالضم ، والكسر — وذلك فى المضموم الفاء .

وحكى ثعلب : الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغلط فى تجويزه الفتح .

وأما الكسر : فالصحيح أنه لغيَّة ، سمع الأخفش من ناس من عقيل « مدِّه ، وعضِّه » — بالكسر — والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن ، فقالوا : « رُدِّ القوم » ؛ لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل .

ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قوله [1] :

١٢٧٣ — فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
... ...

١٢٧٣ — (١) القائل : جرير ، والبيت من الوافر ، ومن شواهد الكتاب ٢ / ١٦٠ ، والمقتضب ١ / ١٨٥ ، والعينى ٤ / ٤٩٤ ، والتصريح ٢ / ٤٠١ ، ... وعجز البيت :

... ... فلا كعبًا بلغتَ ، وَلَا كِلَابَا

اللغة :

غصن الطرف : أغمضه ... غير : قبيلة من قيس عيلان ، أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعى النميرى ...

نعم : الضم قليل .

قال فى التسهيل — فى باب التقاء الساكنين — : « ولا يضم قبل ساكن ، بل يكسر ، وقد يفتح » .

هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشىء مما ذكر ففيه ثلاث لغات :

الفتح مطلقا : نحو « ردّ ، وفرّ ، وعضّ » وهى لغة أسد ، وناس غيرهم .

والكسر مطلقا ، نحو : « ردّ ، وفرّ ، وعضّ » وهى لغة كعب ، ونمير .

والإتباع لحركة الفاء ، نحو : « رد ، وفر ، وعض » وهذا أكثر فى كلامهم [1] ، انتهى .

(وَفَكُّ أَفْعِل فى التَّعَجُّب التُزِمْ) :

قال فى شرح الكافية بإجماع : وكأنه أراد إجماع العرب ؛ لأن المسموع الفك ،

والمعنى :

اعرف قدرك ، وغض بصرك ، فإنك من قبيلة نمير ...

الإعراب :

« غض الطرف » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، ومفعول به ، « إنك » إن ، واسمها « من نمير » متعلق بمحذوف خبر « إن » .

والشاهد فيه :

قوله : « غض » حيث جاء ، بالإدغام ، ويروى بضم الضاد ، وفتحها ، وكسرها ، فالضم على الإتباع لضم الغين ، والفتح ؛ لأنه أخف الحركات ، والكسر على أصل التخلص من الساكنين ...

(١) انظر ٦ / ١١٦ ، ١١٧ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

ومنه قوله (١) :

وقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا .·. وأَحْبِبْ إلينا أَنْ تَكُونَ المقدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائى إجازة إدغامه .

(والْتَزِمِ الإِدْغَامَ — أيضا — فى هَلُمّ) بإجماع ، كما قاله فى شرح الكافية ، فلَم يقل فيه « هَلُمَّ » .

تنبيهات :

الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله ، أى : يستثنى من فعل الأمر صيغتان ، لا تخيير فيهما .

الأولى : « أَفْعَل » فى التعجب ، فإنه ملتزم فكه .

والثانية : « هَلُم » فى لغة تميم ، فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق فى باب أسماء الأفعال : أن « هَلُمّ » عند الحجازيين اسم فعل بمعنى : احضر ، أو أقبل ، وعند بنى تميم فعل أمر ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثانى : التزموا — أيضا — فتح « هَلُم » وحكى الجرمى : الفتح ، والكسر عن بعض تميم .

وإذا اتصل بها هاء الغائب ، نحو « هلمه » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن ، نحو : « هلم الرجل » .

تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : « هلمَّا ، وهلمُّوا ، وهلمِّي » — بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء .

(١) الشاهد رقم (٧٤٦) وقد تقدم الكلام عنه مستوفى.....

والشاهد هنا :

فك أفعل فى التعجب بإجماع العرب .

وإذا اتصل بها نون الإناث ، فالقياس : « هَلْمُمْنَ » [1] .

وزعم الفراء : أن الصواب « هلمَن » ــ بفتح الميم ، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير .

وحكى عن أبى عمرو : أنه سمع « هلمّين يا نسوة » ــ بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ــ .

وحكى عن بعضهم : « هلمُن » ــ بضم الميم ــ وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين : أن « هلم » مركبة من هاء التنبيه ، ومن « لم » التى هى فعل أمر ، من قولهم : « لمَّ الله شَعَثَه » أى : جمعه .

كأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفا .

وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام .

وقال الفراء : مركبة من « هَلْ » التى للزجر ، و « أُم » بمعنى اقصد فخففت الهمزة ــ بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، فصار « هُلَم » ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين .

وقول البصريين أقرب إلى الصواب [2] .

قال فى البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

---

(١) انظر ٦ / ١١٨ ، ١١٩ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

(١) انظر ٦ / ١٢٠ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

خاتمة :

فى النون الساكنة ، منها التنوين :

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غنة فى اللام ، والراء ، وبغنة فى حروف « ينمو » ما لم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة « كالدنيا » و « صنوان » ، و « أنمار » فإن الفك فى ذلك لازم .

والثانى : الإظهار ، وهو فى حروف الحلق الستة ، « العين ، والغين ، والحاء ، والخاء ، والهاء ، والهمزة » ؛ لبعد النون من مخرجها .

والثالث : القلب ميما عند الباء ، ويستوى كونها فى كلمة ، نحو : « أنبتهم » أو كلمتين ، نحو : « أن بورك » .

وموجب هذا القلب : أن الباء بعدت عن النون ، وشابهت أقرب الحروف إليها ، وهى الميم ، لأن النون ، والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة الغريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أمرا آخر ، وهو قلبها ميما ؛ لأنها أختها فى الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك : إذا وليها شىء من الحروف غير المذكورة، وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى زَيد فى ضَنى ∴ كَمَا ذَاق طَيْر صَيْد سُوء شَبَا ظُفْر

وإنما أخفيت عند هذه الحروف ؛ لأنها قربت منها قربا متوسطا ؛ لأن حروف الحلق بعدت منها ، فأظهرت .

وحروف « لَمْ يَرُو » قربت منها قربا شديدًا ، فأدغمت .

وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ، ولم تقرب قرب هذه ، فأخفيت والاخفاء حال بين الإظهار ، والإدغام .

والله (سبحانه وتعالى) أعلم .

ولمَّا يسَّر الله له إكمال ما وعد به فى الخطبة من قوله :

... ...·.مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

أخبر بذلك ، فقال :

(وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَل .·. نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ) .

يقال : عنى بكذا ، أى : اهتم ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغية ، حكاها فى اليواقيت ، وأنشد عليها [1] :

١٢٧٤ ــ عَانٍ بأُخْرَاها ، طويلُ الشُّغْلِ

... ...

و « نظمًا » : حال من الهاء فى « بجمعه » أو تمييز ، محول عن الفاعل ، و « اشْتَمل » نعت « لنَظْمًا » و « على جل المهمات » متعلق « باشتمل » .

١٢٧٤ ــ (١) القائل مجهول ، والشاهد من الرجز ، وقد استشهد به الأشمونى ٤ / ٣٥٥ .

اللغة :

عان : مهتم ، يقال : عنى ــ بضم العين ، وكسر النون ــ أى : اهتم به .

والمعنى :

واضح ...

الإعراب :

« عان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو عان ، ونحوه « بأخراها » الباء حرف جر ، أخرى : مجرور بالباء ... أخرى : مضاف ، وها : مضاف إليه ... « طويل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو طويل ... أو صفة « طويل » مضاف « الشغل » مضاف إليه ...

والشاهد فيه :

قوله : « عان » حيث بنى الراجز من هذه مادة بناء الفاعل والأصل أن يبنى للمفعول .

ثم وصف نظما بصفة أخرى ، فقال :

(أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ) أى : جمع هذا النظم من منظومة المصنف ، المسماة بالكافية ، الخالص الصافى مما يكدِّره ،

(كَمَا اقْتَضَى) أى : أخذ (غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ) تشوبه .

والخصاصة : ضدّ الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة ، ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد ، سيد الأنام ، وعلى آله ، وأصحابه الكرام ، لإحراز أجر ذلك ، ويمنه فى البدء ، والختام ، فقال (رحمه الله ، وجمعنى ، وإياه فى دار السلام) :

(فَأَحْمَدُ اللهَ مُصلِّيًا عَلَى ∴ مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِىٍّ أُرْسِلَا
وَآلِهِ الغُرِّ الكرامِ الْبَرَرَهْ ∴ وصحبه الْمنتخبينَ الخِيَرَهْ)

الحمد لِلهِ أولا ، وآخرا ، باطنا ، وظاهرًا .

وصلى الله على سيدنا محمَّد سيدِ المرسلينَ ، وعلى آله الطيبين ، الطَّاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة ، وسلاما ، دائمين ، متلازمين إلى يوم الدين .

* * *

خاتمة (للمحقِّق)

نَسأَل اللهَ (عَزَّ وجَلَّ) من فضله حسنها ...

والحمد لله ، الذى بحمده تتم الصالحات ، وبعونه يتم إنجاز المطلوب ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء ، وخاتم ، وإمام المرسلين ، وقدوتهم وعلى آله ، وأصحابه ، ومن تأسى به ، وعمل بسنته من إمام عارف ، وعالم عاملٍ ، ومجتهد سار عَلَى الدَّرب ، وتشبه بالرِّجَال ، صلاة ، وسلاما دائمين بدوام ملك الله (جلت قدرته ، وعظم شأنه ...) .

وبعد :

فأملى أن أكون قد وفقت فى تحقيق هذه الموسوعة العلمية الكبيرة التى لا يستغنى عنها باحث ، أو محقق ، أو طالب استزادة من علمى النحو ، والصرف ، وعما اشتملت عليه هذه الموسوعة العلمية الكبيرة .

ولقد حاولت ، وبذلت قصارى الجهد فى بلوغ ما التزمت به في المقدمة ، وما حملت نفسى على بلوغ غايته من ردِّ النقول إلى أصولها ، ومن توثيق آراء الشارح النابه ، ومن تبيان القراءة ، وشرح الشواهد ، ومعالجتها من شتى النواحى ، ومن التعريف بالعلماء : النحاة ، واللغويين .

وإن فاتنى نذر يسير مما ألزمت به نفسى ، فإنما كان ذلك لثقتى فى قارىء نابه ، وعالم ضليع ، وباحث مستزيد .

وفى تقديرى : أن الأمر لا يخفى على أمثالهم ، ولأوجه إلى الدرس ، والبحث ، وفى ذلك النفع ، والغناء .

ولست أدعى لنفسى أننى قد بلغت بهذا العمل ما أردت ، وما أريد ... فالأمر جد خطير ، وكبير، ولكننى لم آل جهدا ، ولم أدخر وسعا ، وفى كل ما قدمته كنت أخشى الناقد البصير ، العليم الخبير ، حتى لا أقدم للمسلمين ، ولأمتنا العربية ما حاك فى صدرى ، ولم تطمئن إليه نفسى .

وأتوسل إلى الله (عز وجل) ، بِهِ ، وبأحب خلقه إليه ، وبكل من أحبّ من ملك ، وبشر أن يقبل العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يغفر لى ما أردت به وجهه ، فخالطنى فيه ما ليس له ، وأن يجعله فى الميزان يوم يقوم الناس لرب العالمين — آمين — .

فالتوفيق منه ، والقصور منى ، شأنى فى ذلك شأن البشر ، ﴿ وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ .

د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
عميد معهد إعداد الدعاة العالى
كلية الآداب — جامعة أسيوط — سابقا
دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى فى
اللغويات من كلية اللغة العربية بالقاهرة ،
جامعة الأزهر
١٦ من ذى الحجة ١٤١١
(١٩٩١/٦/٢٨)

فهـرس الشـواهـد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٥٣	١١٥٥	الطويل	وكم ليلة قد بتها غير آثم بناحية الحجلين ، منعمة القَلْبِ
[illegible]	١١٦٤	الوافر	وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أُصبت هو المُصابَا
١٩[illegible]	١١٧٦	البسيط	في ليلة من جمادى ، ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُّنُبا
٢٢٦	١١٨٥	الرجز	لكل دهر قد لبست أثوبا [حتى اكتسى الرأس قناعا أشيَبَا]
٣٢٢	١١٩٩	الطويل	ولستُ بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول ، فأُعْرِبُ
٣٤٤	١٢٠٦	البسيط	كلينى لهم يا أميمة ناصب [وليل أقاسيه ، بطىء الكواكب]
٣٦٠	١٢١٣	الرجز	عجبت ، والدهر كثير عجبه من عنزى سبنى لم أضرِبُهُ
٣٧٥	١٢٢٠	الرجز	عجبت ، والدهر كثير عجبه مثل الحريق وافق القَصَبَّا أقلى اللوم عاذل ، والعتابا مثل الحريق وافق القصبا
٣٩٢	١٢٢٣	الطويل	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قَادِرٍ [بمنهمر ، جون الرباب ، سَكُوبُ]
٤٢١	١٢٢٨	الكامل	... ... زمن الفطحل إذ السِّلام به ركاب
٥٥٥	١٢٥٥	الرجز	تنحى على الشوك جرازًا مقضبا والهرم تذريه إذدراءً عجبا
٥٩٧	١٢٧٣	الوافر	فغض الطرف ، إنك من نمير [فلا كعبا بلغت ، ولا كِلاَبَا]

ص	رقم الشاهد	بحره	الشـــــاهد
١٧٣	١١٦٨	الوافر	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عموا صَبَاحًا
٢١٨	١١٨١	الطويل	أخو بَيضَات ، رائح ، متـأوب [رفيق بمسح المنكبين سبـوحُ]
٥٥٦	١٢٥٦	الوافر	فقـلت لصاحبـى : لا تحبسانـا بنـزع أصولـه ، واجْـدَزٌ شِيحَـا

حـرف الـدال

ص	رقم الشاهد	بحره	الشـــــاهد
٢٤	١٠٧٩	الطويل	أرى العمر كنزا ، ناقصا كل ليلة وما تنقص الأيام ، والدهر يَنْفَـدِ
٢٧	١٠٨٢	الطويل	متى تأته تعشو إلى ضوء نـاره تجد خير نار عندها خير مُوقِدِ
٣٩	١٠٩٥	البسيط	ترفع لى خندف ، والله يرفع لى نارًا ، إذا خمـدت نيرانهـم تَقِـدُ
٤٥	١٠٩٩	الخفيف	مـن يكذنى بسيىء كنت منـه كالشجـا بيـن حلقـه ، والوَرِيـدِ
٦٣	١١١٢	الطويل	متـى تؤخـذوا قسرا بظنـة عامـر ولا ينج إلا فى الصفـاد يَزِيـدُ
٧١	١١١٧	الكامل	[يثنى عليك ، وأنت أهل ثنائه] ولديك إن هـو يستزدك مَزِيـدُ
٧٧	١١٢٠	الطويل	سرينا إليهم فى جمـوع كأنهـا جبال شروى ، لو تعان فَتَنْهَـدَا
٩٤	١١٣٢	الطويل	ولو أن ما أبقيت منى معلـق بعـود ثمـام مـا تـأود عُودُهَـا
٩٦	١١٣٤	الكامل	لو يسمعون كما سمعت كلامها خـروا لعـزة ركعـا ، وسُجُـودَا

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٠٨	١١٣٩	البسيط	لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ، ولا جسَدا
١٥٣	١١٥٤	المديد	كم ملوك باد ملكهم [ونعيم سوقة بادوا]
١٥٥	١١٥٦	البسيط	كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ، ذو الجلَد
١٦٤	١١٦٣	الطويل	عد النفس نعمى ، بعد بؤساك ذاكرا كذا ، وكذا لطفا به نسي الجَهْد
٢٠٦	١١٧٩	الوافر	وقد أعددت للعذال عندى عصا في رأسها منوا حديد
٢١٩	١١٨٢	الكامل	يدان بيضاوان عند محلّم قد تمنعانك أن تضام ، وتُضْهَدا
٢٣١	١١٨٨	المتقارب	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزْنادِها
٢٤٧	١١٩٢	البسيط	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صُدّاد
٣١٣	١١٩٧	الطويل	أرى الموت يعتام الكرام ، ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدِّد
٣١٦	١١٩٨	الطويل	فكيف لنا بالشرب ، إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوىّ ، ولا نَقْدُ ؟
٣٦١	١٢١٤	الرجز	من يأتمر للخير فيما قصده تحمد مساعيه ، ويعلم رَشَدُهْ
٣٦٩	١٢١٧	الوافر	على ما قام يشتمنى لئيم [كخنزير ، تمرغ في رَمادِ] أزف الترحل ، غير أن ركابنا لما تزل برحالنا ، وكأن قدن
٤٧٠	١٢٣٥	البسيط	وقفت فيها أصيلالا أسائلها أعيت جوابا ، وما بالربع من أحَدِ
٥٦٤	١٢٦٠	الوافر	إذا ما عد أربعة فسال فزوجك خامس ، وأبوك سادى

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٥٦٨	١٢٦٤	الرجز	قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد [إن الخليط أجدوا البين ، فانجردوا] وأخلفوك عدا الأمر ، الذى وعدوا

حرف الراء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٨	١٠٦٦	البسيط	لا أعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على أعقاب أكوارِ
١١	١٠٦٩	الرجز	قلت لبواب لديه دارها : تِيذَنْ ، فإنى حموها ، وجارها
١٧	١٠٧٥	البسيط	لولا فوارس من ذهل ، وإخوتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالْجَارِ
٢٢	١٠٧٨	الرجز	فى أى يومى من الموت أفر ؟ أيوم لم يقدر ، أم يوم قُدِرْ
٢٧	١٠٨٣	الوافر	متى تلقنى فرديْنِ ترجف روانف إليتيك ، وتُستَطَارَا
٢٨	١٠٨٤	البسيط	أيان نؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حَذَرَا
٥٠	١١٠٥	الطويل	فقلت تحمل فوق طوقك : إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها
٦٧	١١١٣	الطويل	فأقسم لو أنْدَى الندى سوادَه لما مسحت تلك المسالات عَامِرُ
٧٦	١١١٩	الوافر	فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أىّ زِيرِ بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور ؟
٨٧	١١٢٦	البسيط	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ، ولو باتت بأطْهَارِ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشـــــاهد
٨٩	١١٢٨	الرمل	لـو بغيـر المـاء حلقـى شرق كنت كالغصان بالمـاء اعْـتِصَارِى
١٠٥	١١٣٦	الطويل	رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى ، وأيما بالعشى فَيَـخْصَرُ
١١١	١١٤٢	الطويل	أتيت بعبد الله فى القـد موثقـا فهلا سعيدًا ، ذا الخيانة ، والغَدْرِ ما المستفز الهوى محمود عاقبة [ولو أتيح له صفو بلا كدر]
١٢٦	١١٤٤	الطويل	فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص : كاعبان ، ومُعْصِرُ
١٢٧	١١٤٥	الطويل	وإن كلابـا هـذه عشر أبطـــن وأنت برىء مـن قبائلها الْـعَشْرِ كم عمة لك يا جرير ، وخالة [فدعاء قد حلبت على عشارى]
١٥٨	١١٦٠	المتقارب	تـؤم سنانـا ، وكـم دونــه مـن الأرض محدودبًـا غَارُهَـا
١٦١	١١٦٢	الخفيف	اطرد اليـأس بالرجـاء ، فكائـن آلمـا حـم يسره بعـد عُسْرِ
١٩٨	١١٧٢	الرجز	لا بد من صنعا ، وإن طال السفر [ولو تحنى كل عود ، ودَبِـرْ]
١٩٩	١١٧٤	السريع	وأنت لـو باكـرت مشمولـة صفـرا ، كلـون الفـرس الأشْقَـرِ
٢٢٧	١١٨٦	البسيط	كأنهـم أسيـف ، بـيض يمانيـة [عضب مضاربها ، باق بها الأثَرُ]
٢٣٠	١١٨٧	البسيط	ماذا تقول لأفراخ بذى مـرخ ؟ زغب الحواصل ، لا ماء ، ولا شَجَرُ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٣٣	١٢١٣	الوافر	ويسقط بينها المرئى لغوا كما ألغيت فى الدية الحُوَارَا
٣٤٢	١٢٠٤	الكامل	وعررتنى ، وزعمت أنـ ـنك لابن فى الصَّيف تَامِرُ
٣٤٦	١٢٠٨	الرجز	لست بليلى ، ولكنى نهر لا أدلج الليل ، ولكن أبتكر
٤٦٦	١٢٣٤	الطويل	أألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر ؟
٤٨٥	١٢٤٠	الرجز	حَنَــى عظامــى ، وأراه ثاغــرى وكحــل العينيــن بالعــواور
٤٨٥	١٢٤١	الرجز	... ... فيها عيائيل : أسود ، ونُمُر
٥١٣	١٢٤٤	الطويل	وكنت إذا جارى دعا لمضوفة أشمر حتى يبلغ الساق مئزرى
٥٦٥	١٢٦١	الرجز	إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر تقضى البازى ، إذا البازى كَسَرْ

حــرف السِّيــن

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٦٧	١١٦٥	الوافر	وأسلمنــى الزمــان كــذا فــلا طــرب ، ولا أنس
٣٤٣	١٢٠٥	البسيط	[دع المكارم ، لا ترحل لبغيتها] واقعد فإنك أنت الطاعم ، الكاسى

حــرف الشِّيــن

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٥٦٣	١٢٥٩	الرجز	.... إذ..ذاك إذ..حبل الوصال مُـدْمَش

حــرف الظــاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٤٤٧	١٢٣١	الوافر	ألا مــن مبلــغ حسان عنــى مغلغلــة ، تــدب إلــى عكــاظ ؟

حــرف العيــن

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٥	١٠٩٢	الطويل	فما تحى لاتنام حياة ، وإن تمتْ فلا خير فى الدنيا ، ولا العيش أجمعا
٣٦	١٠٩٣	الطويل	وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٦	١٠٩٤	الكامل	نبئت أن أبا شتيم يدّعي مهما يعش يسمع بما لم يسمع
٤٨	١١٠٣	الطويل	ولا بالذى إن بان عنه حبيبه يقول ، ويخفى الصبر ، إنى لجازع
٤٩	١١٠٤	الرجز	يا أقرع بن حابس ، يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربى أن بيتى واسع أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع
١١٠	١١٤١	الطويل	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى ، لولا الكمى المقنّعا ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيعها
١٤١	١١٥٢	الكامل	ولقد شربت ثمانيا ، وثمانيا وثمانَ عشرة ، واثنتين ، وأربعا
١٥٦	١١٥٧	الرمل	كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه
١٥٧	١١٥٨	الكامل	كم فى بنىٰ بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ، ماجد ، نفاع
٣٥٠	١٢١٠	الطويل	أنا الصلتانى ، الذى قد علمتم إذا ما تحكم فهو بالحكم صادع
٤٢٦	١٢٢٩	الرجز	.... كل الحذاء يحتذى الحافى ، الوقع
٤٧٠	١٢٣٦	الرجز	[لما رأى ألا دعة ، ولا شبع] مال إلى أرطاة حقف فالطجع
٥٤٧	١٢٥٢	الكامل	ومعرّص تغلى المراجل تحته عجلت طبخته لقوم جيع

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٤	١٠٩١	الطويل	وما تجى لا أرهب ، وإن كنت جارمًا ولو عد أعدائى على لهم دخلا
٤٠	١٠٩٦	الطويل	استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل
٤١	١٠٩٧	الرمل	لو يشأ طار به ذو مَيْعَةٍ [لاحق الآطال ، نهدٌ ، ذو خُصَل]
٦٩	١١١٥	البسيط	لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننفتل
٨٠	١١٢٢	البسيط	وربما فات قوما جل أمرهم من التأنى ، وكان الحزم لو عجلوا
			ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة [كفانى ، ولم أطلب قليل من المال]
			ولو يشأ طار به ذو ميعة [لا حق الآطال ، نهد ، ذو خصل]
٩٨	١١٣٥	الوافر	ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالى
١٢٨	١١٤٦	الوافر	ثلاثة أنفس ، وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى
١٣٨	١١٥٠	المتقارب	على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
١٥٨	١١٥٩	البسيط	كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل
١٧٧	١١٦٩	الوافر	سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح : انتجعى بلالا
١٩٣	١١٧٠	الطويل	إذا قلت مهلا : غارت العين بالبكا غراء ، ومدتها مدامع نُهَّلِ
٢٠٠	١١٧٥	الكامل	والقارح العدّا ، وكل طمرة ما إن ينال يد الطويل قذالها
٢٠١	١١٧٦	الرجز	والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الإهلال ، بعد الإهلال
٢٣٥	١١٨٩	البسيط	[طوى الجديدان ما قد كنت أنشره] وأنكرتنى ذوات الأعين البُخُل
٢٤٠	١١٩٠	المتقارب	أغر الثنايا ، أحم اللثات يحسنها سوك الإسحل

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٢٧٤	١١٩٣	الطويل	[عليها أسود ضاريات لبوسهم] سوابيغ بيض ، لا يخرقها النبل
٢٨١	١١٩٤	الطويل	وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل
٢٨٢	١١٩٥	الطويل	فويق جبيل شامخ الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكل ، وتعملا
٣٤٥	١٢٠٧	الطويل	وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف ، وليس بنبال
٣٥٣	١٢١١	المرمل	[وقبيل من لكيز شاهد] رهط مرجوم ، ورهط ابن المعل يارب يوم لى ، لا أظلله أرمض من تحت ، وأضحى من عله
٤٠٩	١٢٢٤	المنسرح	جاءوا بجيش ، لو قيس معرّسه ما كان إلا كمعرس الدئل
٤١٢	١٢٢٥	الرجز	علمها إخواننا بنو عجل شرب النبيذ ، واصطفاقا بالرجل
٤٢٠	١٢٢٧	الرجز	وقد أتاه زمن العَطمل والصخر مبتل ، كطين الوحل
٤٤٤	١٢٣٠	الرجز	الحمد لله ، العلى ، الأجلل الواسع الفضل ، الوهوب ، المجزل
٤٥٩	١٢٣٢	الطويل	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر منى ، ومن حجل صعدة نابتة فى حائر أينما الريح تميلها تمل
٥٠٧	١٢٤٣	الطويل	تبين لى أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٦٢	١٢١٥	الرجز	[يفديك يا زرع أبى ، وخالى] قد مر يومان ، وهذا الثالى
٥٧٦	١٢٦٨	الكامل	لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادى لا يجدن غليلا
٥٩٠	١٢٧١	الرجز	الحمد لله ، العلى ، الأجلل [الواهب الفضل، الوهوب، المجزل]
٦٠٢	١٢٧٤	الرجز	.... عان بأخراها ، طويل الشغل
٨	١٠٦٧	الطويل	إذا ما خرجنا من دمشق ، فلا نعد لها أبدًا ، مادام فيها الجُراضِمُ
١٠	١٠٦٨	الطويل	وقالوا أخانا ، لا تخشع لظالم عزيز ، ولا ذا حق قومك تظلم
١٩	١٠٧٧	الكامل	احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الأعازب ، إن وصلت ، وإن لم أقول لعبد الله : لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس ، وهاشم
٤٧	١١٠٢	البسيط	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب حالى ، ولا حرم
٥٤	١١٠٧	الطويل	ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيُلْفَى على طول السلامة نادما
٥٥	١١٠٨	الطويل	[بنى ثعل الطويل لا تنكعوا العنز شربها] بنى ثعل من ينكع العنز ظالم
٥٩	١١٠٩	الوافر	فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس ، والبلد الحرام ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام
٦١	١١١٠	الطويل	ومن يقترب منا ، ويخضع نُؤْوِه [ولا يخش ظلما ما أقام ، ولا هضما]
٦٢	١١١١	الوافر	فطلقها ، فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

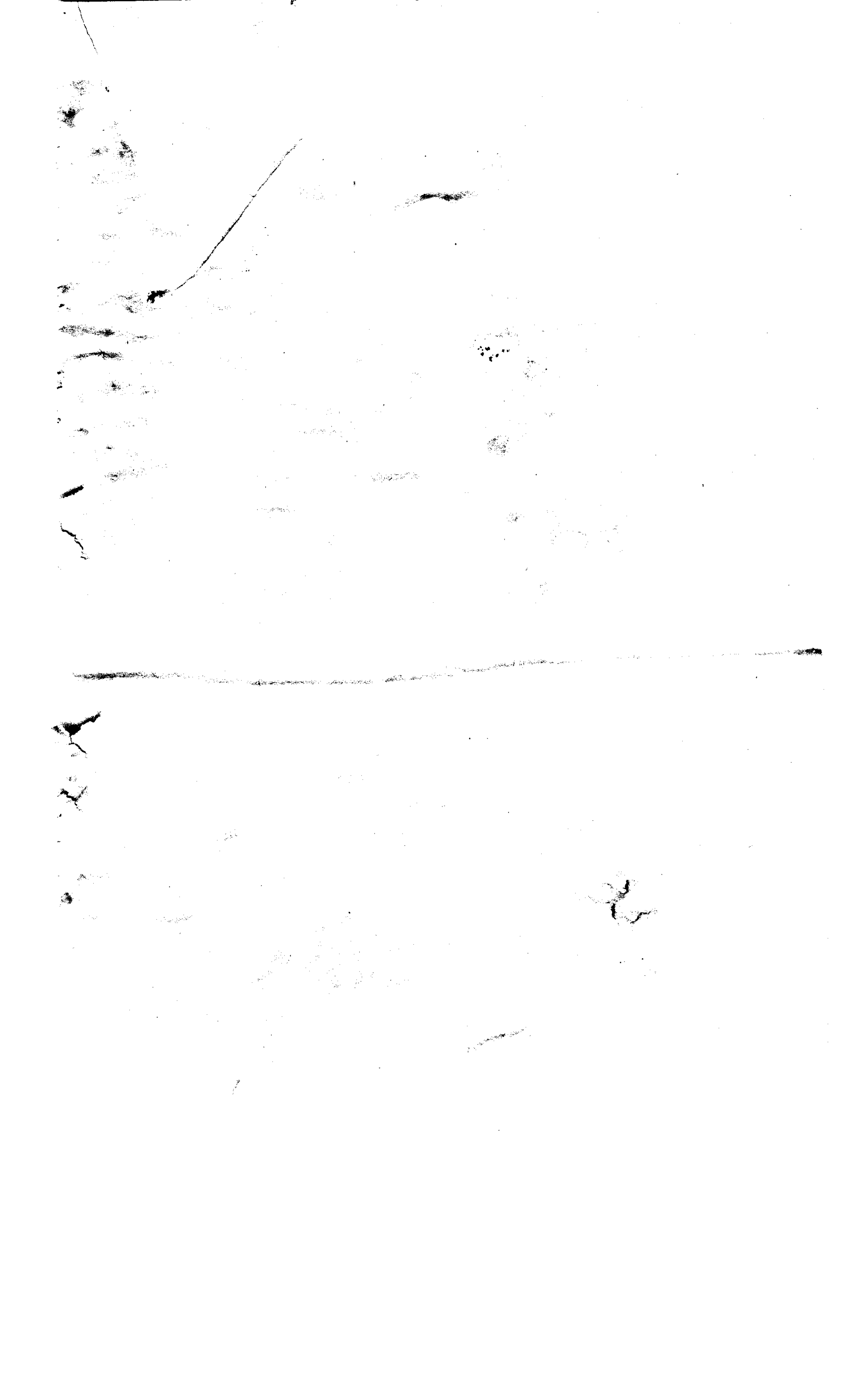
ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٧٣	١١١٨	البسيط	إن تستغيثوا بنا ، إن تذعروا تجدوا منا معاقل عز ، زانها كرم
٨٤	١١٢٤	الكامل	لا يلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ، ولو تكون عديما
٩٢	١١٢٩	البسيط	ما أطيب العيش ! لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه ، وهو ملموم
٩٣	١١٣٠	الطويل	ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا ، وأزنما
١٣١	١١٤٧	البسيط	ثلاث مئين للملوك وفى بها [ردائى ، وجلت عن وجوه الأهاتم]
١٣٦	١١٤٩	الوافر	فيها اثنتان ، وأربعون حلوبة سودا ، كخافية الغراب الأسحم
١٦١	١١٦١	الطويل	وكائن لنا فضلا عليكم ، ومنة قديما ، ولا تدرون ما منُّ منْعم
١٧١	١١٦٦	الوافر	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ [فقالوا الجن : قلت : عموا ظلاما]
١٧٣	١١٦٧	الوافر	ونار قد خضأت بُعَيْد وهن بدار ما أريد بها مقام
١٩٨	١١٧٣	الطويل	فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث ، وقديم
٢٢٤	١١٨٤	الطويل	لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحا وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
٣٧٠	١٢١٨	الطويل	ألام تقول الناعيات ألامه ألا فاندبا أهل الندى ، والكرامة
٣٧٢	١٢١٩	الرجز	يا أسديا لم أكلته لمه ؟ [لو خافك الله عليه حرمه]
			أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ [فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما]

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٤٦	١١٠١	البسيط	إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا منى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا
٥٣	١١٠٦	البسيط	من يفعل الحسنات ، الله يشكرها [والشر بالشر عند الله مثلان] قالت بنات العم يا سلمى ، وإنن كان فقيرًا معدما ، قالت : وإنْ
٦٧	١١١٤	الرجز	والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ، ولا صلينا عندى اصطبار ، وأما أننى جزع يوم النّوى ، فلوجْدٍ كاد يبرينى
٩٥	١١٣٣	الطويل	ولو أن حيا فائت الموت فاته أخو الحرب فوق القارح العدوان تامت فؤادك ، لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ، ولا صلينا
١٤١	١١٥٣	الرجز	لها ثنايا : أربع حسان وأربع ، فثغرها ثمان
٢١٧	١١٨٠	الطويل	وحملت زفرات الضحا ، فأطقتها وما لى بزفرات العشى يدان
٢٢٠	١١٨٣	الوافر	[فلو أنا على حجر ذبحنا] جرى الدميان بالخبر اليقين
٣٢٩	١٢٠١	الطويل	فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت ، وعاجن
٥١٥	١٢٤٥	الطويل	ألا يا ديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان
٥٤١	١٢٤٩	الكامل	[قد كان قومك يحسبونك سيدا] وأخال أنك سيد معيون

* * *

أنصاف الأبيات

* * *

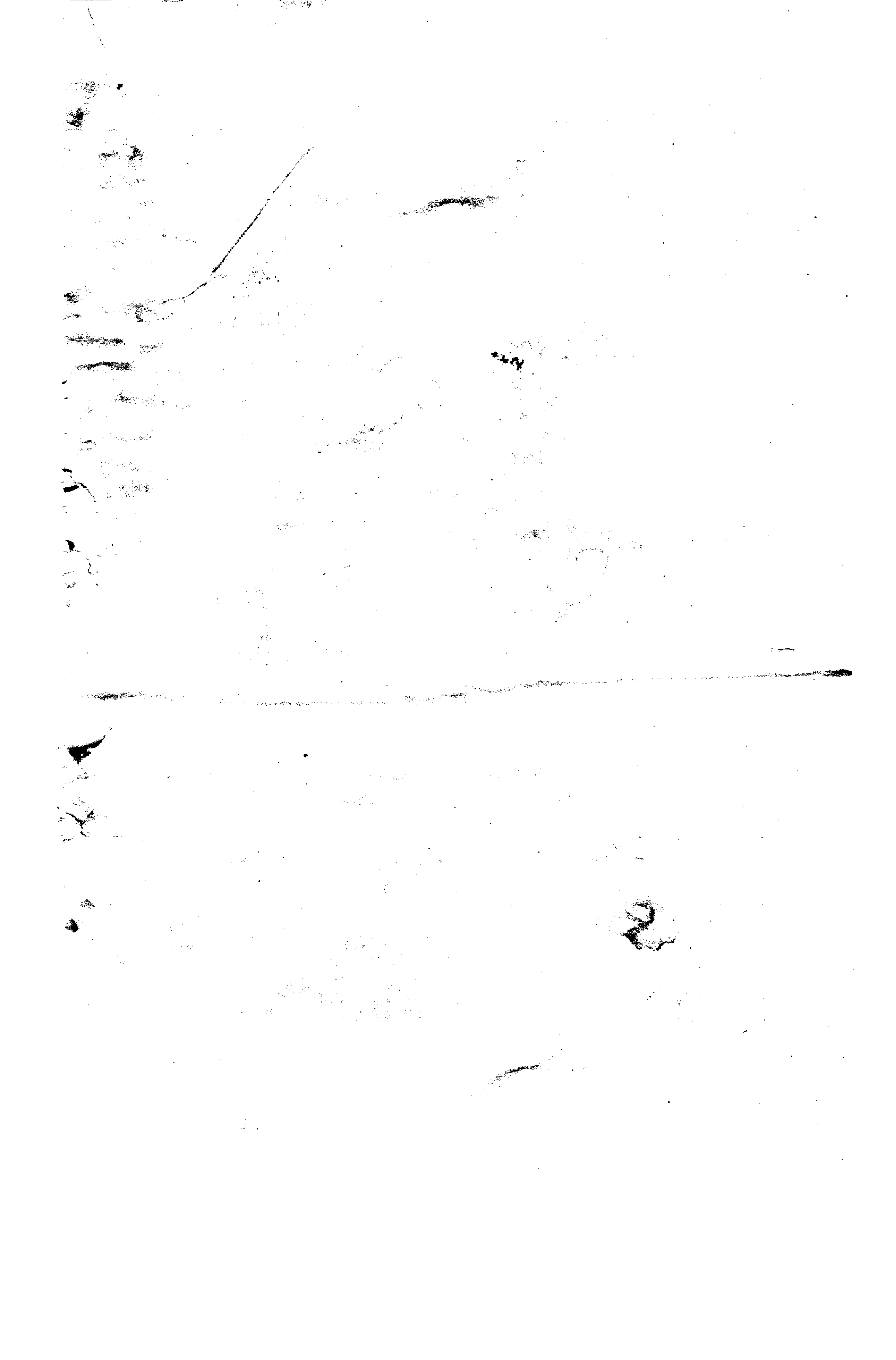


فهـرس

أعلام العلماء : اللغويين ، والنحاة

(فى الجزء الرابع)

* * *



فهـرس المـوضـوعـات



الموضـــوع	الصفحة

الموضــــوع	الصفحة

العدد

نعم

الحكاية

الموضـــــوع	الصفحة

التصغير

النَّسَب

الموضـــوع	الصفحة

الوقف

الإمالة

التصريف

الموضـــــوع	الصفحة

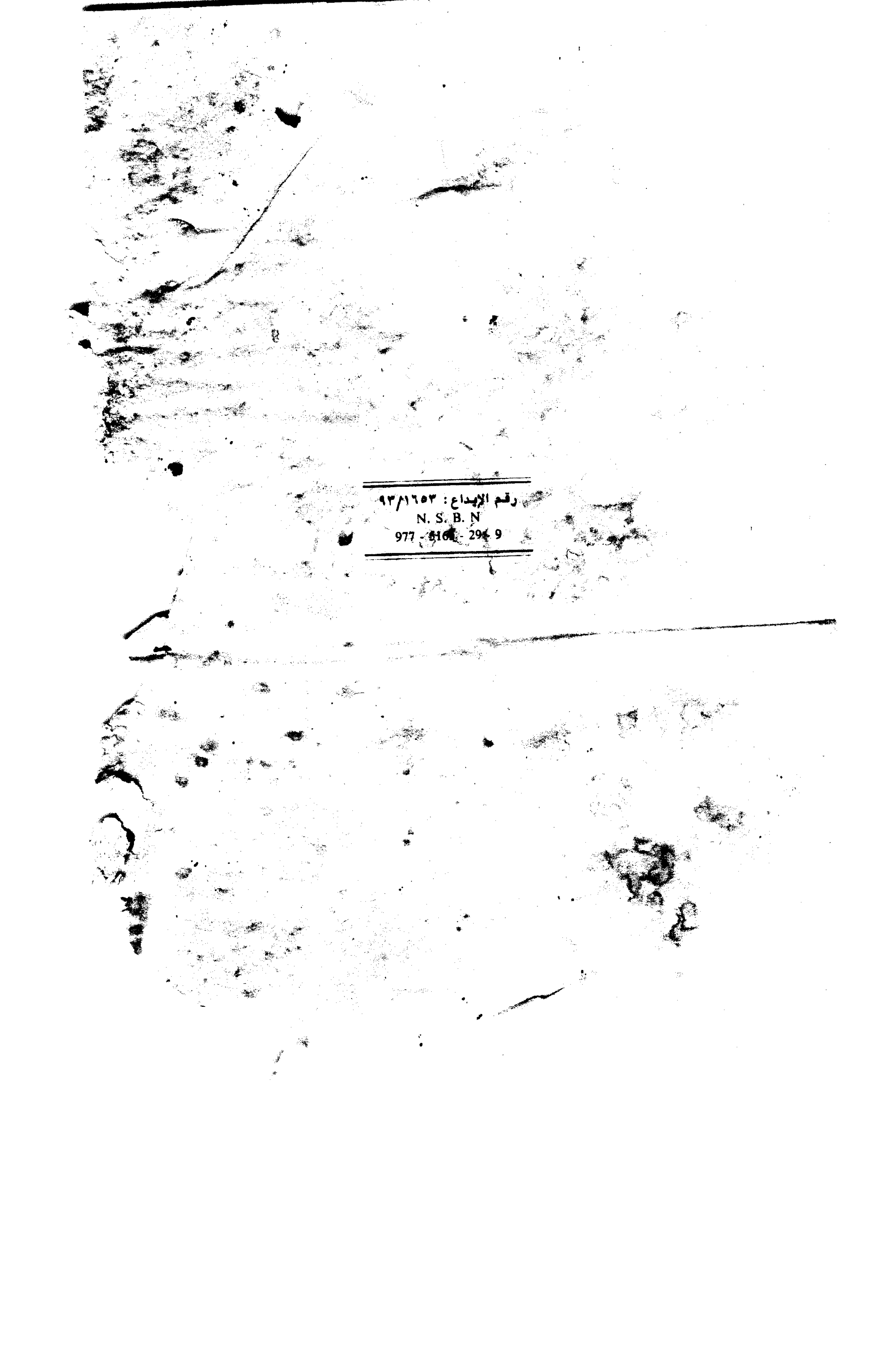
الموضوع	الصفحة

أما المراجع : فإنها مثبتة في ذيل كل صفحة .

* * *

والحمد لله تعالى ، الذى بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين : سيدنا محمد ، النبى ، العربى ، الأمي ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن تمسك بسنته إلى يوم الدين .

الجمع التصويرى : فاضل جرافيك آرت
٨ ش المستشار مصطفى درويش - مدينة نصر - القاهرة - ت: ٢٦٠٨٦٥٧



رقم الإيداع : ٩٣/١٦٥٣

N. S. B. N

977 - [illegible] - 29[illegible] 9